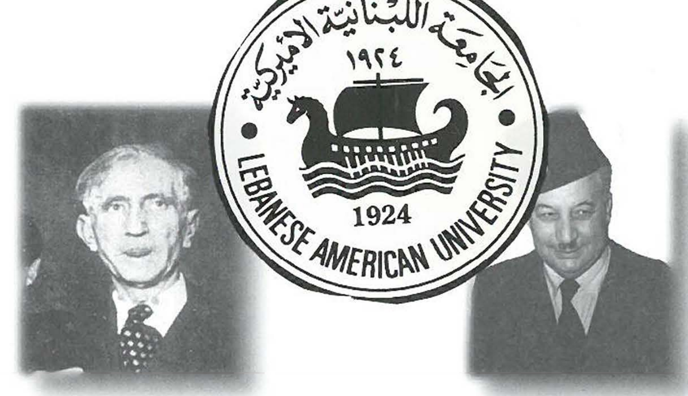
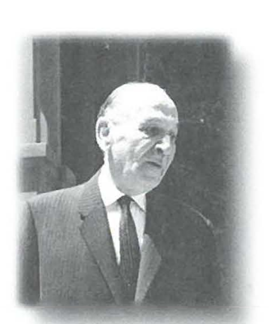


٦٥ حكومة في ٦٠ سنة البيانات الوزارية والوزراء ١٩٤٣ - ٢٠٠٣




رياض الصلح

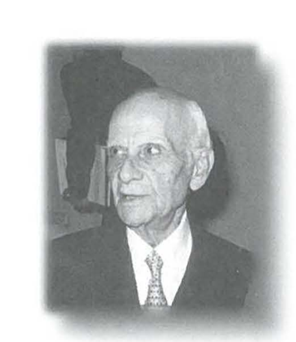
عبد الحميد كرامي


سامي الصلح


سعد المنلا


حسين العويني


عبد الله اليافي


ناظم عكاري


صائب سلام


فؤاد شهاب


خالد شهاب

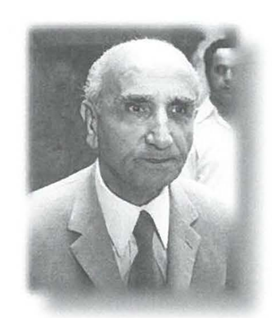

رشيد كرامي


أحمد الداعوق


أمين الحافظ


تقي الدين الصلح


رشيد الصلح


نور الدين الرفاعي


سليم الحص


شفيق الوزان


العماد ميشال عون


عمر كرامي


رفيق الحريري

حكومات لبنان

٦٥ حكومة في ٦٠ سنة
البيانات الوزارية والوزراء
١٩٤٣ - ٢٠٠٣

الإصدار الرابع

جمع وتقديم
السفير جان ملحه

مكتبة لبنان ناشرون

مَكتَبة لبنَان نَاشِرُون ش.م.ل
زقاق البلاط - ص.ب: ١١-٩٢٣٢
بيروت - لبنان
website: www.ldlp.com
e-mail: info@ldlp.com
وُكلاء ومُوزِّعون في جميع أنحاء العالَم

الطبعة الأولى ٢٠٠٣
ISBN: 9953-33-423-4
طُبع في لبنان

شكر

أشكرُ كُلَّ مَنْ مَدَّ لي يَد العَوْن، تَشجيعًا أو مُسَاعَدَة أو تَقديم تسهيلات، أو أيِّ شَكلٍ مِنْ أشكَالِ الدَّعْم، لاسِيَّما وزارة الخَارجيَّة اللبنَانيَّة، مَكتَبة لبنَان نَاشِرُون، وَالصَّديق الإعْلاميّ يوُسف الأندَري.

المؤلِّف

المقدّمة

ستّون الحكم والحكومات

الديموقراطيّة المتحرّرة

بقلم جورج سكاف
وزير سابق

ستّون سنة على الحياة السياسيّة في لبنان، منذ الاستقلال، والحكومات تتوالى، تتشابه ولا تتمايز، والسلطة تتداول ولا يتغيّر شيء في أسلوب عملها.

الستّون السنة حقبة طويلة في عمر إنسان لا يبلغ سن الرشد، وحياة أطول لدولة لا تستقرّ على نظام... وهي، كأمس الذي عبر، في الحياة السياسيّة التي تَتغيَّر مع الأشخاص، وتَتبدَّل مع الأجواء والأهواء، وفي كل الاتجاهات والأحوال... وتبقى تُراوِح مكانها غارقة في عجزها عن بناء دولة وإرساء نظام ثابت ونهائي.

جديد هذا الإصدار الرابع لكتاب السفير الأديب جان ملحه، انه يلقي الضوء على المشكلة المزمنة في لبنان، مشكلة الحكم والنظام، أو انتظام الحكم، ممّا يَطرح التساؤل دائمًا: في أي نظام سياسي نعيش، وبأي نظام تعمل الدولة؟.. وإذا كانت الإصدارات الثلاثة السابقة قد اقتصرت على مراسيم تأليف الوزارات

وعلى نصوص البيانات الوزاريّة، وهي في معظمها تكرار لأسماء وزراء غالبًا لا تَتبدَّل وإن تَبدَّلت الحقائب، وطرحٌ للقضايا المزمنة وإن تَغيَّرت الأولويات، فإنّ هذا الإصدار الجديد يتوسّع في الفصل بين متغيّرات العهود، ويُظهر النقلة النوعيّة من الجمهوريّة الأولى إلى الجمهوريّة الثانية، كما يُقدِّم لوحة بيانيّة واضحة عن الوزارات عامَّة، وما استحدث منها وأُضيف إليها، وعن الوزراء الذين استأثروا بوزارة ما أو تعاقبوا على أي وزارة.

قد لا تكون تسمية الجمهوريّة الأولى والجمهوريّة الثانية دقيقة، إذ إنّ الجمهوريّة وُلدت بعد إعلان دولة لبنان الكبير (١٩٢٠) بستّ سنوات، عندما تمّ وضع الدستور اللبناني في العام ١٩٢٦، وقد توالى على الحكم في تلك المرحلة (١٧ سنة)، إلى جانب المُفوَّض السامي الفرنسي، ستّة رؤساء للجمهوريّة (كانت الولاية لثلاث سنوات) وتسعة رؤساء وزارة ألّفوا ست عشرة حكومة بلغت وزاراتها الواحدة والتسعين حقيبة، تولاّها ثمانية وأربعون وزيرًا فقط.

وجاء الاستقلال، الذي أُعلن في العام ١٩٤١، ولم يَتحقَّق إلا بتعديل الدستور في العام ١٩٤٣، ويومذاك بدأت الجمهوريّة الأولى المستقلّة التي أناطت السلطة التنفيذيّة برئيس الجمهوريّة «يعاونه مجلس الوزراء، وهو الذي يُعيِّن الوزراء ويسمّي منهم رئيسًا».

الجمهوريّة الأولى استمرّت ٤٧ سنة، ولكنها لم تعرف الاستقرار السياسي، ولا الأمني أحيانًا، بسبب تداخُل الصلاحيات وعدم استقرار الحكم الذي يَتولّى رئيس جمهوريّة سلطته التنفيذيّة وهو غير مسؤول دستوريًا، لا أمام المجلس ولا أمام أي سلطة أخرى، بينما يَتحمَّل رئيس الحكومة المسؤوليّة، وهو لا يملك السُّلطة، إلّا ان الممارسة قضت، وكذلك العرف، بأن يصبح رئيس الحكومة شريكًا فعليًا في السُّلطة التنفيذيّة، يُؤلِّف الوزارة بالتوافق مع رئيس الجمهوريّة، ويُوقِّع معه كل المراسيم، غير التي تقضي بتسمية رئيس الحكومة أو قبول استقالته...

عَرفت الجمهوريّة الأولى سبعة عهود، لتسعة رؤساء جمهوريّة، إذ ان اثنين منهم لم يتمكّنا من الحكم، أحدهما الرئيس المنتخب بشير الجميل، الذي اغتيل قبل تسعة أيام من موعد تَسلُّمه الحكم، والآخر الرئيس رينه مُعوَّض الذي اغتيل بعد ١٧ يومًا من تولّيه الرئاسة. أما الجمهوريّة الثانية فلا تزال، حتى الآن، في عهدها الثاني.

منذ الاستقلال تَعاقَب على تأليف الحكومات، التي وصل تعدادها إلى خمس وستّين حكومة خلال ستين سنة، واحد وعشرون رئيس وزراء، بينهم من لم يصل بحكومته إلى مجلس النواب، أو جاء بها لمرحلة انتقاليّة محدودة، ومنهم من تَجاوَز في رئاسته الحكومات العشر. أما الحقائب الوزاريّة والمستحدثة والظرفيّة، فقد تَجاوَز مجموعها الثمانمائة وزارة تولّاها ثلاثمائة وعشرون وزيرًا فقط.

هذه الحكومات قَدَّمها كتاب «البيانات الوزاريّة»، في إصداراته السابقة، كمَرجع وثائقي ولا أدقّ، نعود إليه، عند تأليف كل حكومة، للمقارنة، واستقراء التطورات الجارية.

كانت وتيرة تأليف الوزارات تجري، في تلك الأيام، بصورة مُتسارِعة، بمُعدَّل حكومتين كل سنة، فنقوم بالمقارَنة، بين الحكومة الجديدة والتي سبقتها، من حيث أسماء الوزراء وانتماءاتهم السياسيّة والمناطقيّة والطائفيّة، وبخاصَّة من حيث توزيع الحقائب، ومدى تصاعد وهبوط مَراتب الوزراء بالنسبة إلى أهمِّية الحقائب الوزارية التي تسند إليهم، فنضع لوحات بيانيّة،عن كل وزارة، بأسماء الذي تعاقبوا عليها أو الذين استأثروا بها، وخطوطًا متتابعة أو مُتقطِّعة لكل وزير من خلال تنقُّلاته، ارتقاءً أو هبوطًا أو احتجابًا، في سُلّم الوزارات التي شغلها، بالنسبة إلى أهمِّيّة الذين جاءوا معه، فحلّوا قبله أو بعده، بل قل فوقه أو مكانه، وَفقًا لأهميّة التركيبة الوزاريّة.

نظرة شاملة على كتاب«الوزارات اللبنانية وبياناتها» تظهر مدى اهتزاز

الوضع السياسي من خلال تغيير حجم الحكومات ونوعيتها، فهناك حكومات لم يَتعدَّ عدد أعضائها الثلاثة، وحكومات فاقت الثلاثين، هناك حكومة أقطاب وحكومة مُوظَّفين، حكومة إنقاذ وحكومة إصلاح، حكومة شباب وحكومة عسكريين، حكومة وحدة وطنيّة وحكومة كل لبنان... عدا الحكومات الانتقاليّة التي أتت للإشراف على الانتخابات، أو لملء الفراغ الدستوري، أو للتمسّك بأمر واقع. وإذا عرفت الحكومات الأخيرة الاستقرار بالنسبة إلى العدد الكبير، فما ذلك إلّا لتوفير قاعدة نيابيّة ثابتة، تَجعل من الحكومة امتدادًا لمجلس النواب، واختصارًا له، فتنأى عن المُساءَلة والمُحاسَبة، وأزمات طرح الثقة، وتَضمن البقاء أطول وقت ممكن، حتى الاستحقاق الدستوري المحتوم.

ضمان استمراريّة السُّلْطة وتداولها، في شكل أو آخر، ما زاد إلّا في التساؤل عن أي نظام سياسي يحكم لبنان؟.. هذا النظام الذي كان يميل حينًا إلى الحكم الرئاسي، وآخر إلى المجلسي، وأحيانًا إلى حكم أمني، وكأنه دائمًا حكم استثنائي، يَتكيَّف مع الأوضاع الراهنة.

ما هو نظام الحكم عندنا؟

هذا النظام يُحدِّده الدستور صراحة: بأنّ لبنان دولة مستقلّة ذات سيادة. إنّه جمهوريّة ديموقراطيّة برلمانيّة. الشعب فيه مَصدر السُّلطات وهو صاحب السيادة، يمارسها عبر المؤسَّسات الدستورية.

نظام يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها، وهذه السلطات هي:

- سُلْطة مشترعة يتولاّها مَجلس النوّاب، وقد أُنشئ مجلس دستوري لمراقبة دستوريّة القوانين.

- سُلْطة إجرائيّة أُنيطت بمجلس الوزراء مجتمعًا، يترّأسه رئيس الجمهورية عندما يشاء من دون أن يشارك في التصويت، ورئيسه الفعلي هو

رئيس الحكومة الذي يُمثِّلها ويَتكلَّم باسمها، ويعتبر مسؤولًا عن تنفيذ السياسة العامّة التي يضعها مجلس الوزراء، وهو يتابع أعمال الإدارات والمؤسَّسات العامّة، ويَعقد جلسات عمل مع الجهات المعنيّة في الدولة، بحضور الوزير المختصّ، الذي عُزِّزَت صلاحياته وصار يَتولَّى إدارة مصالح الدولة وأُنيط به تطبيق الأنظمة والقوانين في ما يتعلّق بالأمور العائدة إلى إدارته. ورئيس الحكومة هو الذي يدعو مَجلس الوزراء إلى الانعقاد ويضع جدول أعماله، بينما يحق لرئيس الجمهوريّة، وحده، أن يعرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال، كما له أن يدعو مجلس الوزراء استثنائيًّا، كلما رأى ذلك ضروريًّا، ولكن بالإتفاق مع رئيس الحكومة.

- سُلْطة قضائيّة تتولاّها المَحاكم، والقضاة مستقلّون في إجراء وظيفتهم، يُصدرون الأحكام باسم الشعب اللبناني.

هذا هو النظام السياسي دستوريًّا.

ولكن مبدأ الفصل بين السلطات بقي مبدئيًّا، إذ ان لزوم التنسيق والتعاون في ما بينها أدّى إلى تداخلها.

فالسلطة المشترعة لم تبقَ، وحدها، حصريًّا، في مجلس النوّاب الذي تنبثق منه السلطة التنفيذية، فيدخلها بكل قواه الفاعلة، ويصير مجلسًا تشريعيًّا مختصرًا، في مجلس الوزراء التنفيذي، الذي يرئسه بحضوره الفاعل رئيس الدولة... وهكذا اختزلت السلطات برموزها، وصارت قائمة على حكم سُمّي بالترويكا!.

حتى ان السلطات القضائيّة التي تعتبر مستقلّة، وتَحكم باسم الشعب، وليس باسم السلطة، لم تستطع الخروج من تحت وصاية السلطة التنفيذية، وبقيت رهن إشارتها في مُباشرَة التحقيقات التي هي من سلطة الوزير.

من أسباب الاضطراب السياسي، إذن، تداخل السلطات والصلاحيات، إذ

ان رئيس الجمهوريّة، بعد التعديلات الدستوريّة، لم يقم بدوره كاملًا كرئيس للدولة، ورئيس الحكومة لم يعطِ الوزراء ما أنيط بهم، ليكونوا رأس الهرم الإداري لكل وزارة ودائرة ومصلحة. وهكذا بقي بعض الدوائر والمجالس والمصالح تابعًا لرئاسة مجلس الوزراء، وبقيت هناك مؤسَّسات عامة ومجالس وهيئات ومصالح ودوائر، ومن غير وزير مُختصّ على رأسها، يكون مسؤولًا عنها، ويُساءَل عن أعمالها!.

ومجلس الوزراء الذي أنيطت به مجتمعًا السلطة التنفيذية، بقي من غير نظام داخلي، وجهاز إداري متكامل، واكتفوا بإعطائه مقرًّا خاصًّا لعقد الاجتماعات ليس إلّا. بينما يُفترض في مجلس الوزراء، في الجمهوريّة الثانية، أن يكون مُؤسَّسة قائمة في ذاتها، تُوفِّر للحكم مركزية كاملة، وإذذاك تصبح البيانات الوزارية، في الواقع، مُعبِّرة عن سياسة الحكم في كل مسألة وفي كل قطاع وفي كل قضية إنمائية وتربوية واجتماعية وأمنية وبيئية، كما في كل شأن يتعلق بالحريّة والعدل والمساواة وحقوق الانسان...

❖ ❖ ❖

بالتوقّف عند وَضْع السلطة التشريعية، التي تُمثّل إرادة الشعب، مَصدر كل السلطات... نرى انه منذ بداية الحياة البرلمانية، لم تَجْرِ الانتخابات في لبنان وَفْقًا لقانون واحد للاقتراع، ثابت وعادل. وعند كل استحقاق انتخابي، تُسْرِع الدولة بكل أجهزتها إلى وضع قانون للانتخابات يعيد إنتاج السُّلْطة القائمة ذاتها، وكما يُرغب فيها. وهكذا جاءت المجالس النيابية مُفصَّلة على قياسات مختلفة وَفْقًا للأوضاع ولمشيئة الحكام، مرّة في مجلس من ٤٤ نائبًا، ومرّة من ٥٥ أو ٦٦، ومرات من ٧٧ أو ٩٩ نائبًا. وأخيرًا ارتفع عدد النواب إلى ١٠٨ ثم إلى ١٢٨.

وكانت الانتخابات تجري مرّة على أساس المُحافَظة كدائرة إنتخابيّة واحدة، وأخرى على أساس القضاء، وغالبًا في ترتيبات خاصَّة، تجعل من المُحافَظة دائرة واحدة في منقطة، وفي منطقة ثانية تكون الدائرة مجموعة من الأقضية المتقاربة أو المتباعدة، وفي منطقة ثالثة تدمج مُحافَظتان في دائرة واحدة. يفوز نواب بأصوات لا تتعدّى العشرة آلاف صوت، وآخرون بأصوات تفوق المائة ألف، وفي مناطق يفوز نواب بحوالي الألف صوت فقط!.

ومن البدع النيابية وأغربها، ان هناك مجالس نيابية استكمل نوّابها - توّابًا عن الشعب - بالتعيين، ومجالس استغيبت واستباحت إرادة الشعب، فمدّدت ولاياتها مرات ومرات، ومَجلسًا قائمًا أعطى نفسه سنةً إضافيّة على الولاية الدستورية.

يَكفي في كل ذلك ان يتمّ التوافق بين المستأثرين بالسلطة حتى تَتعطَّل إرادة الشعب التي هي مصدر السلطة، لتصبح السلطة هي مصدر السلطة... إلاّ انه تبقى للدستور حرمته وإن أُعطي إجازة قسريّة، لأنه هو وحده الضمانة للعودة إلى الأصول عندما يفيق الوعي الوطني... إذ ان لبنان هو البلد الوحيد، في هذه المنطقة، الذي ينعم بالديموقراطية، ويَحرص على احترام الحرية وحقوق الإنسان.

هذا ما يجعلنا لا نكفر بالنظام ولا نيأس من تَطوُّره إلى الأفضل، رغم كل الخيبات المُتكرِّرة، وعدم الانتظام في تطبيق النظام، أي نظام، والتقيّد بالقانون أي قانون... إذ ان اللبناني، في طبعه، يُقدِّس الحرية وينشد دائمًا التغيير، ولو لم يكن دائمًا نحو الأفضل.

وكأنّ اللبناني يحمل في ثنايا تكوينه خلايا الأنظمة المُتعدِّدة التي عرفها خلال وجوده الطويل، فلا يمكن أن ننظر إليه، من خلال الحكم في العهد الحديث، أي في مدى حقبة الاستقلال فقط، وكأنّ لبنان قد تكون فجأة بقرار

ظرفيِّ عند منحه الاستقلال، ولم يوجد منذ أقدم العصور، ويعرف كل أنواع الحكم، ولا يزال يحمل، في أعماقه، خصائص كل منها.

عرف لبنان، منذ تكوينه مختلف الأنظمة، فلم يستقرّ في واحد منها، يرتبط به مصيره، فيقوم عليه، ويتلازم به،ويندثر معه.

عرف حكم الأمراء وما كان لكل أمير من عَلاقات شخصية وارتباطات خارجية، من المعنيين (١٥١ - ١٦٩٧) إلى الشهابيين (١٦٩٧-١٨٤٢). وانتقل إلى عهد القائمقاميّتين (١٨٤٣-١٨٦١) ونفوذ القناصل، ثم إلى عهد المتصرفيّة (١٨٦١-١٩١٥) ومَرجعيّة الباب العالي. وبعد الحرب العالمية الأولى، رضخ للاحتلال العسكري، وتحت إمرة القائد الفرنسي الذي أعلن دولة لبنان الكبير (١٩٢٠) وساعد على وضع الدستور (١٩٢٦) وإعلانه، فقام حكم وطني دستوري تحت مِظَلّة وأوامر المُفوَّض السامي الفرنسي (١٩٢٦-١٩٤٣). وبالرغم من ان استقلال لبنان أعلن في العام ١٩٤١ إلّا أنه لم يتحقق إلّا انتزاعًا بانتفاضة سياسية وشعبية في العام ١٩٤٣، يوم تمّ تعديل الدستور وقامت عندئذٍ الجمهورية اللبنانية، جمهورية ديموقراطيّة برلمانيّة.

تَعرَّضت هذه الجمهوريّة الفتيّة لكل أنواع أمراض النموّ وعَوارض عدم الاندماج، رغم الاندفاع الوطني المخلص بين مختلف فئات الشعب، فطغت الحساسيات الشخصية والتجاذبات الخارجية على مسيرة بناء الدولة، وتَغلَّبت المصالح الشخصية والنزعة العشائرية والقبليّة والمناطقية والطائفية على المصلحة العامَّة فصارت الدولة مزارع مستباحة، أكثر منها مؤسَّسات دستورية وطنية.

وانتهت الجمهورية الأولى بفراغ دستوري، لعدم التمكّن من انتخاب رئيس للجمهورية في العام ١٩٨٨، فعيّنت حكومة عسكرية انتقالية استمرّت إلى ما بعد وضع الوثيقة الدستورية في الطائف وإقرارها في اجتماع استثنائي لمجلس النواب،

في مطار القليعات. وهذه الحكومة العسكرية لم يعترف بها قسم من اللبنانيين، فتمسّكوا بالحكومة المنتهية ولايتها، فصار للبنان حكومتين، واحدة شرعية، قائمة على جزء محدود من الأراضي اللبنانية، والأخرى حكومة أمر واقع، تسيطر على سائر أجزاء الوطن.

لم تبدأ الجمهورية الثانية مع انتخاب أول رئيس بعد اتفاق الطائف، وإنما بعد إقرار التعديلات الدستورية في آب ١٩٩٠ وانتقال السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء مجتمعًا.

والجمهورية الثانية لم تأتِ أفضل حظًّا من الأولى في إرساء دولة القانون والمُؤسَّسات، ولا في تطبيق وثيقة الوفاق الوطني.

وبنسبة اهتمامنا بكل التركيبة الوزارية، من حيث الأسماء والانتماءات، يكون الاهتمام بالبيانات الوزارية، مقارنة وتحليلاً، إذ ان هذه البيانات، وان تشابهت في التركيز على العموميات والتوكيد على الثوابت، فهي تتميز عن بعضها بما هو طارئ وملحّ، وفي ذلك إدانة لما عجزت عنه حكومة ذاهبة، وتأمل فيه حكومة مقبلة.



مُجمَل ما تضمنته البيانات الوزارية، بالإضافة إلى خطاب القَسَم، يظهر كم إنّ المَطالب العامة بقيت مطالب بعيدة المنال، والوعود الإصلاحيّة والإنمائيّة وعودًا غير ملزمة... وإنّ مُحاوَلات الإصلاح لم تسفر إلّا عن حاجات أكثر إلحاحًا إلى إصلاح للإصلاح، الذي لم يسفر إلّا عن ذهاب من ذهب وعودة من عاد واستمرار من استمرّ، وتظلّ اللعبة تراوح مكانها، واللاعبون هم أنفسهم، وإن تغيّرت بعض الأسماء وظلّ الإحباط حالًا مزمنة تستهون الرضوخ للأمر الواقع، خوفًا من محاولة الخروج من السيئ إلى الوقوع في الأسوأ.

في البحث المقارن لكتاب «الوزارات اللبنانية وبياناتها» نجد ان الواقعية السياسية تتميز باستمراريّة الإقطاعيّة القديمة المستحدثة وحصر العمل السياسي في حلقات ضيّقة تستأثر بتمثيل الطوائف والمذاهب والمناطق... حتى الحياة الحزبية لم تتمكن من كسر هذا الطوق، فتحوّلت تنظيمات حزبية، إسميًا، لطوائف معيّنة ومناطق محدّدة.

ومن المواضيع التي لا تتغيّر في هذه البيانات الوزارية، قضية الإصلاح السياسي والإصلاح الإداري والإصلاح المالي... واستقلالية القضاء.

وما من مرّة إلاّ وأدّى الإصلاح السياسي إلى النتيجة ذاتها، من التلاعب كيفيًا بقانون الانتخاب، بينما يزيد الإصلاح الإداري في العرقلة الإدارية، ويضيف فائضًا من الموظفين إلى فائض سابق من كبار الموظفين، وُضعوا بالتصرّف في السراي الكبير، بينما تزيد المراكز الشاغرة شغورًا، وتُحصَّن خصوصية إدارات الخدمات لحساب الأنصار والمحاسيب، وتقتصر عملية الإصلاح على مسرحية إلهاء بملاحقة الذين لا حول لهم ولا طول.

أما الإصلاح المالي الذي ينشد إطفاء الدَين العام وخفض النفقات العامّة وزيادة المداخيل عن طريق الخصخصة ووقف الهدر، فلم يمنع الدَين العام من أن يتضاعف منذ برمجة خفضه قبل عشر سنوات، فارتفع إلى عشرة أضعاف ما كان عليه، وزادت النفقات العامة، كما زادت الرسوم والضرائب المضروبة بضرائب مضافة... أما الخصخصة فلم تنجح، حتى الآن، إلّا في تخصيص الامتيازات وحصرية المصالح والمنافع، واستثمار تسويق النفايات، ومنح المحطات التلفزيونية والإذاعية... وفي استثمار الأسواق التجارية وأسواق الاتصالات بالإنترنت، وفي تسويق المواصلات بالفانات وضمانات معاملات التأمين وعمليات معاينة الميكانيك... في انتظار أن تتم صفقات محطّات الخليوي ومحطّات الكهرباء.

إنّ حلم الجمهورية الثانية، جمهورية دستور ١٩٩٠، بتطوير الحياة السياسية نحو العمل المؤسّساتي قد يجد في كتاب السفير جان ملحه، ما يَدفع إلى تصحيح وتفعيل العمل في السلطتين الإجرائيّة والتشريعيّة، لأنه يعطي صورة ادقّ عن الحياة الديموقراطية في لبنان، التي لا تستهدف الوصول إلى نظام للحكم ثابت ومُوحَّد ونهائي، بل إعطاء أي نظام، صفة لبنانيّة خاصّة، تَتميَّز بالمزيد من الحريّة والتحرّر، والقليل من الإنتظام والقيود القانونيّة.

جورج سكاف

١١ حزيران ٢٠٠٣

تمهيد

قراءة تاريخيّة نقديّة للبيانات الوزاريّة
أوّلها كآخرها والواقعيّة غائب أكبر!

بقلم جان ملحه

من المُتعارَف عليه، في مُعظَم الدول الديموقراطيّة ذات النظام البرلماني، ولبنان إحداها، أن يقوم رئيس الدولة، قبل تأليف الحكومة، باستشارات نيابية، لأنّ الحكومة، كل حكومة، إنما تستمدّ بقاءها من ثقة المجلس التشريعي وتعود إليه في كل قرار مبدئي تتخذه، وتؤدي أمامه حسابًا عن أعمالها من حين إلى حين. وفي ضوء هذه الاستشارات «يعيّن رئيس الدولة الوزراء ويسمّي منهم رئيسًا...»(١).

ولكنّ التقليد في لبنان يقضي بأن تتمّ تسمية الوزراء بالتفاهم والاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء المكلّف، ومتى تمّ ذلك، اجتمع الوزراء، واتفقوا على تأليف لجنة من بينهم يعهدون إليها برسم الخطة التي يرغبون في سلوكها، ويعلنون عنها في بيان تَصوغه اللجنة المذكورة يُعرف بالبيان الوزاري.

فالبيان الوزاري من شأنه، إذًا، وَضعَ الأسس والبرامج السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية... الخ التي ستعتمدها الحكومة وتأخذ على نَفْسها التقيُّد بها. وقد نصّت المادة السادسة والستون من الدستور اللبناني، المُعدَّلة بالقانون الدستوري الصادر بتاريخ ١٧ تشرين الأول سنة ١٩٢٧، على ما يلي:

«يَتحمّل الوزراء إجماليًّا تجاه المجلس تبعة سياسة الحكومة العامة ويتحمّلون إفراديًّا تبعة أفعالهم الشخصيّة. ويُعدّ البيان خطة الحكومة ويُعرَض على المجلس بواسطة رئيس الوزراء أو وزير يقوم مقامه».

(١) الدستور اللبناني، المادة ٥٣ المعدّلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٧/١/٢١، ومن ثم «بوثيقة الوفاق الوطني».

محتويات البيان الوزاري

ليس البيان الوزاري عملًا ينفرد به رئيس الوزراء، بل إنه برنامج عمل تضعه لجنة وزارية يعهد إليها بذلك، كما أشرنا، فتجتمع هذه اللجنة وترسم البرامج الأساسية المتعلّقة بمختلف الحقول الوطنية، مستعينة على ذلك أحيانًا بما تزوّدها الإدارات العامّة من معلومات عن المشاريع المنوي القيام بها أو إنجازها، كي يأتي البيان شامل الأهداف واضح المعالم.

ومن خلال صيغة البيان الوزاري ومضمونه يتمكن المواطن من التعرّف إلى شخصية واضعيه والوقوف على مدى تجاوبهم مع رغباته وتحسسهم حاجاته.

والبيان الوزاري الهام لأول حكومة إستقلالية جاء نتيجة دراسة عميقة مشتركة جرت بين المغفور لهم الرئيس الشيخ بشارة الخوري والرئيس رياض الصلح والأستاذ سليم تقلا. وقد عكست صيغة هذا البيان، من حيث سبكها وقوّة تعبيرها، متانة العقائد التحررية وقوتها ووضوحها التي آمن بها رجالات العهد الإستقلالي الأول، كما أضفى عليها جلاء المبادئ والآراء الوطنية التي كان يرغب في تطبيقها واضعو البيان في مختلف الميادين، لترسيخ الحياة الاستقلالية، وإرساء وحدة وطنية صادقة في لبنان، وإعلان الميثاق الوطني الذي أصبح أساسًا وركنًا للعهد الجديد. «فإذا بهذا البيان وقد وردت فيه مقاطع من حقها أن تكتب بماء الذهب»(١) بمثابة وثيقة استقلال.

وفي أحد ردود الرئيس رياض الصلح على نائب من عداد الذين انتقدوا البيان الوزاري جاء قوله: «أنا جئتكم يا سيدي بوثيقة استقلال لا بفاتورة حساب(٢).

أضف إلى ذلك أن بعض مقاطع من هذا البيان قد استُشهد بها مرارًا وتكرارًا في الخطب والبيانات والتصاريح الرسمية، حتى باتت أمثلة وطنية ترددها ألسن السياسيين، ومنها المقطع الشهير الذي يشير إلى علاقات لبنان بالدول العربية المجاورة: «إن إخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلّا ما يريده أبناؤه الأباة الوطنيون، نحن لا نريده للاستعمار مستقرًّا، وهم لا يريدونه للاستعمار إليهم ممرًّا، فنحن وهم إذن نريده وطنًا عزيزًا، مستقلًا، سيّدًا، حرًّا».

(١) الشيخ بشارة الخوري «حقائق لبنانية».

(٢) محضر جلسة مجلس النواب التي نوقش فيها البيان الوزاري لأول حكومة إستقلالية.

وهنا يجدر بنا أن نذكر على سبيل المثال، المقطع المتعلّق بتنظيم الاستقلال:

« إن الإستقلال والسيادة الوطنية وديعة ثمينة وضعت بين أيدينا، وأن كلّ فرد من أفراد الوطن اللبناني العزيز مسؤول عنها، كلّ وفق ما بيده. وإن الحكومة تتوجّه من اليوم إلى كلّ من يتولّى مهمة رسمية، من أكبرها إلى أصغرها، أن يتصرّف على أنه فرد من شعب مستقلّ، وأن يتحرّر من كلّ قيد. ومرجع كلّ لبناني إنما هو حكومته أو ممثّلوها بالتسلسل ومجلس نوّابه ورئيس دولته الأعلى، وليس لأحد من موظّفي الدولة حقّ الاجتهاد في هذا الأمر. والحكومة عازمة على أن تحاسب حسابًا عسيرًا كلّ من يُفرِّط أيّ تفريط فيه مساس بمعنى الإستقلال».

والبيان الأوّل تضمّن، بالإضافة إلى موضوع الإستقلال، المواضيع التالية: معالجة الطائفية - الإصلاح الإداري - القضاء - مكافحة الغلاء - تشجيع الصناعة - إصلاح النظام المالي - الصحة والإسعاف العام - المشروع الإنشائي العامّ - مجهود المرأة - تنظيم الحكم الوطني - التعاون مع الدول العربية المجاورة - قضايا الموظّفين - التموين والتبادل التجاري - السياحة والإصطياف - تحسين المواصلات - الزراعة - تنظيم العمل وحماية العامل - كفالة العدل الإجتماعي - الصحافة - الشباب والرياضة - شؤون المهاجرين - التربية الوطنية.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم المواضيع التي وردت في البيان الوزاري لأول حكومة استقلالية ما زالت تتردّد في البيانات الوزارية المتتالية حتى يومنا هذا.

أما بالنسبة إلى القضية الفلسطينية فكانت البيانات الوزارية تتناولها بدءًا من البيان الذي وضعته الوزارة السادسة في العام ١٩٤٦ برئاسة المغفور له رياض الصلح، في صورة شبه دورية، فكانت تُخصِّص لها في البيان فقرة ضمن المقطع العائد للعلاقات بين لبنان والدول العربية، فيشار إليها بكلمة «فلسطين»: «... أما فلسطين فسيكون لها من جهود حكومتنا النصيب الوافر الذي تستحقه...».

ثم أخذت هذه الفقرة تزداد أهمية في البيانات اللاحقة مع تَطوُّر القضية، حتى باتت كلّ البيانات الوزارية بعد تاريخ ١٩٤٦ تأتي على ذكر القضية الفلسطينية وتحاول معالجتها ونصرتها، سواء في نطاق الجامعة العربية، أو في الأمم المتحدة أو في مختلف المحافل الدولية.

صيغة البيان

أما من حيث صيغة البيان الوزاري وأسلوبه فإن هنالك ميلًا إلى جعله يقتصر فقط على بعض المبادئ التي يرغب الحاكمون في اعتمادها وعلى تحديد المهل القصوى لتنفيذها.

ومن أسباب الاقتضاب في البيان الوزاري الحد من الاسترسال بالوعود التي تقطع فيه للمواطنين:

– إن الإستشارات الرامية إلى تأليف الوزارة وطريقة اختيار الوزراء تُسلِّط بعض الأضواء على النهج الذي ستتبعه الحكومة الجديدة في سياستها وعلى الموضوعات التي سيتناولها بيانها.

– إن الرأي العام والصحافة وحكمهما على الوزراء المُكلَّفين وتعليقاتهما، سواء على مقدرتهم واندفاعهم أو على ضعفهم وتخاذلهم، تلعب دورًا هامًّا في التقيّد بمضمون البيان وإمكان تحقيق الوعود الواردة فيه.

– إن شخصية الوزراء في ذاتها ونزعاتهم السياسية أو الحزبية كثيرًا ما تعطي فكرة عن محتوى البيان.

إن تسمية الأشياء بأسمائها وتنفيذ الأعمال في مواعيدها يكسبان الحكومة، بالإضافة إلى ثقة المجلس، ثقة المواطنين وتأييدهم.

الوجه السياسي للبيان الوزاري

وإذا ما نظرنا إلى البيان الوزاري من وجهته السياسية وجدنا فيه أقسامًا ثلاثة تعالج فيها على السواء: سياسة الدولة الداخلية، وسياستها الخارجية على الصعيدين العربي والدولي.

وفي ما يتعلّق بالسياسة الداخلية نرى أن الحكومة، واضعة البيان، تأخذ على نفسها القيام بمشاريع التنمية في مختلف القطاعات من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها.

وفي السنين الأخيرة، لم تعد تكتفي بتسمية الأعمال التي تنوي تحقيقها بل أصبحت تُحدِّد لتنفيذ تلك الأعمال مهلًا ومواعيد مُعيَّنة، وهذا ما يُعرف بـ «الروزنامة».

وفي نطاق السياسة الداخلية أيضًا، تعلن الحكومة في بيانها الوزاري عن عزمها على إشاعة العدل وتحقيق المساواة بين المواطنين.

وفي مجال السياسة العربية، درجت الحكومات اللبنانية في بياناتها على الإشارة إلى العَلاقات الطيبة والتعاون المثمر مع الدول الشقيقة في نطاق جامعة الدول العربية.

وأصبح العمل في النطاق العربي مبدأ تتبعه الحكومات وتقليدًا تتمسّك به، وقد بات الإنحراف عن هذا المبدأ انحرافًا عن الميثاق الوطني الذي ارتضى به اللبنانيون واتخذوه لأنفسهم شرعة معنوية ودستورًا غير مكتوب.

وقد برهن الشعب غير مرّة، إمّا مباشرة أو عن طريق ممثّليه، تَمسُّكه بسياسة التعاون العربي، ضمن ميثاق جامعة الدول العربية وما تتخذه من مقررات وتوصيات تتعلّق بتقوية هذا التعاون ودعمه.

أما على الصعيد الدولي، فإن الحكومة تحرص على تأكيد ممارسة السيادة الخارجية الكاملة، وتشيد بالتعاون الصادق والتعايش السلمي مع الأسرة العالمية في نطاق هيئة الأمم المتحدة والمؤسّسات الدولة المتخصّصة، على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخّل في شؤون الآخرين الداخلية.

وقد أصبح الحياد اللبناني أمرًا مُسلَّمًا به من كلّ المواطنين والحكومات المتعاقبة.

ولم يكن الشعب بغافل يومًا عن تطوّر الأحداث، إقليمية كانت أم عالمية، بل إنه أظهر في كلّ مناسبة تفهّمه ووعيه ومراقبته الدائمة لسياسة حكّامه.

السلطات الإستثنائية

تطلب الحكومة أحيانًا في بيانها الوزاري سلطات استثنائية من المجلس النيابي، تتمكّن بواسطتها من تعديل القوانين وإجراء إصلاحات معينة في الأنظمة الإدارية، وفي صورة خاصة في جهاز المُوظَّفين، وتبرّر طلبها هذا بحاجة البلاد الملحّة إلى إجراء تلك الإصلاحات، لأنّ دراسة مشاريع القوانين وإقرارها من السلطة التشريعية غالبًا ما يستغرقان وقتًا طويلا.

ومن الواضح أن حصول الحكومة على الثقة في مثل هذا الوضع يكون أكثر صعوبة لأن المجلس النيابي عندئذ لا يمنح الحكومة ثقته لتولّي المهام التنفيذية فحسب بل يوليها قسمًا من صلاحياته. ويتبيّن من محاضر جلسات المجلس النيابي أن كلّ الحكومات التي تقدّمت بطلب سلطات إستثنائية قد تمكّنت من الحصول عليها، ولكن ببعض الصعوبات.

الثقة بالحكومة

إن للمجلس النيابي، وهو المنبثق من إرادة الشعب، الحق المباشر بتوجيه سياسة الدولة العامة، خاصة أنه يسهم في الإستشارات التي تؤدّي إلى تسمية الوزراء ومحاسبتهم وإسقاطهم عند الإقتضاء. وقد جاء على لسان أحد رؤساء المجالس النيابية الفرنسية قوله[1]:

"C'est à la Chambre directement issue du suffrage universel qu'appartiennent l'initiative et la direction générale de la politique; à elle seule appartient le pouvoir de faire et de defaire les ministres".

وفي ضوء كلّ ذلك، كان لا بدّ لكلّ حكومة يتمّ تشكيلها، في أوضاع سياسية عادية، من أن تتقدّم من المجلس النيابي ببيان يتلى في جلسة خاصة تُعرف بجلسة الثقة.

ومن العادة أن يطلب رئيس الحكومة في نهاية بيانه (وهو الذي يتلو غالبًا هذا البيان) من أعضاء المجلس النيابي ثقتهم التي تمكّنه وأعضاء وزارته من الإضطلاع بمسؤوليات الحكم، وبعد ذلك يفسح المجال أمام النواب لمناقشة النقاط الواردة في البيان، أو، بعبارة أخرى، لمناقشة السياسة التي تنوي الحكومة اتباعها.

وقد يطرح هذا السؤال التالي: هل الثقة، أي ثقة أكثرية النواب الحاضرين أو إجماعهم تعطى على أساس البيان الوزاري، أم أن هناك عوامل ومقاييس أخرى تشكل حجر الزاوية في الحصول على هذه الثقة؟

للإجابة على ذلك نقول:

إن تاريخ المجلس النيابي اللبناني لم يسجل حتى اليوم أي سابقة في حجب الثقة عن حكومة بمناسبة إعلانها بيانها الوزاري، ذلك لأن النهج المتبع في الإستشارات السابقة لتأليف الوزارات، كما بيّنا، يهدف إلى تأمين العدد الكافي من أصوات النواب للفوز بالثقة.

ومن المسلم به، في الدول الديموقراطية، أن ينقسم النواب بين مؤيّد للحكومة ومعارض لها، كما قد يحدث أيضًا أن يقوم فريق من النوّاب فيتناول بالنقد البيان الوزاري، مبيّنًا الفجوات التي يراها ومبديًا مآخذه، ومن ثم يمنح الحكومة ثقته. وهذا ما جرى، على سبيل المثال، في الجلسة الثانية من العقد الإستثنائي الأول في ٣ أيلول ١٩٤٥ خلال المناقشة التي أثارها السيد عبدالله اليافي حول بيان حكومة السيد سامي الصلح، إذ قال:

أنا أيضًا من الذين سيولون الحكومة الثقة، وأنا أيضًا من الذين يؤمنون برجال الحكومة الحاضرة بأنهم رجال تبعات، وأتمنى أن يخرجوا من هذه التبعات بما يبيّض

وجه المجلس. أمّا وقد سبقني الزميل حبيب أبي شهلا إلى انتقاد البيان الوزاري فلا بدّ لي من أن أبدي ملاحظاتي عليه.

«نحن نمارس النظام الدستوري منذ عشرين سنة، وكان من حقي أن أُصرِّح بأن هذا النظام وما انبثق عنه من حياة نيابية إنما نمارسه بغير وجهه الصحيح. منذ عشرين سنة تأتي الحكومات إلى المجلس وبيدها بيان هو نسخة طبق الأصل عن بيانات الحكومات التي سبقتها، ثم تبقى في الحكم ردحًا من الزمن وتنسحب، ولا يعلم المجلس لماذا انسحبت أو استقالت. أنا نائب لي الشرف أن أتمتع باحترام المجلس، لا أعلم لماذا استقالت الحكومة السابقة، وأعلم أنها حازت على ثقة المجلس. إنه من حق الحكومة أن تقول: إني أنسحب للسبب الفلاني، وللمجلس أن يقول لها: إبقي في الحكم أو انسحبي. ولكن هناك مناورات تجري وراء الستار ليست من النظام النيابي بشيء».

بعد هذا التحليل لصفة البيان الوزاري، والتحدّث عن مضمونه ومميزاته، أرى أن القارئ، إذا ما رغب في معرفة مدى التقدّم الذي حققه لبنان في مختلف القطاعات ومساهمة الدولة في هذا التقدّم، فما عليه إلّا أن يتصفّح البيانات الوزارية هذه ويقارن بين المناهج التي رسمها الحاكمون لأنفسهم في مختلف العهود الإستقلالية والأعمال التي تمّ تنفيذها، وفي ضوء ذلك يمكنه أن يحكم على سياسة من منحهم ثقته ليمارسوا السلطات باسمه.

هذا مع العلم بأن المقارنة الصحيحة يجب أن ترتكز إلى دراسة الأوضاع السياسية والاجتماعية والمالية وغيرها لكلّ حقبة معيّنة، إذ إنه لا يصح أن نقابل بين الأعمال الإنشائية التي حصلت بعيد الإستقلال مثلًا، والمشروعات الضخمة التي يجري تنفيذها اليوم. فتدخّل الدولة في حياة المواطنين يتزايد بصورة مطردة، وأرقام الموازنة العامة ترتفع سنة بعد سنة.

غير أن الجلسات التي تُسمّى بجلسات الثقة لم تعد تتناول موضوع مناقشة ما في البيان الوزاري من وعود ومشاريع، بل تجاوزت ذلك إلى قيام النواب، عبر خطبهم المتلفزة أحيانًا، بمناقشة ما يتضمّنه البيان وما لا يتضمّنه، فهناك محاسبة دقيقة ومعارضة عسيرة لمواقف سبق للحكومات السالفة أن وقفتها، مع أن الحكومة الجديدة، صاحبة البيان، ليست مسؤولة عن تلك المواقف. فالبحث في مثل هذه الشؤون، من سياسة ودفاع وغلاء وأمن... إلخ يجب ألا يستغل ليصبح معدًّا للتصدّي والمعارضة السلبية، بل يجب أن يكون بحثًا إيجابيًا بنّاءً.

إن جلسة الثقة لم تكن في الماضي تستغرق سوى الوقت المعدّ لأيّ جلسة عادية، أي ينحصر جدول أعمال هذه الجلسة بتلاوة البيان الوزاري، يلقيه رئيس الحكومة، وفي نهايته تأتي العبارة التقليدية بطلب ثقة المجلس الكريم، فيؤيّد من يؤيّد ويعارض من يعارض ويستوضح من يستوضح من النواب، ثم تلي ذلك عملية التصويت على الثقة، ثم إعلان نتائجها. أما اليوم فجلسات المناقشة أصبحت تستمر في بعض الأحيان أيامًا، بل أسابيع، ليفسح في المجال للمعارضة أن تدلي بكلّ ما لديها من حجج، وللموالاة أن تتولى أمر الدفاع، ولربما كان لعامل إدخال التلفزيون إلى قاعة المجلس، السبب في إطالة هذه الجلسات، وهو عامل إعلامي دعائي هام. هذا في الحالات العادية التي كان يعيشها لبنان قبل «الحرب التي بدأت في العام ١٩٧٥» وما خلفته من فواجع اجتماعية واقتصادية ما زلنا نعيش تحت وطأتها.

ويجدر بنا بالإضافة إلى ما تَقدَّم، أن نشير ولو عرضًا إلى الخلل والإرباك اللذين أصابا عامل تعادل ميزان موازنة الدولة في وارداتها ونفقاتها، وبالتالي لم تعد الحكومات تتمكّن من وضع برنامج مُعيَّن لمشاريعها العمرانية في بياناتها الوزارية، كما أهملت إعداد ما كان يُسمَّى بروزنامة تُحدِّد فيها مدّة بدء العمل ونهايته في صلب البيان الوزاري، أو تأتي هذه الروزنامة كملحق للبيان المذكور، وهذا الإهمال هو بالطبع نتيجة عدم التمكّن من تقدير الواردات ونتيجة الحال الأمنية غير المستتبّة.

واليوم بعد أن حدثت تَطوُّرات سياسية مهمّة أدّت إلى تشكيل وزارات جديدة ومُتعدِّدة رأينا من واجبنا أن نبرزها إضافة إلى سابقاتها في هذه المجموعة الجديدة لتأتي جامعة، شاملة، وكاملة منذ العام ١٩٤٣ حتى يومنا هذا.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن «وثيقة الوفاق الوطني» التي أقرّت في ١٩٨٩/١٠/٢٢ وباتت دستوراً للجمهورية الثانية (منشور نصّها في مكان آخر من هذا الكتاب) قد أناطت بمجلس الوزراء مجتمعًا صلاحيات وسلطات لم تكن تَتمتَّع بها حكومات الجمهورية الاستقلالية الأولى، وليس أقلّها جعل الاستشارات النيابية التي يجريها رئيس الجمهورية تمهيدًا لتسمية رئيس مُكلَّف لتأليف الحكومة «ملزمة». إلّا أن الممارسة والأداء هما القادران على بلورة النصّ وعكس روحيته في كثير من الأحيان، كما أن التقيّد بأحكام الدستور يسقط احتمالات نشوء خلافات أو نزاعات حول الصلاحيات ما بين الحكام، ويشيع أجواء الاستقرار والثقة والتفاؤل بمستقبل البلاد. فالدساتير والقوانين إنما تهدف إلى مُواكَبة الطموحات الوطنية والمتغيّرات الإقليمية والدولية ذات التأثير الجدّي في مسار الأوطان والدول والشعوب، وما دام لبنان مُتمسِّكًا بركائز الديمقراطية البرلمانية، ساعيًا

إلى تطويرها نحو الأفضل في إطار الفرص المتاحة له، فلا خوف على نظامه من التصحّر والتخلّف، شريطة ألا يَتحوَّل صراع الإجتهادات في تفسير الدستور تعطيلاً له.

وفي هذا السياق لم يعد خافيًا على المراقب ما تشهده بعض دول الشرق الأوسط - لا سيما بعد إطاحة النظام العراقي بالقوّة العسكرية الأميركية البريطانية - والدعوة إلى شرق أوسط جديد يوائم النظام العالمي الجديد، من بداية تَحرُّك العديد من الأنظمة، وإن بخطى خجولة بعد، نحو المعطيات والأسس التي تُشكِّل الركائز الأساسية لمبادىء النظام الديمقراطي. غير أن لبنان ما زال سبّاقًا في هذا المضمار بعدما عاش تجربة ديمقراطية رائدة طوال تاريخه الإستقلالي، رغم بعض الشوائب التي اعترت نظامه في بعض العهود، فيما ازداد تمسّك الشعب اللبناني بثوابت النظام البرلماني الديمقراطي الحرّ، لا سيّما:

- استقلال لبنان التام ضمن حدوده الجغرافية المعترف بها دوليًّا، وحقّه غير الخاضع للمساومة في بسط سيادته الوطنية بقواه الذاتية على كلّ أراضيه.
- حرية اتخاذ القرار الوطني والتعبير عنه في مختلف الوسائل الإعلامية والمحافل الإقليمية والدولية.
- مبدأ الفصل ما بين السلطات وتطبيقه عمليًّا، فلا يبقى شعارًا رومنطيقيًّا فولكلوريًّا للمباهاة.
- استقلال القضاء.
- مُعالَجة الطائفية، الإصلاح الإداري والمالي والإجتماعي والصحي والتربوي والبيئي والأمني، وحتى السياسي...

ويمكن للقارئ العزيز أن يلاحظ من دون كثير عناء أن هذه العناوين، وسواها، طالما تضمّنتها تكرارًا البيانات الوزارية للحكومات المتعاقبة، ولما تزل تَتكرَّر، فيما تحقيقها ليس بحاجة إلى مُراجَعة إقليمية أو دولية، بل لقرار وطني، جدّي وصادق وحازم، الأمر الذي يقطع الطريق على كلّ أسباب الخلافات والمماحكات وشدّ الحبال غير المجدي بين أقطاب السلطة سعيًا إلى تعزيز مواقع النفوذ الشخصية أو الطائفية أو المذهبية. فغالبًا ما أدّت هذه الخلافات إلى تعطيل عجلة الإدارة وعرقلة مصالح الناس وفقدان الثقة بالسلطة على صعيدي الداخل والخارج، وإشاعة حال من الركود في مختلف الميادين الإقتصادية والحياتية، مما دفع الشعب إلى هاوية اليأس من قيام حكومات تنفّذ بنود بياناتها الوزارية، وليس حكومات تتخمه بالوعود ثم تخنقه بعدم التنفيذ.

إن البيانات الوزارية يفترض أن تكون طرحًا لسياسات الحكومة التي تنوي تنفيذها في مختلف الحقول، وبرنامج عمل مؤطّراً في روزنامة زمنية محدّدة، يتمّ التزام مواعيدها

بدقّة وأمانة وجديّة، وليست طروحات زهرية ووعودًا قرمزية تدغدغ طموحات الشعب في عراضات تلفزيونية، سرعان ما يُسدل عليها ستار النسيان مع نيل الحكومة ثقة ممثلي هذا الشعب الطافح كيله من الوعود والمتعطّش دائماً إلى الصدق والإلتزام.

من هذا الواقع الذي لا يخلو من المرارة لا بدّ من استعادة الجدية والشفافيةإلى البيان الوزاري في المطلق، وتحديداً التوجّه نحو اللجنة الوزارية التي تكلّف وضع هذا البيان للفتها إلى عدم جواز إثقاله ببرامج ومشاريع جاذبة يعرف واضعوها عدم قدرة الحكومة على تنفيذها، أو عجز الإمكانات المالية المتوافرة عن تغطية تكاليفها، أو أن الأوضاع الداخلية والتركيبة اللبنانية المعقّدة تحول دون ولادتها ولادة طبيعية، أو أن أوضاعًا إقليمية أو خارجية لن تسمح بتحقيقها.

لذلك، على اللجنة هذه أن تضع في تصوّرها أن البيان الوزاري الذي تعدّه لا يعدو كونه برنامجًا قابلًا للتنفيذ، يتّسم بالدقّة والموضوعية والجدّية، وليس بالإنشائية المفرطة والوعود البرّاقة التي تفتح الباب واسعًا أمام مداخلات النواب وخطبهم الطويلة الدعائية والانتخابية، فيما جلسة، أو جلسات، مناقشة البيان الوزاري لها هدف واحد محدّد هو حصر كلّ الكلام في بنود البيان ولا شيء سواها. وقد يكون هنا من واجب رئيس المجلس النيابي - ومن صلاحياته - حصر المناقشات والمداخلات تحديدًا في البنود الواردة في البيان، وسلّم الأولويات الأشدّ إلحاحًا للمعالجة، والوسائل والسبل الآيلة إلى ترجمة العناوين على أرض الواقع وفقًا لسياسة الممكن والقدرات المتاحة للتنفيذ. ذلك لأن إعطاء الشعب شحنات مبالغ بها من التفاؤل والآمال التي تدغدغ عواطفه، سينعكس عليه إحباطًا وفقدان ثقة بالسلطة وصدقيتها متى تَبيّن له فشل حكومته في حلّ مشكلاته وفقًا لما وعدت، الأمر الذي يدفعه إلى سحب ثقته من نوابه الذين منحوا ثقتهم لحكومة لا تحترم التزاماتها وعهودها. أفليس أن الشعب في النظام الديمقراطي البرلماني الحرّ هو مصدر السلطات والمراقبة والمحاسبة؟. وماذا ينفع السلطات إذا ربحت السلطة وخسرت ثقة شعبها بها؟.

في اختصار أنا لا أزعم لنفسي مُحاوَلة إعطاء دروس لأحد في هذه المُقدِّمة، إنما أناشد من يعنيهم الأمر من ذوي الشأن إعادة الصدقية والاحترام - أجل الاحترام - إلى مفهوم البيانات الوزارية من المنظار الدستوري والعلمي، الأمر الذي يجتذب ثقة الشعب واحترامه للسلطتين التشريعية والتنفيذية، ويحول دون تَحوُّل الندوة البرلمانية إلى سوق عكاظية للتباري في المقامات الإستعراضية التي باتت سلعة كاسدة في عصرنا الحاضر.

جان ملحه اول تموز ٢٠٠٣

جمهورية ما قبل الاستقلال

من ٣١ أيار ١٩٢٦ إلى ١٨ آذار ١٩٤٣

١٦ حكومة و٩ رؤساء حكومة و٩١ وزارة تولّاها ٤٨ وزيراً

- **رؤساء الجمهورية:**
  - شارل دباس
  - حبيب باشا السعد
  - إميل إدّه
  - ألفرد نقاش
  - أيوب ثابت
  - بترو طراد

- **رؤساء حكومة:**
  - أوغست أديب (٣ مرات)
  - بشارة الخوري (٣ مرات)
  - حبيب باشا السعد
  - إميل إدّه
  - خير الدين الأحدب (٣ مرات)
  - خالد شهاب
  - عبدالله اليافي (مرّتان)
  - أحمد الداعوق
  - سامي الصلح

الوزراء:

- أوغست أديب (٣ مرّات)
- بشارة الخوري (٤ مرات)
- نجيب أميوني
- سليم تلحوق (مرّتان)
- جورج ثابت (٤ مرّات)
- أحمد الحسيني (٦ مرّات)
- أيوب ثابت
- حبيب باشا السعد
- صبحي حيدر (مرّتان)
- اسبريدون أبو الروس
- غبريال منسّى
- خيرالدين الأحدب (٣ مرّات)
- ابراهيم حيدر (٣ مرّات)
- ميشال زكور
- مجيد إرسلان
- حكمت جنبلاط (٥ مرّات)
- يوسف اسطفان
- أحمد الأسعد (مرّتان)
- حميد فرنجيّة (مرّتان)
- صبري حماده
- أحمد الداعوق
- أمين السعد
- واصف عزالدين
- سامي الصلح
- نجيب قباني
- يوسف أفتيموس
- علي الأسعد
- شكري قرداحي (مرّتان)
- خالد شهاب (مرّتان)
- الياس فياض
- حسين الأحدب (٧ مرّات)
- نجيب أبو صوّان (٣ مرّات)
- موسى نمّور (٧ مرّات)
- إميل إدّه
- جبران تويني (مرّتان)
- خليل أبي اللمع (مرّتان)
- حبيب أبو شهلا (٦ مرّات)
- سليم تقلا (مرّتان)
- كامل غيرغور
- خليل كسيّب (٣ مرّات)
- كميل شمعون
- عبدالله اليافي (مرّتان)
- روكز أبو ناضر (مرّتان)
- غبريال خباز
- فيليب بولس (مرّتان)
- رامز سركيس
- ألفرد سكاف
- جورج كفوري

الجمهورية الأولى للإستقلال
من ١٩٤٣ إلى ١٩٨٨

مع نيل لبنان استقلاله في العام ١٩٤٣ وزوال النفوذ الأجنبي تحرّر الأداء السلطوي الوطني نسبياً من الضغوط التي كانت تُمارَس عليه من سلطات الانتداب، وهكذا راح رئيس الجمهورية يسمّي رئيساً للوزراء بعد إجراء مشاورات مع النواب والفعاليات السياسية والروحية وسواها، وقلّما خرج أحد الرؤساء عن هذا المنحى، وذلك قبل أن يصبح نصّاً دستوياً ملزماً في اتفاق الطائف.

وقد توالى على سدّة رئاسة الجمهورية الأولى سبعة رؤساء، بينهم عسكري واحد، إضافة إلى رئيس لم يحكم وحكومة إنتقالية، وهم:

- بشارة الخوري ١٩٤٣-١٩٥٢
- كميل شمعون ١٩٥٢-١٩٥٨
- اللواء فؤاد شهاب ١٩٥٨-١٩٦٤
- شارل حلو ١٩٦٤-١٩٧٠
- سليمان فرنجية ١٩٧٠-١٩٧٦
- الياس سركيس ١٩٧٦-١٩٨٢
- بشير الجميّل - إنتخب واغتيل قبل تسلّمه سلطاته الدستوريّة.
- أمين الجميّل ١٩٨٢-١٩٨٨
- حكومة العماد ميشال عون (حكومة إنتقالية) ١٩٨٨-١٩٩٠

عهد الرئيس بشارة الخوري

١٥ حكومة و٩ رؤساء حكومة

١٠٢ وزارتان تولاّهما ٥١ وزيراً

رؤساء حكومة: رياض الصلح (٧ مرّات)، عبدالحميد كرامي، سامي الصلح (مرّتان)، سعدي المنلا، حسين العويني، عبدالله اليافي، ناظم عكاري، صائب سلام، فؤاد شهاب.

أما الوزراء فهم:

رياض الصلح (٤ مرّات)
كميل شمعون (٣ مرّات)
حبيب أبي شهلا (مرّتان)
محمد الفضل
أحمد الأسعد (٤ مرّات)
عبدالحميد كرامي
جميل تلحوق (مرّتان)
سعدي المنلا (مرّتان)
يوسف سالم
يوسف الهراوي (مرّتان)
صائب سلام
صبري حماده
الياس خوري (٣ مرّات)
عبدالله اليافي (مرّتان)
سليمان نوفل

مجيد إرسلان (٨ مرّات)
عادل عسيران
سليم تقلا (٣ مرّات)
حميد فرنجية (٤ مرّات)
نقولا غصن
وديع نعيم
إميل لحود (٤ مرّات)
غبريال المر (٥ مرّات)
سامي الصلح (مرّتان)
أحمد الحسيني (٣ مرّات)
فيليب تقلا (٥ مرّات)
كمال جنبلاط
هنري فرعون
محمد عبود
حسين العويني (٣ مرّات)

رئيف أبي اللمع
بهيج تقي الدين
خليل أبو جوده
إدوار نون
فيليب موسى
محمد تقي الدين
حسين العبدالله
ميشال ضومط
أنطوان اسطفان
موسى مبارك (مرّتان)
فؤاد شهاب

جبران نحاس
شارل حلو
بولس فياض
رشيد بيضون
رشيد كرامي
بشير الأعور
سليمان العلي
فؤاد خوري
ناظم عكاري (مرّتان)
باسيل طراد (٣ مرّات)

الوزارة الأولى

من ٢٥ أيلول ١٩٤٣ إلى ٢ تموز ١٩٤٤

رئيس حكومة وخمسة وزراء

رياض الصلح[*]	– رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمال.
– **حبيب أبي شهلا**	– نائباً للرئيس، ووزيراً للعدل، والتربية الوطنية.
– **كميل شمعون**	– وزيراً للداخلية، والبريد والبرق.
– **الأمير مجيد أرسلان**	– وزيراً للدفاع الوطني، والزراعة، والصحة العامة.
– **سليم تقلا**	– وزيراً للخارجية، والأشغال العامة.
– **عادل عسيران**	– وزيراً للإقتصاد الوطني.

– نالت الحكومة الثقة بالإجماع، وامتناع نائب واحد عن التصويت.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

لما رأيت ظروف الجهاد الوطني قد تبدّلت فأصبحت تقضي الاضطلاع بالتبعات والمهمات الرسمية، أقبلت على خوض المعترك الإنتخابي، وحمل رسالة الشعب إلى هذه الندوة الكريمة، مع حضرات الأعضاء الزملاء المحترمين، ثم لبيت دعوة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية، إذ دعاني لتولّي أعباء الحكم، تحدّوني إليه، كما حدتني في كلّ ما عملت حتى اليوم، مصلحة بلادي العليا والفكرة الوطنية الغالية التي أعتنقها.

عهد الإستقلال

إن العهد الذي دخله لبنان اليوم عهد دقيق خطير، لم يستقبل مثله من قبل، عهد تطلّع إليه أحراره زماناً طويلاً، فهو عهد استقلال وسيادة وعزّة وطنية، توافرت له العوامل والإمكانات التي تجعله إستقلالاً صحيحاً إذا شاء بنوه أن يخلصوا الخدمة، وإذا عرفوا كيف يعملون بثبات وعزم، وباتحاد وفهم. فإنه فضلاً عن حقنا الطبيعي الأصيل، في الإستقلال والعيش الحر، تقوم لدينا عوامل دولية هي اعترافات الحلفاء باستقلالنا، وميثاق الأطلنطيك، وعهدة الأمم المتحدة. وقد شفعت هذه العوامل كلّها الإنتخابات التي جعلت الشعب اللبناني هو مصدر السلطات لأول مرة منذ خمس وعشرين سنة، فنمت بذلك الأسباب التي تجعل الإستقلال الصحيح أمراً ممكناً. فالحكومة التي أتشرّف برئاستها قد انبثقت مع مجلسكم الكريم عن إرادة الشعب، وهي لن تعرف لها غيره مرجعاً، كما أنها لن تستوحي سياستها من غير مصلحته الوطنية العليا، فهي منه وله وحده أولاً وأخيراً. وهي من أجل أن يكون هذا الإستقلال وتلك السيادة الوطنية الكاملة صحيحين، وحقيقة واقعية ملموسة، قد حملت عبء المهمة في هذا الدور الخطير.

أيها السادة،

قبلت مهمة الحكم على أنها وسيلة وصيغة جديدة للجهاد في سبيل هذا الوطن تلائم هذا العهد الإستقلالي الدستوري الجديد. وأنا على ثقة أنكم تشاركونني في تقدير خطورة التبعة التي حملتها أنا وزملائي ونحن في مطلع عهد يتطلّب منا قلب أوضاع تأصّلت مع الزمن، وتركت حتى في النفوس آثارها العميقة. إننا نريد هذا الإستقلال استقلالاً صحيحاً، ونريد سيادتنا الوطنية الكاملة، نتصرّف بمقدراتنا كما نشاء وكما تقتضي مصلحتنا الوطنية دون سواها. هذا هو عنوان سياسة هذه الحكومة التي كان لي الشرف بتأليفها ورئاستها، وهذه هي الغاية التي قبلت من أجلها هذه المهمة واضطلعت بأعبائها الجسيمة.

تنظيم الإستقلال

وعلينا قبل كلّ شيء أن ننظّم هذا الإستقلال تنظيماً محكماً بحيث يصبح أمراً واقعيّاً، بل نعمة شاملة يتمتع بها اللبنانيون كافة. ولا يستقيم لوطن كيان واستقلال ما لم تنبض له قلوب بنيه جميعاً، فالقلوب الوطنية هي خير سياج للوطن، وهي ألزم لحفظه وصيانته من سلاح المادة مهما يكن قويّاً. فرائدنا الأول في تنظيم هذا الإستقلال سيكون إذن تأليف قلوب جميع اللبنانيين على حب وطنهم. ونحن نعلم في طليعة ما يحببه إلى النفوس أن تتوفر فيه معاني العزّة والإباء القومي، فسنعمد إلى كلّ ما فيه تحقيق هذه العزّة سواء أكان ذلك في النصوص والمظاهر أم في الوقائع والحياة العملية، فسنبادر نحن، وأنتم، متعاونين، إلى إصلاح الدستور اللبناني، بحيث يصبح ملائماً كلّ الملاءمة لمعنى الإستقلال الصحيح. فإن حضراتكم تعلمون أن في الدستور اللبناني مواد لا يتفق وجودها وقيام الإستقلال، وفيها ما يجعل لغير الشعب اللبناني وممثليه الشرعيين مشاورة في تسيير شؤونه. وستعمد الحكومة حالاً فتطلب إلى مجلسكم الكريم أن يجري في الدستور التعديلات التي تجرّده من هذه القيود فيصبح دستور دولة مستقلّة تمام الإستقلال.

وهنالك المادة الحادية عشرة المتعلّقة باللغة العربية، فقد جعلت لغة لبنان الرسمية، وجعلت اللغة الفرنسية أيضاً لغة رسمية في المواضع التي يحدّدها القانون، وهو قانون لم يصدر حتى اليوم. وسنسلك منذ الآن تلك الخطة المفترض تحديدها بذلك القانون بحيث تكون اللغة العربية لغة الدواوين الرسمية، وذلك إلى أن يتمّ تعديل المادة الدستورية المشار إليها بما يتفق مع شروط الإستقلال والسيادة الوطنية وبما جرت عليه الأمم المستقلة في دساتيرها. وهنالك، عدا الدستور، إتفاقات وأنظمة متعدّدة من شأنها أن تعطل بعض نواحي السيادة الوطنية. فستعمد الحكومة إلى معالجتها بما يكفل حق البلاد وسيادتها كفالة تامة.

ويقتضي تنظيم الإستقلال أن تعمد الحكومة إلى تسلّم جميع صلاحياتها كحكومة دستورية شرعية لدولة مستقلّة. وهي، على ذلك، ستقوم بالإتفاق مع شقيقتها سوريا على إدارة ما نعرفه اليوم بالمصالح المشتركة.

إن الإستقلال والسيادة الوطنية وديعة ثمينة وضعت بين أيدينا، وإن كلّ فرد من أفراد الوطن اللبناني العزيز مسؤول عنها، كلّ بحسب ما بيده. وإن الحكومة تتوجه من اليوم إلى كلّ من يتولّى مهمة رسمية من أكبرها إلى أصغرها أن يتصرّف على أنه فرد من شعب مستقل، وأن يتحرّر من كلّ قيد. ومرجع كلّ لبناني إنما هو حكومته أو ممثلوها بالتسلسل ومجلس نوابه ورئيس دولته الأعلى وليس لأحد من موظفي الدولة حق الإجتهاد في هذا الأمر.

والحكومة عازمة على أن تحاسب حساباً عسيراً كلّ من يفرط أي تفريط فيه مساس بمعنى الإستقلال.

تنظيم الحكم الوطني

وفيما تنظّم الحكومة الإستقلال وتستكمل أسبابه بحيث يكون صحيحاً، ستعمد إلى تنظيم الحكم الوطني ليصبح حكماً صالحاً تبرز فيه حسنات العهد الإستقلالي الدستوري، حتى تستقر له الهيبة المفروضة والثقة الضرورية، الهيبة والثقة اللتان انتقصت منهما أساليب الماضي الشيء الكثير. فالإستقلال يجب أن لا يكون مجرّد أنانية قومية وإرضاء لعزّة النفس الوطنية فحسب، بل يجب أن يكون نعمة تشمل حياة الشعب. ومن أجل ذلك تريد هذه الحكومة التي تفهم الإستقلال هذا الفهم أن يشعر كلّ لبناني بمزايا العهد الإستقلالي الدستوري وتريد أن يظهر أثره في كلّ ناحية. هذه هي الروح التي ستنفخ في كلّ مكان، وعلى أساسها ستعمد إلى إدخال الإصلاحات المختلفة على آلة الحكم وعلى الحياة الوطنية السياسية العامة.

إنها لن تتعرف إلى السياسة الضيقة التي ألهت اللبنانيين بأمور محلية محدودة وأورثت الاختلافات والأحقاد بينهم بل هي ستبتعد بهم عنها كلّ الإبتعاد لتخرج بهم إلى آفاق أوسع تليق بالذكاء اللبناني وبالنشاط اللبناني المشهورين. وإن الحكومة التي لي شرف رئاستها تريد أن تكون للبنان سياسة عليا يرتفع إليها، ويساهم فيها كلّ لبناني فكراً وعملاً، على أن تلك السياسة من شروط ازدهار لبنان وقوته وتقدّمه. وهي ستعمل بجد وإخلاص على جمع الصفوف وإزالة الأحقاد، لا سيما التي أضرمت في هذه المرحلة الإنتخابية، حتى تنصرف القوى والجهود إلى خدمة مصلحة البلد العليا الشاملة.

معالجة الطائفية والإقليمية

ومن أسس الإصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها، فإن هذه القاعدة تقيد التقدّم الوطني من جهة وسمعة لبنان من جهة أخرى، فضلاً عن أنها تسمّم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتعدّدة التي يتألّف منها الشعب اللبناني. وقد شهدنا كيف أن الطائفية كانت في معظم الأحيان أداة لكفالة المنافع الخاصة كما كانت أداة لإيهان الحياة الوطنية في لبنان إيهاناً يستفيد منه الأغيار. ونحن واثقون أنه متى غمر الشعب الشعور الوطني الذي يترعرع في ظل الإستقلال ونظام الحكم الشعبي يقبل بطمأنينة على إلغاء النظام الطائفي المضعف للوطن.

إن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان. وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة بإذن الله. ومن الطبيعي أن تحقيق ذلك يحتاج إلى تمهيد وإعداد في مختلف النواحي، وسنعمل جميعاً بالتعاون، تمهيداً وإعداداً، حتى لا تبقى نفس إلاّ وتطمئن كلّ الإطمئنان إلى تحقيق هذا الإصلاح القومي الخطير.

وما يقال في القاعدة الطائفة، يقال مثله في القاعدة الإقليمية التي إذا اشتدّت تجعل من الوطن الواحد أوطاناً متعدّدة.

تعديل قانون الإنتخاب

وترى الحكومة أن في قانون الإنتخاب الحالي عيوباً لم تخفَ آثارها على أحد وكانت سبب شكاوى عديدة عادلة، فهي لذلك ستتقدّم قريباً من مجلسكم الكريم بتعديل قانون الإنتخاب تعديلاً يضمن أن يأتي التمثيل الشعبي أصح وأكثر انطباقاً على رغبة اللبنانيين. وهي تعتقد أن في إصلاح هذا القانون سبيلاً لكفالة حقوق جميع أبناء الوطن دون تمييز بينهم.

الإحصاء العام

ومن الأمور التي يجب العناية بها لضمان تمثيل شعبي صحيح تمام الصحة، إجراء إحصاء عام شامل تشرف عليه هيئة تجمع إلى الكفاءة النزاهة والتجرّد. وسنبادر إلى هذا العمل قريباً أيضاً.

التعاون مع الدول العربية المجاورة

إنّ لبنان مدعو كغيره من بلدان العالم إلى التعاون الدولي تعاوناً يزداد وثوقاً يوماً فيوماً. والعصر يأبى العزلة التامة للدول كبيرها وصغيرها. ولبنان من أحوج الدول إلى هذا النوع من التعاون وموقعه الجغرافي ولغة قومه وثقافته وتاريخه وظروفه الإقتصادية تجعله يضع علاقاته بالدول العربية الشقيقة في طليعة اهتمامه. وستقبل الحكومة على إقامة هذه العلاقات على أسس متينة تكفل احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة وسلامة حدوده الحاضرة، فلبنان وطن ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب.

إن إخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلا ما يريده أبناؤه الأباة الوطنيون، نحن لا نريده للإستعمار مستقرّاً، وهم لا يريدونه للإستعمار إليهم ممرّاً، فنحن وهم إذن نريده وطناً عزيزاً، مستقلاً، سيداً حرّاً.

إعتراف مصر بالإستقلال

ويسرني أن أحمل إليكم رسميّاً نبأ اعتراف الشقيقة الكبرى مصر بلبنان دولة مستقلّة. وأنتم ونحن جميعاً، والشعب اللبناني كلّه، يدرك مغزى هذا الإعتراف الذي امتنعت عنه مصر العزيزة من قبل ولم تقدم عليه إلاّ اليوم. فقد وثقت من أن استقلاله كائن هذه المرة إستقلالاً صحيحاً، كما وثقنا نحن، فجاءت به بعد أن جئنا نوطده ونصونه. ونحن نقدر الربح العظيم الذي ربحه لبنان بهذا الإعتراف. فإذا نحن وجّهنا من على هذا المنبر الشكر إلى الشقيقة مصر حكومة وشعباً، وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق المعظم، كما أتوجّه بالشكر الخاص إلى حضرة صاحب الرفعة الصديق مصطفى النحاس باشا، رئيس الحكومة المصرية، الذي أعطى خير برهان على احترامه وحبه للبنان بهذا الإعتراف، فإننا نذكر في الوقت نفسه أن علينا لمصر الوفاء بهذا الفضل، وهو مبادلتها إخاء بإخاء ووداً بود، والتعاون على ما فيه مصلحة البلدين الشقيقين المستقلين.

فائدة التعاون

وأنا واثق أن الحكومات العربية الأخرى ستحذو حذو مصر قريباً، فتكون النتيجة البديهية لذلك أن يشبع لبنان من الإطمئنان إلى استقلاله واحترام حدوده، فيقبل مختاراً على التعاون الذي تدعوه إليه شقيقاته العربية على قدم المساواة والإحترام المتبادل لسيادة الفرقاء المتعاقدين التامة، ويلبي كلّ دعوة إلى التعاون بينها وبينه ويشاركها جهودها واعياً تمام الوعي أن تعزيزها يعود عليه بالخير.

علاقاتنا مع الحلفاء

أما مع فرنسا، التي تربطنا وإياها روابط الصداقة، ومع الدولة الحليفة بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، تلك الدول المجاهدة في سبيل حرية الشعوب، فستتابع حكومتنا أحسن الصلات المبنية على الود والإحترام، وهي تقدر المجهودات العظيمة التي تبذلها الأمم الديموقراطية الصديقة لإعلاء كلمة الحق والوصول إلى عالم أفضل تضمن فيه الحريات لجميع الناس، كما أنها تحيي هذه الأمم وتعد بأن تظل هذه البلاد مساهمة معها في ذلك المجهود العظيم بقدر ما تسمح به طاقتنا وإمكاناتنا.

وتحيي بهذه المناسبة المساهمة السخية التي يساهمها مواطنونا من الجنود اللبنانيين المتطوّعين الذين يجودون بدمائهم في سبيل نصرة قضية الحرية العالمية التي هي قضيتهم أيضاً، إلى جانب إخوانهم جنود الحلفاء. ونتمنى لهذه الأمم نصراً قريباً حاسماً يريح العالم من عودة مثل هذه العاصفة الهوجاء التي أسالت غالي الدماء وكادت تجتاح أسس المدنيّة والعمران.

وزارة الخارجية والتمثيل الخارجي

يهمني أن أشير هنا إلى وزارة الخارجية التي سنعتني بتنظيمها عناية تامة بعد أن أصبحت كلّ علاقاتنا بالدول ومخابراتنا لها تجري بواسطة هذه الوزارة.

ومما سنخصّه بالعناية أمر التمثيل الخارجي، فسنبادر إلى تأسيسه على خير ما تقوم به مصلحة البلاد.

الإصلاح الإداري

إن الحكومة تريد أن يشعر بنعمة الإستقلال وفضائله كلّ فرد من اللبنانيين في كلّ مرافق الحياة، فيلمس ميزاته في حسن الإدارة واستقامة العمل وشيوع المساواة وازدهار الإقتصاد الوطني، ومن أجل ذلك ستعمد في الإدارة إلى إدخال إصلاحات جمة أولها توسيع صلاحيات الحكام الإداريين، محافظين وقائمقامين، بحيث يصبح قضاء مصالح الناس سريعاً قليل الكلفة.

الموظّفون

وتريد الحكومة من موظفيها كافة أن يقدروا تبعاتهم في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، فإننا سنتقاضاهم - بالحزم الكامل - النزاهة والنشاط وصدق الخدمة وانتظام العمل وإحسان معاملة الجمهور. ونحن لقاء ذلك لن نألو جهداً في تحسين حالة الموظفين، ونحن نعرف ما يعانون من هذه الأزمة الشديدة ونشعر معهم ونعطف عليهم وعلى المتقاعدين كلّ العطف، عطفاً نعرف أنهم يرجون أن يتحوّل تحسيناً ماديّاً، عسى أن تمكنا الظروف من هذا التحويل. وقد قررنا أن نموّنهم من القمح المخصص للتموين العائلي على أن يحسم الثمن تقسيطاً من مرتباتهم. وسنعمل على إصلاح الملاك بما يؤمن العدل والمستقبل للموظف ويكفل للكفاءة حقوقها.

القضاء

ومن أهم ما تعتزم الحكومة تحقيقه تنظيم القضاء اللبناني تنظيماً نهائياً مع مقتضيات الإستقلال الذي يتمتع به لبنان. وإذا كان العدل هو أساس المُلك فهو كذلك دعامة أساسية من دعائم الإستقلال الصحيح.

فالحكومة ترى لزاماً عليها أن يؤمن التنظيم المقبل إستقلال القضاء والقضاة على اختلاف درجاتهم ومراتبهم ليمارسوا واجباتهم المقدّسة بروح العدل والتجرّد والنزاهة والطمأنينة التامة. وستعيد النظر في ملاك القضاة اللبنانيين فترفع مستواهم إلى درجة يؤمن معها الإستقلال المادي الذي هو أساس الطمأنينة والإستقلال الأدبي. وسنؤمن توزيع العدالة في شتى أنحاء الجمهورية بصورة تتفق مع رغبات وحاجات الأهلين ومنها تأمين سرعة الفصل في قضاياهم. وسنضمن لقضاة الملحقات ملاكاً يرفع مستواهم ويحول دون هجرة العناصر الصالحة منهم نحو العاصمة ومحاكمها.

هذه هي المبادىءالأساسية التي سيبنى عليها التنظيم القضائي الجديد. وستتّخذ هذه المبادىء شكل مشاريع قوانين تعرضها الحكومة على مجلسكم الكريم في دورته العادية.

التموين

أما في ما يتعلّق بالتموين فإن الوزارة قد اطمأنت إلى تأمينالمقادير اللازمة من الحبوب لاستهلاك اللبنانيين مدة هذه السنة حتى الموسم المقبل. وقد بوشر تموين المؤسّسات العامة والمعاهد العلميّة والمستشفيات بالحبوب الصالحة للطحن لمدة ثلاثة أشهر أو ستة أو تسعة، وسيموّن الأفراد عن ثلاثة أشهر دفعة واحدة. وستسعى الحكومة مع المراجع المختصة لزيادة كمية السكر والأرز المخصصة حاليّاً، وستعنى بتأمين الملابس للطبقة الفقيرة بواسطة المواد الأولية «من غزل القطن وغزل الصوف الموجودة لدى وزارة التموين».

التبادل التجاري

وستدأب الحكومة على تشجيع زيادة حركة التبادل التجاري بين لبنان والأمم المتحدة وبلدان الشرق المجاورة وسائر الأقطار العربية. وقد تحققت أخيراً حرية الاستيراد والإصدار بين لبنان وسوريا. وستشرف على طلبات تسهيل الاستيراد من الخارج عاملة على زيادة الإتصال بالأسواق العالمية.

مكافحة الغلاء

ومن الأمور التي ستبادر الحكومة إلى معالجتها بشدة وحزم، الغلاء. إنهاستدرس الأسباب فتعرف الحقيقي المصطنع فتعالج الأول بالوسائل الممكنة وتحارب الثاني بالضرب على أيدي المستغلين وتفرض رقابة صارمة على التجارة لتمنع الإستغلال والإحتكار، ونحن في هذا الموضوع نفضل أن نفعل أكثر مما نقول. وسنعمل بالإشتراك مع الحكومة السورية للسيطرة على الأسعار نظراً لتماسك العلاقة الإقتصادية بين البلدين.

السياحة والإصطياف

وستعنى الحكومة بمصلحة السياحة والإصطياف والإشتاء وستقدّم إلى حضرات النواب مشروع قانون يقضي بتعزيز هذه المصالح وتنظيمها وتقوم بالدعاية الواسعة في مختلف الأقطار ولا سيما العربية لتعزيز هذا المورد.

تشجيع الصناعة

وستعنى الحكومة بتشجيع الصناعة الوطنية لتستغني هذه البلاد عن كلّ الصناعات الغربية التي يمكن الإستغناء عنها. كما تعمل على تأمين المواد الأولية اللازمة لها.

تحسين المواصلات

وستولي شؤون المواصلات ما تستحقه من اهتمام، فتسعى لتأمين وسائل التنقل والنقل الكافية، ولا سيما السيارات ولوازمها، آملة أن تلقى من قبل الحلفاء التسهيلات اللازمة بهذا الشأن، كما أنها ستعمل على إصلاح شبكات الطرق وزيادتها في جميع المناطق ولا سيما تلك التي ظلت مغبونة من هذه الناحية حتى اليوم.

إصلاح النظام المالي

وترى الحكومة القائمة أن النظام المالي يحتاج إلى إصلاح يكفل لفئات المكلفين المختلفة العدل والمساواة. وهي ستدرس أنواع الضرائب الموجودة وطرق الإصلاح التي تلائمنا، لتأخذ بأفضلها وتجعل الضرائب على أساسها آملة أن تحقق ذلك قريباً.

الزراعة

وقد أثبتت هذه الحرب أن الزراعة في طليعة العناصر التي ترتكز عليها حياة الأمة، لذلك ستعمل الحكومة على اتخاذ جميع التدابير المؤدية إلى تنمية الإنتاج الزراعي ومنها توسيع المساحات الصالحة للزراعة وإمدادها بالآلات الزراعية وتعزيز وسائل الري، وستبذل كلّ جهد لاستيراد هذه الآلات والمواد الزراعية كالأسمدة الكيماوية والأدوية لمكافحة الأوبئة والأمراض وتحسين البذار.

وستسعى لتعزيز الثروة الخشبية المحلية في البلاد للتعويض عما قطع منها حتى الآن بتعزيز التحريج العام، وستواصل تشجيع الإنعاش الزراعي بتعميم القروض الزراعية خصوصاً على صغار المزارعين وتشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية في البلاد. كما تقوم بتعميم الإرشادات الفنية على المشتغلين بالزراعة.

الصحة والإسعاف العام

وفي ناحية الصحة والإسعاف العام ستوفر التدابير الواقية من الأوبئة والأمراض حفظاً لصحة الأهلين ومن يقطن البلاد من أجانب وجيوش حليفة وستبذل جهداً خاصّاً بمحاربة أزمة الأدوية وتموين البلاد بالأدوية والمصول واللقاحات وسائر العلاجات اللازمة وستخابر الدول لتسهيل استيراد هذه المواد وتخصيص لبنان بما يحتاج إليه منها.

تنظيم العمل

وستواجه الحكومة مشاكل العمل والعمال رغبة منها في أن تكفل للعامل خبزه مع كفالتها لحريته، وأن تكفل له مستقبله وحقوقه المشروعة، على أن يتفهّم العمال مصلحة الوطن وضرورة التضامن مع صاحب العمل في سبيل تلك المصلحة. وستسهر على القوانين الموضوعة لحماية العامل وتضع منها ما ينقص. وهي منذ الآن ستسعى لإيجاد حلول تقيها خطر المشاكل المرتقب حصولها من انتهاء الحرب وانتشار البطالة.

المشروع الإنشائي العام

ستضع مشروعاً إنشائياً عامّاً واسع النطاق ينطوي على عدّة مشاريع مختلفة كالري وشق الطرق وتجديد المدن وإنعاش القرى، تفرض تحقيقه في مدّة خمس سنوات وستتقدّم قريباً جداً إلى مجلسكم بهذا المشروع وتخصص له موازنة مستقلة، على أن يكون قانوناً تتقيّد به الحكومات المتعاقبة وسياسة عامة تتبعها دوائر الدولة.

كفالة العدل الإجتماعي

ولا بدّ أن تلتفت إلى نتائج الغلاء وآثاره ولا سيما بين الطبقات الفقيرة. وستبادر إلى معالجة الفاقة والبؤس الناشىء عنهما بما أمكن من وسائل الإسعاف وهي لذلك ستمدّ المؤسّسات الخيرية والإنسانية بأوفر ما يمكن من المعونة.

وستدرس الحكومة بكثير من الدقة والإهتمام المشاريع العالمية الموضوعة في هذه الحرب لتحسين حال المجتمع ولإقامة العدل الإجتماعي فتأخذ منها ما يلائم طبيعة هذه البلاد وما فيه كفالة القضاء على البؤس بألوانه.

مجهود المرأة

ولا يمكن ذكر العمل الخيري والإنساني دون الإشارة إلى مجهود المرأة وإمكاناتها في هذا السبيل. إن حكومتنا تنظر بكثير من العطف إلى النشاط

الإنساني والوطني الذي تبذله نساؤنا. وإذا هي لم تعد بتوسيع حقوق المرأة السياسية برغم عطفها على روح الإقدام التي أوحت لبعض سيدات لبنان المطالبة بهذه الحقوق، فإنها تعد وعداً ثابتاً بأنها ستشجع كلّ حركة إجتماعية تقوم بها سيدات لخدمة الوطن والإنسانية.

الصحافة

وستخصص الحكومة للصحافة العناية اللائقة بها، كمدرسة للشعب ومرآة لشعوره. وهي تريد لهذه الأداة المدنية الفكرية الخطيرة أن ترتقي إلى الذروة لكي تكون فائدة الوطن منها وفيرة. وستدرس الحكومة أسس التنظيم الذي من شأنه أن يبلغ بالصحافة هذه المرتبة مع أصحاب العلاقة، وهي تعلم أن من بعض أسسها إيجاد نقابة للعاملين فيها، وإمدادها بالمساعدات الأدبية والمادية المشروعة، فيجب أن تكون لصحافة لبنان وصحافيّيه المنزلة اللائقة بهم. وترجو الحكومة أن تتمكن من حلّ مشاكل الصحافة الحالية حلاً مريحاً فيتمتع الصحافيون بقدر أوفر من الحرية والورق.

التربية الوطنية

وتتجه أنظار الحكومة الحاضرة نحو التبعات الجسام التي يفرضها عهد الإستقلال الحالي في شتى مبادىء التربية الوطنية.

فستسعى الحكومة بأن تربي النشء تربيــة وطنية صحيحـة وبأن يوجه منذ الآن توجيهاً صريحاً نحو الحرية والعزّة والإستقلال. وستتخذ الوسائل اللازمة لتعزيز اللغة العربية - لغة الوطن اللبناني - في جميع المعاهد الموجودة في بلادنا وفي جميع فروع التعليم، وتاريخ البـلاد وجغرافيتهـا وما إلى هـاتين المادتين يجب أن ترعى حرمته المفروضة بحيث لا يخرج أبناؤنا وهم أعرف ببلاد غيرهم منهم ببلادهم، فنحــن نريد أن نخــرج نشئاً واحداً موحّد الهـدف والشعور والوطنية.

وستجعل التعليم الإبتدائي إجبارياً وتعمل على نشره في القرى اللبنانية حتى يقضى على الأمية قضاءً تامّاً.

وستعنى الحكومة بوضع منهاج خاص بالتعليم الثانوي تتمشى عليه جميع المعاهد الخاصة.

وترى الحكومة أن توجد للشباب اللبناني آفاقاً جديدة غير التعليم العالي والمهن الحرة التي تضخّمت في السنين الأخيرة وذلك بتعزيز التعليم الزراعي والتعليم الصناعي ليبقى النشء مرتبطاً بالأرض ومعتنياً باستثمارها لما فيه خيره الخاص وخير البلاد عامة، وليكون لديه من الحرف الصناعية ما يحول دون البطالة ويحوّله عن تيار الوظائف ويضمن له عملاً مفيداً ويسدّ فراغاً كبيراً في حياتنا الإقتصادية.

الشباب والرياضة

وستعنى عناية خاصة بالتربية الرياضية في المدارس الرسمية وفي أوساط الشباب، وستخصّ الشباب على اختلاف فئاته بالعناية الكاملة، فتعمل على تقويته روحاً وجسداً حتى تكفل للوطن أجيالاً قوية معنويّاً وماديّاً. والحكومة تنتهز هـذه الفرصة للتوجّه في هذا العهـد إلى الشباب وهي تعلم حماستــه وحبّه لوطنه معلنة اعتمادها على نشاطه وإخلاصه في بناء الصرح الوطني اعتماداً كبيراً.

المهاجرون

وستتصل حكومة لبنان بشطره المغترب الضارب في آفاق المعمور، وراء الحياة والمجد، فنحن لا ننسى أن أولئك المهاجرين الكرام قد تلفّتوا إلى كلّ نهضة وطنية قامت هنا وأمدّوها بما ملكوا، بل لا أستطيع أن أنسى تأييدهم لنا أيام كنا ندعوهم إلى نصرة الوطن والدفاع عن حقوقه. ذلك فضلاً عن الذكر الرفيع الذي أقاموه لبلادهم حيث حلّوا وأقاموا. وستسعى الحكومة إلى توثيق الإتصال بيننا وبينهم حتى في زمن الحرب، فإذا مـا وضعت أوزارهـا قام اتصال مباشر يعود على لبنان وعلى مهاجريه بالنفع الجزيل وتبادل المنافع المعنوية والمادية.

المعتقلون

وأما اهتمام حكومتنا بأمر المعتقلين والمبعدين فقد سبق كلّ اهتمام. ومَن أعرف مني بما يقاسيه المعتقلون، من بؤس وألم وما يكابدونه من عناء وسقم، وأنا الذي قضى من حياته في المعتقلات شطراً وفي المنافي شطراً. وقد وفقنا الله إلى نجاح المسعى وبدأت قوافل المعتقلين تغادر المعتقلات وتتمتع بنعمة الحرية الكبرى. ونحن لن تغمض لنا عيون حتى يعود آخر معتقل إلى وطنه وأهله. وعلى أني آمل أن لا يمضي قليل حتى يكون جميع المعتقلين قد استعادوا حريتهم وسكنوا إلى ديارهم وذويهم.

أيها الزملاء الكرام

لقد جاهدت هذه البلاد جهاداً طويلاً، وصبرت على الآلام صبراً جميلاً وقدّمت من التضحيات قدراً جزيلاً لكي ترى الإستقلال والسيادة ينشران على قننها البيضاء وسهولها ظلاً ظليلاً.

وها هي أمانيها محققة بإذن الله وبنعمة الإلفة والإتحاد المكين بين أبنائها، والوعي القومي النامي بين ناشئتها بفضل أولئك الذين جاهدوا وصبروا وكابدوا وضحوا حتى بالنفوس.

فعن هذا المنبر العالي أبعث إلى أولئك جميعاً بتحية الولاء، وأبعث بتحية الوفاء إلى ذكرى الشهداء، معاهداً الله والشعب وممثّليه الكرام على أن نعمل بعزم وجهد وقوّة على أساس هذا البرنامج الذي قدّمته بين يديكم والذي أرجو أن تمنحونا عليه أنا وزملائي الوزراء ثقتكم. أخذ الله بيدنا لما فيه الخير والعزّة للوطن وبنيه.

الوزارة الثانية

من ٣ تموز ١٩٤٤ إلى ٩ كانون الثاني ١٩٤٥

رئيس حكومة و٥ وزراء

رياض الصلح – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للتموين، والداخلية.

حبيب أبي شهلا – نائباً للرئيس، ووزيراً للعدلية، والتربية الوطنية.

سليم تقلا – وزيراً للخارجية، والأشغال العامة.

حميد فرنجية – وزيراً للمالية.

الأمير مجيد أرسلان – وزيراً للدفاع الوطني، والزراعة، والصحة العامة.

محمد الفضل – وزيراً للبريد والبرق، والتجارة والصناعة.

- المقترعون ٤٦.
- نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٤١ صوتاً.
- حجب الثقة ٤.
- إمتنع ١.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

لقد استكمل لبنان في التسعة الأشهر التي مرّت من عهده الإستقلالي الدستوري أسباب هذا الإستقلال في الحقل الخارجي، وذلك بفضل الجهاد العظيم الذي جاهده أبناؤه، وبفضل التضحيات الغالية التي بذلها كباره وصغاره، رجاله ونساؤه، تحت راية الإتحاد الوطني المكين، وقد كان من روعة اتحاده وجهاده وتضحيته أن أحاطته الشعوب العربية الشقيقة والديموقراطيات بذلك العطف الذي لا ينساه وبذلك التأييد الذي زاد استقلاله مناعة وسيادته الوطنية رسوخاً في الميدان الدولي العام.

لقد قال لبنان كلمته وأعلن إرادته في أن يكون سيّد نفسه سيادة وطنية تامة حين عدّل دستوره بتاريخ ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، وقد أصبحت هذه السيادة فعلية بعد أن اعترفت له بها الدول الشقيقة المحيطة به والبعيدة عنه والدول الديموقراطية الحليفة، وبعد أن تسلّم جميع الصلاحيات التي كانت خارجة عن يده، مما كان يعرف بالمصالح المشتركة: كإدارة الجمارك ومراقبة الشركات ذوات الإمتياز، والأمن العام و... وأصبح استقلاله حقيقة واقعية لا إسماً فحسب ولا وهماً، إستقلالاً صحيحاً ليس على اللبنانيين إلاّ أن يحسنوا ممارسته، ويحسنوا المحافظة عليه ليجنوا ثماره وخيراته.

ويجدر بنا ونحن نختتم المرحلة الأولى من النضال ونعدّد ما استفادته البلاد فيها من مقوّمات السيادة، أن ننوّه بالفضل العظيم الذي كان لمجلسكم الكريم في بلوغ لبنان هذه الغاية السعيدة، ذلك هو مجلسكم الكريم، فلقد كانت مواقفه الوطنية الباهرة من أروع ما سجّلته تواريخ المجالس النيابية، وكان بصلابته وجرأته وشدّة اندفاعه وحرصه على حقوق البلاد خير ظهير لرجال الحكم وأقوى معين على توطيد دعائم الإستقلال.

وقد كان من حسن التوفيق أن افتتحنا عهد هذه الوزارة بتوقيع بروتوكول الأمن العام وأنتم تدركون خطورة هذه المصلحة، فنعمد فوراً إلى تنظيمها، كما شرعنا في تنظيم غيرها من المصالح التي تسلّمناها خلال هذا العهد. وأما الجيش فقد وضع قسم منه تحت تصرّفنا كما تعلمون، وسنتابع المفاوضات لتسلّمه كاملاً. وإن توطيد الأمن الداخلي سيكون مكفولاً بفضل القوى التي أضيفت في الفترة الأخيرة على قوات الأمن، وبفضل الروح المعنوية الجديدة التي تسيطر على هذه القوات. وقد شرع هذا القسم من الجيش يؤدي مهمّته إذ تعاون مع قوى الدرك لتنفيذ أحكام القانون في منطقة بشرّي وإقرار الأمن والنظام.

وقد شرعنا في إقامة التمثيل السياسي لدى الدول الحليفة والشقيقة فعيّنا مندوبين فوق العادة وزيرين مفوّضين أحدهما في الجزائر والآخر لدى بلاط سان جيمس. وسيتم تعيين ممثلينا في بقية العواصم مع معاونيهم، فنستكمل بذلك تمثيلنا الخارجي الذي هو مظهر من أهم مظاهر الإستقلال تفرّد به هذا العهد من تاريخ لبنان.

وسنتابع سياسة حكومتنا الدستورية الإستقلالية الأولى في توثيق علاقات التعاون الأخوي مع البلدان العربية الشقيقة. ونحن نحتفظ بأحسن العلاقات بيننا وبين فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة وسائر الدول الديموقراطية الحليفة التي نرجو لها النصر القريب.

لقد وجّهت الحكومة في المرحلة الأولى معظم جهدها إلى الناحية الخارجية، وقد تتطلّب الكثيرون أن يكون النجاح في الداخل مثله في الحقل الخارجي. ونحن، إن كنا لم ندّعِ العصمة في أعمالنا، نريد من مواطنينا أن يقدّروا النتائج التي توصّلنا إليها حق قدرها، وأن يقدّروا كذلك صعوبة العمل في الحقلين معاً في عهد النضال والتأسيس والإنقلاب. إنّ طبيعة النجاح السريع في الشؤون الخارجية كان لا بدّ لها من إحداث شيء من البلبلة في الحالة الداخلية، وما من انقلاب حدث في بلد من البلدان إلاّ رافقه شيء من عدم التوازن في ناحيتي الداخل والخارج خصوصاً في بادىء الأمر.

أما الآن وقد استقرّت أسس بنائنا الخارجية فقد أصبح من الميسور صرف معظم الجهد إلى الشؤون الداخلية مع الحرص كلّ الحرص في الناحية الخارجية للمحافظة على ما نلناه وتوطيده. على أننا يجب أن نشير إلى الظروف المؤاتية التي عاونتنا كثيراً على تحقيق أماني البلاد بتلك السرعة النادرة. وإذا كنا نرجو أن لا نحرم مواتاة الظروف في هذه الفترة أيضاً، إلاّ أننا نفضّل أن نعتمد كلّ الإعتماد على تجرّدكم الوطني وحسن تقديركم للأمور وجميل مؤازرتكم وتأييدكم في تحقيق الإصلاح المنشود.

ولكي تتسنّى للبنان المحافظة على الإستقلال والتمتع بمنافع السيادة الوطنية، يجب أن تقوم حياته الداخلية على أسس صالحة متينة لا يشوبها ضعف ولا يعتريها اختلال.

إن أوضاع الماضي - وكثير منها قام على غير المصلحة الوطنية المجرّدة - لا تصلح كلّها للبنان في عهده الإستقلالي الدستوري القائم، فلا بدّ من إدخال التحوير والتبديل على هذه الأوضاع بحيث تلائم هذا العهد وبحيث تلبّي طموح لبنان إلى التقدّم والمجد. فهنالك قيود داخلية تعوق لبنان عن السير إلى الأمام بالسرعة التي يستطيعها. ولعلّ أثقل هذه القيود النظام الطائفي، وقد زادتنا تجارب الحكم في الأشهر التسعة الأولى معرفة بثقل هذا القيد.

لذلك ستكون الطائفية أول ما نعالجه في أوضاعنا، ولن نكتفي في معالجتها بالعمل في الحقل القانوني بل سيكون علاجنا لها أعمق إذ نعمل على استئصالها من النفوس.

إننا نريد أن نقيم بناء هذا الوطن في النفوس على أساس الوطنية والأخلاق الفاضلة التي تأمر بها الأديان جميعها والتي يعلمها العقل والحكمة الإنسانية المجرّدة، والمدرسة هي أصلح تربة لغرس الفضائل ولإلقاء هذه البذور الصالحة في النفوس، وعلى ذلك ستكون عنايتنا بالمعارف عناية واسعة عميقة.

ومن أسس الإصلاح التي نراها ضرورية تعديل قانون الإنتخاب، فقد علم الجميع عيوب القانون المعمول به الآن، وعلى ذلك سنقدّم إلى مجلسكم الكريم مشروعاً جديداً نستوحي فيه مصلحة لبنان وإرادة الناخب اللبناني ليس إلاّ.

وفي طليعة ما سنوجّه عنايتنا إليه آلة الحكم لندخل عليها الإصلاح الذي يكفل سير الأعمال سيراً حسناً وتأمين مصالح الجمهور تأميناً كاملاً سريعاً.

إن عيوب آلة الحكم، سواء ما كان مصدره القوانين والأنظمة نفسها، أو تراخي الموظّفين، قد ألحقت بهيبة الحكم أثراً بليغاً حتى اجتازت هذه الهيبة بعض أزمات غير قليلة الخطورة أحياناً. ولكن الخطة التي وطّدنا النفس على سلوكها ستزيل أسباب هذا الضعف لنحافظ على هذه الهيبة التي إن ضعفت تعرّض البلد في كلّ النواحي للتضعضع.

وإننا نرجو أن نحقق إصلاح القوانين المالية، وما إحداث الضريبة على الدخل المطروح على مجلسكم الكريم في هذه الدورة إلاّ جزءاً من هذا الإصلاح المنتظر. وإني أرجو أن نقدّم لكم الموازنة الجديدة في المهلة القانونية المعينة، وهي موازنة ستكون قائمة على توجيه جديد في مختلف مرافق البلاد العامة.

إن لبنان يستطيع إذا أحسن تجهيزه وتنظيمه، أن يضاعف ثروته أضعافاً بما حبته الطبيعة من موارد، وسنضع له السياسة الإقتصادية الشاملة التي تمكّنه من استثمار ثروته الطبيعية إلى أقصى حد. ونرجو أن نتمكّن برغم ظروف الحرب من تحقيق المشاريع العديدة الواسعة التي نعدّها لتأمين ازدهار البلد.

وأما الغلاء فبالرغم من أنه داء مستعصٍ تشكو منه جميع الدول ومنها المحيطة بنا - شكوانا أو أكثر - فإننا نرجو أن تخف وطأته بتأثير أسباب خارجية: كتقدّم الحلفاء في أوروبا، وفي سيرهم نحو النصر الذي نرجوه قريباً. وداخلية: كورود كميات البضائع المطلوبة من بريطانيا والولايات المتحدة. ونضيف إلى ذلك التدابير التي ستتخذها الحكومة لمنع الإحتكار والتلاعب بالأسعار.

وسيظل التموين مؤمّناً على ما هو جارٍ، بفضل ما جادت به المواسم وبفضل التعاون الوثيق بين وزارة التموين ومجلس الميرة.

إن هذه المرحلة الثانية من عهدنا الإستقلالي التي نلجها تتطلب منا أن نتغلّب على كلّ ما في مجتمعنا من آثار الماضي، من ضعف سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي،

ويضاف إليه العمل بكلّ وسيلة على إرساء الثقة الوطنية في النفوس وترسيخ التعلّق بالإستقلال فيها ومحاربة كلّ شك أو تشكيك فيه أشدّ محاربة.

إنني وزملائي نقوم بأعباء الحكم في هذه المرحلة الخطيرة ونحن ندرك أنها تتطلّب جهداً عظيماً. وقد وطّدنا النفس على أن نعمل بكلّ ما في صدورنا من إخلاص وما في استطاعتنا من جهد ونشاط وأن ننجز المهمة بسرعة فلا نجتمع إليكم في الدورة المقبلة العادية إلاّ ونكون قد حققنا من هذا البرنامج أخطر بنوده وأكثرها بإذن الله.

أيها النواب المحترمون إنّ هذا البرنامج الذي نقدّمه بين أيديكم ليس إلاّ جزءاً من برنامج حكومتنا السابقة الذي نعتبره برنامج حكومتنا هذه أيضاً، وإنّما أردنا بهذا البيان التشديد على بعض النقاط التي سنقدّمها بالإهتمام والعناية على غيرها لخطورتها معتمدين على تأييدكم ومعونتكم.

الوزارة الثالثة

من ٩ كانون الثاني ١٩٤٥ إلى ٢٢ آب ١٩٤٥

رئيس حكومة و٥ وزراء

عبد الحميد كرامي – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية، والدفاع الوطني.
نقولا غصن – نائباً للرئيس، ووزيراً للبريد والبرق، والتجارة والصناعة.
سليم تقلا – وزيراً للخارجية، والعدلية.
أحمد الأسعد – وزيراً للأشغال العامة، والصحة العامة.
وديع نعيم – وزيراً للداخلية، والتربية الوطنية.
جميل تلحوق – وزيراً للتموين، والزراعة.

– نالت الحكومة الثقة بإجماع ٣٦ صوتاً.

– توفي المرحوم سليم تقلا، وعيّن مكانه السيد هنري فرعون بموجب المرسوم الرقم ٢٦٢٤ تاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٤٥.

البيان الوزاري

أيها السادة

تمثل وزارتنا اليوم أمام مجلسكم المحترم وقد غادرنا إلى جوار ربّه وزير عزيز كريم هو المرحوم سليم تقلا، اختطفته المنية من بيننا فذرف عليه لبنان دمعة حرّى سخية وفقد بفقده إبناً باراً ومعواناً صادقاً وجندياً شريفاً قضى في ساحة الجهاد والواجب، رحمة الله عليه.

إنّ وزارتنا أيها السادة، تخلف في الحكم وزارة قامت بأعمال وطنية جليلة، في طليعتها تعديل الدستور بما يتلاءم مع الاستقلال الصحيح الذي اعترفت به الدول العربية الشقيقة وسائر الدول الديموقراطية الحليفة، وفي مقدّمتها فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأميركية وجمهوريات الإتحاد السوفياتي، فأصبح لبنان بحدوده الحاضرة مستقلاً إستقلالاً ناجزاً كاملاً دونما قيد أو شرط.

فالوزارة التي سبقتنا، وعلى رأسها دولة الوطني الكبير رياض بك الصلح، حقّقت في هذا الحقل أماني الأمّة بالإستقلال واستحقّت كلّ شكر، وسيكون رائد حكومتنا المحافظة والحرص على هذا التراث الوطني الغالي وتوطيد أركانه، وتشييد بنيانه، إلى جانب توثيق أواصر الولاء والتفاهم ومتانة العلائق مع الدول العربية الشقيقة إلى أبعد مدى على ضوء محادثات الإسكندرية، كلّ ذلك على أساس استقلال لبنان الناجز التام بحدوده الحالية وسيادته الكاملة، وسيضمن لنا التمثيل الخارجي الذي هو مظهر من مظاهر هذا الإستقلال، الإتصال الوثيق باللبنانيين المغتربين الذين نعتبرهم شطراً باراً صالحاً من أبناء هذا الوطن ودعامة من دعائم استقلاله.

هذا في الحقل الخارجي، وأما في الحقل الداخلي فالإدارة اللبنانية مرهقة بعدد من الموظّفين يرسو كثيرون منهم عالة على خزانة الدولة ويسبب وجودهم بلبلة وتشويشاً، وهي ناحية في الإدارة سوف تعمد حكومتنا إلى معالجتها بوضع ملاك نهائي لموظّفي الدولة يحدّد فيه عددهم بمقتضى حاجات البلاد، وتراعى فيه الكفاءة وسنيّ الخدمة والإخلاص في الترقيات، فلن تكون ثمة ترقية بغير هذه المؤهّلات.

وستحقق حكومتنا مشروع توسيع الصلاحيات لكبار الموظّفين لقاء تحمّل التبعة والمسؤوليات في أعمالهم، فيستغني بذلك أصحاب المصالح عن مراجعة الوزير في كلّ شأن ويتيسّر له في هذه الحال أن يكون أكثر انطلاقاً في الإشراف على الإدارة وفي توجيهها ومراقبتها والتوسّع في خطوطها العامة.

وستعنى الحكومة عناية خاصة بقضية الأمن المنوط بها رفاه البلاد وهيبة الحكم، فالأمن سياج الدولة وعلى مقدار استتبابه يترتب مستوى الأمن من النضج والرقي، وتعزّز مرافقها الحيوية، فوزارتنا سوف تأخذ بجميع الوسائل والتدابير في هذا السبيل، وستعمل على توطيد الأمن بكلّ ما تؤتى حكومة من عزم وحزم وعدل، فلا يأمل أحد منها تغاضياً أو تساهلاً تحت أي عامل أو طائل كان، وهي تنتظر من الأمة اللبنانية أن تسعف بذلك جهود الحكومة وأن تقدّم بتعلّقها بالنظام وحرصها على الأمن دليلاً قاطعاً على ما بلغته من وعي ورشد.

وسيكون في مقدّمة ما تعتزم وزارتنا معالجته لإصلاح النظام المالي في الدولة، إنشاء ديوان للمحاسبة يتولّى مراقبة وتدقيق الشؤون المالية في جميع حقول الدخل والإنفاق، فلا ينفق مبلغ في غير الغاية التي أرصد لأجلها في الموازنة، وتتجنّب بقدر المستطاع طلب الإعتمادات الإضافية أو نقل الإعتمادات المرصدة في الموازنة من بند إلى

بند، وتنشىء في الوقت نفسه هيئة دائمة للتفتيش مهمّتها مراقبة المعاملات في جميع دوائر الدولة وإظهار كلّ خلل في جهازها المالي والضرب على أيدي المرتكبين.

وستمضي حكومتنا في إتمام ما بوشر به من إصلاح نظام الضرائب على وجه يقيم العدل بين الملكفين غير مهملة الحرص على سلامة الجباية وانتظامها، لتأمين نفقات الدولة التي تلزم فيها الإقتصاد إلى أدنى حد مستطاع، وغير مهملة بوجه خاص الأخذ بالملاحظات المحقّة العادلة التي تستهدف حقّاً إصلاح نظام الضريبة.

وبديهي في هذا الصدد أن نعرض لقضية التموين ونحن ندرك جميعاً أية مشكلة تواجهها البلاد حكومة وشعباً في قضية الغلاء الذي تكاتفت على إيجاده عوامل شتى منها ما هو داخلي بحت، ومنها ما هو خارجي ذو اتصال وثيق بمقتضيات الحرب وأزمات النقل والإنتاج، وهي ناحية حسّاسة يدرك مجلسكم الكريم أن الأمر غير منوط فيها بإرادة الحكومة فحسب، بل تسيّره مقتضيات حال الحرب وتدابير السلطات العسكرية. ومع ذلك فحكومتنا لن تألو جهداً في الترفيه عن الأهلين بمكافحة الغلاء، وبذل كلّ ما في مقدورها لمكافحة الصفقات التي تؤثّر بها تضحية فائدة الجمهور لصالح الفرد، ويراد من ورائها الثراء على حساب المستهلك الصغير.

وبهذه المناسبة تشكر حكومتنا الدول الديموقراطية الحليفة على المساعدات الفعّالة التي قدّمتها وما زالت تقدّمها للبلاد في حقل التموين وتأمّل أن تكون هذه المساعدات في المستقبل أوسع نطاقاً وأعمّ فائدة متمنية لها وللحق وللحرية على يدها نصراً مبيناً في مستقبل قريب.

وستواصل الحكومة الاهتمام بالثقافة والتعليم في منتهى ما يمكنها تحقيقه وتنفيذه وخاصة في المناطق التي لم تتوافر فيها بعد للأحداث وسائل التعليم الأولية.

وستُعنى الحكومة عناية خاصة بالصحة العامة واستجلاب الأدوية والعقاقير بقدر ما تمكّنها الحال الدولية، كما أن الزراعة والصناعة ستلقيان مثل هذه العناية نفسها لأنها من موارد البلاد الأساسية، ولن تقل عن ذلك أيضاً عنايتنا بالإصطياف والإشتاء عن طريق الدعاية المثمرة، وتنشيط المشاريع الرياضية على اختلافها، وتنظيم الأمور الإجتماعية، وعلى الخصوص علاقة العمّال والمستخدمين بأرباب الأعمال وتعيين حقوق وواجبات كلّ منهم تجاه الآخر، بحيث تأمل أن تضع حداً لهذه المشادة القائمة بين الفريقين.

أمّا القضاء فنريده عدلاً بين الناس، كبيرهم وصغيرهم، لا حق فيه إلاّ لصاحب الحق ونطلب إلى القضاة، وقد كفل لهم التنظيم الأخير ضمانات طالما تاقوا إليها، أن

يقيموا العدل على الوجه الأكمل من دون تأثّر بأيّ سلطان وأية واسطة، على أن يكفل التفتيش الدائم الصارم حسن قيامهم بهذه المهمة الشاقة الدقيقة.

إن الحكومة تهنّىء الصحافة على ما نالته من حرية وتأمل منها أن تكون هذه الحرية حافزاً لها لاستعمالها في خدمة البلاد، وأن تكون وجه لبنان الحقيقي ومثلاً أعلى للثقافة الصحيحة والأخلاق العالية ولن تستعمل الحكومة التعطيل الإداري الذي أبقاه لها القانون لخنق حرية الرأي بل سلاحاً تدرأ به ما يمس المصلحة اللبنانية.

أيها السادة،

لا تنتظروا منا المعجزات بل العمل بجد ونزاهة وإخلاص، وقد تعمّدنا في بياننا هذا رسم الخطوط الكبرى التي تعتزم حكومتنا عملها في مصلحة هذه البلاد وهذه الأمة. وإن وجه لبنان الجديد يدعونا إلى استيعاب جميع الأمور بصدر رحب وتفهم الواجب الوطني حيال جميع اللبنانيين المقيمين والمنتشرين في أنحاء المعمور.

أيها السادة،

لست بالرجل الحزبي، ولا يمكنني أن أكون ذلك الرجل، أنا رجل لبلادي لبنان المستقل في حدوده الحالية والمغتبط بالتعاون إلى أقصى حد مع الدول العربية الشقيقة التي ترى كما نرى أن في مصلحتها ومصلحتنا جميعاً أن يكون لبنان مستقلاً إستقلالاً تامّاً.

وإن الحكومة اللبنانية التي لي شرف رئاستها، والتي تطلب ثقتكم بعد الثقة التي شرّفني بها وزملائي فخامة رئيس البلاد، تدين بمبادىء وطيدة لا تتزعزع، صيانة الإستقلال حيال جميع المحاولات أيّاً كان مصدرها إذ لم يبق من يستطيع أن يجادلنا في قضية أصبحت في نظر العالم ونظرنا فوق كلّ جدال والعمل على تنظيم أمورنا الداخلية على وجه تضمن فيه جميع الحقوق على السواء.

فإذا أولانا مجلسكم الكريم ثقته كانت هذه الثقة خير معين لنا في تنفيذ حسن القصد وقابلنا تلة الثقة بخالص الشكر وصادق العهد، وإذا لم يولنا هذه الثقة أمحضناه خالص الشكر وعدنا إلى صفوف زملائنا في النيابة جنوداً مخلصين، وأفسحنا لسوانا مجال شرف خدمة هذه الأمة، فهي رائدنا ورائدكم جميعاً.

الوزارة الرابعة

من ٢٢ آب ١٩٤٥ إلى ٢٢ أيّار ١٩٤٦

رئيس حكومة و٧ وزراء

سامي الصلح – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للتجارة والصناعة، والتموين، والبريد والبرق.

جبرائيل المر – نائباً للرئيس، ووزيراً للأشغال العامة.

حميد فرنجية – وزيراً للخارجية، والتربية الوطنية.

سعدي المنلا – وزيراً للعدلية.

أحمد الأسعد – وزيراً للدفاع الوطني، والزراعة.

جميل تلحوق – وزيراً للصحة العامة.

يوسف سالم – وزيراً للداخلية.

اميل لحود – وزيراً للمالية.

– المقترعون ٤٥.

– نالت الحكومة الثقة بالإجماع.

– إستقال السيّد يوسف سالم من الوزارة بموجب المرسوم ٥٥٣٤ تاريخ ٣ نيسان ١٩٤٦.

– إستقال السيّد سامي الصلح من وزارتي التجارة والصناعة والبريد والبرق وعين السيّد فيليب تقلا مكانه بموجب المرسوم الرقم ٥٦١٤ تاريخ ٩ نيسان ١٩٤٦.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

إن الحكومة التي لي شرف رئاستها تشكر للحكومات التي سبقتها في هذا العهد الإستقلالي خدماتها الجلى للبلاد، وحكومتنا هذه المنبثقة من إرادة الأمة عالمة كلّ العلم

بالصعاب التي تواجهها، وهي تتكل في تذليل الصعاب على نية صادقة وعزم ثابت وعلى تأييد ترجو نيله من مجلسكم الكريم على أساس البيان التالي:

إن السياسة الخارجية التي اتبعتها الحكومات الإستقلالية السابقة أصبحت دستوراً لكلّ حكومة وشرعة لجميع اللبنانيين، فالإستقلال التام الناجز دون أي امتياز أو مركز ممتاز لأية دولة كانت، والتعاون مع سوريا الشقيقة تأييداً لمصالح البلدين، ومع البلاد العربية بمقتضى ميثاق الجامعة العربية، وصداقة الأمم المتحدة ضمن نطاق ميثاق سان فرنسيسكو، وتسلّم المصالح والدوائر الباقية في يد الجانب الفرنسي، وجلاء الجيوش الأجنبية عن البلاد، كلّ هذا أصبح هدفاً لكلّ حكومة تؤمن بحق بلادها إيماناً ثابتاً صحيحاً، وإنّا سنعمل على حماية استقلال البلد من أي عابث بمنتهى الصرامة والشدّة.

أما سياستنا الداخلية فسياسة عمل وإنشاء، ترمي إلى إصلاح نظام الإدارة الداخلية وإلى مواجهة المشاكل الإقتصادية والإجتماعية المقبلة بعد الحرب بما يتلافاها أو يعالجها.

ففي حقل المالية منهاجنا إقامة عدل اجتماعي وتوزيع عادل في الضرائب تفرض على ذوي الثروة والإنتاج كلّ بحسب جنيه وسهر على جباية التكليف جباية دقيقة صارمة وإنفاق مال الدولة في الوجوه التي تؤمن فيها فائدة الجمهور بحيث تطال الضريبة من أثرى وتستوفى من كلّ من حقت عليه وينفق المال العام في الصالح العام المثمر.

وستحصّل ضريبة الحرب تحصيلاً وافياً وتطبق ضريبة الدخل تطبيقاً كاملاً مجدياً وتنسق الضرائب الأخرى تنسيقاً يكفل للخزانة أوفر مورد من وجوه لا ينوء فيها الفقير الضعيف ولا يراعى فيها جانب الغني القوي.

ومن ناحية العدلية تسهر حكومتنا على صون القضايا من كلّ تأثير والقضاء من كلّ عبث والمتقاضين من كلّ حيف. وتعمل على تنظيم السجون وإنشاء إصلاحية الأحداث وسائر المؤسّسات التي نصّ عليها قانون العقوبات الجديد.

ولن يكون إرهاق للموازنة بتضخّم عدد الموظّفين إذ لا يؤخذ موظفون جدد إلاّ عند الضرورة القصوى وضمن نطاق النظام والموازنة وعلى أساس الجدارة والإستحقاق.

وستكون وزارة الصحة عامل وقاية قبل أن تكون وسيلة استشفاء وتمريض، فواجب الحكومة استبعاد الداء قبل تحضير الدواء.

وفي هذا الحقل سنعمل على تجفيف المستنقعات وتأمين المياه الصالحة للشرب والري ومراقبة المؤسّسات والمدارس والمواد الغذائية ونشر المبادىء الصحية وتعميمها على الأهلين والعناية بالطفل بحيث تصرف أموال الدولة في سبيل الوقاية مرة ولا يتكرّر إنفاقها على المعالجة مراراً.

وحكومتنا عالمة بما أصاب غابات البلاد في آونة الحرب، ولذلك فهي ستدأب على صون ما بقي منها وتجديد ما أتلف وعلى مكافحة الأمراض والحشرات مكافحة مجدية وعلى زيادة عدد المشاتل وحقول الاختبار وتنشيط الزراعة بالأصول العلمية، وقد قرّرت حكومتنا إيفاد بعثة من الطلاب تدرس في البلاد الأجنبية أصول الزراعة الحديثة لتطبيقها في لبنان تطبيقاً علميّاً عمليّاً.

أما الأشغال العامة فيجب أن يكون لها النصيب الأوفر من اهتمام كلّ حكومة لأنها قوام العمران وسيكون في حقلها لحكومتنا برنامج واسع في إنشاء الطرقات وتأمين الري ومياه الشرب لن تألو جهداً في تنفيذه بالدقة الكاملة.

وسيكون للاقتصاد الوطني في كلّ فروعه نصيد وافر من اهتمامنا وعلى الأخص ما تعلّق منه بصناعة الاصطياف والإشتاء الكفيلة بأن تؤمّن مورداً هاماً من موارد البلاد.

وستولي أمر التربية الوطنية إهتماماً خاصّاً يسير بالبلاد في وجهة الكرامة القومية وتربية النشء تربية وطنية صحيحة لا تسخّر فيها عقولهم لسياسة الغير.

أمّا جيشنا ففي طريق تشكيل جديد بعيد عن المؤثّرات السياسية يتوافق مع أمنية البلاد ومع المهمة الجسيمة التي دعي إليها. وإن معنويات الجنود جديرة بثقة البلاد وطمأنينتها إلى كيانها.

إننا يا حضرات النواب المحترمين نقطع العهد بأننا سننصرف إلى درس مشكلات البلاد وإعداد المشاريع التي نراها كفيلة بسدّ حاجاتها.

فنقدّم المشاريع إلى مجلسكم الكريم ويكون له فيها القول الفصل.

وإن لنا ملء الثقة بأن يكون التعاون بين المجلس والحكومة تعاوناً وثيقاً مخلصاً في سبيل لبنان. ومتى تمّ ذلك أمّنا العناية السامية التي كانت وما تزال رائدكم أيها السادة منذ بداية هذا العهد.

فصادق النية فينا والتعاون المخلص منكم وتوحيد الصفوف وتوجيه جميع القوى نحو المصلحة العامة مبادىء على أساسها نطلب ثقتكم تؤازرنا وتمكننا من تنفيذ ما نبتغي من مصلحة للبنان.

الوزارة الخامسة

من ٢٢ أيّار ١٩٤٦ إلى ١٤ كانون الأول ١٩٤٦

رئيس حكومة و٧ وزراء

سعدي المنلا	– رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للإقتصاد الوطني.
جبرائيل المر	– نائباً للرئيس، ووزيراً للأشغال العامة.
أحمد الحسيني	– وزيراً للعدلية.
فيليب تقلا	– وزيراً للخارجية، والتربية الوطنية.
اميل لحود	– وزيراً للمالية.
صائب سلام	– وزيراً للداخلية.
الأمير مجيد أرسلان	– وزيراً للدفاع الوطني، والصحة العامة.
يوسف الهراوي	– وزيراً للزراعة، والبريد والبرق.

- المقترعون ٣٢.
- نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٢٦ صوتاً.
- حجب الثقة ٥.
- إمتنع ١.

البيان الوزاري

أيها السادة،

لن نسمعكم اليوم بياناً مسهباً نغدق فيه الوعود ونقطع العهود، فالعبرة ليست في التفصيل والوعود، إنما العبرة في صدق العزم وتوافر الأسباب.

أما صدق العزيمة فملء نفوسنا، أمانة في أعناقنا، فخرنا إذا استطعنا تأديتها قياماً بواجب.

أو عُدنا إليكم معتذرين شاكرين إذا حالت موانع عن تنفيذها، وأنتم مرجع إرادة الأمة.

وأما توافر الأسباب ففي رعاية فخامة رئيس الجمهورية التي نعتمدها وفي ثقتكم التي نطلبها وإخلاصكم للقضية الوطنية إخلاصاً مجرّداً نزيهاً.

كان يمكننا الوقوف عند هذا الحد من البيان لولا خشية أن ينسب إلينا إغفال مطالب الإصلاح وقد كثرت وتعدّدت. ولهذا نرانا مضطرّين للتصريح بأن تعديل الدستور وقانون الإنتخاب قضيتان ندرسهما معكم في وجهة ضمان الحريات العامة وحرية الناخب وحقوق المنخوب المشروعة.

وبأن برامج التعليم وضع أكثرها وسنعنى بإكمالها.

وبأن قانون المحاسبة بعضه لدى المجلس وسيكمل إعداد الباقي. وكلّ ذلك وغيره من وجوه الإصلاح سنسعى إليه على نور العلم الحديث والإستعانة بخبراء أخصائيين.

وإذا كان لا بدّ من ذكر أخص الأمور التي سنوجّه إليها عنايتنا فإليكم موجزاً عنها نعود نحن إليه في تدابيرنا وأنتم في مناقشتنا حساباً.

إن السياسة الخارجية أصبحت منهاجاً مقرراً لم تختلف فيه حكومة وحكومة ممن سبقتنا في هذا العهد، فخطتنا فيها لن تختلف عما سبق للوزارات المتعاقبة أن أعلنته ومضت في تنفيذه شوطاً بعيداً.

أما في الناحية الداخلية فأول ما تتوجّه إليه أفكارنا ضبط الأمن وتحرير الجمهور والحياة العامة من أثرة بعض الأفراد والجماعات غير المسؤولة ونسخ بعض العادات الداعية إلى الفوضى والإستخفاف بالسلطة. وإننا نعاهدكم على تحقيق ذلك باللجوء إلى أقصى ما أوجده القانون من وسيلة، وعلى تأمين العدالة ومعاملة جميع اللبنانيين بالسواء في حقوقهم وموجباتهم.

كما إننا نعاهدكم على ضبط الإدارة وقصر جهازها فلا يعين موظّف جديد بعد اليوم إلاّ في مراكز الإختصاص الفني وعند الحاجة القصوى. ولا ترقية بعد اليوم لمن نال ترقية منذ ثلاث سنين بانتظار أن يبت المجلس الكريم في إقرار الملاكات إقراراً نهائياً يكتسب صفة القانون فيمنع من ثم إحداث وظيفة وتعيين موظف إلاّ بقانون مثله. وسنعمد إلى تطبيق قانون التقاعد فوراً وإلى صرف كلّ موظف تنكب عن عمله وإلى تصفية إدارة التموين فلا يبقى من موظّفيها إلاّ العدد اللازم لأعمال الميرة.

وفي ناحية المالية ستسلك حكومتنا طريق الوفر إلى مدى بعيد النفقات، وطريق تعزيز التحقق والتحصيل، والنحو إلى مبدأ الضرائب المباشرة التي تقيم العدل الإجتماعي، من مثل ضريبة التركات المنقولة والضريبة على العقارات المنتفعة من مشاريع الري الحكومية. وسنجدّ في إتمام المشاريع العامة التي رصدت لها إعتمادات عادية واستثنائية في كلّ الحقول من طرقات وري وتعمير وأعمال صحية وزراعية وفي رفع مستوى الإنتاج وتوفير المعدات الحديثة للزراعة وتنشيط زراعة الحبوب لتأمين أقصى ما يمكن تأمينه منها لحاجة اللبنانيين.

وسياستنا في الحقل الإقتصادي تشجيع التصدير والحد من الإستيراد ما لم يكن ضرورياً كلّ الضرورة بغية إقامة التوازن التجاري الذي يثبت نقد البلاد ويعزّز الثروة العامة.

أما تشريع العمل فهو لديكم، وخطتنا بصدده معاونتكم في إقرار ما يكفل حياة العامل وعيشه إلى جانب مصلحة رب العمل المشروعة، فلا يكون الإنحراف في إحدى الوجهتين سبباً في إخلال اقتصاديات البلد.

هذا ما نعاهدكم عليه بغاية صادقة وعزم ثابت وما على أساسه نطلب ثقتكم ومعاونتكم على تحقيقه بتحوّلكم وتحوّلنا عن أيّ ملتمس أو شفاعة يمنعان تنفيذ هذا العزم أيّاً كان من تصيبه هذه التدابير.

والله في عوننا ما دامت في عوننا إرادة الأمة التي تمثّلون.

الوزارة السادسة

من ١٤ كانون الأول ١٩٤٦ إلى ٧ حزيران ١٩٤٧

رئيس حكومة و٨ وزراء

رياض الصلح	- رئيساً لمجلس الوزراء.
صبري حماده	- نائباً للرئيس، ووزيراً للداخلية.
عبدالله اليافي	- وزيراً للعدلية.
جبرائيل المر	- وزيراً للأشغال العامة.
الأمير مجيد أرسلان	- وزيراً للدفاع الوطني، والبريد والبرق.
كميل شمعون	- وزيراً للمالية.
هنري فرعون	- وزيراً للخارجية.
كمال جنبلاط	- وزيراً للإقتصاد الوطني، والزراعة، والشؤون الإجتماعية.
الياس الخوري	- وزيراً للصحة العامة.

- نالت الحكومة الثقة بالإجماع.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

عندما تفضّل فخامة رئيس الجمهورية فدعاني لتولّي أعباء الحكم أقبلت على الاضطلاع بالمهمة يحدوني الإخلاص لوطني والرغبة في خدمته في الظروف الدقيقة التي نجتازها والتي نحن مقبلون عليها. لقد كان من بوادر التوفيق أن يشاركني في حمل أعباء هذه المهمة زملائي الكرام الذين يتمثّل فيهم إلى جانب الكفاءات الممتازة ائتلاف الكلمة وروح الإخلاص للعهد والحرص على صيانة الحريات العامة في نطاق السيادة الوطنية،

هذه الصفات المتمثلة في مجلسكم الكريم الذي كتب في تاريخ لبنان أمجد صفحة بتحريره إياه من قيود الإنتداب وتوطيده دعائم الإستقلال.

لقد كان سلاحنا الفعّال في مختلف مراحل جهادنا الذي أثار إعجاب العالم اتحادنا جميعاً. وترونا اليوم أشدّ حرصاً على هذا الإتحاد بين مختلف عناصر الشعب. ولئن طرأ على هذا الإتحاد بعض الفتور فإن وطنية اللبنانيين كفيلة بإزالته. إنني وزملائي سنجهد أنفسنا للسير في هذا السبيل حتى تعود صفوف اللبنانيين متراصة متكاتفة كما كانت في مطلع عهد الإستقلال.

إن خطتنا القومية هي تلك الخطة التي ارتضيناها جميعاً والتي قام عليها هذا العهد، هي الخطة التي اتبعتها الحكومات الإستقلالية السابقة جميعاً - إستقلال لبنان بحدوده الحاضرة إستقلالاً تاماً ناجزاً وتعاون وثيق مع شقيقاته العربيات ضمن ميثاق الجامعة العربية، التي ليست هي دولة فوق الدول، تعاون اشترطنا فيه وما زلنا نشترط أن لا يمس سيادة لبنان بشكل من الأشكال.

إننا نؤكّد لمجلسكم الكريم السير على هذه الخطة لا نحيد عنها يمنة ولا يسرة، وعلى هاتين الدعامتين ترتكز سياستنا، وبهذه الروح سنسترشد في معالجة جميع شؤون الوطن كما نفعل في قضيتي المغتربين والإحصاء مثلاً. فإنّ الحكومة لا تميل إلى فئة تطالب بهذا المطلب ولا لأخرى تطالب بذاك إذا كان غرض الفئتين أن يكاثر بعضهما بعضاً. ولئن كانت قد أضافت إلى إسم وزارة الشؤون الخارجية لفظة المغتربين فليس لأنها ترغب في زيادة عدد بعض الطوائف وعدد الناخبين والنواب منها، بل لأنها تريد أن تبرهن على مبلغ اهتمامها برعاية المغتربين الرعاية التي يستفيدون منها ويستفيد منها وطنهم وإخوانهم المقيمون جميعاً على السواء. والمغتربون اللبنانيون كانوا وما زالوا مضرب المثل في التسامح الأخوي والبذل في سبيل الإستقلال، وإنه لمن دواعي الإستغراب أن تبحث قضيتا المغتربين والإحصاء بفكرة طائفية بينما يجب أن تسيطر علينا في معالجتهما الفكرة الوطنية الصحيحة. على الاعتبار، وعلى هذا الاعتبار وحده، تنظر الحكومة إلى الأمرين وتقدم على تحقيقهما وتحقيق ما شاكلهما من الأمور.

حضرات النواب المحترمين

إن العلاقات بيننا وبين الدول العربية الشقيقة على خير ما يرام وهي قائمة على صلات الأخوّة والود المتين، والتعاون بيننا وبينها يسير سيره الطيب مباشرة وعن طريق

الجامعة لما فيه مصلحة الجميع. وأملنا أن يؤتي هذا التعاون ثماره الطيّبة، ولا سيما في الناحية الاقتصادية التي يوليها لبنان اهتماماً كبيراً. وأخصّ من تلك الدول الجمهورية السورية الشقيقة، إن التعاون التام قائم بيننا وبينها على أفضل ما تتحقق فيه وتصان مصلحة بلدينا المشتركة.

ويتوجّه لبنان باهتمامه البالغ إلى جميع الأقطار الشقيقة التي تناضل في سبيل تحرّرها أو استكمال سيادتها. ونرجو لها الوصول إلى الغاية التي وصل إليها لبنان. وفي طليعة تلك البلدان مصر العزيزة المجاهدة التي تناضل اليوم في سبيل تأمين مطالبها القومية. إنها لن تلقى من لبنان حكومة وشعباً إلاّ التأييد الكامل في نضالها القائم من أجل تحقيق أمانيها القومية.

أما فلسطين،فسيكون لها من جهود حكومتنا النصيب الوافر الذي تستحقه في محنتها المؤلمة وإني أعلم أنه لن يهدأ للبناني بال ولن تفتر له همّة ما دامت فلسطين العزيزة مهدّدة وما لم تتحقق سيادتها وتسلم عروبتها.

وتسود بيننا وبين جميع البلدان الحليفة والصديقة أطيب العلاقات، ويسرّنا أن يتيح لنا استقرارنا السياسي النهائي من الناحية الدولية دخول علاقاتنا مع جميع تلك الدول في دائرة مرنة بعد أن كان يشوب بعضها شيء من الجفاء.

كما يسرّنا أن تكون مساهمة لبنان في هيئة الأمم المتحدة مقدّرة عند سائر أعضائها التقدير الحسن، وسيظل لبنان يؤدّي واجبه نحو تلك الهيئة التي نرجو أن يتوافر لها دائماً ما يجعلها الضمانة الكافية لقيام العلاقات بين جميع دول الأرض وشعوبها على أسس العدل والسلام والمحبة التي قامت عليها تلك الهيئة.

حضرات النواب المحترمين

إن هذا الإستقلال الذي فزنا به لن ننعم بثماره وخيراته إلا بالإصلاح الشامل الجريء العميق. إن الاستقلال ليس كبرياء وعزّة قومية فحسب بل هو أيضاً نعمة يجب أن تشمل بفعلها جميع الأفراد فتحمل إليهم مع الحرية الخلاص من الجهل والفقر والمرض. لقد كثرت مشاكلنا وتعدّدت مشاغلنا، منها ما هو إرث الماضي ومنها ما هو وليد الحرب وما بعد الحرب. ولقد تعالت أصوات المخلصين من رجالات البلاد ومن أفراد الشعب مطالبة بالإصلاح. إن حكومتنا قد وضعت نصب عينها أن تعالج بسرعة أسباب الشكوى

وتحقق بعزم وقوّة ما يصبو إليه الشعب من إصلاح، وسيكون في طليعة ما تعنى به مكافحة الغلاء مكافحة فعّالة وخفض تكاليف المعيشة. وقد شرعت منذ الآن تهيّىء من التدابير ما تأمل أن يحقق تلك الغاية. ومن الشكاوى التي ستعالجها سريعاً قيمة توزيع النقد النادر وقيمة قرش الفقير. أما توزيع هذا النقد فقد اعتزمت أن تضع له نظاماً جديداً يقوم على أسس عادلة ترمي قبل كلّ شيء إلى تحقيق مصلحة البلاد العليا وإلى تجهيزها في مختلف مرافقها الإقتصادية. وأما قرش الفقير فقد قرّرت الحكومة العدول عن استيفائه بعد اليوم.

إن الحكومة ستعنى عناية خاصة في توجيه لبنان التوجيه الاقتصادي الذي يلائم مركزه الجغرافي وإمكاناته، وقد كان باستطاعتها أن تغدق عليكم الوعود وتعدّد ما تنوي القيام به من مشاريع، ولكنها آثرت أن لا تلجأ إلى الأقوال في حين أن باستطاعتها إرضاءكم بالأعمال.

أيها السادة،

إن مرحلة الكفاح في سبيل إنشاء الدولة قد انتهت وقد بدأ دور الكفاح في سبيل إنشاء الوطن.

الوزارة السـابعـة

من ٧ حزيران ١٩٤٧ إلى ٢٦ تمّوز ١٩٤٨

رئيس حكومة و٧ وزراء

رياض الصلح – رئيساً لمجلس الوزراء.
جبرائيل المر – نائباً للرئيس، ووزيراً للأشغال العامة.
أحمد الحسيني – وزيراً للعدلية.
الأمير مجيد أرسلان – وزيراً للدفاع الوطني، والبريد والبرق.
كميل شمعون – وزيراً للداخلية، والصحة العامة.
حميد فرنجية – وزيراً للخارجية، والتربية الوطنية.
محمد العبود – وزيراً للمالية.
سليمان نوفل – وزيراً للإقتصاد الوطني، والزراعة.

– نالت الحكومة الثقة بالإجماع.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

إنّ المرحلة التي عملت فيها مع زملائي الكرام أعضاء الحكومة السابقة كانت من أدقّ المراحل وأصعبها في تاريخ لبنان ذلك أنه يمارس لأول مرّة في عهد الإستقلال حقه في اختيار نوّابه. وقد لاقينا من المتاعب ما لاقينا حتى اجتازت البلاد تلك المرحلة وخرجت منها وهي في وضع سليم وطريق واضح وقويم يقودها نحو المستقبل المأمون الذي ننشده جميعاً.

لقد كان هذا الإنتخاب استفتاء في سياسة هذا العهد، على نتائجه يتوقّف استمرار الخطة القومية الحميمة التي قامت على الإلفة والإتحاد العميق بين عناصر الأمة والاتفاق المكين بين المسلم والمسيحي والتي حققت لهذا الوطن استقلاله وضمنت له سيادته وحدوده

وأثارت إعجاب الشرق والغرب. ولقد كان من الضروري لاستمرار هذه السياسة القومية الرشيدة أن يمثل الأمة نواب تشربوا هذه الفكرة واعتنقوها، وقد جاء استفتاء الشعب الذي أسفر عن انتخابكم نواباً له مؤيّداً لتلك المبادىء ومثبّتاً، فان حضراتكم جميعاً، ومن كان منكم من أعضاء المجلس السابق ومن لم يكن، قد أثبتم فيه وخارجه أنكم من معتنقي تلك المبادىء والمتمسّكين بها تمسّكاً تامّاً. لقد أرادت الأمّة إرادة صريحة أن لا تمثل بفئة من الفئات المتطرّفة أيّاً كان لونها ونوع عقائدها، وكانت إرادتها نافذة بالرغم من التكتّل الذي قامت به تلك الفئات.

على تلك المبادىء، وبوحي تلك الروح التي وحّدت بين أبناء الوطن بعد تفرّق وألفت قلوبهم بعد تنافر، سنسير جميعاً متعاونين في هذه المرحلة النيابية الثانية في عهد الإستقلال، لنحقق للبنان العزيز ما يصبو إليه من حياة تجمع بين الكرامة والرفاه.

ولقد كان من البديهي في بلد كلبنان بلغ من الرقي ما بلغ، وشغف أهلوه بأمور السياسة هذا الشغف، وأطلقت فيه الحريات على أوسع مداها، كان من البديهي أن تحدث ممارسة اللبنانيين لأول مرّة في عهد الإستقلال هذا الحق، هزّة عميقة وضجّة كبيرة يتردّد صداها بعيداً وطويلاً.

أما ما أخذ على سير العمليات الإنتخابية في بعض الجهات، فهو الآن موضع تحقيق هذا المجلس الكريم، وقد أحيل إلى لجنة الطعون فيه كلّ الشكاوى والمآخذ ووضعت تحت تصرّفها كلّ التحقيقات التي أجرتها اللجان الإدارية والقضائية التي أوجدتها الحكومة خلال الإنتخاب لتأمين سلامته. وليس أشد من الحكومة رغبة في ظهور الحقيقة مهما تكن نتائجها على ضوء تلك الوثائق والتحقيقات. لقد أوجد النظام النيابي في العالم كلّه التحقيق عن طريق لجان الطعون لمثل الحال التي أثارت الشكاوى هنا فلسنا نحن الذين نحيد عن الطريق السوي الذي تسير عليه مجالس العالم كلّها.

على أن تلك الحماسة التي أظهرها اللبنانيون أثناء الإنتخاب وبعده، سواء في الإنتقاد أو التحبيذ، قد دلّت مرّة أخرى على محبّة للديموقراطية متأصّلة في اللبنانيين ودلّت على تعلّقهم بالحرية كاملة مطلقة على أوسع ما تكون معاني الحرية واحترامهم لها، كما دلّت على ذلك أيضاً معاملة الحكومة في تلك الفترة للصحافة التي تمتعت بحرية كاملة مطلقة على أوسع ما تكون معاني الحرية. إن تلك الروح يجب أن تكون سبباً لاغتباط كلّ وطني مخلص لأن تعلّق أبناء الوطن بالحرية وتمسّكهم بها شرط أولي يبنى عليه صرح الحريات في ذلك الوطن.

ولقد برزت في تلك الفترة عيوب قانون الإنتخاب وهي عيوب لم تكن تخفى علينا. فإنّ أول حكومة في عهد الإستقلال، وكان لي شرف رئاستها، قد أشارت في برامجها إلى ضرورة تعديله، وحالت الظروف دون ذلك في عهد المجلس السابق. إن هذا القانون الذي وضع في عهد الإنتداب لم يصمد للتجربة الأولى في عهد الإستقلال لذلك سيكون في طليعة ما تباشره حكومتنا تعديله بما يلائم هذا العهد ويحقّق رغبات اللبنانيين فيحول دون وقوع ما نشأ من أسباب شكواهم في المعركة الإنتخابية الأخيرة. وهي ستتقدّم حالاً إلى المجلس الكريم بمشروع التعديل واثقة أن في إقراره ما يبعث الارتياح في النفوس، ولدى المجلس أيضاً قانون انتخاب المختارين والبلديات ترجو إبرامه بسرعة لكي يتمّ مبدأ التمثيل الشعبي على مختلف درجاته.

وفي جملة الأوضاع التي لها تأثيرها في عرقلة التمثيل النيابي السليم مبدأ إقامة الدولة الطائفية. فإن بلداً كلبنان بلغ من التقدّم الثقافي والتطوّر الإجتماعي الحد الذي يضعه من هذه الناحية في طليعة بلدان الشرق، جدير به أن يعدل عن الطائفية ويتحرّر من قيودها الرجعية. إن الحكومات الإستقلالية المتعاقبة قطعت على نفسها عهداً بتحرير الدولة منها. ولنا كبير الأمل في أن نتمكّن من تحقيق هذا المطلب القومي. وتمهيداً لذلك سنتصل بمختلف الجهات والمراجع رغبة منا في أن يتمّ إلغاء الطائفية دون أن يقوم في نفس أيّ كان شيء من الشك والقلق. وعندما تسود تلك الثقة الضرورية يمكننا أن نعمد إلى إجراء الإحصاء العام الذي لا غنى للبلدان المتمدّنة عنه على أن يكون إحصاء وطنياً لا طائفياً كما يكون الإحصاء عند الأمم الراقية.

وحكومتنا التي تضع في طليعة برنامجها توفير حياة ديموقراطية سليمة للشعب اللبناني بأوسع معانيها، ترى من الضروري لتأمين ذلك تنظيم الحريات العامة، بحيث لا يساء فهمها واستعمالها، إساءة تعود بالضرر على مصلحة الجمهور. فإن الأصل في الحريات أن تكون لخدمة تلك المصلحة وصيانتها. وسيكون في طليعة ما تعتني بتنظيمه على ذلك الأساس الصحافة. ولدى مجلسكم الكريم قانون للمطبوعات ترجو أن يأتي معيناً للصحافة اللبنانية على أن تحتلّ المكانة اللائقة بهذه المؤسّسة الإجتماعية الوطنية الخطيرة.

وستنظر حكومتنا بعين العطف والعناية والتشجيع إلى تنظيم العمل السياسي العام في المجتمع اللبناني على أساس التكتّل الحزبي بعد أن انقضت مرحلة النضال ضد

الأجنبي، وبعد أن قامت المنظّمات الملائمة لمقتضيات تلك المرحلة بنصيبها في ذلك النضال، فإن طليعة هذه المرحلة الجديدة أصبحت تقتضي أن يقوم تنظيم الجماعات على أساس الأحزاب السياسية وعلى أساس الأنظمة والقوانين العادية.

وستتابع حكومتنا سياسة التنظيم في مختلف مرافق البلاد ودوائر الدولة، وستقدّم لمجلسكم الكريم مجموعة من القوانين تكون بالإضافة إلى المجموعة التي سنّت في الماضي أساساً صالحاً يقوم عليه جهاز حكومي سليم. وفي جملة تلك القوانين الموجودة لدى المجلس الكريم قانون بإنشاء محكمة للنقض والإبرام، وآخر لتنظيم دوائر الدولة وملاكات الموظّفين. كما إنها ستتابع سياسة التنظيم الإقتصادي، مستأنفة ما شرعت فيه الحكومة السابقة في وزارة الإقتصاد الوطني، متابعة الإستعانة بالخبراء الفنيين على نحو ما كان مع الخبير العالمي فان زيلند. ولنا وطيد الأمل أن البرنامج الذي سيتبع سيؤدّي إلى ازدهار التجارة والصناعة وينمّي ثروة البلاد. وستوجّه عناية خاصة للإصطياف والسياحة، وهي تأمل أن يساعد انخفاض الأسعار على ازدهار هذين الموسمين.

وقد شرعت حكومتنا في السعي لتأمين القمح اللازم لاستهلاك اللبنانيين هذا العام، وقد وفقت إلى تذليل كثير من المصاعب التي كانت قائمة دون الحصول على الكميات الكافية.

وإني أذكر بسرور الاتفاق الذي تمّ بيننا وبين شركة البترول العربية - الأميركية وقد أصبحنا نرجح أن يبتدىء العمل قريباً في الأراضي اللبنانية. ولا ريب أن هذا المشروع سيكون له أثره المحسوس في إنعاش الحال الإقتصادية في البلاد فيعوّضها سريعاً عما كانت تجنيه من مشاريع الحرب، وسيفسح هذا المشروع المجال الواسع للعمل أمام الشباب المتعلّم وأمام العمّال ويقضي على البطالة.

وسيكون لدوائر الشؤون الإجتماعية في هذه الوزارة نشاط متزايد وصلاحيات أوسع لمعالجة مختلف النواحي التي تدخل ضمن اختصاصها وفي مقدّمتها شؤون العمّال، ونحن سائرون في طريق كفالة كلّ الضمانات التي من شأنها تأمين العمل والعيش للفئة العاملة، وذلك بأحسن الشروط التي يجب أن تتوافر لها في مجتمع يقوم على أساس الديموقراطية والعدل.

وستعنى حكومتنا بالشؤون الزراعية عناية كبيرة، وستضاعف مساعدتها للمزارعين، عن طريق امدادهم بالخبرة الفنية، وبالقروض الزراعية والبذور والآلات وتأمين تصدير الفائض عن حاجات البلاد من الفاكهة وغيرها إلى أسواق الخارج.

وستوجّه حكومتنا إلى التعليم والتربية والثقافة القسط الوافر من جهدها وعنايتها. فإن لبنان، الذي احتلّ حتى الآن مركز الطليعة في الشرق العربي في هذا المضمار، يجب أن يضاعف جهوده ليظلّ محتفظاً بتلك المنزلة بعد قيام النهضة العلمية الحديثة في الديار المحيطة به وسيرها في طريق العلم والتقدّم بخطىً حثيثة. وسيكون في طليعة ما نعنى به في وزارة التربية إضافة صفوف على مدارسها الحاضرة تدرجاً بها نحو جعلها مدارس ثانوية تجهز طلابها للبكالوريا. كما أننا سنوجّه عناية خاصة إلى التعليم الزراعي والصناعي والتعليم العالي، وسنبدأ حالاً، وقد منحنا المجلس السابق في آخر جلساته اعتماداً مالياً، في إرسال بعثات علمية من الطلبة المتفوّقين لإتمام دروسهم والتخصص في الفنون العالية، وهي خطة سنتابعها بتوسّع مطرد.

وسيكون المؤتمر الثقافي الذي سيعقد في لبنان في أيلول المقبل مظهراً من مظاهر النشاط الفكري والعلمي الذي امتاز به لبنان والذي يجب أن يظل مفخرة من مفاخره.

وستعنى حكومتنا بالدعاية عناية خاصة. فقد رأت من الغبن للحكم الوطني أن يظل جهده مجهولاً حتى للرأي العام اللبناني، في حقول العمران والإنشاء، فضلاً عن سواهما، من إنشاء مدارس ومستشفيات وشق طرق وإصلاح مرافىء وتنظيم الري ومياه الشرب وتجميل المدن ممّا يحقّ للبناني أن يفاخر به، ومما يشهد بكفاءته للتقدّم السريع وللتعمير في ظل الإستقلال. وستعتمد في نشر ذلك السينما والفكر والرسوم وغيرها من الوسائل، وستعنى بنشر هذه الحقائق بين المغتربين بنوع خاص، الذين ستزداد عناية حكومتنا بتنمية الصلات بينهم وبين لبنان، ليظل لهم أحب الأوطان وليظلّوا له أبرّ الأبناء.

وستدرج حكومتنا على السياسة القومية المقرّرة التي أنشأها هذا العهد الإستقلالي في التعاون مع الدول العربية الشقيقة في مختلف النواحي السياسية والإقتصادية والثقافية. وما زالت جامعة الدول العربية تثبت كلّ يوم أنها خير أداة لتنظيم ذلك التعاون وتنسيقه وتوثيق عراه. كما أنها أداة فعّالة صالحة لاستمرار الوئام بين أعضائها القائم على احترام كلّ منهم لاستقلال الآخرين وسيادتهم. وقد كان لها

يدها في تبديد المزاعم المنطوية تحت ما أسموه بسوريا الكبرى، هذا المشروع الذي أعلن لبنان كلمته الحاسمة فيه.

وستتابع حكومتنا عن طريق الجامعة سعيها لزيادة التعاون الإقتصادي بنوع خاص، وللتقليل من قيود الحواجز المختلفة تسهيلاً للسفر والتبادل بين أراضي الدول والأعضاء.

وستواصل حكومتنا بذل جهودها لنصرة فلسطين، ولصيانة عروبتها وإبلاغها حقها في السيادة والإستقلال، ونحن بالرغم من الظروف الدقيقة المعلومة التي أحاطت أخيراً بقضية هذا القطر العربي المنكوب ما نزال نثق بفوز الحق في النهاية. وقد أعلنا في الأمم المتحدة وفي القاهرة، موقفنا من التحقيق الدولي الذي تقرر إجراؤه متضامنين مع الدول الشقيقة. إنّ الجهد الصادق والعمل المنظّم والتضامن الصحيح بين العرب في مختلف أقطارهم، أسباب لا بدّ منها لإنقاذ فلسطين، وهي كفيلة بدفع العدوان عنها مهما عظمت وسائله وتعدّدت عناصره.

ويهمّني أن أعلن استمرار حكومتنا على تأييد مصر في نضالها من أجل تحقيق أمانيها القومية، آملين أن تتمكّن الدولة الشقيقة الكبرى من الوصول قريباً إلى ما تصبو إليه.

أما علاقاتنا بسائر الدول الحليفة والصديقة فستظل قائمة على أساس المودّة والتعاون الصادق لما فيه مصلحتنا المتبادلة. كما أن لبنان سيظل مخلصاً لمبادىء العمل والديموقراطية التي قامت عليها موسّسة الأمم المتحدة باذلاً نصيبه من الجهد فيها لكي تسود العالم تلك المبادىء التي في سيادتها وحدها الضمانة الصحيحة لأمن الشعب والسلام الدائم.

حضرات السادة المحترمين

إن مجلسكم الكريم يخلف مجلساً أدّى للوطن أجلّ الخدمات وكتب في صفحة تاريخه أمجد الصفحات. فهو الذي خرج بلبنان، تحت قيادة رئيسه الأول، من حال الإنتداب إلى حال الإستقلال التام، وهو الذي صمد في وجه الأحداث والعواصف الهوجاء وناضل مع الأمة نضالاً مستمراً فعدّل دستورها وردّ إليها حريتها وكرامتها وحقّق سيادتها

فتبوّأت بين مجموعة الدول المستقلّة مكانتها. وفي عهد ذلك المجلس وضحت لهذا الوطن العزيز سبل وجوده، وتوطّدت وحدته ضمن حدوده، وارتسمت لأبنائه طريق استمراره بل طريق خلوده.

ولقد أسلم إلينا المجلس السابق الأمانة الكبرى، فليست مهمتنا بأقلّ خطورة من مهمة الذين سلفونا في السنين الأربع الماضية، إذ علينا أن نوطد دعائم الإستقلال والسير بلبنان في طريق الإنشاء والتجديد والتقدّم في كلّ مضمار.

إن ما حصلنا عليه أيها السادة من النعم لعظيم، في تلك السنين الأربع المباركة في تاريخ هذا الوطن الحبيب، ونحن لا نعرف قدر تلك النعم حق المعرفة، ولكن الذين يعرفونه هم الذين حرموا مثلها. ففي سبيل المحافظة على تلك الأمانة العظمى، سنسعى عظيم السعي ونبذل أوفر الجهد، عهداً نقطعه لكم وللأمة الكريمة التي تمثّلون، إن العهد كان مسؤولاً.

الوزارة الثامنة

من ٢٦ تموز ١٩٤٨ إلى أوّل تشرين الأوّل ١٩٤٩

رئيس حكومة و٧ وزراء

رياض الصلح – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للعدلية.

جبرائيل المر – نائباً للرئيس، ووزيراً للداخلية.

الأمير مجيد أرسلان – وزيراً للدفاع الوطني، والزراعة.

حميد فرنجية – وزيراً للخارجية، والتربية الوطنية.

أحمد الأسعد – وزيراً للأشغال العامة.

فيليب تقلا – وزيراً للإقتصاد الوطني، والبريد والبرق.

الياس الخوري – وزيراً للصحة والإسعاف العام.

حسين العويني – وزيراً للمالية.

– نالت الحكومة الثقة بالأكثرية.

– لا ثقة ٥.

البيان الوزاري

حضرات الزملاء المحترمين

إنّ الحكومة التي تتقدّم اليوم من مجلسكم الكريم هي الثامنة في سلسلة الحكومات الوطنية لهذا العهد الإستقلالي. وقد انبثقت جميعها من صميم الحركة القومية وسارت بوحي الميثاق الوطني في جميع ما اضطلعت به من أعمال، وعالجت من شؤون في السياسة الداخلية والخارجية، وليست السنوات القليلة التي قطعها لبنان بالفترة الطويلة في حياة الجماعات، بل هي تكاد لا تحسب في تقاويم الأمم إلاّ إذا كانت ترافقها ساعات حاسمة في تاريخها بنيت على التضحية والبذل العظيم.

ويستطيع لبنان أن يباهي بما بنى أبناؤه في تلك السنوات القصيرة كما يحق لحكوماته الإستقلالية أن تجعل مما شيّدته في البناء مثلاً يضرب لكثير من الحكومات.

ولئن كان هذا البناء الشامخ الذي ساهمت في إقامته كلّ قوّة حية من الشعب اللبناني، والذي وضعنا فيه أسساً من عصارات قلوبنا، ورفعناه على قواعد من أمجاد ماضينا وآمال مستقبلنا – لئن كان هذا البناء المتعالي لم يثر إعجاب بعض المعاصرين فإن التاريخ سيذكر أنه عمل كبير وسيكون التاريخ أكثر إنصافاً فيقول كلمته العادلة المجرّدة في ما حققه اللبنانيون من الأماني داخلاً وخارجاً وسيقول كذلك أنّ معركة الإستقلال والكرامة والإستقرار والإنشاء كانت معركة خاطفة ينبغي تدوينها في أروع صفحة من صفحات تاريخنا.

لقد مضت الحكومات الوطنية في تحقيق برامجها رغم جميع العقبات، فشاركت في الحياة الدولية على أوسع نطاق وبذلت أكبر الجهود في تنقية الحياة الوطنية وتأليف القلوب وتركيز المشاعر وتوجيهها وجهة قومية، ولقد برهنت الحوادث على أن الروح الوطني الذي قوي على صدّ جميع الإستفزازات والمحاولات المختلفة المصادر على أن هذا الروح الوطني قد أصبح متأصّلاً في اللبنانيين لا تزعزعه العواصف العابرة.

وقد ساهم لبنان في تعزيز روح التضامن بين الشعوب وتقوية فكرة التعاون الصحيح المثمر بين الأمم واحتلّ مكاناً سامياً في المجتمع الدولي، فترأس المجلس الإقتصادي والإجتماعي وهو أكبر هيئة عالمية إنشائية واختاره ممثلو الثقافة والفكر مقرّاً لانعقاد المؤتمر الثالث للأونسكو التي هي أعظم هيئة ثقافية عرفها التاريخ.

وفي الجامعة العربية دخلنا مدفوعين بتلك الذكريات والمصالح التي لا تنفصم عراها والتي تشدّنا إلى إخواننا في البلاد العربية، حريصين على أن تكون لنا كلمتنا المسموعة في سياسة هذا الإقليم الحساس من العالم، فكان لنا أثر فعّال في كلّ مظهر من مظاهر التضامن العربي الوثيق، إن في ميدان الإنشاء أو في الدفاع عن تراثنا المشترك.

إن الجامعة العربية، التي نحن دعامة من دعاماتها، عنصر رئيسي من عناصر الخير لنا ولإخواننا وللعالم أجمع، ولقد أثبتت الجامعة أنها أداة صالحة لذلك.

ومن الإنصاف أن تقاس أعمالها بمآتي مثيلاتها من المنظّمات العالمية والهيئات الإقليمية ليرى الذين يأخذون عليها بطء سيرها أنهم مخطئون. إن الجامعة العربية حيّة باقية لأنها من صلب الشعوب التي كوّنتها وإنها تعبير عمّا يخالج العرب من آمال كبار.

وإنه لمن دواعي الفخر للبنان أن يكون قد جعل من أسس سياسته الوطنية تقوية الجامعة العربية وتدعيمها، وهو يرى أنها محققة للرغبات في السياسة والثقافة والإقتصاد جميعاً.

إن الدول العربية لتشعر اليوم أكثر من أي يوم آخر بأنها مدينة للجامعة بهذا التكتل الرائع الذي يرفعها إلى المكانة اللائقة بها، وهي لذلك مصمّمة على إحاطة الجامعة بسياج من إيمانها، وهي حريصة على أن تزيد التعاون الإقتصادي في ما بينها توثيقاً، وعلى تنمية التبادل التجاري والمالي لأن في ذلك تقوية لها وتحشيداً لإمكاناتها الإقتصادية، تلك الإمكانات التي ستضعها جميعاً في خدمة المصالح العربية لمكافحة الصهيونية. وإننا نستطيع أن نؤكّد أن هذا الموضوع سيكون في رأس المواضيع التي ستعمد الجامعة العربية إلى إقرارها في اجتماعاتها المقبلة والتي لن تحول المشاغل السياسية والعسكرية دون تحقيقها.

ليسمح لي، وقد كان لي شرف رئاسة الحكومتين المتعاقبتين، أن أعرض لما حققته الحكومة السابقة وما وضعته من مشروعات، وذلك تمهيداً لما سوف أقوله عن برنامج الحكومة الحاضرة.

لقد حرصت الحكومة التي تقدّمت شقيقتها هذه على تحقيق الشطر الأكبر من البرامج الوطنية التي نشأت مع حياتنا الحرّة، تلك البرامج التي قطعت الحكومة الإستقلالية الأولى عهداً على نفسها بأن تحققها كاملة.

لقد ناضلت الحكومة اللبنانية السابقة على جبهتين: ناضلت من ناحية لرفاهية الشعب اللبناني فوفّرت له الغذاء في ظروف معروفة وجنّبت البلاد من ناحية أخرى نتائج بلبلة مالية.

لقد ساور القلق بعضهم على الحالة المالية وحامت بعض الشائعات حول الموازنة المقبلة. فبوسع الحكومة أن تؤكّد بهذه المناسبة أن الموازنة التي ستقدّم إلى حضراتكم في الوقت المعين لها ستكون متكافئة الأطراف كموازنة العام المنصرم من دون أن يمنع ذلك متابعة الأعمال الإنشائية والقيام بجميع التعهّدات الحكومية. وبوسعنا كذلك أن نعلن أن

غذاء الشعب اللبناني مؤمّن حتى الموسم المقبل، فمدّخراتنا تضمن تموين اللبنانيين حتى منتصف الشتاء، والكميات التي اتفقنا مبدئياً مع شقيقتنا سوريا على استيرادها تكفي لبنان حتى الصيف القادم. أما العجز المالي الذي وقع في موازنة التموين التجارية والذي نتج عن خفض أسعار الرغيف فإن الحكومة الحاضرة عاملة على سدّه وهي تأمل أن تبلغ هذه النتيجة كاملة قبل انصرام العام الحالي.

لقد اخترنا التعاقد على مشترى القمح من شقيقتنا سوريا لأسباب مختلفة أهمها يرد إلى طبيعة العلاقات التي تربط بين البلدين الشقيقين، ولأن منظّمة القمح الدولية كانت قد عرضت علينا كمية من القمح تفيض عن حاجاتنا في هذا العام لقاء ثمن يدفع بالدولارات، فوجدنا أن في ذلك إرهاقاً للخزينة ولمسنا أن الثمن الذي تطلبه منظّمة القمح لا يقل بالنتيجة عن الثمن الذي تطلبه الشقيقة سوريا. إن اتفاقنا المبدئي مع سوريا يجعلنا في مأمن من أية أزمة تنتاب بلادنا إذا ما وقعت حرب عالمية وانقطعت المواصلات البحرية لا سمح الله.

إن نظام بلادنا الإقتصادي يحتم علينا نحن وإخواننا السوريين أن نكون متضامنين في جميع الميادين الاقتصادية ويجعل من لبنان السوق الطبيعي لسوريا كما يجعل من سوريا المنتج الطبيعي للبنان.

ولم يمنع الحكومة انصرافها إلى هذه النواحي من أن تولي المشروعات المختلفة في الإدارة وجهاز الحكم عناية خاصة، فقدّمت عدداً منها إلى مجلسكم المحترم. وقد حرصت الحكومة بالدرجة الأولى أن تؤمّن شرطين أساسيين لتوطيد الجهاز الإداري، أوّلهما تثبيت الملاكات بصورة جلية واضحة، وثانيهما إقامة أداة لمراقبة الإدارة بعد استقرارها، وأداة المراقبة هذه لن تكون صورية.

لقد شرعت الحكومة السابقة تمشّياً مع الفكرة الوطنية في استبعاد المبدأ الطائفي عن المشاريع التي وضعتها وقدّمتها إلى مجلسكم الكريم، وحققت مشروعين يمكن أن يعتبرا حجر الزاوية في سياستنا القومية. إن قانون البلديات وقانون المختارين هما، فضلاً عن قيمتهما من الناحية الإدارية، نقطة تحول في حياتنا الإجتماعية والوطنية من حيث أنهما لم يقيما التمثيل الشعبي على أساس طائفي.

ولا شك في أن من أجلّ ما قامت به الحكومة السابقة شرف اشتراكها مع حضراتكم في تجديد ولاية صاحب الفخامة رئيس الجمهورية تجديداً ضمن للبلاد الاستقرار السياسي والوطني الذي سيسمح لنا بأن نمضي إلى غاياتنا المنشودة.

إن الحكومة الحاضرة، وهي شقيقة الحكومة السابقة، متضامنة في كلّ ذلك معها تضامناً تاماً يشمل جميع الشؤون الداخلية والخارجية.

أيها الزملاء المحترمون

إن الحكومة الحاضرة ترى أن من أهم واجباتها الوقوف في وجه كلّ محاولة من شأنها أن تنال من وحدة الصفوف، وهي ستعمل على تعزيز الدفاع الوطني تعزيزاً شاملاً، وتتبنى جميع المشروعات التي تقدّمت بها الحكومة السابقة، وتعمد إلى استكمال القوانين المالية والقضائية والإجتماعية، مستعجلة تحقيق المشروعات التي لا تزال موضوع درس أمام مجلسكم الكريم أو أمام الدوائر المختصّة، كقانون تنظيم الموظّفين، وقانون الملاكات، وقانون المحاسبة العامة، وقانون إنشاء ديوان المحاسبة، وغيرها من المشروعات والقوانين التي لا بدّ منها لتستكمل البلاد جهازها الإداري المنشود. كما ستواصل الحكومة الأعمال الإنشائية، وستولي الإشتاء والإصطياف عناية خاصة، وستتعهّد التربية الوطنية فتعزّز مؤسّساتها وتوسع دائرة نشاطها وترفع مستوى القائمين عليها وتنفّذ القرارات التي اتخذها المؤتمر الثقافي العربي الأول الذي انعقد في لبنان والذي أظهر التضامن بين البلاد العربية بأجلى مظاهره.

هذا ما تعتزمه الحكومة في الحقل الداخلي.

أما في الخارجي فسيكون همّ الحكومة الأكبر مواصلة العمل في سبيل القضية الفلسطينية، تلك القضية التي أصبحت جزءاً لا يتجزّأ من سياستنا القومية، فهي عندنا قضية عقيدة وإيمان ومصلحة مستمرّة على الزمن ما دام العدوان مسيطراً على الأراضي المقدّسة، لقد سبق لي أن قلت أن القضية الفلسطينية، التي هي قضية العرب عامة، هي قضية لبنان خاصة.

وقد آلينا على أنفسنا أن لا ندع وسيلة من الوسائل الناجعة لحل قضية البلد العزيز علينا إلاّ ونتسلّح بها مؤمنين بحقنا، مؤمنين بالنتيجة التي سنصل إليها، وإني لست في حاجة إلى تذكير حضراتكم بمراحل جهادنا في سبيل فلسطين، فلقد سرنا خلال المسالك الدولية الصعبة وقد التقت فيها مطامع الصهيونية بغيرها من المطامع فكافح ممثّلونا في العواصم الأجنبية والمؤتمرات والهيئات الدولية في سبيل نصرة إخواننا في فلسطين.

وقد قام لبنان شعباً ومجلساً وحكومة بالواجب، كلّ الواجب، لإنقاذ فلسطين العربية من براثن الصهيونية.

لقد شاركت الحكومة اللبنانية حكومات البلاد الشقيقة في كلّ تدبير يؤول إلى صدّ الخطر عن فلسطين. فأدّت حصتها من المساعدات التي قررتها الجامعة العربية وقدّمت السلاح والعتاد وساهمت في تجنيد المتطوّعين من خيرة رجالها وفتحت مخازنها العامة الملأى بمخلفات الجيش على مصراعيها. ولم يكن لبنان أقل اندفاعاً في الحقل الإنساني منه في الحقل المادي، فقد احتضن، حكومةً وشعباً، عشرات الألوف من اللاجئين وضمد جراحاتهم وانحنى على آلامهم وقاسمهم العيش، وكان لمكتب فلسطين الدائم في لبنان اليد الطولى والفضل العميم في تخفيف المصائب والنكبات في المرحلة الأولى، هذا فضلاً عن الإسعافات والمساعدات القيّمة التي قامت بها جمعية الصليب الأحمر اللبناني وسائر المنظّمات.

ويضيف لبنان الآن، ما عدا الخمسة عشر ألفاً والخمسماية شخص الذين نزحوا مؤخّراً عن بلادهم إلى الحدود اللبنانية، نحواً من اثنين وخمسين ألف لاجىء تعنى الحكومة بحالتهم الصحية وبتأمين الغذاء والمأوى لهم وبتقديم المعونات والإسعافات اللازمة.

ولم يتردّد لبنان في مشاركة شقيقاته العربيات في التدخّل المسلّح من أجل إنقاذ فلسطين فساهم في ذلك المساهمة التي تتفق مع إمكاناته ورحّب بجيش الإنقاذ الباسل الذي امتزج دم رجاله بدم رجال الجيش اللبناني.

ولم يقصّر عن تأدية رسالته كاملة في ميدان التعاون العربي فبذل جهوداً عظيمة في التقريب بين الدول العربية والتأليف بين قلوب ملوكها ورؤسائها وأمرائها وقادة الرأي فيها حتى تمكّن من إزالة بعض الأسباب التي كان العدو يمنّي النفس باستمرارها.

ولقد دخل لبنان المعركة بكلّ جارحة من جوارحه وخاض حرب الإنقاذ وهو مستعدّ لكلّ تضحية وقبل بوقف القتال بعد دروس عميقة وجدت فيها الدول العربية أن المصلحة تقتضي ذلك. ولبنان يعلن أنه لن يتردّد لحظة في العودة إلى استئناف القتال عندما تدق الساعة.

لا شك في أن القضية الفلسطينية تجتاز مرحلة دقيقة صعبة غير أن هذه المراحل الصعبة في قضية البلاد المقدّسة لن تزيدها إلاّ مضياً في الكفاح، وقد يتخلّل هذا الكفاح

هدأة أو هدآت أو يساوره ظروف وملابسات ولكن الجوهر يبقى جوهراً والنصر لا بدّ لنا على الدولة المزعومة مهما تألّبت القوى وامتدّت الأطماع وحيكت المؤامرات، فنحن سنقابل كلّ محاولة من هذه المحاولات بإيمان لا يتزعزع وعزم لا يفل وتضامن لا يداخله ضعف أو وهن.

إننا سنكافح مع شقيقاتنا بجميع وسائلنا، عسكرية كانت أو غير عسكرية، وسنقاتل المعتدين إلى أن يتمّ النصر. إننا سنبرهن للعالم على أننا جادون في عزمنا هذا.

فعلى الحكومات والشعوب العربية أن تواصل الجهاد ضد الصهيونيين، وليعلم المواطن في كلّ بلد عربي أنه حجر الزاوية في هذا الجهاد.

وختاماً، إن الحكومة الحاضرة جادة بدرس مشروع قانون لتنفيذ التجنيد الإجباري كي تهيّىء لبلادنا أسباب القوة والمنعة، فنكون بذلك قد سرنا على غرار إخواننا في البلاد العربية التي تعمل اليوم على حشد جميع إمكانياتها في سبيل تعزيز جيوشها دفعاً للأخطار المحدقة بها.

إننا في عملنا هذا إنما نستوحي الروح الوثابة التي تسيطر على نفوس اللبنانيين جميعاً منظّماتٍ وهيئاتٍ وأفراداً، ونستمدّ من عزمهم وإقدامهم المشروع الذي سنتقدّم به منكم، ونكون في ذلك قد حققنا رغبة أكيدة من رغباتهم الوطنية.

فعلى وضح هذه السياسة، وعلى هذه الأسس، نطلب ثقتكم الغالية لنتمكّن بفضل هذه الثقة وبمؤازرة مجلسكم الكريم من العمل المثمر في خدمة البلاد والمصلحة العامة.

الوزارة التاسعة

من أول تشرين الأول ١٩٤٩ إلى ١٤ شباط ١٩٥١

رئيس حكومة و٨ وزراء

رياض الصلح	– رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للتربية الوطنية.
جبران نحاس	– نائباً للرئيس، ووزيراً للعدلية.
الأمير مجيد أرسلان	– وزيراً للدفاع الوطني.
أحمد الأسعد	– وزيراً للأشغال العامة.
فيليب تقلا	– وزيراً للخارجية، والإقتصاد الوطني.
الياس الخوري	– وزيراً للداخلية.
حسين العويني	– وزيراً للمالية، والبريد والبرق والهاتف.
رئيف أبي اللمع	– وزيراً للصحة والإسعاف العام.
بهيج تقي الدين	– وزيراً للزراعة.

– نالت الحكومة الثقة بالأكثرية.

– لا ثقة ٩.

– إستقال الدكتور الياس الخوري من وزارة الداخلية بموجب المرسوم الرقم ٩ تاريخ ٦ تشرين الأول ١٩٤٩.

– أنشئت وزارة للأنباء بموجب المرسوم الرقم ١٠ تاريخ ٦ تشرين أول ١٩٤٩.

– عدّلت الوزارة وعيّن السيّد شارل حلو وزيراً للعدلية والأنباء بموجب المرسوم الرقم ١١ تاريخ ٦ تشرين أول ١٩٤٩ والسيد الياس الخوري وزيراً للصحة ورياض الصلح وزيراً للداخلية ورئيف أبي اللمع وزيراً للتربية وجبران نحاس وزيراً للإقتصاد والبريد والبرق.

– إستقال السيّد شارل حلو من وزارتي العدلية وأسندت هاتان الوزارتان للسيد جبران نحاس بموجب المرسوم الرقم ٦٣٠ تاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٤٩.

– إستقال السيّد جبران نحاس من وزارتي البريد والبرق وعيّن السيّد خليل أبو جودة وزيراً للأنباء والبريد والبرق والهاتف.

البيان الوزاري

حضرات الزملاء المحترمين

في مستهل الولاية الثانية لفخامة رئيس الجمهورية رفعت الحكومة القائمة إستقالتها فتفضّل فخامته بتكليف رئيسها لتأليفها من جديد. والحكومة التي تمثل أمام حضراتكم اليوم لا تختلف عن التي سبقتها إلاّ بدخول ثلاثة وزراء جدد يشغلون وزارات العدل والأنباء والتربية الوطنية والزراعة وبإنشاء وزارة الأنباء.

أيها السادة

تعلمون أن العرب يجتازون محنة هي من أقسى التجارب التي تمرّ بالأمم وإن قوى جبّارة تألّبت عليهم لإقامة دولة صهيونية في قلب البلاد العربية وإن تطوّر السياسة الدولية أسفر عن تشريد الآلاف من الفلسطينيين العرب وتعريض الأماكن المقدّسة لخطر داهم. ولقد وقف لبنان في هذا الصراع الذي لا يزال قائماً الموقف الذي يفرضه عليه الواجب وتمليه العاطفة والمصلحة معاً فكان في المؤتمرات الدولية حاملاً لواء الدفاع عن فلسطين ووقف جزءاً من موارده المتواضعة على إيواء اللاجئين والتخفيف من آلامهم. ويطيب لي أن أعلن من على هذا المنبر أن تاريخ الكفاح في سبيل فلسطين سيفرد للبنان صفحة مشرقة وإن حكومتنا ستواصل السير في هذا المضمار وفقاً للخطة التي انتهجتها سابقتها حتى يتمّ للعرب تحقيق أمانيهم بإذن الله.

وإن حكومتنا ستحرص على إبقاء علاقات الصداقة متينة مع الدول الأجنبية وتوثيقها، كما اننا عملنا وسنعمل ضمن نطاق الجامعة العربية على توحيد الصفوف والتأليف بين القلوب ورائدنا الحفاظ على كيان لبنان واستقلاله وسيادته، متابعين تأدية رسالة المحبة والسلام التي اضطلع بها هذا البلد في مختلف الأدوار. وإننا بنوع خاص نوجّه إلى شقيقتنا العزيزة سوريا أطيب التمنيات راجين لحكومتها الحاضرة النجاح والتوفيق لتؤمّن للشعب السوري النبيل المجد والسعادة.

أيها السادة

إن سياستنا الداخلية تهدف إلى توطيد دعائم الأمن والإنصاف في تطبيق القوانين والأنظمة والضرب بشدّة على كلّ يد تمتدّ إلى هذا الصرح الإستقلالي العزيز والمحافظة على وحدة الصفوف التي نحن إليها الآن أحوج منا في كلّ وقت آخر.

لقد حققت الحكومة الماضية كثيراً من المشاريع العمرانية إذ واصلت الدأب على فتح الطرق وتعبيدها وسهرت على تأمين المياه للقرى اللبنانية. وستواصل حكومتنا العمل على تنفيذ مشاريع الري وجرّ المياه إلى كلّ الأنحاء اللبنانية.

أما في الحقل الإقتصادي فلقد كان عمل الحكومة الماضية بارزاً إذ أمّنت للبنان ما يحتاج إليه من غذاء رغم تشاؤم المتشائمين، ووطدت توجيهه الإقتصادي على أساس متين، ووثّقت علاقات لبنان الإقتصادية مع الشقيقة سوريا في اتفاقات ضمنت مصلحة الفريقين ونقّت جو علاقاتهما وأعادت إلى الأسواق التجارية الثقة والطمأنينة، كما أنها باشرت سياسة تؤول إلى تنمية الصناعات الوطنية وفتح الأسواق في وجه منتوجاتها وأفلحت في التخفيف من مشاكل العمل والدفاع عن مصلحة العامل ورب العمل على السواء طبقاً للقانون والعدالة الإجتماعية. ولقد أكملنا ما قامت به الحكومة السابقة من توطيد دعائم نقدنا فاستطعنا أن نجنّب البلد اللبناني الهزّات المالية التي عصفت بكثير من البلدان الأخرى، وسنواصل العمل في نطاق هذه السياسة المالية الحكيمة.

وستعنى الحكومة بالقضاء وتعمل على تعزيز استقلاله ورفع شأنه. فالقضاء هو إحدى الدعائم التي يقوم عليها الصرح الإستقلالي، ولا تستكمل سيادة الأمة إذا لم يتبوأ القضاء منزلته الرفيعة.

وفي ميدان التربية والتعليم ستعنى حكومتنا ببعث نهضة تؤمّن للنشء اللبناني ثقافة وطنية شاملة للعلم والأخلاق والصحة. وسيكون في طليعة ما نعنى به فتح المدارس الجديدة وتأمين حقوق المعلّم ومستقبله ونشر الكتب المدرسية الصالحة وإرسال البعثات وتشجيع أندية الفن والرياضة. كما أن الحكومة ستباشر قريباً بتأسيس معهد لبناني في بنايات الأونسكو للدراسات العالية وإنشاء معهد ثانوي يؤهّل خرّيجيه لنيل شهادة البكالوريا.

وسنولي الزراعة ما تستحقه من عناية واهتمام، فنزيد في عدد البعثات الزراعية التي أرسلتها الحكومة السابقة، ونثابر على الخطة التي انتهجتها الحكومة السابقة من التعاقد مع رجال الاختصاص واستقدام أحدث الآلات الزراعية وزيادة الإنتاج كمية ونوعاً وتأمين الأسواق لمنتوجاتنا الزراعية. وقد بدأت الحكومة بدرس الطرق السريعة للتخفيف عن المزارع وإزالة الصعوبات التي يواجهها في هذه الأيام.

وأما الحقل الصحي فلقد بذلت الحكومة فيه جهداً سيقترن قريباً بنتيجة بارزة هي إتمام مشروع المدينة الصحية الذي بديء بتنفيذه.

وستتابع حكومتنا سياسة التسليح وتعزيز الجيش وقوى الأمن حتى يبلغ جيشنا العزيز المنزلة التي يتمنّاها له كلّ لبناني.

ثم أننا سنتقدّم من مجلسكم في الدورة العادية القادمة بالمشروع الإنشائي الذي سينطوي على اعتمادات للتسليح والري ومياه الشفة والمعارف والأشغال العامة.

حضرات النواب المحترمين

يطيب للحكومة الحاضرة أن تتولّى الحكم في ظل الولاية الثانية لفخامة الرئيس حتى تعمل بإرشاده على تأمين السعادة والرفاهية للشعب اللبناني وأن تحقق ما يصبو إليه هذا البلد العزيز.

وإذا كنا لا نتقدّم من حضراتكم ببيان ينطوي على برنامج مفصّل للأعمال التي ستقوم بها حكومتنا فلأننا نؤثر المبادرة فوراً إلى العمل بعد أن تهيأت لنا أسبابه.

وإننا نشعر بالمسؤوليات الجسام الملقاة على عواتقنا وسنواجه هذه المسؤوليات بعزيمة صادقة ورائدنا تعزيز هذا الوطن وإعلاء شأنه في كلّ صقع وتحت كلّ سماء. وعلى هذا الأساس نطلب منكم أن تمنحونا ثقتكم الغالية.

الوزارة العاشرة

من ١٤ شباط ١٩٥١ إلى ٧ حزيران ١٩٥١

رئيس حكومة ووزيران

حسين العويني –رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، والخارجية، والدفاع الوطني، والمالية.

بولس فياض –وزيراً للعدلية، والإقتصاد الوطني، والصحة والإسعاف العام، والزراعة.

ادوار نون –وزيراً للأشغال العامة، والتربية الوطنية، والبريد والبرق والهاتف، والأنباء.

– نالت الحكومة الثقة بالإجماع.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

يطيب لي أن أستهل هذا البيان الوزاري بكلمة شكر مخلصة أوجهها إلى زملائي أعضاء الحكومة السابقة الذين رغبوا باستقالتهم في أن يفسحوا المجال لقيام حكومة جديدة تشرف على الإنتخابات المقبلة، فبرهنوا بذلك على وطنية صادقة وإخلاص وتجرّد.

وإني لأخصّ بالشكر الصديق العزيز صاحب الدولة السيّد رياض الصلح رئيس الحكومة السابقة الذي كان لي شرف التعاون معه في الفترة الأخيرة من عهده بالحكم. فهو الذي كرّس حياته للخدمة العامة وجاهد وناضل خارج الحكم وفي الحكم في سبيل الكرامة الوطنية والإستقلال الذي ننعم به اليوم وتوحيد صفوف اللبنانيين، فاستحق شكر لبنان.

أيها السادة

إن الحكومة التي لي شرف رئاستها لن تكتفي بالإضطلاع بالمهمة الخاصة التي أُلقيت على عاتقها في الظروف الحاضرة، بل ستعنى في هذه الفترة القصيرة من حياة لبنان بجميع الأمور الخطيرة التي تجابهها البلاد وستتحمّل جميع مسؤولياتها.

إن العالم يجتاز اليوم مرحلة دقيقة قد يتوقّف عليها مصير السلام والحضارة، وعلى كلّ بلد، كبيراً كان أم صغيراً، أن يستعدّ ويحتاط ليحافظ على مصالحه الحيوية وليؤمن سلامته وسلامة أبنائه.

وسوف نتابع سياستنا التقليدية التي فرضتها وتفرضها المصلحة اللبنانية العليا، فنعمل مخلصين ضمن منظّمة الأمم المتحدة التي نأمل أن تكلّل بالنجاح المساعي التي تبذلها لتوطيد السلام في العالم ولتجنيب الإنسانية ويلات الخلافات الدولية ومصائبها.

وسنستمر في سياسة الصداقة التي اختطها لبنان لنفسه منذ الساعة الأولى من جميع الدول المحبّة للسلام والراغبة في توفير أسبابه.

وسنكون أمناء في التعاون مع الدول العربية الشقيقة، خصوصاً في هذه الآونة الخطيرة من حياة العالم، ورائدنا أن تكون الجامعة العربية أداة فعّالة لتمكين أواصر الأخوّة والتضامن بين الدول الأعضاء فيأتي التعاون في ما بينها مثمراً في شتى الحقول والميادين.

وسنولي علاقاتنا مع سوريا العزيزة عناية خاصة وأملنا وطيد أن نتمكّن من حلّ جميع القضايا المعلّقة على ضوء مصلحة البلدين وفي سبيل خيرهما المشترك.

حضرات النواب المحترمين

إن حكومتنا التي تضطلع بمسؤولية الحكم في ظروف عالمية عصيبة، ترى لزاماً عليها أن تعنى عناية خاصة بالشؤون الداخلية الهامة.

إننا سنتعاون مع حضراتكم لإنهاء الموازنة المعروضة على مجلسكم الكريم في أقرب وقت ممكن، ولإقرار القوانين المعلّقة، ومنها قانون الملاكات وقانون الأجور وقانون معلّمي المدارس الخاصة، وبصورة عامة مشاريع القوانين المحولة إلى مجلسكم الكريم. وسنجدّ لتنفيذ قانون ديوان المحاسبة الذي أقررتموه، فتتحقق الرقابة المنشودة على جميع دوائر ومصالح الدولة.

وأهم ما نتطلّع إليه هو الإهتمام السريع بالحال الغذائية في البلد وبالغلاء الذي بدأ يذر قرنيه. إننا لن نكتفي بتوفير جميع أسباب الطمأنينة للشعب وبالأخص للطبقات المعسرة منه، بل سنتخذ جميع التدابير للحيلولة دون جشع المستغلّين، فلن نسمح بأن تستمر الأزمات الدولية ولا الظروف العصيبة ولا الأحداث الطارئة لزيادة الأسعار وإرهاق المستهلك. وإننا لنأمل أن تتضافر جهود جميع أفراد الشعب في سبيل هذه الغاية المقدّسة.

أيها السادة

إن البلاد مقبلة بحكم الدستور على انتخابات نيابية عامة سيحدّد موعدها في ما بعد. وأول واجب على الحكومة هو الإشراف على هذه الإنتخابات.

إنه لمن الطبيعي أن تثير استشارة الأمة في بلد ديموقراطي كلبنان اهتمام اللبنانيين على اختلاف نزعاتهم وميولهم. وإنه لمن مظاهر الوعي القومي أن يبلغ الإهتمام أشدّه لهذه الظاهرة الديموقراطية التي تكرّس مبدأ حكم الشعب بواسطة ممثّلين يختارهم وفاقاً للأحكام الدستورية والقانونية الموضوعة.

ولهذا ترى الحكومة الحاضرة لزاماً عليها أن تعلن أمام مجلسكم الكريم وأمام الأمة بأسرها عن الخطة التي تعتزم السير عليها وعن حقيقة نواياها وأهدافها بكلّ أمانة وإخلاص.

أيها السادة،

إن الإنتخابات المقبلة يجب أن تكون حرّة، وستكون حرّة، هذا هو الوضع الصريح الذي يجب أن يرافق كلّ استفتاء شعبي.

هذا الوضع كما نفهمه ليس كلاماً مجرّداً أو تأكيداً وهميّاً، بل نفهمه حقيقة واقعية يشعر بها الجميع ويتمتع بها الجميع دون أي استثناء، ويقر بها كلّ مخلص ومنصف.

وفي ما نهدف إليه سنقوم بواجب تنفيذ أحكام الدستور والقوانين والمبادىء الديموقراطية الصحيحة التي تنطوي على ضمانات يجب أن توفّر بكلّ أمانة وإخلاص.

فالضمانة الأولى هي حرية إبداء الرأي وحرية الدعاية الإنتخابية التي كفلها الدستور والقوانين الموضوعة.

وإنني أغتنم هذه الفرصة لأوجّه كلمة مخلصة إلى الصحافة اللبنانية التي عليها أن تقوم برسالة وطنية مشرفة. إننا نريد معها أن تكون حرية الصحافة مصانة ونريد أن يكون مجال النقد المباح واسعاً فسيحاً، ولكن نريد معها أيضاً أن لا تتحوّل الحرية إلى فوضى، ونريد معها فوق كلّ هذا أن تصان مصلحة الوطن العليا وسمعة البلد الذي تخدمه الصحافة وتحمل رسالته في الداخل والخارج.

وفي سبيل هذه الغاية إننا نرحّب بتعاون صادق مع ممثلي الرأي والقلم في هذا البلد وسندرس معهم التعديلات المقترح إدخالها على قانون المطبوعات وسائر القوانين. وسنتقدّم إليكم بما تتفق الكلمة عليه.

والضمانة الثانية هي أن يتمتع كلّ ناخب بحقّه في الإنتخاب وفق مشيئته وضميره فيمارس الناخبون حقهم المقدّس في الإقتراع بكلّ حرية وبدون أي ضغط أو تأثير من أي كان.

والضمانة الثالثة أن تتمّ عمليات الإنتخاب بكلّ أمانة ونزاهة.

هذه هي رغبتنا، لا بل هذا هو واجبنا. وإنني لواثق من أني أعبّر عن رغبتكم أيضاً وعن رغبة جميع اللبنانيين الأحرار.

أيها السادة،

إن الشرط الأساسي لتوفير هذه الضمانات هو أن يسود النظام وحكم القانون. فكما أن الحكومة مسؤولة عن تأمين الحرية، فهي كذلك مسؤولة عن تأمين النظام وهي لن تسمح بأي عبث أو إخلال به. وهي تعتمد قبل كلّ شيء على تفهّم اللبنانيين ووطنيّتهم وتقديرهم للظروف العصيبة الحاضرة ليتمّ الإستفتاء المقبل في جو من الهدوء والسكينة والحرية بما يتفق مع سمعة لبنان ومصلحته العليا ورسالته الروحية.

أيها السادة،

هذه هي سياسة الحكومة التي تتشرف بطلب ثقتكم، وهذه هي أهدافها.

إنه ليس من الإنصاف أن يتسرّع أحد بالحكم مسبقاً علينا، بل نسلم معكم ومع كلّ مخلص أن من الإنصاف أن يحكم على أعمالنا.

ونحن لهذه التجربة مستعدّون إذا ما تشرّفنا بثقتكم.

أيها السادة،

لا بدّ لي في ختام هذا البيان من كلمة شخصية لا أرى ندحة عنها.

أرجوكم أن تثقوا، وأرجو كلّ مخلص أن يثق، بأن ليس لي ولا لزميليّ أيّ غرض خاص أو أيّ مطمع شخصي، اللهم إلاّ إرضاء الله عزّ وجل وإرضاء ضمائرنا وخدمة الوطن.

لقد اخترت شخصيّاً في هذه المرحلة أن أعتزل السياسة الفعلية طائعاً راضياً، فقررت أن لا أتشرّف بخوض المعركة الإنتخابية المقبلة في بيروت بلدي الحبيب حيث نشأت وترعرعت، وقبل أن أضطلع بهذه المهمّة بعيداً عن كلّ غرض، لا أبغي من ورائها مع زميليّ سوى القيام بواجبي نحو لبنان العزيز الذي يعتز كلّ منا بخدمته المجرّدة وبرسالته السلمية بين الأمم الحرة.

لقد شرّفني فخامة رئيس الجمهورية المعظّم بثقته الغالية، وشرّفني بتوجيهاته التي أعلنت عنها في ما سبق، وهي تعبر عن رغبته الملحّة وعزيمته الصريحة. فيتاح للمجلس المقبل أن يجمع صفوف الأمة وأن يهيّىء لوطننا العزيز جميع أسباب الطمأنينة والعمران والعز والمجد.

وإننا لنبتهل إلى الله عزّ وجل أن يوفّقنا في مهمتنا معتمدين عليه ثم على الثقة التي نطلب أن تمنحونا إياها.

الوزارة الحادية عشرة

من ٧ حزيران ١٩٥١ إلى ١١ شباط ١٩٥٢

رئيس حكومة و٩ وزراء

عبدالله اليافي	– رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية.
فيليب بولس	– نائباً للرئيس، ووزيراً للأشغال العامة.
إميل لحود	– وزيراً للتربية الوطنية.
فيليب تقلا	– وزيراً للمالية، والإقتصاد الوطني.
يوسف الهراوي	– وزيراً للزراعة.
بهيج تقي الدين	– وزيراً للصحة والإسعاف العام، والشؤون الإجتماعية.
شارل حلو	– وزيراً للخارجية والمغتربين.
رشيد بيضون	– وزيراً للدفاع الوطني.
محمد صفي الدين	– وزيراً للبريد والبرق والهاتف، والأنباء.
رشيد كرامي	– وزيراً للعدلية.

- نالت الحكومة الثقة بالأكثرية.
- لا ثقة ١٣.
- إمتنع ١.

إستقال السيد بهيج تقي الدين من الوزارة بموجب المرسوم الرقم ٥٢٦٢ تاريخ ٧ حزيران ١٩٥١، عيّن السيد إميل لحود وزيراً للشؤون الإجتماعية بالإضافة إلى وزارة التربية، وعيّن السيّد بشير الأعور وزيراً للصحة والإسعاف بموجب المرسوم الرقم ٥٢٦٣ تاريخ ٨ حزيران ١٩٥١.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

في مستهل هذه المرحلة الجديدة من حياة الأمّة اللبنانية، يطيب لي أن أحيّي في هذا المجلس الكريم ممثّلي الشعب على اختلاف مشاربهم وأحزابهم، منوّهاً بالثقة التي محضهم إياها الناخبون، وبالآمال الكبار التي تعلّقها عليهم البلاد.

ويطيب لي أيضاً أن أوجّه الشكر والتقدير إلى الحكومة التي اضطلعت بمسؤوليات الحكم في فترة الإنتخابات النيابية، وبصورة خاصة رئيسها دولة السيد حسين العويني. فلقد قامت تلك الحكومة بواجبها على الوجه الأكمل فصانت الأمن وضمنت الحريات بتجرّد وحياد أقرّ بهما البعيد والقريب.

لقد أولاني رئيس البلاد بعد استشارتكم شرف رئاسة الحكومة، فقبلت المهمّة شاكراً له هذه الثقة الغالية، متكلاً على الله وعلى معونتكم ومعونة زملائي في الحكومة.

وها إنّ حكومتنا، وهي منبثقة عنكم، تتقدّم منكم عارضة ما ستنهج من سياسة وتنوي من عمل آملة منكم التأييد لتنصرف إلى التنفيذ، قادرة تبعاتها حق قدرها عارفة إمكاناتها ملء المعرفة.

إن هذا البيان يخرج على التقليد، فهو لن يحوي الكثير من الآمال والأماني والوعود ولن يذكر ما هو بديهي من موجبات الحكم فينظّمها في عقد واحد على ما بينها من تفاوت في الخطورة وأولوية في الإهتمام، بل إنه يقتصر على ما نعتقد نحن أننا قادرون على تحقيقه متّبعين تجاهكم وتجاه الأمة التي تمثّلون سبيل الصراحة التامة.

إن أدواء هذا البلد العزيز ليست مجهولة منا، ولا هي مقصورة عليه دون سواه وإن حاجاته في مستقر نفوسنا. وإذا نحن آلينا أن نعالج هذه الأدواء وأن نسعى إلى تحقيق تلك الحاجات، فإننا لا ندّعي العصمة في العمل ونعلم أن ليس في يدنا عصاً سحرية تصير بها الأمور في ليلة وضحاها إلى ما نشتهي، وتشتهون، ولا نزعم أن عهدنا في الحكم سيشفي البلد من جميع أدوائه ويلبي حاجاته كلّها، إلاّ أننا نقطع لكم على أنفسنا عهداً بأننا في مجال الحكم سنحيط عملنا بسياج من العزيمة والإدارة الحسنة الصادقة، ونجعل عهدنا فيه عهد أمن وطمأنينة وإنشاء وتعمير، يسيطر فيه الإحترام الكامل للأنظمة والقوانين.

نحن إذ نبيّن لكم، أيّها السادة، ما اعتزمنا القيام به إذا أوليتمونا ثقتكم لن نتوقّف طويلاً عند وضع البلاد السياسي العام ومجرى سياستها الخارجية، فحكومتنا مؤمنة إيماناً وطيداً بضرورة المحافظة على الميثاق الوطني القائم على استقلال لبنان وسيادته التامين وبالفائدة التي يجنيها من خروجه إلى الحياة الدولية الفسيحة بالتعاون الوثيق مع الدول العربية الشقيقة في نطاق ميثاق جامعتها تعاوناً لا تردّد فيه ولا إحجام، تعاوناً مثمراً في شتى الميادين تفرضه عليها ضرورات الحياة، مؤمنة أيضاً بالتعاون الدولي واستمرار العمل فيه ضمن منظّمة الأمم المتحدة.

وفي هذه المرحلة الدقيقة التي يجتازها العالم لن تغفل الحكومة عن كلّ ما من شأنه تأمين سلامة البلاد في نطاق السلامة العامة.

وإن لبنان إذ يشعر بأنه ساهم مساهمة فعّالة في حقل التعاون السياسي والإقتصادي والإجتماعي، سواء في نطاق المؤسّسة الدولية أو في علاقاته الخاصة مع الدول الأخرى، بما تربطه من اتفاقات، سيواصل السير على هذه الخطة مراقباً تطوّر القضايا الكبرى بأشد ما يستطيع من يقظة وحذر.

وستباشر الحكومة بالتعاون مع سائر الدول العربية على تأييد قضية فلسطين ما تستطيع من المعونة لأبنائها توصّلاً لحلّ عادل يتيح لهم أن يتمتعوا بحقوقهم في ظل سلام وطيد وكرامة موفورة.

وإن الحكومة إذ تعلن رغبتها الأكيدة في رعاية مصالح اللبنانيين كافة في الداخل كما في الخارج تتوجّه إلى اللبنانيين وراء البحار بتحيتها الحارة معربة لهم عن إخلاصها الأكيد الدائم وعزمها على العمل لتوثيق العلاقات التي تربطهم بوطنهم لبنان.

أما في الداخل فليست الصعوبات التي سوف نلقاها ولا المشاكل التي سندعى إلى معالجتها بخافية علينا. ولسنا نغالي إذا قلنا لكم أن اهتمامنا وتفكيرنا اليوم ينصرف انصرافاً كلياً وقبل أيّ شيء آخر إلى معالجة الحالة الإقتصادية.

وإذا كانت بعض أسباب هذه الحالة تعود إلى ارتباك الأحوال العالمية فمن الثابت أيضاً أن فقدان التوجيه هو بين الأسباب الرئيسية التي ساهمت إلى حدّ كبير في تعقّد الأمور.

ويمكننا أن نوجز سياسة الحكومة من هذه الوجهة بكلمتين: العمل والإنتاج. وإننا نعني بذلك، الإنتاج في جميع الحقول: في الصناعة والزراعة والسياحة والإصطياف

والتجارة والخدمات وغيرها. وتلفت نظرنا طبعاً في هذا الباب قضية البطالة التي تشكو منها البلاد، فسياسة الإنتاج والعمل هذه التي سنتبعها كفيلة، بإذن الله، بمداواة هذا الداء إلى حدّ بعيد.

ففي الصناعة تهدف سياستنا إلى تنشيط وتمكين الصناعات الوطنية القابلة للحياة من تذليل الصعوبات التي تعوق نموّها بحمايتها من المنافسة الأجنبية من دون إضرار بمصلحة المستهلك، وتسهيل استيراد ما تحتاجه من مواد أولية وتخفيف تكاليف الإنتاج.

وأما الزراعة وهي إحدى دعامات الإقتصاد اللبناني الكبرى فمن بديهيات الأمور أن توليها الحكومة عناية خاصة فتحث على الإسراع في تنفيذ مشاريع الري وتوليد الكهرباء لتوسيع نطاق المساحات المزروعة، وتعمد إلى مساعدة الفلاح بصورة فعّالة على تحسين الإنتاج الزراعي والحيواني، وتوزيع النصوب عليه بالمجان، وخلق الجمعيات التعاونية ومدّها بالقروض والمواد.

وقد اعتمدت الحكومة، والدولة تملك أراضي جرداء في الجبال تبلغ مساحتها نحواً من ٨٠٠،٠٠٠ دونم تقريباً، ان توزّع هذه الأراضي على الفلاحين بغية تحريجها واستثمارها بشروط قريبة المنال تحدّد بنظام خاص، وكذلك فإنها ستبيع من صغار الفلاحين بعض أراضي الدولة الزراعية بأثمان معتدلة وبأقساط بعيدة الأجل.

وفي نيتها أيضاً استجابة لضرورات المصلحة الوطنية إلغاء مديرية التموين والاستعاضة عنها بمكتب وطني للقمح يعمل على تأمين حاجة البلاد من هذه المادة الأساسية في جميع الظروف والأحوال.

وإن الحكومة، مع علمها التام بأن المصلحة اللبنانية تقضي باعتماد الحرية في الإتجار إلى أبعد مدى، ترى أن سياستها في الإنتاج والعمل تستدعي اتخاذ بعض التدابير للتخفيف من عجز الموازين التجارية والحسابية على أن تقترن هذه التدابير بالحكمة والإعتدال، وتستدعي أيضاً إيجاد أسواق للتصريف بعقد معاهدات تجارية تؤول إلى التصدير والتبادل بما فيه مصلحة لبنان.

ولا مندوحة في معرض الكلام عن الحالة الإقتصادية من الإشارة إلى القلق المستحوذ على الأوساط الإقتصادية من جراء العلاقات بيننا وبين الشقيقة سوريا. وأنتم تعلمون ولا ريب أن الحكومة السابقة كانت قد قطعت شوطاً بعيداً في سبيل التفاهم مع

الحكومة السورية على أسس تعاقدية تخرج الفريقين من الحالة الصعبة التي وجدت فيها اقتصادياتهما. ولم تدخر الحكومة اللبنانية وسعاً إلى حلّ ثابت، ولكن قامت في الساعات الأخيرة عقبات حالت دون الإتفاق. بيد أن حكومتنا ستظل حريصة على السير في طريق تحقيق هذا الإتفاق الذي تحتمه مصلحة البلدين، مواصلة في الوقت نفسه سعيها لتنظيم اقتصاديات البلاد على أسس وطنية سليمة.

ويسأل البعض في هذه الآونة عن حالة الدولة المالية ويحيطون أسئلتهم بهمس يخلق قلقاً في النفوس، فمن واجب الحكومة أن تصارحكم منذ الآن بالحقيقة عن هذه الحالة فتؤكّد لكم أنه رغم الإنفاق خلال السنوات الماضية على تحقيق مشاريع ضخمة أتت أو سوف تأتي على البلاد بنفع عميم واستنفذت إحتياطي الخزينة فإن حالة الدولة المالية سليمة ولا تدعو إلى إثارة أيّ خوف في نفوسكم. وسنأتيكم ضمن المهلة الدستورية بمشروع الموازنة للعام المقبل مؤكّدين لكم سلفاً أن كفّتيها موازيتان وأن الدولة لن تحتاج إلى عقد قروض لتغطية نفقاتها العادية.

ولكننا لن نكتمكم رأينا وما نزمع أن نفعله في هذا الصعيد، فنحن نرى من أولى واجبات الحكومة أن تبدأ منذ الآن في تكوين احتياطي جديد يقينا غائلة كلّ طارىء. وما السبيل إلى ذلك إلاّ في اتباع سياسة توفير لم يعد منها مناص وتطبيقها حالاً على ما تتضمّنه الموازنة من اعتمادات لنفقات غير مجدية وبذلك تتحقق غاية أخرى هي من دعائم السياسة الإقتصادية التي أشرنا إليها ألا وهي متابعة تنفيذ المشاريع المجدية المثمرة.

لكن لهذه السياسة المالية مستلزمات أخرى لا تستطيع الحكومة توفيرها كلّها إلاّ بمعونة مجلسكم الكريم، ومنها الإسراع في إقرار مشاريع القوانين بتعديل الضريبة على الأراضي وبنظام الرسوم على التركات المنقولة ورسوم الانتفاع والشرفية من الأشغال المائية وبذلك تجيبون الرأي العام إلى رغبته في توفير العدل الإجتماعي عن طريق زيادة واردات الدولة من الضرائب المباشرة، ومنها أيضاً إقرار مشروع قانون ملاكات الموظّفين بعد تعديل الجداول الملحقة به لتنصرف الحكومة إلى ترتيب شؤون عمال الدولة الذين تستنفد رواتبهم جزءاً كبيراً من الإعتمادات السنوية.

ومن الطبيعي ونحن نحدّثكم عن سياستنا المالية أن نوفّر لكم في المستقبل سبيل مراقبتها مراقبة فعّالة وسهلة. وإنه ليسرّنا أن نعلن لكم أننا قرّرنا إخضاع جميع الموازنات

الخاصة كالتموين واليانصيب إلى رقابتكم ودمجها مع موازنة التلفون والسياحة والإصطياف في الميزانية العامة، كما أننا سنعمد فوراً إلى تشكيل ديوان المحاسبة كي يبدأ عمله ويطبّق القانون الذي أقرّه المجلس السابق، وسنضع موضع الدرس أيضاً تعديل نظام التقاعد للموظّفين على أسس حديثة جديدة تكفل مصلحتهم ومصلحة الخزينة في آن واحد.

وإلى جانب العناية بمرافق الأمة المادية لن تغفل الحكومة أمر المحافظة على سلامة الأمة الجسدية والعقلية والخلقية والإجتماعية.

ففي الحقل الصحي ستقوم الحكومة بتنفيذ البرامج الموضوعة بتوفير أسباب الوقاية والعلاج وستعنى بالأطفال وترعى شؤونهم الصحية رعاية خاصة.

أما الوقاية فستهتم الحكومة بها وذلك بمراقبة تطبيق القوانين بواسطة البلديات والمفارز الصحية، وأما العلاج فإنها ستقوم بإنجاز ما بوشر به من مستشفيات وتجهيزه، وأما الأطفال فستنشىء مركزاً لرعاية الأمومة والطفولة بمساعدة المنظّمة الصحية العالمية ومنظّمة رعاية الطفولة.

وفي حقل التعليم ستستمر الحكومة قدماً في إنشاء الجامعة اللبنانية مبتدئة بإعداد الفروع غير المتوافرة في الجامعتين القائمتين في العاصمة، كما أنها تجد ضرورة ملحّة في تنشيط المدارس الزراعية والصناعية والمهنية وبالسعي إلى توفير التعليم الإبتدائي لكلّ الفتيان والفتيات في لبنان، إعتقاداً منها بأن فروع التعليم الصناعي والزراعي تفتح مجالاً أوسع للعمل ويكون لها أثرها الفعال في إنماء اقتصاديات لبنان وتعزيز الحياة الريفية والقرية اللبنانية. كما أنها تنصرف إلى تطبيق مناهج التعليم بروح لبنانية وفق مقتضيات المصلحة الوطنية والمصلحة التربوية.

ويسرّها أن تعلمكم بأنها تهيّء نظاماً خاصّاً لإدخال التمرين العسكري في برامج المدارس وتنفيذه على نطاق واسع، علّ هذا التمرين يسدّ بعض الحاجة إلى جيش قوي نتوق جميعاً إلى وجوده، على أن لا تمنعنا ضخامة النفقات عن تعزيزه وبصورة خاصة في التسلّح الحديث والطيران العسكري.

وفي حقل الإجتماع ستقوم الحكومة فوراً بتنظيم وزارة الشؤون الإجتماعية المحدثة تنظيماً عصريّاً يتفق وحاجات البلاد، كما أنها ستبعث إلى مجلسكم الكريم بمشروع جديد للضمان الإجتماعي والصحي يبنى على أسس تجعله سهل التنفيذ بالنسبة لأوضاع

البلاد الإجتماعية ولإمكاناتها المالية. وستوفّر ما أمكنها مساكن للعمّال، ورعايتهم من الطوارىء والأمراض. والحكومة إذ تعلن عن عزمها على تنظيم هذه الوزارة لن تألو جهداً في أن تشعر العامل اللبناني، الذي على أكتافه وسواعده تقوم النهضة الإقتصادية المرجوة، انه عضو ذو أثر فعّال في المجتمع، وأن توفير العمل والسعادة له ولذويه واجب على الحكومة، وأمانة في عنق الأمة من الحيف أن لا تقوم بوفائها.

أما في الحقل الخلقي فإن الحكومة ستستمرّ على مكافحة المخدّرات عموماً وأخصّها تلك التي شكت منها بعض الأقطار الشقيقة وإتلاف زراعتها بكلّ قوّة وحزم وسرعة.

وستلحّ الحكومة في إنجاز شبكة الهاتف الآلي وزيادة خطوط الشبكة في القرى وتعديل الرسوم الهاتفية تعديلاً يتناسب مع مقتضيات الوضع، كما أنها ستبذل بالغ الجهد في تعزيز وسائل الدعاية واعتماد الأساليب الصحيحة في نشر الحقائق وإعطاء المعلومات.

وستحرص الحكومة بصورة خاصة على حرية النشر في حدود القانون وستفتح صدرها رحباً للصحافة النزيهة وتتبنّى مشروع القانون المحال إلى المجلس من الحكومة السابقة بشأن التوقيف الإحتياطي في جرائم المطبوعات. كما أنها ستتقدّم من مجلسكم الموقّر بمشروع قانون آخر معدّل لبعض نصوص قانون المطبوعات مما يتفق والحاجة الناشئة عن التجربة والإختبار.

أيها السادة،

أظنكم تشاطرونا الرأي أن تنفيذ مثل هذا البرنامج وتحقيقه يقتضي قبل كلّ شيء جوّاً من الطمأنينة والنظام، ولذلك فالحكومة عاقدة النية على تأمين هذا النظام من أيّ عبث مها كانت الدواعي وأي كان المسببون، وهي في الوقت نفسه تؤمّن للجميع الحريات الأساسيّة بعدل ودون ما تمييز.

فالعدل البعيد عن أيّ من المؤثّرات سيكون موفوراً للجميع بضمانة استقلال القضاة وتفتيش دائم يتناول سلوك القاضي ومقدرته ونزاهته.

وستوضع أصول للمحاكمات تأتلف ونظام القاضي المنفرد وتؤمّن سرعة الإنجاز وتحرّر القاضي والمتقاضين من بعض القيود التشكيلية التي لا ضرورة لها حتى لا يطغى الشكل على جوهر الحق.

كما أن سائر المقررات المتناثرة الموضوع من قبل السلطة المنتدبة سابقاً والتي لا تأتلف مع هذا العهد الإستقلالي ستلغى ويستعاض عنها بتشريع يتولّى إقراره مجلسكم الموقر.

وتلبية لرغبة ما فتىء الرأي العام وممثّلوه يعبرون عنها في جميع المناسبات فإن حكومتنا ستضع مشروعاً بتعديل قانون الإنتخاب على أساس الدائرة، كما سيتضمّن مشروعنا تلبية رغبة أخرى أضحت ملحّة أيضاً وهي منح الحقوق السياسية للمرأة فتنتخب وتُنتَخَب فيحذو لبنان في كلّ هذا حذو الدول الديموقراطية ويقطع دليلاً آخر على أنه في طليعة موكب الحضارة.

وستجري حكومتنا انتخاب المجالس البلدية في مواعيدها وفي جميع أنحاء الجمهورية، وستعرض عليكم تعديلاً لقانون البلديات يقضي بإجراء الإنتخابات أيضاً في مدينتي بيروت وطرابلس فيمارس جميع اللبنانيين بدون استثناء حقوقهم ويقيمون على إداراتهم الداخلية من يرون فيه الكفاءة والنزاهة الكافيتين لتولي شؤونهم وتدبير أمورهم.

ولأجل تحقيق الإنسجام بين جميع المشاريع التي تنويها حكومتنا من اقتصادية وإدارية لم يعد بد من إعادة النظر في التنظيم الإداري الحالي الذي يعود وضعه إلى ما قبل العهد الإستقلالي لسنوات وإبداله بتنظيم جديد على أساس اللامركزية الإدارية الواسعة فيتمّ نظام اللامركزية القضائية النافذ حالياً والإصلاح الإنتخابي المزمع إجراؤه ويساهم في حركة إنعاش القرى والأرياف ويخفف الضغط عن العاصمة وحواضر المدن الرئيسية.

كما أن الحكومة تنوي أن تدرس بأقرب وقت وأن تجري تنقّلات الموظّفين التي يقضي بها حسن سير الإدارة وذلك بصورة مجرّدة لا تستهدف إلاّ المصلحة العامة.

أيها الزملاء الكرام

عبثاً تضع الحكومات المشاريع وتعقد العزائم على تنفيذها وعبثاً ينتظر الشعب منها تحقيق أمانيه بالإصلاح إن لم يغمر البلاد كما قلت جو من النظام والحرية والعدالة. أما الحرية والعدالة فعهدنا لكم وللشعب الذي تمثّلون بتأمينهما وسنؤدّي لكم الحساب عنها ساعة تشاؤون، ويبقى عليكم أنتم وجميع أفراد الشعب اللبناني واجب، وهذا الواجب هو مساعدتنا على حفظ النظام والتقيّد بالقوانين واحترام السلطة.

يجب على كلّ لبناني أن يفهم أن عليه في سبيل الخير والصالح العام أن يضحي ببعض من أنانيته وببعض من شهواته.

يجب أن يكون شعارنا في هذه المرحلة الجديدة من حياتنا السياسية العدل والحرية للجميع وفي ظل القانون.

يجب أن نأخذ من الماضي عبرة للحاضر والمستقبل وأن ننسى منه ما هو ضغينة أو حقد وما تركته المعركة الإنتخابية الأخيرة من بعض الآثار غير المحمودة. ومن البديهي أن الذي يتوجّب علينا المحافظة عليه قبل كلّ شيء وبكلّ شيء هو هذا الوطن العزيز لبنان، وهذا الإستقلال الغالي على النفوس الذي يتطلّب منّا من أجل خلوده على الزمن وحدة وطنية كاملة في القلوب والأهداف.

لمثل هذا أدعوكم أيها الزملاء وأدعو جميع أفراد الشعب اللبناني النبيل. فالحكومة، وهي منكم، لا تستهدف سوى الخير لكم ولبلادكم وستجد تلبيتكم نداءها هذا ومعاونتكم الصادقة لها خير مكافأة وجزاء.

أيها الزملاء الكرام

على أساس هذا البيان الصادر من قلوب ملؤها الإيمان ونفوس يحدوها العزم المخلص لقضاء الواجب نتقدّم منكم طالبين ثقتكم الغالية لنتمكّن بعون الله من القيام بالمهمّة الموكولة إلينا والله وراء القصد.

الوزارة الثانية عشرة

من ١١ شباط ١٩٥٢ إلى ٩ أيلول ١٩٥٢

رئيس حكومة و٩ وزراء

سامي الصلح – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية.

فؤاد الخوري – نائباً للرئيس، ووزيراً للعدلية.

أحمد الحسيني – وزيراً للأشغال العامة.

الأمير مجيد أرسلان – وزيراً للدفاع الوطني، والصحة والإسعاف العام.

إميل لحود – وزيراً للمالية.

فيليب تقلا – وزيراً للخارجية والمغتربين.

سليمان العلي – وزيراً للإقتصاد الوطني، والزراعة.

ميشال ضومط – وزيراً للشؤون الإجتماعية.

انطوان إسطفان – وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة.

حسين العبدالله – وزيراً للبريد والبرق والهاتف.

– نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٥٦ صوتاً.

–لا ثقة ٨.

البيان الوزاري

حضرات الزملاء المحترمين

إنّ الحكومة التي لي شرف رئاستها تمثّل أمامكم اليوم، شاكرة لفخامة رئيس الجمهورية ثقته الغالية، مثنية على الحكومة السابقة في ما رافق عملها من جهد وإخلاص، فخورة أن تستند إلى تأييد ممثّلي الأمة في اضطلاعها بأعباء الحكم.

أما البيان الذي نتقدّم به من حضراتكم فقد آثرنا قصره على ما يمكن تحقيقه من عمل، لأننا، على شعورنا بحاجات البلد، لا نريد أن نسرف في الوعد بما تصبو إليه النفس وقد لا يتيحه الإمكان.

إن نهجنا في السياسة الخارجية لن يختلف عن النهج المتبع حتى الآن، فسوف تواصل حكومتنا سياسة الصداقة والتعاون مع جميع الدول في نطاق ميثاق الأمم المتحدة، كما أنها ستحرص على التقيّد بما أنشأه ميثاق جامعة الدول العربية من الروابط المكينة بين لبنان وشقيقاته الدول العربية، وعلى التآزر معها في كلّ ما يؤول إلى حلّ قضية فلسطين على وجه يتفق ومبادىء العدل الدولي وكرامة العرب وحقوق الفلسطينيين، مؤكّدة اهتمامها الدائم بإخواننا اللاجئين وشؤونهم. وسترقب حكومتنا بمنتهى الدقّة واليقظة تطوّر الأمور السياسية وغيرها في الشرقين الأدنى والأوسط.

كما أنها سوف ترعى بعناية بالغة مصالح اللبنانيين في الخارج، وتحرص على توفير كلّ ما يؤدّي إلى توثيق العلاقات وإنماء التبادل في جميع الحقول بين المقيمين والمغتربين.

أما بشأن العلاقات الإقتصادية مع الجارة العزيزة سوريا فتعلمون أن الحكومة السابقة خطت خطوة طيّبة في عقدها إتفاقية ٤ شباط التي أحيلت إلى مجلسكم الكريم بغية مناقشتها وإقرارها. وتأمل حكومتنا أن يتمّ تطبيق هذه الإتفاقية بحسن نيّة متبادلة وكاملة، وأن يؤدّي تطبيقها على هذا الشكل إلى التوسّع في تبادل المنتوجات والخدمات والمنافع العامة بين البلدين الشقيقين.

أما في حقل السياسة الداخلية فأول ما تسعى إليه حكومتنا هو المحافظة على هيبة الحكم وتطبيق القوانين وتوزيع العدل بمساواة تامة حتى يؤمن اللبنانيون بأن تحقيق مطالبهم منوط بما تنطوي عليه من حق لا بما يؤيّدها من شفاعة. ثم تنصرف أفكارنا إلى حالة البلاد الإقتصادية وإلى أزمة بطالة تعود أكثر أسبابها إلى حالة لا تقتصر على لبنان، فالحكومة ستسعى جهدها في مداواة الحالة بتوجيه إقتصادي عام ومشروع إنماء لموارد البلاد وللإنتاج كفيل بإخراج المشاريع الجاهزة إلى حيز التنفيذ في حدود إمكانات البلاد المالية والمعونة الدولية المرتقبة، كمشاريع الري ومياه الشفة وتوليد الكهرباء وتعزيز الإنتاج الزراعي والصناعي وحماية الصناعة الوطنية، مع النظر إلى مصلحة المستهلك وإنماء التبادل التجاري ووقاية الصحة العامة وتعزيز مورد السياحة والإصطياف والإشتاء.

وإن الحكومة ستنفذ ما أقرّه المجلس الكريم من المباحثة مع الشركات ذات الإمتياز في تعديل دفاتر شروطها بوجه يتلاءم ومصلحة اللبنانيين وتطوّر الأحوال ولا يعيق استثمار البلاد.

هذا وأن مجلسكم الكريم يرى أن حكومتنا أناطت وزارة الشؤون الإجتماعية بوزير يقتصر نشاطه عليها من دون سواها، وغايتها في ذلك صريحة بينة وهي مداواة أسباب الهجرة وتعديل قانون العمل بشكل يؤمّن العمل للبنانيين على وجه يكفل عيشهم الموفور ويؤمّنهم من العوز والفاقة وغوائل العجز والشيخوخة.

ولم تغفل الحكومة قضية البلاد التربوية، فهي ستوليها عنايتها التامة في نواحي التعليم كلّها وفي نواحي التخصّص ورائدنا خلق نشء لبناني جدير بحمل رسالة لبنان الوطنية والثقافية.

أيها الزملاء الكرام

بقي علينا أن نبحث ولوبصورة مقتضبة قضايا تعد من قضايا الساعة وفي مقدّمتها قضية الصلاحيات في الأحوال الشخصية وقضية تعديل النظام الإنتخابي والنظام الإداري.

ففي مناسبة مسألة الأحوال الشخصية لا ترى الحكومة بدّاً من رجاء خاص تسوقه إلى طبقات الأمة كافة وهو أن يسلكوا في مطالبهم غير سبيل الإضراب الذي يشل الأعمال ويضر بالبلد ولا يتيح لنا جو الهدوء الذي لا بدّ منه في درس المشاكل وفضّها. وقد خطت الحكومة الحاضرة رغم حداثة عهدها في الحكم خطوة كبرى في سبيل حلّ هذه القضية على وجه يوفق بين المصالح والآراء المتضاربة.

أما قضية تعديل نظام الإنتخاب فإن الحكومة بعد أن تدرس المشاريع العديدة الموضوعة ستتقدّم من مجلسكم برأيها تاركة لمجلس الأمة القول الفصل في هذه القضية الخطيرة وفي قضية حقوق المرأة الموجود مشروعها أمام المجلس. وإنها ستتقدّم من مجلسكم الكريم بمشروع إداري يقضي بتوسيع صلاحيات المحافظين والبلديات على أساس اللامركزية.

ولا بدّ من القول أن قضية جيشنا الفتي الباسل تسترعي انتباهنا الخاص، فإننا سنجهد في تعزيزه صوناً لعزّة البلاد وصونها وطمأنينتها وكرامتها.

وستكون الحكومة حريصة على احترام حرية النشر ضمن حدود القانون، وهي تفتح صدرها رحباً لأماني الصحافة النزيهة، وتتبنّى قانون المطبوعات الذي تقدّمت به الحكومة السابقة بتعديل بعض مواد القانون الحالي بما يتفق والحاجة الناشئة عن التجربة والإختبار.

إنكم تشعرون معنا بأن تحقيق أمنيات البلاد يفتقر إلى المال، وان حالة الخزانة، وإن كانت قد تحسّنت في الآونة الأخيرة، فإنها ما زالت تستدعي من الشعب اللبناني ومن حكومته جهوداً وتضحيات.

تضحية في الإنفاق الرسمي والشعبي بأن يُقتصر على ما لا بدّ منه توفيراً للمال ينفق على المشاريع.

وجهوداً لتغذية الخزانة بما يمكنها من توفير الإحتياطي اللازم لتحقيق مشاريع الإنتاج.

وفي يقيننا أن اللبنانيين إذ يشعرون بأن ما يدفعونه من ضريبة سينصرف إلى حاجاتهم وهنائهم يقبلون على دفعها بطيبة خاطر واقتناع ويرضون بما ستتخذ الحكومة من تدابير في الجباية وتطبيق القوانين المالية وعصر الإنفاق غير المجدي إلى أبعد حدّ لأجل صرف المال في المشاريع المثمرة.

أيها الزملاء الكرام

إننا نتكل على الله وعلى التوجيه السامي من فخامة رئيس الجمهورية وعلى مناصرتكم في تحقيق حاجات البلد ونجعل عهداً علينا خدمة لبنان، طالبين من مجلسكم الكريم ثقته الغالية للقيام بالأعمال الموكلة إلينا.

الوزارة الثالثة عشرة

من ٩ أيلول ١٩٥٢ إلى ١٤ أيلول ١٩٥٢

رئيس حكومة ووزيران

ناظم عكاري – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، والخارجية، والأنباء، والزراعة، والدفاع الوطني.

باسيل طراد – نائباً للرئيس، ووزيراً للإقتصاد الوطني، والأشغال العامة، والتربية الوطنية، والصحة والإسعاف.

موسى مبارك – وزيراً للعدلية، والمالية، والبريد والبرق، والشؤون الإجتماعية.

– إستقالت الوزارة بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٥٢ وعيّن السيّد صائب سلام رئيساً لها بدلاً من السيّد ناظم عكاري.

من ١٤ أيلول ١٩٥٢ إلى ١٨ أيلول ١٩٥٢

صائب سلام – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، والخارجية، والدفاع الوطني، والأنباء، والزراعة.

باسيل طراد – نائباً للرئيس، ووزيراً للأشغال العامة، والإقتصاد الوطني، والتربية الوطنية، والصحة العامة.

موسى مبارك – وزيراً للمالية، والعدلية، والبريد والبرق، والشؤن الإجتماعية.

الوزارة الرابعة عشرة

من ١٨ أيلول ١٩٥٢ إلى ٣٠ أيلول ١٩٥٢

رئيس حكومة ووزيران

فؤاد شهاب – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، والدفاع الوطني.

ناظم عكاري – نائباً للرئيس، ووزيراً للخارجية، والأشغال العامة، والتربية الوطنية، والبريد والبرق والهاتف، والأنباء، والصحة، والزراعة.

باسيل طراد – وزيراً للإقتصاد الوطني، والشؤون الاجتماعيّة، والعدليّة، والماليّة.

– لم تمثل أمام المجلس النيابي، ولم تتقدّم بالتالي ببيان وزاري.

عهد الرئيس كميل شمعون

١٢ حكومة وخمسة رؤساء حكومة

١٠٧ وزارات تولّاها ٤٤ وزيراً

-رؤساء حكومة: خالد شهاب، صائب سلام، عبدالله اليافي (أربع مرّات) سامي الصلح (خمس مرّات) رشيد كرامي.

أما الوزراء فهم:

خالد شهاب
جورج حكيم (٣ مرات)
صائب سلام (٤ مرات)
رشيد بيضون
جورج كرم
جان سكاف
رشيد كرامي (٥ مرات)
غبريال المر (٤ مرات)
سليم تقلا
جورج هراوي
نعيم مغبغب
موريس زوين
سليم لحود (٤ مرات)
نزيه بزري (٣ مرات)
فؤاد شهاب
جوزف سكاف (٥ مرات)
إميل البستاني
محمد صبرا (٣ مرات)
نصري المعلوف
إميل تيان
جوزف شادر
كلوفيس الخازن
بشير عثمان

سليم حيدر (٣ مرات)
موسى مبارك
بشير الأعور (٣ مرات)
بيار إده (٤ مرات)
محي الدين نصولي (٣ مرات)
عبدالله اليافي (٤ مرات)
كاظم الخليل (٥ مرات)
الفرد نقاش (٤ مرات)
مجيد أرسلان (٩ مرات)
شارل حلو
سامي الصلح (٤٥ مرة)
حميد فرنجية
جورج عقل
جميل شهاب
جميل مكاوي

جورج كرم
فؤاد شهاب
شارل مالك (٣ مرات)
فريد قوزما (مرتين)
خليل هبري
ألبر مخيبر

الوزارة الخامسة عشرة

من ٣٠ أيلول ١٩٥٢ إلى ٣٠ نيسان ١٩٥٣

رئيس حكومة و٣ وزراء

خالد شهاب - رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، والعدلية، والأنباء، والدفاع الوطني.

موسى مبارك -وزيراً للخارجية والمغتربين، والأشغال العامة، والبريد والبرق والهاتف.

سليم حيدر -وزيراً للتربية الوطنية، والصحة والإسعاف العام، والشؤون الإجتماعية.

جورج حكيم - وزيراً للمالية، والإقتصاد الوطني، والزراعة.

- نالت الحكومة الثقة بالأكثرية.
- لا ثقة ١.
- إمتنع ٢.
- إستقال السيّد موسى مبارك من الوزارة بموجب المرسوم الرقم ١١١٢ تاريخ ٦ شباط ١٩٥٣. وأسندت وزارة الأشغال العامة للسيّد خالد شهاب ووزارة البريد والبرق للسيد سليم حيدر ووزارة الخارجية والمغتربين للسيد جورج حكيم.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

في مستهل هذا العهد الجديد، الذي انبثق عن ثورة شعبية رائعة، تجلّى فيها الوعي القومي بأصدق مظاهره وتبلورت فيها مطالب الإصلاح الشامل، سياسيّاً وإقتصاديّاً وإجتماعيّاً وأخلاقيّاً.

وأمام إرادة الشعب الجبّارة التي نادت جهاراً بوجوب إشاعة العدل بين الناس سواسية كأسنان المشط، وبتأمين الحريات العامة، وبإعادة هيبة الحكم، وبانتهاج الطرق السديدة إلى الأهداف المثلى في جميع مرافق الحياة.

يجتمع مجلسكم الكريم لأوّل مرّة، وتتقدّم منه الحكومة طالبة تأييدها على أساس برنامج تتوخّى من ورائه تحقيق الإصلاح الذي كاد الشعب أن يمليه إملاء.

إن الحكومة التي لي شرف رئاستها تقدّر جسامة المهمّات الملقاة على عاتقها في هذه المرحلة من حياة لبنان، وهي تواجه مسؤولياتها بعزم وطمأنينة متكلة على الله وعلى تأييدكم ومساعدتكم.

وهي تعلم أن العبرة بالعقل لا بالقول، لذلك لن أسرف بالوعود.

إن في طليعة القضايا التي ستوليها الحكومة عنايتها:

- مكافحة غلاء المعيشة وتخفيض أكلافها، وبصورة خاصة تنزيل سعر المواد التي تستهلكها الطبقات الفقيرة والمتوسّطة.

- معالجة مشكلة البطالة بواسطة المشاريع العامة وإنماء المشاريع الخاصة في الزراعة والصناعة والمرافق الأخرى.

- معالجة قضايا العمّال وإعادة النظر في قانون العمل على ضوء السياسة الإقتصادية العامة وتحقيق الضمان الإجتماعي تدريجياً بقدر ما تسمح به موارد البلاد.

- العناية بتنفيذ المشاريع المائية والكهربائية والصحية وغيرها من المشاريع الإنشائية في جميع المناطق اللبنانية وعلى الأخص ما يعود منها إلى مدينة طرابلس.

- تشجيع الزراعة ومساعدة صغار المزارعين والفلاحين على تحسين إنتاجهم وزيادة دخلهم خاصة بواسطة تنظيم التسليف الزراعي والتعاونيات والإرشاد الزراعي.

- حماية الصناعة الوطنية ومساعدتها بجميع الوسائل الناجعة وخاصة بإنشاء مصرف للإنماء الصناعي مهمّته تمويل الصناعات الوطنية بواسطة القروض المتوسّطة والطويلة الأمد.

- العمل على إيجاد توازن صالح في ميزان التجارة الخارجية بتشجيع التصدير ومساعدة الإنتاج اللبناني على تأمين حاجات البلاد بغية الحد من الإستيراد وعقد اتفاقات تجارية لتوسيع الأسواق للصادرات اللبنانية.

- إصلاح نظام الضرائب وتحسين جبايتها بما في ذلك تعديل ضريبة الدخل بفرض ضريبة تصاعدية على مجموع الدخل الشخصي وتخفيض النسب الحالية على المداخيل المتفرّقة.

- إعادة النظر في أوضاع الشركات ذات الإمتياز والعمل على تعديل دفاتر شروطها.

- إعادة النظر في بعض الرسوم التي تؤثر على الحركة التجارية في مرفأ بيروت.

- القيام بتفتيش شامل في جميع دوائر الدولة وإجراء تحقيق بجميع المخالفات والقضايا المريبة وملاحقة المسؤولين.

- رسم سياسة شاملة للتربية والتعليم تستهدف رفع مستواها بوسائل عديدة منها تعديل المناهج ومراقبة الكتب المدرسية وتنظيم الجامعة اللبنانية والمدارس الرسمية واختيار المعلّمين والأساتذة ورفع مستواهم كما تستهدف مراقبة المدارس والجامعات الخاصة والسعي لتخفيض أجور التعليم فيها.

- قانون التدريب العسكري في المدارس.

ومن جهة ثانية فإن أمام الحكومة قضايا هامّة جدّاً ترى من الضروري معالجتها حالاً لأن الرأي العام - الذي كان هذا العهد وليد ثورته وجهاده - يتطلّب إنجازها بأسرع ما يمكن من الوقت تحقيقاً للإصلاح المنشود، ولمّا كان هذا الأمر لا يتم إلاّ بمنح الحكومة سلطات إستثنائية تمكّنها من مباشرة العمل فوراً في جوّ هادىء مطمئن، فإنني أطلب إلى مجلسكم الكريم إعطاء حكومتي حق إصدار المراسيم الإشتراعية لمدّة ستة أشهر منحصراً بالقضايا التالية:

- تعديل قانون الإنتخابات النيابية على أساس الدائرة المصغّرة وبشكل تنبثق عنه سلطة تشريعية تماشي نهضة البلاد وروح العصر وتمثّل الشعب تمثيلاً لا يفسح مجالاً للطعن بصحته.

- تعديل قانون البلديات وإجراء الإنتخابات البلدية فور هذا التعديل.

- منح المرأة حقوقها السياسية.

- تعديل قانون المطبوعات وقانون نقابة الصحافة.

- تنظيم دوائر الدولة والملاكات.

- توقيف مفعول القيود والحصانات المنصوص عليها في القوانين النافذة والتي تتعلّق بموظّفي الدولة على اختلاف أنواعهم.

- إعادة النظر في قانون التنظيم القضائي توصّلاً لإيجاد حصانة فعلية تضمن للقضاء إستقلاله ومناعته.

- التنظيم الإداري على أساس اللامركزية.

- إعادة النظر في قانون المحاسبة العامة وديوان المحاسبة.

- إنشاء مجلس تصميم وإنماء إقتصادي مهمّته وضع تصميم عام للإقتصاد اللبناني بغية إقرار برامج إنشائية لاستثمار موارد البلاد الطبيعية والمائية خاصة وتبني سياسة إقتصادية تهدف إلى سياسة الإنتاج العام والدخل الوطني بما يؤدّي إلى رفع مستوى معيشة الشعب اللبناني وزيادة ثروته.

- إعادة النظر في قوانين الإستيراد والتصدير.

- قانون معاقبة الإثراء غير المشروع.

- إعادة النظر في قانون الطوارىء والقانون الصادر في ١٤ آذار سنة ١٩٥٠.

- وتودّ الحكومة أن تؤكّد عزمها على المضي في التعاون مع جميع البلاد العربية الشقيقة إلى أقصى حد في نطاق ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي، آملة من المجلس الكريم أن يضع في رأس جدول أعماله للدورة الحالية إقرار هذه المعاهدة.

ويسرّها أن يكون مجلس جامعة الدول العربية قد أقرّ دعوة الهيئات المنصوص عليها في تلك المعاهدة من سياسية وعسكرية وإقتصادية للإجتماع في شهر آذار المقبل. كما أنه وافق على أن يجتمع في نفس المكان والزمان وزراء الدول العربية المعنيون بالشؤون الإقتصادية والمالية بناء على الدعوة التي توجّهها إليهم الحكومة اللبنانية.

وإن حكومتي ستساهم في هذا النشاط مساهمة فعّالة، وهي كبيرة الأمل في أن تنبثق عنه فوائد عظيمة للبنان وللبلاد العربية جميعاً.

وأنكم تعلمون ولا شك ما يربطنا بسوريا الشقيقة العزيزة من وشائج الودّ المتبادل والعلاقات التاريخية والثقافية والروحية، فضلاً عن صلات الجوار وارتباط المصالح.

وتنتظرون من الحكومة أن تباشر البحث مع الحكومة السورية في إقامة العلاقات الإقتصادية بين البلدين، على أسس جديدة تدرّ عليهما الخير وتوثّق الصداقة الأخوية القائمة بينهما، والتي كان من مظاهرها الأولى زيارة حضرة العقيد أديب الشيشكلي ممثلاً دولة الزعيم فوزي سلو، رئيس الدولة السورية، وما تجلّى فيها من بوادر الصفاء وروح التعاون.

لذلك سنولي هذه القضية إهتماماً خاصّاً ليتاح للحكومتين الصديقتين في هذه الأيام المقبلة أن تعملا معاً على تسوية ما تعقّد من أمور، وإزالة ما أعاق علاقاتهما الطبيعية عن السير نحو أهدافهما المشتركة وتحقيق ما يصبو إليه الشعبان الشقيقان من أمانٍ وآمال.

هذه هي الخطوط الكبرى للأعمال التي تعتزم الحكومة القيام بها. وهي على هذا الأساس تطلب من مجلسكم الكريم منحها ثقته الغالية والله وليّ التوفيق.

الوزارة السادسة عشرة

من ٣٠ نيسان ١٩٥٣ إلى ١٦ آب ١٩٥٣

رئيس حكومة و٧ وزراء

صائب سلام – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، والدفاع الوطني.

رشيد بيضون – وزيراً للبريد والبرق والهاتف، والصحة والإسعاف العام.

بشير الأعور – وزيراً للأشغال العامة.

جورج حكيم – وزيراً للخارجية والمغتربين، والإقتصاد الوطني.

بيار إده – وزيراً للتربية الوطنية.

جورج كرم – وزيراً للمالية.

جان سكاف – وزيراً للزراعة، والشؤون الإجتماعية.

محيي الدين النصولي – وزيراً للعدلية، والأنباء.

- المقترعون ٦٨.
- نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٣٧ صوتاً.
- لا ثقة ٣١.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

شرّفني فخامة رئيس الجمهورية بمهمة الحكم، بعد استشارات مع مجلسكم الكريم، فشكرت لفخامته ولكم تلك الثقة، وألّفت هذه الحكومة التي أتقدّم بها إليكم مطمئناً إلى أن في تكوينها، وكفاءة أشخاصها، والنية الصادقة المتوافرة عندنا جميعاً، ما يكفل القيام بالأعباء الجسام التي ألقيت على عاتقي.

وهذه أوّل حكومة سياسية في العهد الإنقلابي الجديد يترتّب عليها ما يترتب على سواها من قبل، ونحن لهذا مدركون، ولتحقيق غايات الإنقلاب عاملون.

وإنني لأدرك، أول ما أدرك، أن واجبنا الرئيسي في الحكم، بعد جميع التطوّرات التي مرّت، هو صيانة الحريات العامة واحترامها وتوطيد هيبة الحكم ودعم النظام البرلماني الذي يرتكز إليه كياننا من أجل قيام حكم صالح صحيح. وغاية ما أصبو إليه هو أن نتعاون وإياكم تعاوناً صادقاً، فنعمل نحن وفق إرادة الشعب في الحكم، وتمارسون أنتم مطلق الرقابة علينا فتعبّرون عن واقع رغبات الشعب، فنسير وإياكم على هذا الطريق السوي لتحقيق أهدافه.

وسنعمل جادّين مخلصين، فنوجّه كلّ اهتمامنا إلى إعادة الثقة في نفوس هذا الشعب الذي منه أتينا، وإليه دائماً نعود.

إن الشعب قد شبع أقوالاً أيها السادة، إن الشعب قد سئم الوعود.

فالناس يطلبون أمناً وطمأنينة.

والناس يطلبون عدلاً ومساواة.

والناس يطلبون خبزاً ومعاشاً.

ولقد وطدنا العزم على تطبيق النظام والقانون، دون هوادة، ودون تمييز بين كبير وصغير، ونحن واثقون بأن عملنا في هذا الميدان سيعيد إلى الحكم هيبته، وإلى المواطنين أمنهم وطمأنينتهم.

لقد صممنا تصميماً صادقاً على إشاعة العدل بين الناس، وفي سبيل ذلك سنقوم بحملة تطهير لا تعرف وساطة أو شفاعة، وسنحارب الفساد حيثما حلّ، والرشوة أينما تسلّلت.

ونحن إذ نقوم بهذا كلّه إنما نمهّد لمعالجة المعضلة الأساسية التي عصفت بهذا البلد، فكانت السبب الرئيسي لما نعانيه من أزمات، والدافع الحقيقي لأكثر مظاهر الشكوى والتذمّر في سائر الميادين، عنيت بتلك المعضلة الضائقة الإقتصادية.

ولن أزعم لنفسي، ولا لزملائي الكرام، المقدرة على تبديد تلك الضائقة بين عشية وضحاها، ولا القوة على إحلال الرخاء محلّها في وقت قريب. ولن نحاول كسب ثقة الناس ومجلسكم الكريم بالآمال الخلاّبة والأقوال المعسولة. ولكننا سنعمد فوراً لاتخاذ الخطوات الإيجابية في هذا السبيل.

لقد أهملنا في الماضي وضع تصميم شامل كامل لسياسة إقتصادية لبنانية تتناول جميع المناحي الإقتصادية، من إنشائية، وزراعية، وصناعية، وتجارية، وخدمات، وتدرج عليها الحكومات المتعاقبة مهما تكن ألوانها، فتستمر في تحقيق هذا المخطط الإقتصادي، وتسهر على تنفيذه إلى أن يبلغ التمام.

وسنجعل من مجلس الإنماء الإقتصادي أداة تعنى بوضع هذا المخطط الكامل الشامل.

وبانتظار وضع هذا المخطط فإن الحكومة ستنهج منهجاً إقتصادياً من شأنه تفريج الأزمة القائمة ومكافحة البطالة.

الزراعـة

فستوجّه الحكومة جهودها نحو الناحية الزراعية، فتسير على سياسة عمل وإنتاج باعتبار لبنان بلداً زراعياً تؤهّله إمكاناته الطبيعية وقوّة إرادة أبنائه وجهودهم لأن يحتل مركزاً مرموقاً بين البلدان الزراعية، وتعمل على مساعدة المزارعين مساعدة فعّالة في استثمار التربة.

ولما كان لبنان يستورد معظم مواده الغذائية فستتخذ الحكومة الوسائل الفنية وتبذل العون المالي لزيادة إنتاج هذه المواد فتوفّر الأموال الطائلة التي يدفعها لبنان ثمناً لها كلّ عام.

ومن ضمن هذه الوسائل:

١ - تعزيز زراعة الحبوب وتأصيل البذار المستعمل استناداً إلى اختبارات ثابتة، وزيادة الأراضي المزروعة وتعميم استعمال الآلات الزراعية والأسمدة الكيمائية.

٢ - تشجيع تربية المواشي والدواجن وإدخال عروق مؤصلة توصلاً إلى زيادة عددها.

٣ - إنشاء مصنع لتحضير العلف، وتأمين المراعي الكافية.

٤ - إنشاء مصرف زراعي لتسليف المزارعين بفوائد زهيدة وآجال موسمية وبعيدة، من دون أن اللجوء إلى وساطة أو شفاعة.

٥ - تعزيز التعاونيات، وتعميمها، وتوجيه أعمالها نحو تحسين الإنتاج الزراعي وتصريف ذلك الإنتاج.

وستقوم الدوائر الزراعية الفنية بتنظيم أعمالها تنظيماً يتفق ومصلحة المزارعين، فتضع تحت تصرّفهم، في المناطق الزراعية وحيث يقيمون ويعملون، جهود المهندسين والموظّفين الزراعيين، والأطباء، والموظّفين البيطريين، وغيرهم من الخبراء، فيقدمون لهم النصائح والإرشاد الفني والمادي.

ولما كان تحسين الإنتاج وزيادته لا يساعدان على متابعة سياسة إنعاش مفيدة إذا لم يرافقهما تصريف واسع رابح فستعمد الحكومة إلى إيجاد أسواق تجارية خارجية لمنتجاتنا الزراعية بعد أن تجعل أسعارها متناسبة مع الأسعار العالمية.

وستعمد الحكومة إلى صيانة الأحراج الأميرية صيانة فنية تزيد في ثروة لبنان، وإلى اتباع سياسة تحريج الجبال الجرداء.

وستعزّز الحكومة دوائر الوقاية الفنية فتكافح الأوبئة الزراعية وتلزم المزارع على مكافحتها.

ولمّا كانت القرية اللبنانية ركناً من أركان الإنتاج اللبناني فإن الحكومة سوف توليها العناية اللازمة، فتعزّز المدارس الزراعية في المناطق، ومحطات الإختبار الزراعي، لتبقى الأيدي اللبنانية القروية في القرية نفسها وتظل هذه القرية جزءاً حيّاً من أجزاء المجتمع اللبناني.

وستعمل على تشجيع الصناعات الزراعية كوسيلة لتصريف الإنتاج الزراعي وتنمية الإنتاج القومي.

الصناعـة

وستعنى الحكومة بتنشيط الصناعات الحالية، وتشجيع إنشاء صناعات جديدة، قابلة للنمو والحياة، ترعاها بواسطة بنك التسليف الصناعي، وتصونها وتحميها من مزاحمة مثيلاتها الأجنبية ضمن نطاق المصلحة العامة. وسنوفّر لها الطاقة الكهربائية بأثمان معقولة، ونجنّد الأيدي العاملة اللبنانية، ونرفع مستوى معيشتها، كما اننا سنشجع الصناعات اليدوية اللبنانية ونبعثها، من جديد، ونعمّمها، فنخلق مورداً جديداً للعائلة اللبنانية يقيها العوز.

التجـارة

وقد عرف لبنان بأنه بلد تجارة منذ قديم الزمن وأن اللبنانيين حملوا مشعلها على مدى العصور، وقد تطوّرت هذه التجارة، وأصبح لبنان اليوم أعظم مستودع لتجارة الترانزيت على الشاطىء الشرقي من المتوسّط، وتعتزم هذه الحكومة بذل جهدها لتسهيل التبادل التجاري بين لبنان وأسواق العالم كافة، والعالم العربي على وجه خاص، ولتشجيع الترانزيت إلى أبعد مدى.

وليس بخافٍ أن التجارة تحتاج إلى مرافىء بحرية وجوية، وإلى طرق مواصلات برية تربط لبنان مع الأقطار الشقيقة، وقد أوجدنا المرفأين البحري والجوي في بيروت، ونعتزم عزماً صادقاً على توسيع مرفأ طرابلس.

الخدمـات

وقد امتاز لبنان بالخدمات يؤدّيها لجيرانه والعالم، هذه الخدمات التي توفّر له صادرات غير منظورة، وتوازن على قدر الإمكان كفتي مدفوعاته. وإن هذه الحكومة مصمّمة على تنمية الخدمات. وهي ستنفذ من دون توانٍ المشاريع المفيدة التي وضعتها مفوّضية السياحة والإصطياف.

كما أنها ستنشط في تنفيذ مشروع الباروك الذي أرصد له المال اللازم، والذي قمنا بتلزيم شطر منه في الأسبوع الماضي.

وهي ستشجّع في هذا الميدان السوق المالية الحرّة التي قامت في بيروت، وجعلها اللبنانيون بذكائهم ولباقتهم سوقاً للنقد على اختلاف أنواعه يزودون له من يشاء وبالكميات التي يشاء.

علاقاتنا الإقتصادية

١ - أما في ما يختص بالعلاقات الإقتصادية مع الشقيقة سوريا فإن الحكومة ستستأنف فوراً المفاوضات وستوصي الوفد اللبناني بأن يستمر في درس مشروع الوحدة الإقتصادية الذي تقدّمت به الحكومة السورية وقبلت به الحكومة اللبنانية أساساً

للمفاوضة، وذلك إبتغاء الوصول إلى إتفاق يعيد التعاون والتبادل على أوسع مدى بين البلدين الشقيقين قبل انتهاء مدّة الإتفاق الحالي المؤقت.

٢ - وترى هذه الحكومة من واجبها البديهي أن توجد الأسواق للمنتجات اللبنانية، وأن تعقد إتفاقات تجارية مع الدول التي تتعامل معنا، وهي ستنهج في هذا نهجاً جديداً، فستبذل الجهد لتوحيد السوق في البلدان العربية وإزالة القيود والحواجز التي تعوق التبادل بينها، وسترحّب هذه الحكومة بالمؤتمر الإقتصادي الذي سيعقده وزراء المالية والإقتصاد للدول العربية في بيروت في ٢٥ أيار الحالي، وهي تعلّق على هذا المؤتمر الآمال الكبار للوصول إلى نتائج عملية في ميدان حرية التبادل بين البلدان العربية جميعاً.

٣ - وثمة ناحية خاصة من علاقاتنا الإقتصادية إلاّ وهي سياسة هذه الحكومة أزاء الرساميل الأجنبية التي يرغب أصحابها في تثميرها في لبنان، فإن هذه الحكومة تعلن عن ترحيبها بهذه الرساميل وتؤكّد معاملتها على قيد المساواة مع الرساميل الوطنية، فتجد في لبنان بيئة متفهّمة تقدّر النشاط الفردي ما دامت هذه الرساميل تخضع للقوانين اللبنانية ولا تضمر أية نيات إستغلالية أو مقاصد إستعمارية.

٤ - ولكننا لن نسمح في أيّ حال لأية شركة، أجنبية كانت أو وطنية، باستغلال الشعب إستغلالاً غير مشروع أو في التقصير بواجباتها، لا سيما إذا كانت تلك الشركة تقوم بعمل ذي منفعة عامة.

الأشغال العامة

وستتابع الحكومة تنظيم وزارة الأشغال العامة لكي تمكّنها من القيام بمهمتها الإنشائية والعمرانية.

وستنظّم موازنة الأشغال على أسس جديدة لكي تستفيد البلاد منها إلى أقصى حد ممكن.

فالإعتمادات لن تبدّد على مشاريع صغيرة تافهة لا ينتفع منها أحد، بل ستخصص بادىء ذي بدء للمشاريع الحيوية التي يستفيد منها المجموع، كتوفير مياه الشفة، والطرقات الدولية، وطرقات الإصطياف، والطرق الزراعية الهامة.

وستولي الحكومة المطار الدولي عناية خاصة نظراً للفوائد الكبيرة التي تجنيها منه البلاد. وستبذل جهدها لإنجاز المحطة الجديدة بعد أشهر معدودة فتضع تحت تصرّف المسافرين والجمهور بناء مجهزاً بجميع وسائل الراحة.

المشاريع المائية

هذا وستعنى الحكومة بالمشاريع المائية وتأمين مياه الشفة ومياه الري. وقد وضع من أجل الأولى مشروع إنشائي لمدّة أربع سنين خصّص له خمسة وعشرون مليون ليرة وهو يؤمّن مياه الشرب لنحو ثلاثمائة ألف من المواطنين.

إن مياه الري منها مشاريع كبرى خمسة هي: القاسمية، واليمّونة، والبقاع الجنوبي، والعاصي، وعيون ارغش، ونعتقد أنه في الإمكان إنجاز هذه المشاريع إذا توافر المال اللازم وهي تكلّف أربعين مليوناً من الليرات أنفق منها حتى الآن ستة عشر مليوناً. ومن شأن هذه المشاريع متى أنجزت أن تزيد الإنتاج القومي زيادة محسوسة. وأن تؤمن عملاً مستمرّاً لعدد كبير من اللبنانيين.

كما أن الحكومة ستعنى بتجفيف المستنقعات وبتحسين وسائل تصريف المياه فتقضي القضاء المبرم على البعوض والملاريا وتجعل أرضها صالحة للزراعة.

توليد القوى الكهربائية

إن حاجات لبنان إلى الكهرباء تزداد سنة بعد سنة، وهذه الزيادة تفرض اتباع سياسة كهربائية بعيدة المدى لتأمين الحاجات لمدّة لا تقل عن خمس وعشرين سنة. ولضمان هذه الطاقة يجب استثمار مساقط المياه في البارد، واليمّونة، ونهر ابراهيم، والعاصي والليطاني، وإنشاء معامل توليد حرارية أهمها معمل ذوق مكايل.

وتولي الحكومة عنايتها الخاصة لمشروع الليطاني الكبير، بعد أن تجد له المال الوفير الذي يتطلّبه، وهي عاملة منذ الآن لإيجاد ذلك المال.

صندوق الإنشاء والتعمير

وستنشىء الحكومة صندوقاً خاصّاً لهذه المشاريع كافة تطلق عليه إسم «صندوق الإنشاء والتعمير» وتضع له تصميماً خاصاً بوارداته وكيفية تغذيته.

الشؤون الإجتماعية

ومن البديهي أن الأزمة الإقتصادية ليست وحدها التي تعصف بالبلاد، بل ثمة أزمة تواجه المجتمع اللبناني، هذا المجتمع المتطوّر المتوثب الذي لا يريد أن يعيش على هامش الحياة، بل يود أن يتمتع بخيراتها عن طريق العلم والصحة والبحبوحة، فيتخلّص من آفات الجهل والمرض والفقر، ولا يستغلّه أحد. وسنعنى بهذا المجتمع لا سيما بالفئة الكادحة منه، فنضمن لها الأجر العادل، ونوفّر لها الطبابة المجانية والدواء المجاني والتعليم المجاني ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، وسنشجع المؤسّسات الإجتماعية التي وقفت جهدها على خدمة المعذّبين، ونعيد النظر في قانون العمل، وندرسه على ضوء التجربة، ونضع تصميماً لضمان إجتماعي في نطاق إمكاناتنا.

التربية الوطنية

وإذا قلنا أن الحكومة تدرك أن وراء هاتين الأزمتين أزمة ثالثة هي أزمة هذه البرامج المدرسية الجامدة التي لا تساير روح البيئة اللبنانية ولا روح العصر الجديد، فإننا لا نعدو الحقيقة، وذلك لأن هذه البرامج بقيت على حالها لم تمسّها يد بالتحوير والتبديل، على ضوء الحاجة وضمان هذه الشخصية الإنسانية التي هي غاية كلّ منهاج تعليمي سليم.

وسوف تحرص هذه الوزارة على تزويد المدارس بالمعلم الصالح بعد تعزيز مكانته المادية والأدبية فيتمرّس بتبعاته على الوجه الأتم، كما أنها ستعنى بالكتاب المدرسي الصالح وتضعه بين أيدي المعلّم والطلاب، وستعيد النظر في الإمتحانات الرسمية، وتحديد قيمة الشهادات، وتعمم التعليم الإبتدائي وتعنى بالتعليم الثانوي، ضمن إمكانات الميزانية.

ولن ننسى ما يفرضه علينا الواجب تجاه تعزيز الجامعة اللبنانية الناشئة ودفعها إلى الأمام، وإنشاء فروع دراسية جديدة فيها، كفرع الدراسات الإدارية والمالية، وهو فرع نحن في أشد الحاجة إليه.

وسوف تعمل الحكومة على تقوية التعاون الثقافي بين لبنان والدول العربية، وبينه وبين المنظمات الدولية المختصّة بحيث يصبح لبنان مركزاً للتبادل الثقافي في الشرق الأوسط.

أما التعليم المهني - والريفي على وجه خاص - فسنوليه عناية خاصة ليساهم في حل أزمة البطالة، ويوجد لنا العامل الفني الذي يحذق عمله ويدفع الشبّان في السبل الإقتصادية القويمة، كما أننا سنعير الإختصاص في الخارج إهتمامنا لننظم البعثات العلمية على هذا الأساس.

وسنولي الرياضة والكشفية عنايتنا لتشجيع روح الإنضباط وروح الجماعة في صفوف شبابنا، كما أننا لن نتوانى عن الإستعانة بالخبراء والمدرّبين لمختلف أنواع الرياضة، وفي إعداد شرعة للرياضة في لبنان على ضوء مثيلاتها عند الأمم الراقية، وفي الوصول إلى دراسة نهائية عملية لبناء المدينة الرياضية.

أما التدريب العسكري في المدارس فقد سبق للجان النيابية الموافقة على مشروع القانون المتعلّق به، والحكومة ترغب إلى مجلسكم الكريم الإسراع في إقراره ليتاح لها تنفيذه في مطلع السنة الدراسية المقبلة.

الدفاع

وستولي هذه الحكومة جيشنا الباسل عنايتها الخاصة فتمدّه بالسلاح، وتجهّزه التجهيز التام، وترفع دائماً معنوياته، فالجيش اللبناني هو سياج الوطن وعنوان عزّته وكرامته.

قوى الأمن

ولمّا كان الأمن عماد أيّ حكم صالح فإن هذه الحكومة ستنظّم قواه تنظيماً حديثاً على أساس الكفاءة والعلم وتدرّبها تدريباً كافياً وتجهّزها بما يلزم من وسائل النقل والمخابرات الحديثة، فتصبح أداة فعّالة في تنفيذ النظام والقانون.

الميزانية

لقد مضى ما يقرب من أربعة أشهر ونصف الشهر والميزانية العامة لم ترسل إليكم، وستعمد حكومتنا حالاً إلى التقدّم من مجلسكم الكريم بالميزانية، وتعمل معكم على درسها والمصادقة عليها.

العدلية

والحكومة، وهي حريصة على تعزيز ضمانات القضاء، سترعى بعين اليقظة تأمين استقلال القضاء إستقلالاً تامّاً آملة أن يعم العدل لبنان، ليشعر اللبنانيون بأن مطمحهم الطبيعي الأول في دولتهم هو الحصول على حقهم كاملاً ومضموناً بداهة فلا يضطرون إلى طرق أبواب النافذين بل يلجون باب القضاء وحده آمنين مطمئنين.

وإن الحكومة إذ تهدف إلى دعم الحريات العامة وتعزيز النظام الديموقراطي ستتقدّم إلى هذا المجلس بمشروع قانون الأحزاب السياسية لأنه لم يعد من الجائز قيام الأحزاب في ظل قانون الجمعيات البالي.

الصحافة والإذاعة

وستولي الحكومة الصحافة اللبنانية ما تستحقه من عناية فتعيد النظر في قوانين الصحافة من حيث رفع مستواها وضمان حرياتها.

وستعمل وزارة الأنباء بطريقة جدية وعملية على تسهيل مهمّة الصحفيين لا سيما المراسلين والمخبرين، ومساعدة النقابة على إقامة نادٍ لها في لبنان.

وثمة مؤسّسة ثقافية لها أهميتها بين الأمم، مؤسّسة تعمل ليل نهار وتتسلّل إلى كلّ بيت وتستمع إلى صوتها كلّ أذن، عنيت دار الإذاعة، وهي في حالتها الحاضرة لا تؤدي رسالتها، ولا تصل لبنان المقيم بلبنان المغترب والشقيقات العربيات، ويتلاشى صوتها على بعد قليل من العاصمة اللبنانية، مع أن لبنان إذا عرف بشيء، فقد عرف بنهضته العلمية والأدبية والفنية، فلا يجوز أن تبقى هذه الإذاعة على حالتها المهلهلة من الوجهة المادية،

وعلى مستواها العقيم من الوجهة المعنوية، ومن واجبنا أن نوجد داراً للإذاعة نسمع بواسطتها صوتنا إلى العالم، وتشد إخواننا المغتربين إلينا وتشدّنا إليهم، فيستمر هذا الرباط الروحي بيننا وبينهم ويخلد على مرّ العصور.

المراسيم الإشتراعية

وأما المراسيم الإشتراعية، ومن بينها قانون الإنتخاب، فهي بين أيديكم أيها السادة. والحكومة جادة في درسها وستتخذ بشأنها، في أقرب وقت، موقفاً محدداً وتتقدّم إليكم بالتعديلات التي تراها لازمة حين تضعونها على بساط البحث والنقاش.

كما أن مجلس الوزراء قد قرّر في جلسته الأولى إعادة النظر في التشكيلات، وستقدّم الحكومة إلى مجلسكم الكريم مشروع قانون لبلوغ هذه الغاية.

من أين لك هذا؟

وتؤكّد الحكومة أنها عازمة على تنفيذ الإثراء غير المشروع من دون تحيّز أو وهن.

علاقاتنا الخارجية

ونحن إذ نمضي قدماً في العمل على تحقيق ما عاهدنا أنفسنا عليه في الحقل الداخلي نشعر شعوراً حيّاً بثقل الأعباء الملقاة على عواتقنا في سياستنا العامة وعلاقاتنا الخارجية، خصوصاً أن هذا الظرف الدقيق الذي يمرّ به العالم قد جعل لهذا الجزء منه أهمية كبرى في سير السياسة العالمية ومصيرها.

والعالم العربي كما تعرفون هو حجر الرحى في سياسة هذه المنطقة، وللبنان شأنه المهم في سياسة الدول العربية ودوره الخاص في توجيه تلك السياسة التي يتوقف عليها حاضرنا ومستقبلنا.

ولن أكتفي هنا بترداد القول التقليدي إن حكومتي تؤكّد عزمها على المضي في التعاون مع البلاد العربية الشقيقة في نطاق جامعة الدول العربية، بل أقول أنه قد آن لنا

أن نطلب من الجامعة العربية أعمالاً حاسمة في نطاق ميثاقها، توطد مكانتها وتسوّي قضايا العالم العربي لا سيما قضيتي فلسطين ومصر، تسويةتقرّها المصلحة العامة والضمير.

وسنعمل جاهدين في هذا الحقل مسترشدين بالخطوات الكريمة الطيبة التي قام بها فخامة رئيس جمهوريتنا في سبيل تمكين الأواصر بين أعضاء الجامعة، هذه الخطوات التي كان لها أثرها الفعّال في ما لمسنا من مقررات اللجنة السياسية ومجلس الجامعة لدى انعقادهما مؤخّراً في القاهرة.

أمّا في حقل التعاون الدولي فإن لبنان سيقوم بالواجبات التي يفرضها عليه ميثاق الأمم المتحدة ويتبع سياسة التعاون في الأعمال التي تقوم بها المنظّمات الدولية في سبيل التقدّم الإقتصادي والإجتماعي كما أنه سيحرص جِدَّ الحرص على القيام بقسطه في نشر السلم في العالم.

حضرات النواب المحترمين

إنني وزملائي، في تصميمنا على تطبيق النظام والقانون، وإشاعة الأمن والعدل، والعمل على رفع مستوى المعيشة ومكافحة البطالة وتحقيق غايات الإنقلاب، لمتفهّمون لرغبات الشعب، ومعتمدون على معونتكم ورقابتكم فنتقدّم منكم طالبين الثقة.

الوزارة السابعة عشرة

من ١٦ آب ١٩٥٣ إلى أوّل آذار ١٩٥٤

رئيس حكومة و٧ وزراء

عبدالله اليافي - رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، والدفاع الوطني، والأنباء.

الفرد نقاش - وزيراً للخارجية والمغتربين.

جبرائيل المر - وزيراً للأشغال العامة.

بشير الأعور - وزيراً للعدلية، والبريد والبرق والهاتف.

رشيد كرامي - وزيراً للإقتصاد الوطني، والشؤون الإجتماعية.

بيار إده - وزيراً للمالية.

كاظم الخليل - وزيراً للزراعة، والصحة والإسعاف العام.

نقولا سالم - وزيراً للتربية الوطنية.

- المقترعون ٤٠.
- نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٣٣ صوتاً.
- لا ثقة ٤.
- إمتنع ٣.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

تقضي التقاليد الدستورية بأن تتقدّم الحكومة إلى المجلس ببيان تضمنه الخطوط الرئيسية الكبرى للسياسة التي تعتزم نهجها. وقد تمشّت الحكومات اللبنانية وما تزال على هذه التقاليد فكانت تتقدّم ببيانات تزخر بالمشاريع المثمرة التي من شأنها أن تسير بالبلاد شوطاً بعيداً في مراقي التقدّم والإزدهار وأن توفّر للشعب أسباب الرخاء والطمأنينة.

وهذه البيانات بما فيها من روعة وبلاغة وبما تنطوي عليه من رغبة أكيدة في العمل هي في نظر الشعب ونوابه من نسيج واحد، تتشابه معنى ومبنى. وإذا كان للشعب ونوابه عذر في هذا الرأي، فمن واجبنا الجهر بأننا في بلد قد يكون من حسن حظه أنه لم تقم فيه حتى الآن - ونموّه السياسي لم ينضج ويبلغ مداه بعد - آراء ونظريات سياسية وإقتصادية متباينة تمزّق وحدة أبنائه شيعاً وجماعات. لذلك كان من الطبيعي أن تتشابه برامج الحكومات وأن لا تأتي من جديد في بعضها إلاّ الشيء الذي تستلزمه مقتضيات الحال.

على أن البيانات التي تشابهت من حيث المرامي والغايات فإنها تختلف دون ريب في تطبيقها وفي قدرة الحكومة، القائلة بها، على تنفيذها. وقد رأينا نحن أن نكون متواضعين في هذا المعنى، فأتينا بهذا البيان وكلّنا أمل أننا بفضل معونتكم وثقتكم سوف نقوم بتنفيذ ما تعهدنا به إذا توافرت لنا الأوقات الفسيحة والأجواء الهادئة اللازمة لذلك.

ولا بدّ لنا من الإشارة - قبل الكلام عن البيان - إلى أننا عند تسلّمنا زمام الحكم واجهتنا أزمة معلومة لديكم في الأسواق التجارية اضطررنا إلى التفرّغ لمعالجتها. ونرى من واجبنا إحاطتكم علماً بما تمّ في شأنها. فقد درسنا هذه الأزمة درساً وافياً مع أصحاب الإختصاص، وكانت نتيجة الدرس أن الحالة المالية في لبنان تبدو بصورة عامة سليمة ومطمئنة، وإن الأزمة المنوّه بها أزمة عابرة تعود أسبابها إلى عوامل عالمية ومحلية طارئة. وقد أسفرت الإجتماعات التي عقدت مع مديري المصارف لمعالجة هذه الحالة عن إعلان هؤلاء إستعداد مصارفهم لتقديم التسهيلات اللازمة لكلّ تاجر أو صناعي يتبيّن من دفاتره أن أسباب عجزه ليست ناجمة عن تبذير أو إهمال أو تلاعب بل عن ظروف اضطرارية قاهرة. وعلى ضوء ما تقدّم أوعزت الحكومة إلى النيابات العامة بالتشديد في ملاحقة كلّ شخص يثبت عليه التلاعب أو سوء النية.

حضرات النواب

هذه مقدّمة موجزة للبيان الوزاري ننتقل بعدها إلى التحدّث إليكم عن الإقتصاد اللبناني وعن التدابير التي ستتخذها الحكومة في الحاضر لتنظيم هذا الإقتصاد.

إن الحالة الإقتصادية إجمالاً لا تدعو إلى القلق والتشاؤم. فالعجز الكبير البارز في ميزان لبنان التجاري تغطيه على ما يبدو مداخيل يعبر عنها بإسم المداخيل غير المنظورة،

والليرة اللبنانية محتفظة بقيمتها تجاه العملات الأجنبية مع ميل إلى الإرتفاع، وقد بلغت تغطية النقد اللبناني بالذهب ما يزيد على الخمسين بالمئة.

ويطيب لنا ونحن نتكلّم عن المداخيل غير المنظورة أن نشير إلى أن قسماً من هذه المداخيل يرد علينا من إخواننا المغتربين الذين كانوا ولم يزلوا يساهمون بقسط وافر في إنعاش لبنان وازدهاره.

والحكومة - وهي فخورة بما أظهر المغتربون من عبقرية وبما بذلوا من جهود موفقة لكسب المكانة التجارية والأدبية الممتازة التي يتمتعون بها في مهاجرهم - ترسل إليهم تحية التقدير والإعجاب وتدعوهم للعودة إلى الوطن للمساهمة مع أبنائه في إنشاء المشاريع العمرانية والإقتصادية التي تفتقر إلى نشاطهم وذكائهم وثرواتهم.

ولكن هذه الحالة المطمئنة لا يجب أن تحملنا على إغفال بعض النواحي الأخرى التي تستدعي من الحكومة العناية والدرس، والناتجة عن سوء التوازن العام الذي أشرنا إليه في الإقتصاد اللبناني، فالحكومة تعلم أن هنالك بطالة متفشية تدعو إلى المزيد من الإهتمام بها وتعلم أيضاً أن كساداً بات يهدّد التجارة اللبنانية وأن هنالك صناعة وطنية من الواجب علينا العمل لحمايتها وتنشيطها وإن الزراعة تشكّل مورداً رئيسياً من موارد البلاد.

أما البطالة فمعالجتها تأتي على نطاق واسع بطبيعة ما اعتزمت الحكومة القيام به من مشاريع عمرانية وإنشائية سيأتي بيانها في ما بعد. وأما الصناعة فإن الحكومة تعلم كما قلت ما يلاقي الصناعيون من المصاعب وهي عازمة على تذليلها بدعم جهود الصناعيين في إنماء صناعتهم وتعزيز إنتاجهم لتأمين إستخدام أكبر عدد ممكن من العمال، وهي في سبيل ذلك قد اعتزمت:

- الحد عن طريق رفع التعرفة الجمركية من إستيراد البضائع التي تنتج الصناعة اللبنانية مثيلها بكميات كافية وجيّدة، مع منع ارتفاع أسعار البضائع المنتجة لحماية المستهلك من الإحتكار والربح غير المشروع ومراعاة مركز لبنان كبلد للسياحة والإصطياف.

- عدم السماح باستيراد الآلات الصناعية التي لها مماثل في لبنان إلاّ بإجازة تعطى على ضوء الحاجة الوطنية بعد التثبّت من أنها تنتج كميات كافية لسدّ حاجات البلاد على الأقل.

- إعفاء جميع المواد الأولية والآلات والقطع للصناعة والزراعة من الرسوم الجمركية وخفض الرسوم الأخرى المفروضة عليها.

- إخضاع المواد والأصناف النصف مشغولة أو غير المركبة لرسم وسط لتشغيل الصناعة واليد العاملة، وذلك بعد درس كلّ صنف على حدة.

- إخضاع المواد والأصناف المشغولة بكاملها لا سيما تلك التي يمكن صنعها أو شغلها في لبنان لرسم مرتفع بعد درس كلّ صنف على حدة.

- رفع التعرفات الجمركية على الكماليات وإخضاعها لرسوم مرتفعة تفيد منها الخزينة بغية الزيادة في تمويل المشاريع الإنشائية وتوزيع الضرائب بصورة أقرب إلى العدل.

وهي فضلاً عن ذلك تدرس إمكان إعادة النظر في أسعار الطاقة الكهربائية المستعملة في الصناعة الوطنية.

وأما التجارة فالحكومة مهتمّة ببعثها من ركودها، وفي سبيل ذلك فكّرت بما يلي:

- إختصار المعاملات الرسمية ولا سيما الرجوع إلى قانون كانون الثاني سنة ١٩٤٦ القاضي بإلغاء إجازات الإستيراد على الأصناف التي لا مماثل لها في الصناعة الوطنية والتي لا تخضع إلى قيود خاصة.

- إباحة إعادة تصدير السبايك والنقود الذهبية.

- نظام المنطقة الحرّة تعرض فيها للبيع الأصناف الوطنية والأجنبية الثمينة والخفيفة الوزن، كالساعات وأقلام الحبر وآلات التصوير والألبسة الحريرية الداخلية والأشغال اليدوية المخرّمة والمطرّزة على أنواعها والمجوهرات والحلى والنقود والسبائك الذهبية... الخ.

- إنشاء مرآب ميكانيك لتوفير قطع تبديل الطائرات وإصلاحها وذلك بمطار بيروت الدولي تحت نظام المنطقة الحرّة.

- تعزيز حركة الترانزيت إلى الأقطار العربية الشقيقة واتخاذ التدابير الآيلة إلى ذلك ومراقبة سلامة الطرود عند نقلها وتفريغها وتحميلها داخل المرفأ بصورة جدية من قبل المصلحة المختصة.

- تعزيز تصدير المنتجات اللبنانية وإعادة تصدير البضائع الأجنبية إلى البلاد العربية بنوع خاص وذلك بعد السعي لخفض أجور النقل.

وأما الزراعة فإن الحكومة تعمل على ازدهارها ونموّها وعلى زيادة محاصيلها:

- بالحد عن طريق رفع التعرفة الجمركية من استيراد المنتجات الزراعية التي يمكن للزراعة اللبنانية إنتاجها بكميات وافرة، ومساعدة المزارعين على تحسين إنتاجهم وزيادته بغية تأمين حاجة البلاد.

- بتطبيق برنامج الحكومة السابقة، تضاف إليه زيادة زراعة الدخان في الأراضي اللبنانية بنسبة محسوسة بغية تصدير التبغ إلى الخارج واستعماله كمادة وطنية للمقايضة مع الأصناف الأجنبية المستوردة وإعادة النظر في توزيع المساحات السابقة تأميناً لمصلحة صغار المزارعين.

- بإنشاء مباراة دورية زراعية في المناطق الرئيسية من قبل وزارة الزراعة غايتها تحسين وزيادة الإنتاج المحلي من جهة ودفع المصدر إلى توحيد جنس وشكل الأصناف المصدّرة إلى الخارج.

- إعفاء البذور المعدّة للزراعة والأسمدة الكيماوية والأدوية الزراعية والبيطرية من الرسوم المفروضة عليها.

وتعتزم الحكومة المبادرة إلى تحقيق مشروع التسليف الزراعي والصناعي لإمداد الصناعيين والمزارعين بالأموال اللازمة لآجال طويلة وبفوائد مخفّضة لتجنيبهم الضائقة التي تهدّد مشاريعهم. ويدخل في مشروع التسليف الزراعي التسليف الموسمي لصغار المزارعين ولتسهيل معاملاته لهم.

إن الحكومة لا تجهل بالإضافة إلى ذلك ما تؤمّن الخدمات التجارية للبلاد من موارد هامة لتغطية عجزها التجاري الخارجي، وهي مع اهتمامها بإنتاج هذه الخدمات في مختلف ميادين النشاط ترغب في المزيد من إنماء السلع الزراعية والصناعية لتأمين الإستهلاك الداخلي وزيادة الصادرات، مما يؤدّي إلى خفض العجز في الميزان التجاري. فالخدمات مهما كثرت أرباحها ومداخيلها لا تستطيع تأمين استخدام العدد الكبير من العمال، فضلاً عن أنها عرضة للتقلّبات الناتجة عن تبدّل الأوضاع الإقتصادية والمالية في البلدان الأجنبية. فسياسة الحكومة الإقتصادية إذن هي السعي لتحقيق توازن أفضل بين

إنتاج الخدمات وإنتاج السلع، فتعمل - مع المحافظة على الخدمات وإنمائها على أوسع مدى - على زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي.

ولكن جميع هذه التدابير والإجراءات وما يتبعها من دروس وبحوث لن تصرف الحكومة عن تنظيم علاقاتنا الإقتصادية مع سوريا على أساس ثابت مكين تراعى فيه مصالح الجانبين. والحكومة ترغب في الإتفاق مع سوريا رغبة أكيدة، وهي في سبيل ذلك ستستأنف معها مفاوضات على أساس الوحدة الإقتصادية التي تضمنها المشروع السوري وقبلت بها الحكومة اللبنانية. وهي - فور حصولها على ثقتكم الغالية - ستستأنف هذه المفاوضات رسميّاً، ولها وطيد الأمل بالوصول إلى نتيجة إيجابية بالتعاون الوثيق مع المجلس ومع الهيئات الإقتصادية اللبنانية، التي تقدر الحكومة موقفها الحكيم من هذه القضية، وتحلّ رأيها المحل اللائق بمكانة أصحابه ومنزلتهم في الحياة الإقتصادية.

وبقدر اهتمامنا بالحالة الإقتصادية والتوصّل إلى الإتفاق مع سوريا الشقيقة، كان مسعانا متجهاً إلى تخفيف الأعباء عن عاتق الطبقات الفقيرة بخفض تكاليف المعيشة. وإذا نحن لم نتمكّن من إجراء الخفض إلى المستوى الذي نرغب فيه لما في ذلك من إخلال بالموازنة وبموارد الدولة التي عزمنا على تخصيصها للمشاريع الإنشائية، فلأن تفكيرنا قد انصرف إلى زيادة القوّة الشرائية للعامل والفلاح، تلك القوة التي لا تتمّ إلاّ بتوافر النقد عن طريق المشاريع الإنشائية والعمرانية التي أشرنا إليها.

فخفض التكاليف دون وجود هذه القوّة الشرائية لا يمكن أن يؤدّي إلى الغاية المتوخاة منه، ولذلك اعتزمنا القيام بالمشاريع الإنشائية والعمرانية التي سيأتي الكلام عنها في ما بعد. وعلى كلٍّ فقد تمكّنا في سبيل خفض تكاليف المعيشة من الوصول إلى بعض النتائج الآتي بيانها:

- إعادة النظر في تصنيف فئات السكاير والعمل على تحسين النوع مع خفض الأسعار لبعضها.
- خفض تعرفة المياه للطبقات الفقيرة.
- خفض أسعار الأدوية بصورة عامة ومراقبة الأسعار المصرّح بها في الفواتير المبرزة لوزارة الصحة العامة بغية التثبت من أنها لا تحتوي أرقاماً مغلوطة أعلى من الأسعار الحقيقية، وتأمين الكميات اللازمة من العلاجات المجانية للطبقات الفقيرة على مدى أوسع مما هي عليه الآن.
- درس خفض الأعباء عن أصحاب المداخيل الصغيرة.

حضرات النواب

بعد أن عرضنا لكم سياستنا الإقتصادية والمالية بصورة عامة، نعلن لحضراتكم أن احتياطي الخزينة يؤلّف مبلغاً يمكّننا تدريجيّاً، من تمويل وتنفيذ المشاريع الآتية:

- إنشاء مؤسّسة للتسليف الزراعي والصناعي والفندقي.
- مشروع الليطاني للطاقة الكهربائية والري.
- الأشغال الإنشائية للمياه التي أقرّها المجلس النيابي بتاريخ ١٠ شباط سنة ١٩٥٣.
- توسيع وإصلاح مرفأ طرابلس.
- مشروع إنشائي جديد للري في المناطق اللبنانية كافة.

ولما كانت هذه المشاريع تؤدّي إلى رفع المستوى الإجتماعي في البلاد وإلى تحسين حالة الطبقات الكادحة التي تستهدفها الدعوات الضارة، وكان تنفيذها يتطلّب المزيد من الأموال، فإن بين الموارد التي تعتمد عليها الحكومة في هذا السبيل - بالإضافة إلى مال الإحتياط - حصّتها من عائدات البترول، وهي تنوي مخابرة الشركات سريعاً بشأنها على أسس جديدة وحملها على زيادتها، والحكومة تنتظر من الشركات المذكورة أن تتفهّم الغاية النبيلة التي تهدف إليها وأن تسهّل لها سبل تحقيقها.

إلاّ أن السياسة الإقتصادية العامة التي أعطيناكم خطوطها الرئيسية في ما تقدّم إن هي إلاّ سياسة مؤقتة تنتظر اعتماد تصميم اقتصادي عام للبلاد يضعه مجلس الإنماء الإقتصادي ويستهدف إنماء الجهاز الإقتصادي اللبناني بكامله في مختلف الحقول لا سيما في حقول مياه الشفة والري والقوى الكهربائية المائية والمواصلات وتنظيم المدن والزراعة والصناعة والسياحة والإصطياف والتجارة... الخ.

حضرات النواب

تتساءلون عن حق، بعد عرض الناحية الإقتصادية، عن سياستنا في الحقل الداخلي. ففي هذا الحقل تعير الحكومة قضية الأمن كلّ اهتمامها وعنايتها، وقد درست هذه القضية درساً مستفيضاً، فتبيّن لها أن في طليعة التدابير الواجب اتخاذها للحدّ من موجة الإجرام ولتأمين السلامة العامة وإعادة هيبة الحكم، هي زيادة قوى الأمن زيادة محسوسة وتجهيزها بالأسلحة الآلية والمصفحة وإعادة تنظيم الفوج السيّار في الدرك

بصورة تجعل منه أداة صالحة للقيام بالمهمة الموكلة إليه خير قيام والمحافظة على حرمة القوانين وتنفيذها. وهي تأمل من مجلسكم الكريم، أن يكون خير معوان لها على بلوغ هذه الغاية حتى تستقيم الحال ويثمر التعاون بين الحكومة والمجلس لمصلحة هذا البلد العزيز.

إن الشعب يشكو خللاً في الجهاز الحكومي بصورة إجمالية، والحكومة تعلم ذلك وتعلم أيضاً أن هنالك تضخّماً في عدد الموظّفين وعدم كفاءة في البعض منهم، ولذلك فهي تعلن عزمها على إصلاح هذه الحالة إصلاحاً شاملاً، وفي سبيل ذلك لن تتأخر عن العودة إلى المجلس وعن طلب معونته لتحقيق هذا الإصلاح. وهي مصمّمة أيضاً على إعدة النظر في بعض نصوص المراسيم الإشتراعية التي صدرت في عهد الحكومة السابقة بغية إجراء تعديل فيها، أظهر الدرس والإختبار ضرورة إجرائه.

وفي معرض الحديث عن الإصلاح الداخلي لا تنسى الحكومة مشروع الضمان الإجتماعي الذي توليه عناية خاصة، ومن واجبنا في هذا المعنى أن نصرّح لكم بأن تكاليف هذا المشروع تبلغ عشرات الملايين من الليرات اللبنانية مما لا نستطيع معه تنفيذ هذا المشروع دفعة واحدة. ومع ذلك فنحن ندرس مختلف وجوه هذا المشروع بغية تحقيق ما تساعد الإمكانات المالية والوقت على تحقيقه بصورة تدريجية.

وإلى جانب ذلك كلّه سوف لا تغفل الحكومة عن الإهتمام بالناحية الثقافية في لبنان وستبذل كلّ ما في وسعها للمحافظة على سمعته بوصفه بلد الإشعاع الفكري ومركز الدراسات العالية ومحط رحال الطلاب من مختلف الأقطار المجاورة. وسيكون أول مشروع تحققه الحكومة لدعم مركز لبنان الفكري في العالم هو إنشاء الموسوعة العربية التي ستتضافر على وضعها جهود نفر غير قليل من رجال العلم والفكر والأدب في لبنان.

أما في ما يتعلّق بالأعمال العائدة لاختصاص بقية الوزارات التي لم يتناولها هذا البحث فإن الحكومة تتمشى فيها على البرامج التي وضعتها الحكومات السابقة.

بالإضافة إلى ذلك ستتقدّم الحكومة إلى مجلسكم الكريم بمشاريع قوانين ظهرت الحاجة الملحّة إليها وهي تتعلّق بالأمور الآتية:

- تنظيم المصارف وطرق تأسيسها.
- تنظيم شركات الضمان.
- تنظيم الأحزاب السياسية والجمعيات.

- توزيع بعض الأراضي الأميرية التي تملكها الحكومة على الفلاحين.

- اللامركزية الإدارية.

- تعديل قانون العقوبات لجهة التشديد في معاقبة جرائم التهريب إلى إسرائيل.

وأخيراً ستتقدّم إليكم الحكومة بمشروع قانون ترقب منه خيراً عميماً للبنان يقضي بأن تُعفى من ضريبة الدخل لمدّة ست سنين الشركات التي يزيد رأس مالها على المليون ليرة وتساهم من حيث نوع أعمالها وغاياتها بإنعاش الإقتصاد اللبناني في النواحي التي يحدّدها القانون. وتنتظر الحكومة أن يجلب هذا القانون رساميل جديدة إلى البلاد وأن يؤدي كثيراً إلى إنعاش الحالة الإقتصادية وإلى تشغيل اليد العاملة.

وقبل الإنتهاء من هذا البيان، لا بدّ من كلمة تتناول سياستنا في الحقل الخارجي. فهذه السياسة التي أصبحت تقليدية في لبنان تقوم على التعاون الوثيق في جميع النواحي السياسية والثقافية والمالية والإقتصادية مع الدول العربية. ويسرّنا أن نشير في هذه المناسبة إلى أن تعاوننا مع الدول العربية الشقيقة الذي كان نظرياً صار حقيقة ملموسة بفضل إدراك حكومات وشعوب الدول العربية أهمية هذا التعاون.

وكان من ثمار هذا التعاون أن وزراء المال والإقتصاد في الإجتماع الذي عقدوه في لبنان اتخذوا مقررات ستقرّها الجامعة العربية قريباً وتوصي الدول الأعضاء بإقرارها في كلّ بلد وفق نظمه الدستورية. ومن جملة هذه المقررات:

- إعفاء جميع المنتجات الزراعية والحيوانية التي تنتجها البلاد العربية من الرسوم الجمركية.

- إعفاء بعض المصنوعات العربية إعفاء تامّاً من الرسوم الجمركية.

- تمييز بعض المصنوعات التي تدخل فيها مواد أجنبية بنسبة محدودة في التعرفة الجمركية. ولا تخفى على فطنتكم أهمية افادة لبنان من هذه التدابير بفضل مساهمته في حقل التعاون العربي الذي هو إحدى قواعد سياسته الخارجية كما سبق القول.

وفي نطاق هذا التعاون الوثيق لن ينسى لبنان فلسطين العربية الشهيدة الحبيبة على كلّ قلب والماثلة في كلّ ضمير فسيكون دائماً إلى جانبها مع بقية الدول العربية حتى يعود حقها السليب إليها.

كما أن لبنان، وقد نعم بلذّة الإستقلال، يتمنّى للبلاد العربية جميعها مثل ما نعم به، ويؤيّدها في كفاحها من أجل هذا الإستقلال، ويحيّي شعوبها المناضلة في سبيله.

أما في سياستنا الخارجية مع الغرب، فإننا ننشد الصداقات الخالصة البريئة ونرحّب بكلّ تعاون مع الدول الصديقة على أساس مراعاة شعورنا القومي والمحافظة على سيادتنا واستقلالنا.

هذا هو البيان الذي نتقدّم به إليكم طالبين ثقتكم الغالية على أساسه، مرتقبين منه خيراً عميماً للبلاد. فإذا تمكنا من تنفيذه بمعاونتكم التامة، كما نأمل ونعتقد، فحسبنا أن نكون قد قمنا بواجب مقدّس نحو هذا الوطن العزيز الذي أردناه ونريده دوماً وطناً عزيزاً حرّاً مستقلاً.

الوزارة الثامنة عشرة

من أوّل آذار ١٩٥٤ إلى ١٦ أيلول ١٩٥٤

رئيس حكومة و٧ وزراء

عبدالله اليافي	- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية، والأنباء.
ألفرد نقاش	- وزيراً للخارجية والمغتربين، والعدلية.
الأمير مجيد أرسلان	- وزيراً للدفاع الوطني.
جبرائيل المر	- وزيراً للأشغال العامة.
رشيد كرامي	- وزيراً للإقتصاد الوطني، والشؤون الإجتماعية.
كاظم الخليل	- وزيراً للصحة والإسعاف العام، والزراعة.
نقولا سالم	- وزيراً للتربية الوطنية، والبريد والبرق والهاتف.
جورج الهراوي	- وزيراً للداخلية.

- المقترعون ٣٤.
- نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٢٣ صوتاً.
- حجب الثقة ٨.
- إمتنع ٣.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

تمثل الحكومة أمام مجلسكم الكريم بعد تعديل دعت إليه أسباب معروفة لديكم، وهي لا تتقدّم إليكم ببرنامج جديد لأنها تتبنّى البرنامج الذي وضعته في السابق، هذا البرنامج الذي نفذت منه ما سمح الوقت والظرف المؤاتي بتنفيذه والذي ستسعى إلى تنفيذ ما بقي منه بفضل مؤازرتكم. وهي مع حرصها على ذلك تحرص في الوقت نفسه

على توجيه عناية خاصة إلى بعض القضايا التي يعيرها المجلس والشعب الكثير من اهتمامهما وعلى إيجاد الحلول الصالحة لها، وفي طليعة ذلك:

أولاً - تعديل قانون الإنتخاب

فالحكومة عازمة على إعادة النظر في قانون الإنتخاب على أساس زيادة عدد النواب وإدخال تعديلات إصلاحية عليه، وهي تعتقد بأنها في هذا الموضوع متفقة بالرأي مع مجلسكم الكريم ورغبة الشعب اللبناني.

ثانياً - تنظيم الجهاز الحكومي

إن الحكومة توصّلاً لتحقيق رغبتكم في إصلاح هذا الجهاز ستتقدّم إليكم قريباً بمشروع قانون برفع الحصانة عن الموظّفين تكون من أولى غاياته إعادة النظر في ملاكات الموظفين وأوضاعهم الحالية بواسطة لجنة خاصة تؤلّف من أجل هذه الغاية.

وسيتناول إصلاح الجهاز الحكومي بطبيعة الحال شؤون القضاء وفقاً لمطالب الشعب اللبناني التي أعربتم عنها في مناسبات عديدة.

ثالثاً - التنظيم الإداري (اللامركزية)

ترى الحكومة أن المراسيم الإشتراعية قد حققت قسماً واسعاً من اللامركزية الإدارية، لا سيّما المرسوم الإشتراعي الرقم ١٨ الصادر في ٥٣/١١/١٢. فهذا المرسوم قضى على ما تذكرون بتوسيع صلاحيات المحافظين وبتشكيل مجالس في المحافظات تمتلك صلاحيات مالية تخوّلها أن تتناول من خزانة الدولة نسبة مئوية معيّنة تنفقها في وجوه العمران.

ومع ذلك فإن الحكومة، زيادة في الرغبة منها بإحياء المناطق وإنعاش القرى وتحسين أحوالها وتسهيل أمور الأهلين فيها وتجنيبهم مشقات ونفقات الإنتقال، ستتقدّم من مجلسكم الكريم بمشروع قانون يرمي إلى توسيع نطاق هذه اللامركزية وذلك بتقسيم

بعض الأقضية الواسعة إلى قائمقاميات وإعطاء القائمقام بعض صلاحيات المحافظ وإيجاد فروع في كلّ قضاء لمعظم وزارات الدولة التي يهم أفراد الشعب أن يكونوا على اتصال وثيق بها، على أن يؤمن أعمال هذه الفروع موظّفون يمثلون تلك الوزارات. وسيتناول المشروع إنشاء مجالس في الأقضية تتمثل فيها الحكومة والهيئات الأهلية ويكون من اختصاصها إبداء الرأي في فرض التكاليف والرسوم العادية والعمل على تنشيط الزراعة والإهتمام بالوقاية الصحية وشؤون السياحة والإصطياف وما إلى ذلك. كما أنها ستعطي الحق في أن تبدي ما تراه من الإقتراحات الرامية إلى تحسين حالة المنطقة الإدارية التي تشرف عليها هذه المجالس من جميع النواحي ولا سيّما من الناحية الإقتصادية. يضاف إلى ذلك إنشاء مجالس أهلية في القرى التي لا توجد فيها بلديات مهمتها الإهتمام بشؤون القرية.

رابعاً – المراسيم الإشتراعية

في الفترة التي مرّت على تطبيق المراسيم الإشتراعية تبيّن بالإختبار أن بعض هذه المراسيم بحاجة إلى التعديل، لذلك شرعت الحكومة في جميع التعديلات التي تراها ضرورية لكي تعرضها على مجلسكم بمشروع قانون.

خامساً – الأعمال الإنشائية

ستزيد الحكومة هذه الناحية من عنايتها بالأعمال الإنشائية آملة بأن تكون سنة ١٩٥٤ سنة الأعمال المنتجة بفضل الأموال التي ستؤمّن من اعتمادات المشروع الإنشائي ومن المبالغ المدوّرة من سنة ١٩٥٣ إلى سنة ١٩٥٤ ومن اعتمادات الموازنة لسنة ١٩٥٤ ومن غيرها من الأموال التي ستوفّر لهذه الأعمال الإنشائية وفي مقدّمتها مرفأ طرابلس ومشاريع الرّي والتجفيف مما سنحيط المجلس علماً به عند حصوله.

سادساً – الإقتصاد اللبناني

إن مجلس التصميم والإنماء الإقتصادي كان قد باشر تحت إشراف وزارة الإقتصاد الوطني إعداد برنامج إقتصادي لبناني شامل يعتمد عليه في رفع مستوى

المعيشة وذلك بزيادة الإنتاج لا سيّما إنتاج الحبوب وتنمية الثروة الوطنية وتركيز دعائم الإقتصاد الوطني على أسس ثابتة مستقرّة. والحكومة قد أولت الشؤون الإقتصادية عنايتها بصورة خاصة، وسوف تمضي في هذه السياسة وتشجّع على إبراز هذا البرنامج الإقتصادي المستند إلى دراسات وأبحاث قيمة ويقوم بها نخبة من رجال الفن والإختصاص والهيئات الإقتصادية.

أما في ما يتعلّق بالعلاقات الإقتصادية بيننا وبين الشقيقة سوريا، فإنكم تعلمون بأننا في مفاوضات معها على أساس الوحدة الإقتصادية التي تضمنها المشروع المقدّم إلينا منها. ونأمل أن نصل معها إلى إتفاق يؤمّن مصالح البلدين ويعزّز العلاقات الأخوية في ما بينهما.

سابعاً – الأمن

إن جميع برامج الإصلاح مرهون نجاحها بداهة بتوافر الأمن. لذلك فإن الحكومة ستتخذ كلّ التدابير التي من شأنها تعزيز السلامة العامة والمحافظة التامة على حرمة القوانين والسهر على تطبيقها على جميع اللبنانيين.

حضرات النواب

إن الحكومة تتفق كما ترون في الرأي مع الزملاء النوّاب الذين يمثلون الشعب اللبناني أصدق تمثيل على ضرورة الإصلاح، وهي إذ تلتقي وإيّاهم على صعيد واحد في هذا المعنى، تتمنّى عليهم معاونتها على تنفيذه بغية الوصول إلى الإستقرار المنشود في شتّى الميادين مما يعود على المصلحة العامة بالخير العميم. وقبل اختتام هذا البيان أرى لزاماً عليّ أن أخصّ بالشكر زميلينا الكريمين السيّدين بيار إده وبشير الأعور على ما أبدياه أثناء اشتراكهما معنا في الحكم من تعاون مخلص مفيد.

وندعو اللّه أن يسدّد خطانا جميعاً لما فيه خير الوطن وسعادة أبنائه.

الوزارة التاسعة عشرة

من ١٦ أيلول ١٩٥٤ إلى ٩ تمّوز ١٩٥٥

رئيس حكومة و٩ وزراء

سامي الصلح – رئيساً لمجلس الوزراء.

جبرائيل المر – نائباً للرئيس، ووزيراً للداخلية.

ألفرد نقاش – وزيراً للخارجية والمغتربين.

الأمير مجيد أرسلان – وزيراً للدفاع الوطني.

شارل حلو – وزيراً للعدلية، والصحة والإسعاف العام.

رشيد كرامي – وزيراً للإقتصاد الوطني، والشؤون الإجتماعية.

سليم حيدر – وزيراً للزراعة، والبريد والبرق والهاتف.

محيي الدين النصولي – وزيراً للمالية، والأنباء.

موريس زوين – وزيراً للتربية الوطنية.

نعيم مغبغب – وزيراً للأشغال العامة.

– المقترعون ٤٠.

– نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٢٨ صوتاً.

– حجب الثقة ٣.

– إمتنع ٩.

– إستقال السيّد شارل حلو من الوزارة في ٣٠ أيار ١٩٥٥، وعيّن السيّد جورج هراوي وزيراً للصحة، وكلّف السيّد سامي الصلح بوزارة العدلية.

– أنشئت وزارة جديدة بإسم وزارة التصميم العام بموجب المرسوم الرقم ٦٣٩٣ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٥٤.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

تمثل أمامكم اليوم الحكومة التي لي شرف رئاستها، مثنية على الحكومة السابقة في ما أقرّت على يد المجلس من مشاريع، معتمدة تنفيذها، طالبة ثقتكم الغالية للإضطلاع بأعباء الحكم.

وستكون الحكومة في بيانها مقتصدة في الوعود لأننا لا نريد أن نعد بما قد لا يمكن تحقيقه، وخصوصاً لأننا نؤمن بحقيقة أصبحت راهنة، هي أنه لم يعد بالإمكان أن نعمل بوحي الساعة، وبطرق كيفية تتبدّل بتبدّل الأشخاص، فقد آن أن يخطط لبنان أهدافه ويحصي إمكاناته في جميع مرافقه الحيوية، ولهذا أنشأنا وزارة التصميم العام التي سيكون لها الدور الرئيسي في تخطيط سياسة البلاد الإقتصادية والإنشائية وتوجيهها، إذ تعمد بمعاونة مجلس الإنماء الإقتصادي إلى درس إمكانات البلاد والتحرّي عن مواردها الإنتاجية وعن ثروتها الطبيعية، كما تدرس إحتياجات البلاد وتصنّف المشاريع بالنسبة إلى أهميتها، وتخلص من هذه الدروس إلى وضع تصميم عام يتخذ منهجاً لتنمية الموارد والثروات واستثمارها بالطرق الفضلى لزيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة.

وستتقدّم الحكومة من مجلسكم الكريم بمشروع قانون لتنظيم هذه الوزارة وتحديد صلاحياتها وملاكها.

أما سياستنا الخارجية، فمستقرّة واضحة الأهداف ترمي إلى تعزيز مكانتنا بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة ضمن ميثاق الجامعة العربية، مع سائر الدول الصديقة ضمن ميثاق الأمم المتحدة.

وستعمل الحكومة، وفق هذه المبادىء، على توثيق الروابط بين الدول العربية، وتساهم في وضع السياحة الموحّدة التي توفّر لها جميعاً القوّة والعزّة، وتكفل لها السلامة والطمأنينة، لتسير قدماً في سبيل الرقيّ والإزدهار.

وإننا نأمل أن الإتفاق الذي اقترنت به جهود الشعب المصري الشقيق، سيكون فاتحة عهد ينتهي إلى التعاون المخلص مع الدول الصديقة على حلّ القضايا التي لم تزل قائمة، وتوطيد أركان الأمن والسلام في ربوعنا والعالم أجمع.

وفي مقدّمة هذه القضايا، قضية فلسطين التي يجب أن تتضافر الجهود لحلّها وفقاً لمقررات الأمم المتحدة، فلا تظل الأماكن المقدّسة عرضة للعدوان، ولا يبقى شعب بأسره سليب الحقوق، يقاسي التشريد والبؤس والظلم.

وبديهي أن القوّة التي ننشدها والإزدهار الذي نرجوه لبلادنا إنما يقومان على توثيق التعاون الإقتصادي بين البلاد العربية.

فسيكون من أهداف الحكومة، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز سياسة التعاقد الثنائي، مع كلّ من الدول العربية ولا سيّما سوريا، توسيع نطاق أحكام إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وشؤون الترانزيت التي عقدت في ٧ أيلول سنة ١٩٥٣ بين الدول العربية جميعاً، إعتقاداً منّا بأن هذه الإتفاقية إنما هي خطوة أولى في سبيل إزالة الحواجز وتذليل العقبات التي تحول دون حرية تبادل السلع والخدمات وإنشاء سوق موحّدة لخير شعوبنا كافة، وسنطلب وضع هذا الإقتراح في جدول أعمال الدورة القادمة للمجلس الإقتصادي العربي.

كما إننا سنحرص على إنجاز الدراسات التي عهد بها إلى ممثّلي لبنان في المجلس المشار إليه بغية إنشاء طريق تربط البلاد العربية من البحر الأبيض المتوسّط إلى الخليج الفارسي فتفتح آفاقاً جديدة للتعاون العربي. واقترح وفد الحكومة في المجلس الإقتصادي أن تبدأ الطريق في بيروت فتسير نحو دمشق فالرطبة فالرمادية فبغداد، على أن يتفرّع منها طريقان رئيسيتان إحداهما من دمشق نحو عمان فالمدينة المنوّرة، والأخرى من الرطبة باتجاه الدمام والبصرة والكويت.

وفي حقل الدفاع الوطني، أعدّت الحكومة برنامجاً لتقوية جهاز البلاد الدفاعي، يتناسب مع إمكانات البلاد المادية، ومن شأنه أن يجهّز الجيش بأحدث الأعتدة الحربية.

أما في السياسة الداخلية، فالحكومة ستعالج المشاكل القائمة على أساس تعزيز الحكم الديموقراطي وفرض هيبة السلطة باحترام القانون وتطبيقه على الجميع وإشاعة العدل وضمان الحريات العامة ومحاربة الفوضى وتوطيد الأمن.

وتحقيقاً لهذه الغايات السامية، تعتزم الحكومة:

في التمثيل الشعبي

تعديل قانون الإنتخابات النيابية على أساس زيادة عدد النواب زيادة تجعل التمثيل الشعبي أكثر شمولاً وأوثق تعاوناً بين اللبنانيين جميعاً، وادعى للوفاق والإلفة.

في الإدارة

١ - تحقيق اللامركزية على أوسع نطاق.

٢ - تعديل المراسيم الإشتراعية في بعض نصوصها التي أظهرت التجارب أنها لم تفِ بالغاية المقصودة.

٣ - تبسيط المعاملات الإدارية والمالية بشكل خاص؛ واختصارها على ما لا بدّ منه.

٤ - إلغاء الحصانة التي منحتها المراسيم الإشتراعية للموظّفين الإداريين وذلك تمكّناً من الإشراف الفعّال على أعمالهم، وتعزيز التفتيش الإداري والأخذ بنتائجه.

في العدلية

تعزيز الجسم القضائي مع المحافظة على حصانته، بإدخال التعديلات اللازمة على تنظيم المحاضر، كإنشاء فئة القضاة المتمرّنين، وبزيادة عدد القضاة، وبتعزيز هيئة التفتيش القضائية.

في الإقتصاد

أما السياسة الإقتصادية، فتهدف إلى إنماء الإنتاج وتحسينه وخفض أكلافه، وفي هذا الحقل تعتزم الحكومة:

١ - تنشيط الصناعة الوطنية وحمايتها وتوجيهها، وتقوية الحرف والصناعات القروية.

٢ - تسهيل التبادل التجاري بين لبنان وأسواق العالم جميعاً والبلدان العربية بوجه خاص، وتسهيل تجارة الترانزيت وتشجيع المنطقة الحرّة وإعادة التصدير، وإباحة تنقّل الأشخاص والأموال، والإبقاء على حرية سوق العملة، وتوسيع جداول البضائع التي تتبادلها البلدان العربية بموجب اتفاق التبادل التجاري والترانزيت، وتشجيع الرساميل الأجنبية والسعي إلى عقد إتفاقات تجارية مع سائر دول العالم على أساس التكافؤ والمعاملة بالمثل، والعناية بالسياحة والإصطياف والإشتاء، ومكافحة الغش والعناية التامّة بالإحصاءات العامة التي لا يتم بدونها عمل إقتصادي يقوم على أسس عملية ثابتة.

أما العلاقات الإقتصادية مع الجارة العزيزة سوريا، فينظّمها إتفاق الخامس من آذار سنة ١٩٥٣ الذي عملنا على تجديده مؤخّراً، وهو ذو طابع مؤقت، وسنتابع المفاوضات

التي بدأتها الحكومات السابقة على أساس الوحدة الإقتصادية آملين أن نصل إلى إتفاق يؤمّن مصالح البلدين ويؤمّن العلاقات الأخوية في ما بينهما.

في الزراعة

وستعمل الحكومة على تحسين الإنتاج الزراعي والحيواني وزيادته وخفض أكلافه وذلك بإنشاء مراكز إرشاد في المناطق الزراعية مجهّزة فنيّاً وآليّاً تقوم بأعمال مكافحة نموذجية للأمراض والحشرات، وبتعزيز محطات الإختبار والمختبرات وتوسيعها، وبتعميم تربية الدواجن على الطرق الحديثة في القرى اللبنانية، وبدرس خصائص التربة اللبنانية لاختيار الزراعة الملائمة، وبتنشيط الصناعات الزراعية الصغيرة، وتجهيز لبنان آليّاً وإنشاء المراكز لتوضيب الفاكهة المعدّة للتصدير، ومصنع للقاحات، ومراكز في المحافظات للعناية بشؤون الصحة الحيوانية، وإنشاء مستودعات فنية لتخزين كميات من القمح تحسّباً للطوارىء.

في الصحة والشؤون الإجتماعية

زيادة الإهتمام بالصحة العامة في حقلي المعالجة والوقاية.

ومن الناحية الإجتماعية، ستعنى الحكومة بإنعاش الريف بجميع الوسائل الناجعة حدّاً من الزحف إلى العاصمة وحدّاً من الهجرة إلى خارج البلاد. كما ستعنى بالفئات المحرومة، بالأيتام والأحداث المنحرفين والمتشرّدين والمتسوّلين والعجزة. وكخطوة أولى لإقرار الضمان الإجتماعي ستعمد الحكومة إلى تعميم الضمان الصحي على الأساس النموذجي الذي بوشر بين صفوف العمّال النقابيين، على أن تكمل الخطوات الباقية على مراحل وفق إمكانات البلاد المالية والفنية.

ومن جهة العمل، ستعزّز الحكومة نقابات العمّال وأرباب العمل توطيداً للعلاقات الطيّبة بينهما. وستعنى بإنماء إختصاص العمّال وتوفير السكن الصالح لهم عن طريق إنشاء المساكن الشعبية في جميع المناطق، كما ستتقدّم من مجلسكم الكريم بمشروع تعديل بعض مواد قانون العمل الذي دلّت التجارب على ضرورة تعديلها.

في التربية الوطنية

أما في حقل التربية الوطنية، فالحكومة تهدف إلى تنفيذ ثلاثة أمور رئيسية:

أ - نشر التعليم المجّاني والتوجيه المهني.

ب - تنظيم مناهج التعليم بصورة تتلاءم مع حاجات أبناء البلاد.

ج - القيام بإنشاءات تدريسية ورياضية.

والحكومة، وفيها وزيران من الصحفيين، تدرك أهمية الصحافة في توجيه الرأي العام، وسيكون تعاونها وثيقاً مع الصحفيين فتزوّدهم بجميع المعلومات الصحيحة، وهي إذ تعلن حرصها على تأمين حرية الصحافة ترحّب بالإنتقاد الموجّه المبني على معلومات موثوقة، وتأمل من الصحافة الواعية أن تبتعد عن الأخبار المغلوطة والتعليق عليها، مما يشوّه وجه الصحافة.

وستسعى الحكومة لإنشاء محطة للإذاعة تتناسب مع مركز لبنان، بعد أن تؤمّن لها المال اللازم على مراحل، وإدخال تحسينات على برامج الإذاعة الحالية.

أما البريد والبرق، فسيجهز بالآليات الحديثة، وستتخذ جميع التدابير لتوزيع الرسائل والبرقيات بأقصر ما يمكن من الوقت، وستنشأ مدرسة مهنية لتعليم الموظّفين وتدريبهم.

وفي إدارة الهاتف سيزاد ٧٥٠٠ رقم جديد على مركز الهاتف الآلي في بيروت، وتوسّع مراكز الهاتف في طرابلس، ريثما تجهّز بالهاتف الآلي، وزحلة وصيدا ومراكز ضواحي العاصمة، وهنالك الإتصالات الهاتفية بين بيروت ودمشق، وهنالك مشاريع لإنشاء إتصالات راديو تلفونية بين بيروت وطرابلس وبين بيروت ودمشق وبين لبنان وجميع الدول العربية. والدروس التحضيرية قد بوشر بها لزيادة ٢٥ ألف خط جديد، وفقاً لقرار سابق لمجلس الوزراء، توزّع على المدن والقرى اللبنانية الكبرى.

أما المشاريع المقرّرة في وزارة الأشغال العامة فلا تشكو القلّة بل تشكو التأخير في تنفيذها.

لذلك تلخّص أهداف هذه الوزارة في:

١ - زيادة إنتاج موظّفيها لإنجاز الأشغال المتأخّرة، وذلك لن يؤثر في سير الأشغال الجديدة، إن في مديرية الطرق والمباني أو مديرية المياه والكهرباء.

٢ - الإسراع في إنجاز المشاريع الإنشائية المختلفة، لا سيما مشاريع المياه والكهرباء.

٣ - الإسراع في إنجاز المشاريع المشتركة مع النقطة الرابعة، بأموال المساعدتين الفنية والإقتصادية.

٤ - إعطاء الأفضلية في موازنة الطرق والمباني للطرق الدولية والرئيسية، ذات المنفعة الإقتصادية العامة، ولا سيّما طرق الإتصال بسوريا وأخصّها طريق طرابلس - حمص، وطرق الإصطياف لمناسبة الإصطياف والسياحة المقبلة، وتحاشي تجزئة هذه الموازنة تجزئة تحول دون تنفيذها وتبدّد الجهود والنفقات كما حصل في موازنة ١٩٥٤ إذ بلغ عدد الطرق نحو ٥٠٠ لم يزل أكثر من نصفها حتى الآن قيد التخطيط والإستملاك أو الدرس.

٥ - زيادة نفقات الإنشاءات الكهربائيةوالمائية بزيادة محسوسة، رفعاً للمستوى الإجتماعي، وتدعيماً للتقدّم الإقتصادي.

٦ - الإسراع في إنجاز الأشغال الإنشائية الجديدة في مطار بيروت الدولي، وتحسين حاله، لما يدره على البلاد من الفوائد.

٧ - تنظيم دوائر المواصلات والسير، تسهيلاً للمعاملات، والسعي لدى الشقيقة سوريا لحلّ المشاكل المشتركة والمعلّقة، وأهمها قضية الترانزيت عبر الأراضي السورية، وقضية الأنظمة والشروط الفنية المطبقة على وسائط النقل العامة في البلدين، دفعاً للمنافسة الجارية حالياً على حساب السلامة العامة، والتشديد في تطبيق هذه الأنظمة والشروط، والمساهمة بالتالي مساهمة فعّالة في حلّ أزمة السير.

٨ - تعزيز مراقبة شركات الإمتياز وتطبيق القوانين والأنظمة والشروط التعاقدية عليها بالحزم الذي يكفل المصلحة اللبنانية العامة، واتخاذ كلّ التدابير لتأمين هذه المصالح.

٩ - إتخاذ التدابير الضرورية المعجّلة لتعزيز الإنتاج الكهربائي، إن في مشروع الليطاني أو في مصلحة كهرباء بيروت أو سواهما، وذلك بإتمام المشاريع الجاري تنفيذها وتعجيل هذا التنفيذ بمراحله المتوالية مثل مشروع ذوق مكايل ونهر البارد وبزيادة المولّدات في المشاريع القديمة مثل مشروع الصفا والمصنع الأساسي في بيروت.

وسوف تعمل الوزارة على تأمين كلّ الحاجات الكهربائية الحالية والحاجات المعلّقة لا سيّما الصناعية منها، وعلى مسايرة ازدياد الحاجات المستقبلية والإحتياط لها سلفاً.

١٠ - إعادة النظر في تنظيم الوزارة لجعل جهازها أكثر فعالية، وتبسيط الإجراءات في المعاملات المتنوّعة بانتظار التعديلات القانونية اللازمة، والعمل على تجنيب الجمهور الجهود والنفقات والوقت، بسرعة الرد على طلباته ضمن مهل معيّنة.

ومن أهم المشاريع التي ستعنى الحكومة بتحقيقها مشروع بناء خمس مدن للعمّال منها مدينتان في ضواحي بيروت ومدينة واحدة في كلّ من طرابلس وصيدا والبقاع يتلاءم مع حاجات المناطق. وتُملَّك هذه البيوت للعمّال على أساس أن يدفعوا ثمنها أقساطاً سنويّة توزّع على عشر سنين أو أكثر.

وستخصّص إعتمادات لهذا الغرض كما تتعاون الحكومة عند الإقتضاء مع الرساميل الخاصة لتمويل هذه المشاريع.

أما مشروع موازنة العام ١٩٥٥، فقد أحيل إلى مجلسكم في الموعد القانوني ونحن نأمل أن يناقشها المجلس ويقرّها في مطلع العام القادم حتى يتسنّى للحكومة تنفيذ المشاريع الملحوظة فيها.

حضرات النواب المحترمين

لا حزبية ولا انتقام، نحن منكم ولكم، ومن الشعب وللشعب، فإذا لم نتآزر جميعاً، وإذا لم يؤازرنا الشعب على تذليل العقبات، فلا يمكن لنا ولا لأية حكومة أن تسير بلبنان إلى أهدافه المثلى، إن الإصلاح يتطلّب التضحية والتجرّد والصبر، ويتطلّب الحزم والعدل والنشاط والإخلاص. أولاً وآخراً، شعارنا: عمل، إنتاج، تنفيذ.

بهذه المبادىء نتقدّم إليكم، ونحن واثقون أنكم بهذه المبادىء ستواجهوننا وستحكمون آخر الأمر على الأعمال.

وعلى هذا الأساس، نطلب ثقتكم، وفّقنا الله وإياكم لخدمة لبنان العزيز.

الوزارة العشرون

من ٩ تمّوز ١٩٥٥ إلى ١٩ أيلول ١٩٥٥

رئيس حكومة و٩ وزراء

سامي الصلح – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للتصميم العام.

جبرائيل المر – نائباً للرئيس، ووزيراً للعدلية، والصحة والإسعاف العام.

الأمير مجيد أرسلان – وزيراً للدفاع الوطني.

حميد فرنجية – وزيراً للخارجية والمغتربين.

رشيد كرامي – وزيراً للإقتصاد الوطني، والشؤون الإجتماعية.

سليم حيدر – وزيراً للزراعة، والبريد والبرق والهاتف.

بيار إده – وزيراً للمالية.

محيي الدين النصولي – وزيراً للداخلية، والأنباء.

نعيم مغبغب – وزيراً للأشغال العامة.

سليم لحود – وزيراً للتربية الوطنية.

– المقترعون ٣٥.

– نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٢٢ صوتاً.

– حجب الثقة ١١.

– إمتنع ٢.

– إستقال كلّ من السيّدين حميد فرنجية وبيار إده من الوزارة في ٧ أيلول ١٩٥٥، فكلّف كلّ من السيّدين محيي الدين النصولي بوزارة المالية، وسليم لحود بوزارة الخارجية والمغتربين.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

لزام عليّ أن أتقدّم منكم، وأنتم نواب الأمة، بعاطفة الشكر لمساعدتكم القيّمة في أثناء إتصالاتي بكم وتعاونكم معي على الوصول إلى تأليف هذه الحكومة التي آمل أن تكون قد لاقت الصدى المستحب لديكم ولدى الرأي العام.

إن الحكومة الماثلة أمامكم تؤمن بأن لبنان بلد يمر بفترة رخاء وازدهار ومن الواجب أن نتعاون جميعاً حكومة ومجلساً على أن نحافظ عليها. فسياستنا في الداخل سياسة إنشاء وتعمير، تهدف إلى توطيد الأمن، وإشاعة العدل، واحترام القانون، والحرص على سياسة إقتصادية حرّة تساعد على استجلاب الرساميل الخاصة بحيث تجد عندنا مدى واسعاً لاستثمارها دون أن يؤدي ذلك إلى أيّ نوع من أنواع الإحتكار، وتضمن رفع مستوى المواطنين، وتضاعف الدخل الأهلي، وتدعم النقد اللبناني، هذا النقد الذي نفخر بسلامته ونحرص على أن يبقى موثوقاً به أبداً.

والحكومة تعتزم للإبقاء على هذا الإزدهار واطراده إعادة النظر في بعض الضرائب معتبرة أن نظام الضرائب أداة للنمو الإقتصادي والتطوّر الإجتماعي، كما تعتزم تشجيع الصناعات الوطنية والأخذ بيد المزارعين وإمدادهم بالإرشاد الزراعي والآليات الحديثة، ومنحهم قروضاً تدفع عنهم شرّ المرابين والمستغلّين، والإسراع في عمليات المساحة لكي تعم جميع المناطق اللبنانية عن طريق التصوير الجوي، وإقامة مراكز لتوضيب الفاكهة وإيجاد أسواق جديدة، والعناية بالتحريج والعمل على تسهيل الترانزيت، وتمكين المناطق الحرّة أن تؤدّي خدمات أكبر، والسعي لجني ثمار الإتفاقات التجارية الثنائية التي عقدت، والعناية بالسياحة والإصطياف والإشتاء، وإيجاد جهاز للإحصاء يشمل مختلف مرافق الحياة الإقتصادية.وقد بدأت الحكومة بإعداد الميزانية العامة وستعرضها عليكم في الموعد الذي ينصّ عليه الدستور.

والحكومة حريصة في حقل التربية الوطنية على نشر التعليم الإبتدائي المجاني والتدريب المهني، وإعادة النظر في مناهج التعليم على ضوء حاجات لبنان، وإقامة التعاون بين المعاهد الرسمية والمعاهد الخاصة، وتعتزم الحكومة في الوقت نفسه بناء مدارس في

جميع المناطق، على أحدث أصول الفن، وإقامة مدينة رياضية تليق بلبنان الذي دخلت حركته الرياضية في الطور العالمي.

والحكومة ماضية في التمهيد لتشييد محطة قوية للإذاعة واستوديوهات تضمن تعزيز فنون الإلقاء والتمثيل والموسيقى والغناء وتكون خير صلة بين شطري لبنان المقيم والمغترب.

أما الصحافة فنحن أضن الناس بحريتها، وإننا على تمام اليقين بأن رجالها يحسنون التمرّس بهذه الحرية، فلا يعرّضون سلامة الوطن وصداقاته للخطر، ولا ينالون من كرامة الأفراد، ويتحرّون الحقيقة في كلّ ما ينشرون، ونعتقد أن ذلك سيتم بفضل مساعي الصحافة نفسها، ونقابتها على الأخص، فالحرية تنقلب فوضى إن لم تواكبها روح الإنضباط.

وتجهّز الحكومة البرق والبريد بالآليات الحديثة، وتعمّم الهاتف في جميع البلدان والقرى اللبنانية وتؤمّن الإتصال هاتفياً بالعواصم كافة لا سيّما العربية الشقيقة.

أمّا في حقل الأشغال العامة فبالإضافة إلى المشاريع المرصدة لها الإعتمادات في ميزانية هذا العام والإعتمادات المدوّرة من العامين السابقين والتي أنجزت الوزارة معظمها حتى الآن فالحكومة تعتزم إعداد مشروعين إنشائيين جديدين: الأول مشروع مائي يرمي إلى مسايرة العمران والإقتصاد اللبناني بمنشآت جديدة للري في كلّ أنحاء البلاد، والثاني مشروع أبنية لدوائر الدولة كافة.

وإلى جانب توسيع الطرقات الدولية وتعبيد الطرقات الرئيسية والمحلية تعتزم الحكومة شق طريق دولية جديدة بين العاصمة وضهر البيدر والحدود السورية تكفل سهولة المواصلات وتشجّع التجارة العابرة إلى البلاد العربية المجاورة.

ولبلوغ هذه الغاية تعتزم الحكومة توسيع مرفأ بيروت ليؤدّي هذا المرفأ مهمته على الوجه الأكمل.

أما الإدارة فلا ريب أن سن القوانين وصرف الموظفين لا يكفيان لإصلاحها، كذلك ستعزز الحكومة التفتيش وتوكل إليه السهر الدائم على الجهاز الإداري توصّلاً إلى ضبط المعاملات وتوفير الوقت وزيادة الإنتاج وإلى توجيه الإدارة نحو العمل المجدي. والإصلاح في هذا الحقل عمل متواصل طويل النفس.

وتعتزم الحكومة إصلاح القضاء وتعزيزه وجعله دائماً فوق الشبهات. وستسهر بنوع خاص على إقامة تفتيش دائم يكفل حسن سير العدالة، كما تسعى إلى زيادة عدد القضاة ومساعديهم تأميناً لسرعة الفصل في القضايا.

أما في الحقل الخارجي فإن لبنان يواجه أوضاعاً بلغت من الخطورة والدقة حدّاً بعيداً.

فمنذ فترة غير قصيرة وقعت في الشرق العربي أو الشرق الأوسط كلّه، أحداث أدّت إلى وجود شيء من البلبلة في المنطقة، بل في بلدان الجامعة العربية، وينذر بانهيار هذه الجامعة التي يحرص لبنان على سلامتها وقوّتها كلّ الحرص.

وقد وجد لبنان نفسه – وهو المؤمن برسالته العربية والذي كان دائماً، ومنذ تأسيس الجامعة، صلة ودّ ورسول توفيق وألفة وتعاون صحيح صادق بين أشقائه – وجد نفسه أمام تباعد يهدّد بجعل أولئك الأشقاء فريقين، وصفّين متقابلين، فحاول أن يلعب دوره الطبيعي وأن يقوم بمهمته التقليدية، وهي المهمة الصعبة التي قد لا ترضي الجميع دائماً، وسوف لن تتخلّى حكومتنا عن هذه المهمة بتجديد المسعى بإخلاص وصدق نية، فتبذل في سبيل غايتها هذه مزيداً من الجهد، وهي على يقين تام من أن الفريقين العزيزين سيقتنعان ويسلّمان حتماً أن لبنان ما سعى ولن يسعى إلاّ للمصلحة العربية العليا، لمصلحة المجموعة العربية كلّها، وأنه لا يتوخى ولن يتوخى إلاّ ما فيه ازدياد قوّة الدول العربية، أمام العدو المشترك، الذي يرتع، بسبب الخلاف العربي، في تلك الأرض المقدّسة التي اغتصبها، وتزيده خلافاتنا أطماعاً على أطماعه.

إن حكومتنا واثقة كلّ الثقة بأن مجال التفاهم بين القاهرة وبغداد وعمان والرياض ودمشق وبيروت، لا يزال فسيحاً، بفضل حكمة المسؤولين في كلّ بلد، وبفضل الإرادة الشعبية فيها جميعاً. إن الإخلاص والوطنية والشجاعة مواد ومزايا موفورة في عاصمة الكنانة كما هي في عاصمة الرافدين وفي قلب الجزيرة كما هي في دمشق.

وستوجّه حكومتنا الجهد إلى تنقية العلاقات وتمتينها بين لبنان وكلّ بلد عربي، واضعة نصب عينيها توحيد كلمة هذه البلدان العزيزة، وعودة هذه الكلمة إلى أقوى مما كانت عليه، وستبذل جهداً خاصّاً في سبيل التعاون الوثيق بين لبنان وسوريا الشقيقة العزيزة والجارة القريبة.

إن اللبنانيين، وكذلك السوريين على ما نعتقد، ليحنّون إلى أيام كانت فيها مصالح البلدين، كبيرها وصغيرها، في حقول السياسة والإقتصاد والدفاع والثقافة، كالمصلحة

الواحدة، وإلى أيام كانت علاقات البلدين في كلّ النواحي المثال الذي آملنا وآمل كلّ عربي مخلص أن تحتذيه دول الجامعة العربية كافة في ما بينها.

فلعودة روح التعاون الحق بين لبنان وسورية ستعمل حكومتنا ما في وسعها، مستلهمة وحدة المصالح والأهداف ناشدة الخير لهما معاً دون تمييز، وذلك لا لخير هذين البلدين فحسب بل لخير العرب جميعاً، والحكومة اللبنانية موقنة أن تصافي الجمهوريتين العربيتين المتجاورتين المستقلّتين، إنما يكون نقطة الإنطلاق في تصافي العرب جميعاً وفي إعادة الصفاء إلى جوّهم وإلى مزيد من التعاون بين صفوفهم. وحينئذ يواجهون كلّ مشاكلهم والأحداث المقبلة عليهم وهم أعزّ كلمة وأمنع جانباً.

أما في ما يتعلّق بسياستنا مع سائر الدول الصديقة فإننا سنعمل على توسيع علاقاتنا معها على ضوء ميثاق الأمم المتحدة.

وفي حقل الدفاع الوطني فإن الحكومة تتمشى على برنامج يهدف إلى تقوية جهازنا الدفاعي ضمن إمكانات الخزينة، جهاز يكفل سلامة الحدود ضد أيّ اعتداء.

هذا هو بياننا بسّطناه لكم ونحن على يقين بأنه يعرب عن أمانيكم، ويحقق رغباتكم في الإصلاح والإنشاء والتوجيه، ولكن هذا البيان سيبقى حرفاً ميتاً إن لم تشدّوا إزر الحكومة، وتتعاونوا معها تعاوناً صادقاً بنّاء في المجلس ولجانه، وتحاسبوها الحساب الدقيق، فأنتم المرجع الأول والأخير.

وعلى هذا الأساس من المؤازرة والتعاون المخلين أطلب ثقتكم.

الوزارة الواحدة والعشرون

من ١٩ أيلول ١٩٥٥ إلى ١٩ آذار ١٩٥٦

رئيس حكومة و٩ وزراء

رشيد كرامي – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، والتصميم العام.

فؤاد غصن – نائباً للرئيس، ووزيراً للعدلية.

الأمير مجيد أرسلان – وزيراً للدفاع الوطني.

كاظم الخليل – وزيراً للبريد والبرق والهاتف، والشؤون الإجتماعية.

سليم لحود – وزيراً للخارجية والمغتربين.

جورج عقل – وزيراً للتربية الوطنية والأنباء.

جوزف سكاف – وزيراً للزراعة.

نزيه البزري – وزيراً للصحة والإسعاف العام، والإقتصاد الوطني.

جميل شهاب – وزيراً للمالية.

جميل مكاوي – وزيراً للأشغال العامة.

- المقترعون ٤٠.
- نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٣٠ صوتاً.
- حجب الثقة ٧.
- إمتنع ٣.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

تتقدّم الحكومة من مجلسكم الكريم ببيانها وقد جمع الخطوط الرئيسية للسياسة التي تنوي انتهاجها والمشروعات التي تعتزم إنجازها مستلهمة في ذلك حاجات هذا الوطن العزيز ناظرة إلى مصلحته وحدها.

ولا يفوتها قبل البدء في عرض البيان أن تعبّر عن خالص شكرها للحكومة السابقة وبخاصة لحضرة رئيسها على ما قامت به من أعمال وأسدته من خدمات.

أيها السادة

نحن بصدد شؤون حيوية مهمة في الحقلين الخارجي والداخلي، فمن الواجب علينا تحديد موقفنا منها وتبيين سبيلنا في معالجتها وعلى هذا الأساس نتقدّم بطلب ثقتكم الغالية.

أما في علاقاتنا بالدول العربية فسنعمل بجد على توثيقها وعلى تدعيم كيان الجامعة العربية وكذلك على إنشاء ميثاق عربي يضمّ سائر الدول العربية يكون أكثر فعالية في صون مصالح العرب وبعث قوتهم ويكون الرباط المتين الذي يشدهم بعضاً إلى بعض ويحزم رأيهم على ما يؤكّد سيادتهم وعزمهم وفلاحهم شريطة ألا ينقل بلد عربي تعهّداته نحو دول أجنبية إلى الدول العربية المشتركة في هذا الميثاق، وسيكون الأداة الفعّالة في توحيد كلمة العرب لأجل الدفاع عن حقهم السليب وكرامتهم الجريحة وللوقوف في وجه عدوّهم المشترك إسرائيل، إذ لا بدّ للدفاع من رصّ الصفوف وإعداد الجيوش رغبة في تضييق الحصار على هذا العدو الغاشم بمنعة وقوّة وفي مناضلة عدوانه الأثيم بثقة وإيمان.

ومن أهدافنا مساعدة كلّ بلد عربي لم يستكمل سيادته بشدّ أزره لتحقيق أمانيه الوطنية المقدّسة. ولا مندوحة عن الإشارة إلى أن الحكومة تؤيد مآل البلاغ المشترك الذي صدر في بيروت والقاهرة بتاريخ أول أيلول ١٩٥٥ وتعمل على تنفيذه، وقد تضمّن البلاغ بيان الأهداف التي بلغها الجانبان اللبناني والمصري نتيجة للمحادثات التي جرت بينهما في القاهرة. هذا ومن سعي الحكومة العاجل الدخول في محادثات مماثلة مع سائر الدول العربية الشقيقة طلباً للأهداف نفسها.

أما العلاقات الإقتصادية بيننا وبين سوريا فإننا نرحّب بما حواه البيان الذي أدلت به الوزارة السورية الجديدة بشأن استئناف المفاوضات لتنظيم تلك العلاقات على أساس الوحدة الإقتصادية، ذلك أن لبنان ليس أقل من الشقيقة سوريا رغبة في كشف الغمة لتحقيق هذه الوحدة على دعامة تضمن مصلحة كلّ من البلدين. وستعمد الحكومة عاجلاً إلى الإتصال بالحكومة السورية لاستئناف المفاوضات التي يرجى أن تسفر بفضل النيات الحسنة عن بلوغ الجانبين اتفاقاً نهائياً يعرض في حينه على مجلسكم الكريم.

أما علاقاتنا بالدول الأجنبية فستقوم على ودّ وصداقة متبادلين ضمن ميثاق هيئة الأمم المتحدة وسيكون موقفنا من كلّ دولة ملائماً كلّ الملاءمة لمواقف شقيقاتنا الدول العربية.

هذا وستصرف الحكومة جلّ همّها إلى معالجة القضايا الداخلية بما تقتضي من سرعة وحزم. وفي طليعة الشؤون صيانة الأمن وفرض حرمة القانون ومحاربة الفوضى أينما وقعت، كذلك إشاعة العدل وتأمين المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات أخذاً بالحكم الصحيح الذي لا يقوم إلا على العدل والمساواة.

وستعمل الحكومة على إصلاح القضاء مستعينة بمجلس القضاء الأعلى وستقوم بتعزيز التفتيش على أنواعه وتعميمه في جميع دوائر الدولة، بإقامة رقابة شديدة عليها لا تكل، لأجل إصلاح أوضاعها وضبط العمل فيها وتكثير إنتاجها حتى المبلغ الأقصى، وستحمل مجالس التأديب على تطبيق القانون في حزم بالغ على كلّ من تسول له نفسه الإخلال بالواجب. وستعتمد طرقاً جديدة من شأنها اختصار المعاملات وتنظيم سير العمل.

وستسعى خاصة إلى تعزيز اللامركزية بإنشاء دوائر في الملحقات تكون تابعة لكلّ وزارة وتقوم بإنجاز المعاملات الراجعة إليها.

وستعيد النظر في تنظيم وزارة التصميم العام بحيث تركزها على دعائم جديدة تمكّنها من أداء عملها المثمر على الوجه الأكمل.

وستقوم بتعديل قانون الإنتخاب على أساس توسيع نطاق التمثيل الشعبي على أن يكون تقديم هذا التعديل إلى المجلس خلال دورته العادية القادمة.

وستعمد الحكومة في سياستها الإجتماعية إلى الوسائل التي تدخل الطمأنينة إلى نفوس المواطنين، فتحميهم من غوائل الزمن وذلك بتحقيق الضمانات الإجتماعية المختلفة في أسلوب تدريجي وعلى قدر إمكانات الموازنة.

كما أنها ستنهض بتعديل قانون العمل ليصبح أكثر مطابقة لتطوّر البلاد في الإجتماع والإقتصاد.

وستولي الحكومة إهتمامها شؤون التربية الوطنية مستندة إلى القواعد الأساسية الآتية:

١ – تعميم التعليم الإبتدائي المجاني لكي يستفيد منه أكبر عدد ممكن من صغار اللبنانيين.

٢ – تشجيع التعليم المهني بحيث ينصرف قسم كبير من التلامذة عن الدراسات النظرية والتقليدية فيساهمون في إذكاء النهضة الإقتصادية في البلاد.

٣ – تعديل المناهج الدراسية وفق مؤهّلات التلامذة أخذاً بأحدث النظريات التربوية ووفق حاجات لبنان الثقافية والإقتصادية.

٤ – تحسين مستوى المعلّمين وذلك بإنشاء دار ريفية لإعدادهم بالإضافة إلى الدار التي أخذ في إنشائها ببيروت هذا العام وبتنظيم دورات صيفية تدريبية لرفع مستوى المعلّمين الذين هم في الخدمة.

٥ – مساعدة الصندوق المستقل للأبنية المدرسية حتى يتمكّن في وقت قريب من إنشاء جملة من المباني المدرسية الحديثة في المدن والقرى.

٦ – فتح باب النظر في البرامج على ضوء الألفة القومية.

وفي يقين الحكومة أن الزراعة في صدارة الموارد التي يعتمدها لبنان. فستعنى الحكومة في إنماء الثروة الحيوانية مستندة إلى طرق علمية حديثة تساير الطاقة اللبنانية وستضع مشروعاً إنشائياً يتناول الناحيتين الزراعية والحيوانية في حقولهما المختلفة.

وكذلك هي تعتزم وضع تقويم زراعي على أساس اتفاقات ثنائية تعقدها مع الدول الراغبة في ذلك.

أما الناحية المالية فإن الحكومة السابقة أنجزت إعداد مشروع موازنة العام ١٩٥٦. ولمّا كانت إعادة النظر فيه تؤخّر تقديمه إلى المجلس ضمن المدّة المحدّدة في الدستور، وأيضاً تؤخّر تصديقه بما يحول دون بعض الأعمال، فقد قررت الحكومة، حرصاً على المصلحة العامة، أن تتبنّى مشروع الموازنة على الصورة التي تمّ بها إعداده، إلاّ أنها قد تقبل على تعديله يوم تدرسه اللجنة المالية.

وأما النفقات العامة، فتعلن الحكومة أنها لا تعتمد سياسة التخزين بل تأخذ بسياسة الإنفاق في سبيل الإنتاج، نظراً لما ينجم عن الإنفاق من توفير الأعمال للمواطنين، ومضاعفة الدخل القومي، وزيادة الموارد العامة، وستمضي في هذا الحقل إلى إنفاق الأموال الفائضة في مشروعات عمرانية وذلك بعد تأمين الإعتمادات اللازمة للتعهّدات التي سبق للحكومة أن التزمتها.

وستتقدّم من مجلسكم الكريم بمشروع قانون لتصحيح شرعة مراقبة الحسابات، تستوحي أحكامه من الإختبار ومن تطوّرات هذه الرقابة في البلدان العربية والأجنبية.

أما النظام الضرائبي فترى الحكومة أن يبقى متسماً بالإعتدال، وهذا نتيجة محتومة لطبيعة البلاد التي تعتبر ملجأً للرساميل. وكذلك تتوخّى تحقيق العدالة الضرائبية بين المكلّفين بأن تجعل الضريبة شخصية على قدر المستطاع.

أما سياستنا الإقتصادية فترمي أولاً إلى إنماء الإنتاج وتعزيزه مع خفض كلفته، وإلى تنشيط الصناعة الوطنية وحمايتها، وإلى النهوض بالحرف والصناعات القروية، وإلى المحافظة على مركز لبنان التجاري، وإلى إباحة تنقّل الأشخاص والأموال والإبقاء على حرية سوق العملة وعلى تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية، وإلى استئناف السياسة الهادفة إلى عقد اتفاقات ثنائية مع الدول الأجنبية على أساس التكافؤ والمعاملة بالمثل وذلك طلباً لأسواق تستقبل إنتاجنا الوطني، فضلاً عن أن الحكومة ستتوفّر على تنفيذ الإتفاقات المعقودة من قبل مع رفع العوائق التي قد تكون اعترضتها ومع تحسين هذه الإتفاقات على نور التجارب الجارية. ومما لا ريب فيه أن هذه السياسة تعود على البلد بنفع جزيل.

وستعمل الحكومة خاصّة على توسيع جداول البضائع التي تصدرها إلى البلدان العربية عن طريق المبادلة بموجب الإتفاق التجاري المتعاقد عليه.

وستهتم الحكومة بالدروس اللازمة لتنفيذ مشاريع الطرقات فتنظّمها بطريقة تسمح بإجراء الأشغال بالسرعة المقتضاة.

كما أنها ستعيد النظر في الأسس المعتمدة حتى الآن في توزيع اعتمادات هذه الطرق، فتوجّه عنايتها قبل كلّ شيء إلى الطرقات الدولية وغيرها من الطرقات التي تهم اقتصاديات البلاد.

وستسعى إلى إكمال برنامج التجهيز المائي في البلاد على قدر ما تسمح به إمكانات الموازنة.

وستهتم اهتماماً خاصاً بمشاريع استثمار المياه لتوليد الطاقة الكهربائية مبتدئة بمشروع الليطاني الذي أعدّت العدّة للشروع في تنفيذه نظراً إلى جلال شأنه من وجوه عدّة تلحق بالسياسة والإقتصاد والإجتماع.

وستستمر الحكومة في إيلاء السياحة والإصطياف والإشتاءالعناية التي يستحقها هذا المورد العظيم.

ولما كان ينبغي للبنان أن يجاري التطوّر الطبّي الحديث في المحافظة على الصحة العامة فستتجه الحكومة إلى تنسيق أعمالها وفق منهاجين:

١ - المنهاج العلاجي - يتناول بالتنظيم مؤسّسات العناية الطبية الحالية، وذلك بإمدادها بالمعدات اللازمة فتزيد خدمتها إتقاناً وانتشاراً ولا سيما في المناطق النائية المحرومة، ثم يتناول برنامجاً عامّاً للعناية الطبية يجري تنفيذه على مراحل وفق حاجة البلاد وإمكانات الموازنة فيكون توطئة لتحقيق نوع آخر من مشروعات الضمان الطبية التي هي أقرب ملاءمة للبنان.

٢ - المنهاج الوقائي - وهو الأهم، ففرضه رفع مستوى الصحة العامة، ويتناول بالتنظيم والتنسيق والتبويب أعمال الصحة العامة نحو إصلاح البيئة والإحصاء الصحي والمختبر الصحي والتثقيف العام على ضوء العلم الحديث القائم في مختلف المؤسّسات الرسمية والدولية والخاصة.

وغني عن القول أن هناك مشروعات أخرى يحسن بالحكومة الإهتمام بها. وإذا كنا لم نلم بها في هذا البيان فلأننا سوف نبسطها عند مناقشة الموازنة، وحينئذ يحظى بالتنفيذ كلّ مشروع تتوافر له الإمكانات المالية.

أما الصحافة فإننا نحترم حريتها ونعمل لتعزيزها، آملين من رجالها الكرام تحري الحقائق، فبتحري الحقيقة، والحقيقة وحدها، تؤدي الصحافة رسالتها كاملة في خدمة هذا الوطن.

وثمة قضية دقيقة خطيرة تخصها الحكومة بكثير من العناية والرعاية هي قضية شركات البترول، ورأينا فيها أن يتحد موقف لبنان من هذه الشركات مع موقف الشقيقة سوريا وأن تتوحّد كذلك مطالب البلدين في صورة تضمن مصالح كليهما.

هذا هو البيان الذي نتقدّم به من حضراتكم طالبين إليكم أن تمنحونا ثقتكم الغالية على أساسه وأن تعاونونا على تحقيقه، سائلين الله أن يوفقنا وإياكم إلى خدمة هذا الوطن العزيز.

الوزارة الثانية والعشرون

من ٩ آذار ١٩٥٦ إلى ٨ حزيران ١٩٥٦

رئيس حكومة و٨ وزراء

عبدالله اليافي - رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية.

صائب سلام - وزير دولة.

الأمير مجيد أرسلان - وزيراً للدفاع الوطني.

جورج كرم - وزيراً للمالية.

جورج حكيم - وزيراً للإقتصاد الوطني، والتربية الوطنية.

سليم لحود - وزيراً للأشغال العامة والعدلية.

جوزف سكاف - وزيراً للزراعة.

نزيه البزري - وزيراً للأشغال العامة، والتصميم العام.

محمد صبره - وزيراً للأنباء العامة، والبريد والبرق والهاتف.

- المقترعون ٤٠.
- نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٢٤ صوتاً.
- حجب الثقة ١٤.
- إمتنع ٢.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

تمثل حكومتنا اليوم أمام مجلسكم الكريم، لتدلي، وفقاً للتقاليد البرلمانية، ببيان عن العمل الذي تعتزم القيام به، والمشاريع التي عقدت النية على تحقيقها، والخطوط الرئيسية للسياسة التي تتمشى عليها في الحقلين الداخلي والخارجي، ولقد يحصى هذا البيان في عداد ما تقدّمه من البيانات الوزارية المتتالية، التي ترمى بالتشابه، في معناها ومبناها والوعود المنطوية عليها.

وكنت استدركت في بيان وزاري سابق هذا النقد فقلت إن العبرة ليست في تشابه البيانات، بل بمقدرة الحكومات على تنفيذها، وأزيد اليوم أنه من الاغراق في التشاؤم نكران ما تحقق في لبنان وما بلغه هذا البلد العزيز منذ فجر الإستقلال حتى اليوم من نهضة وعمران في شتّى مرافقه الحيوية.

فقد تواصلت أعمال الإنشاء والعمران فيه، منذ هذا التاريخ وفي مختلف الميادين، فمن توسيع في شبكات الطرق وتعبيدها، إلى إحياء المشاريع المائية والكهربائية، إلى إشادة موسّسات الصحة ودور الثقافة والرياضة، إلى إنشاء المطارات وتعزيز مرافق لبنان الإقتصادية والمالية بوجه عام، مما يحمد عليه كلّ من ساهم بهذا المجهود العظيم.

وهذا بيان الحكومة الجديدة، يرسم لكم الخطوط العامة لسياستها الداخلية والخارجية تتقدّم به من مجلسكم الكريم، وهي واثقة من أن تنفيذه مرهون بمؤازرتكم، وبمجال الإستقرار والتعاون الذي ينبسط أمامها للعمل أو لإتمامه في شتى الحقول.

أيها السادة،

لقد واجهنا في مستهلّ قيامنا بأعباء الحكم، كما واجهت البلاد كلّها، محنة الزلزال القاسية التي حلّت بفئة من المواطنين، ففجعتهم بفقد أحبّاء ومعيلين، وشرّدتهم عن بيوتهم المهدّمة والمتداعية، ووضعتهم إلى أجل في عهدة الذمم الكريمة والأيدي السخية.

وبالرغم من أن الشعور الإنساني النبيل قد هزّ اللبنانيين جميعهم، فهبوا إلى النجدة، وأثار عاطفة الأخوّة الصادقة في الدول العربية الشقيقة وسائر البلدان الصديقة، فاندفعت حكومات وشعوباً إلى مساهمة كريمة في أعمال الإسعاف الأولية، فإننا، ونحن ننحني أمام أرواح الضحايا ونشاطر أهلها أصدق شعائر المؤاساة، نجاهركم ونجاهر مجموع الشعب بأننا، بعد درس للموضوع من جميع وجوهه، أمام كارثة مطبقة تفوق إمكانية الإسعاف والمساعدات المحدودة وتضطر الحكومة إلى العمل الحاسم في نطاق أوسع للمساعدة، وذلك رغم العمل المجيد الخيّر الذي قامت به اللجنة الأهلية وسائر الهيئات الشعبية لإغاثة المنكوبين.

لذلك استقرّ رأينا على مجابهة هذه الحالة الطارئة بشتى الوسائل وخاصة بإنشاء ضرائب استثنائية يشترك بالمساهمة فيها اللبنانيون، وتستعين بها الحكومة تباعاً على

إزالة الآثار المادية والمعنوية من نفوس أفراد الأسرة اللبنانية الذين داهمتهم هذه الكارثة بشرها المستطير.

ولقد اجتازت الحكومة حتى اليوم خطوات محسوسة في هذا السبيل، فألّفت لجنة وزارية للإغاثة والتعمير وباشرت هذه اللجنة عملها فوراً باتخاذ سلسلة من الإجراءات والتدابير لمواجهة النكبة وتخفيف آلامها، ونحن نأمل أن تتجاوب جهود الشعب مع الجهود التي تبذلها الحكومة في أداء هذا الواجب الوطني الإنساني.

أيها السادة،

لقد درجت الحكومات السابقة في بياناتها الوزارية أن تعدّد كل وزارة منها على حدة ما تنوي القيام به من مشاريع وأعمال، وهذه المشاريع على أهمية ما تحتويه من تنوّع في المواضيع تجيء في مجموعها على الأغلب كصورة سابقاتها، فليسمح لنا لأول مرة أن نتجاوز هذا التقليد، لا تقليلاً من أهمية هذه الأعمال، ولا صرفاً لأنفسنا عن تحقيقها لأنها بمجملها تسير في طريق التنفيذ، ومن إضاعة الوقت ترددها على مسامعكم.

غير أننا إلي جانب تنفيذ هذه المشاريع، وتبنّينا لها بأكملها، إعتزمنا القيام بالأعمال الجديدة التالية:

أولاً – تشجيع تأسيس مصرف عقاري للمساهمة في التعمير، ويكون من أهدافه تشييد مساكن للموظّفين والعمّال بأسعار معتدلة، ولآجال بعيدة، تُحدّد شروطها وطرق تنفيذها في ما بعد بالإتفاق بين الحكومة والمصرف المذكور.

ثانياً – تنفيذ مشروع الصندوق المستقل الذي أحدثته الحكومة التي كان لي شرف رئاستها، وذلك بموجب قانون صدر بتاريخ ١٤ آب سنة ١٩٥٤ يقضي بأن يموّل هذا الصندوق المستقل بأثمان ما يباع من أملاك الدولة الخاصة، وترصد أمواله لبناء دور ومؤسّسات رسمية توفّر على الحكومة ما تنفقه من أموال طائلة على استئجار أماكن لمعظم دوائرها الرئيسية والفروع التابعة لها.

غير أنه رافق تطبيق هذا القانون في حينه بعض البطء بسبب تعارض النصوص القانونية المتعلّقة ببيع أملاك الدولة الخاصة.

وتعلن الحكومة استعدادها الحاسم اليوم للعمل فوراً على تنفيذ منطوق هذا القانون بعد زوال أسباب التعارض المشار إليها.

ثالثاً – تقديم مشروع قانون إلى هذا المجلس ضمن مدّة ثلاثة أشهر، يتضمّن المرحلة الأولى من الضمان الإجتماعي المتعلّق بالضمان الصحي الإجتماعي لعموم اللبنانيين.

وهنالك أمور يهتم لها الرأي العام والمجلس ومن واجبنا إيضاح موقف الحكومة منها:

أولاً – قضية البترول، وعائدات لبنان من أرباحه، إن الحكومة ستبادر إلى معالجة هذه القضية والبت فيها خلال مرحلة لا تمتد إلى أبعد من ثلاثة أشهر، فإما أن يتمّ الإتفاق مع الشركات على اقتسام الأرباح على أسس معقولة عادلة، وإما أن يؤمّن حق الخزينة اللبنانية بإخضاع هذه الشركات لبعض التدابير القانونية، وفي كلا الحالتين، فالحكومة تعاهدكم على أنها تعتبر هذه القضية من القضايا الرئيسية والحيوية التي لا مندوحة عن إيجاد حلّ سريع عادل لها.

ثانياً – قانون الإنتخاب – إن رأي الحكومة هو زيادة عدد النواب في المجلس النيابي المقبل إلى ٨٨ عضواً، وهي تتعهّد بتقديم المشروع إلى مجلسكم الكريم في برهة لا تتجاوز الشهر الواحد وعلى أساس اللائحة المصغّرة.

وكذلك فإن الحكومة تتعهّد بتقديم مشروع لتنظيم القضاء، يهدف إلى إصلاحه، وتوطيد العدالة بمدّة لا تتجاوز أيضاً الشهر الواحد.

وهي تنوي إصلاح الإدارة وتطهيرها وذلك بقوانين ستتقدّم بها إليكم وهي ترغب بالتعاون مع مجلسكم وترجو مؤازرته الوثيقة.

ومن البديهي القول أن ما من مشروع إصلاحي يعطي ثماره إلاّ إذا توافرت له أجواء الإستقرار المرتكزة على توطيد العدل وحفظ الأمن وفرض هيبة الحكومة بواسطة موظّفين أكفاء أمناء يقدّرون مسؤولياتهم ويتحمّلون تبعاتهم ويؤمنون إنتظام الجهاز الإداري وحسن سيره، وهذا ما ستعنى به الحكومة وتوليه أعظم الإهتمام.

ومن البديهي أيضاً القول أنه مما يزيد في إقرار العدالة وحفظ الأمن، وجود قضاء عادل نزيه، يتكاتف أفراده على إحقاق الحق، ويبتعدون عن مزالق السياسة، وهذا ما ستوليه الحكومة مزيد اهتمامها بما يصون للقضاء حرمته وللمتقاضين حقوقهم أمامه.

أيها السادة،

إن بياننا يظل ناقصاً في نظرنا إذا نحن لم نأتِ فيه على ذكر ما نعتزم القيام به نحو جيشنا الباسل.

إن قلوبنا تتجه إليه وتحوطه بسياج من الأمل والمحبّة، فحكومتنا لن تسهب في هذا الموضوع لدقته، ولكنها توكّد لكم أن تفكيرنا يتجه اتجاهاً قوياً إلى توفير جميع الإمكانات له مهما عظمت التضحيات حتى ينهض بارتياح واطمئنان بشرف المهمة المقدّسة التي أوكلت إليه.

أيها السادة،

لقد أبدينا بوضوح رأينا في الحقل الداخلي، وسنعلمكم بمثل هذا الوضوح في السياسة الخارجية.

إن سياسة حكومتي الخارجية واضحة المعالم وهي متفقة مع رغبة هذا المجلس وأماني الشعب اللبناني العزيز.

وإليكم خطوطها الرئيسية:

أولاً – عدم الإنضمام إلى ميثاق بغداد.

ثانياً – عدم الدخول في أحلاف أجنبية.

ثالثاً – تحقيق أهداف ميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي، والسعي مجدداً مع الدول العربية الشقيقة، بغية تنسيق جهودها واستنفاذ طاقاتها ووسائلها لخدمة المصالح العربية العامة، وحتى يستعيد أهالي فلسطين جميع حقوقهم المشروعة فتتحقق أعز أماني العرب.

والحكومة عازمة على التشاور باستمرار مع حكومات الدول العربية في جميع الشؤون التي تتعلّق بالمصالح والقضايا العربية المشتركة.

إن هذه السياسة التي تتسم بطابع الأخوة الصحيحة نحو جميع الدول العربية تتماشى في اعتقادنا مع رغبة الشعب اللبناني وتوجيهات مجلسكم الكريم، وهي خير وسيلة لجمع كلمة العرب ولتضافر قواهم لمجابهة العدو المشترك الجاثم على حدودنا الجنوبية.

إن هذه الحكومة لمصممة على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف التي نصبو إليها جميعاً.

أما العلاقات مع سوريا الشقيقة فستكون في طليعة ما تعالجه الحكومة، فتعمل أولاً على تمكين روابط الأخوّة والود وعلى توثيقها ثم تستأنف المفاوضات الإقتصادية معها على أساس الوحدة الإقتصادية التي تضمن مصالح البلدين وتراعي أوضاعهما. ومن الطبيعي أن يؤدّي توثيق روابط الأخوّة إلى إزالة العقبات التي قامت بوجه الإتفاق العسكري حتى الآن، هذا الإتفاق الذي ترغب الحكومة بحرص شديد وإخلاص أكيد في عقده مع سوريا الشقيقة.

وأما بصدد مشروع استثمار مياه نهر الأردن فنحن مقيّدون بشأنه بقرارات صادرة عن هذا المجلس يتحتم علينا احترامها كما يتحتم علينا تنسيق سياستنا في هذا الموضوع الخطير مع سياسة كافة الدول العربية مستهدفين المصلحة القومية العليا التي تفرض علينا السعي لأن يكون هذا المشروع عربيّاً خالصاً صافياً لا علاقة مباشرة به لإسرائيل أو غير مباشرة.

حضرات النواب

لقد بيّنت سياسة الحكومة في علاقاتها مع الدول العربية الشقيقة، أما علاقاتنا مع الدول الأجنبية فستكون علاقات ودّ وصداقة نحو الجميع وتزداد هذه العلاقات نموّاً واضطراداً كلّما تفهّمت هذه الدول تفهّماً صحيحاً مشاكل العرب وسعت إلى حلّها بعزم وشجاعة بروح شرعة حقوق الإنسان ومبادىء الأمم المتحدة.

إن لبنان المؤمن بهذه المبادىء السامية يعطف كلّ العطف على جميع الحركات التحررية والإستقلالية في كلّ بلدان العالم ويؤيّد بداهة بوجه خاص قضية المغرب العربي الذي يأمل أن تلبّى رغباته الوطنية. وهو بالتعاون مع شقيقاته العربيات يؤيّد هذه الرغبات ويعمل على تحقيقها ويرجو أن تزول آخر العقبات التي تعترض سبيل التفاهم بينه وبين فرنسا وإسبانيا.

حضرات النوّاب

على هذا الأساس تتقدّم حكومتنا من مجلسكم الكريم وتطلب ثقتكم، وفّقنا الله وإياكم لخدمة هذا الوطن العزيز.

الوزارة الثالثة والعشرون

من ٨ حزيران ١٩٥٦ إلى ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٦

رئيس حكومة و٩ وزراء

عبدالله اليافي - رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، والتصميم العام.

صائب سلام - وزير دولة.

الأمير مجيد أرسلان - وزيراً للدفاع الوطني.

جورج كرم - وزيراً للمالية، والإقتصاد الوطني.

ألفرد نقاش - وزيراً للعدلية.

فؤاد غصن - وزيراً للتربية الوطنية، والبريد البرق والهاتف.

سليم لحود - وزيراً للخارجية والمغتربين.

جوزف سكاف - وزيراً للزراعة.

نزيه البزري - وزيراً للصحة العامة، والشؤون الإجتماعية.

محمد صبره - وزيراً للأشغال العامة والأنباء.

- المقترعون ٣٧.
- نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٣٠ صوتاً.
- حجب الثقة ٥.
- إمتنع ٢.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

إنّ حكومتنا تقدّم إليكم - وفقاً للتقاليد البرلمانية - بيانها الوزاري وهو في الحقيقة ليس بياناً جديداً بل هو نفس بيان الحكومة السابقة التي كان لي شرف رئاستها والذي تقدّمت به في جلسة التاسع والعشرين من آذار الماضي ونالت على أساسه ثقتكم الغالية.

ولهذا فالحكومة لن تضيّع وقتكم الثمين بترداده مجدداً على مسامعكم، وتكتفي بالقول أنها تتبنى جميع ما ورد فيه في الحقلين الداخلي والخارجي، ولكنها، وقد اضطرّت لظروف معروفة منكم إلى الإستقالة، ثم إلى إعادة تأليفها، ترى من واجبها أن تحدد أمامكم الخطوط الرئيسية لسياستها التعميرية في المناطق التي منيت بالزلزال، لا سيّما أنّ هذه السياسة كانت في الآونة الأخيرة مثاراً للنقاش وللتعليقات المختلفة في صفوف الشعب وصفوفكم.

إن حكومتنا بعد استماعها إلى آراء الكثيرين من أصحاب الفن والإختصاص واستئناسها بنظرياتهم حول هذا الموضوع ودراستها له، قرّرت أن تسير في سياستها التعميرية على الأسس التالية:

١ - القرى التي لا بدّ من تنظيمها مدنياً نسبة لعدد البيوت المهدّمة فيها تؤمن مصلحة التعمير مباشرة إعادة بنائها وفقاً للمخطّط الذي تضعه الدوائر الفنية التابعة لهذه المصلحة.

٢ - تؤمن أيضاً مصلحة التعمير مباشرة بناء البيوت المهدّمة في القرى التي لا تحتاج إلى تنظيم مدني، غير أنه إذا شاء بعض أصحاب البيوت المتهدّمة في هذه القرى أن يتولّوا بأنفسهم إعادة بنائها وفقاً للتصاميم الموضوعة من الدوائر الفنية المشار إليها آنفاً، فمصلحة التعمير تؤمّن لهم مواد البناء بمختلف أنواعها، ويعطون عند انتهاء كلّ قسم من أقسام البناء القيمة التي تحدد له لقاء اليد العاملة، ويقسم البناء مبدئياً إلى ثلاثة أقسام: الهيكل - الجدران - المتممات - ويجري الدفع بناء على الكشوفات التي تضعها المصلحة.

٣ - تسهيلاً لإعادة البناء في القرى الموصوفة أعلاه بالسرعة اللازمة، ستحيل الحكومة حالا على مجلس النواب مشروع قانون يجيز لمصلحة التعمير وضع يدها على الأراضي اللازمة للبناء فور صدور مرسوم الإستملاك.

٤ - إن البت بين القرى التي تحتاج حتماً إلى تنظيم مدني والقرى التي لا تحتاج إلى هذا التنظيم يعود إلى مصلحة التعمير بعد موافقة مجلس الوزراء.

على هذا الأساس نتشرّف بطلب ثقتكم الغالية.

الوزارة الرابعة والعشرون

من ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٦ إلى ١٨ آب ١٩٥٧

رئيس حكومة و٥ وزراء

سامي الصلح - رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، والعدلية والأنباء.
اللواء فؤاد شهاب - وزيراً للدفاع الوطني.
الأمير مجيد أرسلان - وزيراً للصحة والإسعاف العام، والزراعة.
محمد صبره - وزيراً للأشغال العامة، والبريد والبرق والهاتف.
شارل مالك - وزيراً للخارجية والمغتربين، والتربية الوطنية.
نصري المعلوف - وزيراً للمالية، والإقتصاد الوطني، والشؤون الإجتماعية.

- المقترعون ٤٠.
- نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٣٨ صوتاً.
- حجب الثقة ٢.
- إستقال اللواء فؤاد شهاب من وزارة الدفاع الوطني بموجب المرسوم الرقم ١٤٦٢٢ تاريخ أول آذار ١٩٥٧ فأسندت إلى السيّد سامي الصلح.
- إستقال السيد سامي الصلح من وزارة العدلية بموجب المرسوم الرقم ١٤٦٢٣ تاريخ أول آذار ١٩٥٧ وعيّن السيّد إميل تيان وزيراً لها.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

يعاني العالم الآن أزمة دقيقة لا يجوز معها إلاّ التفكير المسؤول. والمحور الأول لهذه الأزمة هو الشرق الأدنى بما فيه من مشاكل ومضاعفات هي في منتهى التعقيد والخطورة. وفي وسط هذا المحور تقع المسائل العربية وخصوصاً قضايا فلسطين ومصر. فعلى التصرّف الحكيم المسؤول في هذه الأزمة الحادة قد يتوقّف سلام العالم.

ولبنان، القادر على حق القدر لجميع التيارات المتفاعلة في هذه الأزمة، يتحسّس الوضع الخطير الحاضر تحسّساً خاصّاً. ولا نغالي إذا قلنا أن لبنان يجتاز اليوم مرحلة حاسمة في تاريخه.

إن الوزارة الحاضرة تعي هذه الأمور كلّها وعياً تامّاً وما قامت إلاّ على أساس هذا الوعي. وهي تعرف جيّداً في أية لحظة تاريخية مصيرية تعيش وتحكم.

ولذلك فإنها تعتمد، أوّل ما تعتمد، على إدراك جميع اللبنانيين لخطورة هذه اللحظة التاريخية، وعلى استعدادهم للتعالي على جميع الإعتبارات الخاصة، أيّاً كانت، لمجابهة مسؤولياتهم تجاه وطنهم، لمجابهتها متآخين، متضامنين، متحابين متعاونين في تحمّل هذه المسؤوليات تحمّلاً كاملاً.

أما الروح التي نستلهمها في الحكم فهي: المجابهة الصريحة لكلّ مشكلة، والتخطيط المسؤول للأمد الطويل، والحزم في كلّ ما هو حق، والتسامح المحب، ووضع مصلحة لبنان ككل فوق أيّ مصلحة ضيّقة.

ففي الداخل تُحتّم علينا خطورة الأحداث القائمة أن نفرض هيبة القانون فرضاً شديداً، وأن نتوسّل أحكامه وحدوده لتوطيد الأمن وإشاعة الطمأنينة وتمكين الإستقرار. إن في هذا وحده سلامة هذا البلد، وفيه إلى حدّ بعيد سلامة الدول العربية الشقيقة.

إن الحكومة تدرك تمام الإدراك ما للقضاء من حرمة وما لأحكامه من أثر في حياة الدولة والمجتمع. فهي إذ تعلن عن عزمها على تعزيز القضاء تؤكّد حرصها على أن تحفظ للقاضي إستقلاله وحصانته، وتعمل على رفع مستواه عملياً ومادياً.

أما الجيش فالحكومة تحرص على تحقيق ما أُعدّ له من برامج.

أما وضعنا المالي فهو سليم مكين. وترى الحكومة أن الأحوال العالمية القلقة توجب علينا أن نزيد موفور الإحتياط، فلا نرهقه كثيراً بالتزامات جديدة.

وفي الإقتصاد فإننا نتمسّك بسياسة الإقتصاد الحر التي ثبت صوابها وثبت أنها من أسباب الإزدهار القائم. فإذا اضطررنا أحياناً للحدّ من هذه الحرية فإنما يكون ذلك بالقدر الذي تتطلّبه المصلحة العامة وتوجبه حماية الصناعة الوطنية الناشئة.

أما التموين ففي رأينا أنه الآن مسألة حيوية تستحق أوفر الجهد وأسخى البذل، ولهذا فإننا عازمون على تحقيق هذه الغاية بتشجيع استيراد الضروري والأولي من المواد،

بحيث نصبح في حالة نستطيع معها أن نأمن العوز والغلاء ونكتفي بما عندنا لمدّة غير قصيرة إذا سدّت علينا المصادر.

وفي ما يتعلّق بقضية عائدات النفط، فقد أقرّ مجلسكم الكريم بتاريخ ٢٦ تموز الماضي قانوناً قضى بأن تخضع لضريبة الدخل وسائر الضرائب جميع الشركات التي كانت معفاة منها. وأجاز هذا القانون في فقرته الثانية أن تعقد الحكومة مع هذه الشركات اتفاقات تستوفي بموجبها حصّة من الأرباح تقوم مقام الضرائب المتوجبة. ولهذا فإن الحكومة ستباشر قريباً بمفاوضة الشركات التي تسري عليها أحكام هذا القانون بغية عقد اتفاق معها يصبح، نهائياً، شرعة العلاقات بين الخزينة اللبنانية وبينها.

أما علاقاتنا الإقتصادية مع الشقيقة سوريا، فإنكم تذكرون أن لبنان هو الذي تقدّم إلى مجلس جامعة الدول العربية بمشروع اتفاق الوحدة الإقتصادية العربية. فمن الطبيعي إذن أن يكون لبنان راغباً في قيام مثل هذه الوحدة بينه وبين شقيقته سوريا. ونحن اليوم نعود فنكرّر رغبة لبنان في أن تستقرّ علاقات البلدين في اتفاق دائم يضمن مصلحة الفريقين. إننا بهذه الروح سنقبل على معالجة هذه القضية الهامة.

أما التربية الوطنية فسنوجهها التوجيه المؤدّي إلى التكوين الروحي والعقلي والخلقي الأمثل للمواطن اللبناني، وسنسعى للإرتفاع بوزارة التربية إلى المستوى اللازم لقيامها بهذه المهمة.

أما المشاريع العمرانية فإن أفضل ما يمكن الوعد به الآن هو التعهّد بتنفيذ المشاريع التي أقرّها مجلسكم في أعمال الكهرباء والماء والطرق الدولية والمدارس والهاتف والزراعة والصحة والشؤون الإجتماعية، وهي ليست بالأمر القليل إذا ذكرنا أنها حجزت مبالغ ضخمة من موارد السنوات المقبلة.

أما الموظّفون فإن حالتهم المادية تستوجب الإهتمام، ونخص منهم أصحاب المرتبات الصغيرة. وسنتقدّم قريباً إلى مجلسكم بمشروع قانون يرفع المرتبات بمقدار ما تسعف حالة الخزينة العامة.

إن الحكومة ترى وجوب تعديل قانون الإنتخاب تعديلاً يزيد عدد النواب ويوفّر للناخب كلّ ضمانات الحرية. وترى أن مشروع القانون المعروض على المجلس يحقق إلى حدّ بعيد هذه الأغراض. إلاّ أن هنالك بعض تعديلات يمكن التقدّم بها أثناء المناقشة.

أما السياسة التي ستنتهجها الحكومة في الحقل الخارجي فتنبثق، قبل كلّ شيء، من إرادة الشعب اللبناني كلّه، ومن ثقة لبنان بنفسه وبأهليته للإستقلال والحرية

وللمشاركة في الخلق الحضاري، ومن عزمه على القيام بكلّ ما يجب لتوطيد حريته واستقلاله وتأمين أسباب هذه المشاركة، ومن إيمانه بحقوق الإنسان الأساسية واعتماده العقل طريقاً أمثل لتسوية جميع المشكلات الإنسانية. كما أنها تُستمدّ من الروابط الحية القائمة بين لبنان وشقيقاته العربيات، ومن وعيه لمسؤولياته تجاهها، ومن حرصه على توحيد كلمتنا جميعاً كي نستقوي على الشدائد ونحلّ المشاكل التي تجابهنا حلاً يصون السيادة والكرامة ويساعد على تأمين الإزدهار الإقتصادي والتقدّم الإجتماعي. وتستمدّ سياستنا أيضاً من المواثيق التي ارتبطنا بها في الماضي ولا نزال حريصين على تطبيق ما تفرضه علينا من التزامات وعلى التمرّس بما تولينا من حقوق، كميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي. وتسود هذا كلّه رغبة عميقة في الإسهام بما لنا من طاقة في إقرار السلام في العالم، على أساس العدالة والحرية الحقيقيتين.

وسوف نسعى، على هدى هذه المبادىء، إلى بلوغ أهداف سياسية واضحة في جميع القضايا التي تواجهنا. فإننا نساند مصر بكلّ ما نستطيع في دفاعها عن سيادتها وحقوقها. ولذلك فإننا نعمل لتنفيذ المقررات التي أجمع عليها الرأي العام العالمي وأقرّتها الأمم المتحدة، والتي تقضي بأن تجلو عن مصر وقطاع غزّة جميع القوات المعتدية. ونريده جلاء فوريّاً وبدون قيد ولا شرط. كما نريد حلاً لقضية القناة يتفق مع سيادة مصر وكرامتها. كلّ ذلك تنفيذاً لبيان الملوك والرؤساء، هذا البيان الذي يقضي على كلّ من الدول الممثلة في الموتمر، في ما خصّها، وعملاً بحق الدفاع المشروع عن النفس، بالمباشرة فوراً بتطبيق أحكام المادة الحادية والأربعين من ميثاق الأمم المتحدة، واتخاذ التدابير الفعّالة التي تسمح بها أقصى إمكاناتها وفقاً لالتزاماتها بمقتضى المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك العربي، ذلك إذا رفضت بريطانيا وفرنسا الإمتثال لقرارات الأمم المتحدة وامتنعتا عن سحب قواتهما من الأراضي المصرية فوراً وبدون قيد ولا شرط، وكذلك إذا خالفت إسرائيل قرارات الأمم المتحدة وامتنعت عن سحب قواتها إلى ما وراء خطوط الهدنة دون قيد ولا شرط، أو إذا تسبب عن موقف أي من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل تأزّم جديد من شأنه أن يؤدّي إلى استئناف الأعمال العسكرية.

أما المادة الحادية والأربعون من ميثاق الأمم المتحدة التي يجب على موقعي البيان المشترك تطبيقها فوراً في هذه الحالة، فتنصّ على أنه «يحق لمجلس الأمن أن يقرّر ما هي التدابير الواجب اتخاذها لتنفيذ قراراته والتي لا تتطلّب استخدام القوات المسلّحة، وأن

يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير التي يمكن أن تشمل وقف العلاقات الإقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً أو كليّاً وقطع العلاقات الدبلوماسية». كما تنصّ المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك العربي على أن «تعتبر الدول المتعاقدة كلّ اعتداء مسلّح يقع على أية دولة أو أكثر منها، أو على قوّاتها، إعتداء عليها جميعاً. ولذلك فإنها، عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل، بما في ذلك إستخدام القوّة المسلّحة، لردّ الإعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما».

ومن الأهداف الرئيسية للسياسة اللبنانية أن نتابع الجهاد الكلّي في سبيل قضية فلسطين، لكي نظفر لأبنائها العرب بالعودة إلى وطنهم ونضمن للقضية حلاً عادلاً يتفق مع شرعية الحقوق العربية في فلسطين.

ومن أهدافنا أيضاً أن نناصر الشعوب العربية جمعاء في نضالها لتحقيق أمانيها المشروعة، وأن نؤازر الشعب الجزائري لبلوغ ما يصبو إليه من حرية واستقلال.

أما الشقيقة سوريا فلها منزلة كريمة في نفوسنا. إن علاقاتنا تفرض علينا، لبنانيين وسوريين، أن نقف معاً في مواجهة الظروف الدقيقة التي يجتازها العالم العربي اليوم والتي تلقي على البلدين واجبات في غاية الخطورة.

وسوف تسترشد الحكومة في سياستها بتوصيات لجنة الشؤون الخارجية وتتقيّد بقرارات مجلس النواب وتنفّذ مضمون البيان المشترك الذي صدر عن مؤتمر الملوك والرؤساء العرب، ذلك الموتمر التاريخي الذي سعد لبنان بانعقاده في ربوعه، والذي كان للبنان الفضل في الدعوة إليه كما كان له دور بارز في نجاحه.

وقد عقدت الحكومة العزم على أن تتخذ من جميع القضايا التي تعالجها موقفاً إيجابياً بنّاءً يفرضه الشعور العميق بالمسؤولية ويحتّمه واجب التعاون مع الدول المحبّة للحرية والعدالة والسلام. ذلك أن لبنان لا يكون نفسه إلاّ متفاعلاً مع مواطن الحرية والحق حيثما كانت.

أيها النواب المحترمون

لقد عرضنا لكم خطورة الوضع الحاضر وبيّنا خطتنا لمواجهته، وعلى أساسها نطلب إليكم منحنا ثقتكم الغالية.

الوزارة الخامسة والعشرون

من ١٨ آب ١٩٥٧ إلى ١٤ آذار ١٩٥٨

رئيس حكومة و٧ وزراء

سامي الصلح – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للعدلية، والداخلية.
الأمير مجيد أرسلان – وزيراً للدفاع الوطني، والبريد والبرق والهاتف.
كاظم الخليل – وزيراً للزراعة، والإقتصاد الوطني، والتصميم العام.
سليم لحود – وزيراً للأشغال العامة.
جوزيف سكاف – وزيراً للصحة العامة، والشؤون الإجتماعية.
جميل مكاوي – وزيراً للمالية.
شارل مالك – وزيراً للخارجية والمغتربين.
فريد قوزما – وزيراً للتربية الوطنية، والأنباء.

- المقترعون ٥٦.
- نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٣٨ صوتاً.
- حجب الثقة ١٧.
- إمتنع ١.
- استقال السيد جميل مكاوي من الوزارة في ٦ شباط ١٩٥٨، فأسندت وزارة المالية للسيد فريد قوزما.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

نجتمع اليوم إثر استفتاء عام أولاكم مسؤولية تمثيل الشعب، وحق التشريع بإسمه، والسهر على مقدراته ومصالحه. وإن الحكومة الجديدة المنبثقة من مجلسكم الكريم تجابه وضعاً عامّاً تسوده قضايا خطيرة في الحقلين الخارجي والداخلي. ففي الحقل الخارجي تجد الحكومة نفسها أمام مشكلات دولية عديدة بعيدة المدى بالنسبة لمغزاها

العميق وتأثيرها في أوضاع الشرق الأدنى وكيان دوله جميعاً. وفي الحقل الداخلي نجابه مشكلات دولية عديدة بعيدة المدى بالنسبة لمغزاها العميق وتأثيرها في أوضاع الشرق الأدنى وكيان دوله جميعاً. وفي الحقل الداخلي نجابه مشكلات هامة في شتى نشاطات الدولة، منها ما هو حقيقي أصيل ومنها ما هو إنعكاس للأوضاع السياسية المضطربة في الشرق الأدنى والعالم.

إن الحكومة تعي هذه المشكلات وعياً مسؤولاً. وقد كوّنت نفسها ووضعت بيانها على هذا الأساس. وهي تتقدّم اليوم بطلب ثقتكم الغالية راجية إليكم مناقشة كلّ ما تضمّنه هذا البيان بمثل ما التزمت به من صراحة ومسؤولية. إن السياسة الخارجية التي تعتزم الحكومة انتهاجها هي في جوهرها إمتداد وتثبيت وتكملة للسياسة الخارجية التي رسمتها الحكومة السابقة وأعلنتها في بيانها بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٦ و٤ نيسان ١٩٥٧. وسبب إمتداد هذه السياسة أن الشعب اللبناني ذاته، في الإستفتاء الذي جرى في شهر حزيران الماضي، عبّر عن تبنّيه لها بالذات وعن إيمانه بصوابها، فأصبح من واجب الحكومة المنبثقة من مجلسكم الكريم – وهو ثمرة هذا الإستفتاء الشعبي – أن تبقى أمينة لتلك السياسة وأن تستمرّ في تنفيذها.

تحدّد هذه السياسة بأنها في جوهرها لبنانية إستقلالية. ولذلك فهي تستجيب لإرادة الشعب اللبناني وحده. فليس لبنان تابعاً لأحد ولا هو مدين بوجوده لأحد. يرسم سياسته قبل كلّ شيء بدافع مصلحته وعلى هدى عقله، ثم يقترب من غيره ويتشاور معه ويناقشه بمحبّة وانفتاح وتقبل.

يعي لبنان وعياً تامّاً أنه جزء لا يتجزّأ من العالم العربي. يرتبط مع اخواته الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بمواثيق والتزامات يحرص على تنفيذها بأمانة لخير العرب جميعاً.

ولبنان يعتقد بأن التقارب العربي لا يتحقق إلاّ بطول الأناة وبالتفاهم والإحترام المتبادلين. لذلك فإننا نعتزم المضي في سياسة عربية إيجابية تقوم على المحبّة الخلاّقة والتعاون الحر.

لبنان منفتح على العالم كلّه، متفاعل معه ومع حضاراته المختلفة، يلتقي فيه الشرق والغرب في جوّ من الإحترام المتبادل.

في تكوين اتجاهه الأساسي أو في اكتشاف هذا الإتجاه لا يستطيع لبنان لحظة واحدة أن يسقط من حسابه نصفه المغترب. هؤلاء الأبناء الأعزّاء المنتشرون في جميع أنحاء المعمورة يشكّلون دعامة كبرى من دعائم استقلالنا. ولن ينسى لبنان أبداً مؤازرتهم له.

نرتبط بمواثيق دولية ثلاثة لا غير: شرعة الأمم المتحدة، ميثاق جامعة الدول العربية، معاهدة الدفاع المشترك والضمان الجماعي. وسنبقى أوفياء لهذه المواثيق متمسّكين بما تولينا إياه من حقوق وبما تفرض علينا من التزامات.

وسنظل أيضاً أوفياء للعهود التي قطعناها مع بعض الدول العربية الشقيقة، والتي تضمّنتها البلاغات المشتركة الصادرة عنا وعن المملكة العربية السعودية والسودان وتونس.

وبالإضافة إلى ذلك وفوق كلّ ذلك، لن يغرب عن بالنا لحظة واحدة أن هنالك ميثاقين غير مكتوبين، ولكنهما مقدّسان، نستمدّ منهما قوّتنا ونهجنا، وهما الميثاق الوطني الذي ترتكز عليه الوحدة اللبنانية، وميثاق الوفاء لرسالتنا العربية، الذي يفرضه علينا كوننا جزءاً لا يتجزّأ من العالم العربي.

يتخبّط عالمنا العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في سلسلة من الأزمات تشتدّ وتتعقّد يوماً بعد يوم. وقد أصبحت الجامعة العربية التي أنشئت للتوفيق والتنسيق جسماً متفكك الأوصال. وتضاعفت الخلافات بين البلدان العربية الشقيقة، حتى أنّ بعضها أصبح مع الأسف الشديد في حرب إذاعيّة ودعائية ضد البعض الآخر. ومما زاد المشاكل خطورة أن الحرب الباردة الناشبة في العالم أخذت تنعكس على العلاقات القائمة بين الدول العربية وتؤثّر فيها.

إزاء هذا الوضع المؤلم، ترى الحكومة من واجبها تجاه لبنان وتجاه البلدان العربية بأجمعها، أن تبذل أقصى ما تستطيع ضمن حدود الإمكانات اللبنانية - ونحن نعرف حدودنا جيّداً ونلزمها بتواضع - من أجل الإسهام في تحسين العلاقات بين البلدان العربية الشقيقة لتحقيق تعاون مخلص متين، وإعادة النظر في أوضاع الجامعة العربية وأجهزتها لإعداد نظام جديد لها يكون أكثر انطباقاً على الواقع العربي وأوفر حظّاً بتأمين التفاهم والتعاون في المستقبل.

وإننا واثقون من أن الدول العربية التي فازت حديثاً باستقلالها، وهي السودان، وليبيا، وتونس، ومراكش، مدعوّة للقيام بمهمة أساسية في هذا السبيل. فالنظرة العربية الإفريقية المغربية تكمل وتقوم النظرة العربية الآسيوية المشرقية.

وما أن استقلّت هذه الشعوب العربية الإفريقية الشقيقة حتى فتحت حكوماتها لأبنائنا مجالاً جديداً رحباً للتعاون المثمر، وستعمل الحكومة بعزم وثقة على تشجيع هذا التعاون وتعزيزه، وخاصة في حقلي الإقتصاد والفكر.

وستولي الحكومة القضايا العربية المعروضة على النطاق الدولي العام أقصى الإنتباه والعناية. فقضية فلسطين هي أهم قضايانا الخارجية على الإطلاق. وهدفنا الرئيسي فيها أن نحافظ على حقوق العرب المقدّسة، وألاّ نأخذ بالأمر الواقع، ولا نعترف به، ولا نذعن للضغط والقوّة. لذلك لن يدور في خلد أحد منا أن يفكّر بعقد الصلح مع إسرائيل بل سنستمر في عناد تام بمناهضة المغتصبين حتى ينال العرب حقوقهم كاملة غير منقوصة في فلسطين. كما أننا سندرس بعناية تامة أمر الأموال العربية المجمّدة.

لا يستقر الحال في الشرق العربي حتى يستقيم الأمر بين سوريا ولبنان. نحن وسوريا إخوان بأعمق معاني الأخوّة، فيجب أن نتفق على كلّ شيء. ولا يقع تطوّر في سوريا إلاّ ويُحدث أثراً أساسيّاً مباشراً في لبنان. لذلك نتابع التطوّرات الجارية في سوريا الشقيقة بعناية فائقة، مادّين يدنا لإخواننا السوريين بكلّ محبّة، مؤكّدين استعدادنا الصادق لكلّ تفاهم يخدم مصلحة البلدين.

تساند الحكومة بحزم وإيمان قضية الجزائر على أساس الإعتراف بحقّها في تقرير مصيرها، وتؤيّد القضايا العربية القائمة في شبه الجزيرة العربية على أساس حق العرب الطبيعي في الحرية والإستقلال.

نعتزم الإبقاء على علاقاتنا الودية مع جميع الدول الصديقة دونما تمييز بينها، وسنسهر بتيقّظ كي لا تقودنا أيّة علاقة مع أيّ دولة إلى أي انتقاص من سيادتنا وحريتنا أو إلى أي مداخلة أجنبية في شؤوننا.

يقوم التعاون بيننا وبين الولايات المتحدة الأميركية على البيان اللبناني الأميركي المشترك الصادر في ١٦ آذار ١٩٥٧. هذا التعاون هو تطوّر طبيعي لما سبقه في السنوات الماضية من تعاون بيننا وبين أميركا. ولا يوجد أي تفسير أو تأويل لهذا البيان المشترك غير التفسير الرسمي الوارد في بيان الحكومة اللبنانية أمام المجلس النيابي في ٤ نيسان ١٩٥٧ وفي الإيضاحات التي أدلى بها وزير الخارجية في اختتام المناقشة التي دارت حول ذاك البيان. والحكومة عازمة على أن تمضي في هذا التعاون كما أنها مصمّمة على البقاء إلى جانب العالم الحر.

تعلن الحكومة أن لبنان غير مرتبط مع أيّ دولة بأيّ اتفاقات سرية أو بأيّ أحلاف عسكرية، وإنه لم يعطِ أيّ مركز ممتاز أو أيّ قاعدة عسكرية لأحد. إن تعاوننا مع الولايات المتحدة الأميركية على أساس البيان اللبناني الأميركي المشترك الصادر بتاريخ ١٦ آذار ١٩٥٧ لا يمس استقلالنا وسيادتنا بشيء على الإطلاق.

بسبب هذه السياسة الخارجية التي اعتمدتها الحكومة السابقة والتي ستتابعها الحكومة الحاضرة، نؤكّد أمام هذا المجلس الموقّر أن مركز لبنان الدولي لم يكن يوماً أقوى وأمنع منه اليوم، وإن لبنان لم يتمتّع يوماً بمثل ما يتمتع به في الوقت الحاضر من احترام الدول وثقتها.

أما في الحقل الداخلي فأوّل ما تعنى به الحكومة عناية فائقة وتوليه المزيد من الإهتمام رفع شأن القضاء وتدعيم استقلاله وإشاعة العدالة الحقّة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ليكون كلّ منهم أميناً على حقّه يناله كاملاً غير منقوص دون التوسّل إليه بالشفاعات والوساطات.

وسيكون رائد الحكومة وهدفها الأول المحافظة على الأمن وقطع دابر الشقاوة وحماية الأرواح والممتلكات وفرض هيبة القانون وتقديس حرمته لما لهذه الحرمة من تأثير عميق في حياة الدولة والمجتمع، وفي سبيل ذلك ستجهد في تعزيز قوى الأمن وزيادة ملاكاتها وتقوية أجهزتها لتجعل منها سياجاً للإستقرار والنظام ومبعثاً للطمأنينة التامة.

وستقوم الحكومة بتنظيم الجهاز الإداري تنظيماً عامّاً شاملاً وبفرض رقابة شديدة مستمرّة على مختلف الدوائر والإدارات للحيلولة دون الإهمال ولحمل كلّ موظّف على تسهيل وتعجيل المعاملات الموكولة إليه وعلى القيام بواجبه على الوجه الأكمل من دون التأثّر بأيّ عامل ما شخصيّاً كان أم حزبيّاً. فالحكومة للجميع على السواء وسياستها الراهنة: لا حزبية ولا انتقام.

أما الجيش، فإن الحكومة تحرص كلّ الحرص على تعزيزه باطراد وعلى تزويده بأحدث الأجهزة والمعدّات وفقاً للبرامج المعدّة له.

لسنا نكثر من الوعود المعسولة التي قد لا يتسع المجال أو لا تتوافر الإمكانات الكافية للوفاء بها. لكننا - وهدفنا الأوحد خدمة لبنان - سنحقق مختلف المشاريع الإنشائية والعمرانية والمنتجة التي تؤمن العمل لسائر أرباب المهن وتؤدّي بالتالي إلى زيادة الدخل الوطني وإلى ازدهار إقتصاديات البلاد وإلى ترويج السياحة والإصطياف

في بلد هو في الواقع ملتقى الطرق بين الشرق والغرب ومحجة لطلاب الراحة والإستجمام.

أجل ستحقق الحكومة هذه المشاريع الحيوية بالأفضلية وضمن حدود الإعتمادات التي أرصدت أو ستطلب لها.

وستكون في طليعة الإجراءات التي نعتمد اتخاذها قضية إيجاد أسواق للمنتجات الزراعية التي باتت محاصيلها الوفيرة تفوق حاجة الإستهلاك المحلّي وبات من الضروري فتح أسواق جديدة لها وتوفير وسائل نقل مجهّزة بوسائل حديثة تؤمن نقل هذه المحاصيل إلى أسواقها الطبيعية حتى لا تذهب جهود المزارع اللبناني ضحية الكساد وتدنّي الأسعار.

وفي سبيل بلوغ هذه الأهداف الرئيسية ستنفّذ الحكومة كلّ ما يسعها تنفيذه في سائر حقول نشاطها.

ففي الحقل المالي كان بود الحكومة أن تتولّى إعداد مشروع الموازنة للعام المقبل بالأساليب العلمية الحديثة لتتعدّى بالموازنة مادة الرقم الحسابي إلى مفهومها الحقيقي كمنهاج سياسي للهيئة الحاكمة. أما وقد وجدت نفسها أمام عناصر مشروع تكاد تكون مكتملة فإنها سوف تعمد إلى عصر النفقات غير المجدية وتعزيز ما كان منها ذا صفة إنمائية إنتاجية مراعاة منها لمدى التطوّر الإجتماعي والإقتصادي في البلاد، آملة أن لا يحول ذلك دون تقديم المشروع في الموعد الدستوري.

وإذا كانت الموازنات السابقة قد أسفرت عن تكوين مال إحتياطي ساعد على تمويل المشاريع الإنشائية القائمة، فالحكومة، وقد تعدّدت المشاريع المموّلة حتى الآن، ستكون يقظة في إنفاق مال الإحتياط، فلا تبذل منه إلاّ بقدر ما تتوخّاه من فائدة الإنتاج لأنها تعتبر أن الإسراف من شأنه أن يعرقل سير تلك المشاريع أو أن يؤول إلى إرهاق المكلّفين بالضرائب.

وأما الضرائب فسوف تعنى الحكومة بدرس شرائعها النافذة درساً عملياً واقعياً على يد لجنة من الأخصّائيين، بقصد إصلاحها وتعديلها على وجه يضمن العدالة في التكليف والوفرة في الحاصلات.

وتواجه الحكومة أيضاً الإتفاق النقدي اللبناني - الفرنسي الذي ينتهي أجله في ١٥ شباط ١٩٥٩. فالمادة ٢٢ من هذا الإتفاق تنصّ على وجوب إجراء مشاورات بين الفريقين المتعاقدين تسبق حلول أجله بسنة واحدة لإقرار تمديده مرّة جديدة أو تعديله.

ولمّا كان ثبات النقد من أولى دعائم المالية العامة والإقتصاد، فإنّ الحكومة ستعير هذه القضية إهتماماً خاصّاً فتدخل في مباحثات مع الجانب الفرنسي بغية الوصول إلى حلول تضمن إستمرار هذا الثبات، من جهة، وتحدّد، من جهة ثانية، على أسس جديدة، علاقاتنا بالشركات الفرنسية الموظّفة أموالها في لبنان بشكل يتفق والوضع الحالي.

هذا مع العلم أن معظم أحكام الإتفاق لم تعد بذات موضوع بعد أن انتهى مفعولها.

ومن الناحيتين الإقتصادية والزراعية ستعنى الحكومة بتشجيع الحركة الإنتاجية في البلاد وتوجيهها والإستمرار في حماية الصناعة والنهوض بمستواها لتمكينها من التغلّب علي المزاحمة الأجنبية ولجعل إنتاجها من الإتقان بحيث يمكن تصريفه في الأسواق الخارجية.

وستعيد النظر في التنظيم الحالي لمجلس التصميم والإنماء بغية جعله أكثر فعالية للقيام بالأعمال الموكولة إليه والتي تنتظر البلاد تحقيقها. كما أنها ستعير مشروع التصميم الشامل الذي وضعه مجلس التصميم والإنماء الأهمية الواجبة.

وثمّة قضية العائدات البترولية التي طال بشأنها مجال الأخذ والرد. فقد وضعت الحكومة هذه القضية في رأس الأعمال التي تعالجها وهي تأمل أن تنهيها على الوجه الأجدى والأفضل وفي أقرب ما يمكن من الوقت.

كما أنّ لدى وزارة الزراعة مشاريع زراعية هامة تبذل جهدها لتحقيقها بغية النهوض بالإنتاج الزراعي في شتى نواحيه.

وستعتمد الحكومة سياسة قمح وطنية تهدف إلى تنمية المحصول عن طريق تحسين البذار وطرق الإنتاج وإلى تثبيت الأسعار بالنسبة للمنتج والمستهلك. وفي سبيل ذلك ستعيد تنظيم مكتب القمح وتجهيزه بوسائل الخزن الفنية الحديثة لتمكينه من تنفيذ هذه السياسة.

وفي ما يتعلّق بالشؤون الإجتماعية ستقوم الحكومة بتنسيق مختلف مناهجها وتوحيدها ضمن تصميم شامل لسياسة إجتماعية واضحة الغايات والمعالم. وسيكون مشروع المساكن الشعبية الذي تستكمل الحكومة دراساته وتصاميمه في مقدّمة ما تحقق لمساعدة الفئات المحدودة الدخل ولتوفير أسباب الراحة لها. وستبني الحكومة في السنة الأولى وفي مختلف المناطق اللبنانية ألفاً ومايتي مسكن شعبي كخطوة أولى لعمل نموذجي يتتابع العمل على غراره.

وفي سبيل تأمين العلاج والإستشفاء لمختلف الطبقات المحتاجة ستباشر الحكومة إنشاء مستشفيات حديثة في المناطق المفتقرة إليها وستعمل على إنجاز المستشفيات التي بوشر بناؤها وعلى إكمال تجهيز ما لم يجهز منها بعد.

وستقوم وزارة الصحة العامة باستكمال دراسة شبكة مجارير لجميع الأقضية، كما ستعمل بالتعاون ووزارة الشؤون الإجتماعية على تنفيذ مشروع الضمان الصحي الإجتماعي.

وفي ما يتعلّق بالبريد والبرق والهاتف فإننا سنعمد إلى إحداث مكاتب جديدة للبريد والبرق في العاصمة والملحقات، وإلى تنظيم توزيع البريد بواسطة الآليات وفقاً لأحدث الأساليب.

كما أننا سنعمّم إستعمال الآلات الكاتبة المبرقة (تلبرنتر) في جميع أنحاء لبنان تعجيلاً وتسهيلاً لمصالح الجمهور.

وسنباشر تنفيذ مشروع صندوق التوفير الوطني فور الإنتهاء من بعض التدابير الإدارية اللازمة، ونأمل أن نفيد قريباً من هذا المشروع لبناء دور نموذجية للبريد والبرق في مختلف الجهات.

وستحقق الحكومة مشروع تمديد شبكة الهاتف الآلي إلى المراكز القائمة في مختلف المناطق بغية ضبط وتسهيل مخابراتها مع العاصمة ومع بعضها بعضاً، وكذلك مشروع تعميم الهاتف اليدوي على القرى التي لا تزال محرومة منه.

أما في حقل الأشغال العامة والمواصلات، فبالإضافة إلى المشاريع الضخمة التي تمّ تنفيذها حتى الآن والتي هي ظاهرة للعيان ومدعاة للفخر والإعتزاز، سواء أكان لجهة توسيع وتحسين شبكات الطرق الدولية الرئيسية أو الثانوية وتأمين مياه الري والشفة لمعظم المناطق الزراعية والمناطق الآهلة بالسكان والتي يطّرد فيها التقدّم والعمران، أم لجهة تمديد أسلاك الكهرباء إلى كلّ بلدة وقرية وخاصّة في المراكز المعدّة للإصطياف، فإنّ الوزارة ذات الشأن دائبة على تحقيق المشاريع العمرانية التي يتطلّبها ازدهار لبنان وعلى إنجاز باقي المشاريع الكبرى للمواصلات والمياه والكهرباء.

والبرامج الموضوعة الآن قيد الدرس ستتناول جميع مرافق النهضة العمرانية وسيصير تنفيذها على مراحل ترافق نموّ البلاد.

ومن شأن هذا التنسيق أن يجعل الإفادة من الإنشاءات العامة الرئيسية ممكنة فور تحقيقها دون أية مهلة.

وستقوم وزارة الأشغال العامة بوضع أنظمة جديدة لتنفيذ برامج الأعمال تضمن دقّة الدروس وانطباقها على أحدث وسائل الفن كما تضمن سرعة التنفيذ وإتقانه وتمشيه مع التوقيت المصمم حسماً للمراجعات التي تنتج عن التأخير بإنجاز الأعمال وستعتمد إلى أقصى حد على استعمال الآليات طلباً للوفرة في المال والوقت.

وسيكون موضع اهتمام خاص إنشاء أبنية تتسع لدوائر كلّ وزارة، وتشيد وفقاً لتصميم مدروس يتفق مع انضباط وتسلسل وسرعة أعمال كلّ دائرة.

وستمضي الحكومة في تعزيز النهج العام للتربية والتعليم وفي حسن اختيار المعلّم، وستعالج وزارة التربية في هذه المرحلة تذليل العقبات التي حالت في السابق دون مجانية التعليم الإبتدائي لتحقيق هذا المشروع الهام، وستهتم بتعزيز التعليم الثانوي بغية إيجاد تعاون إيجابي بينها وبين المؤسّسات الخاصة في مختلف الحقول، كما أنها ستعنى بالتعليم المهني وتوليه الإهتمام الذي يفرضه التطوّر الحضاري، وستوسع نطاق أعمال الإنشاءات المدرسية والرياضية بما في ذلك إنشاء دار للمعلّمين ريفية.

أما في التعليم العالي فستخص الجامعة اللبنانية بكلّ عناية وتنشىء ما تحتاج إليه من معاهد جديدة وفي طليعتها معهد الصحافة الذي تطلبه نقابتها. ومعهد العلوم الإجتماعية الذي سيكون الأول من نوعه في الشرق الأدنى.

ومن جملة المشاريع الهامة التي حققت الحكومة السابقة مراحلها الأولى مشروع إنشاء محطة إذاعة كبرى جرى تلزيمها وينتظر أن تكون جاهزة في نهاية عامين بحيث تصبح أداة لاتصال شطر لبنان المقيم بشطره المغترب ولتأدية رسالته الفكرية في العالم على أكمل وجه.

ولذلك فإن الحكومة تتدبّر منذ الآن إعداد تنظيم هذه المحطة الكبرى وإيفاد بعثات إلى الخارج للتخصص بمختلف الشؤون الإذاعية الفنية مجاراة للتطوّر الإذاعي الحديث وتحقيقاً للغاية المتوخّاة من إنشائها.

أما بشأن قانون المطبوعات فستقدّم الحكومة إلى مجلسكم الكريم مشروع قانون يتضمّن تعديلات هي الآن قيد البحث مع ممثّلي الصحافة والغاية منها رفع مستوى المهنة وتحديد مسؤولياتها.

أما في ما يتعلّق بشؤون التعمير، فإن المصلحة التي أنشئت بعد زلزال شهر آذار عام ١٩٥٦ قامت بترميم الأبنية المتصدّعة وبإنشاء بيوت جديدة وفقاً لبرنامج معيّن حققت منه ما يعادل خمسة وسبعين بالمئة، وستولي الحكومة الحاضرة الأعمال الباقية عناية خاصة بغية إنجازها في أقرب وقت ممكن.

هذا وكانت الحكومة السابقة قد قرّرت تمديد ولاية مجلس إدارة المصلحة حتى نهاية العام الحالي وتصفية أعمالها، فالحكومة الحاضرة التي تعير هذه القضية ما تستحق من الإهتمام ستتقدّم قريباً من مجلسكم الكريم بمشروع القانون الذي نصّت عليه المادة الثالثة عشرة من قانون ٩ نيسان عام ١٩٥٦ والذي يحدّد شروط اكتساب ملكيّة العقارات والأبنية الجديدة التي أنشأتها المصلحة المذكورة كما يحدّد شروط الإعفاءات وتسديد السلفات في نطاق المناطق المتضرّرة بالزلزال والمنصوص عليها في المادة السابعة من قانون ٩ نيسان الآنف الذكر.

ولن يقلّ اهتمام حكومتنا بقضايا الفيضان عن اهتمامها بقضايا الزلزال، فهي دائبة في تصفية ما تبقّى من قضايا فيضان طرابلس والشمال ومن تعجيل أعمال توسيع وتنظيم مجرى نهر أبو علي.

حضرات النواب المحترمين

هذه هي الخطوط العامة للسياسة التي تعتزم الحكومة نهجها في الحقلين الخارجي والداخلي وعلى وضح هذه السياسة تتقدّم بطلب ثقتكم الغالية وأملنا وطيد بأداء مهمّتنا على الوجه الأكمل بعون الله عزّ وجل وبمؤازرة مجلسكم الكريم.

الوزارة السادسة والعشرون

من ١٤ آذار ١٩٥٨ إلى ٢٤ أيلول ١٩٥٨

رئيس حكومة و١٣ وزيراً

سامي الصلح – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية.
الأمير مجيد أرسلان – وزيراً للزراعة.
رشيد بيضون – وزيراً للدفاع الوطني.
بشير الأعور – وزيراً للعدلية.
بيار إده – وزيراً للمالية.
كاظم الخليل – وزيراً للإقتصاد الوطني.
جوزيف سكاف – وزيراً للشؤون الإجتماعية.
شارل مالك – وزيراً للخارجية والمغتربين.
فريد قوزما – وزيراً للأنباء.
جوزيف شادر – وزيراً للتصميم العام.
بشير العثمان – وزيراً للبريد والبرق والهاتف.
كلوفيس الخازن – وزيراً للتربية الوطنية.
ألبير مخيبر – وزيراً للصحة العامة.
خليل الهبري – وزيراً للأشغال العامة.

- المقترعون ٥٣.
- نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٣٨ صوتاً.
- حجب الثقة ١٥.
- استقال كلّ من السيدين رشيد بيضون من وزارة الدفاع الوطني وبشير عثمان من وزارة البريد والبرق والهاتف.
- عُيّن كلّ من السيّدين سامي الصلح وزيراً للدفاع الوطني وكاظم الخليل وزيراً للبريد والبرق، وذلك بموجب المرسوم الرقم ١٩٦٤٥ تاريخ ٢٣ أيار ١٩٥٨.

- إستقال السيّد بشير الأعور من وزارة العدلية وعيّن مكانه السيّد سامي الصلح بموجب المرسوم الرقم ٢٠١٠٨ تاريخ ١١ آب ١٩٥٨.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

كان من الضروري، في هذا الظرف الذي نشعر فيه جميعاً بمسيس الحاجة إلى مضاعفة الجهد والعمل المنتج، أن تقوم حكومة تتوافر لها عناصر النشاط الحثيث في سبيل تلبية الرغبات الشعبية وتحقيق مطالب الأهلين لا سيّما بالنسبة إلى وجوب توخّي السرعة في إنجاز المعاملات الإدارية التي طالما اشتكت البطء الشديد. وهذا ما دعانا إلى أن نتوسّع في عدد أعضاء الحكومة لكي يكون على رأس كلّ وزارة وزير ينصرف إلى عمله ويؤمّن قسطاً أوفر من الإنتاج والعمل المثمر.

لقد تألّفت هذه الوزارة بدافع الرغبة الصادقة الملحّة في الجهد والنشاط وتطوير آلة الحكم تطويراً مرناً يتلاءم والحاجة الوطنية الشديدة إلى سرعة العمل المنتج. تألّفت وهدفها الأوّل عدم تأجيل عمل اليوم إلى غد. تألّفت للسهر الدائب على صيانة الوحدة الوطنية وتوطيد دعائم التضامن والتآخي وتثبيت مبادىء الميثاق الوطني. فلا حزبية ولا تحيّز ولا إجحاف ولا محاباة ولا تمييز ولا تفرقة ولا انقسام ولا انتقام، إنّما عدل وعدالة ومساواة وإخاء ورعاية صادقة مخلصة لمصلحة هذا الوطن ومصلحة هذا الشعب، واحترام كلّي لسلطة القانون والنظام العام والطمأنينة العامة. ولا سيادة لغير القانون الذي يجب أن يكون فوق الجميع ولخير الجميع.

إن من أهم ما يعنى به الرأي العام اللبناني في هذه الأيام هو سياسة لبنان الخارجية ولهذا يولي بياننا هذه الناحية أهمية كبرى.

يحرص لبنان في علاقاته الخارجية على توطيد استقلاله، وإنماء تعاون صادق بينه وبين الدول العربية الشقيقة وبينه وبين الدول الصديقة الأخرى، وتعزيز كلّ ما من شأنه تدعيم ازدهاره الإقتصادي والحضاري. على هذه الأسس الثلاثة، الإستقلال والتعاون والتقدّم، ترسم الحكومة سياساتها في الحقل الخارجي، وهي واثقة كلّ الوثوق من أنها بذلك إنما تستجيب لأعمق رغبات الشعب اللبناني.

اللبناني بطبيعته إستقلالي يعشق الحرية. في إطار هذه الإستقلالية الحرّة الطبيعية يفكّر ويطمح ويخلق. وما الإستقلال السياسي سوى تجسيد لهذه الإستقلالية الطبيعية اللبنانية. وإذن فالإستقلال الذي نمارس ونتمتع به اليوم إنما يعبّر عن أن للبنان دورة حياة خاصة، سياسية واجتماعية وتاريخية وفكرية، قائمة بحدّ ذاتها، تريد البقاء والإستمرار والرسوخ، كما تريدها دورة حياة أي دولة مستقلّة أخرى.

هذا يعني أننا لن ننشىء أيّ علاقة أو نعقد أيّ اتفاق أو ننهج أيّ سياسة مع أيّ دولة أو أيّ كتلة من الدول أو جبهة من الجبهات تحدّ من استقلالنا وسيادتنا وحريتنا. سيبقى لبنان دولة مستقلّة حرّة مسالمة، سائرة على مبادىء ميثاق الأمم المتحدة والجامعة العربية، مؤمنة بالقانون الدولي، محافظة على حقوق الإنسان السياسية، حاضنة للحرية المسؤولة، حامية للحريات الغالية التي مارسناها على مرّ الأجيال، متفاعلة مع الحضارة الإنسانية حيث هي، فاتحة ذراعيها وقلبها للجميع على أساس المبادلة في الإحترام والمساواة.

إن استقلال لبنان كان ولم يزل دعامة قوية للسلم والإستقلال في الشرق الأوسط. في ممارسته إستقلاله يعرف واجبه بالنسبة لجميع الدول الشقيقة والصديقة. وهذا الواجب يقضي عليه بعدم المداخلة في شؤونها الداخلية وباحترام ما ترتضيه لنفسها من سياسة. وهو مصمّم على عدم السماح بأيّ مداخلة أجنبية في شؤونه الداخلية، أيّاً كان مصدر هذه المداخلة.

تغتبط الحكومة لأن علاقات طيّبة خيّرة قائمة بالفعل بين لبنان وجميع الدول، الكبيرة والصغيرة، القريبة والبعيدة، الشرقية والغربية. وستسعى الحكومة للمحافظة على هذه العلاقات وتنميتها وتعميقها. لقد أمن لبنان لنفسه في الحقل الدولي الواسع صلات قوية من الودّ والتعامل المثمر والتعاون النزيه المجرّد ولا نعرف يوماً كان فيه مركز لبنان الدولي أمتن وأسلم منه اليوم. والحكومة تحرص كلّ الحرص على تقوية هذا المركز الدولي بتوثيق التعاون المثمر مع الدول الصديقة.

أما في الحقل العربي فتعتبر الحكومة أن لبنان جزء لا يتجزّأ من العالم العربي. فقد كان وسيبقى العضو الخيّر الفعّال في خدمة الأماني والحقوق والأهداف العربية. وللبنان سجل مشرف في هذا الميدان، فمنذ نيّف وقرن ولبنان يخدم العرب، وبذلك يكوّن نفسه ويخدم نفسه، في داره وفي ديار العرب وفي المهجر، وفي شتى حقول النشاط البشري،

وفي السياسة والإجتماع والإقتصاد والأدب والفكر، وكلّ تاريخ للنهضة العربية الحديثة لا بدّ أن يضع النشاط اللبناني في الطليعة بين مقوّمات تلك النهضة ودعاماتها.

وإذا كان للبنان من دور شريف نافع يقوم به في حلبة الأخوة العربية المشتركة فإنما هو دور الأخ المخلص والجار الأمين الذي يجعل من بيته لإخوانه نادياً للتلاقي والتشاور والتفاهم والتضامن والإتفاق على كلّ ما يوطد مجد العرب ويقوي دعائم السلام في هذه البقعة العزيزة الحسّاسة من العالم.

فمنذ الإستقلال في سنة ١٩٤٣ كان لبنان ولا يزال النصير الصادق لكلّ قضية عربية، جادّاً في السعي وراء تعزيز التعاون العربي. أسهم حكّامه وقادته في كلّ مشاورة عربية. وكانوا بين بناة الجامعة العربية. إشتركوا في جميع أبحاثها وتعاونوا بوعي وإخلاص في جميع مقرراتها، وكثيراً ما أخذوا المبادرة في اقتراح ما يؤول لجمع صفوف العرب وتوحيد كلمتهم. في المحنة الفلسطينية كان لبنان وفيّاً أميناً للإعتزام العربي على دحر العدوان الصهيوني. في كلّ قضية عربية على الإطلاق قام لبنان بواجبه كاملاً، واجبه تجاه نفسه وضميره، وواجبه تجاه إخوانه العرب، وواجبه تجاه الحق.

في قضية جلاء الجيوش الأجنبية عن سوريا ولبنان، في قضية الجلاء عن مصر وعن ترعة السويس، في قضية فلسطين الكبرى المتشعّبة الأطراف، من الصراع العربي اليهودي قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها وبعدها، إلى لجان التحقيق الدولية في سنتي ١٩٤٦ و١٩٤٧، إلى كارثة التقسيم في سنة ١٩٤٧، إلى اشتراك لبنان بكلّ قواه في الحرب الفلسطينية، إلى لجنة التوفيق في سنة ١٩٤٨، إلى جميع الأبحاث المتعاقبة بشأن القضية الفلسطينية واللاجئين الفلسطينيين، في قضية إستقلال ليبيا، في قضية إستقلال كلّ من مراكش وتونس، وعلى الأخص عندما نفي جلالة ملك مراكش محمّد الخامس سنة ١٩٤٥، في قضايا العدوانات الإسرائيلية المتعدّدة، على الأردن في قبيا ونحالين، وعلى سوريا بشأن تحويل مجرى نهر الأردن، وعلى مصر في غزّة والسويس، في العدوان المثلث على مصر في سنة ١٩٥٦، في قضية خليج العقبة، في الأزمة التي اجتازتها سوريا والتي اجتزناها كلّنا معها السنة الماضية، في القضايا القائمة بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا وبين هذه واليمن، في صراع العرب في جنوب الجزيرة وشرقها من أجل حريتهم، في الأزمة الحالية بين تونس وفرنسا، في الثورة الجزائرية القائمة من أجل الحرية والإستقلال - في جميع هذه وغيرها من القضايا العربية كان لبنان بين السباقين في الدفاع والسعي والتخطيط والخدمة والتوسّط، سواء

كان في تعبئة قواه كلّها في الداخل وفي تعبئة قوى مغتربيه في الخارج وفي هيئات الأمم المتحدة ومجالسها وفي المسعى الدبلوماسي الحثيث المباشر مع الدول المعنية. وستنشر الحكومة هذا السجل اللبناني الذهبي الضخم في خدمة العرب.

في كلّ ذلك كان لبنان الصوت المدوي والعامل الإيجابي الواقعي في نصرة قضايا العرب. ولقد آلت هذه الوزارة على نفسها أن تتابع أداء الرسالة العربية بروح المحبّة والتعاون العربيين الصادقين الخالصين، وستغتنم كلّ فرصة وتمهّد كلّ سبيل للتفاهم التام الحر مع جميع إخواننا العرب، وعلى الأخص بشأن القضية الفلسطينية التي ما تزال وستبقى قضية العرب الأولى وبشأن نضال إخواننا الجزائريين في سبيل الإستقلال.

إن حكومتنا تشعر شعوراً عميقاً بمسؤوليتها تجاه إخواننا العرب النازحين عن فلسطين، وستعمل بتضامن البلدان العربية لإيجاد الوسائل التي تمكننا من إنقاذهم من المحنة التي ابتلوا بها ومن تخليصهم من براثن التشرّد والبؤس واليأس. فقد آن لهؤلاء المنكوبين الذين ظلمتهم الأغراض الدولية وأهملهم الضمير العالمي أن يستعيدوا حقهم السليب، وأن يحيوا حياة الإنسان المتمتع بكامل حقوقه. والحكومة تعلن أنها لن تقبل بأيّ حلّ للقضية الفلسطينية لا يقبل به العرب جميعاً وإنّ كلّ حلّ لا يعيد للعرب حقوقهم الكاملة في فلسطين هو حلّ باطل.

وليست قضية الجزائر أقلّ خطراً في نظر لبنان ونظر هذه الوزارة من القضية الفلسطينية. فهي قضية إخوان لنا في العروبة يكافحون ويناضلون منذ أمد بعيد في سبيل الحرية والكرامة. وقد وقف لبنان إلى جانبهم مستصرخاً الضمير العالمي لوضع حدّ حاسم لهذه المجزرة المروعة. فالقضية الجزائرية قضية عربية إنسانية لا يجوز إهمالها ولا التغاضي عما تتركه من مآس وكوارث رهيبة. وسوف نبذل غاية الجهد وأقصى الإمكانات من أجل نصرة الحق والحرية والعدالة في ذلك القطر الشقيق آملين أن يكون للعدل والتعقّل أوفر نصيب في حلّ المشكلة الجزائرية حلاً يرضي ضمير الإنسانية.

وأما المشكلات العربية الأخرى فلا يتعذّر حلّها إذا ما توافرت لها النيات الحسنة من قبل الدول ذات العلاقة. وتعلن هذه الحكومة أنها ستقف في هذه المشكلات إلى جانب الأشقاء العرب تناصرهم وتشدّ أزرهم وتبذل كلّ جهدها لإحقاق حقوقهم.

لقد تمخّضت الحركة العربية الجبّارة الحديثة أخيراً عن اتحادات مباركة، منها قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا وقيام الدول العربية المتحدة بين هذه

الجمهورية واليمن وقيام الإتحاد العربي بين العراق والأردن. وكان لبنان أول المعترفين بالجمهورية العربية المتحدة وبالإتحاد العربي عند قيامهما.

ويرى لبنان، بحكم انه أعطى ويعطي المثل الأعلى على إمكان قيام المحبة والسلام والوئام والتضامن بين الناس ولو اختلفوا في أديانهم ومذاهبهم وعقائدهم وطوائفهم، وبحكم علاقاته العزيزة بأبنائه المغتربين، وبحكم رغبته في خدمة قضية العروبة والسلام الدائم بين أبنائها ومع غير أبنائها، أنه يجب عليه أن يكون صديق الجميع. ولذلك فموقفه بالنسبة للدول العربية الشقيقة هو موقف محبّة وإخاء تفرضهما عليه مبادىء الأخوّة والجوار والشرف والمصالح المشتركة. فما كان لبنان ولن يكون مسرحاً للمؤامرات ضد أحد منها، لا لأن هذا ما يأباه عليه شرف الأخوّة فحسب، بل لأنه أيضاً يضرّ بمصلحته السياسية والإقتصادية ويفقده جمال وجوده القائم على استمرار التعاطف الصادق بين أبنائه.

لذا تحيّي الحكومة هذه الإتحادات العربية والقادة العرب الذين قاموا بها، وتتمنّى لها جميعاً التوفيق الكامل في خدمة شعوبها ورفع مستواها، وفي خدمة السلام والحضارة العالميين. إن هذه الحكومة تمدّ باسم لبنان يد الأخاء إلى هذه الإتحادات وإلى غيرها من الدول العربية، مدفوعة بروح الإخلاص والوفاء والمحبّة وبرغبتها بأن تتقوّى بين لبنان وبينها جميعاً عرى التعاون والتساند وحسن الجوار وأن يسود التضامن العربي الفعلي الخيّر علاقاته بها.

في تنظيم علاقاتها مع الدول العربية تعتزم الحكومة أن تكون صديقة الجميع، غير منحازة لهؤلاء ضد أولئك أو لأولئك ضد هولاء، داعية إلى التفاهم والتصافي والتآخي، وستضع الحكومة بأسرع وقت مشروعاً كاملاً بشتى القضايا المعلّقة بين لبنان وسائر الدول العربية أو الناجمة في الحقل الدولي بينه وبينها من جرّاء الإتحادات الأخيرة، وذلك بقصد الإسراع في المفاوضة معها على حلّها جميعاً بروح تفاهم وأخوّة.

على أساس استقلالنا وحريتنا لا تعرف الحكومة حدّاً لإمكانات تعاوننا مع الدول العربية. إننا نقدر تمام القدر اللحظة التاريخية الحاسمة في تاريخ الشرق الأدنى وتاريخ العرب التي نعيش فيها، والحكومة معتزمة على تحمّل مسؤولياتها كاملة في هذه الآونة الدقيقة، وتستطيعون أن تتأكّدوا أنها لن تدع يوماً واحداً يمرّ أو حتى ساعة واحدة من دون أن تدرس وتتدارس بمسؤولية وجدية تامتين ما هو واقع وما سيقع في العالم العربي وفي

الشرق الأدنى، ودون أن تستخلص منه ما يجب عمله في خدمة لبنان والعرب وإعلاء شأنهم. ومن واجبها نحوكم ونحو لبنان أن تدرس جميع الإحتمالات وتكوّن رأياً وخطة لكلّ احتمال منها. وهي فاعلة هذا كلّه في سهر متواصل أصيل.

لبنان يحيا أوّلاً في ذاته، وثانياً في تفاعله الحر الخيّر الشريف مع عالمه العربي، وثالثاً في إسهامه بقدر استطاعته في الخلق الحضاري، ورابعاً في استساغته كلّ حق وكلّ نور حيث يجدهما في العالم الأوسع. والحكومة تتطلّع وتتوق إلى مستقبل تعاوني عربي خلاّق يسهم لبنان فيه، بمحبّة وصدق ما بعدهما محبّة وصدق، في الحياة العربية الجديدة المتفتحة المشرقة.

إن الحكومة تناشد مجلسكم الكريم كما تناشد بواسطتكم الشعب اللبناني بأسره على اختلاف ميوله وفئاته وأحزابه وطوائفه، ليضع الجميع جانباً أغراضهم وأهواءهم السياسية وليقضوا على أسباب التفرقة والتناحر بينهم، حفاظاً على الوحدة الوطنية، ودفعاً لأيّ أذى قد يصيب الصف اللبناني، ورغبة في أن يظل لبنان عزيز الجانب، منيع القوى، موفور الكرامة، فيتمكّن هكذا من القيام بدوره الإيجابي الخلاّق في خدمة أموره وأمور أشقائه العرب.

إن حكومتنا واثقة من أن الشعب اللبناني يقدّر أهمية الأحداث الحاضرة ودقّة المرحلة التي يجتازها، وهي تأمل أن يعاونها معاونة تامة فيُلبّي دعوتها الصادقة لتنفيذ هذه السياسة المعبّرة تعبيراً صحيحاً واقعيّاً عميقاً عن رغباته وأمانيه في الإستقلال التام وفي التعاون الخالص مع شقيقاته الدول العربية.

ترتكز سياسة لبنان الخارجية أخيراً على دعامة التقدّم في شتى مجالات النشاط الإنساني. ففي تطبيق هذه السياسة تتوخى حكومتنا تعزيز إمكانات لبنان التجارية والزراعية والصناعية والثقافية.

في الحقل التجاري كانت حرية التعامل والتبادل المرتكز الأول لسياسة لبنان الإقتصادية، ويقيننا أن لهذه الحرية فضلاً كبيراً في هذين النشاط والإزدهار الباديين في حياتنا. فاللبنانيون ذوو عراقة وأصالة في الحقل التجاري مكّنتا لبنان خلال الأجيال من أن يصبح محطة تتلاقى فيها الطرق والسلع ومنطلقاً تتشعّب منه إلى سائر الأمصار.

وكذلك لعبت الزراعة دوراً أوليّاً في تطويره الإقتصادي فأصبح إنتاجه الزراعي الدافق خير تعبير عن نشاط اللبنانيين.

وللبنان موارد وإمكانات إقتصادية أخرى هامة يجب عليه ألاّ يهملها، وفي طليعتها إمكاناته الصناعية. وعليه سيكون التصنيع من أهم الأمور التي ستحظى برعاية هذه الحكومة وعنايتها، وستعمل ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً على تشجيع الصناعات التي من شأنها سد بعض الثغرات في الإقتصاد اللبناني، وعلى خلق نوع من الصناعات تتميّز بالطابع اللبناني. والحكومة على اقتناع من أن لبنان، إن لم يكن بلد صناعة في الدرجة الأولى، ففيه على الأقل مجال رحب لصناعات يمكن أن تنمو وتزدهر إذا ما لاقت حدباً وعطفاً، وهذان الحدب والعطف بالنسبة للصناعة المنتجة القابلة للحياة ستؤمّنها الحكومة بعون الله وتعاون مجلسكم دون إيقاع أي أضرار بالمستهلك.

تنوي الحكومة تخصيص جزء هام من سياستها الخارجية لتعزيز الإنتاج اللبناني في هذه الحقول، التجارية والزراعية والصناعية. ولهذه الغاية ستقوّي التمثيل الإقتصادي في بعثاتنا الخارجية وستوسع المفاوضات الدولية لإيجاد أسواق جديدة للمنتجات اللبنانية.

نشهد اليوم نهضة سياسية وإجتماعية وإقتصادية جبّارة بين شعوب آسيا وافريقيا الصديقة. فبحكم موقع لبنان ونشاط أهله الإقتصادي وانتشار مغتربيه في أكثر بلدان هاتين القارتين، وبحكم الروابط الوثقى التي تشدّه إلى هذه البلدان والتي تنمو اطّراداً ضمن الأسرة الآسيوية - الافريقية، وبحكم المجالات الرحبة المنفتحة أمام النشاط اللبناني والتحدّيات الحافزة التي إنما خلقت لها العصامية اللبنانية، بحكم ذلك ولأننا نعتبر أن التعاون الإقتصادي هو من أهم مقوّمات الحياة الدولية الآن، فإن الحكومة ستلج هذه الميادين الواسعة المفتوحة أمامها في الحقل الخارجي بقصد توسيع آفاق التعامل التجاري اللبناني الحر، الشريف، البنّاء، وبقصد تطبيق المناهج العملية الحديثة على الزراعة اللبنانية، وبقصد إنماء صناعة لبنانية تجاري التقدّم الفني الحديث.

ليس هذا فحسب. لقد كوّن لبنان لنفسه مركزاً عريقاً، فريداً في عالم العلم والفن والمعرفة، وهو منذ القدم على اتصال حميم بالحركات الفكرية والثقافية النابضة، الخلاقة، المبدعة، فكان لكلّ إنتاج عقلي أصيل عالمي أثّر في حياته كما كان لإنتاجه الخاص في هذا الحقل سفر في أكثر اللغات والبلدان.

إن مجالات جديدة في العالم تتوسّع كلّ يوم أمام الكاتب، والمعلّم والعالم، والطبيب، والمهندس والخبير، والفنان اللبناني. وفي لبنان تنفتح كلّ يوم أبواب جديدة للفن والعلم

والفكر والتخصّص النابعة من المناهل الخيّرة. وقد أصبح التعاون الدولي في هذه الحقول وسيلة فعالة لإشاعة التفاهم ونشر السلام والوئام بين الشعوب.

لذلك فإن حكومتنا حريصة على أن يظل لبنان يلعب دوره الفكري الفذ في اتصاله بالعالم والتعامل مع شعوبه، وعلى أن لا يغلق في وجه بنيه أيّ باب من أبواب التبادل بأهل العلم والخبرة والإختصاص، وستعنى، في علاقاتها ومفاوضاتها مع الدول الشقيقة والصديقة، بأن يكون لهذه الناحية من النشاط اللبناني المرتبة المتلائمة والمواهب والحاجات اللبنانية.

هذا ما نعنيه بالتقدّم كالركيزة الثالثة لسياسة لبنان الخارجية: ان تخطط هذه السياسة وتوجّه وتطبّق بحيث تستفيد تجارتنا وزراعتنا وثقافتنا إفادة فعّالة من علاقتنا الخارجية الطيبة مع جميع الدول، وبحيث يرتفع باستمرار مستوى حياتنا المادي والمعنوي، وبحيث يزداد اللبناني اعتزازاً بأن وطنه لبنان يلعب دوراً خلاّقاً، إيجابياً، تعاونيّاً، مسالماً، حرّاً، شريفاً، مع عالمه العربي ومع العالم بأسره.

حضرات النواب المحترمين

أما في الحقل الداخلي فإن مهمة هذه الوزارة هي تأمين العدل والأمن والعمل والإنتاج، وفي ما يتعلّق بالقضاء فإن سياسة الحكومة تقوم على إدراك واجبها في تعزيز كيان المؤتمنين على سير العدل وتوفير جهاز سليم يطمئن إلى مناعته المتقاضون، وستتقدّم الحكومة من مجلسكم الكريم في أقرب وقت بمشروعات قوانين تتعلّق بالنظام القضائي وبنظام القضاة، وتهدف إلى تحقيق تعديلات تتناول تشكيل مجلس القضاء الأعلى وجهاز التفتيش وتشكيل المحاكم وإزالة التشابك في الصلاحيات، على أن تعمد بعد إقرار هذه المشروعات إلى إجراء إصلاح شامل يتفق والأسس المعتمدة.

ترى الحكومة أن على الإدارة تبعات جسيمة تدعوها إلى أن تأخذ على عاتقها مهمة جعل هذه الإدارة إدارة صالحة مفيدة منتجة، فلا تضن على الموظّف المخلص النشيط الأمين بالتشجيع والتقدير، ولا تتهاون في بتر العضو العقيم أو الفاسد.

أما الأمن فإننا نقدّر جميعنا أهميته بالنسبة لراحة الأهلين وازدهار البلد، فلا عجب إذا ما أولت هذه الوزارة موضوع الأمن والنظام بالغ عنايتها واهتمامها، وهي مصمّمة من أجل ذلك على أن تضرب بشدّة على أيدي العابثين والمخرّبين ممن قد تسول لهم النفس الخروج بالحرية عن نطاقها القانوني والتسلل من خلالها إلى طريق الشر

والفساد أو بذر بذور الفوضى وإشاعة القلق والاضطراب. وقد طبّقت الحكومة منذ اللحظة الأولى لتشكيلها التدابير المشدّدة الرامية إلى منع كلّ إخلال بالأمن.

وليس من شك في أن حرية الرأي والفكر مكفولة ومقدّسة، بيد أن لهذه الحرية حرمة وحدوداً معيّنة رسمتها أحكام القانون، فلا يجوز قطعاً تجاوزها إلى ما يمس حرية الآخرين أو يسيء إلى كرامة أحد، والحكومة بتقديسها الحريات العامة واعتزامها السهر على صيانتها بعناية وأمانة وحزم إنما تستهدف صون معنى الحرية والذود عن مثلها وشعائرها الحقيقية، بحيث يطمئن كلّ مواطن إلى أن حقه مصون وأن كرامته الشخصية في حرز حريز، وعلى هذا فإن الحكومة تولي قانون المطبوعات اهتماماً خاصّاً وهي تتبنّى المشروع الذي تقدّمت به الحكومة السابقة وستوافيكم عما قريب بمشروع قانون لتنظيم الصحافة.

ان من شروط العدل والأمن، أيها السادة، ان توزّع الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين ولا شك بمنتهى التجرّد والإنصاف، فمن أجل ذلك تعتزم الحكومة أن تكافح الإحتكار وغلاء المعيشة والإستغلال والكسب غير المشروع حيثما وجدت تجاوزاً على الحدود والقوانين.

حضرات النواب المحترمين

إن الحكومة تدرك إدراكاً كليّاً أن لوزارة التصميم دوراً أساسيّاً خطيراً في تقرير نهضتنا العمرانية العامة وتركيز دعائم الإقتصاد الوطني على أسس ثابتة، لذا فإنها ستعزز أجهزة مجلس التصميم العام وصلاحياته ليتمكّن من وضع تصميم شامل يوجه وينسّق الأعمال الإنشائية ومن تحقيق الأهم والأكثر فائدة للبلاد في ميادين الإنتاج والبناء والتجهيز فتتوفّر الإستفادة المثلى من موارد البلاد وطاقاتها الطبيعية والبشرية، وسيشمل هذا التصميم الجهاز الإداري من جميع نواحيه ليصبح أداة فعّالة وسريعة لإنجاز المعاملات وتأمين المصلحة العامة بأقل ما يمكن من تكاليف.

وبانتظار هذه الدروس ستعمد الحكومة إلى تنفيذ المشروعات العامة المقررة في شتى الحقول والعائدة لوزارات الأشغال والمواصلات والصحة العامة والزراعة والشؤون الإجتماعية والتربية الوطنية والأنباء والدفاع الوطني والهاتف. وقد طلبت الحكومة إلى وزير التصميم العام إنهاء المفاوضات مع شركتي البترول بالسرعة اللازمة وعلى أسس عادلة، وهكذا وبهذه الرغبة الصادقة في دفع آلة الحكم إلى الأمام فإن حكومتنا لن تتوانى

عن صرف الإعتمادات المالية بالسبل المخصصة لها على أكمل وجه مولية شؤون الزراعة والصناعة والتجارة والصحة والتربية الوطنية ومختلف نواحي الحياة الإجتماعية أعظم قسط من العناية والجد والتصميم.

والى جانب المشروعات المختلفة المقررة في الموازنة فإن وزارة الأشغال العامة والمواصلات ستعنى بتحقيق بعض المشروعات التي تضمن تعميم المنفعة، كمشروع إنشاء سجن حديث وتمديد الشبكات الكهربائية وشبكات مياه الشرب إلى أكثر القرى اللبنانية، وإكمال المشروعات التي بوشر بها.

إن الزراعة وهي من أولى الموارد الحيوية للبلاد تستدعي ولا شك اهتماماً بالغاً ولا سيّما من ناحية تحسين حالة الأراضي غير المروية وجعلها صالحة لعدد من الزراعات المنتجة، وكذلك تحسين وسائل توضيب الإنتاج الزراعي وحفظه ونقله وهذا ما ستعيره وزارة الزراعة كلّ عناية ورعاية.

كذلك ستتولّى الحكومة بكلّ اهتمام تنفيذ إنشاء الإذاعة الجديدة. وبانتظار أن يصبح للبنان جهازه الإذاعي الكبير الذي يمكنه الإتصال الدائم بمغتربيه وبجميع أجزاء العالم فإن وزارة الأنباء تنصرف إلى تحضير نظام خاص للإذاعة على غرار أحدث الأنظمة المتبعة في البلدان الراقية.

هذا وتتابع الحكومة تجهيز لبنان بالهاتف الآلي، فبعد أن أنجزته في بيروت وطرابلس فإنها في طريق إنجازه هذه السنة في فرن الشباك وبرج حمود والشياح والسنة القادمة في صيدا وزحلة وعاليه، ولما كانت حركة العمران وتشييد الأبنية في اطراد مستمر فإن كميات الأجهزة المطلوبة والوافية بحاجة العاصمة وغيرها قد استدركت وبدأ تسلّمها تباعاً، كما أن الحكومة ستعمد إلى توسيع التجهيزات الهاتفية بحيث يمكن تلافي أيّ نقص يمكن حصوله في هذه الحالة مع تأمين الإتصالات الآلية بين المدن بالإستغناء عن «السنترال» نهائياً داخل أراضي الجمهورية اللبنانية.

وفي حقل الصحة العامة ستأخذ الحكومة بمخططين أساسيين: وقائي وعلاجي. فالوقائي يشمل المراكز الوقائية في المناطق الريفية، والعلاجي يتناول مبدأ اللامركزية الصحية وذلك بتأمين مستشفيات ومستوصفات في الأقضية بغية إسعاف الحياة الريفية، هذا إلى جانب اعتزام الحكومة مكافحة غلاء الأدوية وخفض أسعارها، واهتمامها لتأمين صندوق تقاعد للأطباء.

وفي التربية الوطنية ستعنى الحكومة بتوجيهها التوجيه الوطني السليم هادفة إلى تعزيز التعليم في مختلف درجاته ومراحله ورفع مستوى الهيئة التعليمية بما تستحقه للقيام برسالتها التربوية على الوجه الصحيح وإلى تحقيق مجانية التعليم الإبتدائي، كما أنها ستعنى عناية خاصة بالتعليم المهني عاملة لتعزيز فروعه ومناهجه، وسعت إلى دراسة برامج التعليم عامة دراسة صحيحة تقتضيها الطرق التربوية الحديثة، وستعمل لتوسيع الإنشاءات المدرسية والرياضية بما في ذلك تحقيق مشروع دار المعلّمين الريفية. هذا مع ما يستدعيه التعليم العالي من بالغ العناية والإهتمام لتعزيز الجامعة اللبنانية.

وان في مقدّمة أهداف هذه الحكومة ومهامها الأساسية العناية القصوى بالقضايا الإجتماعية والتوفّر على معالجتها وإيجاد الحلول الملائمة لها لتأمين أسباب الراحة للشعب اللبناني وتحقيق حياة أفضل بالنسبة لجميع طبقاته وبالأخص العمّال والمزارعين وصغار الموظّفين والمحدودي الدخل، وتحتلّ مشكلة الإسكان مرتبة هامة بين هذه القضايا مما دعا الحكومة السابقة إلى أن تسير شوطاً بعيداً في تحضير الدراسات والتصاميم اللازمة بواسطة أهل الخبرة والإختصاص لبلوغ الحل المناسب، ومضاعفة للجهد والعناية بهذه المشكلة ستعمد الحكومة إلى إنشاء الأجهزة ووضع التشريعات والأنظمة بقصد تنفيذ البرامج الإسكانية القصيرة والبعيدة الأمد ضمن نطاق إمكانات الدولة المادية بحيث يتمكّن الفرد اللبناني المحتاج إلى سكن أفضل من أن يؤمن لنفسه ولعائلته مسكناً ملائماً ضمن نطاق إمكاناته المالية وذلك إيماناً منا بحق المواطنين ذوي الدخل المحدود في عيش كريم وطمأنينة تامة.

في سبيل هذا كله ترى وزارة المالية لزاماً عليها أن تعمد إلى الإقتصاد في الإنفاق غير المجدي وإلى تأمين الموارد اللازمة لتنفيذ المشروعات المنتجة.

حضرات النواب المحترمين

بهذه النية الصادقة والعزيمة المخلصة نرجو أن يكون التعاون بين مجلسكم الكريم وهذه الوزارة التي تعاهدكم على ممارسة تبعاتها بجرأة وأمانة طريقنا إلى طلب ثقتكم الغالية في سبيل خدمة وطننا العزيز، والله الموفق.

عهد الرئيس فؤاد شهاب

سبع حكومات وأربعة رؤساء حكومة

٧٥ وزارة تولاّها ٤٣ وزيراً

- رؤساء حكومة: رشيد كرامي (٣ مرات)، أحمد الداعوق، صائب سلام (مرّتان)، حسين العويني.

أما الوزراء فهم:

رشيد كرامي	(٣ مرات)	شارل حلو	(مرتان)
رفيق نجار	(مرتان)	فؤاد نجّار	(٤ مرات)
محمد صفي الدين	(٣ مرات)	يوسف السودا	
فيليب تقلا	(٧ مرّات)	فريد طراد	
ريمون إده		بيار الجميل	(مرتان)
حسين العويني	(مرتان)	موريس زوين	
علي بزّي	(مرتان)	فؤاد بطرس	(مرتان)
أمين بيهم	(مرتان)	أحمد الداعوق	
ادمون كسبار		حسن عوض مقتار	
جبران نحاس	(مرتان)	جورج نقاش	(مرتان)
سليمان العلي		مجيد أرسلان	(مرتان)
خاتشيك بابيكيان		رفيق شاهين	
عثمان الدنا	(مرتان)	سليمان فرنجية	(مرتان)
موريس الجميل		فؤاد غصن	
كمال جنبلاط	(٣ مرات)	الياس الخوري	
عبدالله المشنوق	(مرتان)	نسيم مجدلاني	
حسين منصور		صائب سلام	(مرتان)
جوزف سكاف	(مرتان)	فيليب بولس	(مرتان)
كامل الأسعد		إدوار حنين	
رينيه معوض		جان عزيز	
فؤاد عمّون		محمد كنيعو	
رضا وحيد		جوزيف نجّار	

الوزارة السابعة والعشرون

من ٢٤ أيلول ١٩٥٨ إلى ١٤ تشرين الأول ١٩٥٨

رئيس حكومة و٧ وزراء

رشيد كرامي	- رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية والدفاع الوطني
فيليب تقلا	- وزيراً للخارجية والمغتربين.
شارل حلو	- وزيراً للإقتصاد الوطني والأنباء.
محمد صفي الدين	- وزيراً للتربية الوطنية والصحة العامة.
يوسف السودا	- وزيراً للعدل والشؤون الإجتماعية.
رفيق نجا	- وزيراً للمال.
فريد طراد	- وزيراً للأشغال العامة والتصميم العام.
فؤاد نجار	- وزيراً للزراعة والبريد والبرق والهاتف.

لم تمثل أمام مجلس النواب، وتالياً لم تتقدّم ببيان وزاري.

الوزارة الثامنة والعشرون

من ١٤ تشرين الأول ١٩٥٨ إلى ١٤ ايار ١٩٦٠

رئيس حكومة و٣ وزراء

رشيد كرامي	– رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية، والإقتصاد الوطني، والدفاع الوطني، والأنباء.
حسين العويني	– وزيراً للخارجية، والعدلية، والتصميم العام.
ريمون إده	– وزيراً للداخلية، والشؤون الإجتماعية، والبريد والبرق والهاتف.
بيار الجميل	– وزيراً للأشغال العامة، والتربية الوطنية، والصحة العامة، والزراعة.

– نالت الحكومة الثقة بالإجماع.

– المقترعون ٥٠.

– تغيّب ١٦.

– إعتذر ٣.

– استقال السيد ريمون إده من الوزارة بموجب المرسوم ٢٢٧٠ تاريخ ٧ تشرين الأول ١٩٥٩.

– إستقال السيّد رشيد كرامي من وزارة الإقتصاد الوطني والأنباء بتاريخ ٧ تشرين الأول ١٩٥٩.

– إستقال السيد حسين العويني من وزارتي العدلية والتصميم العام.

– إستقال السيد بيار الجميل من وزارتي التربية الوطنية والزراعة.

– عُيّن كلّ من السادة فيليب تقلا وزيراً للعدلية والإقتصاد الوطني، وموريس زوين وزيراً للشؤون الإجتماعية والبريد والبرق والهاتف، وفؤاد نجار وزيراً للزراعة، وعلي بزي وزيراً للداخلية والأنباء، وفؤاد بطرس وزيراً للتربية الوطنية والتصميم العام.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

نحن اليوم نجتمع في ظروف إستثنائية عصيبة، فالمحنة الدامية التي عشناها جميعاً جعلت كلّ اللبنانيين يشعرون بالحاجة إلى إيجاد مخرج عاجل للأزمة، فكانت هذه الحكومة التي أتشرّف برئاستها، والتي تتقدّم من مجلسكم الكريم بطلب ثقته الغالية.

ولسنا بحاجة للعودة إلى الماضي، فقد عقدنا العزم على غسل هذا الماضي والحكومة التي تقدّر مسؤوليتها في هذا الظرف بالذات ترى أن واجبها الأول هو العمل على غرس مبادىء الوحدة الوطنية، وتحقيق التعاون والثقة بين المواطنين، وعلى هذا الأساس، يمكننا تسمية هذه الحكومة «بحكومة إنقاذ وطني».

وعندما نقول «إنقاذ وطني» فنحن نعني كلّ ما تتضمّنه هذه الكلمة من معنى وما ترمي إليه من أهداف وسنعمل، ونتساند، ونتكاتف، لإزالة الشكوك التي علقت في النفوس، وذلك بالعمل المجرّد لتحقيق فكرة المساواة بين الجميع، في ظلّ سيادة القانون، وإشاعة روح العدل.

ويهم الحكومة أن تلفت أنظار حضرات النواب المحترمين إلى أن لبنان يجتاز في هذه الأيام مرحلة فاصلة في تاريخه السياسي. لذلك فهي ترجو منكم جميعاً معاونتها على تهيئة الجو الصالح الذي يعيد الثقة في لبنان، وينشر الأمن والطمأنينة بين ربوعه، ليشعر الجميع بأن هذا الوطن هو بلد المحبّة والتسامح والإخاء.

أما سياسة الحكومة، في مختلف الحقول والميادين، فهي نفس السياسة التي وضع خطوطها العريضة، فخامة الرئيس، في البيان التاريخي الذي ألقاه أمام مجلسكم الموقر بتاريخ ٢٣ أيلول الماضي. فالحكومة تتشرّف بأن تأخذ على عاتقها أمر العمل على تحقيق ما تيسّره لها الظروف والإمكانات، ضمن المخطط لهذا العهد، سواء في الحقل الخارجي أم في الحقل الداخلي. فالميثاق الوطني هو نهجنا وسبيلنا، والوحدة الوطنية هي شعارنا ورائدنا.

والضرورة الأساسية الملحّة لبناء الدولة بناء سليماً لم تتجلّ يوماً كما تجلّت في هذه الفترة الدامية الأخيرة، ولم يبق مناص من إقامة الدولة على أسس وقواعد ومقاييس مستمدّة من تصميم النخبة، ومصلحة الشعب، وطموح المواطن.

ولكي يثق المواطن بالدولة يجب أن يسري فيها روح الجد ويسيرها، الجد في المسؤولية وفي الواجب وفي الحساب، والجد في جعل الدولة للمواطن وللكلّ على السواء، والجد في النظرة إلى الغد والتصميم له.

ولا بدّ من أن يطمئن المواطن إلى تجرّد الحاكم، وعدل القاضي، وأمانة الموظّف.

ولا بدّ من أن يكون للحكم فيه كلّ هيبته، وللقانون كلّ سلطته، ولحق الفرد والجماعة كلّ حرمته.

هكذا خطّط الرئيس القائد، وهذا هو منهاج الحكومة التي أتشرّف برئاستها، وعلى هذا الأساس، نطلب من مجلسكم الكريم الثقة.

وأخيراً، تريد الحكومة أن تؤكّد من جديد، ومنعاً لكلّ تأويل أو التباس، عزمها على المحافظة على سيادة لبنان، والدفاع عن استقلاله، ليبقى لبنان لنا جميعاً بوضعه الحاضر، بلداً عربيّاً حرّاً عزيزاً مستقلاً.

الوزارة التاسعة والعشرون

من ١٤ أيار ١٩٦٠ إلى أوّل آب ١٩٦٠

رئيس حكومة و٧ وزراء

أحمد الداعوق – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للدفاع الوطني.

جبران نحاس – وزيراً للعدلية، والتربية الوطنية والفنون الجميلة.

فيليب تقلا – وزيراً للخارجية والمغتربين، والإقتصاد الوطني والسياحة.

فؤاد نجار – وزيراً للزراعة، والبريد والبرق والهاتف.

أمين بيهم – وزيراً للمالية، والعمل والشؤون الإجتماعية.

أدمون كسبار – وزيراً للداخلية، والتصميم العام.

جورج نقاش – وزيراً للأشغال العامة، والإرشاد والأنباء.

حسن عوض المقداد – وزيراً للصحة العامة.

– حلّ البرلمان في ٤ أيار ١٩٦٠ ولذلك لم تقدّم هذه الوزارة بياناً وزارياً.

– كانت مهمتها إجراء إنتخابات نيابيّة في البلاد.

الوزارة الثلاثون

من أوّل آب ١٩٦٠ إلى ٢٠ أيار ١٩٦١

رئيس حكومة و١٧ وزيراً

صائب سلام – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية.
نسيم مجدلاني – نائباً للرئيس، ووزيراً للعدلية.
الأمير مجيد أرسلان – وزيراً للدفاع الوطني.
فيليب تقلا – وزيراً للخارجية والمغتربين، مع احتفاظه بمركزه في السلك الخارجي.
كمال جنبلاط – وزيراً للتربية الوطنية.
الياس الخوري – وزيراً للصحة العامة.
محمد صفي الدين – وزيراً للزراعة.
سليمان العلي – وزيراً للإقتصاد الوطني.
فؤاد غصن – وزيراً للإرشاد والأنباء.
جوزيف سكاف – وزيراً للعمل والشؤون الإجتماعية.
بيار الجميل – وزيراً للمالية.
خاتشيك بابكيان – وزيراً في رئاسة الوزراء مكلّفاً بشؤون الإصلاح الإداري.
عبدالله المشنوق – وزيراً في رئاسة الوزراء مكلفاً بشؤون البلديات والأرياف.
سليمان فرنجية – وزيراً للبريد والبرق والهاتف.
موريس الجميل – وزيراً تحدّد اختصاصاته بمرسوم لاحق.
عثمان الدنا – وزيراً للأشغال العامة والنقل.
حسين منصور – وزيراً في رئاسة الوزراء، تحدّد اختصاصاته بمرسوم لاحق.
رفيق شاهين – وزيراً للتصميم العام.

- المقترعون ٨٨.
- نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٧٨ صوتاً.
- حجب الثقة ٩.
- إمتنع ١.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

ما وجدت مقدّمة لهذا البيان خيراً من استعادة بعض ما حوته الرسالة التي وجّهها فخامة رئيس الجمهورية إلى اللبنانيين يوم اعتزال الحكم ثم عدل، ولله الحمد، شعوراً بالواجب وتقديراً لظروف البلاد ونزولاً عند رجاء مُلحّ صدر عن الشعب بأسره وعبّر عنه ممثّلوه بإجماعهم.

فقد وصف فخامته كيف خرج لبنان من الأزمة التي عصفت به عام ١٩٥٨ وكيف عاد الإستقرار والإزدهار إلى مرفقه والإستقامة إلى سياسته مع جيرانه وإخوانه، كما أشار إلى الخطوات الواسعة التي خطتها الحكومات في السنتين الغابريتن في سبيل إرساء أجهزة الدولة على أسس واضحة وسليمة، وأضاف فخامته أنه لم يكن بد، حالما تهيأ الجو، من تأمين تمثيل برلماني واسع ليدخل إلى الندوة عدد كاف من ممثلي الفئات اللبنانية جميعها. وقد جاء بالفعل هذا المجلس الجديد الكريم محققاً تلك الغاية.

وهكذا ترون، أيها الزملاء المحترمون، كيف أن العناية الإلهية شاءت أن تلتقي القلوب وتصفو الأذهان وتعود الأمور إلى مجاريها الطبيعية بسرعة وعمق أدهشا العالمين ودلاّ، إن كان من حاجة بعد لدليل، على طيب عنصر شعبنا اللبناني واستعداده الفطري لرأب كلّ الصدوع إذا ما أرسل على سجيته ولم يتعرّض لضغط ولا لتفرقة مفتعلة، كما دلاّ على طاقة الإنتاج والعمل العظيمة الكامنة في هذا الشعب والتي تجعله قادراً في كلّ وقت على النهوض من الكبوة واستعادة المبادرة.

بروح الوحدة الوطنية هذه، وبهذا الإيمان بإمكانات لبنان ومستقبله، وبهذه الثقة بمواطنينا، تتشرّف حكومتنا بالمثول أمامكم، عارضة نهجها في العمل وطالبة ثقتكم الغالية.

إن هذه الروح ذاتها هيمنت على تشكيل حكومتنا بقصد أن تأتي، مثل هذا المجلس الجديد، ممثّلة جميع الفئات والتيارات اللبنانية، كما ساهمت أيضاً في تشكيلها فكرة تأمين العمل المجدي بتفرّغ كلّ وزير لعمله وتجنّب الإرهاق والفوضى، وهما عدوّا الإنتاج السليم، وذلك بإعطاء التنظيم الإداري كامل حقه.

ولقد رأينا من الضروري أن يدخل الحكومة عدد من الوزراء كلّفوا مهاماً معيّنة ذات أهمية كبرى في مرحلة البناء والتطوّر التي نمرّ بها، مهاماً تدخل مبدئيّاً في اختصاصات وزارات مثقلة بالأعمال.

حضرات النواب المحترمين

لولا الوحدة الوطنية، ولولا شعور كلّ لبناني، إلى أية فئة انتسب، بأن لبنان وطنه، لما حقق لبنان استقلاله وثبّت سيادته ورسّخ كيانه. ومن تلك الوحدة انبثق ميثاقنا الوطني الذي رسم لنا سياسة إستقلالية خالصة وعربية ناصعة وخارجية حرّة، والذي يبقى شرعة غير مكتوبة لوطننا، ضامنة كيانه ومجده وكيان شعبه.

تلك الوحدة وهذا الميثاق هما نقطتا الإنطلاق لعملنا والأساس لمناهجنا، فنحن نريد قبل كلّ شيء: «لبنان واحد لا لبنانين».

ومن هذا الشعار، أيها السادة، تنبثق قواعد السياسة اللبنانية في الداخل والخارج، بصورة عامة، ومنه نستخلص هذه الكلمات القليلة التي تعبر عن مفاهيم المجهود الذي سوف تبذله حكومتنا، الألفة والتآخي، الأمن والطمأنينة، العدل والمساواة، الإستقرار والإزدهار، التعمير والإنشاء واحترام الحريات في نطاق القانون.

فسياستنا الخارجية تنبع من واقع لبنان وواقع محيطه وهي التي تحدّدت خطوطها الكبرى في مطلع عهد الإستقلال عام ١٩٤٣. فرائدنا قبل كلّ شيء المحافظة على إستقلال لبنان وكيانه وسيادته ودستوره والدفاع عنها في جميع الظروف والأحوال وتجاه أيّ كان. ورائدنا أن تظل علاقاتنا مع الدول العربية الشقيقة علاقة أخوّة وودّ صافيين، وأن نتصرّف إزاء العرب جميعاً تصرّف الحريص على عزّتهم وازدهارهم، ووحدة صفّهم، الحامل رسالة السلام والمحبّة بينهم، المتعاون معهم في جميع الميادين تعاوناً نزيهاً، صادقاً، والعامل بجد وبلا توانٍ على توثيق كلّ هذه الروابط على صعيد العاطفة وعلى صعيد المصلحة، والساعي دوماً إلى تعزيز الجامعة واحترام ميثاقها، والمتضامن مع أشقائه العرب في قضاياهم الكبرى ولا سيّما التحررية والإستقلالية وفي طليعتها قضية فلسطين.

ورائدنا أن تقوم علاقاتنا مع جميع الدول على أسس من الصداقة والإحترام المتبادلين الخاليين من كلّ لبس، بعيداً عن كلّ قيد أو ارتباط من أيّ نوع كان يتنافى

ومفهوم السيادة الكاملة، مستندين في كلّ حال إلى شرعة الأمم المتحدة فيما تعلّم من مبادىء وما تنشىء من حقوق وما توفّر من ضمانات.

رائدنا بالنتيجة، في هذا المجال، أن يظل لبنان بلداً عربيّاً مستقلاً، موطد الأركان والكيان، جمهوريّاً ديموقراطيّاً ذا سيادة تنبع من وحدته الوطنية، منطلقاً ومنفتحاً على العالم كلّه، ساعياً إلى توطيد علاقاته مع دول الأرض كلّها، سائراً بسياسة الصداقة والتعاون مع الجميع إلى مدى لا يحدّه غير استقلالنا وسيادتنا.

حضرات الزملاء الكرام

نضع في رأس مشاغلنا بذل المزيد من الجهد لتوطيد هيبة الدولة في جميع المناطق، وتطبيق القوانين بكلّ شدّة وبلا هوادة على الجميع بدون تمييز ولا مراعاة.

وفي الوقت نفسه نسعى بكلّ ما نستطيع إلى إزالة التباعد والتنافر، والشك والحذر، من علاقات أعضاء الأسرة اللبنانية بعضهم مع بعض، ليحلّ محلّها ثقة وتسامح وتعاون وتضامن بينهم جميعاً.

وفيما نحرص أشد الحرص على إنصاف كلّ المناطق والفئات والمساواة بينها في الحقوق والواجبات وتأمين إفادتها من منافع الدولة على وجه يرفع من مستوى المناطق والفئات المتخلّفة عن غيرها، لا نرى من واجب ألزم على الحكومة وعلى المجلس وعلى اللبنانيين قاطبة من السعي الدائب إلى دعم وحدة صفوفنا في الداخل لمجابهة مصيرنا بإيمان وثبات، وحلّ معضلاتنا بأنفسنا، والإتكال، بعد الله، على سواعدنا المتضافرة لبناء مستقبل مستقر، مجيد، في ولاء كامل غير مشوب ولا مجزّأ لوطننا لبنان.

وتولي حكومتنا عناية كبرى مسألة إصلاح أجهزة الدولة. فقد دشّن العهد الحاضر حركة إصلاحية واسعة في هذا الميدان، فوضعت الحكومات التي سبقتنا نصوصاً تشريعية وتنظيمية اقتضت الكثير من الوقت والجهد، وقد بدأت الآن المرحلة الحساسة من هذه الحركة، وهي مرحلة التطبيق، وإكمال بعض النصوص وتعديل بعضها الآخر مما تظهر التجربة وجوب إكماله أو تعديله، توصّلاً إلى تحقيق العلاقات الأساسية من هذا العمل الإصلاحي ألا وهي تحسين إنتاج الموظّف وضبطه ومراقبته وتنسيق الأعمال وتنفيذ فكرة اللامركزية تنفيذاً عملياً على نطاق واسع وإقصاء المؤثرات السياسية عن الإدارة.

وكذلك، ستولي الحكومة عناية خاصة شؤون التفتيش في مختلف مصالح الدولة فتشجع المفتّشين على القيام بعملهم بكلّ حرية وتعير تقاريرهم كلّ الأهمية فتجري

التحقيقات القضائية وتنزل العقوبات المسلكية متى اقتضت الحال ولا تتردد في إحالة التقارير والتحقيقات إلى القضاء حيثما يظهر أن جرماً جزائياً قد ارتكب.

وهنا، وقد وصلنا إلى ما جرت العادة على تفصيله من مشاريع تعرض كل حكومة جديدة أنها تنوي تحقيقها، نستميحكم العذر إن نحن عددنا ما نريد أن نلزم أنفسنا به، مشيرين فقط إلى ما سوف نضعه موضع الدرس منذ غد، وما سوف تقوم كلّ وزارة على تنفيذه، في حيّز اختصاصها وإمكاناتها، بأسرع وقت ممكن.

- إنجاز التصميم الشامل للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، وإكمال تجهيزات مكتب الإحصاء المركزي.

- إعادة النظر في التنظيم القضائي وفي نظام القضاة، والسعي إلى رفع مستوى القضاء المادي والمعنوي، وكذلك تعزيز التفتيش القضائي، وإعادة النظر في تشكيل مجلس القضاء الأعلى مع المحافظة على استقلال القضاء.

- تعديل الأنظمة الضرائبية ومعدّلات الضرائب والرسوم على وجه يجعلها متلائمة مع تطوّر الإقتصاد ومتطلّبات الحياة في ضوء مبدأ حرية التعامل في لبنان.

- وفي الوقت نفسه تعديل سياسة الإنفاق العام بما يتفق مع مخطط إعمار سائر مرافق البلاد، وتشجيع الأفراد والمؤسّسات الخاصة على تنمية أعمالهم وخلق ميادين جديدة لنشاطهم وتوظيف رؤوس الأموال اللبنانية وغير اللبنانية.

- تنفيذ القانون المتعلّق بإنشاء مجلس النقد والتسليف.

- ملاحقة إنجاز تقارير اللجنة الخاصة المكلّفة دراسة التوفيق بين تطوّر تكاليف الحياة وبين ما يتقاضاه عمّال الدولة المدنيون والعسكريون من رواتب ومنح وتعويضات.

- وضع مخطط عام لإتمام شبكة الطرق في البلاد وإعطاء كلّ منطقة حقها من الإعتمادات على أساس حاجاتها الحقيقية وضرورة تطويرها.

- متابعة سياسة تشييد أبنية الدولة وبالتالي الإسراع في إتمام أشغال قصر العدل والمطار الدولي ومدرسة التعليم المهني والسجن الحديث والمستشفيات والمستوصفات العديدة في سائر المناطق.

وفي الوقت نفسه إنجاز الدراسات لتشييد المباني الحكومية المركزية ودور الإدارة ومخافر الأمن في بعض مراكز المحافظات والقائمقاميات.

- درس تصميم شامل للمياه وتنفيذ المشاريع المائية الكبرى في المناطق كافة وخاصة في الشمال والبقاع والجنوب، وتأمين مياه الشرب لأكبر عدد من القرى المحرومة، ودرس إقامة سدود وإنشاء بحيرات في الأودية العامية لخزن المياه الشتوية واستعمالها في الصيف، وتمويل المدن، وخاصة بيروت، والقرى الجبلية بما تحتاج إليه من مياه إضافية.

- إعادة درس مشروع الليطاني درساً فنياً وإدارياً على ضوء نتائج الأعمال الأولى وضمن الإمكانات الفنية، والسعي إلى متابعة تنفيذه وإعطاء الأولوية لمياه الشفة والري وتعميم فائدة هذا المشروع.

- إتمام مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية بكميات كافية وبأسعار ملائمة، ووصل مصانع الإنتاج ببعضها، وإنشاء شبكة تؤمّن الطاقة للمدن والقرى ليلاً ونهاراً بدون انقطاع.

- تحقيق الضمان الإجتماعي بما فيه خصوصاً الضمان الصحي وذلك على مراحل تتفق وإمكانات الدولة وأرباب العمل من جهة وحاجات العمّال والمستخدمين من جهة ثانية، والإهتمام بشؤون النقابات وتنظيمها وتعزيز نشاطها.

- مكافحة الغلاء والإحتكار وبصورة خاصة وضع نظام لاستيراد الأدوية وبيعها يجعل الدواء في متناول جميع فئات الشعب.

- إنجاز دروس المساكن الشعبية وإنشاء هذه المساكن وكذلك معالجة معضلات السكن بصورة عامة.

- نشر التعليم الإبتدائي المجاني، وتوسيع التعليم الثانوي والمهني في المناطق كافة على أسس تأخذ بعين الإعتبار حاجات المناطق المختلفة، وتوجيه التعليم، وإعداد الطلاب بما يتلاءم مع الحاجات المعيشية وتطوّر الإقتصاد والثقافة.

- رفع مستوى الهيئة التعليمية في المدارس الرسمية وفق مخطط تدريبي، مسلكي وتقني.

- متابعة درس توحيد المناهج من أجل تنفيذه في المرحلة الإبتدائية.

- زيادة مقدار الإعتمادات لمنح التخصص العالي وتوزيع هذه المنح على أساس إنصاف الفئات المتخلّفة علميّاً وإجتماعيّاً.

- وضع أسس سليمة للتعاون الوثيق بين وزارة التربية الوطنية ومؤسّسات التعليم الخاصة في ما يتعلّق بالإشراف عليها.

- خفض أسعار الكتب المدرسية.

- تعزيز الجامعة اللبنانية وإنشاء فروع فيها للهندسة التطبيقية والعلوم الإجتماعية.

- إنشاء متحف للفنون اللبنانية والعربية.

- تنشيط الرياضة والكشفية عملياً وإبعاد مؤسّساتها عن جميع المؤثرات السياسية.

- إكمال شبكة الهاتف الآلي وجعلها تشمل جميع مناطق لبنان، وتعميم غرف الهاتف ومراكز البريد.

- معالجة مشاكل الصناعة بما يؤمّن ازدهار وتشجيع الإنتاج الوطني مع مراعاة مركز لبنان التجاري.

- المزيد من العناية بشؤون السياحة والإصطياف والإشتاء والمواقع الأثرية.

- إنشاء محطات جديدة للاختبار الزراعي، وتعزيز الإرشاد الزراعي، ورفع مستوى التعليم الزراعي.

- تنظيم التعاونيات الزراعية على أسس حديثة.

- تحقيق مشروع الصندوق التعاوني للموظّفين.

- النهوض بشؤون البلديات والقرى وتشجيع إنشاء إتحادات بين البلديات المتجاورة وإيجاد أجهزة مشتركة تحقيقاً للمشاريع المتشابكة.

- تنظيم العاصمة تنظيماً عصرياً وتطوير وسائل الإنتقال فيها.

- مطالبة الصحافة بمسؤولياتها ضمن نطاق الحرية التي يعتزّ بها لبنان، والتعاون مع نقابة الصحافة للنهوض بالرسالة الصحفية على الوجه الأكمل.

- إنجاز مشروع الإذاعة اللبنانية الكبرى لإسماع صوت لبنان للعالم، واستحداث البرامج الراقية التي تليق بمكانة لبنان الفكرية والفنية وتماشي التطوّر الإذاعي العصري.

حضرات الزملاء المحترمين

هذا إيماننا أعلنّاه وهذا نهجنا في الحكم بيّناه.

ونودّ أن نزيد على ما سبق أن حكومتنا بجميع أعضائها تضع في رأس واجباتها التعاون مع مجلسكم الكريم تعاوناً وثيقاً، مستمرّاً مثمراً، لنعمل معاً على تعزيز النظام

البرلماني وتسيير سياسة لبنان العامة في خط يؤمّن لهذا الوطن الحبيب السلامة والطمأنينة والعزّة والإزدهار، ويضعه دائماً في المنزلة الكريمة التي يستحقّها في العالم العربي وفي العالم الأوسع.

كما أننا نبغي من عملنا - الذي نؤدّي لكم حساباً عنه في كلّ وقت - تطبيق قواعد العلم والنظام والعدالة والمساواة فنجعلها تسود مجتمعنا كما نجعل روح المسؤولية والقيام بالواجب وارتفاع المصلحة العامة فوق كلّ مصلحة أسساً تقوم عليها أداة الحكم بجميع فروعه.

وفي الوقت الذي نطلب فيه ثقتكم الغالية، على أساس ما سبق بيانه وعلى أساس إستعدادنا للعمل دائماً بإخلاص وتجرّد ونزاهة، نتوجّه إلى اللبنانيين، مقيمين ومغتربين، بتحية المحبّة والوفاء، معاهدينهم، بعد الله، على بذل أقصى جهدنا لتحقيق أهدافهم في حياة كريمة عزيزة حرّة.

الوزارة الواحدة والثلاثون

من ٢٠ أيار ١٩٦١ إلى ٣١ تشرين الأول ١٩٦١

رئيس حكومة و٧ وزراء

صائب سلام - رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للدفاع الوطني.

فيليب بولس - نائباً للرئيس، ووزيراً للعدلية، والإقتصاد الوطني والسياحة.

فيليب تقلا - وزيراً للخارجية والمغتربين، مع احتفاظه بمركزه في السلك الخارجي.

كمال جنبلاط - وزيراً للأشغال العامة والنقل، والتصميم العام.

محمد صفي الدين - وزيراً للتربية الوطنية، والعمل والشؤون الإجتماعية.

بيار الجميل - وزيراً للمالية، والصحة العامة.

سليمان فرنجية - وزيراً للبريد والبرق والهاتف، والزراعة.

عبدالله المشنوق - وزيراً للداخلية والأنباء.

- المقترعون ٩١.
- نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٤٦ صوتاً.
- حجب الثقة ٤٤.
- امتنع ١.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

إن شعوري بالمسؤولية الملقاة على عاتقي وتجاوبي مع رغبات مجلسكم الكريم، مضافين إلى اقتناعي بما لمسته من مشاعر الرأي العام، وما تحسسته من مشاغل الشعب، كلّ هذا حدا بي إلى الإقدام على تعديل الحكومة التي لي شرف رئاستها، واختصار عدد أعضائها، تعديلاً واختصاراً أجد فيهما إرضاء لمصلحة الحكم في ظرفنا الحاضر، كما

وجدت فيهما رضاء شاملاً لدى الرأي العام، وأنا واثق أن مجلسكم الكريم يجد فيهما تحقيقاً لرغباته.

والتعديل كالتبديل يتطلّب، وفقاً للأصول البرلمانية التي نتبعها في لبنان، إستقالة رئيس الحكومة. فكان لزاماً عليّ، وأنا أتمتع بثقتكم الغالية، أن أقدّم استقالتي فتجري استشارات واسعة وفق التقاليد وتنبثق عنها هذه الحكومة المعدّلة التي لي شرف رئاستها والتي تتابع السير على التقاليد فتمثُل أمامكم اليوم.

وإنني وزملائي، إذ نعرب عن تقديرنا لزملائنا في الحكومة السابقة، لحريصون على ممارسة الحكم وفق الموجبات التي يفرضها والحريات التي يؤمّنها النظام الجمهوري البرلماني الذي اعتمدته بلادنا، والذي نعتبره أصلح الأنظمة لها، وأكثرها انطباقاً على واقعها، وأوثقها ضماناً لمستقبلها.

وسنظل دائماً وفي جميع الظروف نولي مشاعر الرأي العام اهتمامنا، ومشاغل الشعب عنايتنا، وننشد باستمرار التعاون الكامل مع مجلسكم الكريم، مخضعين عملنا لرقابته. وهذا هو في اعتقادنا المفهوم الصحيح لعلاقات الحكومة بالبرلمان في ظل نظامنا، والتطبيق السليم لنص الدستور وروحه.

نحن مدركون أن عمل الحكومة يظل ناقصاً وعاجزاً عن تلبية رغبات الأمة وسدّ حاجاتها إن لم يسانده عمل التشريع المنوط بكم مساندة نشيطة وخصبة تتجلّى إنتاجاً يجاري تطوّر البلاد الدائم، وإن لم ترافقه رقابة صالحة تتجاوب مع إرادة الشعب الذي نمثّل وتمثّلون.

ومن هنا رأت الحكومة ضرورياً في هذا الظرف أن يتابع مجلسكم الكريم عمله بعد انتهاء دورته العادية فقررت فتح دورة إستثنائية نتعاون فيها وإياكم على العمل والإنتاج.

حضرات الزملاء المحترمين

تمثل حكومتنا أمامكم وقلوبنا عامرة بالإيمان، مليئة بحب لبنان، وبالرغبة الصادقة في التضحية بكلّ غالٍ في سبيل هذا الوطن المفدّى والعمل على توثيق أواصر المحبّة وإشاعة روح السلام والتسامح بين فئات شعبه، وتأمين أكبر قسط ممكن من الطمأنينة والرفاه لجميع اللبنانيين. ولتحقيق هذه الغاية أيضاً لن ندع وسيلة ولن نوفّر جهداً من أجل القضاء على كلّ ما من شأنه أن يفرّق بين المواطنين، أو يزرع الشك والحذر في بعض النفوس، أو يضعف الإيمان بمقومات الوطن وقواعد الدولة، مثابرين على تطبيق

القوانين النافذة في كلّ مرّة يظهر أن ثمة افتعالاً لإشاعة القلق أكان في حقل السياسة أم في حقل الإقتصاد.

ونرجو أن تثقوا بأننا نتقبّل النقد، والمعارضة، والنصح، بصدر رحب واستعداد كامل ومخلص لتقويم أيّ اعوجاج في أعمالنا أو في أجهزة الحكم. لكننا نعتقد إعتقاداً راسخاً بأن حرية النقد، على كونها حرية أساسية نحرص عليها حرصنا على جميع الحريات العامة، يجب أن تمارس بروح المسؤولية وإلا تنقلب إلى فوضى وتجريح وتجنٍّ يزعزع الثقة بالأنظمة وبالمؤسّسات العامة، ويستهين بكرامة العاملين في الحقل العام، أكانوا في الحكم أم خارجه، أكانوا سلطة تشريعية أم تنفيذية أم قضائية. فكرامة البلاد وسمعتها من كرامة هؤلاء وسمعتهم، وهيبة الدولة تنبسط وتتقلّص تبعاً لهذه العوامل.

وأملنا الوطيد، إذا حزنا ثقتكم وثقة الشعب الذي تمثّلون، أن نبرّر هذه الثقة المزدوجة ونستحقها بالعمل المتصل والجهد الدائب والإنتاج الفعلي في جميع الميادين، فنمضي قُدماً في معالجة الأمور بجدّ واهتمام، كبيرها وصغيرها، ونسرع في الإنجاز، ونهيّىء وننفذ المشاريع والأشغال ذات المنفعة العامة في جميع المناطق ولمنفعة جميع الفئات، وننفق عليها خلال أقصر وقت ممكن أكبر قدر من الإعتمادات المخصصة لها، مراعين في آن واحد ضرورة تغذية الدورة الإقتصادية بما يتجمّع من أموال في الخزينة ووجوب توجيه الإنفاق بشكل يوقي من تضخّم النقد المتداول ومن ارتفاع الأسعار.

كلّ هذا وهمّنا الأوّل إشاعة العدل والمساواة بين المواطنين والتقيّد بالقانون وتطبيقه بنزاهة وصراحة على الجميع، بمنأى عن الحزبية والإعتبارات الشخصية.

ونضع منذ الآن في رأس مشاغلنا إنجاز المرحلة الأخيرة من الإصلاح الإداري، وإعداد ما يلزم لتنفيذ المخطط العام لإعمار البلاد وتطويرها إقتصادياً واجتماعياً، والإستعانة في هذا السبيل إلى أقصى حدّ برجال الفن والإختصاص من اللبنانيين، وإننا عازمون على توقيت تنفيذ المشاريع بشكل يضمن في آن واحد التناسق والسرعة وتحرير الإدارة ما أمكن من أسباب البطء والتعقيد.

وهكذا، فإننا نجعل من حكومتنا الحاضرة حكومة عمل وإنتاج ونودّ أن يأتي حكمكم على أعمالنا لا على ما كان يمكن أن نضمّنه هذا البيان من وعود.

حضرات النواب المحترمين

إن رائدنا سلامة الوحدة الوطنية وتدعيمها في الداخل، وسياسة الحكومة العربية والدولية ستظل بالتالي متفقة مع هذه القاعدة الأساسية ومستندة إليها، وقد أعلنا هذه

السياسة بوضوح وتفصيل في بيان حكومتنا السابقة، وهي سياسة مستمرّة ومنبثقة من واقع لبنان ومصلحته وإرادة شعبه وسنثابر عليها.

حضرات الزملاء المحترمين

ذلك ما نعتزم، بعد الإتكال على الله تعالى، أن نجعله في الحكم منهاجاً ومن الحكم غايتنا، بيّناه لكم ببساطة وإيجاز، آملين أن نعود إليكم الفينة بعد الفينة لنطلعكم على ما حققنا ونفّذنا ونسترشدكم في مرحلة التحقيق والتنفيذ التالية.

وعلى هذا الأساس، نتقدّم منكم طالبين ثقتكم الغالية، موجّهين إلى اللبنانيين، مقيمين ومغتربين، تحيّة الأخوّة والوفاء، سائلين المولى القدير أن يمدّنا بعونه في خدمة بلادنا الحبيبة وأن يمتع هذا الشعب الأبيّ بالسلامة والعزّة والإزدهار.

الوزارة الثانية والثلاثون

من ٣١ تشرين الأول ١٩٦١ إلى ٢٠ شباط ١٩٦٤

رئيس حكومة و١٣ وزيراً

رشيد كرامي – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية.

فيليب بولس – نائباً للرئيس، ووزيراً للإرشاد والأنباء والسياحة.

الأمير مجيد أرسلان – وزيراً للدفاع الوطني.

فيليب تقلا – وزيراً للخارجية والمغتربين، مع احتفاظه بمركزه في السلك الخارجي.

كمال جنبلاط – وزير دولة مكلّفاً بمهام وزارة الداخلية والقيام بتنسيق أعمال بعثة إيرفد مع الوزارات ذات العلاقة.

جوزيف سكاف – وزيراً للزراعة.

رفيق نجا – وزيراً للإقتصاد الوطني.

بيار الجميل – وزير دولة مكلّفاً بمهام وزارة الأشغال العامة والنقل، والمعاونة بالدراسات الرامية إلى تنظيم الشؤون المالية العامة.

علي بزّي – وزيراً للصحة العامة.

فؤاد بطرس – وزيراً للعدلية.

عثمان الدنا – وزيراً للتصميم العام.

كامل الأسعد – وزيراً للتربية الوطنية.

إدوار حنين – وزيراً للعمل والشؤون الإجتماعية.

رينيه معوض – وزيراً للبريد والبرق والهاتف.

- المقترعون ٨٢.
- نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٦٣ صوتاً.
- حجب الثقة ١٨.
- إمتنع ١.

- استقال السيد إدوار حنين من وزارة العمل والشؤون الإجتماعية بموجب المرسوم الرقم ٧٩٩٣ تاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٦١ وعيّن السيّد جان عزيز وزيراً لها بموجب المرسوم الرقم ٧٩٩٤، تاريخ٣ تشرين الثاني ١٩٦١.
- إستقال كلّ من الوزيرين السيد كمال جنبلاط والسيّد بيار الجميل من منصبيهما كوزيري دولة، وعُيّن السيّد كمال جنبلاط وزيراً للداخلية والسيّد بيار الجميل وزيراً للأشغال العامة والنقل، وكلّف الجميّل بالتعاون مع وزير المالية في الدراسات الرامية إلى تنظيم الشؤون المالية العامة.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

إيماناً منا بأنه ينبغي تقديم الأهم على المهم، نرى الإكتفاء في هذا البيان الوزاري برسم الخطوط الكبرى لسياستنا العامة، والإقتصار على ذكر المشاريع والأعمال التي نعتقد أنّ في وسعنا تنفيذها، باعتبار أن ما عدا ذلك إنما يدخل في مسؤولية الحكومة العادية التي نرجو أن نوفق في أدائها على الوجه الصحيح.

إن سياسة الدولة العامة هي دائمة ومرتكزة على مبادىء وقواعد ثابتة تنبع من واقع بلادنا ومصلحة شعبنا على اختلاف فئاته، مدارها عدالة ومساواة وجوهرها محبّة وتسامح وإخاء بين المواطنين، تصون الوحدة الوطنية وتوطدها وبالتالي تحفظ كيان لبنان واستقلاله وسيادته في كلّ الظروف والأحوال.

هذه الحقيقة هي التي ترسم لنا سياسة الحكومة العامة في الداخل والخارج.

فعلى الصعيد العربي، نؤكّد رغبتنا في أن تظل علاقاتنا مع الدول العربية علاقات أخوة وود صافيين. ونريد في هذا الظرف الدقيق التشديد على الأهمية التي نعلّقها علي وحدة الصف العربي والدور الذي على لبنان أن يقوم به في نطاق رسالته في دنيا العرب لتحقيق هذا الهدف كي يتسنى لهم جميعاً توجيه جهودهم وإمكاناتهم للدفاع عن قضاياهم الكبرى، وخاصة قضيتي فلسطين والجزائر، كما نعلن إيماننا بأن جامعة الدول العربية هي خير أداة لجمع اعرب وتعاونهم، وتوحيد سعيهم على هدى ميثاقها الذي هو أفضل وسيلة لحلّ الخلافات وتنقية الأجواء وشدّ أواصر التضامن والعمل المشترك.

ويهمّنا في هذا الصدد أن نؤكّد حرصنا على أن يبقى لبنان الجار الأمين لشقيقته الجمهورية العربية السورية وسائر أشقائه العرب، المقدّر واجباته وحقوقه كدولة عربية، المجانب أي نوع من أنواع التدخّل في شؤونهم الداخلية، محترماً بالتالي أوضاع كلّ بلد ورغبات شعبه.

أمّا على الصعيد الدولي العام، فسياستنا مبنية على أسس الصداقة والإحترام والتكافؤ في نطاق شرعة الأمم المتحدة التي نتقيّد بها نصّاً وروحاً، مؤكّدين أننا نراعي في المجالات الدولية ما يفرضه علينا من مواقف انتهاجنا سياسة الحياد وعدم الإنحياز.

وأمّا في الداخل، فسياسة حكومتنا العامة، تهدف في الدرجة الأولى، إلى توفير قسط أكبر من العدالة الإجتماعية، وذلك بالعمل على تخفيف التفاوت في نسبة تقدّم بعض مجالات الإقتصاد اللبناني على البعض الآخر. والسعي إلى تضييق الفوارق في التطوّر والنمو بين مختلف المناطق والفئات اللبنانية.

ولا نعتقد أننا في حاجة إلى تأكيد وجوب المحافظة على مبدأ الحرية في الإقتصاد العام وتشجيع النشاط الفردي في إطار المصلحة الجماعية، مما يقتضي تشجيع الصناعة وتحسين ظروف عملها من أجل تقوية معدّلات الإنتاج ونوعيته وتوفير العمل لأكبر عدد من الموظّفين، وكذلك السعي إلى توسيع آفاق النشاط التجاري مع العناية الكلية بمصلحة المستهلك.

وكيما يتحقق لنا الإنطلاق الصحيح إلى هذه الغايات، ينبغي إعادة تنظيم وزارة التصميم على أسس أكثر فعالية إذ يقع عليها واجب وضع الخطط الأساسية للإنماء الإقتصادي في البلاد. ولسوف نتقدّم بمشروع قانون لهذه الغاية قبل نهاية العام الحالي، كما سنوجّه عناية خاصة إلى معهد التدريب للإنماء ومصلحة الإحصاءات العامة وإلى إنشاء مجلس وطني للبحوث العلمية.

وترى الحكومة أن على وزارة المالية أن تلعب منذ اليوم أكثر من دورها التقليدي، فتقوم بالتنسيق والتصميم والتنفيذ في شؤون النقد والضرائب لتلبية المتطلّبات الإقتصادية والإجتماعية، وتراقب في نفس الوقت إدارة أموال المصالح المستقلّة.

وفي سبيل تأدية هذه المهمات، ستنشىء إلى جانب الأجهزة القائمة أجهزة أساسية جديدة أهمها مجلس النقد والتسليف، كما ستهيّىء الدراسات والإمكانات لضبط الإحصاءات المصرفية وتنظيم عمل المصارف وإيجاد مصرف إنماء لتشجيع التسليف

لآجال طويلة وإنشاء البنك المركزي حتى يتمكّن من مباشرة عمله فور حلول أجل امتياز الإصدار الممنوح لبنك سوريا ولبنان.

ولا بدّ من العمل على إعادة النظر في القوانين الضريبية بغية توضيح بعضها وتنسيقه وتعديل معدّلات بعض الضرائب باعتدال كلّي مع الحرص على عدم التأثير على مستويات الأسعار أو على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

ونؤكّد لكم أن حكومتنا ستولي عنايتها شؤون الأمن في البلاد وتسهر على تقوية سيطرة القانون وتنقية الجو الخلقي جاعلة الجهاز الإداري قادراً على القيام بمسؤولياته بسرعة وبفعالية بعيداً عن المؤثّرات الشخصية على أنواعها. وسنتابع تطبيق قانون التنظيم القضائي الجديد ساهرين على رفع مستوى العدالة وتأمين سرعة الفصل في القضايا وانتظام عمل المحاكم، راجعين إليكم في كلّ مرّة نرى حاجة إلى تعديل بعض النصوص التنظيمية.

وفي مجال تنفيذ المشاريع والأعمال، وإلى جانب ما أدرجت له إعتمادات في الموازنات، فإن الحكومة ستباشر مهمات التنفيذ وفق منهج محدد رأينا من المفيد إلحاقه بهذا البيان لتطلعوا على تفاصيله، مشدّدين على أهمية هذا الأسلوب الجديد في التزام الحكومة تنفيذ أعمال عمرانية في مهل معيّنة.

وبالإضافة إلى هذا المنهج فإننا ننوي إيلاء تعاون الحكومة مع الصحافة إهتمامنا بغية الوصول إلى وضع مشروع قانون جديد لتنظيم النشاط الصحفي وإلى جعل الدعاية للبنان في الداخل والخارج عملاً جديّاً ومثمراً. أما السياحة فقد أضحى لزاماً على لبنان أن يعمل في حقلها على أساس أنها عنصر هام من عناصر اقتصادنا الوطني وتطويرها يقتضينا إستعمال الأساليب الحديثة والفنية.

ومع تقديرنا لعمل المدارس الخاصة وتوصّلاً إلى تحسين نوعية التعليم الرسمي فإن حكومتنا ستظل ساهرة على رفع مستوى هذا التعليم بمختلف فروعه ودرجاته وتعميم التعليم الإبتدائي تمهيداً لجعله إجبارياً وتعزيز التعليم المهني والتقني ورفع مستوى الهيئات التعليمية، آملة أن نتعاون معكم في وقت قريب في درس وإقرار مشروع تنظيم التعليم العالي الذي أحالته إلى مجلسكم الكريم الحكومة السابقة، كما نأمل أن نتعاون بإخلاص مع أصحاب الشأن لحلّ قضية تدريس الحقوق حلاً نهائيّاً.

وإننا إذ ننطلق في منهج عملنا من قاعدة توفير المزيد من العدالة الإجتماعية، نضع في رأس هذا المنهج تحقيق الضمان الإجتماعي على مراحل متتابعة، ووضع مشروع قانون

تنظيم عمل الأجانب في لبنان لحماية اليد العاملة الوطنية، ومشروع للتدريب المهني المعجّل للعمّال، وتشريع يفسح المجال أمام التعاقد الجماعي وتطبيق مبدأ الوساطة والتحكيم، ومشروع بتعديل بعض نصوص قانون العمل، وكذلك توفير المعالجة المجانية والدواء للمعوزين، وتوفير العلاج الرخيص لسائر المواطنين، وتنفيذ عدّة مشاريع بشأن الوقاية الصحية، وتحقيق مشروع الإرشاد الزراعي وتعميم التحريج واستصلاح الأراضي وتنظيم استثمار المياه الجوفية وذلك بقصد تركيز الفلاح في الأرياف وتحسين أحواله.

حضرات النواب المحترمين

بديهي أن ما أدرج في هذا البيان وفي الجدول الذي ألحقناه به ليس كلّ ما تصبو إليه البلاد. لكننا آثرنا أن نقصّر كلّمنا على ما نعتقد أنه في وسعنا وضعه موضع التنفيذ، عازمين على إنجاز المراحل الأخيرة من أعمال الإصلاح الإداري مبتدئين بتطبيق النصوص المتعلّقة باللامركزية تطبيقاً عملياً لكي تتحقق كاملة الغايات السامية التي يستهدفها الإصلاح، ملزمين أنفسنا على كلّ ما في طاقتنا من جهد وتضحية وإخلاص لتذليل العقبات التي تعترض سبيل الحكم الصالح.

وعلى هذا الأساس، نتقدّم من مجلسكم الكريم طالبين منحنا ثقتكم الغالية لننصرف إلى العمل على توفير ما يؤمّن للبنانيين أسباب الطمأنينة والإزدهار، منتهزين هذه الفرصة لنحيّي إخواننا وأهلنا في ديار الإغتراب تحية المحبّة والوفاء، سائلين اللّه عزّ وجل أن يحفظ وطننا اللبناني عربياً حرّاً مستقلاً.

وضعت الحكومة برنامج عملها للعام المقبل على ضوء حاجات المناطق المتعدّدة وفقاً لأهميتها، فحدّدت لذلك الطرق والمراحل الكفيلة بدرس وتنفيذ جميع المشاريع الجديدة والقائمة التي لزمت لمختلف المناطق على السواء لعام ١٩٦٢، بحيث يشمل العمل في كلّ مرحلة بضعة أقسام معاً في مختلف المناطق اللبنانية الأربع ويؤدّي إلى تشغيل اليد العاملة المحلية وتشجيع الحركة العمرانية فيها، والتأكيد لسكان هذه المناطق بصورة عملية أن مشاريع الطرق والمياه والكهرباء والمدارس والمشاريع العمرانية المختلفة ستشمل قريباً جميع المناطق المحرومة منها حتى الآن.

ونذكر في ما يلي المشاريع التي ستنفّذ خلال النصف الأول والنصف الثاني من العام المقبل:

١ – مشاريع الطرق

خلال النصف الأول من السنة	خلال النصف الثاني من السنة
أ – تقديم دروس وتلزيم أشغال لـ:	أ – تقديم دروس وتلزيم أشغال لـ:
– ٨ كلم طرق دولية.	– ١٢ كلم طرق دولية.
– ٢٠ كلم طرق رئيسية.	– ٣٠ كلم طرق رئيسية.
– ٢٠ كلم طرق سياحية وأثرية.	– ٥ كلم طرق سياحية وأثرية.
– ٢٠ كلم طرق محلية وثانوية	– ١٠ كلم طرق محلية وثانوية.
٦٨ كلم +	٥٧ كلم = ١٢٥ كلم.

وأهم هذه المشاريع هي تلزيم مشاريع الطرق الآتية:

خلال النصف الأول من السنة

- زغرتا – إهدن – بشري الأرز – دير الأحمر.
- كورنيش البحصاص – الميناء.
- الحدث – تنورين – اللقلوق.
- أقسام مختلفة بين بيروت – المديرج.
- فرن الشباك – سن الفيل.
- نهر الكلب – جعيتا – ريفون.
- المختارة – جزين.
- صور – بنت جبيل.
- مفرق زبدل – مشغرة.
- أوتوستراد بيروت – طرابلس (قسم صربا جونيه).
- مدخل صيدا الجنوبي.

ب – تقديم دروس وتصاميم لـ ٨٠٠ كلم ضرورية لـ ٢٥٠ قرية محرومة في جميع المناطق.

خلال النصف الثاني من السنة

- طرابلس – سير.
- البحصاص – كوسبا – بشري.
- جبيل – أهمج – اللقلوق.
- المعاملتين – غزير – يحشوش.
- عاريا – العبادية – قبيع.
- الطيونة – الشياح.
- صيدا – جزين.
- شتوره – زحلة.
- المصنع – مرجعيون.
- أوتوستراد بيروت – طرابلس (قسم جونيه – المعاملتين).
- الزهراني النبطية.

ب – تلزيم أشغال لـ ٢٠٠ كلم ضرورية لـ ٦٠ قرية محرومة في جميع المناطق.

ج – تقديم دروس وتصاميم لـ ٣٠٠ كلم الباقية لـ ١٥٠ قرية محرومة في جميع المناطق.

٢ – أشغال المباني والتنظيم المدني

خلال النصف الأول من السنة

- إكمال درس التصاميم والإستملاكات لمشروع المدينة الحكومية.
- دروس وتصاميم السجن الحديث ومستشفى الجذام.
- إنهاء معاملات الإستملاك لمعرض طرابلس الدائم ووضع مخطط عام له.
- إصلاحات وأعمال تحسينيّة وإنارة في محطّة مطار بيروت الدولي.
- إنشاء وإكمال بناء ٢٠ مدرسة موزّعة في جميع المناطق من قبل الصندوق المستقل.
- إتمام ثلاث مدارس مهنية وإتمام المدينة المهنية في الدكوانة.
- أعمال تكميلية في ٥ سرايا وفي ثلاثة مراكز للجمارك وفي القصر الجمهوري في بعبدا وقصر العدل في بيروت.
- إكمال أبنية المستشفيات في بعض مراكز.
- أشغال أولية للقسم الأول من المدينة الحكومية.
- وضع الأسس التنظيمية وتقديم المخططات التوجيهية النهائية لمشروع بيروت الكبرى. المحافظات، تجهيز وأعمال تكميلية في ١٠ مستشفيات ريفية.
- تلزيم دروس لأشغال التنظيم المدني في مراكز المحافظات والأقضية (٢٤ مركزاً حدّدت بناء لمخطط بعثة أرفد).
- إنشاء مراكز بلديات في ٤ قرى.
- إنشاء مسلخ في ٣ قرى.
- تنفيذ طرق داخلية لـ ١٥ قرية.
- تخطيطات جديدة في ٧ قرى.
- درس شبكات مجارير لـ ١٠قرى.

خلال النصف الثاني من السنة

- وضع الأسس التنظيمية وتقديم المخططات التوجيهية النهائية لمشروع بيروت الكبرى.
- وضع الحجر الأساسي للجناح اللبناني في معرض طرابلس.
- المباشرة بإنشاء بعض الطرقات والحدائق في معرض طرابلس.
- إنشاءات في المنطقة الحرة في مطار بيروت الدولي.
- إنشاء وإكمال بناء ٣٠ مدرسة موزّعة في جميع المناطق من قبل الصندوق المستقل.
- إنشاء ثلاث مدارس مهنية في المناطق وتجهيز المدارس المهنية الموجودة.
- إنشاء دور للمعلّمين في المناطق.
- تقديم دروس وتصاميم وتلزيم بعض مراكز المحافظات والأقضية. (أعمال التنظيم المدني).
- تنفيذ شبكات مجارير ومحطات تكرير في ١٥ قرية.
- إنشاء مساكن عمالية.
- إنشاء حدائق عامة.
- إنشاء مسلخ في قرية واحدة.
- تخطيطات جديدة لـ ١٣ قرية.
- تنفيذ طرق داخلية لـ ٢٥ قرية.
- درس شبكات مجارير عامة لـ ٦ قرى.
- تنفيذ مشاريع إنارة في ٥ بلديات.

٣ – أعمال التعمير وتسليف المتضرّرين بسبب الزلزال

خلال النصف الأول من السنة

تنفيذ بيوت الإترنيت التي لزّمت في ١٩٦١.

- إنهاء عملية تسليف المساعدات لمتضرّري الزلزال (لـ ٤٧٩ قرية باقية).
- إتمام المعاملات الهندسية ودفع التعويضات للمعابد داخل منطقة الزلزال.
- تلزيم ١٦٣ مسكناً في محلّة عين الحلوة و٢٦٠ مسكناً في مدينة صيدا القديمة.
- تنفيذ التزام المرحلة الثانية من مشروع نهر أبي علي.

خلال النصف الثاني من السنة

- تسليف المساعدات لمتضرّري الزلزال خارج منطقة الزلزال.
- تنفيذ القسم الأول من مشروع إنماء زغرتا
- إهدن.
- تلزيم ٢٠٠ مسكن في محلّة عين الحلوة.
- تلزيم المرحلتين الثالثة والرابعة من مشروع نهر أبي علي.

٤ – أشغال مائية

خلال النصف الأول من السنة

- تلزيم أشغال لإيصال مياه الشرب إلى ٢٥٠ قرية وتنفيذ خطوط الجر الرئيسية إلى ١٥٠ قرية.
- تلزيم أشغال لتأمين ري مساحة ١٠٠ هكتار جديدة وتحسين حالة الري في مساحة ٥٠٠٠ هكتار.
- إكمال تجهيز مرفأ طرابلس.
- دروس أولية لمشروع نهر بيروت.
- التصاميم النهائية الملائمة لإنشاء الحوض الثالث في مرفأ بيروت.

خلال النصف الثاني من السنة

- تلزيم أشغال لإيصال مياه الشرب إلى ١٥٠ قرية وتمديد خطوط الجر الرئيسية إلى ٨٥ قرية.
- تلزيم أشغال لتأمين ري مساحة ٨٥٠ هكتاراً جديدة وتحسين حالة الري في مساحة ١٢٠٠٠ هكتار.
- إنشاء ثلاث بحيرات جبلية في مختلف المناطق.
- درس المرحلة الأولى من مشروع المياه الجوفية.
- دروس تكميلية لمشروع نهر بيروت.
- أشغال المرحلة الأولى لإنشاء الحوض الثالث في مرفأ بيروت.

٥ – أشغال كهربائية

خلال النصف الأول من السنة

إكمال دروس وتلزيم أشغال لـ:

- ١٢٥ كلم خطوط توتر عالي.
- محطات تحويل لـ ٨٠ قرية.
- ٣٠٠ كلم شبكات داخلية لـ ١٧٠ قرية.

خلال النصف الثاني من السنة

إكمال دروس وتلزيم أشغال لـ:

- ١٣٥ كلم خطوط توتر عالي.
- محطات تحويل لـ ٣٠ قرية.
- ٣٠٠ كلم شبكات لـ ١٤٠ قرية.

٦ – إسترداد إمتيازات ورخص مائية وكهربائية

خلال النصف الأول من السنة

- إسترداد ٣ إمتيازات كهربائية.
- إسترداد ٣ إمتيازات مائية.

خلال النصف الثاني من السنة

- إسترداد ٥ إمتيازات كهربائية.
- إسترداد إمتياز ورخصة لشبكات مائية.

٧ – أعمال المساحة الفنية

خلال النصف الأول من السنة

- تلزيم مشروع تنظيم خريطة لبنان مقياس ١/١٠٠٠٠ و١/٢٠٠٠٠.
- أعمال مسح وتحديد الأراضي في ٣٥ قرية موزّعة على أقضية: الضنية – عكار – البترون – الشوف – حاصبيا – بنت جبيل.
- أعمال كيل في ١٩ قرية إنتهت فيها أعمال التحديد وموزّعة على جميع المناطق.

خلال النصف الثاني من السنة

- أعمال وضع خريطة لبنان مقياس ١/١٠٠٠٠ و١/٢٠٠٠٠.
- إكمال أعمال المسح والتحديد في ٣٥ قرية.
- إكمال أعمال الكيل في القرى التي انتهت فيها أعمال التحديد.
- تلزيم إنجاز مسح الأراضي اللبنانية الباقية بطريقة الفوتوغرامتري.

٨ – أعمال الهاتف الآلي وغرف الهاتف المجانية في المناطق

خلال النصف الأول من السنة

- إكمال تنفيذ مشروع إتصال لاسلكي بين بيروت وعمان يتسع لـ ١٢ ألف خط تلفوني و٦ خطوط برقية.

خلال النصف الثاني من السنة

- شراء سنترالات هاتف آلي إلى مراكز قرى الساحل الجنوبي وبعض قرى المناطق.

خلال النصف الأول من السنة

- تلزيم تنفيذ مشروع إتصال راديو بين بيروت وطرابلس.
- إكمال درس مشروع وصل بيروت بمدن جونيه – صيدا – زحله – بواسطة خطوط سلكية.
- تعميم غرف الهاتف المجانية وتجهيزها لـ ١٥٠ قرية.
- شراء سنترالات هاتف آلي لمراكز المزرعة والأشرفية وفرن الشباك.
- أشغال أبنية للهاتف الآلي في جونيه والأشرفية والمزرعة.
- دروس لإنشاء أبنية الهاتف الآلي في بحمدون – سوق الغرب – وزغرتا.
- توسيع شبكات بيروت وطرابلس للهاتف الآلي.

خلال النصف الثاني من السنة

- تنفيذ مشروع وصل بيروت بمدن: جونيه – صيدا – زحلة – بواسطة خطوط سلكية.
- تعميم غرف الهاتف المجانية وتجهيزها لـ ١٠٠ قرية.
- تنفيذ مشروع إنشاء ٣٥ ألف خط هاتف آلي في: المزرعة – الأشرفية وقرى الساحل الجنوبي.
- أشغال أبنية الهاتف في بحمدون – سوق الغرب – وزغرتا.
- إنشاء وإكمال شبكات مسالك في بحمدون – اللويزة – ضهر الوحش – سوق الغرب – وجونيه.

٩ – أعمال مصلحة الليطاني

- إستثمار المعمل الأول في مركبا لإنتاج الطاقة الكهربائية خلال الربع الأول من السنة، ومتابعة الأعمال في الأقسام الباقية طوال السنة وهي: سد القرعون وسد مركبا، وفي نفق جزين، وأعمال خزان ونفق قنان، وأعمال الطرق والجسور اللازمة على نهر الليطاني، وأعمال ري منطقة البقاع، وإنشاء خطوط التوتر العالي من بيروت إلى مركبا والأوّلي، وتركيب بعض المولّدات الكهربائية في منطقة الأولي.

١٠ – أعمال التنمية الإجتماعية والصناعات الريفية وشؤون التنظيم العام

خلال النصف الأول من السنة

- أعمال تمهيدية في ٨ مراكز موزّعة في جميع المناطق.
- تجهيز مراكز للتدريب الإجتماعي (٢٥ مركزاً).
- صناعات ريفية في ٤ مراكز.
- مشاريع إجتماعية ريفية.
- تقديم مشروع الضمان الإجتماعي.

خلال النصف الثاني من السنة

- مخيّمات تدريبية في مراكز الإصطياف (٦ مراكز).
- مشاريع إجتماعية ريفية في ١٠ قرى.
- مساعدات لبعض المؤسّسات والأندية الإجتماعية.
- تمويل بعض مشاريع التحريج والطرقات الزراعية في المناطق.

- مشروع قانون بتنظيم شؤون السير وتقرير العقوبات التصاعدية ووسائل تحقيقها.
- مشروع تنظيم البلديات ومشروع تعديل الرسوم البلدية.
- مشروع توزيع الأملاك الأميرية وتحويلها إلى مشاعات قروية.
- مشروع قانون بتنظيم الشواطىء، ومشروع إستخراج الرمول وتنظيمها.

١١ – أعمال أثرية وحفظ المناظر الطبيعية

خلال النصف الأول من السنة

- حفريات مختلفة في: جبيل – صور – بيت مري – نيحا – بعلبك.
- إستملاكات في جبيل وصيدا وبيت الدين وبعلبك.
- أعمال ترميم في الأملاك الأثرية في: طرابلس – قلعة سمر جبيل – معابد بعلبك – عنجر.
- تصليح المتحف ودروس آليات ومعدات لمشروع الخمس سنوات.
- دروس وتصاميم لأعمال حفظ المنازل القديمة والمناظر الطبيعية.

خلال النصف الثاني من السنة

- حفريات مختلفة في: صيدا – بعلبك – عنجر – ونيحا البقاع.
- إستملاكات في: صور – دير القمر – بعلبك.
- ترميم الأملاك الأثرية في: جبيل – بعلبك – منجز – سفيره وكوسبا – معابد مشنقه وأفقا – معاليمّونة ونيحا – قصر بيت الدين.
- دروس وتصاميم لجناح جديد في المتحف (المتحف العسكري).
- أعمال حفظ وإبراز في ١٠ منازل قديمة ومناظر طبيعية.

الوزارة الثالثة والثلاثون

من ٢٠ شباط ١٩٦٤ إلى ٢٥ أيلول ١٩٦٤

رئيس حكومة و٩ وزراء

حسين العويني – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، والدفاع الوطني.

جبران نحاس – نائباً للرئيس، ووزيراً للعدلية.

فيليب تقلا – وزيراً للخارجية والمغتربين.

شارل حلو – وزيراً للتربية الوطنية.

فؤاد نجار – وزيراً للزراعة.

أمين بيهم – وزيراً للمالية.

جورج نقاش – وزيراً لأشغال العامة والنقل، والإرشاد والأنباء والسياحة.

رضا وحيد – وزيراً للعمل والشؤون الإجتماعية مع احتفاظه بمركزه في السلك الإداري.

فؤاد عمون – وزيراً للإقتصاد الوطني والتصميم العام.

محمد كنيعو – وزيراً للصحة العامة، والبريد والبرق والهاتف.

- ألقي البيان الوزاري في ٢١ أيار ١٩٦٤.
- المقترعون ٨٣.
- نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٧٥ صوتاً.
- لا ثقة ٧.
- إستقال السيد فيليب تقلا بموجب المرسوم الرقم ١٥٩٦٧ تاريخ أول نيسان ١٩٦٤ وعيّن الدكتور فؤاد عمون مكانه بعد أن استقال من وزارتي الإقتصاد الوطني والتصميم العام فعيّن لهما السيّد جوزيف نجار.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

في العشرين من شهر شباط ١٩٦٤ عهد فخامة رئيس الجمهورية اللواء الأمير فؤاد شهاب بتأليف حكومة من أولى مهامها إجراء إنتخابات نيابية جديدة طبقاً لأحكام الدستور.

واليوم بعد أن أدّت رسالتها الأساسية الأولى، فأجرت الإنتخابات النيابية التي انبثق عنها مجلسكم الكريم الذي نرجو أن يكون عهده عهد يمن وخير للبلاد بأسرها، ترى من واجبها أن تتقدّم منكم ببيان عن المهام التي كان لها شرف الإضطلاع بها طالبة على أساسه ثقتكم الغالية على الجهود التي بذلتها والأعمال التي قامت بها في خدمة الوطن طابع التكريس والتأييد.

أيها السادة

لا يخامر حكومتنا أيّ ريب إنها أدّت واجبها على أكمل وجه، فهي مطمئنة كلّ الإطمئنان على أنها وفّرت للمهمة الأساسية الأولى التي انتدبت من أجلها جميع وسائل النجاح فأمّنت الحياد المطلق وصانت الحريات وأشاعت العدالة بين الجميع، وحفظت الأمن وطبّقت القانون وأمّنت للناخب، كلّ ناخب، جميع السبل لممارسة حقّه المقدّس في الإقتراع واختيار ممثّليه في هذا المجلس الكريم.

فالإنتخابات النيابية، إنما تمّت في المواعيد التي حدّدت لها، طبقاً للقانون، في جوّ مفعم بالحرية والهدوء دون أيّ ضغط أو إكراه أو أيّ حادث من شأنه أن يعكّر صفو الجو أو يخلّ بالأمن باستثناء بعض الحوادث التي يمكن وقوعها في الأحوال العادية، والجدير بالذكر أن الإقبال على هذه الإنتخابات كان كبيراً.

وقد حرصت الحكومة أن تشرف بصورة فعّالة على الإنتخابات، فراقبتها بصورة مستمرّة وأفسحت المجال الرحب لأيّ مواطن بتقديم كلّ شكوى مهما قلّ شأنها فكان التحقيق يجري بها ويتمّ في الحال وتوضع الأمور في نصابها دون أيّ إبطاء.

إن الحكومة واثقة كلّ الثقة بأنها أدّت الأمانة التي طوّقت عنقها بكلّ إخلاص، وأن الإنتخابات النيابية التي أجرتها إنما جاءت تعبيراً صادقاً عن إرادة الشعب ورغبته

وأمانيه كما يقضي بذلك نظامنا الديموقراطي الحق الذي نمارسه بكلّ حرية واطمئنان.

ولقد كان لها من شهادة المواطنين خير دليل على ذلك، إذ ان الإشادة بحياد الحكومة وحرصها على تأمين الحرية المطلقة لكلّ ناخب قد انطلقت من مختلف فئات الشعب والمرشحين.

هذا ما كان لنا شرف القيام به وزملائي في الحكم لتأمين إجراء انتخابات نيابية سليمة حرّة تنفيذاً للمهمة الأساسية لوجودنا في الحكم. ولقد حرصنا إلى جانب ذلك على التمرّس بمهام الحكم الأخرى وفي طليعتها تنفيذ مشاريع التنمية ضمن المخطط العام والمناهج الإصلاحية الشاملة التي رسمها هذا العهد.

ونحن عندما أخذنا على عاتقنا القيام بأعباء الحكم، إنما عقدنا العزم الأكيد، بكلّ ما أوتينا من قوّة، على الحفاظ على الوحدة الوطنية واستتباب الأمن والنظام في هذا الوطن الحبيب الذي لا حياة له إلاّ بوحدة أبنائه واستقرار أمنه.

وفي المجال العربي لم نألُ جهداً في متابعة السياسة التي ارتضاها لبنان والمستمدّة من ميثاق جامعة الدول العربية، الذي نحرص على التمسّك به والعمل وفقاً لأحكامه نصّاً وروحاً، كما أننا عملنا ولا نزال على تنفيذ ما انبثق عنه مؤتمر الذروة العربي.

أما في المجال الدولي، فإن سياستنا كانت وما زالت السياسة التي انتهجها لبنان مجالسَ وحكوماتٍ، والتي تقوم على التمسّك بميثاق الأمم المتحدة والعمل بنصّه وروحه.

أيها السادة،

إننا إذ نتقدّم من مجلسكم الكريم بهذا البيان نشعر بكلّ راحة ضمير بأننا كنا على مستوى الأمانة التي حملناها وعند حسن ظنّ فخامة الرئيس.

والله نسأل أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه رفعة بلادنا وخيرها وتقدّمها في جميع الميادين.

عهد الرئيس شارل حلو

تسع حكومات و٣ رؤساء حكومة

١٠٢ وزارتان و ٦٩ وزيراً

-رؤساء حكومة: حسين العويني (مرّتان)، رشيد كرامي (أربع مرات)، عبدالله اليافي(٣ مرّات).

أمّا الوزراء فهم:

فؤاد عمّون
ادمون كسبار
جورج نقاش (مرتان)
فؤاد نجار (مرتان)
حسين العويني (٣ مرات)
علي عرب
عثمان الدنا (٥ مرات)
إدوار حنين (٣ مرات)
نجيب صالحه
انطوان صحناوي
فيليب تقلا (مرتان)
نجيب علم الدين
رشيد كرامي (٤ مرات)
رفيق نجّار
اميل تيّان
ميشال الخوري (مرتان)
كامل الأسعد
كمال جنبلاط (مرتان)
صبحي المحمصاني
عبدالله اليافي (٣ مرات)
فؤاد بزري
فؤاد غصن

أمين بيهم
محمد كنيعو (مرتان)
جبران نحاس
جوزف نجار (مرتان)
رضا وحيد
غالب شاهين
بيار الجميل (٤ مرات)
نسيم مجدلاني (٣ مرات)
يعقوب صراف
تقي الدين الصلح
موريس زوين
جورج حكيم
وجدي ملاط

سليمان الزين (٣ مرات)
بيار داغر
فؤاد بطرس (مرتان)
جميل لحود
بشير العثمان
نسيب البربير
ميشال إده
سعيد حمادة

سمير المقدسي
جان عزيز
سليمان فرنجية (مرتان)
أنور الخطيب (مرتان)
بيار إده
جوزف أبو خاطر (مرتان)
خاتشيك بابيكيان
خليل الخوري
ميشال المر
محمد صفي الدين
بهيج تقي الدين
رفيق شاهين
حبيب مطران

فؤاد رزق
رشيد بيضون
خالد جنبلاط
هنري فرعون
ريمون إده
مجيد أرسلان (مرتان)
حبيب كيروز
رينيه معوض
عادل عسيران (مرتان)
يوسف سالم
شفيق الوزان
موريس الجميل
عبد اللطيف الزين

الوزارة الرابعة والثلاثون

من ٢٥ أيلول ١٩٦٤ إلى ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٤

رئيس حكومة و٩ وزراء

حسين العويني – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، والدفاع الوطني.

جبران نحاس – نائباً للرئيس، ووزيراً للعدلية.

فؤاد نجار – وزيراً للزراعة.

أمين بيهم – وزيراً للمالية.

إدمون كسبار – وزيراً للتربية الوطنية.

جورج نقاش – وزيراً للأشغال العامة والنقل، والإرشاد والأنباء والسياحة.

فؤاد عمون – وزيراً للخارجية والمغتربين.

رضا وحيد – وزيراً للعمل والشؤون الإجتماعية مع احتفاظه بوظيفته في السلك الإداري.

محمد كنيعو – وزيراً للصحة العامة، والبريد والبرق والهاتف.

جوزيف نجار – وزيراً للإقتصاد الوطني، والتصميم العام.

– المقترعون ٨٨.

– نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٥٤ صوتاً.

– لا ثقة ٣٣.

– إمتنع ١.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

إن الثقة الغالية التي تفضّل فخامة رئيس الجمهورية فأولاني إياها، مع تقديره الكلّي لكفاءات مجلسكم الكريم، ووفقاً للأصول الدستورية وانسجاماً مع الأحداث في

الداخل والخارج، قد ألقت على عاتقي وعاتق زملائي، في مطلع هذا العهد الجديد، واجب الوفاء بالثقة، وبما يحتمه الإيمان بالوطن وبالقيم التي يرتكز عليها، كذلك بالمثل العليا التي نشترك في السعي لتحقيقها، حكومة ومجلساً وشعباً.

وإني على يقين من أن مجلسكم الكريم، وقد عبّر عن إرادته فانبثقت عنها هذه الحكومة، إنما يشاركني في هذا الإيمان وفي ما يمليه من شعور بالمسؤولية وبالإرتفاع إلى مستوى الأحداث، متيحاً، بذلك، التعاون الإيجابي المرجو بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وهو التعاون الذي يشكّل حجر الزاوية في البناء الديموقراطي الذي به نؤمن ونتمسّك ونعتز.

ان في مثول هذه الحكومة أمام مجلسكم الكريم بطلب الثقة للمرة الثانية، بعد أن نالتها بتاريخ ٢١ أيار سنة ١٩٦٤، ترسيخاً للعرف والتقاليد الديموقراطية البرلمانية العريقة.

وفي عرض، موجز جداً، لما حققته حكومتنا في مختلف المجالات والمصالح الحيوية بعد نيلها ثقة مجلسكم الكريم، يتبيّن أن هذه الأشهر القليلة لم تكن مجرّد فترة انتقال بل كانت، في الدرجة الأولى، فترة تضاعفت فيها الجهود في مختلف الميادين ودفع العمل في شتى المشاريع التي هي قيد التنفيذ أو المشاريع المستحدثة.

في الناحية الإنتاجية والإنمائية والإقتصادية:

فعلى صعيد المشاريع الإنشائية والمائية والكهربائية وضعت وزارة الأشغال العامة والنقل مشروعاً لري ٦٠ ألف هكتار من الأرض يشمل مناطق الجنوب والبقاع والشوف وعكار تبلغ تكاليفه ١٨٨ مليون ليرة تصرف ضمن برنامج ينفّذ خلال خمسة عشر عاماً.

وعلى صعيد المواصلات فقد باشرت الوزارة تنفيذ شبكة الطرق التي تربط بين مختلف القرى اللبنانية، ويقدر طول الشبكة التي يجري تنفيذها بسبعماية كيلومتر تكلّف ٧٢ مليون ليرة.

وعلى صعيد العمران تمكّنت الوزارة من إطلاق مشروع بقيمة ٤٠ مليون ليرة تتناول تنفيذ عدد من الأبنية كالمدارس والمباني الخاصة بالإدارات والمرافق العامة.

وعلى صعيد التشريع والتنظيم فقد وضعت وزارة الأشغال العامة والنقل بعض مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالسياحة والمواصلات والتجميل لكافة المناطق والشواطىء وغيرها.

أما في الحقل الزراعي فقد قامت الحكومة بأعمال ترمي إلى استثمار ثروتنا الزراعية وبالتالي إحياء القرية اللبنانية.

فبالإضافة إلى أعمال مكافحة الآفات الوبائية على كثير من المزروعات، لا بدّ من التنويه بالمحجر الصحي البيطري في طرابلس الذي سينجز قريباً، وبمشروع تعزيز الإنتاج الحيواني، وبالمشروع الأخضر الذي اكتملت عناصر الإنطلاق به، وبتجارب تحسين المناطق الجبلية التي تمّت في منطقتي الجنوب وجبل لبنان، كذلك بتجارب تربية الأسماك في المياه العذبة في الجبل وعلى السواحل، وبالدورات التدريبية لتشجيع إنشاء التعاونيات الزراعية وتعزيز مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية التي ارتفعت ميزانيتها من مليونين إلى أربعة ملايين ليرة.

أما على صعيد تصريف المحاصيل الزراعية فقد قامت الحكومة بتعزيز مركز مكتب الفاكهة، وذلك بتسليف شركة الملاحة البحرية مبلغ ستة ملايين ليرة وإنشاء الشركة المختلطة للاتجار بالفاكهة برأسمال قدره تسعة ملايين ليرة.

وهي ساعية في ما تسعى إليه لتحسين أوضاع المزارعين لإيجاد أسواق لمنتوجاتنا الزراعية بشتى الأساليب.

وفي وزارة البرق والبريد والهاتف إستحدثت ٨٦ مكتب بريد وبرق وما يقارب المائة شعبة بريدية جديدة، ومراكز للهاتف الآلي في عدّة مناطق، وأنجزت أعمال زيادة ٩٥٠٠ خط جديد في بيروت، واستكمال مشروع الإتصال اللاسلكي الآلي بين بيروت وطرابلس وصيدا وزحله.

وعلى الصعيد الإقتصادي فإن الحكومة واعية لما يحتّمه عليها واجب التوفيق والتأليف بين ما تقتضيه مصلحة لبنان من تصميم وإنماء ورفع مستوى المناطق المتخلّفة وتحقيق العدالة الإجتماعية، وبين مقدمات الإزدهار اللبناني المركزة على الحرية الإقتصادية وتشجيع المبادرة الفردية. ولذلك فهي حريصة، كلّ الحرص، على تنمية الثقة بالإقتصاد اللبناني والمحافظة على أسس ازدهاره. فبينما ستعمل وزارة الإقتصاد الوطني على رعاية النشاط الفردي وتشجيعه ستقوم وزارة التصميم العام بوضع الإحصاءات الأساسية الصحيحة واعداد مخطط السنوات الخمس للتنمية الصناعية ولاستكمال تجهيز لبنان بحيث تتوافق ولا تتناقض ضرورة تنمية الإنتاج مع حاجات ازدهار الخدمات. وفي هذا المجال تحرص الحكومة أيضاً على أن تبقى على اتصال وتعاون مع مختلف

الهيئات ومجالس الإختصاص وممثلي القطاعات الإقتصادية الخاصة، إيماناً منها بأن نجاح هذه السياسة الإقتصادية إنما يستلزم التعاون بين الدولة والأفراد.

في الناحية الإجتماعية:

في حقل الصحة العامة، قامت وزارة الصحة العامة بكافة الحملات والتدابير التي حافظت على الصحة العامة، ومن بينها التلقيح الإجباري ضد الجدري، والتلقيح ضد شلل الأطفال، وقطع دابر مرض الملاريا، ومشروع لمكافحة التدرّن في لبنان، وإحداث مدرسة للمراقبين الصحيين ومدرسة للتثقيف الصحي، كما أنها استكملت دراسة وإعداد المشاريع الآيلة إلى تعديل قوانين الهندسة الصحية والمؤسسات المصنّفة، ووضع سياسة مائية صحية، والرعاية الصحية في جميع المؤسّسات التعليمية في لبنان، ونشر الوعي الصحي لدى الجماهير ولا سيّما في المناطق الريفية، كذلك مشروع إحداث مدرسة للتمريض ومشروع توسيع مستشفيات زحله وصيدا.

أما في حقل العمل والقضايا الإجتماعية، فالحكومة ستعمل على تنمية الثروة الوطنية بتوفير الكفاءات المهنية والشخصية عن طريق الجهد المضاعف في نطاق التدريب المهني المعجّل، وفي توسيع مجالات التثقيف العمّالي والتدريب النقابي.

وستتابع الحكومة طريقها لتنفيذ مختلف المشاريع والقوانين التي تبنّتها الحكومات السابقة، فتُحقّق جاهدة المراحل الإدارية والفنية لانطلاق الضمان الإجتماعي في موعده المحدّد، وتنظّم تنفيذ قانون العقود الجماعية والوساطة والتحكيم، وتؤمّن حماية اليد العاملة الوطنية، وتسهّل بناء المساكن الصالحة للمعوزين وذوي الدخل المتواضع وذوي الدخل المحدود بتشجيع الرساميل الوطنية للمساهمة فيها، متوخية في كلّ ذلك أن تكون العدالة الإجتماعية سياج اقتصادنا الوطني وقاعدته القوية.

وستستمر الحكومة في تنفيذ وتوسيع مشاريع التنمية الإجتماعية والحرف اليدوية والخدمات والتعاونيات الإجتماعية وعلى الأخص تجهيز لبنان ولا سيّما المناطق المحرومة منه بالمؤسّسات الإجتماعية الكفيلة بتثقيف وتوعية وتأهيل اللبناني لتحقيق مستوى حياتي أفضل.

وفي حقل التربية الوطنية والتعليم عملت الحكومة على زيادة موازنة وزارة التربية عن السنة الماضية بمعدّل عشرة ملايين ليرة تقريباً، مما يتيح لها، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ مخططها التربوي العام، ان تحقق بنوع خاص:

أولاً – تعميم التعليم الإبتدائي ونشر التعليم الثانوي في مختلف المناطق اللبنانية.

ثانياً – رفع مستوى المدارس وأفراد الهيئة التعليمية فيها.

ثالثاً – تعزيز التعليم المهني والتقني بافتتاح المعهد الفني التربوي هذا العام وافتتاح ست مدارس مهنية جديدة في العام المقبل، مما يساعد على زيادة عدد الطلاب المهنيين عشرة أضعاف عددهم الحالي.

رابعاً – التوسّع في الأبحاث والأشغال المؤدية للتعريف عن تاريخ لبنان وتنمية ثروته الأثرية بغية تشجيع السياحة وانتعاش المناطق.

أما على صعيد الإرشاد والأنباء فقد تمّ وضع الملاك النهائي للوزارة ووضع قانون تنظيم وكالات السفر وإنشاء مركز للسينما والتلفزة في لبنان.

وعلى صعيد الإصلاح الإداري، تمّ وضع أنظمة تعاونية الموظّفين وهي في مرحلة التنفيذ وملء المراكز الشاغرة في مختلف الإدارات العامة. ودمج معهد التدريب على الإنماء بالمعهد الوطني للإدارة، ووضع برنامج جديد للتخصص وتنظيم إيفاد الموظّفين للتدرب في الخارج، والإتفاق مع المنظّمات الدولية على فتح دورة تدريبية في لبنان إبتداء من شهر شباط سنة ١٩٦٥ للدبلوماسيين المنتمين لدول افريقيا وآسيا، وذلك في نطاق المعهد الوطني للإدارة العامة.

وفي حقل المالية فإن الحكومة أحالت على مجلس النواب ضمن المهلة الدستورية مشروع موازنة الدولة والموازنات الملحقة لعام ١٩٦٥، وذلك بموجب المرسوم الرقم ١٧٥٧٣ تاريخ ١٨ أيلول سنة ١٩٦٤.

وهي تأمل أن يبت المجلس في هذا المشروع خلال المهلة التي نصّ عليها الدستور حتى تتمكّن من تنفيذ المشاريع وفقاً للتوقيت المحدّد.

وقد تميّز مشروع الموازنة هذا بضغط في النفقات الإدارية غير المنتجة وبزيادة في نفقات التجهيز والإنشاء.

أمّا على الصعيد الخارجي، فإننا نشعر بأن الأحداث المتتابعة في منطقتنا وفي سائر أنحاء العالم توجب علينا أن نرقبها بعين يقظة، وأن نوثق عرى التعاون والتضامن مع الدول العربية الشقيقة لنقف المواقف الموحّدة التي تمليها علينا مصلحتنا المشتركة.

فجامعة الدول العربية، التي جسّدت هذه الرغبة في التعاون بين الدول العربية منذ استقلالها، قد اكتسبت قوّة ونفاذاً بعد كلّ من مؤتمري القمّة العربي الأوّل والثاني، اللذين انعقدا في خلال هذا العام، إذ اجتمع ملوك العرب ورؤساؤهم في رحاب الجامعة وباتت المقررات التي تتعلّق بمصالحنا العليا وقضايانا المصيرية تصدر فيها على أعلى مستوى وأرفع المسؤوليات.

إن هذا التطوّر التاريخي في حياة جامعة الدول العربية يزيد لبنان العربي السيّد المستقل تمسّكاً بها، ورغبة في الإسهام في أعمالها، وإيماناً بجدوى التعاون على أساس ميثاقها ومعاهدة الدفاع المشترك العربي.

وإذ كنا وما نزال شديدي التمسّك بميثاق الأمم المتحدة وما يتضمّن من مبادىء كشرعة لعالمنا الحديث، لا يسعنا إلاّ أن نعرب عن أملنا بأن تطبّق هذه المبادىء بما يكفل حقوق الشعوب والأفراد وإشاعة السلام المبني على العدل.

هذا وإن قرب انعقاد المؤتمر الثاني للدول غير المنحازة، في الخامس من شهر تشرين الأول المقبل في القاهرة، يهيب بالحكومة أن تعنى بالموقف الذي ينبغي أن تقفه فيه.

لقد دُعي لبنان إلى مؤتمر بلغراد بوصفه دولة غير منحازة لم تتقيّد بأحلاف ولم تسمح بإقامة قواعد عسكرية في أراضيها، فأسهمت في أعماله إسهاماً حسناً.

وسيبحث مؤتمر القاهرة مواضيع تهدف إلى حفظ السلام العالمي، والتعاون الدولي الهادف إلى تقدّم الدول النامية على غرار ما شرع في مؤتمر جنيف للتنمية والتجارة الدولية الذي اشتركنا فيه إشتراكاً فعّالاً.

وإذ يحرص لبنان على سياسة عدم الإنحياز ونصرة الحق، حرصاً على استقلاله وسيادته ومصلحته الوطنية، فإنه لن ينسى قضية فلسطين وحقوق شعبها المغتصبة، علماً بأن إسرائيل وليدة الإستعمار ورقبة جسر له في بلداننا.

فإننا إذ نولي مقرّرات مؤتمر القمّة العربي الثاني، الذي كان اشتراك فخامة رئيس الجمهورية فيه باكورة أعماله في الرئاسة الأولى بسبيل لبنان والتضامن العربي، إذ نولي تلك المقرّرات ما يجب من اهتمام وإخلاص بالتعاون مع سائر حكومات الدول العربية الشقيقة، سنتابع مع تلك الحكومات الجهاد على الصعيد الدولي الواسع في مؤتمر القاهرة لدول عدم الإنحياز، كسباً لتأييد تلك الدول لقضية حق وعدل.

حضرات النواب الكرام

إنه عرض موجز وسريع لبعض ما قامت به الحكومة من أعمال وما حققته من منجزات في الفترة الأخيرة ولما تنوي أن تفعله فيما إذا أحرزت ثقتكم الغالية.

إن المخطّطات الإنمائية والإنشائية والإصلاحية والإجتماعية التي يرتكز عليها الحكم والإدارة في مضمار السعي لبناء دولة الإستقلال، إنما هي بحاجة، دائمة ويومية، إلى مضاعفة الجهود والسهر على تنفيذها وملاءمتها مع إمكانات الدولة ومع ما تقتضيه التجربة من إعادة نظر وتصحيح، مما يشكل محور السياسة والحكم في هذا العصر.

واليوم، إذ نمثل أمام مجلسكم الكريم، نرى لزاماً علينا، إضافة للثقة الغالية التي منحتنا إياها لأشهر خلت، أن نؤكّد حرصنا الشديد على اتباع النهج الذي يجمع بين مصلحة الوطن العليا وبين مقتضيات بناء الدولة الحديثة، وتحقيق أماني المواطنين في ظل الدستور والأنظمة الأساسية التي ينبثق عنها الحكم.

إن الحكومة، إذ تستوحي نهجها هذا من المبادىء الوطنية والإنسانية التي أعلنها فخامة رئيس الجمهورية في خطابه إلى المواطنين عقب تسلّمه سلطاته الدستورية، إنما يهمّها أن تؤكّد إيمانها بالوحدة الوطنية منطلقاً وأساساً لتأمين إستقرار ومناعة هذا الوطن، كما تؤكّد رغبتها وعزمها على جعل التعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية قائماً على الأسس التي ترعى المصلحة العامة وتعزّز النظام الديموقراطي وتساعد الحكم على القيام بواجباته وبما يتطلّبه منطق العصر من تخطيط واعتماد العلم والإختصاص في الإدارة كذلك السرعة في الإنجاز واستدراكاً لحاجات المواطنين النامية ولأوضاعهم المتطوّرة.

حضرات السادة النواب الكرام

تلك كانت صفحتنا في الحكم خلال الفترة الأخيرة، وهذا هو إيماننا بوطننا ونهجنا في الحكم وغايتنا منه.

إنها قواعد ومقوّمات أساسية في وجود لبنان وفي رسالته ودوره في العالم، وإنها لمبادىء نستوحيها من إيماننا بالله ومن ضمائرنا ومن إدراكنا لخطورة مسؤولية الحكم في هذا العصر وما تفترضه من جهود تبذل في سبيل رفع مستوى الشعب وتحقيق أمانيه والمحافظة على كرامة الإنسان وحريته في ظل الشرائع والأنظمة التي ارتضاها.

إن الحكم في النظام الديموقراطي البرلماني، إذ يرعى ممارسة الشعب عبر ممثّليه حكَم نفسه بنفسه، إنما يؤمن، أيضاً إستمرار السلطة عاملة لمصلحة الوطن والمواطنين. وهذا ما يحتّم عليّ التأكيد بأنّ هذه الحكومة ستعمل وستتحمّل مسؤولياتها كاملة في الصعاب التي قد تواجهها في الداخل والخارج إذا ما نالت ثقة مجلسكم الكريم.

وإننا لنعاهد الوطن والشعب، أمامكم، بأننا سنسهر على أن يكون النظام مرعياً عند الجميع، والقانون نافذاً دون محاباة، والعدل سائداً دون تمييز، والأمن والطمأنينة مستتبّين. وعلى هذا الأساس، نتقدّم من مجلسكم الكريم طالبين الثقة بالحكومة، فنتمكّن معاً، في ظل هذا العهد وبتوجيه فخامة رئيس الجمهورية، من أن نؤدّي للوطن والشعب الأمانة التي استودعنا إياها.

عاش لبنان.

الوزارة الخامسة والثلاثون

من ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٤ إلى ٢٥ تمّوز ١٩٦٥

رئيس حكومة و١٢ وزيراً

حسين العويني – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للدفاع الوطني.

نسيم مجدلاني – نائباً للرئيس، ووزيراً للعدلية.

فيليب تقلا – وزيراً للخارجية والمغتربين، ينقطع عن ممارسة وظيفته كحاكم لمصرف لبنان، مع احتفاظه بهذا المنصب طيلة مدّة تعيينه وزيراً.

بهيج تقي الدين – وزيراً للإقتصاد الوطني.

موريس زوين – وزيراً للأشغال العامة والنقل.

عثمان الدنا – وزيراً للمالية.

إدوار حنين – وزيراً للعمل والشؤون الإجتماعية.

يعقوب الصراف – وزيراً للصحة العامة.

تقي الدين الصلح – وزيراً للداخلية.

أنطوان صحناوي – وزيراً للبريد والبرق والهاتف.

نجيب صالحه – وزيراً للتصميم العام.

علي عرب – وزيراً للزراعة.

غالب شاهين – وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة.

– نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٨٥ صوتاً.

– حجب الثقة ٥.

– إمتنع ٧.

البيان الوزاري

إن الحكومة التي أولاني فخامة رئيس الجمهورية شرف رئاستها تمثل أمام مجلسكم الكريم في أعقاب فترة حفلت بأحداث سياسية داخلية ذات أثر عميق في حياة الشعب، جرت في ظلّ الدستور، والنظام، والأمن، بشكل يظلّ شاهداً على أصالة ورقي وتقدّم، في الحرية والديموقراطية والوطنية والنضج السياسي.

لقد أعطى النظام الديموقراطي، الذي اخترناه قاعدة لحياتنا السياسية مرة جديدة، الدليل الفاصل على ملاءمته لروح هذا الشعب، وكفاءته لتلبية مطامحه، وقدرته على مغالبة الصعوبات، وإقامة الحوار السمح بين اللبنانيين، وتأمين الجو الصالح للحياة الوطنية المشتركة والوقوف في وحدة صامدة بوجه الأزمات.

إن هذا النظام يترسّخ باطّراد، مع ثقة الشعب المتزايدة بأنه ينطوي على مبدأ العدالة الإجتماعية بقدر ما ينطوي على مبدأ الحرية.

فالأوضاع الموروثة التي يحس الشعب اللبناني وطأتها ويجهد للتخلّص منها تزول وتخلي مكانها لأوضاع سليمة عندما تحلّ العدالة الإجتماعية معضلات العسر عند فريق من المواطنين والتخلّف الظاهر في بعض المناطق، وتعالج شكاوى المواطن من واقعه ومن قلقه على غده.

إن بلداً كلبنان لا يجوز أن تظل فيه مظاهر للتخلّف لا تتفق مع رقيّه، ولا بدّ من أن تعالج هذه المظاهر معالجة فعّالة.

وبذلك لا تستقيم شروط الحياة الإجتماعية وتستقر على مستوى لائق بكرامة الإنسان فحسب، بل تكتسب الحياة الوطنية ما يعوزها من أسباب الوحدة الكاملة الراسخة، وعناصر المواطنية المتكافئة المطمئنة.

إن العدالة الإجتماعية إذا كانت حقّاً على الإنسانية للإنسان، فأولى بها أن تكون حقّاً للمواطن على وطنه.

وفي يقين هذه الحكومة ان كلّ جهد لا يرعى قضية الحرية وقضية العدالة معاً إنما هو تفريط في حق الديموقراطية يعرضها للوهن.

إن هذه العدالة لا يمكن أن تكون منفصلة عن سلامة الإقتصاد الوطني وسلامة الإقتصاد لا يمكن أن تقوم إلاّ على الإستقرار السياسي.

والحكومة تدرك أنها، بعملها لأيّ من هذه الأهداف، تخدم هذه الأهداف جميعاً.

مثل هذه السياسة في شمولها وطموحها لا تعطي كلّ ثمارها إلاّ بالتعاون المتين والتجاوب المخلص بين الشعب وحكومته.

إن حكومتنا تولي اهتماماً رئيسيّاً لأداة الحكم لأنها عماد كلّ عمل من أعمال الدولة، من أجل ذلك ستسلك في شؤون الموظّفين مسلك الإنصاف والحساب الدقيق معاً. وتطالبهم بالإنتاج الصادق الذي يمليه روح الإخلاص للوطن.

والحكومة لن توفّر جهداً في جعل الإدارة تؤدّي واجبها نحو المواطنين بروح المساواة والغيرة والتفهّم.

ويجب أن يشعر المواطنون في كلّ أنحاء البلاد بعناية الدولة بالشؤون العامة التي لها الصلة الوثيقة بحياة الشعب.

إن الأنظمة والقوانين التي تؤمّن الراحة العامة والأمن والعدل ليست تعوز البلد، وحكومتنا عازمة عزماً أكيداً على تنفيذها التنفيذ الحازم.

فمن المحافظات اللبنانية الأربع إلى العاصمة لن تتوانى حكومتنا عن فرض القانون دون تردّد، ودون محاباة، أو تعسّف، فيتمتع المواطن بما هو حقّه من أسباب الطمأنينة والعيش المنظّم المتمدّن، بحيث يتجلّى في البلاد وفي العاصمة وجهها اللائق المتناسب مع سمعتها في العالم.

ولكي تتمّ المشاركة الديموقراطية البنّاءة على أوسع ما يمكن، ستعمل الحكومة على رعاية النشاط الشعبي لا سيّما في نطاق البلديات فتمدّها بالمساعدات المعنوية والمادية التي تمكنها من تأدية مهمتها على الوجه الأكمل.

إن حكومتنا قد عقدت العزم على صون القضاء، وهو الهيئة الأولى لحماية الحريات وحقوق المواطنين.

ولذلك ستحرص الحكومة كلّ الحرص على استقلال القضاة في اداء رسالتهم بوحي من الضمير والعلم، وعلى تأمين الإنصاف والمساواة بينهم، وستعزّز هيئة التفتيش القضائي ومعهد الدروس القضائية، حرصاً على تأمين اختيار الأعضاء الأكفاء

في الجهاز القضائي، ويقابل ذلك سهر الحكومة الدائب على حسن سير العدالة وإنجاز الأحكام.

إن اللبناني مشهود له بالإنجازات الباهرة في القطاع الخاص، ولكن عبقريته هذه لا يمكن أن تنهض وحدها ببناء المجتمع المنيع، فلا مناص من الوصول إلى سياسة تمتزج فيها مسؤولية الدولة والنشاط الحر.

والحكومة مقتنعة بدور الدولة في تنمية الطاقات البشرية والطبيعية، من أجل زيادة الإنتاج الوطني وإقامة توازن في درجة النمو بين القطاعات المختلفة تحقيقاً لازدهار متوازن تتوزّع خيراته على الفئات والمناطق في مجموعها.

وفي مجال التصميم والإنماء تهدف سياسة الحكومة إلى توفير أرفع مستوى ممكن من النمو الإقتصادي وتحقيق أكبر قسط من العدالة الإجتماعية.

لذلك تعتزم الحكومة إيجاد الجهاز الفني الكفوء الذي يستطيع تأمين هذه المهمة والتوفيق بين الرغبات والإمكانات حتى تتم الإفادة من موارد الدولة بالشكل الأمثل. كما تعتزم الحكومة الإستمرار في الإتصال الدائم بفئات الشعب وممثلي القطاع الخاص حتى تأتي مشاريع التنمية انعكاساً للرغبات الشعبية ونتيجة لتجارب الأفراد في الحقل الخاص.

وهناك مشاريع قيد الدرس تعني الوزارات جميعاً فضلاً عن المشاريع التي درست وأرسلت إلى مختلف الوزارات للتنفيذ.

إن نظام الإقتصاد الحر الذي اعتمده لبنان أضحى بحاجة إلى تنسيق بين مختلف مصادر الإنتاج والعمل، بغية تأمين اطّراد النمو لجميع مرافق البلاد وجعل الإرتفاع في مستويات الدخل والرخاء شاملاً الشعب كافة.

وتنوي حكومتنا تحقيق المفهوم الأساسي لوزارة الإقتصاد الوطني، فتتولّى التقرير والتنفيذ في حقول التموين والتجارة والصناعة على الصعيدين الداخلي دون المساس بجوهر الحريات الإقتصادية.

وقد صمّمت حكومتنا على انتهاج خطة تحول دون ارتفاع الأسعار بصورة غير مشروعة وتتيح القضاء، في جميع الظروف، على محاولات الإحتكار والإستغلال، لا سيّما في ما يتعلّق بالرغيف غذاء الشعب الأوّل، وذلك بالمثابرة على تشجيع إنتاج القمح واختزان كميات منه في إهراءات حديثة وتقوية إمكانات مكتب القمح وتزويده بمختبر لبحوث القمح

والدقيق والخبز لاستئصال كلّ غش أو تلاعب في هذه المواد الحيوية. وستعنى الحكومة أيضاً بتأمين مواد أساسية أخرى كالسكّر وغيره وتشجيع الإنتاج الوطني للسكّر الشمندري.

وعلينا في مجال التنمية أن نعير اهتماماً خاصاً لقطاع الإستهلاك.

من أجل ذلك ستعمل الحكومة على:

- تشجيع إنشاء التعاونيات الإستهلاكية.

- الحث على إقامة الهالات على أوسع نطاق حتى يتاح للمنتجين أن يبيعوا إنتاجهم مباشرة من المستهلكين.

- إعطاء الصفة الإلزامية لما يصدر من مواصفات وطنية للمواد الغذائية.

- إتخاذ التدابير الإقتصادية اللازمة لتحقيق استقرار الأسعار في نطاق تأمين حاجة الإستهلاك المحلّي.

- تقوية الجهاز الذي يعنى بحماية المستهلك حتى يتمكّن من قمع المخالفات بالسرعة اللازمة.

وستوجّه الحكومة عناية كبيرة إلى القطاع الزراعي بغية تطوير هذا القطاع وتعزيزه إنعاشاً للحياة القروية، ومن أجل هذا ستقوم وزارة الزراعة بتنفيذ برنامج شامل لتحريج المناطق الجرداء واستصلاح الأراضي المهملة بإعطاء قروض طويلة المدى للمزارعين.

وتعمل ضمن مشروع سنوات خمس على زيادة الثروة الحيوانية والنهرية، وتنشىء مؤسّسة وطنية ذات طابع إقليمي خاصة بمكافحة الحشرات والأمراض الزراعية، وتبذل جهداً مضاعفاً لتصريف الإنتاج الزراعي على أنواعه بأسعار ملائمة.

كما أنه سيكون لدى وزارة الزراعة أربع مدارس عملية جاهزة للتدريس عام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ تتبعها خمس أخرى في المحافظات عام ١٩٦٦ - ١٩٦٧.

وفي شأن التعاونيات الزراعية ستعدّ الوزارة المراسيم التطبيقية المنبثقة عن قانون التعاونيات الصادر في ٨ آب سنة ١٩٦٤.

أما على صعيد العمل والشؤون الإجتماعية، فإن الحكومة، قوية بإيمانها أن العصر عصر عمل إجتماعي، تعلن أنه لم يبق على الشعب اللبناني، وقد آثر التطوّر على التهوّر،

سوى أن يختار، في مجالات التقدّم وحتمية واقع العصر، الوسائل الأكثر انطباقاً على مجتمع كان ولا يزال بعيداً عن الطبقية يهدف، بكلية أبنائه، في جملة ما يهدف، إلى استجماع الخير من كافة أبوابه سعياً وراء الحياة المتساوية الكريمة والعيش المطمئن الهنيء. لذلك تعد الحكومة بالمباشرة، فوراً، في تطوير أوضاع وزارة العمل والشؤون الإجتماعية لتصبح في مستوى المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقها.

وقد بدأت الحكومة، في هذا السبيل، تعد العدّة لوضع مشروع قانون لإنشاء مجلس وطني للعمل يؤمّن التعاون الوثيق بين أصحاب الأعمال والعمّال والدولة.

كما أنها شرعت باتخاذ التدابير المرجو أن تفضي إلى تطبيق الضمان الإجتماعي في مواعيده المحدّدة وإلى تحقيق المرحلة الأولى من مشروع إسكان المعوزين وذوي الدخل المتواضع والدخل المحدود، وإلى تنمية الحرف الريفية في سبيل تحسين نوعية الإنتاج الحرفي ورفع مستوى العمل الريفي، وهي آخذة في معالجة قضية الحد الأدنى للأجور.

ولن تتوانى الحكومة في اقتراح أيّ تطوير لهذه الأنظمة والقوانين تمشياً مع حاجات المواطنين ووفقاً لإمكانات الدولة.

وفي الحقل المالي، فإن الحكومة التي تواجه تزايداً مستمرّاً منذ بضع سنوات في الأعباء العامة، نتيجة للتوسّع في الإنفاق على المشاريع الإجتماعية من إنعاش وضمان وإسكان، وعلى المشاريع العمرانية من مياه وكهرباء وطرقات ومطارات ومرافىء وسواها، ستسرع، معتمدة على ما جرى حتى الآن وما سيجري من دراسات وتصاميم، في وضع برنامج للإنفاق طويل المدى يتجاوب مع حاجات البلاد، خصوصاً في المناطق التي لا تزال في طور الإنماء.

ومن أجل تمويل هذا البرنامج تمويلاً سليماً، فإن الحكومة ستتابع إصلاح الأنظمة الضرائبية، ومنح المشاريع الصناعية والسياحية الجديدة إعفاءاتٍ وتسهيلاتٍ ضريبية تساعدها على النمو نموّاً طبيعيّاً، وستستمر الحكومة أيضاً في إعادة تنظيم أجهزة الضرائب وتزويدها بما تحتاج إليه من وسائل عمل بشرية وآلية تتوافق وتبعاتها المتزايدة.

وقد وضعت وزارة الأشغال العامة والنقل برنامج عملها للعام القادم على ضوء حاجات المناطق ووفقاً لأهميتها، وحدّدت لذلك الطرق والمراحل الكفيلة بدرس وتنفيذ جميع المشاريع الجديدة والقائمة لعام ١٩٦٥ بحيث يشمل العمل في كلّ مرحلة بضعة أقسام معاً، ويؤدّي إلى تشغيل اليد العاملة المحلية وتشجيع الحركة العمرانية الشاملة

والتأكيد لسكان المناطق المحرومة خاصة، بصورة عملية، ان مشاريع الطرق والمياه والكهرباء والمباني وباقي المشاريع العمرانية المختلفة ستشملها جميعاً.

ولدى وزارة الأشغال العامة برنامج مفصّل، ومحدّد المواقيت، بجميع هذه الأعمال تضعه تحت تصرّف السادة النواب.

وأهم ما ستنصرف إلى إنجازه في خلال العام القادم:

- تلزيم ٢٠٠ طريق منها طرقات كبرى ووسطى وعادية.
- إيصال شبكات توزيع الشرب إلى ٤٢ قرية.
- إنهاء شبكة الري لـ ٧١٠٠ هكتار للأراضي الزراعية.
- إيصال الطاقة الكهربائية إلى ٢١٥ قرية في المحافظات الأربع.
- درس الأبنية المدرسية مع أفضلية للمناطق المحرومة. وتأمين تلزيم ٣٠٠ مدرسة لمدّة ثلاث سنوات تنفّذ على مراحل.
- تلزيم ١٩٥٥ كيلومتر خطوط للكهرباء موزّعة على المحافظات وإنهاء ٢٥٠ كيلومتر خطوط توتر عالٍ.
- متابعة أشغال الف كيلومتر طرق في المحافظات الأربع وإنهاء ٣٠٠ كيلومتر غير الألف.
- إيجاد شاحنات مبرّدة لنقل الفاكهة والخضار إلى البلدان المجاورة.
- المشروع بتسيير الأوتوبيس بدل الترامواي في العاصمة إبتداء من آذار سنة ١٩٦٥.

والحكومة بالإضافة إلى حرصها على تحسين حالة ما أنجز من الهاتف الآلي وصيانته ستعمل على تعميمه في المناطق اللبنانية. وفي أوائل الصيف المقبل تبدأ بالعمل بالمراكز الآلية في سوق الغرب وزغرتا وحمانا وبحمدون، وقبل نهاية السنة الحالية يتحقق الإتصال اللاسلكي الآلي بين العاصمة وطرابلس، ويكتمل المباشر بين بيروت وصيدا في أواسط السنة ١٩٦٥، وبين بيروت وزحله في آخر السنة ١٩٦٥.

وستقوم الحكومة بزيادة الخطوط في مراكز العاصمة والضواحي، زيادة محسوسة، خلال عام ١٩٦٥، كما ستعمد إلى تنفيذ مشروع زيادة خطوط الهاتف الآلي في المناطق اللبنانية، وتباشر تعميم الغرف الهاتفية الآلية.

إن الحكومة، إيماناً منها بأن الثقافة من فكر وفن وتراث جمالي حي هي في أساس كلّ نهضة، وانها الوجه المتألّق الذي يطل به وطننا على العالم متفاعلاً ومدنياته وحضاراته، وسترعى قضية الثقافة في الوطن وفي الهيئات والمؤسّسات المجنّدة لهذه القضايا.

وفي المجال التربوي، ستعمل الحكومة، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ المخطط التربوي العام، على تحقيق ما يلي:

- متابعة تعميم التعليم الإبتدائي المجاني ضمن إمكانات الدولة توصّلاً إلى جعله إلزاميّاً ونشر التعليم الثانوي في مختلف المناطق اللبنانية.
- تحسين مستوى المدارس وأفراد الهيئة التعليمية بمختلف الوسائل.
- تأمين التجهيزات الفنية اللازمة للمباني المدرسية الصالحة التي يتمّ بناؤها بالإتفاق مع وزارة الأشغال العامة والنقل.

مواصلة درس أنظمة الإمتحانات ومناهج التعليم، بما يتلاءم وتطوّر التربية الحديثة.

- تعزيز التعليم المهني والتقني وذلك بإنشاء مدارس مهنية حديثة تساعد على زيادة عدد التلاميذ المهنيين أضعاف عددهم الحالي.
- تعزيز شؤون التعليم العالي والإهتمام بتأمين الأبنية اللازمة للجامعة اللبنانية.
- تنظيم مساعدة المدارس الإبتدائية المجانية.
- توجيه اهتمام خاص إلى قضايا الشباب والرياضة وشؤونهما.
- التوسّع في البحوث والأشغال المؤدية للتعريف عن تاريخ لبنان وإظهار ثروته التاريخية والأثرية بغية تشجيع السياحة وإنعاش المناطق.

أما من الوجهة الصحية فستعمل الحكومة على استكمال إنشاء المستشفيات التي بوشر بإنشائها وإتمام تجهيزاتها، كذلك تعميم الطبابة المجانية في مختلف المناطق اللبنانية بإتمام تسيير العمل في المستوصفات، وستحرص أشد الحرص على رفع مستوى الطبابة والتمريض في مستشفياتها، وستقوم بإنشاء فروع في مستشفيات المحافظات لتدريب وتخريج ممرّضات مساعدات وهي تنوي مباشرة العمل في مدرسة التمريض والقبالة في مستشفى بعبدا.

وستولي الناحية الوقائية بالغ عنايتها أيضاً، فالوقاية يجب أن تحل في المرتبة الأولى وهي لذلك ستضاعف جهودها في تنظيم حملات التلقيح ضد الأمراض الإنتقالية وتنظيم مناهج لتصحيح المحيط.

وستسعى وزارة الصحة إلى إيجاد مؤسّسة في العاصمة يكون لها فروع في المحافظات للتنقيب والتحرّي في حوادث السرطان لمكافحتها ومعالجتها حيث أصبح بالإمكان في حال اكتشافه المبكر وقاية المصاب به.

وفي حقل الأنباء، ستولي الحكومة شؤون الصحافة إهتمامها الوافر تعزيزاً لكيانها ودورها، وهي تعرب عن ثقتها في أن حاملي رسالتها سيكونون دائماً على مستوى المسؤوليات الملقاة على عاتقهم في بناء الحياة الوطنية.

وستعمل الحكومة على توفير الوسائل للإذاعة والأنباء والنشر، وإقامة صلة أقوى وأكثر انتظاماً بالمغتربين.

وسيكون مركز السينما الذي أنشىء حديثاً عاملاً فعّالاً في تعريف لبنان في الخارج وزيادة وسائله الإعلامية في الداخل.

أما في السياحة فإن الحكومة تولي تنظيمها وتنميتها وتوسيع أجهزتها الإهتمام الكلّي الذي يستحقه هذا القطاع الكبير من الإقتصاد الوطني. فمع خطة التوعية الشاملة عند المواطنين للنهوض بهذا المورد ستقف الحكومة الجهد والمال الممكنين لتحسين التجهيز السياحي مع توسيع استيعابه، ولنشر الدعاية السياحية المنتجة حيث يفيد من بلدان العالم متعاونة مع المجلس الوطني لإنماء السياحة والمؤسّسات الخاصة.

وفي ما يتعلّق بالمغتربين فإن الحكومة ستوالي العمل المنظّم لتنمية الصلات الروحية والعملية بين شطري لبنان المغترب والمقيم وتشجيع الجامعة اللبنانية في العالم ومساعدتها على تنفيذ المقرّرات التي اتخذها مؤتمرها المنعقد في لبنان في الصيف الماضي.

وتنبع سياستنا الخارجية من واقع لبنان وواقع محيطه، وترتكز قواعدها على المبادىء التي تحدّدت في عام ١٩٤٣، رائدنا في ممارستها أن تظل علاقاتنا مع الدول العربية علاقات أخوة وودّ صافيين وتعاون وتعاضد على ما فيه خيرها وخير لبنان، مؤكّدين حرصنا على تعزيز جامعة الدول العربية واحترام ميثاقها، وتنفيذ التزاماتنا الناتجة عن ميثاق الدفاع العربي المشترك.

إن هذا البلد العربي السيّد الحر المستقل الذي كان دائماً وفيّاً لواجبه وعهده في قضيّة فلسطين سيظل عند وفائه الكامل لهما أميناً في تنفيذ مقرّرات مؤتمري الملوك والرؤساء العرب.

وأما علاقاتنا مع الدول الأخرى فتقوم على أسس الصداقة والإحترام المتبادلين مستندين في كلّ حال على شرعة الأمم المتحدة فيما تعلن من مبادىء وما تنشىء من حقوق وما توفّر من ضمانات.

وعلى صعيد الدفاع الوطني لم يألُ لبنان جهداً من أجل أن يبقى عزيز القوّة منيع الجانب، حتى كان له جيش يحتل في عدّته وأسلحته وتدريبه ومعنوياته المنزلة المرموقة بين الجيوش التي في عدده.

وإن الحكومة ستتابع السهر على قواتها المسلّحة موفرة لها ما يجهّزها بأعلى المعنويات وأحدث الأسلحة، ليظلّ جيش لبنان الباسل سياج الوطن ودرعه الواقي.

حضرات النواب المحترمين

في زمن تتطوّر فيه حاجات الأفراد والجماعات، ويضع التقدّم العلمي وانتشار الوعي والإطلاع في يد الإنسان إمكانات لا حدّ لها، تتضخّم الواجبات الملقاة على عاتق المضطلعين بالحكم وتتسع حتى تصبح أعباء باهظة تجعل مهمتهم بمتاعبها وهمومها أصعب المشاق.

إن هذا الوطن الذي تبوّأ مكاناً دائم الصعود، وبنى لنفسه منزلة عند الشعوب، تزداد رفعة على الأيام، يطالبنا جميعاً بالإرتفاع إلى مستوى الغايات والمطامح التي تجيش بها نفس الشعب اللبناني.

فالواجبات الملقاة على عاتقنا في هذه الفترة من حياة الوطن التي يتحتم أن تتمّ فيها عملية التطوير لإيجاد المجتمع المتقدّم الراقي القوي تستلزم أن نتحلّى بالروح التي ترتقي إليها الشعوب النابهة في المراحل التاريخية.

وإذا كنت أتوجّه إلى الشعب اللبناني الكريم من منبره هذا، لأستعين بالروح التي حقّق بها كثيراً من مكاسبه، واثقاً من تلبيته، مؤمناً بوطنيّته، فإنني أعرف أن الذين وضعت في أيديهم المسؤوليات المقدرات، هم المدعوون، قبل سواهم، إلي العمل بجد وتجرّد وضمير، ووضع مصلحة الوطن والشعب فوق كلّ مصلحة، فتكون الدولة للجميع، والجميع لتقدّم الوطن ومجده.

اننا ونحن نقبل على حمل تبعاتنا، بما في نفوسنا من إخلاص، وفي وسعنا من عزم، نتقدّم إليكم بهذا البيان معاهدين أنفسنا على بذل أقصى الجهد لتنفيذ ما وعدنا به، آملين من مجلسكم تجاوبه الكريم لإقامة تعاون مثمر على أساس من الإحترام المتبادل والتكافؤ بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ورائدنا إنتاج أفضل وعمل أجدى في خدمة الوطن ومصلحة الشعب.

بهذا نتقدّم إليكم، طالبن، مع معاونتكم وتأييدكم في الخدمة، ثقتكم الغالية.

بيان بتعهّدات الحكومة في بيانها الوزاري أمام مجلس النواب

مسائل عامة: معالجة مظاهر التخلّف:

- السلوك في شؤون الموظّفين مسلك الإنصاف والحساب الدقيق معاً.

١ - وزارة الداخلية:

- تنفيذ القوانين التي تؤمن الراحة والأمن والعدل تنفيذاً حازماً.
- رعاية النشاط الشعبي سيما في نطاق البلديات ومساعدتها معنوياً ومادياً.

٢ - العدل:

- صيانة القضاء واستقلاله.
- تعزيز هيئة التفتيش القضائي ومعهد الدروس القضائية.

٣ - الإقتصاد الوطني:

- إنتهاج سياسة تمزج بين مسؤولية الدولة والنشاط الحر.
- زيادة الإنتاج الوطني وإقامة توازن في درجة نموّ القطاعات المختلفة.
- توفير أرفع مستوى من النمو الإقتصادي وأكبر قسط من العدالة الإجتماعية.
- تولي وزارة الإقتصاد التقرير والتنفيذ في حقول التموين والتجارة والصناعة في الداخل والخارج دون المساس بجوهر الحريات الإقتصادية.
- الحؤول دون ارتفاع الأسعار والقضاء على محاولات الإحتكار خاصة في ما يتعلّق بالرغيف.

- تشجيع إنتاج القمح واختزانه وتقوية إمكانات مكتب القمح وتزويده بمختبر لبحوث القمح والدقيق والخبز.
- تأمين مواد أساسية أخرى كالسكّر وغيره وتشجيع إنتاج السكّر الشمندري.
- الإهتمام بقطاع الإستهلاك: بتشجيع التعاونيات الإستهلاكية، والحث على إقامة الهالات كي يبيع المنتجون إنتاجهم مباشرة من المستهلكين، وإعطاء الصفة الإلزامية لما يصدر من مواصفات وطنية للمواد الغذائية، واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق استقرار الأسعار في نطاق تأمين حاجة الإستهلاك المحلّي، وتقوية جهاز حماية المستهلك.

٤ - الزراعة:

- تطوير القطاع الزراعي، وتنفيذ تحريج المناطق الجرداء واستصلاح الأراضي بإعطاء قروض طويلة المدى للمزارعين.
- زيادة الثروة الحيوانية والنهرية ضمن مشروع الخمس سنوات.
- إنشاء مؤسّسة وطنية لمكافحة الحشرات والأمراض الزراعية.
- بذل المجهود لتصريف الإنتاج الزراعي بأسعار ملائمة.
- إقامة أربع مدارس عملية لدى وزارة الزراعة عام ١٩٦٥/ ١٩٦٦ يتبعها خمس مدارس أخرى في المحافظات عام ١٩٦٦/ ١٩٦٧.
- إعداد المراسيم التطبيقية المنبثقة عن قانون التعاونيات بشأن التعاونيات الزراعية.

٥ - العمل والشؤون الإجتماعية:

- تطوير أوضاع الوزارة لتصبح في مستوى المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقها.
- إنشاء مجلس وطني للعمل يؤمّن تعاون أصحاب الأعمال والعمّال والدولة.
- تطبيق الضمان الإجتماعي في مواعيده المحدّدة.
- تحقيق المرحلة الأولى من مشروع إسكان المعوزين وذوي الدخل المحدود.
- تنمية الحرف الريفية.
- معالجة قضية الحد الأدنى للأجور.

٦ - المالية:

- إصلاح الأنظمة الضرائبية.
- منح المشاريع الصناعية والسياحية الجديدة إعفاءات وتسهيلات ضريبية.
- إعادة تنظيم أجهزة الضرائب وتزويدها بوسائل العمل البشرية والآلية.

٧ - الأشغال العامة والنقل:

درس وتنفيذ جميع مشاريع الطرق والمياه والكهرباء والمباني القائمة والجديدة. (أهم ما ورد في برنامج وزارة الأشغال الذي قدم للنواب).

- تلزيم ٢٠٠ طريق كبرى ووسطى وعادية.
- إيصال شبكات الشرب إلى ٤٢٤ قرية.
- إنهاء شبكة ري ٧١٠٠ هكتار.
- إيصال الطاقة الكهربائية إلى ٢١٥ قرية.
- درس الأبنية المدرسية مع الأفضلية للمناطق المحرومة، وتأمين تلزيم ٣٠٠ مدرسة على مراحل لمدّة ثلاث سنوات.
- تلزيم ١٩٥٥ كيلومتراً من خطوط الكهرباء وإنهاء ٢٥٠ كيلومتر خطوط توتر عالٍ.
- متابعة أشغال ١٠٠٠ كيلومتر في المحافظات الأربع وإنهاء ٣٠٠ كيلومتر غير الألف.
- إيجاد شاحنات مبرّدة لنقل الفاكهة والخضار للبلدان المجاورة.
- تسيير الأوتوبيس بدل الترامواي في العاصمة في آذار ١٩٦٥.

٨ - البريد والبرق والهاتف:

- تعميم الهاتف الآلي على المناطق وتحسينه.
- بدء العمل بمراكز آلية في سوق الغرب وزغرتا وحمانا وبحمدون في الصيف المقبل، وتحقيق الإتصال اللاسلكي الآلي بين العاصمة وطرابلس قبل نهاية العام الحالي، وإكمال الإتصال المباشر بين بيروت وصيدا في أواسط سنة ١٩٦٥ وبين بيروت وزحلة في آخر عام ١٩٦٥.

- زيادة خطوط العاصمة والضواحي وزيادة خطوط الهاتف الآلي في المناطق ومباشرة تعميم الغرف الآلية للهاتف.

٩ - التربية الوطنية:

- متابعة تنفيذ المخطط التربوي العام.
- متابعة تعميم التعليم الإبتدائي ضمن إمكانات الدولة، ونشر التعليم الثانوي في المناطق.
- تحسين مستوى المدارس والمعلّمين، وتأمين التجهيزات الفنية للمباني المدرسية.
- مواصلة درس أنظمة الإمتحانات ومنهج التعليم.
- تعزيز التعليم المهني والتقني، وزيادة عدد الطلاب المقبولين.
- تعزيز شؤون التعليم العالي، وتأمين الأبنية اللازمة للجامعة اللبنانية.
- تنظيم مساعدة المدارس الإبتدائية المجانية.
- الإهتمام بقضايا الشباب والرياضة.
- التوسّع في البحوث والأشغال الأثرية لتشجيع السياحة وإنعاش المناطق.

١٠ - الصحة العامة:

- إستكمال إنشاء المستشفيات التي بوشر بإنشائها وتجهيزها.
- تعميم الطبابة المجانية في المستوصفات على المناطق.
- رفع مستوى الطبابة والتمريض في مستشفيات وزارة الصحة.
- إنشاء فروع في مستشفيات المحافظات لتدريب وتخريج ممرّضات مساعدات ومباشرة العمل في مدرسة التمريض والقبالة في مستشفى بعبدا.
- تنظيم حملات التلقيح ضد الأمراض الإنتقالية وتنظيم مناهج لتصحيح المحيط.
- إيجاد مؤسّسة في العاصمة وفروع في المحافظات للتنقيب والتحرّي في حوادث السرطان.

١١ - الأنباء والسياحة:

- تعزيز كيان الصحافة ودورها، وتوفير الوسائل للإذاعة والأنباء والنشر.

- إقامة صلة أقوى وأكثر انتظاماً بالمغتربين.

- تعزيز مركز للسينما الذي أنشىء حديثاً.

- تنظيم أجهزة السياحة وتوسيعها، وتحسين التجهيز السياحي ونشر الدعاية، وتوعية المواطنين للنهوض بهذا المورد.

- تعاون الوزارة مع المجلس الوطني لإنماء السياحة والمؤسّسات الخاصة.

١٢ - الخارجية:

- تنمية الصلات بين المواطنين والمغتربين، ومساعدة الجامعة اللبنانية في العالم على تنفيذ مقرّرات مؤتمر الصيف الماضي.

- المحافظة على علاقات الأخوّة مع الدول العربية، وتعزيز الجامعة، وتنفيذ التزاماتنا في ميثاق الدفاع العربي المشترك.

- الوفاء بواجب لبنان وعهده في قضية لبنان وعهده في قضية فلسطين، وتنفيذ مقررات مؤتمري الذروة.

- إقامة علاقاتنا مع الدول الأخرى على أساس الصداقة ومبادىء الأمم المتحدة.

١٣ - الدفاع الوطني:

- السهر على القوات المسلّحة وتجهيزها بأعلى المعنويات وأحدث الأسلحة.

الوزارة السادسة والثلاثون

من ٢٥ تمّوز ١٩٦٥ إلى ٩ نيسان ١٩٦٦

رئيس حكومة و ٩ وزراء

رشيد كرامي - رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية والدفاع الوطني.

جوزيف نجار - وزيراً للتصميم العام، والزراعة، والبريد والبرق والهاتف.

جورج حكيم - وزيراً للخارجية والمغتربينً.

إميل تيّان - وزيراً للعدل.

جورج نقاش - وزيراً للأشغال العامة والنقل.

رفيق جحا - وزيراً للإقتصاد الوطني.

محمد كنيعو - وزيراً للصحة العامة، والداخلية.

نجيب علم الدين - وزيراً للإرشاد والأنباء والسياحة.

سليمان الزين - وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة.

وجدي ملاّط - وزيراً للعمل والشؤون الإجتماعية.

- نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٦١ صوتاً.
- لا ثقة ٣٢ صوتاً.
- إمتنع ١.
- تغيّب ٥.

- إستقال السيّد رشيد كرامي رئيس الوزراء من وزارة الدفاع الوطني، والسيد جورج نقاش من وزارة الأشغال العامة والنقل، والشيخ نجيب علم الدين من وزارة الإرشاد والأنباء والسياحة، بموجب مرسوم رقم ٣٤٥١ بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩٦٥.

- عُيّن الشيخ نجيب علم الدين وزيراً للأشغال العامة والنقل، وعُيّن الشيخ ميشال الخوري وزيراً للدفاع الوطني، والإرشاد والأنباء والسياحة، بموجب مرسوم رقم ٣٤٥٢ بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩٦٥.

- إستقال السيّد جوزيف نجار من وزارة التصميم العام، والسيّد محمد كنيعو من وزارة الصحة العامة، بموجب مرسوم رقم ٣٧٢٥ بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٦٦.

- عيّن السيّد رضا وحيد وزيراً للصحة العامة، والسيّد بيار داغر وزيراً للتصميم العام، بموجب مرسوم رقم ٣٧٢٦ بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٦٦.

البيان الوزاري

حضرة النواب المحترمين،

إن الحكومة التي أولاني فخامة رئيس الجمهورية، بعد استشارتكم، شرف رئاستها، تتقدّم من مجلسكم الكريم ببيانها الوزاري الذي ضمنته السياسة التي تنوي انتهاجها في مختلف الميادين الإصلاحية والإجتماعية والإقتصادية وما تعتزم القيام به من أعمال ومشاريع تسهم في تدعيم نهضة هذا البلد وتقدّمه وازدهاره، آملة منكم التأييد لتنصرف إلى التنفيذ.

إنّ رغبات المواطنين وحاجاتهم هي في رأس مشاغلنا، وإذا نحن عزمنا على تحقيق هذه الرغبات، فإننا لا ندّعي العصمة في العمل كما أننا لا نزعم أن عهدنا في الحكم سيلبّي جميع الحاجات. إلاّ أننا نعاهدكم بأن نبذل كلّ ما في وسعنا بعزيمة وصدق وإخلاص، شعارنا أبداً عدل ومساواة وعمل وإنتاج يسيطر فيه الإحترام الكامل للأنظمة والقوانين.

وبعد فإن النجاح الذي نرنو إليه إنما يفرض علينا الأخذ بمقتضيات العصر الحديث في السياسة التي تجاوزت حدودها حدود أشخاص الساسة إلي المبدأ العلمي الصحيح واتباع القواعد السليمة التي يجب اعتمادها تحقيقاً لبناء مجتمع حرّ مرفه سعيد.

حضرة النواب المحترمين،

إن حكومتنا تعي الظروف التي تمّ تأليفها فيها، وانطلاقاً من هنا تعلن عن إيمانها المطلق بالديموقراطية وبالنظام البرلماني الأصيل الذي هو الركيزة والمنطلق لجميع مقوّمات الحياة الوطنية والإنسانية الكريمة في لبنان.

إن شعبنا يتوق إلى متابعة السير في الطريق المؤدّية إلى حياة كريمة، وستكون أفعالنا تعبيراً عما يخالج نفسه لهذه الناحية.

وإنطلاقاً من هذا، فإننا نتقدّم من مجلسكم الكريم ببرنامج عمل نأمل أن يحظى بموافقتكم وينال ثقتكم.

ففي حقل الإدارة، تدرك الحكومة أهمية الإصلاح المنشود وتقدّر الواجب المطلوب منها في هذا السبيل، لذلك فهي تتعهّد بالعمل على تنفيذ المشاريع التي أحيلت إلى مجلسكم الكريم بالروح والنص اللذين وافق بهما على البعض منها وهو لا يزال في طريق الموافقة على البعض الآخر.

أما في القضاء، فإن حكومتنا ستبذل قصارى الجهد لإصلاح شؤون القضاء وفقاً للأنظمة والقوانين القضائية المرعية الإجراء وخاصة القانون الذي وافقتم عليه والذي تنتظر الحكومة أن تتبلّغه ليصار إلى نشره وتنفيذه، عنيت القانون المتعلّق بتعديل تشكيل هيئة مجلس القضاء الأعلى وتكليفها النظر بأوضاع القضاة وبإنهاء خدمتهم عند الإقتضاء.

والحكومة تقدر تمام التقدير الأهمية المتزايدة للسياحة في العالم كما نقدّر المركز السياحي الذي يجب أن يحتلّه لبنان في هذا الميدان. ولهذا فإنها تعتبر أنه من الأمور الأساسية في هذا الحقل حصر المجهود والأعمال بهيئة موحّدة وتزويدها بالإمكانات والصلاحيات اللازمة للقيام بمهامها، وأهمها التالية:

التجهيز السياحي في الداخل والدعاية للسياحة في الخارج وإعداد التشريع السياحي وتنظيم المهن السياحية ورقابتها.

من ناحية التجهيز السياحي، ستعنى الحكومة بتشجيع القطاع الخاص بتقديم المساعدات والتسهيلات الضرورية له لتحقيق المشاريع السياحية، على أن تقوم الدولة بالتجهيزات التي يتخلّف القطاع الخاص عن القيام بها.

وتأييداً لسياسة التجهيز هذه ستولي الحكومة عنايتها تأمين التجهيزات والخدمات العامة في المناطق السياحية كالطرقات وشبكات الهاتف والمياه والكهرباء الخ... وستعنى الحكومة بالمحافظة على ثروة لبنان السياحية وخاصة الأثرية منها.

أما من وجهة الدعاية فقد أصبح من الضروري فتح مكاتب للسياحة في البلدان الكبرى المصدّرة للسياح وتزويدها بالإمكانات الدعائية اللازمة لمجابهة المنافسة السياحية العالمية.

والحكومة تعلّق أهمية كبرى على تشويق المهاجر اللبناني لزيارة البلاد عن طرق دعاية خاصة به تثير فيه العاطفة نحو البلد الأم كما أنها تعتبر تنسيق العمل السياحي وتوحيده بين البلدان العربية أمراً أساسياً يعود بالنفع على كلّ من البلدان الشقيقة.

ولتحقيق الغايات المنشودة فمن الضروري تنسيق العمل بين الهيئة السياحية الموحّدة وسائر الدوائر والمؤسّسات الحكومية وجميع الهيئات والنقابات والجمعيات والمهن السياحية.

هذا ويقتضي إشراك المواطنين في المسؤوليات السياحية عن طريق إقناعهم بمدى أهميتها وبمدى تأثير مؤازرتهم في إنجاح جهود الدولة في هذا السبيل.

أمّا من الناحية المالية، فإن الحكومة ستواجه الوضع الناجم عن التصاعد المستمر في أرقام النفقات العامة، هذا التصاعد الذي يزداد شدّة سنة بعد سنة من جرّاء المتطلّبات المالية الضخمة التي أملتها حاجات الإنماء في شتى حقوله. وقد دلّ الواقع على أنه لم يعد بإمكان الواردات العامة، رغم تزايدها المطّرد، تغطية عبء تلك النفقات تغطية كاملة في ظروف التشاريع والأنظمة الراهنة.

وعلى هذا، فإن الحكومة تنوي اعتماد سياسة ضغط النفقات الإدارية وغير المجدية قدر المستطاع من أجل إفساح المجال أمام مزيد من نفقات التجهيز والإنماء، وكذلك انتهاج مسلك ضريبي يوفّر زيادة معقولة في الحصيلة دون المساس بضرورات العدل الإجتماعي ومع الحفاظ على المبادرة الفردية.

هذا مع العلم أننا سنتابع تطوير التشريع الضريبي في ضوء مقتضيات العدالة والإنماء مع توفير ما أمكن من الإعفاءات والتسهيلات الضريبية التي تحرّك الحافز الشخصي وتشجّع التوظيف والإستثمار في مختلف ميادين الإنتاج وعلى الأخص الصناعة والسياحة منها.

وستعمل الحكومة على تعزيز أجهزتها الإدارية المعنية بشؤون الضرائب عن طريق توسيعها وزيادة إمكاناتها البشرية والآلية التي تساعدها على القيام بمهمتها خير قيام.

وغني عن البيان أن جميع الإجراءات المالية والضريبية التي ستتخذها الحكومة ستبقى ضمن نطاق موازنة عامة واحدة متطوّرة تعكس النهج الذي يتوافق مع الخطة العامة.

أمّا سياستنا الإقتصادية، فإن حكومتنا ترمي إلى التركيز على أمرين اثنين:

- أولهما معالجة ارتفاع كلفة المعيشة بطريقة تتفق مع اقتصادنا الحر الذي هو ضرورة للبنان.

- وثانيهما التوفيق بين مختلف القطاعات الإقتصادية بحيث لا يزدهر أحدها على حساب الآخر وبالتالي تشجيع قطاعي الزراعة والصناعة، شرط أن لا يتمّ هذا التشجيع بالتضييق على الحرية التجارية أو بالأحرى على قطاع الخدمات.

وستولي الحكومة اهتمامها شؤون التربية الوطنية مستندة إلى القواعد الأساسية الآتية:

١ - تعميم التعليم الإبتدائي المجاني بغية الوصول إلى جعله إلزامياً.

٢ - نشر التعليم الثانوي في مختلف المناطق اللبنانية.

٣ - تعزيز التعليم المهني والتقني.

٤ - تهيئة جميع الوسائل الكفيلة بتحقيق مشروع المدينة الجامعية.

ولن يغيب عن البال التطوّر المستمر للقضايا الإجتماعية والعمّالية وانتشار مبادىء العدالة الإجتماعية إنتشاراً خيّراً عادلاً، وهذا ما يدفع بحكومتنا للسير قدماً في تنفذ المشاريع الإجتماعية الملحّة، وفي طليعتها مشروع المساكن الشعبية والضمان الإجتماعي وفي تدارس كلّ ما يؤول إلى المزيد من إحقاق العدالة الإجتماعية في لبنان، فلا تسبقه في حال من الأحوال عجلة الزمن الممعنة في الدوران.

وبالنسبة إلى قانون الضمان لقد بوشر في تنفيذ فرع تعويض نهاية الخدمة إبتداء من مطلع شهر أيار من هذا العام. ونعتمد المباشرة في تنفيذ فرع نظام التعويضات العائلية قبل نهاية هذا العام. وسيعقبها إن شاء الله في ما بعد تنفيذ الفرعين الباقيين المتصلين بطوارىء العمل والمرض.

أمّا المساكن الشعبية فقانونها قيد الدرس أمام مجلسكم الكريم في دورته الإستثنائية هذه، وستبادر الحكومة إلى مباشرة تنفيذه فهو إقراره لديكم.

والتصميم في عصرنا الحاضر أصبح ضرورة علمية لا يستغنى عنها، ولهذا فإن حكومتنا ستولي اهتمامها لجميع المشاريع الإنمائية وخاصة لخطة التنمية الخمسية وستقوم بمراقبة تنفيذ تلك المشاريع وبمتابعة الدراسات اللازمة لتكييف الخطة المذكورة وفقاً لمقتضيات الظروف، مستهدفة دوماً إيجاد توازن في مختلف القطاعات الإقتصادية وتوفير العدالة الإجتماعية.

ولا بدّ من التنويع، ونحن في صدد الكلام على التصميم، من أن نعلن بأن تمويل المشاريع، المزمعة والواردة في هذا البرنامج، سيتم إما بالوسائل العادية، أي بواسطة الأموال العمومية، أو بوسائل أخرى، منها تأمين الأموال اللازمة بواسطة شركات المقاولات التي سيعهد إليها بتنفيذ تلك المشاريع، ويكون سداد تلك الأموال على أقساط ضمن شروط ستحدد في ما بعد.

إن تطوير شبكة الطرق بشكل يجاري متطلّبات العصر الحديث، وكذلك مشروع التجهيز المائي والكهربائي في بلد ترتكز اقتصادياته على الترانزيت والمبادلات التجارية، يشكّلان إحدى المهام الرئيسية الملقاة على عاتق المسؤولين عن إعداد لبنان المستقبل.

وان وزارة الأشغال العامة ستعمل على تسوية أوضاع الملاكات لديها وعلى إحياء وسائل العمل التي من شأنها أن تؤمن للإدارة المركزية والمديريات الإقليمية المرتبطة بها تنفيذاً أكثر انتظاماً وحيوية سواء بالنسبة للأشغال العادية أو بالنسبة للمشاريع الكبرى.

كما أننا سنولي إدارة التنظيم المدني عناية خاصة لتجهيزها بالإمكانات والوسائل اللازمة لتتمكّن من تلبية الضرورات الحيوية من أجل اعداد الوطن بغية مجابهة الضغط الذي يسببه التوسّع في زيادة عدد السكان والتطوّر الذي تمليه الحاجات الإقتصادية والإجتماعية.

وفي يقين الحكومة أن الزراعة هي في صدارة الموارد التي يعتمدها لبنان، ومن أجل هذا فستعنى بالأمور التالية:

١ – تنسيق أعمال جميع المصالح والمكاتب التابعة لوزارة الزراعة وذلك من أجل الحصول على مزيد من الفعالية.

٢ – الإهتمام بمنتجاتنا الزراعية، والسهر على تنفيذ الإتفاقات المعقودة، والسعي لإيجاد الأسواق لتصريفها.

٣ – العمل على خفض كلفة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته، خاصة عن طريق الإستفادة من النتائج الصادرة عن مكتب البحوث العلمية الزراعية.

وستعمل حكومتنا على تلافي النواقص التي يشكو منها المواطنون في مجالات البريد والبرق والهاتف وتعميم شبكاتها على المناطق اللبنانية وفقاً للخطة الموضوعة.

ولما كان ينبغي للبنان أن يجاري التطوّر الطبي الحديث في المحافظة على الصحة العامة، فستتجه حكومتنا إلى اعتماد ما يلي:

١ – تقوية الأجهزة الفنية والإدارية العاملة في حقلي الوقاية الصحية والعناية الطبية وذلك بإنشاء مراكز لإعداد وتدريب الموظّفين الفنيين، كمدرسة القبالة والتمريض، ومركز إعداد المراقبين الصحيين، وغيرهما.

٢ – تركيز الإهتمام على تحقيق بعض المشاريع الصحية الهامة:

- كإنشاء مركز لمكافحة السرطان.

- السعي لتنفيذ بعض المشاريع المتعلّقة بتصحيح المحيط.

- تقوية المستشفيات القائمة وإنشاء أبنية جديدة للمستشفيات المركزية في المحافظات.

وتشمل سياسة الحكومة معالجة قضية الأدوية عن طريق مراقبة أسعارها وتشجيع تصنيعها في لبنان.

وتحرص الحكومة أيضاً على تنمية التعاون بينها وبين الهيئة الصحية العالمية.

أما سياستنا الخارجية، فتستند إلى مبادىء عامة متفق عليها ومستمدّة من واقع لبنان ومن كيانه كبلد عربي حر سيّد مستقل ومن مصالح شعبه الحيوية وعلاقاته الأخوية التي تربطه بالبلدان العربية الشقيقة.

لذلك ستعمل حكومتنا على توثيق عرى الأخوّة والتضامن والتعاون مع الدول العربية واحترام ميثاقها.

كما تؤكّد عزمها على تنفيذ مقررات مؤتمري الملوك والرؤساء العرب وما انبثق منهما من مؤتمرات.

وستعمل حكومتنا على تعزيز العلاقات الودية مع جميع الدول الصديقة ضمن مبدأ الحياد وعدم الإنحياز وعلى أساس المصالح المتبادلة والتعاون في سبيل المحافظة على السلم والأمن في العالم.

وإننا نؤكّد احترام لبنان التام لميثاق الأمم المتحدة ورغبته في المساهمة في تأمين السلم والإنماء الإقتصادي والإجتماعي في العالم.

كما أن حكومتنا ستوالي العمل المنظّم لتوثيق الصلات بين شطري لبنان المقيم والمغترب وتشجيع الجامعة اللبنانية في العالم.

حضرة النواب المحترمين،

هذا هو برنامجنا،

إنه دون طموحنا، ولكنه ضمن ما نعتقد أن بوسعنا أن نقوم به وأن نحققه بتوفيق من الله وبتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية وبثقة من مجلسكم الكريم.

الوزارة السابعة والثلاثون

من ٩ نيسان ١٩٦٦ إلى ٦ كانون الأول ١٩٦٦

رئيس حكومة و٩ وزراء

عبدالله اليافي - رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية، والأنباء.

فؤاد بطرس - نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للتربية الوطنية، والدفاع الوطني.

كامل الأسعد - وزيراً للموارد المائية والكهربائية، والصحة العامة.

فيليب تقلا - وزيراً للخارجية والمغتربين، والعدلية.

كمال جنبلاط - وزيراً للأشغال العامة والنقل، والبريد والبرق والهاتف.

بشير العثمان - وزيراً للزراعة.

بيار الجميل - وزيراً للداخلية.

إدوار حنين - وزيراً للتصميم العام، والسياحة.

اللواء جميل لحود - وزيراً للعمل والشؤون الإجتماعية.

صبحي المحمصاني - وزيراً للإقتصاد الوطني.

- نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٥٥ صوتاً.
- لا ثقة ٥٠.
- إمتنع ١٤.
- تغيّب ١٠.
- إستقال السيد فيليب تقلا وزير الخارجية والمغتربين والعدل من وزارة العدل، بموجب مرسوم رقم ٥٤٧١ بتاريخ ٧ أيلول ١٩٦٦.
- عيّن السيّد عبدالله اليافي، رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والأنباء ،وزيراً للعدل بموجب مرسوم رقم ٥٤٧٢ بتاريخ ٧ أيلول ١٩٦٦.
- إستقال السيّد فيليب تقلا وزير الخارجية والمغتربين من الوزارة بموجب مرسوم رقم ٦١٤٥ بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٦.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

إن الحكومة التي لي شرف رئاستها تمثل اليوم أمام مجلسكم الكريم عملاً بالأصول الدستورية طالبة أن تمنحوها ثقتكم لتتابع الإضطلاع بمسؤوليات الحكم في إطار نظامنا الديموقراطي البرلماني.

وليست هي المرّة الأولى ولا الأخيرة التي تستمع فيها المجالس النيابية اللبنانية إلى البيانات الوزارية التي غالباً ما تشابهت في تفاصيلها تشابهاً حمل الكثيرين على الظن بأنها مجرّد وعود تتردّد، ويقضينا الواقع والإنصاف أن نعترف للحكومات السابقة بأنها أنجزت الكثير مما تضمّنته بياناتها الوزارية، ومن الطبيعي أن تتواصل أعمال الحكومات المتعاقبة في مختلف الميادين ما دامت تستهدف الخير العام وتستند إلى مبدأ استمرار الحكم.

إنطلاقاً من هذه المبادىء ترى حكومتنا نفسها متلاقية مع من سبقها من الحكومات في العديد من النقاط التفصيلية مما يغنينا عن الدخول مجدداً في هذه النقاط وفي تفاصيلها أيضاً على أن نتقدّم عند الضرورة وفي الوقت المناسب من مجلسكم الكريم بمشاريع القوانين التي يقرّها مجلس الوزراء تلبية لحاجات الوزارات المختصّة. لذلك نكتفي في بياننا هذا بإبراز المبادىء الأساسية لسياسة حكومتنا والخطوط الكبرى للنهج الذي سوف نتبعه في معالجة القضايا التي يجب أن تحظى في الحقبة الحاضرة بعناية خاصة من السلطات المسؤولة.

إن تطوّر الزمن، وازدياد عدد السكان المطرد، وتنوّع حاجاتهم، كلّ ذلك بات يفرض علينا ألاّ نكتفي بتلبية المطالب الآنية الحقة بل بالتخطيط البعيد المدى لتأمين مستقبل أفضل تطمح إليه الشعوب وعدالة إجتماعية توفّر لجميع فئات الشعب عيشاً كريماً منبثقاً في آن واحد من إيماننا بالله وبحقوق الإنسان وكرامته.

وإذا كان همّنا الأوّل صيانة الوحدة الوطنية والسهر على تدعيمها باستمرار فإن هذه الوحدة لا تقوم فقط على المساواة في الحقوق بين مختلف العناصر اللبنانية بل أنها تقوم أيضاً وخاصة على عمل إنمائي إقتصادي واسع النطاق وبعيد المدى يسهم فيه جميع

اللبنانيين لزيادة الإنتاج والدخل القومي وبالتالي يؤمن لجميع المواطنين على صعيد الإنتفاع نصيباً عادلاً من الإزدهار العام.

فالإنماء الإقتصادي، وهو شرط أساسي للإستقرار السياسي وللتطوّر الإجتماعي، يفترض تخطيطاً واضح الأهداف، عملي الوسائل، له من المرونة ما يسمح بأن يتكيّف وفق مقتضيات الحياة اللبنانية، ومن الإستمرار، ما يجعل الموازنات متلاقية أجزاء من كل، والحكومات المتتابعة المضطلعة بمسؤوليات الحكم حلقات متكاملة في خدمة المصلحة العامة.

أيها السادة،

إن الحكومات السابقة قد عيّنت كما تعلمون بمقتضى خطّة خمسية بعض حاجات البلاد الأساسية للسنوات الخمس المقبلة البالغة تكاليفها ملياراً وثمانين مليوناً من الليرات اللبنانية، آخذة بعين الإعتبار ما بين هذه الحاجات وإمكانات الدولة من وثيق الصلة، هادفة من جهة إلى توفير التجهيزات والإنشاءات الضرورية في مختلف المرافق، ومن جهة أخرى إلى تأمين ما يحتاجه المواطن نفسه من تربية وطنية وعناية صحية وإرشاد وطني صحيح.

ولقد أقرّ مجلسكم الكريم خلال الشهر الأخير من العام الماضي تنفيذ مشاريع جزء من هذه الخطة البالغة نفقاته ٢٧٢ مليوناً من الليرات اللبنانية بشكل مرن وسليم يسمح بسداد التكاليف في آجال متباعدة تتجاوز نطاق السنوات الخمس، وترمي هذه المشاريع إلى إقامة بناء الجامعة اللبنانية وتأمين سدود وشبكات للمياه ولا سيّما الأعمال الآيلة إلى تحقيق مشروع الليطاني وإنشاء محطات لتوليد الكهرباء فضلاً عن تعميم المدارس المهنية والمستشفيات والمستوصفات على مختلف المناطق اللبنانية.

وقد تقدّمت مؤسّسات وطنية وأجنبية بعروض زاد عددها على الثلاثين لتنفيذ هذه المشاريع ستختار منها الحكومة ما يتضمّن أفضل الشروط.

أما بقية مشاريع خطة التنمية التي هي قيد التطوير دائماً فإن الحكومة الحاضرة تحتفظ لنفسها بحق إعادة درسها وتعديلها عندما يقتضي الأمر في ضوء الإمكانات المالية والفنية والمصلحة العامة، بينما يستمر تنفيذ المشاريع العادية دون انقطاع.

ولا يخفى على حضراتكم أن ليس في مكنة الدولة أن تغطي بوارداتها العادية جميع الأعباء المالية التي يتطلّبها تنفيذ هذه المشاريع إلاّ إذا اتخذت الحكومة التدابير الآيلة إلى

عصر النفقات الإدارية غير المنتجة وإلى تحسين وسائل التحقق والجباية وإلى ضبط الإنفاق وكذلك إلى تقسيط المبالغ التي ستتوجب إلى أقساط موزّعة على عدد من الموازنات المقبلة.

كذلك فإنكم تعلمون أن الحكومات السابقة لم ترَ مفرّاً من وضع مشاريع الإنماء قيد التنفيذ دون التقيّد بتوازن الموازنات السنوية في كفّتي الواردات والنفقات، مما هو مألوف في بعض الحالات وعائد بالخير في كلّ حال على ازدهار البلاد.

وهكذا منذ سنة ١٩٦٢ وإلى موازنة ١٩٦٦ ذاتها نفد مال الإحتياط وازدادت الفروقات بين الواردات والنفقات التي نأمل أن تتقلّص سنة بعد سنة بفعل التدابير التي أشرنا إليها آنفاً وبزيادة الدخل القومي ونتاجه الضرائبي.

وفي يقيننا أن الأهم ههنا ليس توازن الموازنة مالياً في سنة معيّنة بل هو إستقامة الوضع المالي العام خلال مرحلة التنمية وخروج الدولة من هذه المرحلة وهي غير رازحة تحت عبء ديون بل قادرة على مواجهة كلّ ما يترتب عليها من أعباء مالية دائمة وطارئة من مواردها العادية.

أيها السادة،

أما وقد بيّنا نهجنا في سياسة التنمية وألمحنا إلى الوضع المالي بصورة مقتضبة فلا بدّ من كلمة عن نهج حكومتنا في الميدان الإقتصادي. إننا كما يعلم الجميع، نعيش في ظلّ نظام إقتصادي حرّ يرتكز أول ما يرتكز على المبادرة الشخصية في مختلف فروع النشاط، وخاصة في حقول التجارة والخدمات والمبادلات على اختلاف أنواعها، وقد أسهمت هذه المبادرة الشخصية إلى حدّ بعيد في ازدهار لبنان وعمرانه.

وقد بات من الواجب على هذا النظام وقد تطوّر بنا الزمن أن يسهم مع الدولة في إنماء مرافق البلاد وتحقيق ما توافقنا على تسميته بالعدالة الإجتماعية على أن يبقى واضحاً أنه لا يجوز تفسير الحرية الإقتصادية بمعنى الفوضى أو السماح بقيام احتكارات من أيّ نوع كانت خصوصاً في ما يتصل بمتطلّبات الشعب الحياتية كالغذاء والدواء مثلاً.

إن العدالة الإجتماعية التي ننشد تتحقق أكثر ما تتحقق في تطوّر الإنتاج ومن هنا تبرز الحاجة ضمن التصميم العام لا إلى التجهيزات الأساسية وحسب بل أيضاً إلى سلسلة متصلة من الوسائل والتدابير التي تؤول إلى مساعدة الزراعة والصناعة والسياحة

على النهوض لتحسين أوضاعها وزيادة إنتاجها وخلق مجالات جديدة للعمل ورفع مستوى الفلاّح والعامل.

وضمن هذا التفكير لا بدّ من أن يبرز إلى حيّز الوجود العملي تنظيم التعاونيات الإنتاجية والإستهلاكية وتنظيم مكتب الفاكهة في الشكل وفي الأساس وتوسيع صلاحياته على ضوء الدراسات التي تقوم بها الحكومة والحؤول دون نشوب أزمة في تصريف إنتاج الفاكهة وتوجيه الأمر ناحية إسداء مساعدات للمزارع تؤدّي إلى خفض كلفة الإنتاج الزراعي وتساعد بالتالي على حلّ مشكلة تصريف هذا الإنتاج في مختلف أنواعه كالحمضيات والتفاح والزيتون وسواها.

وهل يمكن، بل هل يجوز بعد الآن، أن لا تولي كلّ حكومة قضية الأدوية عناية فائقة فتعمل على توفير الأدوية لجميع المواطنين وتشجيع صنع بعضها محلياً والتشدّد في مراقبة إستيراد بعضها الآخر ومراقبة أسعار بيعها؟.

أيها السادة،

إن كلّ ما سبق بيانه وغيره يبقى ناقصاً ودون جدوى إذا لم يتحقق له شرطان أساسيان، وهما: الإصلاح واستتباب الأمن. فضرورة وجود أداة إدارية وفنية مستوفاة عنصري الكفاءة والأخلاق يحتم علينا متابعة العمل الإصلاحي الشامل الذي باشرته الحكومة السابقة مستهدفين لا إصلاح الإدارة فحسب بأشخاص موظّفيها، بل إصلاح الأنظمة والقوانين ذاتها وأوضاع المصالح المستقلة وسائر الدوائر الفنية. علماً بأن الإصلاح الإداري يبقى مقصّراً على صعيد الشعب إن لم يرافقه ويكمله إصلاح في ميادين التربية الوطنية وتوجيه النشء نحو المدارس المهنية والحرفية وإصلاح في ميادين الاعلام، بل إصلاح في مفاهيم الحكم بالذات الذي هو أصلاً تفان كامل غير منقوص في خدمة البلاد من قبل السلطات وتحسس من المواطنين بمسؤولياتهم نحو وطنهم.

وكذلك لا يمكن أن تهيأ لهذا العمل الإنمائي والإصلاحي والإجتماعي الأسباب والأجواء الصالحة إن لم يخيّم على البلاد جميعها أمن وعدل ترى الحكومة في رأس واجباتها أن تسهر عليهما سهراً دقيقاً.

أيها السادة،

إن لبنان العربي السيّد المستقل يهدف شعبه دوماً بكلّ محبّة وإخلاص إلى مزيد من التعاون الوثيق مع شقيقاته الدول العربية وإلى تمتين روابطه الأخوية معها في إطار

الجامعة محترماً ميثاقها نصّاً وروحاً وملتزماً به كما يعتبر نفسه ملتزماً بمعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الإقتصادي وبمقررات الملوك والرؤساء العرب وبصورة خاصة ما تعلّق منها بفلسطين وبحق شعبها العربي بالعودة إليها دون ما قيد أو شرط.

إن لبنان حريص على وحدة الصف العربي ووحدة المجهود من أجل القضايا المشتركة ومثابر على سياسته التقليدية في الإبتعاد عن جميع التكتلات والأحلاف كما يبغي دائماً أن تقوم علاقاته مع جميع الدول على أسس من الصداقة والإحترام المتبادلين بعيداً عن كلّ قيد أو ارتباط يتنافى ومفهوم السيادة الكاملة، متبعاً سياسة عدم الإنحياز ومستنداً في كلّ حال إلى شرعة الأمم المتحدة، رائدة الإسهام قدر طاقتنا في ما يؤول إلى حفظ الأمن والسلام في العالم.

أيها السادة،

هذا العمل كما أوضحناه، نعاهدكم على أن نبذل كلّ ما في طاقتنا من إمكانات لتحقيقه على وجه يرضي ضمائرنا ويرضيكم ويرضي الشعب الذي تمثّلون وبالتعاون الوثيق معكم. وعلى هذا الأساس نتقدّم من مجلسكم الكريم طالبن ثقتكم الغالية لنتمكّن بها، بعون الله تعالى، وبتوجيه فخامة رئيس الجمهورية من إداء الواجب الذي دعينا إليه.

الوزارة الثامنة والثلاثون

من ٦ كانون الأول ١٩٦٦ إلى ٨ شباط ١٩٦٨

رئيس حكومة و٩ وزراء

رشيد كرامي – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية.

جورج حكيم – وزيراً للخارجية والمغتربين.

سليمان الزين – وزيراً للتربية الوطنية والعمل والشؤون الإجتماعية.

الشيخ ميشال الخوري – وزيراً للسياحة، والتصميم العام.

بدري المعوشي – وزيراً للداخلية، والدفاع الوطني.

سعيد حماده – وزيراً للإقتصاد الوطني، والزراعة.

فؤاد رزق – وزيراً للعدل.

نسيب البربير – وزيراً للصحة العامة.

فؤاد البزري – وزيراً للأشغال العامة والنقل، والموارد المائية والكهربائية.

ميشال إدّه – وزيراً للأنباء، والبريد والبرق والهاتف.

- نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٥١ صوتاً.
- لا ثقة ١٦.
- إمتنع ٩.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين،

الحكومة التي أولاني فخامة رئيس الجمهورية شرف رئاستها، بعد استشارتكم، تتقدّم بطلب منحها ثقتكم وهي هلى شعور تام بمدى المسؤولية الملقاة على عاتقها في هذه المرحلة الدقيقة التي يجتازها لبنان والعالم بأسره والتي تتميّز بظاهرات إجتماعية أهمها: سبق الرقي العلمي الإنساني وازدياد عدد البشر وازدياد حاجاتهم ومتطلّباتهم وما نشأ عن ذلك من مشاكل جديدة يجب أن تعالج بحكمة ورويّة وبوسائل فعّالة مجدية.

في هذه المرحلة تجد كلّ دولة نفسها أمام مشاكل متنوّعة يصعب حلّها دون تعاون دولي مخلص لحلّ المشاكل الخارجية منها، وتعاون بين الدولة ومواطنيها لحل المشاكل الداخلية.

من أهم المشاكل التي يواجهها لبنان في هذه المرحلة: المشاكل المالية. والحكومة تعي الأهمية الكبرى للسياسة المالية، لذا فهي تعمل على تأمين استمرار الإزدهار الإقتصادي والإزدهار الإجتماعي، وزيادتهما رسوخاً وتوسّعاً واستقراراً. وهذا يعني إستمرار توسّع دور الدولة في شتى حقول الإنماء وبالتالي إستمرار ازدياد حاجتها إلى موارد مالية. فمنذ بضع سنوات والموارد العامة رغم تزايدها المطرد تقصر عن تلبية الحاجات المتزايدة في مختلف الحقول. لذلك ستعنى الحكومة بتأمين زيادة كافية في الموارد العامة تمكّن الدولة من القيام بدورها الإنمائي المتوسّع والمتطوّر.

والحكومة ترى أن بإمكانها أن تؤمّن القسم الأكبر من الزيادة المطلوبة بالواردات عن طريق تطوير بعض القوانين المالية والضريبية، بغية سدّ منافذ التهرّب منها وتنسيقها، وعن طريق تعزيز أجهزتها الإدارية التي تعنى بشؤون الضرائب وتطبيق القوانين بكلّ حزم ودقّة وأمانة.

ويمكن تأمين القسم الآخر عن طريق تعديل بعض معدّلات الضرائب الحالية باعتدال كلّي مع الحرص على عدم التأثير على مستويات الأسعار أو على اجتذاب رؤوس الأموال أو عن طريق الحصول على قروض، وستبني الحكومة إختيارها بين هذه الوسائل وفي جميع تشريعاتها الضريبية على أساس تحقيق العدالة بتوزيع العبء الضريبي مع الحفاظ على المبادرة الفردية وتشجيعها بواسطة إعفاءات وتسهيلات مالية حيثما تقتضي ذلك ضرورات الإنماء والتوسّع الإقتصاديين، ومساهمات من قبل الدولة عند الإقتضاء.

والحكومة تعير متطلّبات السوق المالية والسوق النقدية الأهمية التي تحتاج، بغية تأمين الدعائم المالية الصحيحة لاقتصاد متطوّر بمعدّل مرتفع. فهي تعد الآن بواسطة لجان خاصة مشروع قانون لضمان الودائع لدى البنوك ضمن حدود معيّنة، ومشروع قانون لتشجيع إنشاء المؤسّسات التي تعطي التسليف المتوسّط والطويل الأجل، كما أنها تعدّ الترتيبات اللازمة لوضع مشروع بنك الإنماء موضع التنفيذ. وهي جادة باتخاذ جميع الإجراءات التي من شأنها أن تعزّز جهازنا المصرفي وتساعده على القيام بدوره الهام في عملية الإنماء والتطوير الإقتصادي، وهي في ذلك حريصة كلّ الحرص على التعاون الوثيق

مع القطاع الخاص من أجل خلق جوّ من الثقة والتعاون البنّاء والمثمر. لذلك فقد دأبت الحكومة منذ تأليفها على عقد الإجتماعات بانتظام مع ممثلي القطاع الخاص وأهل الخبرة والإختصاص لتهيئة وتنفيذ كلّ الإجراءات التي تضمن لنا الإزدهار والإستقرار الإقتصاديين.

والحكومة تدرك وجود بعض العوامل العابرة التي قد تؤدّي إلى ركود في الإقتصاد الوطني إذا لم تعالج بسرعة وبفعالية. لذلك فإنها تعطي ضرورة تطويق هذه العوامل ومعالجتها أهمية كبرى، كما تعطي أهمية خاصة لمعالجة مصدر الصعوبات المالية بكلّ سرعة وبما يضمن سلامة الإقتصاد الوطني ومستقبله. فتوقّف أحد المصارف الكبيرة عن الدفع والمضاعفات المالية والإقتصادية التي رافقت هذا التوقّف تشكّل قضية هامة يجب أن تعالج بأسرع ما يمكن وبكثير من الدقة والجرأة. وهذا ما دعا الحكومة إلى دراسة هذه القضية بكلّ عمق ومن جميع زواياها، فتكوّن لديها إقتناع بضرورة وضع تشريع لمثل هذه الحالات يوفّر للسلطات المسؤولة المجال والأسس الصالحة لاعتماد الحل الأفضل والأكثر ملاءمة للأوضاع الحاضرة.

لذلك فقد وضعت الحكومة مشروع قانون لهذه الغاية أحالته على مجلسكم الكريم آملة أن تتوصّل بالتعاون معكم إلى إقراره بأسرع وقت ممكن.

هنالك أيضاً مشاكل إجتماعية يواجهها لبنان، كما يواجهها غيره من الدول، يجب معالجتها بوسائل إيجابية تزيل أسبابها، وأهم هذه الوسائل تأمين حقوق الإنسان، وخاصة حقه في العمل وتوفير الضمانات اللازمة له ضد مخاطر الحياة، ولتأمين العمل وحق العامل في الأجر العادل وسائر الحقوق الأخرى، لا بدّ من تعزيز وسائل الإنتاج وتنشيطها ومساعدتها تحقيقاً للإزدهار.

والحكومة عازمة على تدعيم الديموقراطية الإجتماعية لحلّ مختلف المشاكل الإجتماعية والعمّالية، وهي متنبّهة لأهمية الرسالة النقابية وحماية اليد العاملة وتنظيم الحرفة والعمل على تحقيق مشروع المساكن الشعبية وتطبيق فرعي المرض والأمومة وطوارىء العمل من الضمان الإجتماعي، كلّ ذلك من أجل توفير عيش لائق بكرامة الإنسان في لبنان.

مشاكل أخرى إقتصادية يواجهها لبنان ويجب معالجتها بعمل إنمائي متواصل لزيادة الدخل الوطني، مع التصريح بأنه إذا كان لبنان يتّبع نظاماً إقتصادياً حرّاً، فإن للحرية الإقتصادية حدوداً لا يجوز تجاوزها لتصل إلى درجة الفوضى أو التحكّم، أو

الغش، أو إلى قيام إحتكارات من أيّ نوع كان، خاصة في ما يتعلّق بمتطلّبات الشعب الحياتية كالغذاء والدواء. والحكومة مصمّمة على تنظيم الصناعة وتنمية وتنشيط الصناعات السليمة والصناعات التي تنتج سلعاً بديلة تخفف من الإستيراد وتحسين الإنتاجية كمّاً ونوعاً، وتشجيع إنشاء المصانع في المناطق القروية.

والزراعة قطاع هام توليه الحكومة كلّ عناية من حيث التنمية الزراعية بكافة معطياتها وتنشيط تصدير المحصول الزراعي بكافة الوسائل. وستعمل الحكومة بالتعاون مع المجلس على سرعة البت بمشروع القانون المتعلّق بتصريف الإنتاج الزراعي الذي تدرسه حالياً اللجان المختصة.

والمشاكل التربوية تستأثر باهتمامنا. ومنهاجنا في هذا المضمار يرمي إلى تعميم التعليم الإبتدائي المجاني بغية الوصول إلى جعله إلزامياً، ونشر التعليم الثانوي وتعزيز التعليم المهني والتقني بوصفه الدعامة الأساسية في بناء إقتصاد إنتاجي منيع، علاوة على رسالته في التثقيف الحديث، ومتابعة تنفيذ مراحل بناء المدينة الجامعية وافتتاح إحدى كلياتها في المواعيد المحددة وإضافة معهد للصحافة إلى فروعها، وإقرار قانون الجامعة الجديد الذي هو الآن أمام مجلسكم الكريم، ووضع المناهج التعليمية وأنظمة الإمتحانات الرسمية موضع التنفيذ الفعلي بعد أن عدّلت في ضوء المبادىء التي تتفق مع روح العصر وأسلوب العلم الحديث، آخذين بعين الإعتبار أن التربية الوطنية لا تقوم على خزن العلوم في أدمغة الطلاب فحسب، بل تتعداه إلى تظهير القوى الكامنة في نفوسهم وتنميتها ليصبحوا خلاقين مبدعين.

مشاكل أخرى صحية يجب معالجتها بوسائل تقوم على تحقيق المناعة والوقاية قبل العلاج، وبذلك ينشأ جيل من الأصحاء وتوفّر الدولة ما تصرفه في سبيل المعالجة لتنفقه في سبيل المناعة والوقاية. وفوق هذا فالحكومة تعتزم القيام بكامل واجبها في حقل الدواء في ضوء الإقتراحات والدراسات التي تقدّمت بها اللجنة العليا المؤلّفة لوضع الترتيبات التي تؤدّي إلى ترخيص أثمان الأدوية والمحافظة على جودتها، وهي تأمل الوصول خلال شهرين إلى النتائج المتوخاة. كما تعتزم القيام بواجبها في حقلي العناية الطبية والوقاية الصحية.

والسياحة أصبحت تحتل في اقتصادنا الوطني منزلة رئيسية بالنظر للمركز السياحي الذي يحتلّه لبنان في هذا الميدان. لذلك فالحكومة ستتابع الجهود المبذولة لتنسيق مهام السياحة بشكل يخول وزارة السياحة الجديدة أن تقوم بالدور الفعّال الذي

تفرضه مكانة لبنان السياحية المتزايدة، وتتحمّل مسؤولياتها داخل البلاد وخارجها، عاملة على تحقيق المشاريع السياحية، من حيث التجهيز والتنظيم والإنماء وسن التشريعات والأنظمة اللازمة.

وكذلك فإن نشاطات المديرية العامة للآثار ستتزايد لتضم مجالات أوسع، فسيزداد عندئذ إبراز تراثنا الأثري والتاريخي النفيس، وتنعكس نتائجه الطيبة على حركتنا السياحية.

والحكومة تدرك كما تدركون الواجب الملقى على عاتقها في قطاع الأشغال والموارد المائية والكهربائية، وهي جادة في تنفيذ المشاريع المقرّرة أو قيد النظر أمام مجلسكم الكريم ضمن الإعتمادات المخصصة لها، بما في ذلك مشروع الـ٣٥٤ مليون ليرة الموجود لديكم والذي يلحظ أوتوسترادات للساحل ومداخل بيروت وطرقاً حديثة وأنفاقاً تصل الساحل بالداخل.

وستولي الحكومة بالغ الإهتمام في حقل مياه الشرب ومياه الري والإسراع بدرس وتنفيذ مشروع الليطاني على مستوى ٨٠٠ متر لري مناطق في الجنوب وجبل لبنان.

ولن يغيب عن البال ارتباط اقتصادنا إرتباطاً وثيقاً بالمهام الملقاة على عاتق وزارة البريد والبرق والهاتف، فالمواصلات بجميع مرافقها تعتبر بحق الركائز والدعائم التي تبنى عليها النهضة الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية والسياحية، كما تبنى عليها استراتيجية الأمن الداخلي والدفاع عن البلاد.

والحكومة مدركة ومقدّرة حق التقدير الرسالة التي تضطلع بها أجهزة الاعلام وكيف أضحت مهمتها الأساسية توثيق صلات جديدة مع المواطنين بكلّ ما يتعلّق بالمصلحة العامة. وهي تعتمد على الشعور بالمسؤولية والروح الوطنية اللذين تتحلّى بهما الصحافة لدعم عملها والمشاركة في مهمّة التنمية التي تضطلع بها الدولة، وسيتسع صدر الحكومة لتقبّل النقد البنّاء والإقتراحات الإيجابية، وتعمل على توفير الأجواء الصالحة حتى تتمكن الدولة من القيام بواجباتها في الداخل والخارج، وستعنى بأجهزة الإعلام على اختلاف أنواعها رقابة وتوجيهاً.

والدولة، عندما تريد أن تنهض بهذه التبعات والمسؤوليات الملقاة على عاتقها من أجل تأمين حكم صالح، لا ترتجل تصرّفاتها إرتجالاً بل تستند في خطواتها إلى تصميم مسبق يزود سائر الوزارات والقطاعات الخاصة بالمعطيات والتوجيهات اللازمة من أجل

تكامل نمو الطاقات اللبنانية تكاملاً منتظماً، ووضع الخطوط المدروسة تنفيذاً لمشاريع هامة تعود على البلاد بالنفع والخير العميم.

ثم إن الحكومة تدرك أن العدل هو من أهم مقوّمات الدولة. وهنا يبرز الدور الملقى على عاتق وزارة العدل سواء في حقل التشريع أو في حقلي التنظيم والتطبيق.

ففي الحقل التشريعي ستعمد وزارة العدل إلى وضع مشاريع قوانين جديدة ودرس القوانين الحالية ووضع مشاريع لتعديل ما يحتاج منها تعديلاً وتفسير ما يحتاج تفسيراً تشريعياً، وذلك بغية تطوير التشريع من جهة والحد من تاقض الإجتهادات من جهة أخرى. وقد بادرت هذه الوزارة بإعداد مشاريع بعض القوانين المستعجلة ومنها قانون الأجور وقانون التجارة.

أما في الحقل التنظيمي فإنها ستنظّم أجهزتها والأجهزة القضائية على وجه يؤمن تناسقها وحسن سير أعمالها وسرعة الإنجاز.

وفي أمر اختيار القضاة وترقيتهم ستعتمد مبدأ «الرجل الصالح في المكان الصالح»، ذلك المبدأ الذي تعتمده الدولة في سائر أجهزتها. ولتقدير كفاءة كلّ قاضٍ ستؤمّن تفتيشاً مستمرّاً يتناول سلوك القاضي وأهليته الخلقية والعلمية، وستولي معهد الدروس القضائية عناية خاصة فلا يقتصر على تدريس علم الحقوق، بل يتعدّاه إلى علوم أخرى ترمي لتكوين الشخصيات القضائية.

ولتأمين العدل السريع ستضع مشروع قانون يتضمّن قواعد جديدة تسهّل فصل القضايا بسرعة.

وبما أنّ هذه القواعد يستلزم تطبيقها تعاوناً وثيقاً بين القاضي والمحامي فإنها ستضع بالتعاون مع نقابة المحامين مشروعاً لتنظيم المحاماة.

إن لائحة القضايا، أيها السادة، طويلة ولا حاجة إلى تعدادها جميعها فأكثرها معروف وقد عالجته الحكومات السابقة، ووضعت تصاميم وبرامج ودروساً تستحق التقدير، فسهّلت بذلك مهمتنا، وسنكمل ما بدأت به.

ولا بدّ هنا من الإشارة إلى أنه لا يسع الحكومة أن تقوم بواجبها في معالجة جميع هذه المشاكل وغيرها، إلاّ إذا توافر الجو الملائم لتصرف جهودها في العمل المثمر.

ولهذا فإنها ستبذل كلّ ما في مكنتها من وسائل لتأمين استتباب الأمن وتوطيد النظام.

ثم إنه لقيام الحكومة بواجبها على الوجه الصحيح لا بدّ لها من إكمال تنظيم الإدارة وتعزيزها بالكفاءات التي تمكّنها من القيام بمهامها. وبالوقت نفسه، ستشكّل هيئة المجلس التأديبي العام الذي نصّت عليه القوانين الإصلاحية.

أما سياستنا الخارجية، فإنها مبنية على مبادىء أساسية معلومة مستمدّة من واقع لبنان وكيانه كبلد عربي حرّ سيّد مستقل ومن مصالح شعبه الحيوية. لذلك ستعمل حكومتنا على دعم التضامن والتآخي بين البلدان العربية متمشية على سياسة لبنان التقليدية في الإبتعاد عن أيّ تكتلات أو أحلاف، حريصة على وحدة الصف، وبذل جميع الجهود لمعالجة القضايا الهامة التي يواجهها العالم العربي اليوم، وذلك إيماناً منها بأن لبنان كان وما برح يحمل رسالة التقريب والتوفيق بين أشقائه العرب، وبأن القضايا العربية المشتركة لهي من الخطورة المصيرية بقدر يستوجب مجابهتها بوحدة في الصف وتآلف في القلوب وتضامن في العمل.

ولذا فإن الأمور الأساسية للبنان أن يظل قادراً على أداء رسالته بحرية وعلى إسماع نداء الدعوة إلى التآخي والمحبّة والإنسجام المخلص للجميع وفي جميع الظروف والأحوال.

ومن هنا ضرورة التأكيد بأن لبنان حريص على توطيد أركان جامعة الدول العربية، والتزامه بميثاقها، وكذلك بمعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الإقتصادي، وتقيّده بمقررات الملوك والرؤساء العرب، وخاصة ما يتعلّق منها بفلسطين، بغية إنقاذ الوطن الفلسطيني السليب وتأمين حق شعبه العربي في تقرير مصيره والعودة إلى بلاده.

وستعمل حكومتنا على توثيق العلاقات الودية وتأمين المصالح المتبادلة مع الدول الصديقة ضمن مبادىء الحياد وعدم الإنحاز والتعايش السلمي. وإننا نؤكّد إحترام لبنان لميثاق الأمم المتحدة وأهدافها السامية ورغبته في التعاون الدولي في سبيل تأمين السلم القائم على العدل وتشجيع الإنماء الإقتصادي والإجتماعي في العالم.

حضرة النواب المحترمين،

إن الحكومة تحرص على التعاون الوثيق معكم تعاوناً صادقاً مخلصاً مثمراً. وهي تصبو كما تصبون إلى تأسيس دولة حديثة تضع كلّ إمكاناتها في خدمة الإنسان والمواطن، ولا تعتبر الحكم غاية، بل وسيلة إلى تحقيق هذا الهدف السامي. وهي إذ تتقدّم الآن ببرنامجها تؤكّد العزم على السعي لتحقيقه مهما كانت الصعاب بعون من الله وبتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية وبثقة من مجلسكم الكريم.

الوزارة التاسعة والثلاثون

من ٨ شباط ١٩٦٨ إلى ١٢ تشرين الأول ١٩٦٨

رئيس حكومة و٩ وزراء

عبدالله اليافي - رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية، والدفاع الوطني.

فؤاد بطرس - نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية والمغتربين، والسياحة.

هنري فرعون - وزير دولة.

رشيد بيضون - وزيراً للعدل، والبريد والبرق والهاتف.

سليمان فرنجية - وزيراً للداخلية.

عثمان الدنا - وزيراً للأشغال العامة والنقل.

إدوار حنين - وزيراً للإقتصاد الوطني، والعمل والشؤون الإجتماعية.

جان عزيز - وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة، والأنباء، والتصميم العام.

أنور الخطيب - وزيراً للموارد المائية والكهربائية.

خالد جنبلاط - وزيراً للصحة العامة، والزراعة.

- نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٨٥ صوتاً.

- لا ثقة ٤.

- نالت الحكومة في بيانها الوزاري الثاني الثقة بأكثرية ٦٢ صوتاً.

- لا ثقة ٢٦.

- إمتنع ٦.

إستقال السادة:

- هنري فرعون، وزير الدولة، من الوزارة.

- رشيد بيضون، وزير العدل والبريد والبرق والهاتف، من وزارة البريد والبرق والهاتف.

- جان عزيز، وزير التربية الوطنية والأنباء والتصميم العام، من وزارة التصميم العام.

- فؤاد بطرس، وزير الخارجية والمغتربين والسياحة، من وزارة السياحة.

- وعُيّن السيّدان: جوزيف نجار وزيراً للبريد والبرق والهاتف والتصميم العام، رشيد بيضون وزير العدل، وزيراً للسياحة، بموجب مرسوم رقم ٩٧٣٧ بتاريخ ١١ نيسان ١٩٦٨.

- إستقال السيّد إدوار حنين، وزير الإقتصاد الوطني والعمل والشؤون الإجتماعية، من الوزارة.

- عُهد إلى السيد جوزيف نجار، وزير البريد والبرق والهاتف والتصميم العام، بمهام وزارة العمل والشؤون الإجتماعية بالوكالة، وعُهد إلى السيّد سليمان فرنجية، وزير الداخلية، بمهام وزارة الإقتصاد الوطني بالوكالة، بموجب مرسوم ١٠٣٠٩ بتاريخ ١٩ حزيران سنة ١٩٦٨.

إستقال:

- السيّد عبدالله اليافي، رئيس الوزراء ووزير المالية والدفاع الوطني، من وزارتي المالية والدفاع الوطني.

- السيد رشيد بيضون، وزير العدل والسياحة، من وزارة العدل.

- السيّد سليمان فرنجية، وزير الداخلية، من وزارة الداخلية.

- عُيّن السيّد عبدالله اليافي، رئيس مجلس الوزراء، وزيراً للداخلية والعمل والشؤون الإجتماعية. وعيّن السيّد رشيد بيضون وزير السياحة، وزيراً للدفاع الوطني. وعيّن السيد سليمان فرنجية وزيراً للعدل والإقتصاد الوطني، وعيّن السيد بيار إده وزيراً للمالية، بموجب مرسوم رقم ١٠٤٦٤ بتاريخ ٥ تموز ١٩٦٨.

- إستقال السيد جان عزيز من الوزارة وعيّن السيّد عبدالله اليافي، رئيس مجلس الوزراء، وزيراً للأنباء، وعيّن الوزير السيّد جوزيف نجار وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة، بموجب مرسوم رقم ١١١٥٤ بتاريخ ٩ تشرين الأول ١٩٦٨.

البيان الوزاري

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين

إن البلاد مدعوة، اليوم، إلى انتخاب نوابها في وقت تخيّم علينا وعلى الدول العربية الشقيقة أجواء من التوتر والألم العميق. إذ وقع الحق على الأرض العربية صريعاً فلم يرتجف الضمير الدولي بمقدار ما للحق عليه من سلطان.

وفي هذا الوقت بالذات الذي يجد لبنان نفسه مدعوّاً برباط الأخوّة والمصلحة معاً إلى التضامن مع إخوانه العرب لإزالة آثار العدوان تضامناً يؤمن النصر ويحتم اتحاد أبنائه على مختلف فئاتهم ومذاهبهم، وفي الوقت الذي تبدو الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية متأثرة بالوضع السياسي المحموم في المنطقة جمعاء، وحرصاً من لبنان على حسن القيام بالتزاماته حيال نفسه وحيال إخوانه والعالم، وجدنا من الطبيعي أن نواجه هذه الإنتخابات في إطار نظامنا الديمقراطي البرلماني بكامل مؤسّساته فكان مجلسكم الكريم مستمرّاً في ممارسة صلاحياته وكانت هذه الحكومة البرلمانية الماثلة اليوم أمامكم. ان تعاوننا، حكومة ومجلساً، في هذه المناسبة بالذات يعزز هذا النظام لما في ذلك من تمريس المواطنين حكاماً ومحكومين بالحياة البرلمانية الصحيحة.

وإن إيماننا بهذا النظام يؤملنا بأن مثل هذه الخطوة الديموقراطية الجريئة سيقابلها المرشحون والناخبون بما تستحق من حسن الوعي والتفهّم فيعملون على أن تكون المنافسة بينهم هادئة شريفة نزيهة وعلى تضييق رقعة فعلها وتفاعلها بكلّ ما يليق وما يلزم ويرفع إسم لبنان، محتكمين في كلّ ذلك إلى ضميرهم الوطني.

وكما يفرض علينا النظام الذي ارتضيناه لأنفسنا أن نقدم على هذه الإنتخابات في الفترة الحاضرة، هكذا تفرض علينا الإنتخابات أن نقوم بكلّ ما يلزم لنؤمن لها جوّاً من النزاهة ومن حرية التنافس يكفل للشعب حقه في التعبير عن إرادته تعبيراً صحيحاً وذلك بالتشدد في تطبيق الأنظمة والقوانين، تشدّداً يكفل حق المواطن في الإختيار وينزّه عملية الإقتراع كيما تجيء النتائج سليمة كما نرغب وترغبون. فالمرشّحون للإنتخابات من أعضاء هذه الحكومة كان اعتزامهم ترشيح أنفسهم لها قد سبق تعيينهم في عضويتها فهم إذن يدركون ضرورة أنالة الغير ما كانوا يطالبون به لأنفسهم.

هذا، وإن حكومتنا تعرف الصعاب التي ستعترضها في الطريق ولكنها تعرف أيضاً أن في الأمر امتحاناً وهو امتحان يتناول المجموعة الوزارية ككلّ أكثر مما يتناول أشخاص الوزراء فرداً فرداً. ثم هي تعرف أن هذا الإمتحان بمقدار ما هو امتحان لأنفسنا فهو امتحان للشعب اللبناني ولجميع المرشّحين وللنظام.

حضرات النواب المحترمين

إنه وإن كانت الإنتخابات هي شاغل حكومتنا الأول فإن لها من عزمها على الإضطلاع بمسؤولية الحكم كاملة وفي مختلف الحقول شواغل أخر، لذلك فهي لن تتوانى في مواصلة الجهد لتنفيذ بنود الموازنة والمشاريع والأعمال التي باشرتها أو خطّطت لها الحكومات السابقة لما في ذلك تشجيع حركة التجهيز والإنماء وتمتين الدعائم المالية لاقتصادنا المتطوّر الحر، واثقين أن شيئاً من ذلك لا يتحقق إلاّ بتوافر شرطين أساسيين: تعزيز الوحدة الوطنية والسهر الدائب على صيانة الأمن.

ولا بدّ هنا من مصارحة تفرض ذاتها: إن اقتصادنا الوطني تعرّض في الآونة الأخيرة إلى خضات عنيفة، وعلى الرغم من تحسّن أوضاعه بسرعة الجسم المعافى فإن أوضاعه لم ترجع بعد إلى سابق حالها، فليس في مكنة الحكومة إذن أن تزيد في أعباء الخزينة بالإنفاق غير المجدي كما أنه ليس باستطاعتها في الظروف الراهنة تلبية بعض المطالب، ولو محقّة، لفترة من الزمن نأمل ألاّ تطول.

حضرات النواب المحترمين

فيما يحرص لبنان المقيم والمغترب على علاقاته الودية مع الدول الأجنبية الصديقة من ضمن منظّمة الأمم المتحدة وأهدافه وفقاً لسياسة الحياد وعدم الإنحياز التي رسمها لنفسه منذ فجر استقلاله.

وفيما يحرص لبنان العربي الحر السيد المستقل على التعاون الوثيق مع شقيقاته العربيات في نطاق جامعة الدول العربية وعلى تنفيذ مقررات الملوك والرؤساء العرب وخاصة في مؤتمر الخرطوم.

وفيما هو يجد نفسه في الخطوط الأمامية لمقاومة سيطرة عنصرية دينية دخيلة سيذكر التاريخ أنها كانت من أفظع ظاهرات القرن العشرين لما هي تهدر من حق وتنتهك من كرامات، لا بدّ له أن يعلن عزمه على أن يظل أميناً على الواجب نحو نفسه ونحو إخوانه العرب ونحو العالم الذي يخدم معنا قضية الحق والعدالة، مؤمناً أنه فيما يدافع عن حقوق

العرب في فلسطين وفيما يعمل مع أشقائه على إجلاء العدو عن الأرض المحتلّة بعد الخامس من حزيران محافظة على ما للسماء من مقدّسات وما للعرب فيها من حقوق، إنما هو عن نفسه وعن الحق والحرية والكرامة الإنسانية يدافع.

حضرات النواب المحترمين

تلك مشاغل حكومتنا العاجلة وذلك هو الإتجاه الذي رسمته لنفسها، متكلة على الله، وهي إذ تتقدّم منكم بهذا البيان تؤكّد سعيها لتحقيقه على الوجه الذي يرضي ضمائرنا ويرضيكم ويرضي الشعب الذي تمثلون وذلك بتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية وبثقة من مجلسكم الكريم.

البيان الوزاري الثاني

حضرة النواب المحترمين،

من السادس عشر من شباط إلى يومنا هذا ثلاثة أشهر وثلاثة عشر يوماً، دُعينا خلالها إلى الإشراف على الإنتخابات النيابية العامة، هذه التي انبثق منها مجلسكم الكريم، وإلى الاضطلاع بمسؤولية الحكم في شتى الحقول.

أما الإنتخابات النيابية فكنا قد أعلنا في بياننا الوزاري:

«إن إيماننا بنظامنا الديموقراطي البرلماني يؤملنا بأن الخطوة الديموقراطية الجريئة التي تحملنا على إجراء الإنتخابات في الوقت الذي تبدو الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية متأثّرة بالوضع السياسي المحموم في المنطقة جمعاء سيقابلها المرشحون والناخبون بما تستحق من حسن الوعي والتفهّم، فيعملون على أن تكون المنافسة بينهم هادئة شريفة نزيهة، وعلى تضييق رقعة فعلها وتفاعلها بكلّ ما يليق ويلزم وما يرفع إسم لبنان، محتكمين في كلّ ذلك إلى ضميرهم الوطني».

كما كنّا قد أعلنّا:

«إن حكومتنا تعرف الصعاب التي ستعترضها في الطريق ولكنها تعرف أيضاً أن في الأمر امتحاناً وهو امتحان يتناول المجموعة الوزارية ككل أكثر مما يتناول أشخاص الوزراء فرداً فرداً. ثم هي تعرف أن هذا الإمتحان بمقدار ما هو إمتحان لأنفسنا فهو إمتحان للشعب اللبناني ولجميع المرشحين وللنظام.

فها نحن أولاً، وقد جرت الإنتخابات، نمثل ها هنا وتمثلون ويمثل معنا الشعب والنظام لننظر في نتائج هذا الإمتحان.

أما في ما يتعلّق بحكومتنا فالسؤال الذي يطرح على بساط البحث هو: «هل قمنا بما تعهّدنا به لكم؟».

- يجب أن نصارحكم هنابأننا أردنا بإخلاص أن تكون الإنتخابات التي أشرفنا عليها مثالية. غير أنه جابهتنا مصاعب عديدة بنتيجة الأوضاع السياسية والإجتماعية السائدة في البلاد. وإذا كنا قد تغلّبنا على كثير من هذه المصاعب فقد وُجّهت مع ذلك الإنتقادات إلى الإنتخابات من جميع الأطراف وتساوى في إطلاقها الفاشلون والفائزون على السواء.

إن هذا النقد الذاتي الذي نقوم به أمامكم يشفع بنا فيه أن ضمائرنا مرتاحة كلّ الإرتياح إلى أننا قمنا، وبنيّة صادقة، بجميع ما كان يطلب منا لتأمين جو من النزاهة وحرية التنافس بين المرشحين وفقاً لما ورد في بياننا الوزاري الأول، ومن الإنصاف أن يعترف لنا بذلك.

وأما في ما عدا الحكومة فجُلّ ما نتمناه هو أن يبرز كذلك هذا النقاش الذي سيدور بيننا بروح من الأخوة والمحبّة تأكيدنا على الميثاق الوطني الذي انعقد الإجماع فيه على مبدأين أساسيين: إستقلال لبنان وتضامنه الأخوي مع أشقائه العرب، وبخاصة في هذه المحنة التي توجب علينا أن نبذل الجهد كلّه لمحو آثار العدوان ومجابهة إسرائيل في تحقيق نواياها التوسعية، وأن يبرز كذلك من خلال هذا النقاش، لا إيماننا الوطيد بالنظام الديمقراطي البرلماني فحسب، بل إيماننا أيضاً بفاعليته أداةً لتأليف القلوب والعقول في حوار بنّاء يمهّد لتعبئة الإتجاهات على تبيانها في دروب المصلحة اللبنانية الدائمة.

ونتمنّى أيضاً، في الجدل حول الإنتخابات وظروفهاو ألاّ يشوّه ما ارتسم في أذهان الناس في لبنان وفي خارج لبنان من أن هذا المجلس هو ما نطقت به إرادة الشعب.

كما نتمنّى أن لا تضطر الحكومة في حالات معيّنة إلى اتخاذ مواقف من شأنها أن تعتبر تجاوزاً على اختصاص المجلس عبر لجنة الطعون وألا ينزلق المجلس بدوره إلى استباق الحكم على ما ستقرّره هذه اللجنة التي عليها أن تقول كلمتها في كلّ طعن يقدّم لها مدعوماً بالأدلّة والبراهين.

ولا بدّ لنا أن نعترف اعترافاً صادقاً بأنه يتوجّب علينا حكومة ومجلساً ومواطنين، أن نعمل جميعاً وبكلّ ما أوتيناه من قوّة على توطيد هذا النظام الذي ارتضيناه وألفناه ومن ثم على تطوير فهمنا له وممارستنا إياه، بتعميقه أكثر فأكثر، في ضمائرنا وعاداتنا ومؤسّساتنا الإجتماعية والسياسية بغية تطبيقه الأمثل لخير الجميع.

حضرة النواب المحترمين،

وأما بصدد مسؤوليات الحكم فقد جاء في بياننا الوزاري:

«انه وإن كانت الإنتخابات هي شاغل حكومتنا الأول فإن لها من عزمها على الإضطلاع بمسؤولية الحكم كاملة وفي مختلف الحقول شواغل أخرى... لذلك فهي لن تتوانى في مواصلة الجهد لتنفيذ بنود الموازنة والمشاريع والأعمال التي باشرتها أو خطّطت لها الحكومات السابقة بما في ذلك تشجيع حركة التجهيز والإنماء وتمتين الدعائم المالية لاقتصادنا المتطوّر الحر».

وفي هذا المجال نلاحظ أنه منذ الخامس من حزيران سنة ١٩٦٧، تاريخ العدوان الإسرائيلي المتواصل ضد الدول العربية، ما زالت القطاعات الإقتصادية والموارد المالية في لبنان متأثرة بالأحوال الإستثنائية التي تمرّ بها المنطقة.

وفي هذا الجو القلق كان من الطبيعي أن نرى جموداً في حرمة الأشخاص والرساميل إذ تشير إحصائاتنا إلى انخفاض مستمر في مختلف الحقول وإلى بعض الإرتفاع في التصدير.

ولكنا نأمل أن لبنان، الذي تمكّن والحمد لله في تاريخه الطويل أن يتغلّب على الصعاب في مختلف صورها، يتغلّب هذه المرّة أيضاً على الصعاب الحاضرة.

وفي المدّة القصيرة من حكمها انصرفت الحكومة إلى معالجة المواضيع الرئيسية الثلاثة الآتي بيانها:

أولاً: ضرورة تشجيع توظيف الأموال في جميع الحقول وخاصة في الصناعة والبناء:

ففي الحقل الصناعي أعدّت الحكومة المرسوم الذي يحدّد المناطق التي يشملها الإعفاء الضرائبي لمدّة عشر سنوات، وذلك بغية تشجيع الصناعة بحدّ ذاتها وتشجيع إنشائها في المناطق النائية من البلاد والحدّ من الهجرة إلى المدن، وسيصدر هذا المرسوم في الأسبوع الأول من شهر حزيران القادم.

كما أن الحكومة تعدّ مشروع قانون يتيح تشجيع القروض لآجال بعيدة بغية إنشاء المعامل لتصنيع إنتاجنا الزراعي، ينتهي إعداده في النصف الأول من حزيران القادم أيضاً.

وأما في حقل البناء فالحكومة قد قرّرت تشجيعه في القطاعين الخاص والعام.

ففي القطاع الخاص تعد الحكومة مشاريع القوانين التي من شأنها توسيع حركة البناء، ولا سيما الأبنية العادية ذات الأجور المعتدلة وبذلك تحقق لا معالجة أزمة البناء فحسب بل أزمة السكن للفئات المتوسّطة وذات الدخل المحدود، وينتهي كذلك إعداد هذه المشاريع في النصف الأول من حزيران القادم.

وفي القطاع العام أعطت الأولوية في مشاريعها العامة لأعمال البناء ولذلك قرّرت إستعجال صرف الإعتمادات الملحوظة في الموازنة لبناء المدارس الرسمية مخصصة في المرحلة الأولى ما يقارب الخمسة عشر مليوناً من الليرات للمدارس التي حدّدها مشروع التصميم العام (تصميم لوبريه).

وسيبدأ العمل في تنفيذ هذا المشروع في النصف الأول من شهر تموز القادم.

ثانياً: أما المشكلة الثانية التي أولتها الحكومة عنايتها فهي مشكلة الإنتاج الزراعي:

إن الإنتاج الزراعي في تزايد مستمر من جهة وهو من جهة ثانية محدود التصريف، وهذا ما يؤدّي في الغالب إلى هبوط أسعاره.

وفي الوقت الذي بقيت صادراتنا من الحمضيات هذه السنة على ما كانت عليه خلال السنة الماضية، إرتفعت صادراتنا من التفاح، التي كانت، حتى الحادي والعشرين من أيار سنة ١٩٦٧، ٩٥ ألف طن، إلى ١٥٠ ألف طن في الفترة المقابلة من السنة الجارية، أي بزيادة تقارب الستين بالمئة. ولكن هذه الزيادة في التصدير لم تكن ممكنة إلاّ على حساب تدنّي الأسعار.

لذلك فإن الحكومة رأت أن الحلول لهذه القضية ولغيرها من القضايا المماثلة تستلزم تدابير آنية، مستعجلة، وتدابير إلى أمد بعيد. وهذه التدابير ستؤخذ ضمن مخطط موحّد لتأتي متكاملة.

فالتدابير للأمد البعيد تتجلى، أولاً، في ما سبقت الإشارة إليه من تشجيع تصنيع الإنتاج الزراعي، وثانياً بالشروع في هذا الصيف بإنشاء الشركة المختلطة التي تضم المزارعين والمصدّرين والدولة التي ستتولى شراء الإنتاج وتصريفه.

ومن أجل موسم هذه السنة، خريف عام ١٩٦٨، سنستفيد في ما يعود للتفاح من تجارب الموسم الماضي وسنأخذ بالإضافة إلى التدابير التي اتخذتها الحكومة السابقة تدابير جديدة بتواريخ ملائمة لحاجات المزارعين والمصدّرين.

وهذه التدابير تلخّص بما يلي:

١ - تكليف مكتب الفاكهة شراء بعض إنتاج صغار المزارعين من التفاح بأسعار يحدّدها مجلس الوزراء وفق مناطق الإنتاج على أن يعلن عن هذه الأسعار في النصف الأول من شهر تموز.

٢ - المثابرة على إعطاء منح لتصدير التفاح إلى الأسواق الجديدة.

٣ - إعطاء المزارعين سلفة قدرها ٢٥٠ ق.ل. عن كلّ صندوق تفاح لغاية مبلغ ٥٠٠٠ ل.ل. كحدّ أقصى للمزارع الواحد (بدلاً من ٢٥٠٠ ل.ل. كما في الموسم السابق) وذلك تمكيناً لصغار المزارعين ومتوسّطي الإنتاج من تأمين نفقاتهم وإيداع إنتاجهم في البرادات عندما لا يتحقق بيعه في البساتين شرط أن لا يستفيد من هذه السلفة إلاّ من سدّد السلفة المعطاة له في السنة الماضية.

٤ - تنظيم مهنة تصدير التفاح وتحديد أوقاته وكمياته بالنسبة لكلّ بلد، منعاً لإغراق الأسواق وللمضاربة غير المشروعة بين المصدّرين ومحافظة على مستوى الأسعار.

٥ - تأمين زيادة الإستهلاك المحلي بواسطة الإدارات والمؤسّسات العامة التي تتموّن بمواد غذائية وكذلك التي تتعاقد مع موسّسات خاصة تتموّن بهذه المواد.

وستعمد الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ما سبق ذكره، في النصف الأول من شهر حزيران المقبل.

ثالثاً: أما الموضوع الثالث: الذي يشغل حكومتنا رغم جميع هذه الصعاب فهو السهر على سرعة تنفيذ المشاريع سواء تلك التي خططت لها الحكومات السابقة أو التي درستها حكومتنا. وهكذا:

١ - فإن إهراءات بيروت التي تستوعب ستين ألف طن من الحبوب والتي تبلغ تكاليفها نحو عشرة ملايين من الليرات قد لزمت في ٧ أيار الجاري، هذا مع العلم بأن إهراءات طرابلس سينتهي تنفيذها في مهلة لا تتعدّى الشهرين.

إن تنفيذ هذا المشروع الذي سينتهي خلال ٢٦ شهراً سيحقق للإقتصاد اللبناني وفراً سنويّاً لا يقلّ عن عشرة ملايين ليرة.

٢ - إن الأمر بمباشرة العمل في الحوض الثالث من مرفأ بيروت قد أعطي في الثامن من الشهر الجاري، والعمل يتناول أبنية وعنابر وطرقات تبلغ تكاليفها نحو خمسة ملايين من الليرات.

٣ - وفي التاريخ نفسه، الثامن من أيار، لزّمت أعمال تقويم نهر بيروت وقسم من الطريق التي تصل الحوض الثالث من المرفأ بالحازمية وهي أعمال تبلغ تكاليفها نحو عشرة ملايين ليرة.

٤ - إن تلزيم الأشغال في كلية العلوم في الجامعة اللبنانية والتي ستبلغ تكاليفها نحو أربعة عشر مليون ليرة سيتم في الرابع عشر من الشهر القادم.

إن هذا المشروع الذي استلزم تخطيطه ودروسه التفصيلية الإستعانة بخبراء عالميين مدّات طويلة سينتهي تنفيذه في تشرين الثاني من السنة القادمة.

٥ - إن مشروع ري خمسين ألف دونم في منطقة القاع الهرمل من نهر العاصي قد أُقرّ في الثاني من الشهر الحالي وستذاع الدعوات لتلزيمه في الأول من حزيران القادم. وهو مشروع تبلغ نفقاته نحو عشرين مليون ليرة.

٦ - وبالإضافة إلى ذلك فإن حكومتنا قبل الإنتخابات النيابية قد دعت المجلس النيابي السابق لدورة إستثنائية عقدت بين ٧ و١٨ آذار لإقرار عدد من المشاريع الهامة وخاصة مشروع الإتفاق مع فرنسا المتعلّق بالكابل البحري، هذا المشروع الذي سيلزم مع الأقمار الإصطناعية في ٢٩ حزيران القادم والذي من شأنه أن يحقق للبنان قبل سنة ١٩٧٠ تأمين الإتصالات الدولية ويجعل منه لهذه الغاية مركزاً ممتازاً للشرق الأوسط ويدرّ على الخزينة دخلاً سنويّاً يجاوز العشرة ملايين من الليرات اللبنانية قابلة للزيادة سنة فسنة.

حضرة النواب المحترمين

تبقى مأساة فلسطين شغل لبنان الشاغل، لا لأننا نرى أن سلامة بلادنا وسائر دول الشرق العربي مهدّدة فحسب، بل لأن سلام العالم نفسه يظلّ مهدّداً ما لم تنتصر العدالة ويرجع الحق إلى نصابه.

ففي هذا كما في كلّ مجال آخر يستمرّ لبنان وفيّاً لنفسه ولإخوانه العرب وأميناً لجميع موجباته المنبثقة من ميثاق جامعة الدول العربية وأميناً لمقرّرات مؤتمرات القمة.

وإننا لنؤمن في الوقت ذاته، بضرورة مبادىء الأمم المتحدة وبقيمها، وهي مبادىء نذكر بها اليوم، في مقام تلك الأمم وفي عواصم كثيرة، لتعزيز قضيتنا العادلة وسلامتنا، فنجدنا، هكذا، في خدمة أنفسنا وفي خدمة العالم الذي نقدّم له في بلادنا مثالاً عن موطن للعدالة وللتسامح ومثالاً للأخاء الإنساني الذي يستطيع، بما له من قيمة ومدى، أن يكون ذا إشعاع دولي.

هذا وان وزارة الدفاع تعمل على استكمال وسائل تعزيز الدفاع الوطني، واتخذت التدابير الدفاعية التي يتطلّبها الموقف العسكري الحاضر لحماية الحدود، وهي تهيّىء قانون الخدمة الإجتماعية وخدمة العلم الذي يشرك المواطنين عمليّاً في دعم قواتنا المسلّحة الدفاعية وفق مخطط تضعه قيادة الجيش.

أيها السادة

قد يكون الذي عملناه قليلاً ولكن الوقت الذي أعطيناه أقل. وان هذا القليل لن يبقى قليلاً بإذن الله إذا أفسحتم لنا في المجال وعاونتمونا على تنفيذ ما تمّ درسه من المشاريع وعلى درس ما هو في الحسبان على رجاء تنفيذه.

في مثل هذا يكون نقاشنا للشعب اللبناني الذي أرسلنا وأرسلكم لكي نوطد له أمنه واستقراره، ولنؤمن له عمله وازدهاره، ولنصون أوضاعه جميعاً في سلامة بدونها يتعذّر علينا أن نصل إلى ما نصبو إليه ويصبو إليه الشعب اللبناني مقيماً ومغترباً.

عاش لبنان

الوزارة الأربعون

من ١٢ تشرين الأوّل ١٩٦٨ إلى ٢٠ تشرين الأوّل ١٩٦٨

رئيس حكومة و٧ وزراء

عبدالله اليافي – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، والتربية الوطنية والفنون الجميلة.

فؤاد غصن – نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للأنباء، والبريد والبرق والهاتف.

الأمير مجيد أرسلان – وزير للدفاع الوطني، والعدل.

بيار الجميل – وزيراً للمالية، والصحة العامة.

نصري المعلوف – وزيراً للإقتصاد الوطني، والعمل والشؤون الإجتماعية.

سليمان فرنجية – وزيراً للأشغال العامة والنقل، والتعليم العام.

علي عرب – وزيراً للخارجية والمغتربين، والسياحة.

أنور الخطيب – وزيراً للموارد المائية والكهربائية، والزراعة.

– لم تمثل الحكومة أمام المجلس النيابي وقدّمت إستقالتها بموجب المرسوم الرقم ١١٢٢٥ بتاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٨.

الوزارة الواحدة والأربعون

من ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٨ إلى ١٥ كانون الثاني ١٩٦٩

رئيس حكومة و ٣ وزراء

عبدالله اليافي – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية، والتربية الوطنية، والعمل والشؤون الإجتماعية والأنباء.

حسين العويني – وزيراً للخارجية والمغتربين، والعدل، والدفاع الوطني، والإقتصاد الوطني.

بيار الجميل –وزير للداخلية والصحة العامة، والسياحة، والبريد والبرق والهاتف.

ريمون إده –وزيراً للأشغال العامة والنقل، والموارد المائية والكهربائية، والزراعة، والتصميم العام.

– نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٦٥ صوتاً.

– لا ثقة ٢.

– إمتنع ٢.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين

إن الحكومة التي تمثل أمامكم الآن، تتقدّم من مجلسكم الكريم ببيانها الوزاري الذي ضمّنته المبادىء التوجيهية الأساسية التي عليها تنوي بناء سياستها.

لن أعود بكم إلى الظروف التي رافقت تأليف هذه الحكومة لأنكم تعرفونها، وإنما أشير إليها لأقول أن الوزارة الحالية قد جاءت مختصرة بالشكل لاجتياز مرحلة دقيقة مرّت بها البلاد. وهي بطبيعة الحال مدعوّة لتأمين تمثيل أشمل لمجلسكم الكريم وستضطلع في الوقت نفسه خلال هذه المرحلة بمسؤولياتها في الحكم كاملة وستعالج

المسائل المطروحة أمامها والتي يتوجّب عليها أن تجابهها وتدرسها لإيجاد أفضل الحلول لها.

وأول ما يستوقفنا من هذه المسائل لأهميتها هي القضية الفلسطينية التي استأثرت وما تزال تستأثر بحق باهتمام العرب جميعاً دونما استثناء، فالمواقف المتعنّتة التي يقفها العدو من قرارات مجلس الأمن، ومن مهمّة يارينغ، وما أعلنه بلسان قادته وزعمائه مؤخّراً بمناسبة إنعقاد الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة من تنكّر لمبادىء هذه المنظّمة ومن تمرّد على قراراتها، إلى غير ذلك مما لا حاجة للتذكير به، هذه المواقف التي تستخف بأبسط قواعد العدل والحق ما كانت إلاّ لتزيدنا قوّة في صمودنا بوجه مخططاته العدوانية وإيماناً بعدالة قضية العرب الكبرى التي أشرنا إليها وعزماً في الدفاع عنها بكلّ ما نملك من قوّة واثقين بأننا في ما نعمل فعن كرامة الإنسان ندافع وعن حقه الطبيعي نذود.

وإذا كانت مأساة فلسطين غنية بعبرها فإن من أبرز تلك العبر ضرورة اتفاق العرب على توحيد كلمتهم وجمع صفوفهم لدرء الخطر الصهيوني المتربّص بهم جميعاً.

ولبنان الذي يستشعر في أعماقه هذا الخطر عليه وعلى أشقائه العرب، والذي تكرّرت الإعتداءات الغادرة على أراضيه، كان وما يزال على عهوده، يبذل كلّ جهد من أجل تحقيق الغاية السامية التي نشير إليها، مشدّداً في الوقت نفسه على تمتين علاقاته الأخوية مع أشقائه العرب مذللاً للوصول إلى هذه الغاية كلّ الصعاب الطارئة ومتمسّكاً بمقررات مؤتمرات القمة كلّها، سيّما ما صدر منها بعد نكسة حزيران الأليمة.

أيها الزملاء الأفاضل

إنكم تعلمون ما كان لهذه النكسة من آثار علينا في مختلف الحقول، إقتصادية كانت أم سياسية أم عسكرية. ولكن هذه النكسة لم تمنع اللبنانيين من معالجة الوضع الإقتصادي والتغلّب على مصاعبه المتعدّدة في حدود إمكاناتهم كما انها لم تمنعهم من إيلاء القضايا الإجتماعية المتزايدة عدداً وتنوّعاً كامل اهتمامهم لإيجاد الحلول الملائمة لها.

ومن المفيد أن نذكر هنا أن قضايا النشء الطالع والمتطلّع بطموح الشباب إلى غد أفضل هي موضع اهتمامنا.

وغني عن القول اننا بحاجة إلى مثل هذا الطموح الذي نعلّق عليه وعلى حمية الأجيال الصاعدة عظيم الآمال.

وكما اننا مسؤولون عن أبنائنا مسؤولية المؤتمن على أمانة غالية، كذلك نحن مدعوون إلى تحقيق ما هم إليه طامحون. وفي هذه المناسبة لا بدّ من التأكيد على ضرورة توجيه التعليم وتنويعه بحيث يلبي حاجات البلاد ويؤمن العمل للنشء اللبناني.

إنطلاقاً من هذه المعطيات، كان، كما تعلمون، مشروع الأربع السنوات التربوي الذي تتبنّاه الحكومة الحاضرة والذي أنشأ هيئة للتخطيط تضم اختصاصيين مشهود لهم بالكفاءات العلمية والتربوية والذي صار تأمين الموارد اللازمة لتنفيذه. ولما كان وضع الخزينة يفرض عصر النفقات لعام ١٩٦٩، وبما أن موازنة وزارة التربية الوطنية وحدها قد بلغت خمس الموازنة العامة، الأمر الذي يصعب معه أن تضاف عليها أعباء أخرى على حساب غيرها من الوزارات، فإن زيادة الرسوم المالية والجمركية على بعض الكماليات تبرّرها الغاية من فرضها. علينا تعميم التعليم بحيث يشمل جميع طبقات الشعب وينهض بمستواه مما لا يمكن تحقيقه إلاّ بتوافر المزيد من الواردات لخزانة الدولة.

أيها السادة

إن تنفيذ المخطط التربوي الذي تكلّمنا عنه والذي يستغرق تحقيقه أربع سنوات لا يعني حل جميع المعضلات المدرسية دفعة واحدة في مختلف مراحل التعليم، كما وأن مجرّد الإهتمام بتوفير المال لناحية معيّنة لا يعني الإحاطة الكاملة بهذه المعضلات التي لها وجه إنساني لأن مادتها هي الإنسان بالذات.

لهذا فإن لبنان، نظراً لتطوّر الأحوال العالمية وتفاعل معطياتها بين الدول القريبة والبعيدة منها على السواء، كان طبيعياً أن يتأثّر بهذا التفاعل، كما كان طبيعياً أن تفكّر الحكومة لمعالجته بذهنية منفتحة بإقامة حوار بدأته فعلاً هيئة التخطيط التربوي مع ممثلي القطاع التعليمي من عام وخاص، كما كان قد بدأ بطريق آخر مع الأوساط الطالبية وما يزال مستمرّاً.

إن هذا الحوار لم يتناول الحقل التعليمي فحسب، بل قام أيضاً منذ الصيف الماضي مع ممثلي قطاعات العمل، وجاءت البوادر الأولى مشجّعة على استمرار الإتصالات وازديادها. ومن المفيد أن تظل هذه الإتصالات قائمة بدون انقطاع بين العمّال وأرباب العمل في إطار مناسب لتأمين مصالحهما المشتركة.

حضرات النواب المحترمين

تتساءلون لا شك بعد هذا العرض ما هي حصة المشاريع الإنشائية من برنامج الحكومة خاصة وان هذه الحصة قد بدت لأوّل وهلة ضئيلة في مشروع الموازنة الذي أحيل إلى مجلسكم الكريم.

والجواب على ذلك:

إننا نقدّر معكم أهمية المشاريع الإنشائية حقّ قدرها ونعرف أنه من الضرورات الحيويّة ألا تطغى النفقات الإدارية على حساب ما تستوجبه تلك المشاريع من إنفاق. كذلك نحن شاعرون معكم بالحاجة الماسة إلى العديد من الإنجازات في هذا الحقل. ومع أخذنا بعين الإعتبار وضع الخزينة وحرصنا على أن يحتفظ النقد اللبناني بقوته واستقراره لأنهما شرط أساسي لازدهار اقتصاد لبنان واستقراره فإننا كما سبق لنا أن صرحنا سنلحق مشروع الموازنة العامة الذي أرسل إلى مجلسكم بمشاريع قوانين برامج لاحقة للمشاريع الإنشائية مع بيان طرق تأمين الموارد اللازمة لتنفيذها، فضلاً عن أننا سنتعاون مع مجلسكم الكريم لإقرار مشاريع القوانين الإقتصادية والإجتماعية التي كانت قد أرسلت إليه والتي تتبناها الحكومة الحاضرة ونذكر منها:

- مشروع قانون يرمي إلى إعطاء قروض للمؤسسات الصناعية التي تكون غايتها تصنيع الإنتاج الزراعي الفائض.

- مشروع قانون يرمي إلى إعفاء المباني المشيّدة بين أول تموز ١٩٦٨ و٣٠ حزيران سنة ١٩٧٠ من الضريبة على الأملاك المبنية لمدّة ٤ سنوات.

- مشروع قانون يرمي إلى منح أرباب العمل عفواً عامّاً عن المخالفات والعقوبات والغرامات وزيادات التأخير المتعلّقة بأحكام قانون الضمان الإجتماعي، ومنح أرباب العمل الحرفيين عفواً عاماً عن المخالفات والعقوبات والغرامات المتعلّقة بأحكام قانون العمل.

- مشروع قانون بتعديل أحكام المادتين ٩ و١١ من قانون الضمان الإجتماعي المتعلّقتين بالأجراء الذين تشملهم أحكام هذا القانون وذلك بغية جلاء الغموض الذي يكتنف هذه النصوص.

- مشروع قانون يرمي إلى تمديد توقيف تطبيق قانون ضريبة الأراضي لمدّة خمس سنوات أخرى ابتداء من أول سنة ١٩٦٩ وذلك في سبيل دعم القطاع الزراعي.

- مشروع قانون يرمي إلى تمديد العمل بأحكام المرسوم الرقم ٦٣ الصادر في ١٩٦٧/٨/٥ والمتعلّق بإحداث رسم إضافي قدره ١٠ بالمئة من معدّلات الرسوم الجمركية المفروضة على بعض البنود لحساب مساعدات التصدير.

- مشروع قانون بتعديل نص المادة ٢٧ من القانون الصادر في ١٩٥٠/١٢/١٤ المتعلّق باستثمار الفنادق والمطاعم والمقاهي والحانات وذلك لجهة رفع النسب المئوية التي تستوفى لصالح المستخدمين في المؤسّسات المذكورة.

حضرات النواب المحترمين

على أساس هذا البيان الذي نتقدّم به منكم نطلب ثقتكم الغالية لمعاونتنا في كلّ ما يؤول إلى ازدهار وسعادة وطننا الغالي لبنان.

الوزارة الثانية والأربعون

من ١٥ كانون الثاني ١٩٦٩ إلى ٢٥ تشرين الثّاني ١٩٦٩

رئيس حكومة و ١٥ وزيراً

رشيد كرامي - رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية والمغتربين.

نسيم مجدلاني - نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للإقتصاد الوطني.

عادل عسيران - وزيراً للداخلية.

الأمير مجيد أرسلان - وزيراً للدفاع الوطني.

بهيج تقي الدين - وزيراً للأنباء.

نصري المعلوف - وزيراً للسياحة.

ريمون إده - وزيراً للأشغال العامة والنقل.

بيار الجميل - وزيراً للمالية.

عثمان الدنا - وزيراً للموارد المائية والكهربائية.

خاتشيك بابكيان - وزيراً للصحة العامة.

حسين منصور - وزيراً للتصميم العام.

رينيه معوض - وزيراً للعمل والشؤون الإجتماعية.

عبد اللطيف الزين - وزيراً للزراعة.

جوزف أبو خاطر - وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة.

شفيق الوزان - وزيراً للعدل.

ميشال المر - وزيراً للبريد والبرق والهاتف.

- نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٦٠ صوتاً.
- لا ثقة ٣٠.
- تغيّب ٩.

إستقال السادة:

- رشيد كرامي من وزارة الخارجية والمغتربين.

- نصري المعلوف من وزارة السياحة.
- ريمون اده من وزارة الأشغال العامة.
- بيار الجميل من وزارة المالية.
- حسين منصور من وزارة التصميم العام.
- رينيه معوض من وزارة العمل والشؤون الإجتماعية.

عُيّن:

- السيّد رشيد كرامي، رئيس مجلس الوزراء، وزيراً للمالية.
- السيّد يوسف سالم وزيراً للخارجية والمغتربين.
- السيد محمد صفي الدين وزيراً للتصميم العام.
- السيد رينيه معوض وزيراً للأشغال العامة والنقل.
- السيد حبيب كيروز وزيراً للسياحة.
- الشيخ خليل الخوري وزيراً للعمل والشؤون الإجتماعية.

وذلك بموجب مرسوم رقم ١١٨٦١ بتاريخ ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٦٩.

البيان الوزاري

حضرة النواب المحترمين

تمثل الحكومة أمام مجلسكم الكريم، وهي تشعر بأن الاضطلاع بتبعات الحكم، في هذه الظروف الدقيقة التي يمرّ بها لبنان، يقتضي تضحية وإقداماً ما أحجمنا عنهما يوماً لخدمة هذا الوطن العزيز والدفاع عن سلامة أراضيه والمحافظة على نظامه الديموقراطي.

إن إسرائيل التي تحتلّ أجزاء غالية من الأراضي العربية، بعد أن اغتصبت الوطن الفلسطيني وشرّدت شعبه، تواصل تنفيذ خطتها العدوانية والتوسعية ضدّ جميع الدول العربية، ولم يكن حادث مطار بيروت الدولي إلاّ دليلاً آخر على ذلك.

لقد أراد العدو من عدوانه على مطارنا المدني إشاعة البلبلة والفوضى، على أن ما جرى انقلب شرّه عليه، إذ رأينا دول الأرض، كبيرها وصغيرها، تدينه بالإجماع، وان انكشاف نوايا إسرائيل ومخططاتها أمام الرأي العام العالمي بعد أن حاولت طيلة هذه

السنوات إخفاءها بدعاياتها الماكرة سيكون نقطة تحوّل في نظرة الشعوب إلى الصهيونية وسيؤدّي إلى تفهّم أعمق لمراميها وأهدافها.

ويسعدني أن أرسل بهذه المناسبة تحيّة التقدير إلى جميع الدول الصديقة التي شجبت الاعتداء والتي كرس قرار مجلس الأمن موقفها المشرف من قضيتنا.

إن في هذا الموقف دليلاً على أن السياسة الخارجية التي انتهجها لبنان منذ فجر الإستقلال قد وطدت علاقتنا مع الدول الأجنبية مما يحفزنا على المضي في هذه الطريق.

وإني أتوجّه بشكر خاص مقرون بعرفان الجميل إلى جميع المقامات السامية الروحية والسياسية في العالم التي كان لها الإسهام الفعال في انتفاضة الرأي العام العالمي لعدالة قضيتنا نصرة للحق وتكريساً لمبادىء السلام الذي لا يقوم إلاّ على العدل.

لست في حاجة إلى القول، ان في رأس المهام، التي وطدت هذه الحكومة العزم على تحقيقها، توفير وسائل الدفاع عن كيان لبنان وسيادته وسلامة حدوده وأراضيه. وفي طليعة هذه الوسائل العمل على تحقيق التجنيد الإجباري وتحصين قرى الحدود وتعزيز الجيش بتوفير جميع ما يحتاج إليه ليتمكّن من القيام بدوره على الوجه الأكمل.

وسنتقدّم في صدد ذلك كلّه وبأسرع وقت إلى مجلسكم الكريم بالمشاريع اللازمة.

هذا ولا شك ان تماسك الجبهة الداخلية وتضامن اللبنانيين في ما بينهم يدعم موقف الجيش في الدفاع عن الوطن.

وتلتزم حكومتنا التزاماً مطلقاً بمتابعة التعاون مع الدول العربية الشقيقة، والتقيد بميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الدفاع المشترك وبمقررات القمة وتنسيق التعاون العسكري مع هذه الدول، كذلك تلتزم التزاماً مطلقاً بميثاق هيئة الأمم المتحدة ومقررات مجلس الأمن التي ما فتئت إسرائيل تتجاهلها وتتذرّع بالادّعاءات الباطلة لتبرّر أعمالها العدوانية ضدنا.

وأما فلسطين فإن حق شعبها المشروع في النضال من أجل وطنه المغتصب وأرضه وبيته ووضع حدّ للمأساة التي يعيشها منذ أكثر من عشرين سنة لا يمكن لأحد أن ينكره عليه.

إن نضال هذا الشعب الذي نذر نفسه للفداء والموت على أرضه المقدّسة يلقى تفهّماً وتأييداً من مختلف الجهات في العالم في كفاحه المشروع، والحكومة تؤيّد قضيته بكلّ قوّة.

أيها السادة

إن ما يهم المواطن اللبناني هو أن تتوافر له الأجواء الصالحة من ثقة واستقرار لمتابعة عمله وتأمين عيشه. ولا يمكن لنا أن نتغلّب على الأزمة إلاّ بتجرّدنا وترفّعنا والتعاون المخلص في ما بيننا، وإذ ذاك يسلم اقتصادنا وتدبّ الحياة من جديد في مختلف القطاعات ويعود الإزدهار إلى الميادين السياحية والعمرانية.

ولا شك أن ما تتعرّض له المنطقة العربية كلّها له أثره على أوضاعنا الداخلية، وإذا كان من حق المواطن على الدولة أن تخلق له جوّاً من الطمأنينة والإستقرار، وأن تسهر على تطبيق القوانين بحزم ودراية ومساواة، فلن يتم لها بلوغ هذه الغاية على الوجه الأكمل إلاّ إذا تجاوب المواطنون معها فقاموا بواجبهم وتحمّلوا قسطهم من الجهد والتضحية.

ولقد آلينا على أنفسنا أن نتصدّى لهذه الأزمة بكلّ عزم، ونحن واثقون من قدرة اللبنانيين على التغلّب على جميع الأزمات، شرط أن يتعاونوا مع أجهزة الدولة ويروضوا أنفسهم على تحمّل الصعاب.

وستهتم الحكومة بإعداد خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية من أجل مواجهة حاجات البلاد في السنوات الخمس المقبلة، وتنفيذ المشاريع التي تدعم النمو الإقتصادي في كافة المناطق وتفتح فرص العمل الجديدة لعدد أكبر من الشبان الذين يدخلون سنوياً سوق العمل. وستحرص الحكومة على أخذ التدابير لربط الموازنة بالخطة حتى يكون التخطيط أسلوب الحكم وحتى تقوم وزارة التصميم العام بدورها في تنسيق المشاريع وضبط الإنفاق والإستعمال الأحسن للموارد العامة. كما أن الحكومة عازمة على تحقيق مشروع مصرف الإنماء من أجل توفير التسليف المتوسّط والطويل الأجل للقطاعات الإنتاجية من صناعية وسياحية وتأمين أسباب التنمية والإنتعاش في القطاع الخاص.

إن الحكومة ستبذل قصارى جهدها لتطبيق القوانين الضريبية بأكثر ما يمكن من الدقة والحزم. وهذا ما تقتضيه ضرورات العدالة فيحمل المكلّفون أعباء الضريبة وفق القوانين وعلى أساس مقدرتهم على الدفع، واعتماد المقدرة على الدفع أساساً لتوزيع العبء الضريبي يعني تطبيق مبدأ تصاعدية الضريبة وهو المبدأ المعتمد بالنسبة إلى عدد من الضرائب المباشرة كضريبة الدخل والأملاك المبنية ورسم الإنتقال.

وإلى جانب ذلك فنحن نقوم بدراسة شاملة لتوزيع العبء الضريبي يمكن أن نتبيّن على أساسها الثغرات الموجودة في تطبيق القوانين الضريبية للعمل على التخلّص منها،

كما انها تعطينا الأساس المنطقي للنظر أو لإعادة النظر ببعض هذه القوانين. وستمضي الحكومة على هذا الأساس تأميناً للعدالة في تطبيق القوانين الضريبية ولتوفير المواد العامة الضرورية للسياسة الإنمائية والإجتماعية التي تنتهجها الدولة.

حضرة الزملاء المحترمين

ستعنى حكومتنا بقضية الطلاب على أنها قضية الحاضر والمستقبل، وذلك عن طريق فتح الحوار الإيجابي الواعي ليكون هناك تفهّم مشترك للشؤون العامة وتعاون صادق في سبيل خدمة المجموع، دون أن يعطّل ذلك العمل الدراسي.

ونحن مؤمنون بوجوب معالجة القضايا التربوية معالجة جذرية في شتى النواحي، وسنطلب من لجنة التخطيط المعينة في عهد الحكومة السابقة أن تمضي قدماً في عملها. وأن تقدم دونما إبطاء المقترحات الإيجابية اللازمة. وفي جملة ما نعتزم تحقيقه إنشاء مجلس أعلى للشبيبة يعنى بشؤونها ويخلق حواراً دائماً بينها وبين السلطات المختصة.

أما التعليم المجاني، فهو غاية ما نصبو إليه جميعاً، وستعمل حكومتنا على تعميمه تدريجياً ضمن إمكانات الخزينة.

أيها السادة

ستحرص حكومتنا على رفع مستوى الإدارة وتنقية أجوائها وعلى إبعاد السياسة عن أجهزتها العسكرية. وتحقيقاً لهذه الغاية ستعمل على وضع القوانين التي تمكن هذه الأجهزة من أداء دورها دون أيّ تشابك أو تجاوز وتحدّد صلاحيات كلّ منها في نطاق الدستور والنظام الديموقراطي.

إن في طليعة القضايا التي يشكو منها المواطنون البطء في إنهاء المعاملات الإدارية والمتاعب التي تسببها المراجعات في الدوائر، وسنعمل على إزالة أسباب الشكوى بالسهر على أن يشدد مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي في رقابتهما على حسن سير العمل في الإدارة، كما أن المجلس التأديبي يتابع ممارسة صلاحياته على الوجه المرغوب.

والحكومة - في هذا المجال - ستنتهج سياسة الثواب والعقاب دون الأخذ بأيّ اعتبار سوى مصلحة المواطنين.

ولا بدّ من التنويه بأن حكومتنا ستحرص على تطبيق القوانين بحزم يحفظ للسلطة هيبتها، ويؤمن للمواطن حقّه، ويبعث في نفسه الطمأنينة والثقة بالدولة، وهي تستوحي

سياستها هذه وكلّ خطواتها من إيمانها بأنها للشعب اللبناني بمجموعه لا لفريق دون فريق.

وستعمل وزارة العدل على القيام بالدور الهام الملقى على عاتقها وهو الإشراف على حسن تطبيق القانون وإزالة أسباب الشكوى من التأخّر بالفصل في القضايا، ونرجو أن يتمّ لنا ذلك بالتعاون الوثيق بين وزارة العدل وبين مجلس القضاء الأعلى.

أما القضايا الإجتماعية فهي في طليعة الشؤون التي نوليها كلّ عنايتنا وسنقوم بتوفير الوسائل والأسباب من أجل دفعها إلى الأمام لأن العدالة الإجتماعية هي طليعة أهداف الدولة، لا سيّما الضمان الصحي، والعمل على فتح حوار بين أرباب العمل والعمّال وعلى تعزيز التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص الذي أثبت دائماً فائدته وجدواه.

أيها السادة

إن نظام الإقتصاد الحرّ الذي اعتمده لبنان لا يعني غياب الدولة عن توفير السبل التي تحقق المفهوم الأساسي للدور الهام الذي يجب أن تلعبه وزارة الإقتصاد، دون أن يمس تدخّل الدولة بجوهر الحريات الإقتصادية.

وستولي الحكومة الصناعة اللبنانية كلّ اهتمامها، وتعمل على المزيد من تشجيعها وحمايتها على أساس علمي صحيح ودون أن يؤثر ذلك على نشاط التجارة والخدمات.

أما في حقل الصحة العامة، فإن البلاد قادمة على تطوّر هام في أحوال الطبقات الشعبية بدخول فرع المرض لصندوق الضمان الإجتماعي إلى حيز الوجود.

وستولي الحكومة هذا الحقل كلّ عنايتها فتعالج ما يتصل به من شؤون وتهدف إلى تخفيف الأعباء عن كاهل الطبقات المحدودة الدخل، إن بالعمل على خفض أسعار الدواء أم بنشر المراكز الصحية في المناطق لتعميم الطبابة المجانية، وتسعى إلى تحسين حال المستشفيات الحكومية برفع مستواها وإكمال تجهيزاتها.

أما القطاع الزراعي فستوليه الحكومة المزيد مما يستحقه من اهتمام نظراً لأنه يشكل عنصراً أساسياً في الإقتصاد القومي ودخلاً ثابتاً للبلاد لا يتأثر بالأزمات والأحداث الطارئة الداخلية والخارجية. وستعمد إلى اتباع سياسة زراعية تؤول إلى:

- زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي.

تنظيم تسويق المنتجات الزراعية بتشجيع التعاونيات وخفض كلفة الإنتاج وإيجاد أسواق خارجية جديدة للفائض منها ولا سيّما فائض التفاح والحمضيات ومساعدة القطاع الخاص لتصنيع الإنتاج الزراعي.

كما ستعنى وزارة السياحة بتعزيز الدعاية في الخارج وعقد الإتفاقات مع الدول العربية الشقيقة والدول الأخرى الصديقة وستولي الكثير من اهتمامها للتوعية السياحية الداخلية باعتبارها من أهم الأمور التي تعنى بها الدول.

أيها السادة

لا بد لي، في ختام هذا البيان، من أن أتوجّه بكلمة إلى الصحافة اللبنانية. إن الحكومة تقدّر العمل الوطني المجدي الذي تؤدّيه الصحافة في حقل الخدمة العامة، وتعزيز الوحدة الوطنية. والحكومة حريصة على أن تظل وثيقة الاتصال بالصحافة لتبادل الرأي في كلّ ما يؤول إلى خدمة لبنان، وللعمل على تعزيز الصحافة في جميع فروعها.

والدور الهام الذي تلعبه الصحافة في كلّ بلد تزداد خطورته في الظروف الراهنة، لأن عليها أن تقوم بحملة توعية وتعبئة نفسانية ستعمل وزارة الأنباء على دعمها بواسطة الإذاعة والتلفزيون، وبعمل منسق مع نقابتي الصحافة والمحرّرين.

وستعمل الحكومة - في هذا المجال - على تحسين البرامج الإعلامية والثقافية ودعوة المفكّرين والفنانين إلى المساهمة فيها حتى تصبح الإذاعة والتلفزيون من أدوات التوعية الفعالة ونشر الفن والثقافة.

حضرات النواب المحترمين

ليس هذا البيان خطة عمل كاملة، ولكنه عرض عام قمنا به للدلالة على نوايا الحكومة وأهدافها. وكلّ ما نرجوه هو أن يوفقنا الله إلى تحقيق ما نصبو إليه وذلك بتوجيه فخامة رئيس الجمهورية ومؤازرته وبالتعاون مع مجلسكم الكريم الذي يمثّل الشعب اللبناني، في شطريه: المقيم والمغترب، أصدق تمثيل.

وعلى هذا الأساس، نرجو أن تمنحونا ثقتكم حتى نسير قدماً في خدمة وطننا العزيز.

الوزارة الثالثة والأربعون

من ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٩ إلى ١٣ تشرين الأول ١٩٧٠

رئيس حكومة و ١٥ وزيراً

رشيد كرامي – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية.

فؤاد غصن – نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للبريد والبرق والهاتف.

عادل عسيران – وزيراً للعدل.

الأمير مجيد أرسلان – وزيراً للدفاع الوطني.

كمال جنبلاط – وزيراً للداخلية.

بيار الجميل – وزيراً للأشغال العامة والنقل.

نسيم مجدلاني – وزيراً للخارجية والمغتربين.

خاتشيك بابكيان – وزيراً للسياحة.

سليمان فرنجية – وزيراً للإقتصاد الوطني.

موريس الجميل – وزيراً للتصميم العام.

عثمان الدنا – وزيراً للأنباء.

رفيق شاهين – وزيراً للعمل والشؤون الإجتماعية.

أنور الخطيب – وزيراً للموارد المائية والكهربائية.

عبد اللطيف الزين – وزيراً للزراعة.

جوزف أبو خاطر – وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة.

حبيب مطران – وزيراً للصحة العامة.

- نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٥٨ صوتاً.
- لا ثقة ٣٠.
- إمتنع ٣.
- شغر منصب وزير الإقتصاد الوطني بانتخاب السيّد سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية.

- عُيّن السيّد نسيم مجدلاني، وزيراً للخارجية والمغتربين، وزيراً للإقتصاد الوطني بموجب مرسوم رقم ١٥١٢٥ بتاريخ ٢٦ آب ١٩٧٠.

البيان الوزاري

حضرة النواب المحترمين،

تمثل الحكومة الجديدة أمام مجلسكم الكريم بعد أزمة امتدّت شهوراً طويلة وجاوزت في حدّتها وطابعها كلّ ما سبقها، فقد واجه لبنان خلالها صعاباً أمكنه أن يتخطى أخطارها بفضل وعي أبنائه وتكاتفهم، وأعطى الدليل الدامغ على نضج وتعقّل اللبنانيين، وعلى تلاقيهم جميعاً على صعيد محبة الوطن. وعلى ذلك فإن أهم ما يترتب علينا عمله في هذه المرحلة هو المحافظة على الأمن وإشاعة الطمأنينة في النفوس، تدعيماً للثقة، إذ ان الاستقرار والثقة هما العاملان الأساسيان في حياة البلاد في المرحلة الراهنة.

إن الظروف التي تمرّ بها البلاد اليوم، تظهر، بشكل جلي، الترابط الوثيق القائم بين أوضاعنا الداخلية من جهة، وبين القضايا الخارجية التي نعالجها من جهة ثانية.

وغني عن البيان أن السياسة التي تنتهجها الحكومة في الحقل الخارجي نابعة قبل كلّ شيء من واجب المحافظة على الوحدة الوطنية في الداخل، وعلى ما تفرضه سيادة البلد وسلامته واستقلاله. وهي مرتكزة في الوقت نفسه على العهود والمواثيق التي عقدها لبنان، سواء أكان المقصد منها تدعيم السلام العالمي، أو توطيد أواصر التعاون والتعاضد مع الدول العربية الشقيقة. ولبنان عازم عزماً صادقاً على التقيّد بهذه العقود وعلى الوفاء للالتزامات الناجمة عنها، منفتح للتفاهم والتعاون مع جميع الدول الصديقة على حدّ سواء، غربية كانت أم شرقية، دون أي تحيّز أو تمييز، مندفع في هذا المضمار بمقدار ما يلمس لدى الآخرين رغبة في التعاون معه وتفهّم قضاياه واحترام حقوقه ومصالحه.

والحكومة ستظل عند اهتمامها الكبير بشؤون المغتربين اللبنانيين للإفادة من تجاربهم وجبرتهم في سبيل تحقيق المشاريع الإنمائية والإقتصادية، وتدعيم موقف لبنان في بلاد الإغتراب.

أما على الصعيد العربي، فقضية فلسطين كانت، ولا تزال، في صميم تفكيرنا واهتمامنا، ونحن نجد فيها قضية العرب الأولى وقد بذلنا وسنبذل المزيد من الجهد

والتضحيات في سبيلها، ليس فقط لأن الصهيونية تهدّدنا في صميم كياننا ووجودنا، بل لأن قضية العرب في فلسطين هي، في الجوهر والأساس، قضية حق وعدالة، ولأن من واجب كلّ متمسك بمبادىء الحق والعدالة، أن ينتصر لها ويبذل في سبيلها أعزّ ما يستطاع.

بمثل هذه الروح نقابل الدعوة إلى عقد مؤتمر القمة العربي في الرباط، أملاً منا أن يسفر عن توحيد الكلمة، وأن تتخذ فيه المقررات والتدابير الإيجابية التي تؤمن للعرب بلوغ أهدافهم المشتركة، وفي طليعتها تعزيز الصمود في وجه المعتدي، وتحقيق الجلاء عن الأراضي المحتلّة، ودعم الشعب الفلسطيني لكي يستمر في أداء واجبه الوطني الكبير، إستعادة لحقوقه المغتصبة في أرضه.

ويعلم الجميع أن لبنان لم يتردّد يوماً في مساندة الشعب الفلسطيني الشقيق. وقد عقد مع قادة المنظّمات الفلسطينية إتفاقاً في القاهرة أخذ فيه بعين الإعتبار، في آن واحد، واجب المحافظة على سيادة البلد وأمنه من جهة وضرورة إسداء أقصى ما يمكن إسداؤه من عون وسند للمقاومة الفلسطينية من جهة ثانية، لكي تؤدي رسالتها وتسهم في مواجهة العدوان الصهيوني.

وانطلاقاً من مبدأ السيادة التي لا تتجزأ، نقول بأن سلطة الدولة كانت وستظل قائمة كاملة على مختلف أجزاء الوطن وفي مختلف الظروف.

والحكومة عازمة على تنفيذ هذا الإتفاق بنفس الروح التي وضع بها، وهي واثقة بأن هذا العزم هو مشترك بين الجميع، وبهذا تتحقق الغاية المرجوة من جرّاء هذا التنفيذ.

إن الثقة التي نطلبها من مجلسكم الكريم ستمكّننا من تأمين كلّ ذلك على النحو الذي نرجوه جميعاً.

ولئن كانت طبيعة هذا الإتفاق، تفرض بقاءه سريّاً في الظرف الراهن، إلاّ أننا سنعمل، في الوقت المناسب، على إطلاع المجلس ولجانه المختصّة على مضمونه.

ولا شك لدينا أن الأخوان الفلسطينيين يبادلوننا الأمانة والثقة بمثلهما، فيصفو الجو ويرتكز التعاون على أسس ثابتة مكينة.

حضرة النواب المحترمين

إن الحكومة تودّ أن تؤكّد أنها، من أجل تحقيق سياستها هذه، ستعمل على تعزيز الجيش عدَّة وعدداً لتمكين لبنان من الدفاع عن سلامة أراضيه، ومن الوفاء لالتزاماته

العربية على الوجه الأحسن، ضمن الإطار الذي تحدده القيادة العربية العليا. وبانتظار إقرار قانون التجنيد الإجباري المحال على المجلس الكريم ستتابع الحكومة العمل على تعزيز الدفاع عن البلاد، بمختلف الوسائل، وعلى اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتأمين الحماية لمختلف المواطنين، خاصة في مناطق الحدود، وذلك ضمن مخطط مدروس. وتتمنى الحكومة أن يلتقي جميع اللبنانيين على هذه المبادىء وأن تتضافر الجهود لدرء محاذير التفرقة، وللإبقاء على الوحدة اللبنانية سليمة وبمنأى عن جميع الأخطار.

حضرة النواب المحترمين

قبل أن نتناول، دونما طويل إسهاب، مواضيع أساسية ترتبط بواقع البلد ومستقبله في مختلف الحقول من تربوية وإقتصادية وإجتماعية، تشير الحكومة، وهي تتألّف من عناصر تمثل جميع الإتجاهات الفكرية والسياسية في المجلس، إلى أن بعض السادة الوزراء تقدّموا بمقترحات يرون فيها ضمانة للمصلحة العامة، والحكومة تعلن عن عزمها الأكيد على إجراء الدراسات اللازمة، بغية العمل بمختلف السبل التشريعية، على تعديل بعض القوانين التي تظهر هذه الدراسات ضرورته، وذلك بتشكيل لجان من أصحاب الكفاءات والإختصاص تعمل فوراً لإعداد المشاريع اللازمة لتحقيق الإصلاح المنشود.

في الحقل التربوي

يشتدّ الضغط في القطاع التربيوي، إشتداداً تبرزه الإحصاءات المقتضبة التالية:

كان عدد المدارس الإبتدائية عام ١٩٤٣ (٣٤٨) مدرسة وأضحى اليوم (١٢٨٤).

وكان عدد التلامذة في التعليم الإبتدائي والثانوي ٢٣،٠٠٩ تلاميذ وأصبح ٢٤٢،٦٠١.

كذلك ارتفع عدد طلاب التعليم العالي من ١٢٩، حين إنشاء الجامعة اللبنانية عام ١٩٥١ - ١٩٥٢، إلى ٤٨٩٧ طالباً في سنة ١٩٦٨ - ١٩٦٩، بعد أن استكملت هذه الجامعة أو كادت جميع فروعها، ومن بينها معهد للصحافة هو الثاني في البلاد العربية، بدأ التدريس فيه منذ أسابيع. ومن بين المواضيع الهامة التي ترغب الحكومة أن يقرّها مجلسكم الكريم، مشروع قانون التفرّغ لأساتذة الجامعة اللبنانية المحال عليكم، وهو يستهدف تحسين أوضاعهم المادية، وضمان حقوقهم ومستقبلهم ورفع المستوى العلمي، تمكيناً لهم من الإنصراف الكلّي إلى التعليم والبحث معاً.

والحكومة عازمة على الإبقاء على كلّية التربية دونما مساس، على أن تعمد فور منحها ثقتكم، بالإتفاق مع المسؤولين في الجامعة اللبنانية، على تحقيق الإصلاحات التي فرضها واقع هذه الكلية، بحيث تواصل مهمتها في إعداد أساتذة التعليم الثانوي في حقل التربية والتعليم، إعداداً نظرياً وعملياً، تلبية لحاجة المدارس الثانوية ودور المعلّمين المتزايدة لهؤلاء العناصر، وأن تكون مراكز للبحوث والدراسات التربوية والتعليمية.

أما قضية زيادة رواتب المدرّسين، فقد أقرّت اللجنة المالية مشروعها وإحالته على المجلس ليصار إلى مناقشته وإقراره بمفعوله الرجعي. والحكومة ترجو أن يتمّ ذلك في القريب العاجل. ونحن، إذ نريد أن يظلّ الحوار المشروع قائماً مع الطلاّب لبحث قضاياهم الحيوية التي نتفهّم أبعادها ونحرص على رعايتها، لنأمل أن يدرك جميع العاملين في الحقل التربوي، وجميع المنتسبين إليه من مدرّسين وطلاب، ان الوطن يتطلّع إليهم بعيون يحدوها الأمل بأن يقدروا دوماً واجباتهم ومسؤولياتهم حياله وحيال مستقبله ومصائره تقديراً واعياً صحيحاً.

وفي الحقل المالي:

فإن الحكومة تحرص كلّ الحرص على تأمين الدعائم الصحيحة للإستقرار الإقتصادي، ولنموّ وتوسّع مرضيين مع الحد الأقصى من التوازن بين القطاعات والمناطق المختلفة. فهي تنوي التوسّع في الإنفاق على مشاريع التجهيز والمشاريع الإنمائية لتحقيق غايتين: أولاً مساندة القطاع الخاص في مجابهة حالة الركود التي نتجت عن الظروف العابرة التي يشكو منها. وثانياً تأمين الدعائم الأساسية لزيادة طاقة البلاد الإنتاجية.

وتولي الحكومة، في الحقل المالي، إهتماماً خاصّاً بتطبيق القوانين الضريبية وبتطوير النظام الضريبي. والغاية من ذلك هي، بالإضافة إلى تأمين الموارد المالية اللازمة، تحقيق عدالة إجتماعية في توزيع العبء الضريبي، فيدفع كلّ مكلف وفق طاقته ووفق ما تستوجبه قوانيننا الضريبية التصاعدية. لقد أظهرت الدراسات التي قامت بها حديثاً وزارة المالية، أن هناك بعض التهرّب من دفع الضرائب المباشرة بوجه عام، فعمدت إلى تحديد أسباب هذا التهرّب، وإلى التعرّف إلى الأوضاع التي تسمح به أو تجعله ممكناً أو سهلاً. لقد تبيّن للوزارة أن هناك عدداً كبيراً من الأسباب المسؤولة عن ذلك. من هذه الأسباب:

أولاً - ما يتعلّق بالخبرة وفي بعض المؤهّلات التي يجب أن تتوافر لدى الإدارة.

وثانياً - ما يتعلّق بقلّة عدد الموظّفين المعنيين بالتحقيق والجباية،

وثالثاً - ما يتعلّق بوجود نصوص قانونية تسهّل بطبيعتها التهرّب من دفع الضريبة.

في ضوء هذه الأسباب والأوضاع، تبيّن للوزارة أن هناك حاجة لبرنامج شامل وطويل المدى، فمنها ما يمكن معالجته بسرعة، ومنها ما تتطلّب معالجته وقتاً طويلاً وعلى مستويات عدّة. وإيماناً منا بأن تطبيق القوانين بشكل صحيح هو من أهم مقوّمات الدولة، وبالتالي فإنه يؤمّن في نطاق القوانين الضريبية عدالة في توزيع العبء الضريبي، تحرص حكومتنا على تحقيقها دونما تردّد، فنحن سنستمر في هذا الإتجاه وسنضاعف الجهد لتحقيق الغاية بأقل ما يمكن من الوقت.

إنّ لدى مجلسكم الكريم مشروع قانون احتوى إجراءين هامين يهدفان إلى الحد من التهرّب من الضريبة: الإجراء الأوّل يسمح إلى رؤساء المراقبين التسلسليين، وإلى المسؤولين في التفتيش المركزي، بالإطلاع على القيود اللازمة للتحقق، الأمر الذي لا يسمح به القانون حتى الآن، والذي كان ولم يزل يحدّ، إلى درجة كبيرة، من قدرة الإدارة على وضع تحقيقات دقيقة. والإجراء الثاني يعالج ثغرة هامة في القانون، كانت ولم تزل تفتح المجال للتهرّب من الضريبة التصاعدية على الأرباح، عن طريق تضخيم التعويضات الخاصة بمجالس الإدارة.

هذا وان هناك إجراءات إدارية أخرى، قد نفّذت بالفعل، ومنها ما هو قيد التنفيذ. وهي تهدف: أولاً لرفع مستوى المراقبين وكفاءتهم. وثانياً عن طريق تحقيق التنظيم اللازم، لاكتشاف المكتومين لتشمل جميع المكلفين وكذلك لتحسين طرق التبليغ والتحصيل والملاحقة. إن الوزارة قد حققت بعض التقدّم في هذا المجال، مما يشجّعنا على المضي في هذا النطاق، والتشدّد باتخاذ الإجراءات الضرورية.

إن لبنان، ككلّ بلد نام، يهدف إلى تحقيق خدمات أوفر وأفضل لمواطنيه، وإلى القيام بدور أكبر وأكثر تنظيماً في تنمية الإقتصاد وتطويره، لذلك، فهو مقبل على وضع خطة إقتصادية وإجتماعية شاملة ولعدّة سنوات، وهذه الخطة لا بدّ وأن يتطلّب تنفيذها موارد مالية هامة، تأمل هذه الوزارة أن توفّر القسم الأكبر منها عن طريق تحسين التحقق والتحصيل والحد من التهرّب الذي يعتور تطبيق بعض القوانين.

إن تحليل الوضع الإقتصادي والإجتماعي الراهن يشير إلى أن تبدّلاً أساسيّاً قد تمّ في المراحل التي مرّت فيها البلاد منذ عهد الإستقلال. فالعالم بأسره، والمنطقة التي نعيش فيها، تتوالى عليهما التطوّرات السريعة التي ينعكس أمرها علينا، ومن المحال أن تجابه بالمفاهيم التقليدية، بل بأساليب جديدة، وبتعديل بعض القوانين والأنظمة الحاضرة. وهذا التغيير الجذري يقتضي إجراءات تشريعية وتنظيمية جديدة، وتمكين وزارة التصميم العام من القيام بمهامها كاملة.

إن نضالنا ضد العدو يوجب تقوية طاقاتنا العسكرية وتعزيز جهازنا الدفاعي، وانه لنضال طويل، يفترض تعبئة الطاقات في جميع الميادين، لأن الحروب لا تكسب في المعارك على الحدود وحسب، بل على الجبهة الداخلية، ومن ساحاتها الإستقرار وسلامة الإقتصاد والتآلف الإجتماعي.

لذلك إن مشاريع التنمية التي نقوم بها، وإن كانت تستهدف تأمين عيش كريم لجميع المواطنين، إلاّ أنها بنفس الوقت تعتبر دعامة مخططنا الدفاعي. لذلك حرصنا على أن تكون التنمية منسجمة في جميع القطاعات، بحيث لا يكون تقدّم أحدهما على حساب الآخر، وهذا مما أوجب علينا العمل على وضع خطة شاملة بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظّمات المتخصّصة لديها، ومن أجل رسم سياسة علمية في مختلف الحقول، تعاوناً كرّسه الإجتماع الذي عقد في بيت مري منذ أسابيع.

وعلى هذا، يجب أن لا يستغرب أحد إذا تحاشينا تعداد المشاريع في هذا البيان، وإن كانت ذات فائدة كبيرة، إلاّ أن هذه لا تتحقق علي الوجه الأفضل إلاّ في إطار الخطة الشاملة.

وتؤكّد الحكومة عزمها علي تدارس هذه المشاريع والعمل علي تحقيقها بالإتفاق مع الإدارات العامة والهيئات المختصّة، وستمضي في تنفيذ المشاريع المقرّرة، بما يضمن حسن سير العمل وسرعته.

في القضاء:

ستولي الحكومة إهتماماً خاصّاً كلّ ما يؤول إلى المزيد من استقلال القضاء ورفع شأنه.

ومنه إعداد عناصر تؤمن العمل القضائي على أكمل وجه وذلك بتعزيز تنظيم معهد الدروس القضائية.

وكذلك ستعمل الحكومة على تطوّر الأجهزة القضائية وعناصرها بحيث يصبح متلائماً مع الإتجاهات الإجتماعية الحديثة ولكي يبقى لبنان دائماً منفتحاً على العالم يساهم في تقدّمه ورقيه، علماً وبحثاً، كما كان شأنه دائماً، يعطي ويأخذ أحسن ما ينتجه الفكر العالمي بما يأتلف مع ماضيه وحاضره الراهن.

في الحقل الإقتصادي والتجاري:

إن أوضاعنا المحلية وثرواتنا الطبيعية والعوائق الناجمة عن الواقعين الإقليمي والعالمي تحتم علينا رسم سياسة إقتصادية وفقاً لأسس مدروسة بدقّة تجنّباً للتفريط في الرساميل والوقت وتعميقاً بالتالي للتقدّم المنشود.

في الحقل الزراعي:

إن حجم الملكية الزراعية وضآلة المساحات المزروعة تشكّل عوائق لا يسهل دوماً التغلّب عليها، رغم أن البلاد تتمتع بميزات طبيعية متعدّدة تؤهّلها لكي تجعل من إنتاجها الزراعي إنتاجاً غنيّاً بحدّ ذاته. والحكومة قد وضعت مخططاً زراعيّاً يمكن هذا القطاع من متابعة سيره في طريق النمو خاصة في مجال تصنيع الإنتاج الزراعي على أنواعه.

في الحقل الصحي:

إن لبنان بفضل ميزاته الطبيعية يستطيع أن يتحوّل إلى محطّة صحية عالمية، وبذلك يتعدّى القطاع الصحي دوره التقليدي كمجرّد خدمة إجتماعية.

والحكومة ستعمل علي رفع المستوى الصحي في البلاد بشتى الوسائل والتدابير الوقائية مستهدفة بوجه خاص:

- مكافحة الأمراض الإنتقالية.
- تنشيط أعمال التوعية الصحية.
- إحداث جهاز فني بموجب قانون خاص وإعطاءه الصلاحيات اللازمة لتنفيذ التدابير الوقائية اللازمة التي تؤمّن ضمان الصحة العامة.

كذلك ستعمل الحكومة على رفع مستوى العناية الطبية في جميع مؤسّساتها الإستشفائية وعلى استكمال التعيينات والتجهيزات الفنية في المستشفيات المركزية واتخاذ الإجراءات الكفيلة لإتمام التعيينات والتجهيزات اللازمة لمستشفيي بعلبك والهرمل للمباشرة فوراً بتسيير هاتين المؤسّستين. وستنجز:

- مشروع إسعاف حوادث الطرق بموجب وحدات صحية متنقّلة للإسعاف العاجل بالتعاون مع مؤسّسة الصليب الأحمر اللبناني.
- ومشروع مختبر تحاليل الأدوية لمراقبة جودة المستحضرات الطبية المستوردة والمصنّعة محلياً وذلك بالتعاون مع منظّمة الصحة العالمية.

في الحقل السياحي:

وفي مجال السياحة، ترى الحكومة أن رسالة لبنان السياحية تقضي بعمل مزدوج في الداخل وفي الخارج.

ففي الداخل تنشر الحكومة على أوسع مدى روح التعاون مع القطاع السياحي الخاص وتعمل من جهة ثانية على تأمين التنسيق والإنسجام بينها وبين مختلف إدارات الدولة التي لها علاقة مباشرة بالسياحة لتوفير ما أمكن من سبل الراحة والإطمئنان للسياح.

وهي، إذ تعمل في حقل الآثار على توسيع نطاق الأعمال الحفرية لإظهار تراث لبنان التاريخي وكنوزه، لن يغفل عن بالها ما يوفّر ذلك من خيرات جمة على البلاد، إن لجهة تنشيط حركةالسياحة أم لجهة توظيف اليد العاملة في المناطق النائية.

أما في ما يتعلّق بالخارج، فإن وزارة السياحة ستعنى مباشرة بالتخطيط والتوجيه لإنماء مرافق البلاد والإفادة من شبكة السياحة الدولية، مع المحافظة على روح التعاون والإنصهار التي سادت علاقاتها بالمجلس الوطني للسياحة لتمكينها من أداء رسالتها على أكمل وجه.

هذا وإن منظّمة الأونسكو بعد الإجتماعات التي تمّت أخيراً في لبنان تدرس موضوع السياحة الثقافية بالنظر لطبيعة البلد الجذابة ولما يزخر من آثار تاريخية جعلته عبر العصور محطّ أنظار العالم.

ومنظّمة الأونسكو ستبذل لنا العون على بعث ثلاث مدن من أهم تراثنا التاريخي هي: صور وبعلبك وطرابلس.

في حقل الموارد المائية والكهربائية:

تؤكّد هذه الحكومة عزمها على العمل بموجب خطة شاملة بشأن المياه وبشأن الكهرباء وتذكر بصورة خاصة:

١ - تنظيم المصالح المستقلّة لمياه الشرب ومياه الري، بحيث يؤدّي هذا التنظيم إلى تقوية الأجهزة الفنية التي تؤمّن تنقية مياه الشرب وتعقيمها على حساب النفقات الإدارية غير المجدية التي يؤدّي التنظيم الجديد إلى الإقتصاد فيها.

٢ - إنجاز مشروع السبع السنوات الذي أمّن إنارة ما يزيد عن ألف ومائتي قرية، ووضع خطة جديدة لإنارة سائر القرى، وتأمين الإنارة العامة للقرى التي ليس لها بلديات.

في حقل الأنباء والإعلام:

إن الحكومة إدراكاً منها للدور الذي يضطلع به الإعلام في هذه المرحلة الدقيقة تحرص على توفير الوسائل والإمكانات اللازمة لوزارة الأنباء للقيام بواجبها على أكمل وجه.

ومن جهة ثانية فإن الحكومة إيماناً منها بالرسالة السامية الملقاة على عاتق الصحافة تحرص على تعزيز أوضاعها وتوطيد الصلات بينها وبين وزارة الأنباء وتحقيق المشاركة في كلّ ما يؤول إلى خدمة لبنان.

في حقل المواصلات الهاتفية والبرقية والتلكس والبريدية:

ستعمل الحكومة على مضاعفة الشبكة الهاتفية وتأمين تعميمها على جميع المناطق اللبنانية خلال الخمس السنوات القادمة بحيث يتوفّر للمواطنين في كافة المناطق خدمات هاتفية آلية صحيحة.

كما أن الحكومة ستعمل على تطوير الشبكة الهاتفية والبرقية الدولية والتلكس بحيث يصبح بإمكان المشترك الإتصال بمختلف الدول الأجنبية مباشرة ودون تأخير وبوسائل ذات ميزات عالية خلال النصف الثاني من السنة ١٩٧٠.

إن تطوير مرافق المواصلات السلكية واللاسلكية سيساعد حتماً في تنمية الإقتصاد اللبناني كما أنه سيتفاعل بصورة إيجابية مع مختلف مرافق البلاد الحيوية.

أما بشأن البريد فإن الحكومة ستتقدّم بمشروع تنظيم يتناوله بمجمله بعد فصل البرق عنه وإلحاقه بالهاتف واعتمادها المكننة أساساً للعمل فيه وهي تنقله من طور التخلّف إلى اللحاق بالوسائل العصرية لفرز وتوزيع البريد بواسطة الآلات الإلكترونية والميكانيكية الآلية، وهي ستعمل على إنجاز اعداد مركز الفرز الآلي والبناء الذي سيحتويه مع كافة دوائر الوزارة قبل حلول شهر آب سنة ١٩٧٠.

حضرة النواب المحترمين

هذا كلّ ما رأت الحكومة أن يقتصر عليه بيانها الوزاري، آملة أن يمنحها المجلس الكريم ثقته، تمكيناً لها من العمل السريع في سبيل تحقيق أماني البلد في الطمأنينة والأمن والإستقرار والتي تشملها بصورة خاصةثلاثة أمور:

- الأمن الداخلي والخارجي.
- التنمية.
- إصلاح وتنمية أجهزة الإدارة.

هذا العمل الذي نعتمد في تحقيقه على توجيه ومؤازرة فخامة رئيس الجمهورية، ليظل التعاون المخلص بين مختلف السلطات، الركيزة الكبرى لانطلاقة هذا الشعب نحو أهدافه في العزّة والمنعة والسيادة.

عهد الرئيس سليمان فرنجية

سبع حكومات وخمسة رؤساء حكومة

١٠٥ وزارات و ٦٩ وزيراً

-**رؤساء حكومات: صائب سلام (مرّتان)، أمين الحافظ، رشيد الصلح، نور الدين الرفاعي، رشيد كرامي.**

أمّا الوزراء فهم:

الاسم	
صائب سلام	(مرتان)
جعفر شرف الدين	
منير حمدان	
حسن مشرفية	
ادوار صوما	
هنري طربيه	
كمال خوري	
صلاح سلمان	
مجيد أرسلان	(٤ مرات)
خاتشيك بابيكيان	(مرتان)
صبري حماده	(مرتان)
إدوار حنين	
البير مخيبر	(مرتان)
أنور الصباح	
جوزف سكاف	(٤ مرات)
فهمي شاهين	(مرتان)
فؤاد غصن	(مرتان)
خليل أبو حمد	(٣ مرات)
هنري أده	
جميل كبي	(مرتان)
الياس سابا	
غسان تويني	(مرتان)
نجيب أبو حيدر	
فؤاد نفاع	(٤ مرات)
سليمان العلي	(مرتان)
بشير الأعور	(مرتان)
نزيه البزري	(مرتان)
بيار حلو	
كاظم الخليل	(٣ مرات)
جورج سعادة	(مرتان)
ميشال ساسين	(٤ مرات)
نجيب علم الدين	
طوني فرنجية	(مرتان)
أمين الحافظ	

علي الخليل (مرتان)
ادمون رزق (مرتان)
توفيق عساف
عثمان الدنا
طوني معلوف
اميل روحانا
بهيج تقي الدين
محمود عمار
خالد جنبلاط
زكي مزبودي
عادل عسيران (مرتان)
رشيد الصلح
لوسيان دحداح
اسكندر غانم
موسى كنعان
سعيد نصر الله
كميل شمعون
جورج سكاف

زكريا نصولي
بهيج طبارة
جوزف شادر
سورين خان أميريان (مرتان)
حسن الرفاعي
تقي الدين الصلح
لويس أبو شرف
ماجد حمادة
عباس خلف
نديم نعيم
مالك سلام
فيليب تقلا (٣ مرات)
فرنسوا جبارة
فوزي خطيب
زين مكي
نور الدين الرفاعي
رشيد كرامي

الوزارة الرابعة والأربعون

من ١٣ تشرين الأول ١٩٧٠ إلى ٢٧ أيار ١٩٧٢

رئيس حكومة و ١١ وزيراً

صائب سلام – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية.
غسان تويني – نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة والأنباء.
هنري إده – وزيراً للأشغال العامة والنقل.
حسن مشرفية – وزيراً للتصميم العام.
صائب جارودي – وزيراً للإقتصاد الوطني والسياحة.
إدوار صوما – وزيراً للزراعة والدفاع الوطني.
جميل كبي – وزيراً للعدل والبريد والبرق والهاتف.
اميل بيطار – وزيراً للصحة العامة.
الياس سابا – وزيراً للمالية.
جعفر شرف الدين – وزيراً للموارد المائية والكهربائية.
منير حمدان – وزيراً للعمل والشؤون الإجتماعية.
خليل أبو حمد – وزيراً للخارجية والمغتربين.

– نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٧٦ صوتاً.
– لا ثقة ١.
– إمتنع ٤.
– إستقال السيد غسان تويني، نائب رئيس مجلس الوزراء، ووزير الأنباء، والتربية الوطنية من الوزارة بموجب المرسوم الرقم ٤٣٦ بتاريخ ٧١/١/٢٠.
– عيّن السيّد الياس سابا، وزير المالية، ووزير الدفاع الوطني بالوكالة، نائباً لرئيس مجلس الوزراء بموجب المرسوم الرقم ٤٣٧ بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٧١.

- عيّن السيد هنري طربيه وزيراً للأنباء، والسيد نجيب أبو حيدر وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة، بموجب المرسوم الرقم ٤٣٨ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٠.
- إستقال السيد هنري إده، وزير الأشغال العامة والنقل ووزير الزراعة بالوكالة، من الوزارة، وعيّن السيد كمال خوري وزيراً للأشغال العامة والنقل ووزيراً للزراعة بالوكالة، بموجب المرسوم الرقم ٢٠٤٠. بتاريخ ٦ تشرين الأول ١٩٧١.
- إستقال السيّد إميل بيطار، وزير الصحة العامة، من الوزارة، بموجب مرسوم رقم ٢٥٢٩ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٤، وعيّن السيّد هنري طربيه، وزير الإعلام، وزيراً للصحة العامة بالوكالة، بموجب مرسوم رقم ٢٥٣٠ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٤.
- إستقال السيّد حسن مشرفية، وزير التصميم العام، من الوزارة.
- عيّن السيد فؤاد نفاع وزيراً للزراعة.
- عيّن السيّد صلاح سلمان وزيراً للصحة العامة.
- عيّن السيّد كمال خوري، وزير الأشغال العامة والنقل، وزيراً للتصميم العام بالوكالة، بالإضافة إلى مهامه الأصلية، بموجب مرسوم رقم ٢٩٩٠ بتاريخ ١٨ آذار ١٩٧٢.

البيان الوزاري

أيها الزملاء الكرام،

قبل أن أبدأ بتلاوة البيان الوزاري ومناقشته، أحب أن أعلن بأنني طلبت إلى الرئاسة الكريمة، وتكرّمت باستجابة الطلب، بأن تكون الإذاعة والتلفزيون في هذه القاعة غير منحصرين في نقل أقوال الحكومة، بل أن يشاطر النواب الكرام الحكومة هذا الحق. آملاً أن يكون هذا دليلاً آخر على مناخ الحرية الذي نحب أن نوفره للنواب بالدرجة الأولى، ومن ثم للجمهور، لنسمع الإنتقاد ويسمعه الجمهور ونأخذ منه ونسير على هديه.

دولة الرئيس،

حضرة النواب المحترمين،

كنا ولا نزال على يقين أن النظام الديموقراطي البرلماني ولبنان توأمان لا ينفصلان، فإما أن يكون لبنان في ظل حكم ديموقراطي برلماني أو لا يكون. وسيكون لبنان.

فباسم هذا النظام تمثل أمام مجلسكم اليوم حكومة غير الحكومات التي تعوّدتها مجالسنا. ومن الطبيعي إذن أن يجيء بيانها الوزاري كذلك على غير ما كانت البيانات، أي أن يكون وثيقة عمل واضحة، بسيطة، مباشرة، محددة وصريحة، وثيقة عمل لدولة عصرية.

ذلك أن السياسة العامة التي تنوي هذه الحكومة إنتهاجها في غير حاجة إلى كثير شرح وتطويل. وهي ليست سوى امتداد لإرادة مجلسكم الكريم التي تمثّلت في انتخاب فخامة السيّد سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية، والتي كانت قد عبّرت عن نفسها في مواقف متعدّدة متكاتفة أجمع عليها اللبنانيون، ويصح بالتالي وصفها بالإرادة الشعبية المستمرّة التي على جميع الحكومات استهداؤها، من دون حاجة إلى تكرار وتأكيد.

انطلاقاً من ذلك، سنحاول، في هذا البيان، تحديد نظرتنا إلى الحكم وقضاياه، متخطّين التقسيم التقليدي فصولاً يتناول كلّ واحد منها وزارة معيّنة، ليقيننا بأن الحكم وحدة متكاملة لا تتجزّأ.

أولاً: التهيئة لتخطيط متكامل للمستقبل اللبناني، كمثل الذي تعتمده أعرق الديموقراطيات ذات الاقتصاد الحر المنظم، تنسجم في إطاره نشاطات القطاعين العام والخاص، وتقع جميع المشاريع الإنمائية في إطاره كذلك، بحيث تزيد الإنتاجية، ويزيد الدخل العام، ويرتفع مستوى معيشة كلّ مواطن بنسبة عمله. ويجب أن يبنى التخطيط على مسح دقيق للأوضاع الحالية، في كلّ القطاعات، دون تهرّب من الرقم الصحيح. ويهدف هذا التخطيط إلى تأمين العدالة الإجتماعية، ليس بين المواطنين فحسب، بل بين المناطق كذلك، على نحو يعطي اللامركزية في الحكم أبعاداً إقتصادية تجعل لوجودها الإداري والسياسي معنىً ومنطقاً جديدين.

ثانياً: ومن أجل إنماء لبنان الإقتصادي ستعمد الحكومة إلى رسم سياسة مالية جديدة تؤمّن الترابط العضوي بين حجم الكتلة النقدية وحجم التسليف وكلفته وآجاله، وبين حاجات هذا الإنماء، والسعي إلى تأمين العدالة في توزيع الأعباء الضريبية ووقف هدر موارد المالية العامة على النفقات غير المجدية في أجزاء الموازنة الثلاثة، والعمل على تثبيت مستوى النشاط الإقتصادي وتوسيع القاعدة الإقتصادية وتنويع عناصرها بغية مساعدة الإقتصاد الوطني على مجابهة التقلّبات العنيفة.

ثالثاً: تمكين الدولة من توفير الخدمات التي ينتظرها المواطن في الحقول الإجتماعية والحياتية والصحية، وأخصّها الضمان الصحي، وتعزيز القطاع الطبي العام،

فضلاً عن سد حاجات المواطن الأولية إلى المسكن والطرق والمواصلات والإنارة والماء والغذاء.

رابعاً: مراجعة جميع برامج التربية والتعليم، أكاديمية كانت أم مهنية، في ضوء التخطيط العام، بحيث ينتظم التخرّج من المدارس والجامعات على أساس توافر الأعمال وتزايد الحاجات، فلا تزداد بطالة المتعلّمين الذين لا أعمال لهم، ولا تهاجر الأدمغة التي لا يتوافر لها في لبنان اليوم مناخ العلم وشروط استخدامه، ويستمر الإنسان رأسمال لبنان الأكبر. ومثل هذا التعزيز للتخصص يفترض، بالطبع، التشديد على نوعية التأسيس المدرسي، كما يفترض تعزيز أوضاع المعلّمين ورفع مستوياتهم. وستعمد الحكومة، في سبيل ذلك، إلى استخدام وسائل الإعلام البصرية والسمعية لتطوير أساليب التعليم، كما ستعمد إلى إيجاد أجهزة فعالة، بمشاركة المعنيين، للرقابة على التعليم في جميع حقوله وأطواره.

حضرات النواب المحترمين،

هذه نظرتنا إلى الحكم وقضاياه، نظرة نرجو أن تنال الحكومة ثقتكم على أساسها حتى نتمكّن معاً من إعطاء الديموقراطية اللبنانية محتوى جديداً يساعد على نقل لبنان إلى مستوى الدول العصرية وعلى جعل الدولة تلك المؤسّسة التي يثق بها المواطنون وتطمئن إلى مستقبلها، وفي ظلّها، الأجيال الطالعة التي تعيش اليوم أزمة قلق يكاد يقارب اليأس، فضلاً عن اللامبالاة.

ومن أجل إشراك الأجيال الطالعة في تحمّل مسؤولياتها الديموقراطية، ستودع الحكومة مجلسكم الكريم مشروع قانون بتعديل الأنظمة الإنتخابية في هذا الإتجاه.

كما ستعمد الحكومة إلى إيداع مجلسكم، كذلك، مشروع القانون الذي سبق لحكومات سالفة أن درسته والقاضي بإنشاء المجلس الإقتصادي الإجتماعي الذي يشرك، بدوره القطاعات العاملة في مسؤولية التقرير، إيماناً من الحكومة بضرورة تعزيز الحركة النقابية لتؤدّي دورها الإيجابي في الحياة العامة.

ومن الطبيعي، أن تحرص، أن تحرص الحكومة على أن يتمّ التطوّر المنشود في جوّ من الحرية والإنفتاح، وهي مسؤولية تتحمّلها الصحافة ومؤسّساتها وهيآتها، بمشاركة سائر وسائل الإعلام، في القطاعين الخاص والعام، من غير ادعاء إرشاد ولا محاولة كبت أو تضليل، بل بمساعدة الطاقات الفكرية على النمو وتنشيط الثقافة الخلاقة. ومن أجل

ذلك، ستعمد الحكومة إلى تطوير الأنظمة المعمول بها واقتراح تعديل القوانين النافذة، بحيث تصبح أكثر ملاءمة للأوضاع العصرية، وأكثر قابلية للتطبيق.

حضرة النواب المحترمين،

كان في ودّنا، وقد جاءت هذه الحكومة باسم الجدّ والعمل، أن نتقدّم منكم ببرنامج مفصّل للمشاريع التي ننوي تحقيقها. غير أن المسؤولية العلمية والسياسية التي نلتزم بها تجعلنا نتريث في رسم مثل هذا البرنامج، بانتظار التحقق من الإمكانات الحقيقية للخزينة ووضع سلّم أولويات مرتبط بالخطة المتكاملة التي ستعرض عليكم في حينها والتي من شأنها أن تلبي حاجات الشعب الملحّة، ثم إن تنفيذ المشاريع يفترض، كما تدركون ولا ريب، إعادة النظر في بعض الأوضاع الإدارية، سواء في الوزارات أو في المصالح المستقلّة المرتبطة بها، وهو ما ستعمد الحكومة إلي القيام به في أسرع وقت.

في انتظار ذلك، وتأميناً لشروط نجاح هذا العمل، لا بدّ من أن نقبل على عمل الحكم اليومي بروح مجرّدة غير ملتزمين بمصلحة إقليمية أو طائفية أو طبقية، أو حزبية، أو سياسية.

كما لا بدّ من أن يكون في طليعة اهتماماتنا توفير الأمن والعدالة والإستقرار لجميع المواطنين. وهي من البديهيات التي سنعمل على تحقيقها بجميع الوسائل، فنحن مصمّمون على إقامة حكم النظام والقانون الذي يطالب به الشعب كما اننا مصمّمون على محاربة الفساد وتعزيز الإدارة وتعديل أنظمتها وقوانينها، بما فيها بعض المراسيم الإشتراعية، التي تجاوزها التطوّر فباتت تعيق تحوّل الإدارة إلى أداة فعالة مسؤولة لخدمة الناس وتلبية حاجاتهم وتأمين حقوقهم وصيانة حرياتهم.

ومن الإصلاحات السريعة التي نعتزم إجراءها فصل قوى الأمن الداخلي عن الجيش، فتتحمّل قوى الأمن الداخلي مسؤولياتها، وتبقى للجيش هيبته وحصانته في نظر الدولة والرأي العام.

والحكومة عازمة على رسم سياسة دفاعية تستهدف، من جهة، دعم معنويات الجيش وتأمين حاجاته الحقيقية وتحديث وسائله ومشاركة الشباب في خدمة العلم، كما تستهدف من جهة أخرى حصر مهمة الجيش في القضايا العسكرية والحؤول دون تدخّله بأيّ من أجهزته في الأمور السياسية والإدارية. وضماناً لذلك ستحيل الحكومة إلى مجلسكم الكريم مشاريع القوانين التي تعيد إلى السلطة التنفيذية مسؤولياتها الدستورية،

بما في ذلك الصلاحيات الإدارية والمالية. وإذ ذاك تصبح رقابة السلطة التشريعية معزّزة على نحو يحافظ على سلامة الحكم الديموقراطي الذي تحرصون ونحرص على إعادته إلى أصوله.

والهدف من هذه السياسة الدفاعية هو المحافظة على استقلال لبنان وكيانه وسلامة أراضيه، ثم تحصين حدوده المواجهة للعدو وتأمين وسائل الصمود لدى أهالي الجنوب بحيث يطمئنون إلى أن الدولة لن تفرط بهم وبحقوقهم وبأرضهم التي هي جزء من لبنان لا يتجزّأ. وهكذا يفرض لبنان احترامه على الصعيد الدولي، فضلاً عن تثبيته لسيادته.

والحكومة الجديدة ليست في حاجة إلى تأكيد التزامها بمسؤوليات لبنان الطبيعية في الإطار العربي، وهي عازمة على المشاركة مشاركة إيجابية فعّالة في معالجة القضية الفلسطينية التي هي، في الوقت ذاته وبأكثر من وجه، قضية لبنانية مصيرية.

وتعتبر الحكومة أن عليها، تجاوباً مع مقرّرات مؤتمرات القمة العربية والمواثيق والإتفاقات التي ارتبطت بها، اعتماد ديبلوماسية متحرّكة على الصعيدين العربي والدولي، والإفادة من الإنتشار اللبناني في العالم، كما عليها واجب مساندة العمل الفدائي الملتزم بغايته السامية والملتزم معها أيضاً بواجب احترام قواعد السلامة والسيادة اللبنانية.

حضرة النواب المحترمين،

إن الحكومة الماثلة أمامكم تعطي الديموقراطية اللبنانية أبعاداً جديدة مستندة إلى روح الدستور ونصّه، فهي تعزّز، من جهة، مسؤولية الرقابة التي يمارسها مجلسكم الممثل للشعب، كما تعزز، من جهة أخرى، مسؤولية الحكم التنفيذي التي تتحمّلها الحكومة تجاهكم وتجاه الرأي العام، الآن، وغداً، وفي كلّ ساعة.

إننا إذ نتقدّم من مجلسكم الكريم طالبين ثقتكم الغالية، نأمل أن تجيء هذه الثقة تعبيراً جديداً عن حرصنا وإياكم على توطيد الشرعية الديموقراطية، فنثبت معاً أن النظام اللبناني، من غير ما تعديل في مؤسّساته الدستورية، قابل للتطوّر وفقاً لمتطلّبات الحكم من حيث علاقة المواطن بالدولة وحقوق المواطن على الدولة وواجبات الدولة تجاه المواطن.

الوزارة الخامسة والأربعون

من ٢٧ أيار ١٩٧٢ إلى ٢٥ نيسان ١٩٧٣

رئيس حكومة و ١٥ وزيراً

صائب سلام – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية.

ألبير مخيبر – نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزير دولة لشؤون التعاونيات والإسكان، ووزيراً للإعلام بالوكالة.

صبري حماده – وزيراً للأشغال العامة والنقل.

الأمير مجيد أرسلان – وزيراً للدفاع الوطني.

بشير الأعور – وزيراً للعدل.

سليمان العلي – وزيراً للزراعة.

كاظم الخليل – وزيراً للعمل والشؤون الإجتماعية.

جوزيف سكاف – وزيراً للموارد المائية والكهربائية.

نزيه البزري – وزيراً للصحّة العامة.

ادوار حنين – وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة.

جميل كبي – وزيراً للبريد والبرق والهاتف.

خليل أبو حمد – وزيراً للخارجية والمغتربين.

فؤاد نفاع – وزيراً للمالية.

أنور الصباح – وزيراً للإقتصاد الوطني.

ميشال ساسين – وزيراً للسياحة.

بيار حلو – وزير دولة لشؤون النفط والصناعة، ووزيراً للتصميم العام بالوكالة.

– عيّن وزيران أصيلان للإعلام والتصميم العام: السيد خاتشيك بابكيان وزيراً للإعلام، والسيد جورج سعاده وزيراً للتصميم العام، بموجب مرسوم رقم ٣٤٢٧ بتاريخ ٣ حزيران ١٩٧٢.

– إستقال السيد إدوار حنين، وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة، من الوزارة، وعيّن السيّد هنري إده وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة، بموجب مرسوم رقم ٣٧٦١ تاريخ ٩ آب ١٩٧٢.

– أقيل السيّد هنري ادّه، وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة، من الوزارة، بموجب مرسوم رقم ٤٠٦٥ بتاريخ ٢ تشرين الأول ١٩٧٢.

– عُيّن السيّد ألبير مخيبر، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة بالوكالة، بموجب مرسوم رقم ٤٠٦٦ بتاريخ ٢ تشرين الأول ١٩٧٢.

– عيّن السيّد ألبير مخيبر، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزيراً للإسكان والتعاونيات.

– عيّن السيّد بيار حلو وزيراً للصناعة والنفط، بموجب مرسوم رقم ٥٢٦٨ بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٧٣.

البيان الوزاري

رئيس مجلس الوزراء – حضرات النواب المحترمين

كانت للبنان إنتخابات نيابية عامة أتت على درجة سامية من الحرية والنزاهة والحياد.

وكان في هذا فخر للبنان، ومصدر اعتزاز لجميع اللبنانيين. كما كان فيه انتصار وتوطيد للنظام الديموقراطي البرلماني الذي نتمسّك به، ونعتبر دائماً أنه ولبنان توأمان لا ينفصلان.

وكان مجلسكم الكريم هذا ثمرة مباشرة لتلك الإنتخابات، الحرة، النزيهة، الحيادية. فأنتم، اليوم، تمثلون الإرادة الشعبية اللبنانية أصدق تمثيل.

ومن مجلسكم الكريم، وبرغبة أكثريته الواضحة، مجسّدة رغبة اللبنانيين، انبثقت هذه الحكومة التي تمثل أمامكم وهي مطمئنة إلى أنها تعبّر عن أمانيكم، واثقة أن تحقق آمالكم.

فلبنان الواحد لا اللبنانان الذي نادينا به، والذي استند إلى ميثاقنا الوطني، وما حققه اللبنانيون، في ظلّه، بروح التسامح التي فطروا عليها، وبالتضامن الأخوي بين عائلاته الروحية كافة، لبنان الأخضر الذي خضرته أبناؤه المخلصون بعرق الجبين،

والذي ننعم جميعاً بفيء ظلاله اليوم، لبنان هذا أصبح يتطلّب منا عناية أكبر وجهداً أكثر، ليبقى لنا ولأبنائنا واحة سلام وملجأ أمان وموطن استقرار وبحبوحة وازدهار.

وإننا ندرك أن لا ديموقراطية سياسية إن لم تلازمها وترافقها ديموقراطية إجتماعية بمعناها الشامل والعميق، وقد أصبح محتوماً علينا أن نوجّه أول اهتمامنا إلى قضايانا الإجتماعية، لنحقق عدالة إجتماعية تهدف، في ما تهدف إليه، إلى تكافؤ الفرص للمواطنين جميعاً، فيرتفع مستوى المواطن، ونتابع المسيرة في الطريق التي سار عليها العهد الحالي، فنصل إلى ما يحقق حاجات المواطنين الحياتية، وذلك بوضع ميثاق إجتماعي يتعاون من خلاله القطاعان العام والخاص، أصحاب أعمال وعمّالاً، بحيث تشمل الإفادة من خيرات هذا البلد الجميع، فلا يقتصر ذلك على جماعة دون أخرى، أو ينحصر في منطقة دون منطقة.

وكلّ ما يقوم به لبنان في الداخل، بشعبه ومسؤوليه، لا بدّ أن يستتبعه استمرار في الإهتمام بقضايا المغتربين، فنعمل على تقوية البعثات اللبنانية في بلدان الإغتراب من أجل المزيد في رعاية مصالحهم. وسنستمر بمساندة الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم وبتشجيع اللقاءات بين لبنان المقيم ولبنان المغترب فيشعر هكذا الجيل الجديد بأهمية توثيق العلاقات والتعارف.

كما سيستمر لبنان في سياسة الإنفتاح على العالم الخارجي، إنفتاح يتجه، في المرتبة الأولى، ناحية الدول العربية الشقيقة، فيصيبه ما يصيبها من خير، ويناله ما ينالها من ضرر.

وهو مستمر في انفتاحه على جميع الدول الصديقة، وعليه أن يرعى علاقاته الودية معها وينميها ويعزّزها، فيستمد منها قوّة فوق قوّته، ويستفيد ويفيد في مجالات السياحة والتجارة وسائر نواحي الإقتصاد.

ولقد عمل لبنان، وسيعمل دائماً، على شدّ رباط الأخوّة وتوثيق عرى المحبّة بينه وبين أشقائه العرب دون تمييز أو تفضيل. وهو ينكر سياسة المحاور والتحزب ويعمل دائماً على أن يظل في دوره الطبيعي الذي كان ولا يزال أميناً له فيكون صلة محبّة وعامل توفيق، بكلّ إخلاص وبما أوتيه من إمكانات.

وسيبقى لبنان وفياً لالتزاماته، يعمل من أجل خدمة قضية فلسطين، وهي قضيته وقضية العرب الكبرى، ومساندة الدول العربية الشقيقة التي احتلّت أجزاء عزيزة من

أراضيها لكي تنسحب قوات الإحتلال منها إنسحاباً تامّاً، وتأييد الشعب الفلسطيني لكي تكون حقوقه المشروعة مضمونة ومحترمة.

والحكومة اللبنانية، إذ ترحّب بجميع المساعي الآيلة إلى خلق أجواء جديدة في العالم، ولا سيّما في ما يجري من تطوّرات في أوروبا تدعو إلى مزيد من التفاؤل، تتبع هذه التطوّرات بكلّ اهتمام لكي يبنى على الشيء مقتضاه في الوقت المناسب، فيتوسّع نطاق العلاقات الرسمية اللبنانية، وتتوطّد ركائزها لتبقى المصلحة الوطنية العليا مصونة في جميع الظروف.

والحكومة تولي اهتماماً خاصّاً، وأولوية مطلقة في الظرف الراهن، قضية المحافظة على سلامة الأراضي اللبنانية تجاه المطامع والإعتداءات الإسرائيلية، فترى من واجبها العمل السريع والفعّال في استمرار تعزيز الجيش اللبناني بالعدّة والعدد وتأمين ما يلزمه من أسلحة متطوّرة عصرية، ليضطلع بالدفاع عن سيادة الوطن وسلامة أراضيه.

وبعد أن عملت الحكومة السابقة لتوطيد الأمن في البلاد، شاع فيها الإستقرار فأفضى إلى ازدهار ينعم به لبنان. والحكومة جادة في بسط سلطانه بحيث يشعر المواطن والمقيم براحة وطمأنينة عدا ما يحققه من إنعاش للحركة الإقتصادية في لبنان.

وإذا تحسّسنا، كما نتحسّس فعلاً، مشاعر الأجيال الطالعة، وما يساور بعضها من قلق، نجد أن من واجبنا الملح أن نعمل على انتشاله من الإنزلاق في مهاوي الفوضى، فينحرف مع التيارات المغرضة، وتتعطل مسيرته على طريق التقدّم الصحيح، ويشل نشاطه في كلّ مجال خيّر ومفيد.

ولقد أعلنّا شعار التقدّمية الإيجابية البنّاءة، تسير بالمواطنين جميعاً في طريق الرقي، بوحي من الإخلاص لهذا الوطن.

لذلك فإن الحكومة تنطلق في حقل التربية الوطنية من فهمها لمعنى رفض الشباب للماضي وقلقهم على المستقبل، فتطلب منهم الإسهام في بناء الحاضر لنقتسم معاً رجاء المستقبل. فقضايا التربية ذات أبعاد وطنية تتطلّب رفع مستوياتهم لتجيء حلولها في مستوى العصر، وبخاصة قضايا الطلاّب التي في بعضها الكثير من الحق، والتي كاد يضيع فهمها على الناس في ما لازمها من ضجيج، بينما هي تحتاج إلى الهدوء والحوار.

ومهما حسنت نوعية التعليم ومدّ في انتشاره تبقى المشكلة الأساسية مطروحة، وهي تأمين مجالات العمل للمتخرّجين. إذ ان التعليم في لبنان يتزايد أكثر من تزايد

مجالات العمل، فعزمنا على تنويع التعليم في جميع مراحله، ليتلاءم ومتطلّبات المجتمع اللبناني.

كما نؤكّد العزم على مواصلة تعزيز الجامعة اللبنانية.

إن الطالب حاضر ومستقبل، فبمقدار ما يعمل لحاضره يلزمنا أن نعمل لمستقبله.

حضرة النواب المحترمين:

إن الحكومة لإيمانها بوجوب التطوير تعمل على تنفيذ خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية باستحداثها مركزين وزاريين هامّين أوكلت أمرهما لوزيري دولة يعنيان بشؤون الإسكان والتعاونيات، وبالصناعة وشؤون البترول، لما في إنشاء التعاونيات من فوائد تساعد على اجتياز مصاعب الحياة للمواطن، إهتماماً بقضية الغلاء والحد من تصاعد الأسعار، كما ان الحكومة ستعمل على وضع وتنفيذ خطة تمويل لآجال طويلة من أجل تمليك مساكن لذوي الدخل المحدود.

ونظراً لأهمية قطاع النفط المتزايدة بالنسبة للإقتصاد اللبناني كمصدر رئيسي للطاقة وكمورد هام من موارد الدولة. وبسبب وضع لبنان الجغرافي كصلة وصل مهمة بين البلدان المصدّرة للنفط وأسواقها العالمية نتيجة وجود خطوط أنابيب رئيسية في أراضيه ومراكز مصب وشحن النفط، فإن الحكومة تولي هذا القطاع عناية خاصة، وستعمل على تشجيع قيام مشاريع بترولية - كيماوية وطنية ومشتركة في لبنان، يتمّ الإتفاق عليها مع البلدان العربية الشقيقة المنتجة للنفط، وذلك بالإضافة إلى المصفاة الوطنية المشتركة التي تمّ الإتفاق بشأنها بين حكومة المملكة العربية السعودية والحكومة اللبنانية.

وتحتلّ الصناعة اهتماماً كبيراً ظهرت بوادره في إيلاء شؤون الصناعة لأوّل مرّة إلى وزير دولة مختص. وستوجّه الحكومة جهدها نحو إنشاء وتجهيز مناطق صناعية ملائمة. وستولي عناية خاصة لتوسيع أسواق التصدير، وستساعد على إنشاء الصناعات الخفيفة في المناطق وإنشاء معامل تصنيع الفائض من الإنتاج الزراعي، كما ستعمل على تشجيع وإقامة الصناعات الكبيرة بالإشتراك مع المؤسّسات العالمية.

كلّ ذلك من أجل زيادة فرص العمل وخفض الأسعار وزيادة دخل اليد العاملة، مع ما له من تأثير على زيادة الدخل الوطني.

إيها السادة:

إن الحكومة ماضية في إعادة تنظيم العمل في وزارة المالية، مستهدفة، من جهة تأمين تطبيق القوانين المالية بعدل ولا سيّما الضرائبية منها، ومن جهة ثانية زيادة الواردات العامة دونما حاجة إلى زيادة في معدلات الضرائب.

وتأمل الحكومة أن تحقق عن هذه الطريق – إلى جانب تسريع الإنماء الإقتصادي وتعميم فوائده بين جميع أفراد الشعب في مختلف المناطق – إستيعاب أكبر نصيب من الأموال المتوافرة لدى السوق المحلية والإفادة منها وتوظيفها حيث تكون جدواها أعلى وأبعد فائدة إقتصادياً وإجتماعياً.

وممّا يسهّل على الحكومة التوسّع في هذا المجال دون محاذير كون العملة اللبنانية خرجت من الإضطرابات الأخيرة في السوق النقدية العالمية، وبعد الإجراءات النقدية الدولية التي رافقتها، أكثر متانة واستقراراً. وقد أدّت تلك الإجراءات إلى زيادة هامة بقيمة التغطية الذهبية، كما دعم الفائض المتزايد في ميزان المدفوعات اللبنانية قوّة الليرة اللبنانية ومتانتها.

وإن الحكومة تهدف، فضلاً عن ذلك، إلى تأمين المناخ الصالح للإستثمارات والنشاطات الإقتصادية، وبشكل خاص إلى تأمين وتشجيع المؤسّسات المالية المختصّة التي تسهم مباشرة بدعم النشاط الإقتصادي والمبادرة الفردية وإلى دفع عجلة النمو الإقتصادي. ويأتي في طليعة هذه المؤسّسات البنك الوطني للإنماء المالي والمتوسّط والطويل الأجل.

أمّا النظام الإقتصادي الحر الذي قام بالدور الرئيسي في دفع عجلة الإقتصاد اللبناني وتأمين ازدهاره فإنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الديموقراطي الذي نؤمن به. لذلك تعمل الحكومة على تدعيمه والمحافظة عليه ضمن سياسة لا تفسح مجالاً للفوضى والإستغلال.

وفي حقل الصحة العامة تسعى الحكومة لتأمين وصول الدواء لجميع المواطنين دون إبطاء، وبأسعار مقبولة، فضلاً عن المزيد من الخدمات الصحية التي تعم شتى المناطق اللبنانية، وذلك بتكثير المستشفيات والمستوصفات وبتأمين الضمان الصحي على نطاق أوسع.

أما البريد والهاتف فإن الحكومة رغم ما تلاقيه من صعوبات متزايدة في تلبية حاجات المواطنين نظراً لكونها مرافق حيوية تتصاعد وتتجدّد مع زيادة عدد السكان ورقي

البلاد وازدهارها، فهي مهتمّة بتنفيذ ما وضع من دراسات شاملة ووضع وتنفيذ دراسات جديدة لتغطية المناطق كافة بالشبكة الهاتفية الآلية، وتوسيع نطاق الإتصال العربي والدولي، وتحديثه بالوسائل المتطوّرة تقنياً وفنياً، وإعطاء هذه المشاريع الأولوية من الأهمية بما يزيل أسباب الشكوى. وستولي الحكومة اهتمامها بإيجاد تعاون وثيق بين القطاعين السياحيين العام والخاص لتسهيل قدوم السياح وإزالة العراقيل التي يمكن أن تؤثّر على الحركة السياحية، كما ستستخدم الأساليب والوسائل الحديثة من أجل تطوير الإعلام السياحي في الخارج وشموله على أوسع نطاق.

وفي القطاع الزراعي، فإننا ننهج سياسة إنمائية تهدف إلى زيادة كميات الإنتاج الزراعي لتلبية الحاجات المتزايدة للأسواق الداخلية والخارجية، وزيادة الدخل للعاملين في هذا القطاع وتحسين أوضاعهم بالنسبة للعاملين في باقي القطاعات، وذلك باتخاذ كافة التدابير لتنفيذ المشاريع الزراعية.

أما في حقل التجهيز المائي والكهربائي فالحكومة جادة في استعمال أمثل للثروة المائية عن طريق تخزين واستثمار أكبر كمية ممكنة لمنع هدرها في البحر معتمدة الطرق والأساليب التقنية الحديثة بغية تموين المدن والقرى في مختلف المناطق بمياه الشفة بدون انقطاع، وتنفيذ مشاريع الري الكبرى في البلاد وفقاً للخطة الموضوعة لهذه الغاية، والحكومة جادة في إعادة تنظيم المصالح المستقلّة المكلّفة باستثمار المشاريع المائية وفقاً للقانون الصادر بهذا الشأن، واستصدار النصوص التنظيمية اللازمة، وإعادة النظر في التشريع المائي المعمول به حالياً منذ عام ١٩٢٥ بحيث ينسجم وتطوّر الزمن ونمو البلاد.

وبعد أن أنيرت القرى اللبنانية بالكهرباء يتجه التجهيز الكهربائي إلى المجموعات السكنية الجديدة، يمدّها تبعاً لنشوئها بفعل تزايد السكان، وإلى تحسين الشبكات القائمة. كما أن هذا التجهيز يتجه إلى تأمين الطاقة المطلوبة بتزايد، لحاجات الصناعة والزراعة والإنارة.

وستعمل الحكومة على تنفيذ المشاريع الإنمائية الواردة في خطة التنمية السداسية ولحظ الإعتمادات اللازمة للمشاريع المقررة لسنة ١٩٧٣ عند إعداد مشروع الموازنة المقبلة، كما ستهتم بمتابعة تنفيذ مشاريع الخطة ضمن المهل المحددة لها.

إن الحكومة تؤكّد على الأخذ بقاعدة التخطيط لمعالجة مشاكل الحاضر والاعداد للبنان المستقبل عن طريق الإفادة من طاقات البلاد البشرية والطبيعية لإحقاق تكافؤ

الفرص بين المواطنين والتوازن بين المناطق والتنسيق بين المبادرات. من أجل ذلك ستولي الحكومة إهتماماً خاصّاً بتهيئة المواطنين لاعتناق فكرة التخطيط وتفهم أبعادها، ومتابعة المسح الإحصائي بحيث يشمل تباعاً جميع الميادين ومختلف المناطق والنشاطات، وبتجهيز وزارة التصميم العام بالأنظمة والملاكات والإعتمادات اللازمة لجعلها مؤهّلة أكثر لتحقيق غاياتها والقيام بالدور المناط بها.

ولا يفوتنا أن نشير إلى حقل الإعلام، لما ندركه من أهمية الدور الذي يضطلع به، بحيث نحرص على أن تكون وزارة الإعلام لساناً معبّراً عن سياسة لبنان. لتدعيم حريته الواعية، ومسؤوليته الديموقراطية، وحواره الإيجابي.

كما نحرص على أن نولي مطالب الصحافة عناية لازمة ندرسها بكلّ اهتمام، لا سيّما ان الصحافة تسهم، بحكم رسالتها، في بناء المجتمع.

حضرة النواب المحترمين

إن الحكومة إذ تعمل ومجلسكم الكريم على أساس الديموقراطية الصحيحة المبنية على حرية الرأي والحوار، ترفض أساليب العنف والتخريب، وهي، إذ تؤمن بالتقدّمية الإيجابية، تقدّمية العمل، ترحّب بقيام معارضة ديموقراطية برلمانية على أسس صحيحة، إيماناً منها بضرورة الحوار المفيد، الذي هو من مستلزمات النظام ومتطلّباته للوصول إلى الأهداف البنّاءة الإيجابية. فالحديث عن النظام يكون من داخله، ومن جوهره، بحيث ينسجم مع نفسه ولا يتعارض مع وجوده، يؤمن المطلوب بروح المحافظة عليه والدفاع عنه، وليس برغبة هدمه أو زعزعة الثقة به.

ونتيجة لما تبيّن من بعض الثغرات في قانون الإنتخاب الحالي فإن الحكومة مصمّمة على دراسة وتقديم مشروع لتعديله بأسرع وقت ممكن، كما ستتقدّم من مجلسكم الكريم بمشروع قانون جديد للبلديّات.

أيها السادة،

إن الحكومة التي انبثقت عن مجلسكم الكريم الممثل الأصيل للإرادة الشعبية إذ تؤكّد حرصها على توفير أجواء الحرية وتوطيد الأمن في البلاد تلك الحرية التي هي حق شرعي وإنساني لكلّ فرد بدون منّة في توفيرها، ستعمل بوحي من مسؤوليتها لتدعيم المهابة لسلطان القانون، حيث يأخذ مداه الطبيعي في الحد من التهاون والإستخفاف، إنطلاقاً من مبدأ واحد وهو أن المواطنين جميعاً في نظر القانون سواء.

أيها السادة:

إن الروح التي نستوحيها في سياسة الحكومة بمختلف مجالاتها، إنسجاماً مع رغبة فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ سليمان فرنجية في دفع عجلة البلاد إلى الأمام، والسير قدماً نحو مجالات مجيدة من حياة لبنان الواحد، المتضامن أخوّة، العادل مواطنيّةً، المتجاوب المحق عربيّاً ودوليّاً، المتطوّر عصراً وزمناً، لتهيب بنا جميعاً أن تكون أقوالنا وأفعالنا صافية من كلّ شائبة، سليمة من الرواسب والعقد، خالية من الأحقاد والضغائن، لنتابع بناء وطننا لبنان بأمانة المسؤولية التي شرفتنا بها ثقة المواطن وأمله في المستقبل.

حضرة النواب المحترمين

إن الحكومة الماثلة أمامكم تجعل من التقدمية الإيجابية ضياء طريقها في العمل، فالحكم الديمقراطي ليس فيه من يفرض إرادته ولا من يفرضها عليه، والأكثرية تتحمّل المسؤولية بإرادة الشعب.

إننا إذ نتقدّم من مجلسكم الكريم طالبين ثقتكم الغالية نأمل أن تكون هذه الثقة تأكيداً لتمثيل إرادة الشعب فيكم، وتمثيل إرادتكم في الحكومة التي انبثقت عن رغباتكم، راجين أن تكون الأصالة الديموقراطية المستمدة قوتها من النظام ومن الدستور طريقنا في العمل وخطنا في السير قدماً نحو لبنان أفضل.

الوزارة السادسة والأربعون

من ٢٥ نيسان ١٩٧٣ إلى ٨ تموز ١٩٧٣

رئيس حكومة و خمسة عشر وزيراً

أمين الحافظ – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للأعلام، ووزيراً للصحة العامة بالوكالة.
فؤاد غصن – نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للدفاع الوطني.
بشير الأعور – وزيراً للداخلية.
كاظم الخليل – وزيراً للعدل.
جوزيف سكاف – وزيراً للموارد المائية والكهربائية.
خاتشيك بابكيان – وزيراً للأشغال العامة والنقل.
خليل أبو حمد – وزيراً للخارجية والمغتربين.
فؤاد نفاع – وزيراً للمالية.
ميشال ساسين – وزيراً للإسكان والتعاونيات.
ادمون رزق – وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة.
طوني فرنجية – وزيراً للبريد والبرق والهاتف.
إميل روحانا صقر – وزيراً للعمل والشؤون الإجتماعية.
فهمي شاهين – وزيراً للزراعة.
علي الخليل – وزيراً للسياحة.
بهيج طبارة – وزيراً للإقتصاد والتجارة.
زكريا النصولي – وزيراً للصناعة والنفط.

– لم تمثل أمام المجلس النيابي وقدّمت استقالتها في ١٩٧٣/٦/١٤، وقبلت هذه الإستقالة في ٨ تموز ١٩٧٣ بموجب مرسوم رقم ٥٧٦٤.

الوزارة السابعة والأربعون

من ٨ تموز ١٩٧٣ إلى ٣١ تشرين الأول ١٩٧٤

رئيس حكومة و ٢١ وزيراً

تقي الدين الصلح – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية.
فؤاد غصن – نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للأشغال العامة والنقل.
صبري حمادة – وزيراً للزراعة.
الأمير مجيد أرسلان – وزير دولة.
بهيج تقي الدين – وزيراً للداخلية.
كاظم الخليل – وزيراً للعدل.
جوزيف سكاف – وزيراً للموارد المائية والكهربائية.
الدكتور نزيه البزري – وزيراً للإقتصاد والتجارة.
نصري المعلوف – وزيراً للدفاع الوطني.
جوزيف شادر – وزير دولة.
الدكتور ألبير مخيبر – وزير دولة.
عثمان الدنا – وزيراً للصحة العامة.
فؤاد نفاع – وزيراً للخارجية والمغتربين.
ميشال ساسين – وزيراً للإسكان والتعاونيات.
أدمون رزق – وزيراً للتربية والوطنية والفنون الجميلة.
طوني فرنجية – وزيراً للبريد والبرق والهاتف.
إميل روحانا صقر – وزيراً للعمل والشؤون الإجتماعية.
فهمي شاهين – وزيراً للإعلام.
علي الخليل – وزير دولة.
سورين خان أميريان – وزيراً للسياحة.
حسن الرفاعي – وزيراً للتصميم العام.
توفيق عساف – وزيراً للصناعة والنفط.

- نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٧٨ صوتاً.
- لا ثقة ١.
- إمتنع ٢.
- تغيّب ١٧.

البيان الوزاري

أمام مرحلة صعبة من تاريخ لبنان، تجمّعت فيها الأزمات، لم يقف هذا الوطن ضائعاً مسلوب القوى، بل توفّر له، من إيمان أبنائه به، ومن وعيهم، ومن تراثه الوطني، وتجاربه، ووفائه للأصول، وتمسّكه بتفكير المستقبل، ما جهزه بأمضى سلاح لمواجهة الفترة التاريخية، والخروج منها بفيض جديد من القوة والفاعلية وروح المبادرة.

وأثبت هذا الوطن العزيز، مرّة بعد، أنه قادر دائماً على تجاوز العقبات، وإيجاد الصيغة الوطنية والسياسية لأصعب الظروف.

إنطلاقاً من جذور عام ١٩٤٣، من روح الإستقلال، ومن الإيمان بالتراث انتساباً وأصالة، وقاعدة تجدّد وانتقال إلى عالم اليوم والغد، كنت أتصوّر طبيعة الحكم الذي في وسعه أن يلبّي حاجة الوطن في هذه المرحلة. عندما عهد إلى فخامة رئيس الجمهورية، في أعقاب الإستشارات التي أجراها مع مجلسكم الكريم، في مهمّة تشكيل الحكومة، كان الإتجاه العام يرسم الحاجة إلى مبادرة وطنيّة تؤكّد التماسك بين اللبنانيين، وتلاحم طاقاتهم، في مجرى التلاقي والتحاور، لبناء الحاضر والمستقبل.

لقد كانت الثقة بالنفس شرطاً أساسيّاً لنهوض لبنان من الأزمة، وسيره، بكلّ قواه، على طريق التقدّم والطموح. وسنعمل جاهدين على إشاعة هذه الثقة وتعزيزها، فنحقق التكامل بين الأصول الديموقراطية التي يقوم عليها نظامنا، وفي أساسها الحرية والمساواة والشورى والمشاركة الوطنية. فالحكم الديموقراطي الصحيح هو قضية ممارية يومية نريدها مستمرّ، مطّردة النمو والاتساع.

إن حكومتنا قد ولدت في ظلّ الوفاء لهذه المبادىء، وانطلاقاً منها، نتطلّع إلى المستقبل بثقة، وتوق إلى التجديد في بناء الدولة والمجتمع، وتلبية رغبة الأجيال في التجديد والتطوير الذي يمليه الإنتماء إلى عصر أصبح العلم فيه قاعدة لكلّ تقدّم، بل للوجود والعيش والمنعة والكرامة.

فلبنان الذي حمل مشعل النهضة في الأمس، وقاد زماناً حركة التقدّم في عالمه العربي، لا يرضى لنفسه ولا ترضى أجياله الجديدة أن يتأخّر عن دوره الطبيعي.

وليست المشاركة تقسيم مغانم بل هي مساواة في الحقوق والواجبات، وتعميم خدمات الدولة ومؤسّساتها ومرافقها على كلّ المناطق، وتخصيص المحروم منها.

ولا ننظر إليها من أساس منافع بين طوائف، لكننا ننظر إليها ونعالجها من منطلق وطني ومن روح الميثاق تتاح معه الفرصة، أمام كلّ مواطن، أن يقوم بأشرف واجب، وهو خدمة لبنان في كلّ مجال ومع تمسّكنا بمعتقداتنا وإرثنا الروحي، فسيظل إلغاء الطائفية أمنية من أعز أمانينا التي نسعى بجدّ لتحقيقها.

فلبنان لكلّ اللبنانيين، كما أن كل اللبنانيين للبنان، أبناء شعب واحد ووطن واحد، أثبتوا جميعاً، وفي كلّ الظروف، ولاءهم أولاً وأخيراً للبنان، وطناً سيّداً عزيزاً حرّاً، وتطلّعهم إلى لبنان، دولة عصرية ومجتمعاً سعيداً، أخاً لإخوانه شقيقاً، وصديقاً لأصدقائه صدوقاً.

وفي العلاقات مع البلاد العربية، يقيم لبنان سياسته على أساس عدم الإرتباط، مع الوفاء لانتسابه العربي الثابت العريق، الذي حدّد له دوراً لعبه بإشراق ونجاح في فترات عدّة، فأدّى للعرب وقضاياهم خدمات مسجّلة. وهذا الدور لا يتردّد لبنان في الإستمرار به، على أن يلقى تفهّماً وتجاوباً من الأشقاء جميعاً، وعلى أن يكون له، من ظروفه الداخلية، ما يفتح له الطريق أمام هذا الدور، والإنفتاح على الجميع هو الأساس.

وخطتنا أن ننطلق نحو والأشقاء العرب، وبنوع خاص الشقيقة سوريا، إلى تركيز العلاقات على قاعدة لا تكون عرضة للإهتزاز، متخذين نحن وهم من الأزمة الأخيرة العبرة والدرس.

والروابط بيننا وبين الشقيقة سوريا، يعزّزها الحوار، فأمنيتنا أن تعود العلاقات إلى طبيعتها الودية الصافية.

وهدفنا في كلّ ذلك جمع الصف العربي، وتوفير القوى في وجه العدو.

فإزاء الجمود الذي تقف فيه قضيتنا الكبرى دوليّاً، لا بدّ للعرب من أن يتراصوا صفّاً متجاوزين كلّ حدود الخلافات، ولا بدّ لهم من تعبئة الطاقات على أنواعها، وقد جعل القدر منها في أيديهم مقادير من شأنها، لو وضعت في الميزان، أن تميل بكفّته لمصلحتهم.

لقد أعطى لبنان، بدأب صامت، قضية فلسطين، منذ قيامها، الوافر والكثير من طاقاته، لم يدخر في خدمتها وسعاً، وهو أمين لهذا الدور، متمسّك به، متحسّس بعلاقة المصير بين قضية فلسطين وكلّ بلد عربي.

ولبنان الحريص على سيادته وسلامته، المطمئن إلى أمنه، سيظل العامل بجد والباذل بسخاء، إلى أن يتمّ لشعب فلسطين تحقيق أمنيته في الوجود المبني على الحق والعدل.

إن قضية فلسطين هي قضية لبنان. كما أن مصلحة لبنان العليا وسلامته، حدوداً، وكياناً، وسيادة، ونظاماً، هي مصلحة كلّ العرب، ولا سيّما الفلسطينيين، ولهم من لبنان مثال وحجة لاجتذاب عطف العالم على قضيتهم.

إن الحوادث الأخيرة المؤلمة التي وقعت، بين بعض إخواننا الفلسطينيين، وقوات الأمن اللبنانية، إنتهت - نهائياً بإذن الله - بفضل التدابير التي اتخذتها السلطة، والتعاون العربي، وحكمة المسؤولين الفلسطينيين.

ولبنان، الذي يعمل بوحي من حرصه على سيادته وتطبيق قوانينه فوق أراضيه، باق على الخط الذي رسمه لنفسه، مودّياً دوره ضمن خطة عربية شاملة، فنوفّر بذلك جوّاً أخوياً تحلّ فيه الثقة والطمأنينة محل الخشية والحذر.

وإن الحكومة جادة في تأمين الأجواء، لكي تنصرف قواتنا المسلّحة، ومن ورائها جميع الشعب، بكلّ إمكاناتها لحماية حدود لبنان وأرضه وسيادته وكرامته.

إن الملحّ والمباشر من مشاكلنا وقضايانا الوطنية، التي شغلت البلاد في الأشهر الأخيرة، لن يكون وحده موضوع مهمتنا وعملنا في هذه الحكومة. ولا بدّ من تحرّك شامل ومخطط متعدّد الإتجاهات، لتحقيق إنجازات تلبّي حاجات الشعب، وتختصر الزمن، لتعطي المواطن الفرص لحياة فضلى وتقدّم محتوم.

وفي عصر التخطيط والإنماء، وعلى مشارف الربع الأخير من القرن العشرين، يستطيع نظامنا الديموقراطي الحر أن يؤدّي دوره في بناء المجتمع المتقدّم المتطوّر العادل.

ولبنان الغد، لبنان الأجيال الطامحة والمؤهّلة، والمدعوة إلى أن تتسلّم الوطن والمصير، صورة لا تغيب عن رؤيانا، وتطالبنا بانتهاج سياسة، في شتى الحقول، مستقبلية وبعيدة المدى.

إن نظرة التطوّر في كلّ مناحي الحياة ضرورة لحل المسائل والأزمات التي تطرأ على حياتنا السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

وطموح الحكومة هو أن تحقق، من خلال هذه النظرة، ومن خلال توعية المواطن، تنشيط الدوائر والمؤسسات، وتعزيز الإنتاجية فيها، وإذكاء روح الواجب لدى الموظفين، واعتماد الأساليب الحديثة في الإدارة والعمل العام.

ومن أهداف حملة التطوير: رفع متوسّط دخل الفرد، وتوزيع أوسع للإزدهار يحقق العدالة الإجتماعية. ويستتبع هذا الأمر تعزيز مؤسّسات القطاع الخاص لتواجه تحديات العصر، وزيادة موازنة الدولة بما يتناسب مع الإرتفاع المرتقب للدخل الوطني، ويمكن من تنفيذ مشاريع الدولة الإنمائية، وعندئذ يكون اللبنانيون قد أعطوا، لطموحهم في دولة حديثة ومجتمع متطوّر، تجسيداً واقعياً، تسهل مقارنته مع البلدان المتقدّمة.

ويفترض ذلك أيضاً أن نأخذ بمعطيات التطوّر المتجدّد باستمرار. ومن هذه المعطيات: الشعور المتزايد بضرورة المحافظة على البيئة الطبيعية والمعنوية التي نعيش فيها، حفاظاً منا على قيمة الحياة.

ولنا في هذا البلد من الحريات الأصيلة ومن تراث التسامح والتقاليد النبيلة، والإعتزاز بالأرض، ومن سحر الطبيعة، في الساحل والجبل، في المدينة والقرية، ثروة لا يجوز أن يصرفنا أي شاغل عن حمايتها. إن تجارب العالم المتقدّم تحذّر وتنير في طريقة تجنّب ضريبة التقدّم، سواء أكانت هذه الضريبة إجتماعية أم نفسية، كالتفتت في البنيان الوطني والأخلاقي، أم كانت طبيعية كتلوّث البيئة وتشويه وجه البلد وهوائه وغذائه وشرابه.

على أن معركة التطوّر الفاصلة هي في النهاية ملك للشعب، ننتصر فيها بقدر ما يؤمن المواطن بها، والدولة المستنيرة ليست تلك التي تعمل فحسب، بل هي تلك التي تحرّك المواطن إلى العمل.

إن الحكومة، وهي فريق عمل وطني، تتخطى، في سبيل أداء مهمتها، كلّ ما يفرّق، وتلتقي على كلّ ما يجمع، وهي، في مواجهة هذا التحدي، أجيال تتكامل بدلاً من أن تتصارع، وفئات تتعاون بدلاً من أن تتخاصم، وطاقات ينفتح بعضها على بعض.

وما هدفنا من توسيع التمثيل في هذه الحكومة إلاّ أن نحقق، بالقول وبالفعل، تجمّعاً وطنيّاً في مواجهة القضايا المصيرية، وترسيخاً لقواعد النظام الديموقراطي البرلماني ولمبدأ الحرية الذي به ندين. والحرية، كما آمنا بها وشربناها من تراثنا وثقافتنا،

وناضلنا من أجلها، هي روح النظام الديموقراطي. وهي لا تكون لمجرّد أن تأخذها لنفسك، بل تكون بألاّ تحرم منها غيرك، وحتى نقيضك.

ثانياً: تأمين حاجة تموين البلاد من المواد الغذائية الأساسية بحيث تضمن للمستهلك الحصول على حاجته منها بصورة دائمة وبأسعار مستقرّة وفقاً لبرامج تموينية، كما تولي قضية الغلاء الإهتمام الأول، بتعيين أسبابه وطرق معالجته واتخاذ التدابير الكفيلة بالحد من ارتفاع أكلاف المعيشة والحفاظ على قوّة دخل المستهلك الشرائية.

ثالثاً: رسم سياسة صناعية ونفطية تتوافق والسياسة الإقتصادية العامة.

رابعاً: توسيع الرقعة الزراعية وزيادة إنتاجها بتحديث العمليات الزراعية وتكثيفها وإنماء الثروة الحيوانية وتحسين شبكات تصريف المنتجات الزراعية في الأسواق الداخلية وتشجيع تصريف الفائض من الإنتاج الزراعي بإيجاد أسواق جديدة وبإنشاء صناعات زراعية، ونشر الحركة التعاونية وتعميمها وتشجيع التسليف التعاوني الزراعي.

خامساً: تجنيد كلّ الإمكانات تحقيقاً لما يتطلّبه قطاع الإسكان والتعاونيات من دعم ورعاية.

سادساً: تعزيز وزارة الإقتصاد والتجارة واستكمال إنشاء وزارة الصناعة والنفط ووزارة الإسكان والتعاونيات.

سابعاً: تمكين المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي من مباشرة عمله والمساهمة في تأمين المال اللازم للمشاريع الإنمائية.

في الحقل المالي:

تعتمد الحكومة في سياستها المالية المبادىء والإجراءات الآتية:

أولاً: الالتزام بسلّم أولويات للإنفاق العام في ضوء مخطط التنمية الإقتصادية وفي إطار الخطة الإنمائية السداسية.

ثانياً: الحد من تزايد النفقات الإدارية إلى أقصى حدود مجدية وتوفير نصيب أكبر من الواردات العامة للإنفاق على الأغراض الترسملية لتنمية طاقة البلاد الإقتصادية وثروتها البشرية.

ثالثاً: زيادة الواردات التي تمثل حصيلة الضرائب والرسوم ودعم هذه الواردات بواردات إستثنائية عن طريق الإقتراض من الداخل بالأفضلية ثم عن طريق المؤسّسات

الدولية. على أن تخصص القروض بتمويل مشاريع إقتصادية منتجة تزيد من طاقة البلاد الإقتصادية وتساعد على السداد.

رابعاً: الإسراع في البرنامج المتكامل لتحديث النظام الضريبي، تحققاً وتكليفاً وجباية، وتطويره على أسس علمية وفي إطار المفاهيم الحديثة للعدالة الإجتماعية وللعدالة في توزيع العبء الضريبي مع مراعاة ضرورة عدم إحداث عوائق للنشاط الفردي والخاص والتوسّع في التسهيلات وفي التشجيع الكافي لدعم نمو هذا النشاط وتوسّعه.

في الحقل الإنشائي:

تتركز اهتمامات الحكومة، في هذا الحقل، على مشاريع الري ومياه الشرب والكهرباء والمرافىء والنقل والطرق والمباني والتنظيم المدني. من أجل ذلك ستعمل الحكومة على تعميم مشاريع الري في مختلف المناطق في إطار خطة التنمية السداسية، وتتابع بصورة خاصة تنفيذ مشروع الليطاني، ومشروع ري البقاع الغربي، ومشروع ري البقاع الشمالي من نهر العاصي، ومشروع ري سهل عكار، ومشروع ري الكورة زغرتا، وتنفيذ مشاريع مياه الشرب في العاصمة بيروت وفي كلّ المناطق، ومشروع تطوير مطار بيروت الدولي، وإنجاز شبكة الطرق والأوتوسترادات، ومتابعة تنفيذ مشاريع الكهرباء وتطوير المرافىء اللبنانية.

في الحقل الإجتماعي:

توجّه الحكومة اهتماماً خاصّاً:

- إلى تحسين أساليب العمل والتوسّع في برامج التدريب المهني السريع وإشاعة الحوافز الإجتماعية والنفسية لتغطية حاجات الإنتاج بالمهارات المهنية المطلوبة.
- إلى تطبيق قانون الضمان الإجتماعي على العمال الزراعيين وتنفيذ الخطوات الكفيلة باستكمال التشريعات الخاصة بهم في ميدان الخدمات الإجتماعية.
- إلى تنفيذ تخطيط علمي لليد العاملة في لبنان لإرشاد العمل إلى ما تحتاج إليه فعلاً أسواقه ولتوفير أكبر قسط من فرص العمل وحماية اليد العاملة.

إنطلاقاً من المبادىء الآنفة الذكر تعمل الحكومة على وضع برامجها وتحقيقها ضمن إطار خطة متكاملة رائدها خدمة الوطن والمواطن، وسبيلها الإخلاص في العمل.

في السياسة الخارجية:

إن لبنان متمسك بمبادىء الأمم المتحدة ووفيّ لالتزاماته النابعة من ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية، وهو ملتزم باتفاق الهدنة المعقود عام ١٩٤٩ وبالرجوع إلى المنظّمة الدولية في كلّ ما يعزّز استقلال لبنان وسيادته الوطنية وسلامة أراضيه.

تولي الحكومة إهتماماً خاصّاً تنشيط علاقات لبنان بشطره المغترب عن طريق بعثاتنا في الخارج، أو اللقاءات بين المسؤولين اللبنانيين والجاليات اللبنانية، وعن طريق المؤتمرات التي تعقدها دورياً الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم.

تولي الحكومة علاقات لبنان الإقتصادية بالبلدان العربية والأجنبية، وكذلك بالمنظّمات الدولية، عناية خاصة نظراً إلى ارتباط التنمية الداخلية ارتباطاً وثيقاً بها، وفي طليعتها تلك التي تربط بين لبنان والدول العربية الشقيقة.

في الدفاع:

الجيش القوي مطلب وطني، فالحكومة قد عزمت على زيادة القوة الدفاعية زيادة محسوسة وسريعة، في العدد والمعدّات. وكلّ بذل في هذا السبيل يظل ثمناً يسيراً نؤدّيه عن رضى للدرع التي تدفع المخاطر عن الكيان والسيادة والأرض والسلامة العامة في الحاضر وفي المقبل من الأيام.

هنالك تدابير لا تحتاج إلى تشريع جديد قد بدأ تنفيذها، منها دعوة الشباب الذين درّبوا سنوات ١٩٧٠ - ١٩٧١ - ١٩٧٢، ومنها خطة رصد الشواطىء وهي قيد التنفيذ. أما التدابير التي تحتاج إلى قوانين فإن الحكومة ترسل مشاريعها إلى مجلسكم الكريم بالسرعة الممكنة، ويأتي في رأسها مشروع لخدمة العلم ومشروع الخدمة القصيرة الأمد، وسيحالان في مهلة لا تتجاوز الشهرين.

في الحقل الداخلي:

تؤكّد الحكومة العزم على توطيد الأمن وتركيز دعائمه وتوفير الطمأنينة للمواطنين، سبيلها إلى ذلك التشدّد في تطبيق القوانين والأنظمة القائمة من دون أيّ اعتبار سوى ما

تفرضه مصلحة الوطن على من يتولّى مسؤولية الحكم من تجرّد عن النزعات الشخصية وتحرّر من الأهواء السياسية.

وسنعمل على تطوير قوى الأمن الداخلي عدداً وتجهيزاً تمكيناً لها من مكافحة الجريمة بصورة فعّالة وملاحقة المطلوبين والمحكومين.

إن تطبيق القانون على الجميع كفيل بتأمين الإستقرار وترسيخ الثقة في نفس المواطن وصيانة الحريات الديموقراطية التي كان لبنان ويجب أن يبقى موئلاً لها، والحفاظ على الدستور نصّاً وروحاً، هذا الدستور الذي كرّس حرية الفرد وتجسّدت في أحكامه المبادىء الإنسانية المثلى وضمن للمواطن العدالة الإجتماعية التي لا حياة لأمّة من دونها.

لقد دلّت التجارب على أن قانون الإنتخابات النيابية الحالي يحتاج إلى بعض التعديلات، ولهذا فإن الحكومة تنوي أن تقدّم إلى مجلسكم الكريم مشروع قانون انتخابات يتيح للمواطنين ممارسة هذا الحق المقدّس على الوجه الأفضل. وإننا سندعو المواطنين إلى ممارسة حقهم في انتخابات المجالس البلدية والهيئات الإختيارية في موعدها القانوني.

والحكومة تعمل على وضع مشروع قانون جديد للبلديات تأمل في أن يصل إلى مجلسكم الكريم في أقرب وقت.

في الحقل الإقتصادي والإنمائي والإداري:

تولي الحكومة اهتماماً خاصّاً:

أولاً: تحقيق دورها الإنمائي عن طريق زيادة فعالية القطاع العام باعتماد التخطيط العلمي، مستعينة بإدارة متطوّرة، فعّالة وسريعة التحرّك، توفّرها الحكومة في ضوء المبادىء الإدارية الحديثة وعن طريق تأمين الدعم الكافي والتسهيلات المختلفة لتنشيط القطاع الخاص وتسريع نموّه ضمن إطار نظامنا الإقتصادي الحر والمنافسة المرتكزة على مكافحة الإحتكار.

- إلى وضع تشريع بشروط التسريح يضمن مصلحة العامل ورب العمل، وبشروط الإجازة المرضية.
- إلى تنفيذ مشروع حماية الطفولة والناشئة ورعاية المعاقين.

- إلى تنفيذ مشاريع التوظيف الإجتماعية للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي وعلى الأخص في ما يتصل بتأمين المسكن.

- إلى التعاون مع الحركة النقابية العمالية من أجل تأمين مصلحة العامل.

والحكومة ستبدي رأيها في مشروع قانون الإيجارات الجديد الموجود لدى مجلسكم الكريم أثناء مناقشته، آخذة في الإعتبار مصلحة ذوي الدخل المحدود والمتواضع.

في حقل العدل:

تعمل الحكومة على تعزيز القضاء بما يحفظ استقلاله، ويؤمن سرعة فصل الدعاوى، وفي سبيل ذلك ستعمد إلى ملء المراكز الخالية في الملاك وزيادة العدد.

في الحقل التربوي:

إن للحكومة شاغلاً كبيراً هو مستقبل الجيل، لأن منه مصلحة المواطن وكرامة الإنسان، وبه منعة لبنان.

وإننا مؤمنون بوجوب ضمان تكافؤ الفرص وتعميم التعليم حتى نصل إلى إلزاميه، وعاملون للتطوير بتوفير خصائص التحديث العلمية وفي طليعتها الملاءمة والتنوّع والتخطيط.

إن السياسة التربوية لا تقف عند حدّ التخريج، وتوزيع الشهادات، بل تتصل بفسح المجالات أمام المواطن لكي يوظّف عمله في الإنتاج، كما تتصل بالأخلاق والحفاظ على التراث، ونعتبر أن تقويم الحاجات والكفايات وتسويق الإختصاص أكاديمياً ومهنياً وتقنياً هي حلقات مترابطة تحدّ من بطالة السواعد وهجرة الأدمغة. وهذا يهيب بنا إلى وضع سياسة تربوية تعليمية شاملة، يساهم فيها أهل الإختصاص والمفكّرون، وتشتمل على تحديث الوسائل وتطوير المناهج.

وتحرص الحكومة على تعزيز المدرسة الرسمية ورعاية المدرسة الخاصة، ليتلاقى القطاعان في خدمة الأهداف الواحدة، وإن تنفيذ مشروع تجميع المدارس مستمر وتمويله مؤمّن.

كما تولي الحكومة موضوع أقساط المدارس وشؤون الكتاب وثمنه أهمية وأولوية لمواجهتها، متوخّية التوفيق بين قدرة المواطن وطموحه، وبين حاجة الوطن وإمكانات الدولة.

وان ثمة عناوين في القطاع التربوي نورد منها: المشاركة المسؤولة، والحوار اللائق، ورفع المستويات، وأخذ المبادرة في منح الحقوق، وتعزيز التدريس بالعربية، وتنمية الثقافة والعلم باللغات الأخرى.

وأما الجامعة فهي روافد الملاكات المستقبلية، والحكومة ماضية في تخصيص الإعتمادات اللازمة لإكمال تشييد الأبنية الجامعية، وفقاً للخطة السداسية، وعاملة على إنشاء كليات تطبيقية في المناطق، جادة في استكمال هيئة التعليم الجامعي نوعية وتفرّغاً وبحوثاً.

إن الثقافة بمفهومها الشامل، المكثّف، والعميق، موضوع بارز في اهتمامات الحكومة، يقيناً منا أن الصلة وثقى والعلاقة سببية حتمية بين بنية الدولة الحديثة والفكر في خاصيته الذاتية والموضوعية، وفي بعديه الوطني والإنساني. من أجل ذلك تولي الحكومة شأن الثقافة إهتماماً جدّياً يليق برسالة لبنان وتراثه، فتنشىء مجلساً للثقافة تكون مهمّته إغناء الإنتاج الثقافي وتأصيله ووضع الإمكانات في تصرّف المثقفين ونشر الثقافة والفنون الجميلة وأداء دور لبنان الثقافي في العالم بالوسائل التي يقتضيها العصر، كما تهتمّ الحكومة برعاية الناشئة والشبيبة وتعليم مواد التربية على أنواعها وفي طليعتها التربية المدنية والأخلاقية المستمدّة من معتقداتنا وتراثنا الروحي، وتشجيع الكشفية والرياضة.

في الحقل الصحي:

إن سياسة الحكومة في حقل الوقاية الصحية ترمي إلى تعميم الرعاية الصحية للأمومة والطفولة واستئصال الأمراض الإنتقالية المتوطنة - التوعية الصحية - النهوض بصحة الريف اللبناني - إنشاء مركز وطني لمكافحة السرطان - الإهتمام بأعمال التخطيط الصحي والإحصاءات الحيوية والصحية، والتلقيح النظامي الجماعي.

وفي حقل العناية الطبية ترمي سياسة الحكومة إلى إعتماد مبدأ الفحوص الطبية للسكان - إنشاء المستشفيات الحديثة والمستوصفات وتوفير أفضل التجهيزات والعناصر الفنية لها - تدعيم المختبرات ومصارف الدم - إنشاء مركز متخصص لكلّ لبنان يتولّى إجراء المعالجات والجراحات المتقدّمة مثل: غسل الكلية وزرعها وجراحة القلب المفتوح وجراحة الدماغ ونقل قرنية العين وغيرها - تعميم وسائل الإسعاف الأولي

والإغاثة الصحية وتحسينها - تشجيع الصناعة المحلية للأدوية وأحكام الرقابة على المستحضرات الطبية من حيث النوعية والثمن والفعالية - وتعديل قانون مزاولة مهنة الصيدلة في لبنان.

وترمي سياسة الحكومة إلى تطوير المختبر المركزي للصحة العامة حتى يتمكّن من مراقبة المواد الغذائية والمعلّبات والأدوية.

وستنشىء الحكومة مكتباً للأدوية تابعاً لوزارة الصحة العامة مهمته استيراد الأدوية وبيعها بالسعر العادل.

في حقل الإعلام:

إن الحكومة ستعمل على نشر الثقافة الوطنية لمواجهة مخططات العدو الإعلامية - توطيد التعاون الوثيق بين الإعلام الرسمي والإعلام الخاص من صحافة وتلفزيون - توثيق الصلات مع الصحافة وأجهزة الإعلام العربية والأجنبية - توثيق الصلات مع المغتربين اللبنانيين المنتشرين في العالم - دعم أجهزة الإعلام الرسمية، وتنفيذ مشروع إذاعة لبنان الكبرى القاضي بتغطية الأراضي اللبنانية كاملة والبلاد العربية المجاورة.

في السياحة:

تضع الحكومة خطة حديثة للإعداد والتجهيز السياحي تجاري التطوّر السياحي العالمي.

والتجهيز السياحي سيشمل مناطق لبنانية جديدة، غنية بآثارها، ولم تنل حتى الآن نصيبها من العناية والإهتمام.

في التصميم العام:

إن من صلب مهمات وزارة التصميم العام إرساء المشاريع والبرامج الإنمائية على دراسات موضوعية تأخذ في الإعتبار أوضاع مرافق المجتمع ومناطقه وتوقّعات تطوّر هذه الأوضاع.

وتحرص الحكومة على أن تكون هذه المشاريع والبرامج ملزمة لأجهزة الدولة، لكي يرتبط الإنفاق العام وموازنات مختلف الأجهزة بإطار الخطط والمشاريع الإنمائية التي

تضعها وزارة التصميم إستناداً إلى الدراسات المسبقة والمبنية على معطيات موضوعية تبيّن حاجات المجتمع اللبناني الأساسية.

كما تولي الحكومة أهمية خاصة تعزيز البحث العلمي، النظري والتطبيقي، عن طريق المجلس الوطني للبحوث العلمية ومعاهد ومراكز البحث العلمي.

هذه هي سياسة حكومتنا، وتلك هي الأهداف المرحلية التي سنعنى إلى تحقيقها برعاية فخامة الرئيس سليمان فرنجية، وبالتعاون مع مجلسكم الكريم، وعلى أساسها نطلب ثقتكم الغالية من أجل العمل لما فيه خير لبنان، فلتتوحّد الصفوف، ولتتجمّع الإرادات وتتعبأ الطاقات، وليضطلع كلّ منا بواجبه، ونواجه مسؤولياتنا معاً، حفاظاً على لبناننا موئل حرية، ومنبر حق، ومهد سلام.

الوزارة الثامنة والأربعون

من ٣١ تشرين الأول ١٩٧٤ إلى ٢٣ أيّار ١٩٧٥

رئيس حكومة و ١٧ وزيراً

رشيد الصلح – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية

ميشال ساسين – نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للإسكان والتعاونيات.

فيليب تقلا – وزيراً للخارجية والمغتربين.

زكي مزبودي – وزيراً للتصميم العام.

طوني فرنجية – وزيراً للبريد والبرق والهاتف.

الأمير مجيد أرسلان – وزيراً للصحة العامة.

جوزيف سكاف – وزيراً للدفاع الوطني.

عباس خلف – وزيراً للإقتصاد الوطني.

مالك سالم – وزيراً للموارد المائية والكهربائية.

جورج سعاده – وزيراً للأشغال العامة والنقل.

سورين خان أميريان – وزيراً للسياحة.

لويس أبو شرف – وزيراً للصناعة والنفط.

ماجد حماده – وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة.

عادل عسيران – وزيراً للعدل.

محمود عمار – وزيراً للإعلام.

سليمان العلي – وزيراً للزراعة.

خالد جنبلاط – وزيراً للمالية.

نديم نعيم – وزيراً للعمل والشؤون الإجتماعية.

– نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٦٦ صوتاً.

– لا ثقة ١٤.

– إمتنع ٢.

البيان الوزاري

حضرة النواب المحترمين،

إننا نمثل اليوم أمام مجلسكم الكريم وكلّنا إيمان بأن التخطيط العلمي الصحيح هو السبيل الوحيد لمواكبة التطوّر وإمكان التجدّد في سبيل لبنان أفضل. وإننا على هذا الأساس توخّينا أن يأتي بياننا الوزاري على صورة برنامج عمل واضح وبسيط، يحدّد الأهداف والوسائل، ويلبي الحاجات الحياتية ويتجاوب مع التطلّعات العصرية.

وإننا، إنطلاقاً من ذلك، وفي إطار نظامنا الذي نحرص على الحفاظ عليه وتطويره، نعتزم التصدّي، في شكل جدّي وحاسم، لكلّ القضايا العامة، مبادرين إلى درس وإقرار المطالب والإقتراحات المحقّة التي تقدّمت بها جميع العائلات الروحية اللبنانية في السرعة الممكنة، حتى يشعر المواطنون، جميع المواطنين، بأن حقوقهم محفوظة ضمن قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات. والمساواة والمشاركة، في نظرنا، مظهر ديموقراطي في تحمّل المسؤوليات الوطنية بالتشاور وتبادل الرأي واتخاذ المقررات وتنفيذها. إن المشاركة التي نقصدها هي المشاركة الوطنية الشاملة بين مختلف فئات الشعب وطوائفه وهيئاته والتي تؤدي، بالتنفيذ والممارسة، إلى إعطاء المواطنين كلّ حقوقهم المشروعة على أساس المساواة التي كرّسها الدستور، وإيلاء المناطق جميعاً ما يحق لها من اهتمام الدولة في مختلف المجالات والميادين.

إن سياسة الحكومة العامة يمكن تلخيصها بما يأتي:

السياسة العربية والخارجية:

تنبع سياسة لبنان الخارجية في المقام الأول من الواقع اللبناني. إنها سياسة كلّ اللبنانيين، تستهدف قبل كلّ شيء المحافظة على استقلال البلاد وسيادتها وسلامة أراضيها.

وترتكز هذه السياسة على قاعدة التعاون والتضامن مع الدول العربية الشقيقة إلى أبعد الحدود، تعاوناً وتضامناً قائمين على أساس الإرتباط الأخوي والمصلحة المشتركة.

وفي المجال العربي نعتبر أن القضية العربية الأولى هي قضية فلسطين، وإنها قضية لبنان بالذات. وقد بذلت بلادنا من أجلها كلّ ما تستطيع. ومع تمسّك لبنان باتفاق الهدنة،

ستظل بلادنا تبذل مع بقية الدول العربية كلّ مجهود إلى أن تتحقق مطالب العرب في الجلاء الكامل وينال الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية.

ويجدر بنا، في هذا المجال، أن نذكر أن الحقبة الزمنية التي تفصلنا عن حرب السادس من تشرين قد حفلت بأحداث وتطوّرات بالغة الأهمية والأثر، فثمّة تحوّل إيجابي لن نتوانى عن متابعة السعي الحثيث مع أشقائنا لتعميقه وتثميره.

إن الإجماع العربي الذي تحقق في مؤتمر القمّة الأخير في الرباط وما نتج عنه من تكليف رئيس لبنان أن يمثل العرب، ويلقي كلمتهم في هيئة الأمم، لحدث ضخم تكرس بالخطاب التاريخي الذي ألقاه فخامة الرئيس فرنجية أمام الجمعية العمومية والذي أجمع الأخوة العرب على تأييده وتبنّي ما ورد فيه.

وفي العلاقات الدولة، ومع تمسّكها والتزامها الدائمين بشرعة الأمم المتحدة وما توفّره من ضمانات، والتزامها بميثاق جامعة الدول العربية وقرارات مؤتمرات القمة العربية وسياسة عدم الإنحياز، ستوجّه حكومتنا سياستها على أساس توثيق صلات الود والتعاون بين لبنان ودول العالم، مراعية المتغيّرات في السياسات الدولة، مدركة أهمية الحوار العربي – الأوروبي الدائر الآن، آملة في أن يضطلع لبنان في هذا المجال بدوره الطبيعي والتقليدي.

وستوجّه حكومتنا عناية خاصة إلى شطر لبنان المغترب فتطوّر صلاته بالوطن الأم على كلّ الصعد وفي صورة خاصة على صعيد مساهمة المغتربين في العمل على تعريف قضايانا الكبرى وتأييدها ودعمها.

في الحقل الداخلي:

أما في الحقل الداخلي فإن الحكومة، تعتزم اتخاذ المبادرات السريعة في كلّ من الميادين الآتية: الدفاع، الأمن، السير، النظافة، الإقتصاد والإنماء، المال، المياه والكهرباء، الإجتماع، التربية، العدل، الصحة. السياحة، البرق والبريد والهاتف، والإدارة في شكل خاص.

وفي هذه الميادين تولي الحكومة تنفيذ المشاريع الإنمائية الحيوية في كلّ المناطق إهتمامها الأكيد، وتولي عناية خاصة الإسراع في تنفيذ المشاريع العائدة إلى منطقة

الجنوب والبقاع الغربي من مشاريع الري واستصلاح الأراضي وتنمية الإنتاج الحيواني وما يتفرّع عن تلك المشاريع من تحديث للقطاع الزراعي ومشروع أوتوستراد بيروت – الزهراني والطرق الرئيسية وتطوير مرفأي صيدا وصور وشبكة الهاتف الآلي والمشاريع السياحية من استراحات وحفريات أثرية ومشاريع الأبنية المدرسية والمدرسة الفندقية في صيدا وتجهيزها والمراكز الصحية والمستوصفات ومشاريع مياه الشرب من تقوية وتحديث في الشبكات ومشاريع المجارير ومشروع إنشاء برك جبلية وبناء الملاجىء.

١ – في الدفاع وتعزيز القوة الدفاعية:

١ – إن مشروع قانون خدمة العلم أحيل على مجلسكم الكريم بالمرسوم الرقم ٧٩٠٣ تاريخ ٢٠/٥/١٩٧٤ والحكومة تتعاون مع مجلسكم الكريم على مناقشته وإقراره.

٢ – تعتزم الحكومة وضع خطة التسلّح الدفاعية بعد تأمين الأموال اللازمة لها.

٣ – ستعيد الحكومة النظر في قانون الجيش الحالي بغية تعزيزه.

٢ – في الشؤون الداخلية:

لقد باشرت الحكومة منذ تأليفها تطبيق القانون في حزم على الجميع ومعالجة قضايا السير والنظافة وهي تأمل في أن يتعاون المواطنون مع السلطة من أجل تطبيق الحلول المعتمدة.وستضع مشروع قانون للتجنّس يأخذ في الإعتبار إعتماد حلّ إنساني وإجتماعي يتوافق مع المصلحة العامة، ومشروع قانون جديد للإنتخابات النيابية يحقق الأهداف التي يطمح إليها المواطنون.

إن الحكومة تتمنى على مجلسكم الكريم إقرار مشروع قانون إنشاء المحكمة العليا المحال على المجلس منذ مدّة.

٣ – في الإقتصاد العام:

ستعمد الحكومة إلى اتخاذ التدابير الآتية:

١ – وضع برامج تموينية للبلاد وتنفيذها خصوصاً لذوي الدخل المحدود والمتواضع.

٢ – إيجاد الحلول الملائمة لقضية الغلاء. ومن بين هذه الحلول نرى إعتماد ما يأتي:

- تعزيز وتوسيع جهاز مصلحة حماية المستهلك ومكتب الحبوب والشمندر السكري والمجلس الوطني لسياسة الأسعار.

- إعتماد نظام البطاقة في توزيع بعض المواد الغذائية الأساسية.

- إنشاء نيابة عامة مالية يكون من اختصاصها تطبيق قانون مكافحة الغلاء والإحتكار.

- معالجة المشكلة السكنية في البلاد بتوفير السكن الملائم لذوي الدخل المحدود على مراحل وذلك عن طريق إعطاء القروض والمساعدات اللازمة لهم أو عن طريق تنفيذ بناء مساكن إجتماعية في مختلف المناطق.

- وتتمنى الحكومة على مجلسكم الكريم الإسراع في إقرار مشروع القانون الرامي إلى تعديل المرسوم الإشتراعي الرقم ٣٤ المتعلّق بالتمثيل التجاري بحيث تستثنى منه المواد الإستهلاكية الأساسية والغذائية.

٣ – تشجيع إقامة مجمّعات صناعية ووضع قواعد لإنشاء المناطق الصناعية تمنع سوء الاستعمال وتحول دون إلحاق الضرر بالمحيط والمناظر الطبيعية.

٤ – إنشاء مناطق صناعية حرّة وتنظيم الأبحاث والمقاييس الصناعية.

٥ – زيادة رقعة الأراضي الزراعية باستصلاحها، وتعميم المكننة الزراعية، وتشجيع البحث العلمي الزراعي، وإنماء الثروة الحيوانية والمائية والسمكية والحفاظ عليه، وتشجيع زراعة الحبوب والشمندر السكري وإنتاج الحرير والصناعات الزراعية، وتحسين أساليب التسويق الزراعي، وتأمين الأسمدة الكيميائية والأدوية الزراعية بأسعار مناسبة.

٤ – في الحقل المالي:

إن سياسة الحكومة في هذا الحقل تهدف إلى:

١ – تأمين العدالة الضريبية، وهذا يستدعي الاعتماد في شكل متزايد على الضرائب المباشرة وعلى إعادة النظر في معدّلات بعض الضرائب وطرق تحققها.

٢ – تطوير الإدارة الضريبية وتعزيزها.

٣ – الحد من تزايد النفقات الإدارية والتوسّع في النفقات التجهيزية والإنمائية والنفقات التي تؤمّن الخدمات الأساسية للمواطن.

٥ – في الحقل الإنشائي والتجهيزات:

إن سياستنا في هذا الحقل تعتمد ما يأتي:

١ – بالنسبة إلى مياه الشفة:

إن الحكومة عازمة على تأمين مياه الشفة للعاصمة وبقية المناطق بإيجاد مصادر جديدة للمياه. وقد باشرت بالفعل، منذ تأليفها، إتخاذ إجراءات فورية أدّت فعلاً إلى سدّ قسم من العجز الحاصل في العاصمة. وسنتبعها بإجراءات أخرى مرحلية وقريبة تؤدّي إلى تحسين الوضع تدريجاً في العاصمة والمناطق الأخرى. ثم يتبع ذلك تنفيذ البرنامج الذي هو قيد التحضير للمدى البعيد.

٢ – بالنسبة إلى مشاريع الري:

سنتابع تنفيذ هذه المشاريع في مختلف المناطق وعلى الأخص المشاريع الكبرى وأهمها مشروع ري الجنوب من الليطاني ومشروع القاع الهرمل ومشاريع الري في عكار والكورة وزغرتا وغيرها من مشاريع المياه.

٣ – بالنسبة إلى الكهرباء:

تسهر الحكومة على توسيع المعمل الجنوبي وتجهيز معامل حرارية ومائية جديدة.

٤ – بالنسبة إلى المرفأ:

تولي الحكومة إهتماماً خاصاً قضية المرافىء ولا سيّما في بيروت وطرابلس وصيدا. وستعمل على تطوير مرفأ بيروت وحل أزمته ومتابعة تنفيذ الأشغال الجارية حاليّاً بإنهاء القسم الأول من الحوض الرابع وتحضير الدراسات اللازمة لمباشرة تنفيذ القسم الثاني منه، على أن تكون دراسات الحوض الخامس مستمرّة في هذه الفترة بغية مباشرة تنفيذ الإنشاءات اللازمة فور الإنتهاء من أشغال الحوض الرابع.

وستعمل الحكومة أيضاً على تطوير مرفأي طرابلس وصيدا وتجهيزهما.

٥ – بالنسبة إلى المطار:

إن الحكومة عازمة على مباشرة تنفيذ أشغال مطار بيروت الدولي في مهلة قصوى لا تتعدى السنة. كما ستعمد إلى تحديد الأراضي اللازمة لتوسيع المطار في شكل نهائي وتحرير غير اللازمة منها في أقرب وقت من قيود حظر البناء والإرتفاقات.

٦ - بالنسبة إلى الطرق والأوتوسترادات:

ستعمد الحكومة، في هذا الحقل، إلى ما يأتي:

- وضع مشروع قانون برنامج لأشغال صيانة الطرق وإعادة تزفيتها.

- وضع مشروع قانون برنامج لتطوير مداخل العاصمة ومراكز المحافظات الأخرى، يتضمّن تنفيذ أشغال الطرق والجسور والمستديرات على مراحل.

- درس وضع العقارات التي أصابها التخطيط منذ زمن بعيد وإيجاد الحلول اللازمة لها.

- متابعة تنفيذ مشاريع أوتوستراد بيروت - طرابلس، وبيروت - صيدا - الزهراني، وبيروت - شتورة - الحدود. والسعي إلى تمويل إكمال تنفيذ هذه المشاريع.

- تعزيز الجهاز الفني في وزارة الأشغال العامة والنقل وتوسيع صلاحيات المديريات الإقليمية تحقيقاً للامركزية.

٧ - بالنسبة إلى الأبنية الحكومية:

تعتزم الحكومة إنشاء أبنية حكومية للإدارات العامة، بغية الإستغناء عن الأبنية المستأجرة وتأمين أبنية تتوافر فيها الشروط الوظيفية الملائمة، وتنفيذ المشاريع الآتية:

- مشروع مبنى مجلس النواب الجديد، بعد تخصيص الإعتمادات اللازمة له.

- مشروع إذاعة لبنان الكبرى والإنتهاء من الأشغال سنة ١٩٧٦.

- إتمام مشروع السجن الحديث في رومية.

- إتمام مشروع المعرض الدولي في طرابلس آخر ١٩٧٥.

٨ - بالنسبة إلى الإتصالات السلكية واللاسلكية:

في حقل المواصلات السلكية واللاسلكية تهدف الحكومة إلى تطوير الشبكة الهاتفية والتلكسية في المجالين الوطني والدولي وفقاً لتطوّر الحاجات المطردة والتقنية الحديثة وانطلاقاً من طموح لبنان إلى أن يتبوّأ مركزاً من الدرجة الأولى في هذا النطاق.

لذلك سوف نسهر في دقة على تنفيذ الخطة السداسية المقررة في أوقاتها المحدّدة وفقاً لجدول زمني للمشاريع الملحوظة فيها وأهمها:

- تلزيم إنشاء ثمانين ألف خط هاتف آلي خلال الفترة الباقية من السنة الحالية.

- إنشاء مئة ألف خط إضافي تشتمل على ٤٢ مركزاً هاتفيّاً آليّاً جديداً. ومن المقدّر التمكّن من طرح المشروع في التلزيم في النصف الأول من سنة ١٩٧٥.

- إحداث سنترال تلكس جديد يحتوي على ٤٥٠٠ خط جديد بدلاً من ألفين، منها ألف خط دولي، ونأمل في أن ينفّذ التلزيم خلال الفصل الأول من سنة ١٩٧٥.

وضع صيغة الإتفاقات النهائية لمشروع إنشاء كابل بحري جديد بين لبنان وأوروبا يزيد سعة الخطوط من ١٢٠ إلى ٣٠٠٠.

- إشتراك لبنان مع الدول العربية الشقيقة في تصميم وإنشاء قمر اصطناعي عربي.

٦ - في الحقل الإجتماعي والصحي:

إن اهتمام الدولة في الحقل الإجتماعي والصحي كان ولا يزال من أبرز أولوياتها، والحكومة عازمة في هذا المجال على متابعة الجهد من أجل تحقيق المتطلّبات الإجتماعية لجميع المواطنين آخذة في الإعتبار المطالب العادلة للإتحاد العمّالي العام ومصلحة أرباب العمل المحقة.

من أجل ذلك تقوم الحكومة بما يأتي:

١ - على صعيد العمل:

- إعادة النظر في تشريعات العمل خصوصاً ما يتعلّق منها بطوارىء العمل.

- المساهمة مع الإتحاد العمالي العام في إنشاء بيت العامل.

- إستكمال فروع الضمان الإجتماعي وعلى الأخص فرع طوارىء العمل والأمراض المهنية.

- التمنّي على مجلسكم الكريم الموافقة على مشروع تعديل المادة ٥٠ من قانون العمل المحال على المجلس بالمرسوم الرقم ٨٦٠٧ تاريخ ١٩٧٤/٨/١٩.

٢ - على صعيد الشؤون الإجتماعية:

- دعم المؤسّسات العاملة في حقل الخدمات الإجتماعية من أجل رعاية أفضل للفئات المحتاجة والمحرومة وللمعاقين.

- التمنّي على مجلسكم الكريم الموافقة على مشروعي القانونين المحالين عليه والمتعلّقين، الأول بتعديل المادة ٩ من قانون الضمان الإجتماعي، والثاني بإعفاء الرواتب والواردات السنوية الصافية حتى ستة آلاف ليرة من ضريبة الدخل.

٣ - على الصعيد الصحي:

تعتزم الحكومة:

- تعزيز الوقاية الصحية خصوصاً ما يتعلّق منها بمكافحة الأمراض الإنتقالية والأوبئة.

- إكمال مشاريع مباني المستشفيات الحكومية في مراكز المحافظات وتجهيزها.

- متابعة تنفيذ الحزام الصحي.

- تحديد تعرفة المعاينات الطبية والتحاليل والتصوير الشعاعي في العيادات والمختبرات الخاصة وأجور العمليات الجراحية وفقاً لتصنيف المستشفيات إلى فئات، بعد التشاور مع نقابات الأطباء.

- تنفيذ قانون إنشاء المكتب الوطني لاستيراد الأدوية.

٧ - في الحقل التربوي والثقافي:

أما في ما يتعلّق بالسياسة التربوية، فإن الحكومة مصمّمة على:

١ - تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تجميع المدارس، وبناء الثانويات ودور المعلّمين.

٢ - تنظيم شؤون التربية والتعليم بحيث تؤمّن الخدمات التربوية والإجتماعية في مختلف المناطق وفقاً لتخطيط تربوي شامل.

٣ - تأمين بيع الكتاب المدرسي بالسعر المحدد له رسمياً.

٤ - تعزيز التعليم المهني والتقني وإنشاء مدارس مهنية جديدة وزيادة استيعاب المدارس المهنية القائمة.

٥ - رعاية شؤون الشباب والرياضة.

٦ - تطوير الجامعة اللبنانية والإسراع في تنفيذ مشروع أبنية كليات التربية والآداب والعلوم الإنسانية، وإنشاء كلية هندسة في طرابلس وكلية زراعة في البقاع.

٨ - في الإعلام:

إن الحكومة جادة في تطوير الإعلام لإثبات وجوده في الخارج وزيادة التعاون مع وسائل الإعلام العربي والأجنبي وتوثيق الصلات مع المغتربين اللبنانيين.

٩ - في السياحة:

إن الحكومة مهتمّة:

- بوضع خطة حديثة للإعداد والتجهيز السياحي تشمل كلّ المناطق اللبنانية.

- بشؤون البيئة والتلوّث، ولا سيّما الشواطىء البحرية وأجواء المدن والمناطق الصناعية.

١٠ - في القضاء:

إن تعزيز القضاء وحفظ استقلاله، وتأمين سرعة فصل الدعاوى، هي في رأس اهتمامات الحكومة وأهدافها. وتتمنّى الحكومة على مجلسكم الكريم الموافقة على مشروعي القانونين المحالين عليه والمتعلّقين، الأول بزيادة عدد القضاة، والثاني بإعادة تنظيم مجلس شورى الدولة وزيادة عدد أعضائه.

١١ - في الإدارة:

تولي الحكومة إهتمامها تحريك عجلة الإدارة وتسهيل معلملات المواطنين وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب وتحديث الإدارة وتحسين أساليب العمل فيها بغية تقريب الإدارة من المواطنين واستكمال التشريعات والتنظيمات الإدارية، وتأمين المساواة في الحد الأدنى للأجور بين القطاعين العام والخاص.

١٢ - في التخطيط:

إن الحكومة، إنطلاقاً من إيمانها بأن التخطيط العام لا يتنافى مع الحرية الإقتصادية، سوف تعزز فعالية وزارة التصميم العام مؤكّدة دورها المهم في مواجهة التحدّيات الكثيرة التي يمليها العصر الآخذ بأسباب التطوّر السريع، وفي استباق التوقّعات من جهة، وإيجاد الحلول الجذرية من جهة ثانية، معتمدة في ذلك الإحصاءات الصحيحة.

والحكومة تشدّد على أهمية التعاون ما بين وزارة التصميم العام وبقية وزارات الدولة، وفضلاً عن ذلك، فإن الحكومة ستعمد إلى متابعة مشاريع الخطة السداسية وتنسيقها.

إننا في ضوء هذه التطلّعات سوف نعتمد نسقاً عملياً في تصرّفنا السياسي مستوحين في ذلك توجيه فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ سليمان فرنجية وتصميمه الأكيد على مستقبل أفضل وإننا على أساس هذا البيان نحرص على تعاون وثيق مع مجلسكم الكريم طالبين ثقته لتتضافر الجهود وتتآزر القوى وتتماسك الصفوف من أجل لبنان المستقبل.

الوزارة التاسعة والأربعون

من ٢٣ أيّار ١٩٧٥ إلى أوّل تموز ١٩٧٥

رئيس حكومة و ٧ وزراء

العميد الأول المتقاعد
نور الدين الرفاعي – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للعدل، والصحة العامة، والصناعة والنفط.

العميد الركن
موسى كنعان – نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للإعلام، والتربية الوطنية والفنون الجميلة.

العماد اسكندر غانم – وزيراً للدفاع الوطني، والموارد المائية والكهربائية.

العماد سعيد نصر الله – وزيراً للداخلية، والإسكان والتعاونيات.

العميد الركن
فوزي الخطيب – وزيراً للإقتصاد، والتجارة، والتصميم العام.

العميد الركن
فرنسوا جينادري – وزيراً للعمل والشؤون الإجتماعية، والبريد والبرق والهاتف.

لوسيان دحداح – وزيراً للخارجية والمغتربين والمالية، والسياحة.

العميد الركن
زين مكّي – وزيراً للأشغال العامة والنقل، والزراعة.

– لم تتقدّم ببيان وزاري إلى مجلس النواب.

الوزارة الخمسون

من أوّل تموز ١٩٧٥ إلى ٩ كانون الأوّل ١٩٧٦

رئيس حكومة و ٥ وزراء

رشيد كرامي – رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمال وللدفاع الوطني وللإعلام.

كميل شمعون – وزيراً للداخلية وللبريد والبرق والهاتف وللموارد المائية والكهربائية.

عادل عسيران – وزيراً للعدل وللأشغال العامة والنقل وللإقتصاد والتجارة.

الأمير مجيد أرسلان – وزيراً للصحة العامة وللزراعة وللإسكان والتعاونيات.

فيليب تقلا – وزيراً للخارجية والمغتربين وللتربية الوطنية والفنون الجميلة وللتصميم العام.

غسان تويني – وزيراً للعمل والشؤون الإجتماعية وللسياحة وللصناعة والنفط.

– نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٨٠ صوتاً.

– إمتنع ١٨.

– بموجب المرسوم ١٠٩١٣ تاريخ ١٦ حزيران ١٩٧٦، اعتبر السيّد فيليب تقلا مستقيلاً من الوزارة، وعيّن السيّد كميل شمعون، وزير الداخلية والبريد والبرق والهاتف والموارد المائية والكهربائية، نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية والمغتربين وللتربية الوطنية والفنون الجميلة وللتصميم العام.

– بموجب المرسوم الرقم ١٠٩١٥ تاريخ ١٥ أيلول ١٩٧٦، أعيد توزيع الحقائب الوزارية على السادة رئيس الوزراء والوزراء على الشكل التالي:

رشيد كرامي – رئيساً للوزراء، وزيراً للزراعة وللسياحة وللإسكان والتعاونيات.

كميل شمعون – نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للداخلية وللخارجية والمغتربين وللدفاع الوطني.

عادل عسيران – وزيراً للعدل وللتربية الوطنية والفنون الجميلة وللتصميم العام.

الأمير مجيد إرسلان – وزيراً للأشغال العامة والنقل وللموارد المائية والكهربائية وللصحة العامة.

غسان تويني – وزيراً للعمل والشؤون الإجتماعية وللإعلام وللصناعة والنفط.

جورج سكاف – وزيراً للمالية وللإقتصاد والتجارة وللبريد والبرق والهاتف.

– وبموجب المرسوم الرقم ١٠٩١٦ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٧٦، عُيّن السيّد كميل شمعون رئيساً لمجلس الوزراء بالوكالة عند غياب الرئيس الأصيل وتعذّر حضوره.

البيان الوزاري

دولة الرئيس،

حضرة النواب المحترمين،

الحمد لله الذي أعاننا على أمرنا، فيسّر من جهود المخلصين من أبناء هذه البلاد الطيّبة والمقيمين في رحابها واخوان لنا كرام ما أزال الغمة ورفع عن كواهلنا وصدورنا ثقل المحنة القاسية التي انتابت هذا الوطن الحبيب، القائم قبل كلّ شيء على المحبّة والثقة والسلام.

ولقد انبثقت حكومتنا من رغبة إجماعية في لجم الفتنة فوراً، ثم ضبط الأمن من مختلف الجوانب وتأمين الناس على حياتهم وممتلكاتهم وموارد رزقهم، ثم العمل العاجل على إعادة دولاب الحياة إلى دورته الطبيعية في كلّ المرافق. ولتحقيق هذه الغايات الأولية والأساسية بذلنا كلّ جهد ممكن فتحققت إلى حدّ بعيد بفضل تجاوب جميع المواطنين ووعيهم.

ونعتقد صادقين أن واجب المصارحة يقتضينا، كما تقتضي المسؤولية الحكومية، إجراء تحقيق عادل ونزيه، بعيداً عن كلّ الإعتبارات والمؤثرات، لجلاء حقائق الأحداث وبيان أسبابها وتحديد التبعات في كلّ مراحلها.

هذا، ولا يجوز لنا كذلك أن نتغاضى عما سببته الأحداث من آلام وأضرار لفريق من المواطنين، كان أكثرهم ضحايا بريئة، نخص بالذكر منهم أولئك الذين من الواجب مساعدتهم بقدر المستطاع لأن أحوالهم الإجتماعية والمعيشية لا تمكّنهم من تحمّل النكبة.

غير أن الأضرار التي لحقت بلبنان لم تقتصر على الأفراد، بل تجاوزتهم إلى الوضع الإقتصادي العام، مما يفرض على الحكومة – في إطار الوقت المتوافر لها – أن تبادر إلى إيجاد علاجات سريعة تعيد إلى لبنان حيويته، في كلّ قطاعاته التجارية والصناعية والزراعية والحرفية، فضلاً عن التعجيل في تنفيذ بعض المشاريع المهمة كتوسيع المرفأ وحلّ أزمته الحاضرة، وتطوير المطار، وتعزيز المرافق السياحية فوراً على أمل أن يتجاوب مع ندائنا إخواننا وأصدقاؤنا ومغتربونا في العالم كلّه الذين عرفوا لبنان بلد الضيافة والإلفة والجمال، وتعوّدوا التمتع بما حبتنا إياه الطبيعة، جبلاً وشاطئاً.

أيها السادة

لعلّ الأزمة الدابرة تحفزنا جميعاً على تأكيد بعض الحقائق التي يفرضها علينا واقعنا والتزاماتنا وتطوّر أحوال الدنيا عندنا ومن حولنا.

الحقيقة التي يجب التنويه بها هي أن الشعب اللبناني بمختلف فئاته وميوله تبنى القضية الفلسطينية بل اعتبرها وما برح يعتبرها قضيته الأولى، وناضل ويناضل من أجلها بكلّ ما في وسعه من فكر وعمل، وبصدق وأمانة وإخلاص، متقيداً بكلّ المواثيق والقرارات المتخذة في هذا الشأن، معتبراً أن أيّ حلّ لهذه القضية لا يمكن أن يقوم إلاّ على أساس العدل والحق.

ويطيب لنا هنا أن نؤكّد أننا واثقون من أن إخواننا الفلسطينيين يحترمون بدورهم، كما أكدوا مراراً، أوضاعنا وشرائعنا، وما بيننا وبينهم مما ينبع من الحرص المشترك على سلامة لبنان ونصرة القضية الفلسطينية.

والحقيقة الثانية هي أن لبنان يجب أن يبقى أميناً على نهجه في السياسة العربية والدولية، على أساس أنه جزء لا يتجزأ من العالم العربي، يقاسم إخوانه العرب سراءهم وضراءهم، وانه منفتح على الدنيا بأسرها وغير منحاز إلى أيّ محور أو تكتل. وهو ينتظر

من الجميع أن يبادلوه ثقة بثقة ومحبة بمحبة ليتمكّن من متابعة أداء رسالته، لخيره وخيرهم وخير البشرية جمعاء.

والحقيقة الثالثة هي أن الأحداث والتطوّرات على مختلف الأصعدة باتت تفرض علينا المبادرة إلى معالجة بعض أمورنا بمزيد من الجرأة والعمق.

فحرصنا على أمن لبنان وسيادته يهيب بنا أن نعنى بقواتنا المسلّحة كلّها، خصوصاً جيشنا، العناية التي تجعلها موضع اطمئنان إلى قدرتها المادية والمعنوية، عدّة وعدداً. ولذلك لا بدّ من أن نوفّر لجيشنا الإمكانات اللازمة ليضطلع بواجباته وفق ما تمليه مصلحة الوطن وأن يتأمّن له وفيه توازن يوحي الثقة للجميع وينأى به عن مجالات الإنتقاد، فتكون هذه المؤسّسة الوطنية عدّتنا في الصعوبات ودرعنا الواقية في وجه الإعتداءات. وسنتقدّم من مجلسكم الكريم في أقرب وقت بمشروع قانون عصري لتطوير أوضاع الجيش أوشكت دراسته على النهاية، واستوحيت في وضعه أحدث التشريعات في الدول التي يشابه وضعها وضعنا. أما مشروع خدمة العلم فهو بين أيديكم وسنتعاون معكم على التعجيل في مناقشته وإقراره.

وإيماننا بأن العدل بين الناس يجب أن يكون شعار الحكم وان المساواة الفعلية بين المواطنين في الحقوق والواجبات هي الكفيلة بإحياء الثقة بين المواطن والدولة، وإيماننا بأن الحكم ليس غاية في ذاته بل ان غايته الأصيلة هي أن يسوس الشعب على وجه يشيع الطمأنينة في قلوب الجميع ويحقق من العدالة الإجتماعية ما ينتفي معه الحرمان عن أية فئة وأيّ فرد وتتكافأ فيه كلّ الفرص أمام المواطنين أيّاً كانت أوضاعهم في المجتمع – كلّ هذا الذي نؤمن به يدفعنا إلى نشدان تحقيق المجتمع الذي يؤمن به كلّ اللبنانيين: مجتمع العدل والكفاية والحريات.

إذ اننا نؤمن أيضاً بالحرية في أوسع معانيها، ومناخ الحرية والإنفتاح إنما هو المناخ الطبيعي في هذا الوطن اللبناني كما يتمناه أبناؤه كافة أن يكون. لكننا إلى جانب هذا نقول ان الحرية يجب أن تبقى لها ضوابط لئلا تنقلب إلى فوضى، وان المبادرة الفردية تبقى نافعة وجديرة بالتشجيع إذا نأى بها أصحابها عن دروب الإحتكار.

واستناداً إلى هذه المبادىء وإلى قناعاتنا، لا بدّ لحكومتنا، إضافة إلى أنواع العمل التي تستوجبها إدارة البلاد والتي لن ندخل الآن في تعدادها، أن تبادر إلى اتخاذ تدابير ووضع مشاريع قوانين تؤدّي قدر الإمكان إلى تحقيق الغايات التي أشرنا إليها.

ونذكر في هذا الصدد مشروع قانون للتجنّس يضم إلى العائلة اللبنانية أولئك الذين يحق لهم ذلك.

ولا يخفى على مجلسكم الكريم ما للإدارة القادرة السليمة من أهمية في تقديم الخدمات وتحقيق المشاريع، العادية منها والإستثنائية، التي ينتظرها المواطنون. ولذلك فإن الحكومة لن تتردّد في اتخاذ كلّ التدابير التي قد تراها ضرورية في هذا السبيل.

أيها السادة،

إن حكومتنا منفتحة منذ الآن على كلّ حوار يهدف، في الإطار الديموقراطي، إلى تقييم الأحداث الأخيرة وتحليل أسبابها، والتخطيط لسياسة وطنية إجتماعية، كفيلة بمعالجة هذه الأسباب في الأصول والجذور. ذلك أن الحكم ملزم بتطوير أساليبه وقواعد عمل مؤسّساته بما يتيح التوافق مع متطلّبات العصر، فيضع سلّماً للأولويات يجري على أساسه التخطيط الإنمائي لتلبية حاجات المناطق والمواطنين، خصوصاً الفئات غير الميسورة.

حضرة النواب المحترمين،

هذه هي سياسة حكومتنا الإجمالية وتلك أهدافنا المرحلية التي تسعى إلى تحقيقها، بتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ سليمان فرنجية، وبالإشتراك والتعاون المخلصين معه، وبتأييد من مجلسكم الكريم.

وعلى هذا الأساس نتقدّم منكم طالبين منحنا ثقتكم الغالية من أجل العمل لما فيه خير البلاد وأهلها، بصفوف متراصّة وإرادات موحّدة تتعبأ في ظلّها كلّ الطاقات، فيبذل كلّ لبناني، مقيماً كان أم مغترباً، ما في وسعه ليبقى وطننا لبنان سليماً من كلّ أذى ومزدهراً، ويبقى شعبنا الأصيل سيّداً حرّاً عزيزاً، متطلّعاً في استمرار إلى المستقبل الأفضل.

عهد الرئيس الياس سركيس

ست حكومات و ٣ رؤساء حكومة

٦٤ وزارة تولاها ٥٤ وزيراً

رؤساء حكومات: سليم الحص (٣ مرات)، شفيق الوزان (مرتين)، رشيد كرامي.

أمّا الوزراء فهم:

سليم الحص (٣ مرات)
فؤاد بطرس (٣ مرات)
ميشال ضومط
أسعد رزق
فيكتور خوري
بهيج تقي الدين
ميشال المر (مرتان)
علي الخليل (مرتان)
بطرس حرب
يوسف جبران
نزيه البزري
رينيه معوض
خالد جنبلاط
محمد يوسف بيضون
عبد الرحمن اللبّان
مروان حمادة

أمين البزري
ابراهيم شعيتو
فريد روفايل
صلاح سلمان
شارل حلو
جوزف سكاف (٣ مرات)
أنور الصباح (مرتان)
ناظم القادري
طلال المرعبي
شفيق الوزان (مرتان)
خاتشيك بابيكيان
ميشال إده
الياس الهراوي
سليم الجاهل
مصطفى درنيقة
جوزف أبو خاطر

منير أبو فاضل

سامي يونس

إيلي سالم

بيار الخوري

بهاء الدين البساط

عصام خوري

عادل حامية

كميل شمعون

بيار الجميل

فيكتور قصير

وليد جنبلاط

قيصر نصر

محمود عمار

روجيه شيخاني

إبراهيم حلاوي

عدنان مروة

جورج افرام

رشيد كرامي

عادل عسيران

عبدالله الراسي

نبيه بري

جوزف الهاشم

الوزارة الواحدة والخمسون

من ٩ كانون الأول ١٩٧٦ إلى ١٦ تموز ١٩٧٩

رئيس حكومة و ٧ وزراء

سليم الحص – رئيساً للوزراء، ووزيراً للإقتصاد والتجارة وللصناعة والنفط وللإعلام.

فؤاد بطرس – نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية والمغتربين وللدفاع الوطني.

صلاح سلمان – وزيراً للداخلية وللإسكان والتعاونيات.

إبراهيم شعيتو – وزيراً للصحة العامة وللموارد المائية والكهربائية.

أمين البزري – وزيراً للأشغال العامة والنقل وللسياحة.

ميشال ضومط – وزيراً للتصميم العام

أسعد رزق – وزيراً للعمل والشؤون الإجتماعية وللتربية الوطنية والفنون الجميلة وللزراعة.

فريد روفايل – وزيراً للعدل وللمالية وللبريد والبرق والهاتف.

– القترعون ٧٧.

– نالت الثقة بالإجماع.

– بموجب المرسوم الرقم ١٩ تاريخ ٣ شباط ١٩٧٧، عدّل المرسوم الرقم ٣ تاريخ ١٩٧٦/١٢/٩ المتضمّن تشكيل الوزارة كما يلي:

– السيّد سليم الحص: رئيس مجلس الوزراء، وزيراً للإقتصاد والتجارة وللإعلام.

– السيّد أسعد رزق: وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة والعمل والشؤون الإجتماعية.

– السيّد ميشال ضومط: وزيراً للصناعة والنفط والزراعة.

– وبموجب المرسوم الرقم ١٥٦٠ تاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩٧٨، قبلت إستقالة السيّد ميشال ضومط، وقبلت استقالة السيّد فؤاد بطرس من وزارة الدفاع الوطني، وعيّن السيّد

أمين البزري وزيراً للزراعة ، والسيّد أسعد رزق وزيراً للصناعة والنفط، والعماد فكتور خوري، قائد الجيش، وزيراً للدفاع الوطني مع احتفاظه بمركزه.

البيان الوزاري

حضرة النواب المحترمين

الأحداث الأليمة التي عصفت بلبنان طوال سنة ونصف لم تبق ولا تذر، النزيف الرهيب الذي أصاب وطننا خلّف آلاف الثكالى واليتامى والمصابين بعاهات، والدمار الذي حلّ بالبلد أدّى إلى تهجير آلاف العائلات التي أصبحت بلا مأوى وإلى تشريد آلاف العمال الذين أصبحوا عاطلين عن العمل تتهددهم وعائلاتهم غائلة الفاقة.

لقد أدت هذه الأحداث إلى تدمير اقتصادنا ومؤسّساتنا ومرافقنا وقضت على كثير من معالم البنيان الذي شيّده أبناء هذا الوطن بالجهد والكفاح. ولعلّ الأشد هولاً ما خلّفته المأساة من تنافر مزّق منا النفس وزعزع الكيان وصدّع الوحدة وهدّد الإيمان بالمصير.

ولقد كانت حصيلة هذه المحنة بروز مشاكل حادة، لا سيّما على الأصعدة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، تحتاج إلى معالجة جذرية قبل أن تستفحل ويتفاقم أمرها.

إن أول ما يتجه إليه تفكيرنا، ونحن في هذا الموقف الذي يمتلىء فيه القلب بروعة المسؤولية أمام الله والوطن، هو الخشوع أمام الأرواح البريئة من ضحايا هذا الوطن، ومعاهدة أبنائه بتحمّل التبعات الجسام من أجل التغلّب على المصاعب التي خلفتها هذه الأزمة المحنة.

إن منطلقنا هو التحرّك السريع والتصدّي لهذه المشاكل مجتمعة وتقديم الأهم على المهم. فننصرف بادىء ذي بدء إلى متابعة توطيد الأمن والإستقرار في البلاد بحيث يستعيد الحكم هيبته والقانون سلطته ويعود لحق الفرد والجماعة كلّ حرمته، ويستوجب ذلك الإسراع في إعادة تكوين قوى الأمن وإعادة بناء الجيش ليقوم بواجبه لا سيّما على الحدود الجنوبية.

وفي رأس سلّم الأولويات التي نتصوّرها تأتي معالجتنا للمشاكل الإجتماعية الملحّة كإيواء المهجّرين وإغاثة المنكوبين ومساعدة الميتمين والمشرّدين وإيجاد فرص للأيدي العاملة المعطّلة وما إلى ذلك.

وسوف تتحرّك الحكومة بسرعة لمعالجة قضايا الإعمار والإنماء من أجل دفع عجلة الإقتصاد في الطريق القويم وذلك في إطار خطة إنمائية إقتصادية وإجتماعية متكاملة، تحقيقاً لذلك سوف تسارع إلى إنشاء مجلس للإنماء والإعمار يتمتع بالصلاحيات والإمكانات التي تتيح له العمل على صعيد التخطيط والتنفيذ بأقصى ما يمكن من سرعة التحرّك والفعالية.

وإننا لنعي كلّ الوعي أبعاد المشاكل الإجتماعية التي كان لبنان يعاني منها بما فيها النزوح من الريف والتمركز السكاني في المدينة وحولها والفوارق الإقتصادية بين مختلف المناطق والفئات والولاءات الطائفية والعوائق التي تحد من تكافؤ الفرص، فلئن كان من حق الوطن على المواطن أن يستأثر بولائه التام، فالعدالة الإجتماعية حق للمواطن على وطنه، وستكون في مقدّمة أولويات أية خطة إنمائية توضع في المستقبل.

وفي النطاق الإقتصادي نشير إلى أن النظام الإقتصادي الذي أخذ به لبنان منذ الإستقلال أفرز مظالم وعثرات، كما أفسح المجال لنشوب أزمات، تعود في معظمها إلى تخلّف القطاع العام عن أداء دوره المفروض بشكل فعّال. غير أن هذا النظام قد أظهر، من ناحية أخرى، مزايا أسهمت في تحقيق ازدهار عظيم عبر سنوات طوال، تأتي في طليعتها ثروة لبنان البشرية وتكامل اقتصاده مع اقتصاد الدول العربية الشقيقة وقدرة ذلك الاقتصاد على التكيّف والنموّ. وسوف تحافظ الحكومة على مزايا هذا الإقتصاد واحترام الملكية الفردية، كلّ ذلك مع الحرص على أن يكون هذا الإقتصاد منظّماً وفق تخطيط يستند إلى رؤية إقتصادية ومالية وإجتماعية واضحة.

أما عملية إحياء القطاعات الإقتصادية التي لحقت بها الخسائر، فستعمد الحكومة إلى تنفيذها، كما أشار فخامة رئيس الجمهورية في رسالته الأخيرة التي وجهها بمناسبة عيد الإستقلال، عن طريق المصارف العاملة في لبنان توخياً للسرعة وتأميناً لحسن النتائج، ذلك لأن هذا المنهج سوف يغني الدولة عن إنشاء جهاز مؤقت جديد من أجل تنفيذ تلك العملية مع ما يترتب على ذلك من اللامركزية في إدارة العملية نظراً لتواجد المصارف في مختلف المناطق اللبنانية، ومن شأنه كذلك أن يؤمّن الكثير من الفعالية نظراً

لأن التمويل هو بطبيعة الحال من صلب الأعمال اليومية التي تمارسها المصارف. ثم إقامة عازل بين الدولة والمتضرر من خلال توسيط المصارف سيكون، كما جاء في رسالة فخامة رئيس الجمهورية الأخيرة، ادعى للحفاظ على حرية المبادرة الفردية. إلاّ أن إحياء القطاعات الإقتصادية لا يعني بالضرورة إعادة الوضع إلى الصورة التي كان عليها قبل الأزمة. فعملية إعادة البناء سوف تتمّ في إطار من التوجيهات العامة التي تؤمّن أعظم قدر ممكن عملياً من التوافق بين الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المسلم بها من جهة والنتائج التي ينتظر أن تترتب على تنفيذ العملية من جهة أخرى.

ومن نافلة الأقوال أن قدرة الحكومة على تحقيق خططها الإعمارية والإنمائية ستكون رهناً إلى حدّ بعيد بحصولها على الدعم المالي اللازم من الدول العربية الشقيقة وسائر الدول الصديقة والمؤسّسات الدولية. ومن أجل ذلك باشرت الحكومة الإتصالات اللازمة بهذا الشأن.

وستعنى الحكومة بشؤون الإدارة إيماناً منها بأن الأعباء المتزايدة التي تفرضها المرحلة الحاضرة واتساع نطاق النشاطات المنتظرة تفرض من جهة تطوير الإدارة العامة وإعادة تنظيمها على أسس علمية حديثة واعتماد الكفاءة كأساس، ومن جهة أخرى إجتذاب ذوي الإختصاص والكفاءات العالية لتتمكّن الإدارة من أداء دورها بفاعلية في إطار من التوجّه الإنمائي الواضح. وستعمل الحكومة على تنزيه الإدارة من الفساد وروح التخاذل والرتابة، وكلّها أمور كانت تستعدي المواطن على الدولة كما ستعمد إلى إلغاء الطائفية في الإدارة والقضاء والجيش.

وتنظر الحكومة إلى شؤون التربية من خلال نظرة مستقبلية ترمي إلى إعداد جيل عامر القلب بشعور الانتماء إلى هذا الوطن لا إلى طائفة أو عائلة أو اقليم. وطبيعي أن تركز الحكومة من أجل تحقيق ذلك على التنشئة الوطنية والتربية المدنية الصحيحة وخدمة العلم، وستعتمد الحكومة التخطيط أساساً لسياستها التربوية بحيث يكون للنظام التربوي توجيهات واضحة وبحيث يأتي نتاجه تجاوباً مع احتياجات المستقبل، ومحققاً لتعاون أوثق بين المواطن والدولة.

حضرة النواب المحترمين

في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ لبنان يؤلّف الأمن والإعمار والإنماء عوامل جمع وتوحيد. وما أحوج لبنان اليوم إلى كلّ ما يجمع ويوحّد وإلى اجتناب كلّ ما يفرّق. من هنا

جاء اعتمادنا للصيغة الحالية للحكومة في هذه المرحلة. والحكومة ليست غافلة عن الحاجة لإجراء تطوير سياسي عميق. إننا نؤمن بأن النظام الديموقراطي الذي اختاره لبنان قاعدة لوجوده وانطلاقه، إنما ينبثق من إرادة هذا الشعب المفطور على الحرية، وهو بالتالي النظام الأمثل لتلبية مطامحه وإطلاق قدراته على الإنتاج والعطاء وإقامة الحوار السمح والبناء بين أبنائه على اختلاف انتماءاتهم. غير أننا نؤمن في الوقت ذاته بأن هذا النظام يفقد مبرر وجوده ما لم يوفّر الإطار الصالح للتجديد والتطوير المستمرين وما يؤمّن السبيل إلى استباق المشاكل قبل وقوعها وإلى الوصول إلى حلّها إذا ما نشأت في أجواء سليمة هادئة وبنّاءة. إلاّ أن ميدان الإصلاح السياسي ليس وقفاً على الحكومة وإنما مجال العمل فيه واسع أمام مجلسكم الكريم وأمام الأحزاب السياسية وأولي الرأي. أما ما يمكن أن تتعهّد به الحكومة على هذا الصعيد فهو أن تسعى جاهدة مع جميع الفرقاء لتجاوز مرحلة الإنقسامات السياسية الحادة وأن تسهم في خلق الجو الملائم لإيجاد صيغة مجدية لقيام حوار إيجابي بنّاء بين مختلف الفرقاء وصولاً إلى أهداف واحدة صريحة.

أما في ما يتعلّق بالسياسة الخارجية فتنطلق الحكومة من مبدأ أساسي هو أن لبنان جزء لا يتجزأ من العالم العربي وهو يلتزم بمواثيق جامعة الدول العربية ويدعو إلى تعزيزها وزيادة قدراتها بعد أن أثبتت جدواها وفعاليتها في التصدّي لكثير من المشاكل والقضايا العربية. والدور المشكور الذي قامت به الجامعة في معالجة الأزمة اللبنانية يحدونا إلى مزيد من التمسّك بهذا الموقف.

وبهذه المناسبة فإن الحكومة، إذ تقدّم الشكر للملوك والرؤساء العرب لما بذلوه في سبيل وقت النزف في لبنان، لتشكر بصورة خاصة الشقيقة سوريا التي تتميّز علاقات لبنان معها بطابع الأخوّة والجوار والتاريخ المشترك والأماني المشتركة والتي كان لمبادرتها الكريمة الأثر الفعال في تحقيق الأمن والإستقرار في البلاد.

كما أن الحكومة تشكر الدول الصديقة والمنظّمات الدولية التي أبدت اهتمامها بلبنان في محنته وتؤمن بأن تنمية علاقات لبنان مع سائر الدول الصديقة والمنظّمات الدولية تعزز دوره في العالم وفي المنطقة. وهي إذ تعول هلى صداقات لبنان الخارجية تدرك ما للمغتربين اللبنانيين المنتشرين في أرجاء العالم من أثر في توطيد هذه الصداقات وتعزيزها.

وتؤكّد الحكومة على إيمان لبنان بالقضية الفلسطينية مشيرة إلى أن علاقته مع منظّمة التحرير الفلسطينية سترتكز على الصراحة والثقة واحترام سيادة الدولة والالتزامات بالاتفاقات المعقودة وبمقررات مؤتمري القمة في الرياض والقاهرة الأخيرين.

حضرة النواب المحترمين

إن البلاد تواجه اليوم مرحلة مصيرية من تاريخها، ولقد علّمتنا هذه المحنة التي مررنا بها أن مصيرنا هو من صنع أيدينا. فعلينا أن نمد هذه الأيدي مسؤولين ومواطنين من أجل البناء ومضاعفة الإنتاج لنستعيد مكانتنا تحت الشمس. وفي هذه الظروف التي نعيشها تبدو الحاجة أكثر إلحاحاً لتحمّل المواطنين، جميع المواطنين، مسؤولية الإسهام والمشاركة الفعالة مع الدولة من أجل التغلّب على نتائج الأزمة التي مرّت بها البلاد وتحقيق الأهداف التي نسعى جميعاً إلى تحقيقها.

إن الحكومة، بقدر ما يعتمل في نفوس أعضائها من طموح وآمال، ستبذل قصارى الجهد في سبيل توحيد الصف ورأب الصدع وجمع الكلمة على أساس لبنان الواحد الموحّد في جميع مؤسّساته ومناطقه، لبنان القوي بتضافر أبنائه، كلّ أبنائه، وتعاونهم جميعاً من أجل إعلاء شأنه ودعم استقلاله وضمان سيادته.

إن مواجهة المشكلات الطارئة تستدعي دون ريب اشتراع قوانين جديدة وإدخال تعديلات على القوانين النافذة على أن يجري ذلك بعجلة كلية تلبية للحاجات الملحّة في سبيل وضع البلاد في دروب النقاهة والتعمير والعمران.

وان الحكومة واثقة أن المجلس الكريم يشاركها الرأي في أن أي عمل فعّال يطلب إلى الحكومة القيام به يستوجب توفير إمكانات العمل السريع في بعض الحقول. ومن هنا حاجة الحكومة إلى سلطات إستثنائية في بعض المواضيع التي لا تتحمّل التأخير والتي تتصل مباشرة بالأهداف التي تحتمها المرحلة المقبلة في حياة لبنان.

وانا لواثقون من أن مجلسكم الكريم سيمنح الحكومة الصلاحيات المطلوبة لتمكينها من أداء واجبها. لذلك فإننا نضمن بياننا الوزاري هذا مشروع قانون معجّل مكرّر بطلب بعض الصلاحيات الإستثنائية لمدّة ستة أشهر من تاريخ العمل به على أن يعتبر التصديق على الثقة تصديقاً على القانون المذكور وإقراراً لأحكامه المحصورة بمادة وحيدة هي الآتية:

«مادة وحيدة: أجيز للحكومة، لمدّة ستة أشهر، أن تتخذ في مجلس الوزراء، مراسيم إشتراعية لتعديل أو إلغاء الأحكام اتشريعية النافذة أو وضع نصوص جديدة، ترمي إلى إعادة تعمير البلاد وإلى تطوير وتنظيم الشؤون المالية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية والدفاعية والإعلامية والتربوية.

كما أجيز لها أن تعيد النظر بالقوانين التالية:

قانون الإيجارات – قانون الجنسية – القوانين المتعلّقة بالمهل القانونية والقضائية والعقدية – القوانين المتعلّقة بإعادة تكوين الدعاوى والسجلات الرسمية والمستندات الرسمية والخاصة التي فقدت – قانون تنظيم وتحديد المناطق الإدارية – قانون الإنتخابات النيابية – قانون البلديات – قانون الموازنة – قوانين التنظيمات الإدارية لجهة تبسيط وتسهيل المعاملات – قوانين الضرائب والرسوم لجهة التقسيط أو الإعفاء من الضرائب والرسوم المتوجّبة.

وللحكومة أن تعقد القروض وتنشىء شركات إقتصادية مختلفة وأن تلغي المرافق لعامة أو تدمجها بهذه الشركات أو بالإدارات العامة.

تعرض بعض المراسيم الإشتراعية تباعاً فور صدورها على المجلس النيابي.

ويعمل بهذا القانون اعتباراً من اليوم التالي لتعليقه على باب مركز رئاسة الحكومة».

إننا لا نستطيع أن نجترح المعجزات. فالمشاكل ضخمة والإمكانات محدودة. وعملية البناء عملية شاقة وطويلة، تقتضي منّا كلّ ما نستطيع من جهد وصبر وتضحية. ولكننا سنتحرّك بسرعة، ونؤمن بهذا الشعب وبما يتمتع به من حيوية وبما يملك من طاقات وقدرات، كما نعول على ما للبنان من صداقات في العالم، وعلى ما يشدّه من روابط مع أشقائه العرب، ونستند إلى الثقة الغالية التي أولاها العالم لرئيس البلاد، بهذا كلّه سنبدأ بانطلاقتنا لمواجهة التحدّيات على الأسس التي شرحنا، وبوحي من الثقة الغالية التي نطلب إليكم التفضّل بمنحنا إياها، والتي تعتمد في آن واحد على إقرار مشروع القانون المعجّل المكرر الذي تضمّنه هذا البيان، والتي ستكون منطلقنا لتعاون وثيق مع مجلسكم الكريم لتحقيق أمن البلد وحلّ مشاكله ومتابعة السير في طريق الإعمار والإزدهار وشكراً.

الوزارة الثانية والخمسون

من ١٦ تموز ١٩٧٩ إلى ٢٥ تشرين الأول ١٩٨٠

رئيس حكومة و ١١ وزيراً

سليم الحص	– رئيساً لمجلس الوزراء.
فؤاد بطرس	– نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية والمغتربين.
شارل حلو	– وزير دولة.
بهيج تقي الدين	– وزيراً للداخلية وللسياحة.
جوزيف سكاف	– وزيراً للدفاع الوطني وللزراعة.
ميشال المرّ	– وزيراً للبريد والبرق والهاتف وللإسكان والتعاونيات.
أنور الصبّاح	– وزيراً للموارد المائية والكهربائية وللصناعة والنفط.
علي الخليل	– وزيراً للمالية
ناظم القادري	– وزيراً للعمل والشؤون الإجتماعية.
بطرس حرب	– وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة وللأشغال العامة والنقل.
طلال المرعبي	– وزيراً للإقتصاد والتجارة وللصحة العامة.
يوسف جبران	– وزيراً للعدل وللإعلام.

– المقترعون ٧٣.

– نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٥٤ صوتاً.

– حجب الثقة ٩.

– بموجب المرسوم الرقم ٢٧٢١ تاريخ ١٨ شباط ١٩٨٠، عُهد إلى السيّد ناظم القادري بمهام وزارة الداخلية بالوكالة، وإلى السيّد علي الخليل بمهام وزارة السياحة بالوكالة.

– بموجب المرسوم الرقم ٢٢١٣ تاريخ ١٧ تموز ١٩٧٩ إحتفظ السيّد يوسف جبران بوظيفته الأصلية طيلة مدّة تعيينه وزيراً.

البيان الوزاري

حضرة النواب المحترمين

إن الحكومة التي لها شرف المثول أمامكم طالبة ثقتكم الغالية لهي فريق عمل موحّد الرغبة والإرادة في مجابهة مأساة لم يشهد تاريخنا لها مثيلاً، مأساة لها أسبابها الخارجية والداخلية. غير أنه لا يمكن مواجهة تلك المأساة إلاّ بتحقيق وفاق وطني يتيح لنا، جميعاً، التصدّي، قدر الإمكان، للأسباب الخارجية والقضاء تدريجيّاً على الأسباب الداخلية.

وهذا الوفاق ينطلق من القناعة بأن ما يوحّدنا أقوى مما يباعد بيننا ويتحقق إذا استطعنا، مجلساً وحكومة، توجيه المواطنين نحو نظرة مستقبلية واحدة للبنان ولدوره العربي والدولي وذلك عن طريق العقل والفكر لا العنف والإكراه، وتوفير الأمن والإستقرار وخلق جوّ من الثقة المتبادلة ووضع حدّ لأيّ ممارسة تتنافى مع السيادة وإرساء قواعد الديموقراطية الحقة بما تعني من عدل وحرية مسؤولة ومساواة بين اللبنانيين في الحقوق والواجبات، وذلك من خلال تشريعاتنا وأعمالنا.

لم نعدكم بتحقيق المعجزات واجتراح العجائب، إلاّ أنه لا بدّ أن تزيدنا ثقتكم تحسّساً بضخامة المسؤولية الملقاة علينا في هذه الظروف العصيبة.

في طليعة المعضلات التي تواجهنا قضية الجنوب وما يتعرّض له من عدوان وما حلّ به من نكبات، وقد قامت حكومتنا باتصالات على الصعيد الدولي لمعالجة هذا الوضع الخطير وستواصل السعي لتنفيذ مقررات مجلس الأمن الدولي وبصورة خاصة القرارين ٤٢٥ و٤٥٠.

إن إحدى غايات الإعتداءات الإسرائيلية إحراج القوات الدولية وإذلالها وتحطيم معنوياتها وحملها بالتالي على الإنسحاب من الجنوب.

لذلك ستأدب حكومتنا على السعي لتفويت هذه الغاية على إسرائيل من خلال التعاون مع الأمم المتحدة وقواتها في الجنوب.

ويطيب لنا بهذه المناسبة أن ننوّه بالدور الذي قام به الجيش في الجنوب تحت التصرّف العملاني لقوات الأمم المتحدة وأن نوجّه الإمتنان إلى مجلس الأمن الدولي وإلى أمين الأمم المتحدة وإلى الدول التي اشتركت في تكوين هذه القوات.

إننا نؤكّد أن حكومتنا تولي قضية الجنوب ما تستحقه من اهتمام، وأن هذه القضية - وهي مسؤولية عربية أيضاً - بحاجة إلى مزيد من الدعم العربي على كلّ الأصعدة، وإذا صحّ أن قضية الجنوب مرتبطة إلى حدّ بمعضلة الشرق الأوسط، فيجب أن لا يحول ذلك دون عملنا على معالجة الأزمات الناشئة عن العدوان الإسرائيلي، وعن ضبط الممارسات التي يتخذها المعتدي ذريعة ولو باطلة لتبرير اعتداءاته.

إن حكومتنا تؤكّد إصرارها على أن تستعيد الدولة سيادتها على الجنوب بمساعدة مجلس الأمن وقوات الطوارىء الدولية وعلى أن تستعيد سلطتها الكاملة على جميع الأراضي اللبنانية.

حضرة النواب المحترمين

قلت ان هذه الحكومة منبثقة عن إرادتكم، وستكون قاعدة عملها التجاوب مع رغبات مجلسكم مما صدر عنه من توصيات، ولا سيّما التوصية التي أقرّها مجلسكم الكريم بالإجماع في تاريخ ١٩٧٨/١٢/١٩ والتي أتلوها على مسامعكم:

«إن مجلس النواب في جلسته المنعقدة في تاريخ ١٩٧٨/١٢/١٩، وبعد المناقشة في الوسائل الكفيلة بتنفيذ مقررات بيت الدين، المصادق عليها في مجلس الوزراء في تاريخ ٧٨/١٠/٢١، يقرّر ما يأتي:

«إن وضع مقررات بيت الدين موضع التنفيذ، التي من شأنها إعادة السلطة الفعلية إلى الدولة، هو تجسيد لإرادة الشعب اللبناني على اختلاف الطوائف والفئات، والشرط الأساسي الذي لا بدّ منه، لمتابعة مسيرة بناء الوطن ومواجهة مختلف الأخطار المحدقة به، من تقسيم وتوطين، كما أنها المدخل الحتمي للتوصّل إلى الوفاق الوطني حول صيغة مستقبلية للبنان، توفّر له المناعة الذاتية التي تحول دون جعله في المستقبل تربة خصبة لمحاولات التفجير، إن من الداخل أو من الخارج.

«لذلك، فإن مجلس النواب يطلب من الحكومة الإسراع في إنجاز البرنامج التطبيقي لمقررات بيت الدين، ووضعه موضع التنفيذ وذلك انطلاقاً من كون القوات الأمنية الشرعية المؤلّفة من قوات الجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي وقوات الردع العربية وحدة أمنية لا تتجزّأ، يناط بها، في إطار المسؤولية الأمنية والعسكرية الواحدة، تنفيذ هذا البرنامج في كلّ الأراضي اللبنانية».

بوحي من هذه التوصيات، وبوحي من القرار الصادر عن مجلسكم الكريم بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٧٨، ستعمل الحكومة بكلّ ما تستطيع على تنفيذ هذه المقررات تنفيذاً كاملاً وصحيحاً.

وفي سهر الحكومة على إزالة العقبات التي تحول دون تنفيذ المقررات المشار إليها، لن يغيب عن بالها وجود أوضاع شاذة خلفتها ظروف الأحداث أو العدوان الإسرائيلي أو سائر أعمال العنف من تهجير واحتلال لأملاك الغير في مختلف المناطق. وستعمل الحكومة على إزالة هذه الأوضاع.

حضرة النواب المحترمين

من البديهي أن تكون قضية الأمن في رأس اهتماماتنا. وفي موضوع الأمن يهمّنا التأكيد على حقائق ثلاث: الأولى أنه يجب أن تستعيد عناصر الأمن ثقتها بنفسها، بعد أن كادت الأحداث أن تحطّم معنوياتها. وقد سعينا وسنسعى إلى بلوغ هذه الغاية، ويطيب لنا أن نعلن أننا قطعنا شوطاً بعيداً في هذا المجال ونرجو أن تتمكّن قوى الأمن الداخلي من تأدية مهماتها على الوجه الكامل الصحيح. أما الجيش فسوف تتابع حكومتنا عملية بنائه إستناداً إلى قانون الدفاع الجديد وعلى النحو الذي يؤمن له الفعالية المطلوبة في الدفاع عن الوطن ووحدته وبسط سيادة الدولة على أراضيه كاملة.

والحقيقة الثانية أن إقرار الأمن مطلب وطني وضرورة ملحّة للخروج من الأزمة المحنة التي يعانيها الوطن. فعلى جميع المواطنين أن يساعدوا السلطة في محاولة ضبط الأمن وتوطيد أركانه، وأن يتركوا لها وحدها ممارسة مهامها في هذا المجال.

أما الحقيقة الثالثة فهي أن الأمن لا يستتب إلاّ إذا عادت إلى الأجهزة القضائية فاعليتها. والحكومة جادة في أن يستعيد القضاء فاعليته في مستهل السنة القضائية.

أيها السادة،

إذا كان المواطن يجد تفسيراً لما قد يحول دون وضع الحلول الجذرية للقضايا المصيرية المتشابكة فمن حقه أن لا يجد مبرراً لأيّ تقاعس أو إهمال في الأمور الحياتية الملحّة.

إن في طليعة هذه الأمور قضايا الماء والكهرباء وسائر القضايا التموينية والمواصلات ولا سيّما السلكية واللاسلكية والبريدية من هاتف وتلكس وبرق وبريد.

وستعمل الحكومة بكلّ الوسائل الممكنة على تنفيذ المشاريع الإعمارية والإنمائية العاجلة، وعلى تحسين أوضاع الخزينة ومحاربة الضغوط التضخّمية والغلاء، وعلى

معالجة المشاكل الإجتماعية وقضايا العمل وشؤون العمّال والقضايا الصحية والتربوية، وعلى إنعاش نشاط القطاعات الخاصة في الإقتصاد الوطني.

حضرة النواب المحترمين

لقد أشرنا إلى أن بعض القضايا الحياتية التي تهمّ المواطن ولم نعدّدها جميعاً. كلّ ما يمكن أن نقوله أن الحكومة ستدأب على معالجة هذه القضايا بالجدّية التي يفرضها الظرف الراهن.

ونعود إلى القول أن على المواطن أن يتحسّس بدوره بمسؤولياته. وأن يسهّل عمل السلطة لتحقيق المطالب الشعبية الملحّة.

أمّا على الصعيد الخارجي فإن الحكومة تؤكّد حرصها على المحافظة على أطيب العلاقات مع الدول الصديقة بصورة عامة والدول العربية الشقيقة بصورة خاصة، إيماناً منّا بأن يساعد تعاوننا معها على إنقاذ لبنان من محنته ومما يتعرّض له من اعتداءات بربرية من جانب إسرائيل وما يعانيه من مآسي إنسانية وإجتماعية. ونؤكّد حرصنا بشكل خاص على الروابط الأخوية الوثيقة التي كانت ولا تزال تتميّز بها علاقاتنا مع سوريا الشقيقة على أسس من الإحترام المتبادل والمصلحة المشتركة. ونحن على يقين أن سوريا ستواصل التعاون معنا في مواجهة الشدائد وفي بذل الجهود لإخراج لبنان من المحنة التي حلّت به.

حضرة النواب المحترمين،

نكرّر القول أنه ليس بمقدور هذه الحكومة - أو أيّ حكومة - أن تعيد إلى لبنان الإستقرار الذي كان ينعم به والدور الرائد الذي لعبه في المنطقة العربية - وهو البلد الصغير في حجمه، الكبير في إمكاناته - إذا لم يتحسس كلّ فرد من أفراد الشعب الإسهام في إعادة بناء الدولة بصورة فاعلة وجدية.

ونحمد الله على أن المحنة التي مرّت بلبنان لم تقوَ، رغم ما نتج عنها من ضحايا بشرية وخراب ودمار، على النيل من نظامنا الديموقراطي، وقد بقيت مؤسّساته الدستورية سليمة وفاعلة.

هذا البيان الوزاري حرصنا على أن يكون واضحاً وصريحاً، بوحي من إيماننا بأن بوسعنا معالجة القضايا الهامة دون الإدعاء بأنه في وسعنا حلّها جميعاً.

وعلى أساسه نطلب من المجلس الكريم أن يمنحنا ثقته.

الوزارة الثالثة والخمسون

من ٢٥ تشرين الأول ١٩٨٠ إلى ٨ تشرين الأوّل ١٩٨٢

رئيس حكومة و ٢١ وزيراً

شفيق الوزان - رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية.
فؤاد بطرس - نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية والمغتربين.
جوزيف سكاف - وزيراً للدفاع الوطني.
نزيه البزري - وزيراً للصحة العامة.
خاتشيك بابكيان - وزيراً للعدل.
رينيه معوض - وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة.
ميشال إده - وزيراً للإعلام.
خالد جنبلاط - وزيراً للإقتصاد والتجارة.
جوزف أبو خاطر - وزير دولة.
ميشال المر - وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.
أنور الصباح - وزيراً للموارد المائية والكهربائية.
علي الخليل - وزيراً للمالية.
محمود عمّار - وزير دولة.
منير أبو فاضل - وزير دولة.
الياس الهراوي - وزيراً للأشغال العامة والنقل.
محمد يوسف بيضون - وزيراً للصناعة والنفط.
عبد الرحمن اللبان - وزيراً للعمل والشؤون الإجتماعية.
قيصر نصر - وزير دولة.
سامي يونس - وزير دولة.
سليم الجاهل - وزيراً للإسكان والتعاونيات.
مصطفى درنيقة - وزيراً للزراعة.
مروان حماده - وزيراً للسياحة.

- المقترعون ٤٨.
- نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٤١ صوتاً.
- لا ثقة ٦.
- إمتنع ١.
- بموجب المرسوم الرقم ٣٦٤٥ تاريخ ١١ كانون الأول ١٩٨٠، إحتفظ الوزراء خالد جنبلاط وعبد الرحمن اللبان وقيصر نصر وسامي يونس بوظائفهم الأصلية طيلة مدة تعيينهم وزراء.
- قدّم منير أبو فاضل إستقالته من هذه الوزارة.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين،

تتقدّم الحكومة اليوم من مجلسكم الكريم ببيانها الوزاري وسط هموم ومآسٍ تجثم منذ سنوات على صدر الوطن وتستبدّ تفاعلاتها اليومية الدامية بمشاعر اللبنانيين.

ومع إقرارنا بأن الأحداث التي جرت في لبنان مرتبطة إلى حدّ كبير بعوامل خارجية متعدّدة من أبرزها الصراع العربي الإسرائيلي وانعكاسات الصراعات الخارجية على أرض لبنان، فيجب الإعتراف كذلك بأن الخلافات الداخلية ومعها إنقسام اللبنانيين أسهمت في تفاقم الأزمة.

وفي الفترة التي كانت تستعدّ حكومتنا لوضع البيان الوزاري والمثول أمام مجلسكم الكريم وقعت حوادث أمنية تعرفونها أسرعنا لمعالجتها، أمنياً وسياسياً وعلى كلّ صعيد، بما يكفل الحدّ من اضطراب الأمن ويؤكّد التمسّك بحق الشرعية لإعادة الأمور إلى نصابها. وإننا نأمل أن تؤدّي هذه المعالجة إلى مزيد من التحسّن في الوضع العام.

حضرات النواب المحترمين،

إذا كانت مناشدة البلاد الشقيقة، للإسهام بصورة فاعلة في عودة الأمن والإستقرار إلى لبنان، مفترضة وطبيعية، وإذا كان من حقنا تذكير العالم بالمأساة اللبنانية ودعوته للمساهمة الفاعلة في وضع حدّ لها، فمن حق الحكومة ومن واجبها

التوجّه إلى اللبنانيين قبل غيرهم، ومن واجب كلّ لبناني أن يحاسب نفسه قبل أن يحاسب الآخرين، فثمّة تصرّفات نُسأل عنها نحن أسهمت في نشوء الأزمات منذ سنوات عديدة وساعدت في المحنة الحاضرة على تعميق الهوة بين أبناء الوطن الواحد وحالت وتحول دون حشد الجهود والطاقات للخروج من هذه الحالة الخانقة. وأننا لعلى ثقة كبيرة بأن الأزمة المحنة التي يعاني منها لبنان هي حقبة سوداء عابرة في تاريخه المجيد أثقلته بالأعباء والآلام غير أنها لم تنل من جوهر أصالة شعبه الصابر الصامد.

لقد أثبتت هذه الأزمة للجميع إرادة اللبنانيين في بقاء لبنان صامداً وموحّداً. وأثبتت كذلك تمسّك أهله، جميع أهله، بكلّ شبر من أرضه وكلّ ذرّة من ترابه. وأبرزت وعياً وقناعات بالتوجّه نحو مستقبل أفضل يتطوّر فيه النظام والمؤسّسات بما يتجاوب مع طموحات الأجيال الطالعة ويلبّي حاجات المجتمع والمواطنين ويرسي قواعد لبنان الجديد على أساس وحدة أرضه وشعبه ومؤسّساته.

حضرة النواب المحترمين،

إن حكومتنا ستحكم ضمن هذا المفهوم بالتعاون الوثيق مع مجلسكم الكريم، وكفريق عمل واحد في مختلف أجهزتها وإداراتها وبالمشاركة المخلصة مع أبناء الشعب الواحد، للتصدّي للقضايا الأساسية وإيجاد الحلول الملائمة لها، معتمدين مبادىء الوفاق الوطني التي أقرّها مجلس الوزراء في الخامس من اذار ١٩٨٠ والتي أجمع عليها اللبنانيون.

وفي طليعة المعضلات التي تواجهنا قضية الجنوب وما يتعرّض له باستمرار من اعتداءات وما يحل به من نكبات. واننا نؤكّد العزم على متابعة الجهود لمعالجة هذا الوضع سعياً لتأمين تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلّقة بجنوبي لبنان ولا سيّما القرارين ٤٢٥ و٤٥٠ تنفيذاً كاملاً وصحيحاً، بكلّ الوسائل الممكنة، بهدف إنهاء الإحتلال الإسرائيلي للشريط الحدودي واستعادة الدولة لسيادتها على كامل أرض الجنوب دون استثناء حتى الحدود المعترف بها دولياً، وتكثيف دعائم الصمود في كافة الحقول بما فيها حقول الإغاثة والإعمار والإنماء، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في هيكلية وأجهزة وتنظيم وأسلوب عمل مجلس الجنوب لتعزيزه وتوفير كلّ ما يمكنه من تحقيق أهدافه في تأمين الصمود وتقديم المساعدات للمتضرّرين وتلبية المتطلّبات الحياتية بما يتناسب مع صعوبة الظروف ودقّة المرحلة، والتنسيق في كلّ ذلك مع مختلف الإدارات والهيئات التي تعمل اليوم لتأمين هذا الواجب.

حضرات النواب المحترمين،

من الطبيعي أن تكون قضية الأمن في رأس اهتماماتنا، فالأمن هو مطلب الجميع وهو ما ألحتم عليه في الإستشارات النيابية، فضلاً عن أنه ضرورة ملزمة للتعاون في الخروج من الأزمة المحنة التي يعانيها الوطن منذ عدّة سنوات والتي تعيق سير الدولة وتفقد المواطن أعزّ ما يتمنّاه في وطنه من أمن وطمأنينة على حياته ورزقه. من أجل ذلك تؤكّد الحكومة عزمها على استمرارها في معالجة هذا الموضوع باهتمام كلّي وبجميع الوسائل الممكنة. ويأتي في طليعة التدابير التي تنوي اتخاذها تعزيز طاقات قوى الأمن الداخلي واستكمال بنية الجيش وتنظيم قيادته إستناداً إلى قانون الدفاع الوطني الجديد وما يستلزم ذلك من مراسيم مع تعزيز قدراته وإمكاناته بما يؤمّن له الفعالية اللازمة في الدفاع عن الوطن ووحدته وبسط سيادة الدولة على أراضيها كافة وفقاً للسياسة الدفاعية المقرّرة. ولا بدّ هنا من التأكيد على مسؤولية المواطنين جميعاً في التجاوب مع السلطة في تدابيرها لضبط الأمن وتوطيد أركانه وعلى أنه لا يجوز لغير قوى السلطة الشرعية من قوى الأمن الداخلي والجيش أن تقوم بهذه المهمّة بالتعاون والتنسيق مع قوات الردع العربية.

حضرات النواب المحترمين،

إذا كانت شؤون الأمن طليعة هموم المواطنين وفي رأس المسؤوليات المترتبة على الحكومة، وإذا كان الوفاق هو الشرط الأول لبقاء الوطن الواحد وديمومته، فثمة شؤون عامة وخدمات حياتية يعاني الناس من مشاكلها فيزيدهم ذلك شجى وهمّاً فوق هموم.

إننا نتحسّس مشاعر الناس في ما يتحمّلون من أعباء حياتية مما يدفعنا إلى تكثيف الجهود لمعالجة هذه القضايا وإيجاد الحلول المناسبة لها. هذا وان الحكومة تعتبر من واجباتها الأساسية الإهتمام بصورة خاصة بالقضايا الإقتصادية والإجتماعية والصحية والتربوية وبتلك التي استجدّت أو تعاظمت بفعل الأحداث التي مرّت بها البلاد، هذا فضلاً عن الإهتمام بمشاريع الإعمار والإنماء في مختلف المناطق اللبنانية وخاصة النائية أو المحتاجة أو المتضرّرة.

وكذلك ستعمد الحكومة إلى الإهتمام بقضايا العاصمة بعد الذي أصابها خلال الأحداث وبعد أن تعاظمت فيها كثافة السكان وأصبح من الضروري إيجاد الحلول اللازمة لأزمة الطرقات والسير والنظافة فيها.

وتبعاً لذلك فلا بدّ للحكومة من متابعة معالجة أوضاع الخزينة وانعكاساتها على الوضع الإقتصادي العام وتأمين الواردات التي تحتاجها البلاد لمتابعة عمليتي الإعمار والإنماء. وكذلك تحريك عجلة القضاء والإدارات والمؤسّسات العامة مع توعية روح المسؤولية والإقدام في صفوفها.

وكلّنا يدرك بأن نتائج هذه الإهتمامات تبقى مرتبطة إلى حدّ بعيد بالحالة الأمنية، التي نعالجها، لما لها من انعكاسات لا تنكر على الأوضاع العامة.

حضرات النواب المحترمين،

إن سياستنا الخارجية تنطلق من إيماننا بأن لبنان يجب أن يبقى أميناً على نهجه في السياسة العربية والدولية على أساس أنه جزء لا يتجزّأ من العالم العربي وعضو فاعل في جامعة الدول العربية وفي منظّمة الأمم المتحدة، وهو يمارس سياسته ضمن هذين الإطارين.

إن الحكومة تعلن عزمها على الالتزام بالعمل على تعزيز التضامن العربي وفاقاً لميثاق الجامعة نصّاً وروحاً وانطلاقاً من مبادىء الأخوّة والتعاون المتبادل واحترام كلّ دولة لاستقلال وسيادة وأنظمة الدول الشقيقة وعدم التدخّل في شؤونها الداخلية. وبالنظر للظروف القاسية التي يمرّ بها لبنان فإنه سيكثّف سعيه لدى الأخوة العرب لمزيد من التفهّم لأزمته وظروفه عند معالجة الشؤون التي تهمّه.

والحكومة، إذ تشير إلى الجهود التي قام بها لبنان والتضحيات التي بذلها ولا يزال في سبيل القضية الفلسطينية تؤكّد التعاون مع منظّمة التحرير الفلسطينية إنطلاقاً من مساندة لبنان للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته على أرضه ورفض اتفاقات كامب ديفيد وكلّ ما يؤدّي إلى حرمان الفلسطينيين من حقوقهم أو إلى توطينهم في البلاد التي استضافتهم ومنها لبنان. كما تؤكّد الحكومة على ضرورة تنفيذ الإتفاقات المعقودة مع منظّمة التحرير الفلسطينية تنفيذاً سليماً وكليّاً في إطار سيادة لبنان وسلامة أراضيه ومع مراعاة قرارات مجلس الأمن الدولي.

أما العلاقات مع الشقيقة سوريا فهي من المسلّمات بأنها علاقات خاصة قائمة على أساس الإحترام المتبادل لسيادة واستقلال ونظام كلّ من البلدين انطلاقاً من الروابط التاريخية وأواصر القربى بين الشعبين الشقيقين والمصالح المشتركة والنضال المشترك،

وإننا واعون لما يفرضه ذلك من تعاون وثيق وتنسيق متكامل بين البلدين وتنظيم العمل المشترك بينهما.

كما تؤكّد الحكومة تمسّكها بدور لبنان على الصعيد العالمي وانفتاحه على أعضاء المجموعة الدولية وتعامله معهم بوحي من ميثاق الأمم المتحدة وانطلاقاً من عضويته في المنظّمة، مع حرصها على الإبتعاد عن سياسة المحاور وفاقاً لسياسة لبنان التقليدية. وفي هذه المناسبة لا يسعنا إلاّ أن نشير إلى الأولوية التي نوليها للعمل على الصعيد العربي والدولي على الإستمرار في شرح أزمة لبنان وتوضيحها، لا سيّما من حيث مقوماتها وملابساتها، لتأمين المزيد من التفهّم والتحرّكات التي تهدف إلى مساعدتنا على تجاوز الأزمة وعدم الربط بينها وبين حلّ أيّ أزمة أخرى.

حضرات النواب المحترمين،

هذه هي الخطوط الأساسية لسياسة حكومتنا وتلك هي أهدافنا التي سنسعى إلى تحقيقها بالتعاون مع فخامة الرئيس الياس سركيس خدمة للبنانيين مقيمين ومغتربين، واستجابة لحقهم علينا في أن نعمل لهم بإخلاص وثبات.

وإننا إذ نحرص على تعاون وثيق مع مجلسكم الكريم، نطلب ثقتكم الغالية للإنطلاق في العمل المرتجى لخير الوطن وأهله بإرادة موحّدة تتعبأ معها كلّ الطاقات والإمكانات لنجمع ونوحّد بعد فرقة، نمسح الجراح، ونسير في درب البناء لوطن يتعطش أهله للإستقرار ولمولد جديد.

عهد الرئيس أمين الجميل
١٩٨٢ - ١٩٨٨

حكومتان ورئيسا حكومة

١٨ وزارة تولاها عشرون وزيراً

رئيسا حكومة : شفيق الوزان ورشيد كرامي

الوزراء : إيلي سالم، روجيه شيخاني، بيار الخوري، إبراهيم حلاوي، بهاء الدين البساط، عدنان مروّه، عصام خوري، جورج افرام، عادل حميّة، رشيد كرامي، كميل شمعون، عادل عسيران، سليم الحص، جوزف سكاف، بيار الجميل، عبدالله الراسي، فكتور قصير، نبيه برّي، وليد جنبلاط، جوزف الهاشم.

الوزارة الرابعة والخمسون

من ٧ تشرين الأول ١٩٨٢ إلى ٢٩ نيسان ١٩٨٤

رئيس حكومة و٩ وزراء

شفيق الوزان – رئيساً لمجلس الوزراء، وزير الداخلية.

إيلي سالم – نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزير الخارجية والمغتربين.

روجيه شيخاني – وزير العدل والإعلام.

بيار خوري – وزير الأشغال العامة والنقل والزراعة.

إبراهيم حلاوي – وزير الإقتصاد والتجارة والسياحة.

بهاء الدين البساط – وزير الموارد المائية والكهربائية والإسكان والتعاونيات.

عدنان مروّة – وزير الصحة العامة والعمل والشؤون الإجتماعية.

عصام خوري – وزير الدفاع الوطني والتربية الوطنية والفنون الجميلة.

جورج افرام –وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والصناعة والنفط.

– نالت الحكومة الثقة بالإجماع.

البيان الوزاري

(ألقي بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٨٢)

« **دولة الرئيس، حضرة النواب المحترمين؛**

نمثل أمامكم، والأحداث تزدحم، ههنا، على أرضنا، وحولنا في الشرق الأوسط، وفي العالم.

إنه زمن التحوّلات، والتأهّب للإنتقال من عصر، ومواجهة التحدّيات المصيرية التي تفرض على اللبنانيين جميعاً خياراً واحداً لا بديل منه، وهو التصدّي لهذه التحدّيات بقلب

واحد وإيمان قوي وإرادة صادقة وتضحية كبيرة من أجل إنقاذ البلاد، وتحقيق الخلاص، والإعداد لمستقبل أفضل. وقد بدأ في لبنان عهد جديد، للبنان جديد، تواكبه الآمال وتحدوه الأمنيات.

منذ الأيام الأولى لانتخاب فخامة الرئيس أمين الجميّل، وتسلّمه الحكم، حصلت تبدّلات أساسية في واقعنا اللبناني فظهرت نتائج الإجماع النيابي والشعبي وفتحت الطرق والمعابر بين أحياء العاصمة، وعاد الإتصال المباشر مع العالم، عبر مطار بيروت الدولي، وباشر الجيش اللبناني إنتشاره على أرض الوطن، على مستوى للفاعلية موازٍ لجدّية القرار في إنجاد لبنان، وإنهاء محنته، فكانت عودة القوات الصديقة، المتعدّدة الجنسيات، لتؤكّد استمرار تعاطف الأمم.

واليوم، بعد أسابيع قلائل من بداية العهد، نجد أمامنا رصيداً ضخماً من الإنجازات، يتوّجه قرار لا رجوع عنه بإنقاذ لبنان.

ففي خطاب القسم الدستوري، الذي ألقاه فخامة الرئيس، في الثالث والعشرين من أيلول الماضي، أرسى قواعد الحكم، ورسم ملامح المسيرة، ومهّد لانطلاقة حكومة العهد الأولى، ملتزمة تحقيق المبادىء والأفكار التي أطلّ بها، وكلّها تنضوي في خطّ الخلاص المرجوّ والمنتظر.

ثم كانت جولة فخامة الرئيس على بعض كبريات العواصم والمحافل، في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، وخطبه في نيويورك وواشنطن وباريس والفاتيكان وروما، والمحادثات التي أجراها، وجلسات العمل التي عقدها، وما أدلى به من تصريحات، وكلّها تشكّل مجموعة متكاملة من المواقف التي تعتمدها حكومتنا إطاراً لممارسة أعمالها، وحمل مسؤولياتها.

حضرة النواب المحترمين؛

لقد عانى لبنان، على امتداد ثمانية أعوام، الكثير من الآلام والعذاب، وتكبّد الوفير من الخسائر، ففي مدنه وقراه دمار كبير، وفي مرافقه إصابات جسيمة، وفي بنيته الوطنية جراح عميقة. مؤسّساته منهكة، وخزينته مرهقة، موارد الدولة في شحّ والإدارات والأجهزة مثقلة بالمصاعب والمتاعب، والألوف من أبناء شعبنا في حال هجرة أمنية، أو غربة قسرية، وضائقة مادية أو معنوية؛ وليس لنا، في مواجهة ذلك كلّه، إلاّ أن نُجمِع قراراً، ونحزم أمراً، ونتكاتف تنفيذاً، فيكون لنا الغد الذي ننشد، والجمهورية التي بها نحلم.

والحكومة هي في صدد وضع خطة خمسية، إنمائية إعمارية إسكانية تحديثية، تنهض بلبنان من كبوته، وتقيله من عثرته، تفسح مجالات التقدّم أمام شعبه، وتنقله إلى مشارف القرن الحادي والعشرين، بمساعدة الأشقاء والأصدقاء، ومساهمة كلّ اللبنانيين، وتتضمّن، في ما تتضمّن، صيغة لمشاركة اللبنانيين المغتربين، والمتحدّرين من أصل لبناني، بما لديهم من خبرات وإمكانات، في ورشة لبنان المستقبل.

حضرة النواب الكرام؛

ثمة مبادىء لا هوادة فيها، ولا بديل منها، في وجودنا اللبناني، نصرّ على تأكيدها في هذا البيان، أوّلها تمسّكنا بنظامنا الديموقراطي البرلماني الحر، في كلّ مميّزاته، النابعة من جوهر الدستور والتشريعات، والمثبتة بالممارسات والعرف. فلبنان يعتبر أن الإنسان هو الرأسمال الأعظم، وأن لا إنسانية من دون حرية، ولا حرية من دون ديموقراطية، ولا ديموقراطية من دون عدالة إجتماعية ومساواة وتكافؤ فرص. ويعتبر أن القانون هو حدّ الحرية وضمانها، وأن حق المواطن على الدولة والمجتمع يوازيه واجب المواطن نحو الدولة والمجتمع، كما أن حق الدولة على المواطن يوازيه واجبها نحوه، ولا يمكن ادّعاء حق من دون تأدية واجب، لئلاّ يختلّ التوازن وتسقط معادلة الديموقراطية.

لأننا وإياكم هادفون إلى بناء دولة عصرية مكتملة، فنحن وإياكم مقتنعون بأن كلّ الخطط والتصاميم، كلّ المشاريع والسياسات، لا يمكن أن تخرج إلى النور، وتتحقّق، إلاّ في مناخات الأمن، وأجواء الإستقرار، ولا أمن من دون جيش يحمي الحدود، يردع الإجرام، يكافح الإرهاب، ويصدّ العدوان من أين أتى.

لقد مرّ جيشنا في محنة وتعرّض لحملات تجاوزت أحياناً سلامة القصد والنيّة، واستهدفت شرذمته وشلّه وحرمان الوطن من ساعديه وقبضته. لكن الجيش اللبناني، الأصيل في وطنيّته وفي تنشئته والرفيع المستوى في إعداده، ما أن أتيحت له الفرصة حتى عاد وثباً إلى الساح، مسترجعاً الثقة، ومعيداً الإعتبار. وها هو يؤدّي مهماته في انضباط ومناقبية؛ وإن تكن لوحظت نسبة ضئيلة من الهفوات الفردية، فقد اتخذت تدابير فورية وميدانية لمنع تكرارها. وان الحكومة مصرّة على تقوية الجيش اللبناني، بالتنظيم السليم، وبعديدٍ كافٍ وتجهيز متطوّر، يتناسب مع حجم المهمّة والواجب وخطورة المرحلة.

إن بناء الجيش، القادر على الإضطلاع بمسؤولياته جمعاء، على الحدود وفي الداخل، ليكون عامل سلام في لبنان والمنطقة، هو، إلى جانب تعزيز قوى الأمن الداخلي والأمن العام، عملية يومية، نلتزمها ونعاهد عليها.

أيها السادة؛

كما أن الجيش هو ساعد الدولة وقبضتها، فالإدارة هي أداتها التي لا يمكن أن تعمل من دونها؛ إنها إزميل النحّات، فسنعمل على تطويرها، وتحديثها، ومكننتها، وتزويدها بالكفايات، علماً وخلقاً، فلا يعود الحصول على إفادة، أو إنجاز معاملة، مضيعة للوقت، ومهلكة للكرامة، وإنما تعتمد أصول موجزة، حديثة، لتسهيل المعاملة، وتأمين الخدمة المباشرة للمواطن، من دون الحاجة إلى وساطة ووسطاء.

سنعمل ليكون الرجل المناسب في المكان المناسب، ولن يسري مقياس غير الجدارة، لأن الوظيفة ليست، ولن تكون، خلعة على نسيب أو محسوب، ولا نصيباً لمحظوظ، بل مركز خدمة وبذل، يخضع شاغلوها للرقابة والإختبار، فإمّا نجاح فحصانة، وإمّا فشل فإدانة.

وأمّا القضاء الذي حوصر فترة، وعُطّل ما عطّل من المؤسّسات، ولولا رصيد من حضارة وخلق عند الشعب اللبناني، لعمّ الظلم، وساد الغبن، واستشرى التعسّف؛ وإن إنساننا المتمدّن حفظ في أعماقه تراث الحق، فحقّ له اليوم على السلطة القضائية أن تعود إلى نجدته بزخم، تقيم العدل، تساوي كتفي الميزان، مع ما يقتضي ذلك من تعزيز للقضاء، وما تستلزمه هذه المرحلة من تعديلات في أصول المحاكمات، ونصوص القوانين، والتنظيم القضائي، وتوزيع المحاكم، وتسريع أعمالها، وتأمين تنفيذ أحكامها.

حضرة النواب المحترمين؛

إن أمامنا مهمّة شاقة، بالغة الدقّة، والحساسية، لكنها ليست مستحيلة، ما دمنا مؤمنين بحقنا في الحياة، وبأن لبنان ضرورة وطنية، إقليمية وإنسانية.

ونحن ندرك تماماً ما ينتظرنا من فواتير مكدّسة، من استحقاقات وذمم، سنعمل جاهدين للوفاء بها.

إننا ندرك مدى المشكلات الحياتية التي تواجهنا، خصوصاً تلك التي استجدّت أو ازدادت بفعل الأحداث، وأنّ علينا درء مضاعفاتها، وإزالة عللها وأسبابها.

فالتضخّم ظاهرة مقلقة، نعاني منها كما يعاني غيرنا من الدول المتطوّرة، ولا بدّ من التصدّي لها بالحلول الملائمة، علميّاً وموضوعيّاً، لأن هموم أصحاب الدخل المحدود، الذين هم أكثرية شعبنا، هي هموم الدولة. وفي هذا السبيل، ستعمل الحكومة على تشجيع قطاعات الإنتاج، من زراعة وصناعة وخدمات، وتأمين الدعم المادي والمعنوي لها، ليتعزّز إسهامها في إنماء الدخل القومي، وإنعاش المناطق، بحيث تكون لكلّ قضاء مصانعه، ونهضته الزراعية والحرفية، ويكون لقطاع الخدمات فيه نصيب من التشجيع، فتضيق شقة التفاوت بين المناطق، وتتكافأ فرصها للتقدّم، وللعمران والإزدهار. وفي هذا المجال لا يفوتنا التأكيد على الإهتمام بتعزيز موارد الدولة وتنميتها ووقف التعدّيات على حقوقها ومرافقها، فتلك مهمّة واجبة.

هذا، وإن الحكومة ستجهد في إيلاء القطاعين التربوي والصحي. إهتماماً خاصّاً، فتتوصّل إلى بناء الإنسان إنطلاقاً من تربية وطنيّة تنمّيه عقلاً وروحاً وجسداً، وإلى حفظ مستوانا العلمي لنبقي شهاداتنا مستندات موثوقاً بها في العالم أجمع، ونعزّز التعليم المهني والتقني بما يلبّي الحاجات الوطنية من الإختصاصيين والفنيين؛ ونتوصّل إلى تأمين العلاج والطبابة والإستشفاء لكلّ مواطن على السواء.

والحكومة واعية لأهمية استعادة الكفايات اللبنانية النازحة والمغتربة، فلقد كفانا هجرة أدمغة، وحان لنا أن نوظّف طاقاتنا في إنماء الوطن، ولا غنى لذلك عن خطة متكاملة تشارك فيها القطاعات الإنتاجية، وإننا نردّد الدعوة الكريمة التي أطلقها فخامة رئيس الجمهورية إلى كلّ اللبنانيين القادرين على العودة، للإسهام في صنع المستقبل اللبناني.

حضرة النواب المحترمين؛

هذا تصوّرنا لملامح العمل الحكومي، على المدى المنظور؛ لكن هاجسنا الأول، وهدفنا المركز يظلّ إكمال تحرير لبنان من الإحتلال الإسرائيلي وإخراج كلّ القوى غير اللبنانية من أرضه. فإسرائيل هاجمتنا، اخترقت حدودنا، حلّت في مناطقنا، وبلغت عاصمتنا. وهي، وإن كانت جلت عن بعض الأمكنة، فلا تزال تحتلّ أجزاء كبيرة من وطننا، على رغم قرارات الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، وعلى رغم انقضاء خمسة أشهر على الإجتياح.

إننا عاملون على إنهاء الإحتلال الإسرائيلي من فوق كلّ شبر من أرضنا بكلّ ما أوتينا من قدرة، في الداخل والخارج، مستعينين بصداقاتنا العالية، خصوصاً لدى الدول المشاركة في القوات المتعدّدة الجنسيات، وهي الولايات المتحدة الأميركية، وفرنسا، وإيطاليا، ولدى كلّ الدول المحبّة للسلام، التي نوجّه إليها شكرنا الصادق، وعرفاننا المخلص.

ونحن نتطلّع إلى يوم قريب نجهد من أجل الوصول إليه، لا يبقى فيه على أرض لبنان كلّها مسلّح واحد غريب، أو بندقية واحدة غير شرعية؛ عند ذاك، نحيي مجدّداً عيد استقلالنا الحقيقي.

أيها السادة؛

لقد كان مجلسكم الكريم، ولا يزال شاهد الديموقراطية وحامي الشرعية، وهو ممثّل الشعب اللبناني الصامد الصابر، الشعب المؤمن البطل، مصدر كلّ السلطات، ومرجع كلّ الحسابات. ففي أحرج الظروف، وأدقّ المناسبات، وأصعب المنعطفات، كان مجلسكم الكريم حاضراً، يشهد للحق، ويجاهد للحرية. وإننا نعوّل كثيراً على التعاون الوثيق بيننا، مجلساً وحكومة، لأداء واجبنا المشترك نحو لبنان، نحو أجياله الجديدة، نحو طلاّبه وعمّاله وفلاّحيه، نحو مفكّريه ومثقّفيه، نحو تراثه ورسالته، ليستطيع أن يستعيد دوره الطليعي الرائد، في محيطه وبيئته العربية، حيث هو ملتزم كلّ قضية حق وعدل، متضامن مع الدول الشقيقة في مواقف المصير وخدمة القضايا المشتركة، بما في ذلك القضية الفلسطينية، مع التأكيد على رغبتنا في تعميق علاقات الودّ وروابط حسن الجوار مع الشقيقة سوريا. أما الفلسطينيون المقيمون في الوقت الحاضر حسب الأصول في لبنان، في انتظار العودة إلى الوطن، فإنهم سيلقون الرعاية اللازمة وحق الأمن والحماية وتطبّق عليهم القوانين اللبنانية من دون استثناء.

وإن الحكومة جاهدة من أجل أن يسترجع لبنان مكانته الدولية، في العالم الواسع، حيث له ملايين الأبناء الذين انطلقوا من على شواطئه، فأقاموا في الحواضر، وتوغّلوا في المجاهل، وظلّوا أوفياء له، مخلصين لقضيته، وحيث له، فضلاً عن بني قومه، مئات ملايين الأصدقاء الذين ينظرون إليه في محبّة، ويتعاملون معه في احترام، يضمرون له الخير، ويمدّون إليه يد المساعدة.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين؛

إن التصدّي للمشكلات والقضايا التي تواجهنا، والتي لمسنا كلّ الإستعداد من الدول الشقيقة والصديقة للمعاونة في مجالاتها، يستوجب القيام بمبادرات سريعة وبعمل فعّال، ويستدعي اشتراع قوانين جديدة، أو إعادة النظر في بعض التشريعات القائمة. ومن هنا حاجة الحكومة إلى سلطات إستثنائية في بعض المواضيع التي تتصل مباشرة بالأهداف التي تعهّدنا بالعمل على تحقيقها.

وإننا، إنطلاقاً من ثقتنا بتجاوب مجلسكم الكريم مع ضرورة تسهيل العمل الحكومي في خدمة البلاد بإعطاء الحكومة الصلاحيات المطلوبة، نضمّن بياننا الوزاري هذا مشروع قانون معجّل مكرّر بطلب بعض الصلاحيات الإستثنائية لمدّة تنتهي في ٣٠ حزيران ١٩٨٣، على أن يعتبر التصديق على الثقة تصديقاً على القانون المذكور، وإقراراً لأحكامه المحصورة بمادة وحيدة، وهي الآتية:

«أجيز للحكومة، لمدّة تنتهي في ١٩٨٣/٦/٣٠، أن تتخذ، في مجلس الوزراء، مراسيم إشتراعية لتعديل أو إلغاء الأحكام التشريعية النافذة أو وضع نصوص جديدة في ما يتعلّق بالشؤون الدفاعية والأمنية وشؤون السلامة العامة والشؤون الإجتماعية والصحية والإقتصادية والمالية والإنمائية والإعلامية والتربوية، وفي كلّ ما يتعلّق بإعادة تعمير البلاد، بما في ذلك حق الإقراض والإستقراض».

«وأُجيز للحكومة أن تعيد النظر في القوانين التالية: القوانين المتعلّقة بإحداث الوزارات والإدارات العامة والمؤسّسات العامة وكلّ الأشخاص المعنويين، من القطاع العام والتنظيمات الإدارية والموظّفين والمستخدمين وكلّ العاملين في القطاع العام – قوانين التنظيم القضائي وشؤون القضاء والقضاة – قوانين وأحكام العقوبات وأصول المحاكمات – القوانين المتعلّقة بالمهل القانونية والقضائية والعقدية – القوانين المتعلّقة بإعادة تكوين الدعاوى والسجلات الرسمية والمستندات الرسمية والخاصة التي فُقدت – قانون تنظيم وتحديد المناطق الإدارية – قانون الإنتخابات العامة – قانون البلديات – قانون الإيجارات – قانون الجنسية – قوانين الضرائب والرسوم لتحديثها وكذلك لتنمية موارد الخزينة بتعديل الضرائب ومقادير الضرائب والرسوم أو بتقسيطها أو الإعفاء منها – قوانين البناء والإسكان والتنظيم المدني».

«وللحكومة أن تنشىء وتلغي شركات إقتصادية، بما فيها شركات مختلطة، وأن تُلغي مرافق عامة أو تدمجها بهذه الشركات أو بالإدارات أو المؤسّسات العامة».

تُعرض المراسيم الإشتراعية تباعاً، فور صدورها، على المجلس النيابي.

«ويعمل بهذا القانون إعتباراً من اليوم التالي لنشره لصقاً على مدخل مقر رئاسة الحكومة».

دولة الرئيس. حضرة النواب المحترمين،

هذه عناوين حديثنا اليوم، نتوجّه بها إليكم، طامحين إلى نيل ثقتكم الكريمة، فنتعاون معكم بتوجيه فخامة رئيس الجمهورية، لما فيه خير الشعب، وعزّة الوطن.

شكراً لكم، وليعش لبنان!

الوزارة الخامسة والخمسون

من ٣٠ نيسان ١٩٨٤ إلى ٢٢ أيلول ١٩٨٨

رئيس حكومة و ٩ وزراء

رشيد كرامي – رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية والمغتربين.
كميل شمعون – وزير المال والإسكان والتعاونيات.
عادل عسيران – وزير الدفاع الوطني والزراعة.
سليم الحص – وزير العمل والتربية الوطنية والفنون الجميلة.
جوزف سكاف – وزير الإعلام.
بيار الجميّل – وزير البريد والإتصالات والصحة والشؤون الإجتماعية[١].
عبدالله الراسي – وزير الداخلية[٢].
فكتور قصير – وزير الإقتصاد والتجارة والصناعة والنفط.
نبيه بري – وزير دولة للجنوب والأعمار، ووزير الموارد المائية والكهربائية.
وليد جنبلاط – وزير الأشغال العامة والنقل والسياحة.
– نالت الحكومة الثقة بالإجماع.

البيان الوزاري

(ألقي آخر أيار ١٩٨٤)

حضرة النواب المحترمين،

حكومتنا إستثنائية قامت لمواجهة ظروف إستثنائية، وإذا كان تكوينها ينم عن شيء فإنما ينم عن تصميم اللبنانيين على إسكات صوت العنف والسلاح وإطلاق لغة الحوار والتفاهم.

(١) بعد وفاة المغفور له الوزير بيار الجميل عُيّن السيّد جوزف الهاشم خلفاً له.
(٢) الوزير عبدالله الراسي لم يشارك في اجتماعات مجلس الوزراء فعيّن الوزير جوزيف السكاف وزيراً للداخلية بالوكالة.

لئن كانت حكومتنا هذه تأتي بعدما دخلت الأزمة سنتها العاشرة، فإننا نرى فيها تجسيداً للإرادة الوطنية الواحدة على الإنعتاق في ربقة المعاناة الممضة وعلى تحرير لبنان من الإحتلال الإسرائيلي، وعلى الذود عن وحدة الوطن – وحدة الشعب والأرض والدولة – وعلى إعادة بسط سيادة الشرعية على كلّ بقعة من بقاع هذا البلد، وعلى بلسمة جروح ثخينة حفرها تنابذ الأخوة في جسم المجتمع اللبناني وألهبتها نفثات الأعداء من الخارج، وعلى بناء دولة الإستقلال المرتجاة.

ولئن بدت تطلّعاتنا طمّاحة، فلأننا نريدها في حجم المأساة التي ما برح شعبنا الأبي الصامد يعيشها منذ زهاء عقد من الزمن في حمأة صراع ضار كان من نتيجته إهراق دماء زكية وإزهاق أرواح غالية وإهدار ثروات هائلة، فإذا بالواقع في وطننا الصغير اليوم صورة حيّة لمأساة إنسانية وإجتماعية لا نظير لها تتجلّى في قضايا المهجّرين والمشرّدين والمفقودين والمخطوفين والمشوّهين والمعاقين والعاطلين عن العمل.

ولئن كانت المشكلة الأمنية هي التي تقضّ مضاجع اللبنانيين وتنغّص حياتهم اليومية وتتصدّر كلّ همومهم وهواجسهم ومخاوفهم وتثقل خطاهم في حلّهم وترحالهم وتستنزف إمكاناتهم وطاقاتهم، فإن الأيام قدّمت الدليل تلو الدليل على أن جانباً كبيراً من المشكلة يعود إلى أسباب وعوامل سياسية. هذا مع العلم بأن وفرة السلاح في أيدي المواطنين وغلبة سباق العنف على تطوّر الأحداث، وانحسار ظل النظام والقانون والشرعية، كلّ هذا عزّز القول بأن المشكلة الأمنية، وإن كانت في أحد جوانبها إنعكاساً لمشكلة سياسية، قد تفاقمت وعظمت على نحو جعل لها وجوداً خطيراً يستدعي معالجات خاصة منفصلة حتى عن معالجة الجذور السياسية للأزمة.

ولكن استجرت تطوّرات الأزمة قوى خارجية متعدّدة من كلّ حدب وصوب إلى التورّط في ما يشبه حرباً بالوكالة غدت الساحة اللبنانية مسرحاً لها إقليمياً ودولياً، فأن الخلافات بين اللبنانيين هي التي أوهنت مناعة البيت اللبناني وأحدثت في جدرانه تلك الصدوع التي نفذت من خلالها هبّات التفجير من الخارج، ونجدنا في هذا الصدد أكثر اقتناعاً منا في أيّ وقت مضى بضرورة التمسّك بعدم الإنحياز في سياستنا الخارجية، من دون أن يعني ذلك تخلّياً عن صداقاتنا خصوصاً مع العالم الحر وعن انتمائنا إلى الأسرة العربية والدولية التي لا غنى لنا عنها، بخاصة في هذه الظروف.

أيها الزملاء الكرام،

لو شئنا أن نعدّد المهام التي نذرنا أنفسنا للإضطلاع بأعبائها في هذه الحكومة، لكان علينا أن نعرض أمامكم كلّ المشاكل والقضايا التي يغص بها واقعنا المرير. وهي، في أيّ حال، تأتي تحت أربعة عناوين متلازمة: التحرير وتثبيت الأمن والإستقرار، معالجة القضايا الإجتماعية والإقتصادية والإعمارية، الإصلاح السياسي.

التحرير نفهمه تحريراً للأرض كلّها ولإنسانها أيضاً. لكن علينا أوّلاً أن نولي قضية الجنوب والبقاع الغربي عناية ولا أشد. فالجنوب هو القضية ومنه بدأت مأساة لبنان وفيه تنتهي.

وتوحيد كلمة اللبنانيين في هذا المجال ترتدي أهمية خاصة، إذ لا أشقى على لبنان من مواجهة الإحتلال الإسرائيلي من موقعين مختلفين. وفي أيّ حال، لا اختلاف على ضرورة التعجيل في استرداد هذه المنطقة الحساسة والعزيزة.

إن ثمة قراراً اتخذه مجلس الوزراء في الخامس من آذار ١٩٨٤ بإلغاء اتفاق السابع عشر من أيار. وحكومتنا تتبنّى هذا القرار وتتمسّك أيضاً بقرارات مجلس الأمن الرامية إلى تأمين الإنسحاب الإسرائيلي وبسط السيادة اللبنانية على الجنوب كلّه، آخذة على عاتقها إتخاذ كلّ الإجراءات اللازمة توصّلاً إلى ترتيبات أمنية في المنطقة الحدودية تكفل سيادة الدولة اللبنانية والأمن وتمنع التسلل عبر الحدود الجنوبية وتحقق إنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية.

لكن كلّ هذا يقتضي منا تعبئة كلّ إمكاناتنا وطاقاتنا السياسية والديبلوماسية والإعلامية وغيرها داخل البلاد وخارجها. فالمعركة يجب أن تخاض على هذا المستوى وبأقصى الشدة، لحمل إسرائيل أولاً، على فتح المعابر من الجنوب وإليه، والكف عن التنكيل بأهلنا هناك. ولإرغامها ثانياً على الإنسحاب إلى ما وراء حدودنا المعترف بها دولياً. والسعي إلى زيادة عدد قوات الطوارىء الدولية وتعزيز فعاليتها.

ونحن من هذا المقام نتوجّه إلى شعوب العالم وحكوماته مستصرخين ضمائرهم الإنسانية حيال ما يدور من مآسي في المناطق المحتلّة من ممارسات تشكّل انتهاكاً لأبسط حقوق الإنسان وشرعة الأمم المتحدة واتفاقات جنيف ولاهاي، الأمر الذي يفرض مؤازرة دولية في شتى الحقول لإنهاء الإحتلال، وإن واجب الأخوة يجعلنا على ثقة وأمل بأن العرب

سيكونون إلى جانبنا في مسيرتنا الإنقاذية هذه ولن يدخروا وسعاً في مساعدتنا على القيام بهذه المسؤوليات التاريخية في المجالات المختلفة.

وسنبادر في أقصى السرعة إلى بناء قوّة أمنية عسكرية تضمن بسط سيادة الدولة على كلّ شبر من الأراضي الواقعة تحت الإحتلال. ونحن واثقون من قدرتنا على تطوير قوّة شرعية ذاتية تستطيع السيطرة على الوضع هناك وعلى وجه فاعل وشامل. ولا بديل من هذه القوّة لتأمين سلامة الجنوب والبقاع الغربي وراشيا وأهلها. والجيش اللبناني وحده يحافظ على الأرض والكرامة والإنسان. ولا نعترف بأيّ جيش آخر يقوم خارج إطار الشرعية.

وعلينا أيضاً أن ندعم صمود شعبنا هناك بكلّ الوسائل، سواء عن طريق تنشيط الإدارة أو تنفيذ المشاريع الحيوية وتحريك عجلة الإقتصاد والإنتاج، أو عن طريق تقديم المساعدات والتواصل الفاعل على كلّ الصعد مع هذا الشعب الذي يسطر، اليوم، بصموده الرائع أعلى درجات البطولة.

أما بالنسبة إلى المشكلة الأمنية، فعلينا أن نمضي في خطانا على مراحل متتالية إنطلاقاً من المعالجات الفورية تدرّجاً إلى الحلول الجذرية المنشودة.

المعالجات الفورية لا بدّ من أن تتناول تثبيت وقف الحرب والقتال وإزالة المظاهر المسلّحة وفتح المعابر بين شطري العاصمة وإعادة النشاط إلى المرافق العامة كلّها وفي مقدّمها المطار والمرفأ. كما لا بدّ من العمل السريع على فتح الطرق الدولية كلّها وإزالة كلّ ما يعترضها من حواجز، وفي سياق ذلك معالجة وضع الإذاعات الخاصة توصّلاً إلى إقفالها وإقفال المرافىء غير الشرعية».

لا تخفى على المجلس الكريم الأوضاع الصعبة التي تعانيها الخزينة من جرّاء ما حرمته من واردات نتيجة الجبايات الخاصة وغير الشرعية.

كلّ ذلك تمهيداً لمرحلة أبعد من المعالجات الأمنية، تشمل جمع السلاح الثقيل وفي نهاية المطاف كلّ الأسلحة من أيدي المواطنين.

والحكومة تدرك تمام الإدراك أن أيّ تقدّم محسوس على صعيد المعالجات الأمنية لا يمكن إحرازه إلاّ من خلال الجيش يعين قوى الأمن الداخلي على هذه المهمّة الشاقة.

ونحن ننظر إلى إعادة تأهيل الجيش اللبناني على أنها عملية وفاقية تستهدف تعزيز إمكاناته كمؤسّسة وطنية تحوز ثقة الشعب اللبناني ويكون لدوره ما ينبغي من الفاعلية والمصداقية. وهذا لا ينفي الحاجة الملحّة إلى مساهدة الجيش، الأمر الذي يقضي بالتعجيل في بعض الإجراءات التي تزيل الإعتراضات على تدخّله في بعض الحالات الملحّة التي تتخطّى إمكانات قوى الأمن الداخلي وقدراتها.

أما المشاكل والقضايا التي أفرزتها الأزمة، فلا بدّ لحكومتنا من مواجهتها مباشرة بعمل مبرمج في شتى مجالات الحياة، بما في ذلك وضع خطة للتنمية السكنية وإعادة بناء ما تهدّم من المرافق العامة والبنى التحتية وتحديثها، ووضع البرامج اللازمة لتسهيل ترميم إعمار ما تهدّم من المرافق الصناعية والزراعية والسياحية والتجارية وغيرها. والعمل على محاربة الغلاء ومكافحة البطالة وإعادة تأهيل وتنمية بنية الخدمات الصحية والإجتماعية وشبكة المواصلات والإتصالات وغيرها وقطاع المدارس الرسمية وتعزيز دور الجامعة اللبنانية.

هذا مع العلم أن مشكلة المهجّرين اللبنانيين اعتباراً من عام ١٩٧٥ تبقى في طليعة اهتمامات حكومتنا نظراً إلى أهميتها من النواحي الإنسانية والإجتماعية والوطنية، مما يقتضي بذل كلّ مستطاع من أجل تأمين عودتهم إلى المناطق التي هجّروا منها ومساعدتهم.

أيها السادة؛

لقد شهدت الفترة الأخيرة مساعي حثيثة لرأب الصدع بين اللبنانيين وجمع شملهم على قواعد وفاقية واضحة، وكان للشقيقة سوريا دور مميّز مشهود في هذه المساعي توّج بانعقاد لقاء قمة في دمشق بين الرئيسين اللبناني والسوري سجّل نقطة تحوّل تاريخية في مسار الأزمة اللبنانية صوب الحل. كما أن الشقيقة المملكة العربية السعودية قامت بدور فاعل في هذه المساعي، برز في النشاط المثمر الذي قام به العاهل السعودي في المراحل المختلفة للأزمة الأخيرة.

وقد سبق لقاء القمّة هذا محطتان وفاقيتان، أولاهما في مؤتمر الحوار الوطني في جنيف والثانية في لوزان، وكان للشقيقتين العربيتين دور بنّاء من خلال مشاركتهما لنا في المؤتمرين.

وكانت حصيلة التفاهم الذي حققه اللبنانيون من خلال الإتصالات والمشاورات التي تمّت في ما بينهم جملة مبادىء وإصلاحات وإجراءات تشكّل مجتمعة برنامجاً ستعمل حكومتنا في هديه ولتحقيقه وهو:

أولاً - لبنان بلد سيّد حر مستقل وواحد أرضاً وشعباً ومؤسّسات في حدوده المنصوص عليها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً وهو عربي الإنتماء والهوية وعضو مؤسّس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم كلّ مواثيقها على أن تجسّد الدولة هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات من دون استثناء.

وفي هذا السياق نعتبر لبنان جزءاً لا يتجزّأ من هذه المنطقة. وقد يكون ذلك شهادة للعروبة يؤدّيها هذا البلد من خلال تعدّد الأديان فيه مثبتاً بذلك أهليتها للإرتقاء فوق كلّ عصبية دينية أو مذهبية. وهو في أيّ حال على هذا المستوى ينتمي إليها ويؤكّد، على هذا المنعطف أيضاً، إيمانه بها.

كلّ ذلك في إطار نظام جمهوري ديموقراطي برلماني لا يزال هو الأوفى لتحقيق هذه الأغراض.

ثانياً - إن بناء لبنان الغد وإقامة دولة حديثة يتطلّب صوغ دستور جديد للبلاد يعهد فيه إلى هيئة تمثّل كلّ الإتجاهات، فتعكف على هذا الأمر وتنجزه في مهلة لا تتجاوز السنة لكي يعرض على الحكومة ومجلس النواب وينظر فيه حسب الأصول الدستورية.

وستدرس الهيئةإستحداث المراكز والمؤسّسات المناسبة بما في ذلك مجلس الشيوخ. إن حكومتنا تلتزم هذا التوجّه آخذة على نفسها المبادرة إلى تأليف الهيئة المذكورة في أقرب وقت.

ثالثاً - وتلتزم الحكومة أيضاً العمل مع مجلسكم الكريم بموجب ما اتفق عليه كإصلاحات أو كتأكيد على عرف.

والغاية من هذه وتلك السير من الآن في أوسع مشاركة في الحكم وقراراته سواء على قمته أو على مستوى القاعدة:

أ - ١ - ينتخب رئيس مجلس النواب ونائبه وأعضاء مكتب المجلس لمدّة سنتين قابلة للتجديد.

٢ - يوسع التمثيل الشعبي من خلال زيادة عدد النواب إلى ما لا يقل عن ١٢٠ نائباً وفي الشكل الذي يحقق صحة هذا التمثيل وعدالته في إطار المناصفة بين المسلمين والمسيحيين إلى أن يتم إلغاء طائفية التمثيل.

٣ - يوضع قانون جديد للإنتخاب يؤمن أوسع تمثيل وأفضله.

٤ - يعمل على إجراء إنتخابات نيابية عمومية في أقرب وقت ممكن.

٥ - موقتاً وحتى يصبح ممكناً إجراء إنتخابات يتمّ تعيين النواب لملء المراكز الخالية والمستحدثة من قبل حكومة الوحدة الوطنية.

ب - على مستوى القمة: السلطة الإجرائية منوطة برئيس الجمهورية، يمارسها بمشاركة مجلس الوزراء والوزراء، ففي مجلس الوزراء تتقرّر السياسة العامة للدولة في كلّ المجالات خصوصاً في المجالات السياسية والإقتصادية والدفاعية والمالية والإنمائية والتربوية والإجتماعية والإعلامية وفي غير ذلك من المجالات.

وهو الذي يضع مشاريع القوانين والمراسيم ويتخذ القرارات اللازمة لتنفيذ سياسة الدولة مع المشرعين المتخصّصين في الأمور الدولية والخاصة.

وهو الذي يشرف على تنفيذ القوانين والأنظمة ويراقب عمل أجهزة الدولة ومؤسّساتها.

وهو الذي يعلن ويلغي حال الطوارىء وحال الحرب والتعبئة العامة.

وهو الذي يقرّ الإتفاقات والمعاهدات الدولية آخذاً في الإعتبار، طبعاً، صلاحيّات المجلس النيابي.

وهو الذي يضع مشروع الموازنة العامة. ويعيّن لوظائف الفئة الأولى المسؤولين عنها ويقيلهم...

أما رئيس الوزراء، وفي انتظار أن يحدّد الدستور الجديد طريقة تكليفه تشكيل الحكومة وأصول هذا التشكيل، فهو يمارس جميع الصلاحيات التي أنشأها العرف، ويشرف على أعمال الوزراء ويلاحق تنفيذ قرارات مجلس الوزراء.

هذا على صعيد قمة الحكم والنظام.

ج - إعادة النظر في التنظيم الإداري في اتجاه تعزيز اللامركزية الإدارية:

١ - بزيادة المحافظات وإعادة توزيعها على نحو يؤمّن مصالح المواطن.

٢ - بتعزيز المجالس المحلية والإتحادات البلدية والمحافظات وتوسيع صلاحياتها.

٣ - باعتماد التمثيل الشعبي في مجالس المحافظات.

٤ - بتحويل أكبر عدد من المهام والمسؤوليات الإدارية من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية.

د - وإكمالاً لهذه الصلاحيات سيصار إلى تأليف المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء المنصوص عليه في الدستور، وإلى إنشاء محكمة دستورية لمراقبة دستورية القوانين وبت كلّ النزاعات والطعون الناشئة عن الإنتخابات الرئاسية والنيابية إضافة إلى النزاعات التي قد تنشأ بين الإدارة المركزية والإدارات اللامركزية.

ويعين رئيس المحكمة الدستورية بناء على اقتراح مجلس الوزراء وموافقة مجلس النواب...

إصلاحات وإجراءات

وثمة إصلاحات وإجراءات أخرى اتفق على السير فيها نوردها على الشكل الآتي:

أولاً - التوجّه نحو إلغاء الطائفية:

١ - تلغى قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة.

٢ - تستثنى من هذا الإلغاء وظائف الفئة الأولى على أن تكون مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. وعلى أن يؤدّي ذلك إلى إلغاء نهائي لقاعدة التوزيع الطائفي في المرحلة اللاحقة.

٣ - يلغى ذكر المذهب على الهوية.

ثانياً - الجنسية:

١ - وضع قانون جديد للجنسية وتسوية الأوضاع العالقة والتي قيد الدرس وتؤلّف محاكم خاصة للنظر فيها وبتّها خلال سنة.

ثالثاً - التربية والإقتصاد والإنماء:

أولاً - التربية المدنية والوطنية:

تعزيز التعليم بما يؤدّي إلى تعميمه وإلزاميته ومجانيته وتطوير البرامج التربوية بما يرسخ الوحدة الوطنية وشخصية لبنان المميزة وهويته.

وتضع الحكومة برنامجاً لتحقيق كلّ ذلك.

ثانياً: الإقتصاد والإنماء:

١ - العمل على تحقيق عدالة إجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والإقتصادي والإجتماعي واعتماد الخطة الخمسية في مجال التخطيط الإقتصادي والمالي في الموازنة.

٢ - التأكيد على النظام الإقتصادي الحر المنظّم والمحافظة على الملكية الخاصة والمبادرة الفردية التي يجب ألا تسيء إلى المصلحة العامة، مما يفترض تعديل الأنظمة الضريبية ومراقبة وحفظ حقوق الخزينة وتدعيم هيكلية القطاع العام.

٣ - وضع خطة إنمائية خاصة بالمناطق وتطبيقها من أجل ازدهارها بهدف تحقيق التوازن الإنمائي العادل والمتكامل للوطن.

رابعاً - في المجال الأمني:

١ - إعتماد السبل الديموقراطية لحل النزاعات الداخلية وإلغاء جميع المظاهر المسلّحة والعوائق وكلّ ما من شأنه منع الدولة من ممارسة مسؤولياتها بما في ذلك حل الميليشيات المسلّحة ومنع الجبايات غير القانونية وإقفال المرافق غير الشرعية.

٢ - تحييد الجيش بالنسبة إلى الصراعات الداخلية من دون أن يمس ذلك دوره في حماية أمن الدولة.

٣ - وضع سياسة دفاعية وأمنية وقوانين للجيش والأمن الداخلي والأمن العام بما يتلاءم مع مبادىء الوفاق...

٤ - يشرف مجلس الدفاع الأعلى على القوى المسلّحة من جيش وأمن داخلي وأمن عام إلى أن يتحقق ما ورد في البند السابق. ويشرف أيضاً على إعادة بناء القوى المسلّحة وتنظيمها بما يعزّز الوحدة الوطنية.

حضرة النواب المحترمين،

لا حاجة بنا إلى التذكير بأن تحقيق كلّ ما تقدّم يظلّ موقوفاً على إنهاء حال الحرب والصروف عن كلّ أشكال القتال والأعمال المسلّحة. فالمشكلة الأمنية هي التي يجب أن تحل أولاً. بقدر ما يستتب الأمن يقوى لبنان على محنته ويقوى الحكم على المشكلات الأخرى وتتوالى الإصلاحات. وحكومتنا، في أيّ حال، تقوم على أساس برنامج وفاقي

يفترض أوّل ما يفترض وقف القتال واعتماد العمل السياسي الديموقراطي في حلّ كلّ النزاعات والإختلافات على أنواعها.

وإن الحكومة تعي أهمية النظر في الوضع الإداري تنظيماً ونصوصاً وبنية، وذلك تعزيزاً لفعالية الإدارة وانسجاماً مع مبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب مع مراعاة ضرورة اختصار المعاملات وتوحيد مؤسّسات الدولة.

وعلى أمل أن يستجيب الجميع لهذه الضرورات، نتوجّه إلى مجلسكم الكريم طالبين ثقته الغالية وتفويضاً في مجال الإشتراع لمدّة تسعة أشهر فقط. يصار خلالها إلى تحقيق ما اتفق عليه لجهة إعادة النظر في المراسيم الإشتراعية التي صدرت في فترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ والتي تقضي المصلحة العامة والتطوّرات بإعادة النظر فيها. وشكراً.

ملاحظة: في ١ حزيران ١٩٨٧ اغتيل رئيس الحكومة رشيد كرامي الذي كان استقال في ١ أيار من العام عينه من دون ان يقدّم استقالته الى رئيس الجمهورية رسمياً فتولى وزير التربية آنذاك سليم الحص مهام رئاسة الحكومة حتى ما بعد تكليف العماد عون رئاستها في إطار ما عُرف بعهد «الحكومتين».

الوزارة السادسة والخمسون

من ٢٢ أيلول ١٩٨٨ إلى ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨٩

(حكومة إنتقالية) رئيس حكومة و ٥ وزراء

قبل ساعات من انتهاء ولاية الرئيس أمين الجميل الدستورية تعذّر التوصّل إلى إتفاق على تأليف حكومة إنتقالية لتشرف على انتخاب رئيس للجمهورية، وسط أجواء الإنقسام السياسي الحاد الذي كان سائداً يومذاك، الأمر الذي اضطرّ الرئيس الجميل إلى تسليم سلطاته لحكومة عسكرية يرأسها العماد ميشال عون قائد الجيش ويكون وزراؤها من كامل أعضاء المجلس العسكري وهم:

العماد ميشال عون - رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع والإعلام.

العقيد عصام أبو جمرة - نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتعاونيات والإقتصاد والتجارة.

اللواء محمود طي أبو ضرغم - وزير الأشغال العامة والنقل والسياحة والعمل.

العميد نبيل قريطم - وزير الخارجية والتربية الوطنية والفنون الجميلة.

العقيد لطفي جابر - وزير الموارد المائية والكهربائية والزراعة.

ملاحظة: فور إعلان التشكيل اعتذر كلّ من: أبو ضرغم، قريطم، جابر.

البيان الوزاري

البيان الذي تلاه العماد ميشال عون في مؤتمره الصحفي.

أيُّها الصحافيون، وعبركم إلى اللبنانيين، قيادات وشعباً مقيماً ومغترباً.

نُعلن أن مهمّة هذه الحكومة هو تأمين إنتقال السلطة في صورة سريعة سليمة متجرّدة. ولا يجب النظر إليها كأنها حكومة عسكرية إنقلابية. فوجودها مقتصر على

تحقيق إنتخاب رئيس للجمهورية في إطار الحرية التامة والديموقراطية الكاملة ترشيحاً وانتخاباً، عبر توفير الأمن المتجرّد للعبة البرلمانية الحرة التي يكرّسها النظام والدستور والعرف. ولمزيد من التأكيد أعلن تكراراً باسم زملائي الضباط في هذه الحكومة وباسم الجيش اللبناني في كلّ المناطق والألوية، اننا حريصون على النظام البرلماني الديموقراطي الحر، كما سبق أن أكّدنا ذلك في بياناتنا، واليوم أؤكّد مجدّداً التزامنا قَسَمنا العسكري الذي يجعلنا للديموقراطية حماةً وليس لاغتصابها سعاةً، ولو شئنا ذلك لفعلنا في غير مناسبة سانحة.

من هنا نطمئن القيادات السياسية والروحية والفاعليات الوطنية المختلفة إلى أننا لسنا طامعين في الحكم. لكننا في الوقت نفسه نتعهّد لشعبنا أننا لن نساوم على مصيره أو نتركه في مهبّ الريح. سنؤمّن عبور الأمانة إلى حيث يجب أن تعبر وتسلّم وتستمر. فنحن لسنا هواة مغامرة بالوطن والشعب والنظام ولا عشّاق مقامرة بالحكم والإرادة الوطنية والشعبية المقدّسة.

أيُّها اللبنانيون، إن ظواهر الإنقسام التي عقبت إعلان هذه الحكومة كانت ستعقب إعلان حكومة أخرى سياسية كانت أم عسكرية، مصغّرة أم موسّعة، برلمانية أم غير برلمانيّة، بحيث يؤيّدها نصف القيادات السياسية فيها ويرفضها النصف الآخر. والواقع أن هذا الإنقسام كان قائماً حول الحكومة السابقة التي نكنّ كلّ احترام وتقدير لرئيسها وأعضائها. ولو بقيت الحكومة المستقيلة للرئيس السابق الدكتور سليم الحصّ لظلّ الإنقسام حولها واقعاً لامحالة، ذلك لأن انقسام القيادات السياسية ليس نتيجة شرخ شعبي عميق بقدر ما هو انعكاس للوضع اللبناني المفروض الذي هو حصيلة صراع إقليمي وتجاذب مصالح دولية خارجية.

أيها اللبنانيون، قد يكون تأليف هذه الحكومة سبباً لتحقيق الإنقسام وتكريس التقسيم، لكنها أيضاً قد تصبح مدخلاً إلى تحقيق الوفاق والوحدة. أمّا أن ننزلق إلى دوّامة الجدل حول حكومتين لا تتمتع كلّ منها إلاّ بنصف تأييد ونقسم اعترافنا بهما إلى اعترافين، فإنما نسلك بذلك أقصر طريق إلى تقسيم الوطن وطنين والدولة دويلات والشعب شراذم يائسة ضائعة.

من هنا لا يسعني مع أعضاء حكومتي وزملائي الضباط وباسم الجيش الذي عانى الكثير من انقسامات وسياسات وصراعات لم يكن يوماً طرفاً فيها، إلاّ أن أناشد قياداتنا

الوطنية الارتفاع فوق معمعة الجدال واكتناف الحكومة بالدعم المطلوب لتتمكّن من أداء واجبها في أسرع وقت ممكن وعلى الوجه الأسلم والأكمل. فالحكومة ليست الهدف بل ان الوطن هو الهدف وخلاص الشعب هو القضية. وأما التاريخ فلن يغفر قط لمن أضاع وطنه وقضيّته في جدل غير مسؤول حول حكومة أو مكاسب.

أيها اللبنانيون، وقفة مسؤولة شجاعة، تنقذ الإستحقاق وتنتشل الوطن من الإحتمالات الخطيرة وتضعه على طريق توحيد شرعيته وشعبه وأرضه ومؤسّساته، وتجمع طاقاته لتحرير أرضه واسترداد سيادته. لقد كفى لبنان أن يظل عبئاً على نفسه وعلى أشقائه، عالة على أصدقائه وصداقاته، وآن له أن يستعيد ذاته ودوره في خدمة شعبه وأداء دوره العربي الفاعل والإنساني الحضاري الكامل. لقد دفعنا دائماً ثمن لبنان الضعيف، فلنحاول مرّة أن نختبر لبنان القوي المستمد قوّته من وحدة شعبه ووفاق قياداته والإعتماد على ذاته. هذا الوطن الذي كدنا أن نفقده غير مرّة، آن لنا أن نستردّه مرّة واحدة وأخيرة. وعندما يكون الثمن في حجم الوطن والمصير تقتضي المسؤولية الترفّع عن كلّ شأن آخر. فلنترفّع ونرتفع من أجل لبنان.

عاش لبنان

وهكذا أصبح هناك حكومتان واحدة شرعية ودستورية هي حكومة العماد عون، وأخرى قائمة بحكم الأمر الواقع يرأسها الدكتور سليم الحص بالتكليف بعدما اغتيل رئيسها الأصيل الرئيس رشيد كرامي، واستمرّ هذا الوضع المتردّي في ظلّ «الحكومتين» حتى إقرار «وثيقة الوفاق الوطني» في الطائف، ومن ثم انتخاب رئيس للجمهورية.

الجمهورية الثانية للإستقلال

من ١٩٨٩ - ٢٠٠٣

وثيقة الوفاق الوطني

إثر تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد وسط إنقسامات سياسية عميقة، نجحت المساعي العربية والدولية في عقد إجتماع للنواب اللبنانيين في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية في الثاني والعشرين من شهر تشرين الأول من العام ١٩٨٩ حيث وضعوا ما سمّي بـ«اتفاق الطائف»، الذي صدّق في جلسة عقدها مجلس النواب في مطار القليعات شمال لبنان في الخامس من شهر تشرين الثاني من العام عينه، وصار دستوراً للجمهورية الثانية.

وعلى الأثر تمّ انتخاب النائب رينيه معوّض رئيساً للجمهورية، إلاّ أنه اغتيل بعد انتخابه بسبعة عشر يوماً وانتخب الرئيس الياس الهراوي خلفاً له.

وثيقة الوفاق الوطني اللبناني

صادق عليها المجلس النيابي في (١٥ تشرين الثاني ١٩٨٩)

أولاً المبادىء والإصلاحات

١ - المبادىء العامة

أ - لبنان وطن سيّد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحداً أرضاً وشعباً ومؤسّسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً.

ب - لبنان عربي الهوية والإنتماء، وهو عضو مؤسّس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسّس وعامل في منظّمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الإنحياز وتجسّد الدولة اللبنانية هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج – لبنان جمهورية ديموقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الإجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د – الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسّسات الدستورية.

هـ – النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و – النظام الإقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز – الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً وإجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح – العمل على تحقيق عدالة إجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والإقتصادي والإجتماعي.

ط – أرض لبنان أرض واحدة لكلّ اللبنانيين. فلكلّ لبناني الحق في الإقامة على أيّ جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ي – لا شرعية لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

٢ – الإصلاحات السياسية

أ – مجلس النواب

مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها:

١ – ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدّة ولاية المجلس.

٢ – للمجلس ولمرّة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أوّل جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

٣ – كلّ مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، بصفة المعجّل، لا يجوز إصداره إلاّ بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

٤ – الدائرة الإنتخابية هي المحافظة

٥ – إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزّع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ – بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب – نسبيّاً بين طوائف كلّ من الفئتين.

ج – نسبيّاً بين المناطق.

٦ – يُزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (١٠٨) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. أما المراكز المستحدثة، على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتملأ بصورة إستثنائية ولمرّة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

٧ – مع انتخاب أوّل مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثّل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب – رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. وهو القائد الأعلى للقوات المسلّحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء ويمارس الصلاحيات الآتية:

١ – يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوّت.

٢ – يرئس المجلس الأعلى للدفاع.

٣ – يصدر المراسيم ويطلب نشرها وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية فإذا أصرّ مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذاً حكماً ووجب نشره.

٤ – يصدر القوانين وفق المهل المحدّدة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب، كما يحق له بعد اطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحدّدة في الدستور ووفقاً لأحكامه، وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.

٥ - يحيل مشاريع القوانين، التي ترفع إليه من مجلس الوزراء، إلى مجلس النواب.

٦ - يسمّي رئيس الحكومة المكلّف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب إستناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

٧ - يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

٨ - يصدر بالإتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

٩ - يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.

١٠ - يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم. ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

١١ - يتولّى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالإتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح نافذة إلاّ بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكّنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلّق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلاّ بعد موافقة مجلس النواب.

١٢ - يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

١٣ - يدعو مجلس النواب بالإتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات إستثنائية بمرسوم.

١٤ - لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

١٥ - يدعو مجلس الوزراء إستثنائياً كلّما رأى ذلك ضرورياً بالإتفاق مع رئيس الحكومة.

١٦ - يمنح العفو الخاص بمرسوم.

١٧ - لا تبعة على رئيس الجمهورية حيال قيامه بوظيفته إلاّ عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

ج - رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلّم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء ويمارس الصلاحيات الآتية:

١ - يرئس مجلس الوزراء.

٢ - يجري الإستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدّم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلاّ بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

٣ - يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

٤ - يوقع جميع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٥ - يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة إستثنائية ومراسيم إصدار القوانين، وطلب إعادة النظر فيها.

٦ - يدعو مجلس الوزراء للإنعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمّنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.

٧ - يتابع أعمال الإدارات والمؤسّسات العامة وينسّق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

٨ - يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصّة في الدولة بحضور الوزير المختص.

٩ - يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

د - مجلس الوزراء

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. ومن الصلاحيات التي يمارسها:

١ - وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

٢ - السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كلّ أجهزة الدولة من إدارات ومؤسّسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

٣ - إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلّحة.

٤ - تعيين موظّفي الدولة وصرفهم وقبول إستقالتهم وفق القانون.

٥ – الحق بحل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية، إذا امتنع مجلس النواب عن الإجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي لا تقل مدّته عن الشهر بالرغم من دعوته مرّتين متواليتين أو في حال ردّه الموازنة برمّتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

٦ – عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء.

مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص. ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه. ويتخذ قراراته توافقياً، فإذا تعذّر ذلك فبالتصويت وتتخذ القرارات بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي:

حالة الطوارىء وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الإتفاقات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظّفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر بالتقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الإنتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

هـ – الوزير

تعزّز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلاّ بقرار من مجلس الوزراء، أو بنزع الثقة منه إفرادياً في مجلس النواب.

و – إستقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء

١ – تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ – إذا استقال رئيسها.

ب – إذا فقدت أكثر من ثلث أعضائها المحدّد في مرسوم تشكيلها.

ج – بوفاة رئيسها.

د – عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

هـ – عند بدء ولاية مجلس النواب.

و – عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

٢ – تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقّعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

٣ – عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد إستثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز – إلغاء الطائفية السياسية

إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين إتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

ويتم في المرحلة الإنتقالية ما يلي:

أ – إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والإختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسّسات العسكرية والأمنية والمؤسّسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلّة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب – إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

٣ – الإصلاحات الأخرى

أ – اللامركزية الإدارية

١ – الدولة اللبنانية دولة واحدة موحّدة ذات سلطة مركزية قوية.

٢ – توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً.

٣ – إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الإنصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسّسات.

٤ - إعتماد اللامركزية الإدارية الموسّعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكلّ قضاء يرئسه القائمقام، تأميناً للمشاركة المحلية.

٥ - إعتماد خطة إنمائية موحّدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها إقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحّدة والإتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة.

ب - المحاكم

أ - ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلّمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور:

١ - يشكّل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء. ويُسنّ قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

٢ - يُنشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الإنتخابات الرئاسية والنيابية.

٣ - للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلّق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

أ - رئيس الجمهورية.

ب - رئيس مجلس النواب.

ج - رئيس مجلس الوزراء.

د - نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.

ب - تأميناً لمبدأ الإنسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلّق بـ:

١ - الأحوال الشخصية.

٢ - حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.

٣ - حرية التعليم الديني.

ج - تدعيماً لاستقلال القضاء: ينتخب عدد معيّن من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.

ج - قانون الإنتخابات النيابية

تجري الإنتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمّن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسّسات.

د - إنشاء المجلس الإقتصادي والإجتماعي للتنمية

يُنشأ مجلس إقتصادي إجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الإقتصادية والإجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والإقتراحات.

هـ - التربية والتعليم

١ - توفير العلم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الإبتدائية على الأقل.

٢ - التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.

٣ - حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.

٤ - إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية. وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

٥ - إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الإنتماء والإنصهار الوطنيين، والإنفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و - الإعلام

إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية

بما أنه تمّ الإتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني. تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصّلة مدّتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجيّاً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتّسم خطوطها العريضة بالآتي:

١ - الإعلان عن حلّ جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

٢ - تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ - فتح باب التطوّع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع اتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظّمة.

ب - تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من وإلى خارج الحدود برّاً وبحراً وجوّاً.

٣ - تعزيز القوات المسلّحة:

أ - إن المهمة الأساسية للقوات المسلّحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدّى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب - تستخدم القوات المسلّحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج - يجري توحيد وإعداد القوات المسلّحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمّل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

د - عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلّم مهامها الأمنية تعود القوات المسلّحة إلى ثكناتها.

هـ - يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلّحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

٤ - حل مشكلة المهجّرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كلّ مهجّر لبناني منذ العام ١٩٧٥م. بالعودة إلى المكان الذي هجّر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.

وحيث أن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي. ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محدّدة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية هذه الفترة تقرّر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتمّ تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتمّ الإتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدّة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدّة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الإتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثاً: تحرير لبنان من الإحتلال الإسرائيلي

إستعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلّب الآتي:

أ - العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الإحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

ب - التمسّك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩ م.

ج - إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الإحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارىء الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الإنسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والإستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية

إن لبنان، الذي هو عربي الإنتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسّده إتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كلّ منهما. إستناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميّزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أيّ حال من الأحوال وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممرّاً أو مستقرّاً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدّد أمنه واستقلاله وسيادته.

عهد الرئيس الياس الهراوي

٧ حكومات و أربعة رؤساء حكومة

٣١٩ وزارة تولاها ٨٢ وزيراً

- رؤساء حكومة: سليم الحص (مرتان)، عمر كرامي، رشيد الصلح، رفيق الحريري (٣ مرات).

أمّا الوزراء فهم:

سليم الحص
نزيه البزري (٣ مرات)
إدمون رزق
سورين خان أميريان
نبيه بري (٣ مرات)
الياس الخازن
محسن دلول (٦ مرات)
ميشال المر (٦ مرات)
بطرس حرب
محمد جارودي
محمد عبدالحميد بيضون
نديم سالم (٣ مرات)
مروان حماده (٤ مرات)
هاكوب ديميرجيان
سليمان فرنجية (٤ مرات)
زاهر الخطيب

ميشال ساسين (مرتان)
جورج سعاده (٣ مرات)
علي الخليل (٣ مرات)
عبدالله الراسي
وليد جنبلاط (٦ مرات)
ألبير منصور (مرتان)
عمر كرامي (مرتان)
فارس بويز (٥ مرات)
جميل كبّي
سامي الخطيب (مرتان)
محمد يوسف بيضون (مرتان)
طلال أرسلان (مرتان)
خاتشيك بابيكيان
سمير جعجع (مرتان)
إيلي حبيقة (٥ مرات)
عبدالله الأمين (٣ مرات)

شوقي فاخوري (٤ مرات)
نقولا الخوري
رشيد الصلح
زكي مزبودي
سمير مقدسي
سامي منقارة
رضا وحيد
بهيج طبارة (٣ مرات)
جورج افرام
عمر مسقاوي (٣ مرات)
نقولا فتوش (٣ مرات)
حسن عز الدين
محمود أبو حمدان (٣ مرات)
عادل قرطاس
أغوب ديميرجيان (٣ مرات)
فؤاد السنيورة (٣ مرات)
قبلان عيسى الخوري
عبدالرحيم مراد
فريد مكاري
الفضل شلق
علي حراجلي (مرتان)
بيار فرعون
باسم السبع
أيوب حميد
الياس حنا

أسعد حردان (٤ مرات)
روجيه ديب
نصري المعلوف
شاهه برصوميان (٤ مرات)
أسعد دياب
ميشال سماحة (مرتان)
ميشال إده (٣ مرات)
أسعد رزق
مخايل الضاهر
أنور الخليل (مرتان)
بشارة مرهج (مرتان)
علي عسيران
محمد غزيري
سمير مقبل
محمد بسام مرتضى
جان عبيد (مرتان)
جوزف مغيزل
روبير غانم
إسطفان الدويهي
ياسين جابر (مرتان)
فايز شكر
فوزي حبيش
أكرم شهيب
فاروق البربير
غازي سيف الدين

الوزارة السابعة والخمسون

من ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨٩ إلى ٢٣ كانون الأول ١٩٩٠

رئيس حكومة و ١٣ وزيراً

سليم الحص - رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية والمغتربين.
ميشال ساسين - نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للعمل.
نزيه البزري - وزيراً للإقتصاد والتجارة.
جورج سعاده - وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.
ادمون رزق - وزيراً للعدل والاعلام.
علي الخليل - وزيراً للمالية.
سورين خان أميريان - وزيراً للصناعة والنفط.
عبدالله الراسي - وزيراً للصحة والشؤون الإجتماعية والسياحية.
نبيه بري - وزيراً للموارد المائية والكهربائية والإسكان والتعاونيات.
وليد جنبلاط - وزيراً للأشغال العامة والنقل.
الياس الخازن - وزيراً للداخلية.
ألبير منصور - وزيراً للدفاع الوطني.
محسن دلول - وزيراً للزراعة.
عمر كرامي - وزيراً للتربية والفنون الجميلة.
- نالت الحكومة الثقة بالإجماع.

البيان الوزاري

حضرة النواب المحترمين.

هذه الحكومة بتكوينها وأهدافها وخطة عملها هي حكومة الوفاق الوطني التي نصّت على قيامها وثيقة الوفاق الوطني. تلك الوثيقة التي بادرتم إلى التصديق عليها في

جلسة تاريخية. فلا غرو إذا اعتبرت حكومتنا تلك الوثيقة أساساً ومنطلقاً لبيانها وبرنامجها الوزاري.

إن حكومتنا تلتزم معكم الأهداف والمبادىء التي نصّت عليها الوثيقة وتحرص على ترجمتها في خطة عمل فاعلة تكون بمستوى الآمال المعقودة على الإنطلاقة الإنقاذية الوفاقية التي تجسّدت فيها إرادة وطنية جامعة ومن الطبيعي أن لا ندخر في سعينا لتحقيق تلك الأهداف والمبادىء أية من الإمكانات أو أية من الوسائل المتاحة للشرعية. فالأخطار المحدقة بمصير الوطن كبيرة، ونحن ندرك أن الشرعية تكون قوية وقادرة أو لا تكون، ونحن في هذا التوجّه اليوم نلتزم مبدأ من أهم المبادىء التي بنيت عليها الصيغة الإصلاحية التي تمّ التوافق حولها من أجل تطوير النظام السياسي في لبنان، أي مبدأ التعاون بين السلطات على قاعدة التوازن والفصل في ما بينها.

أيها السادة،

نقف اليوم على عتبة مرحلة جديدة من تاريخ الدولة اللبنانية يقترن فيها إنقاذ الدولة في وحدتها وبالتالي في وجودها واستقرارها بضرورة إعادة تأسيسها تجاوباً مع المعطيات الوطنية السائدة، ومصالح الشعب اللبناني في وحدته وحريته وأمنه واستقراره ورخائه. فالمرحلة المقبلة إنما هي مرحلة العمل الجدي في سبيل تحقيق الجمهورية الموعودة الجديدة التي تستمدّ قواعدها من رؤية الدولة القادرة والعادلة، دولة المؤسّسات والإنماء. ومن رؤية مجتمع أفضل تسوده مبادىء المساواة والعدالة، حيث لا تمييز ولا تفريق بين مواطن ومواطن، أو بين فئة وفئة أو بين منطقة ومنطقة وحيث الحكم للممارسة الديموقراطية الفاعلة في ضمان مقوّمات التفاؤل البنّاء والتطوّر المنتظم.

أمّا السلام الذي يرمي اللبنانيون إليه بعد طول معاناة والذي تتخذ حكومة الوفاق الوطني منه عنواناً لخطّة عملها، فيجب أن يكون حليف هذه الرؤية للجمهورية الموعودة وربيبها.

إن رهاننا على إحراز تقدّم ملموس على طريق الجمهورية الموعودة هو صُنو إيماننا بوحدة لبنان مجتمعاً ووطناً ودولةً، وتمسّكنا المطلق بحريته واستقلاله، فلا سلام ولا استقلال ولا سيادة بغير الوحدة الناجزة الحصينة، ولا ريب في أن ظاهرة العيش المشترك التي نعتز بصمودها رغم كلّ التحديات التي صادفتها عبر سنوات الأحداث هي أبهى تجليات الوحدة في هذا البلد، لقد أكّد الرئيس الشهيد رينيه معوض فور انتخابه أن

المصالحة الوطنية يجب أن تكون شاملة وأن مسيرة السلام لا تستثني أحداً، وسقط شهيداً للإنفتاح والوفاق والسلام. وقد جدّد فخامة الرئيس الأستاذ الياس الهراوي الدعوة للوفاق والسلام. إن حكومة الوفاق الوطني تعلن تبنيها هذه الدعوة وتعلن أيضاً عزمها الأكيد على الذود عن حياة اللبنانيين وسلامة مستقبلهم وهي لن تسمح لأية مغامرة تهدّد المصير الوطني؛ وهي تتعهّد في تعبئة كلّ الإمكانات والطاقات في العمل من أجل إزالة الحالة الإنقسامية القائمة وكلّ ما يحيط بها من مظاهر الخروج على القانون والشرعية كما نتعهّد بالعمل الحاسم على إزالة كلّ آثار الحرب ورواسبها وإفرازاتها ومعالجة نتائجها وانعكاساتها على شتّى الصُعد سواء الإجتماعية منها أو الإقتصادية، أو الإنسانية، أو العمرانية، أو البُنوية أو خلافه والحكومة في الوقت ذاته لن تألو جهداً ولم تدخر وسعاً في العمل على تحرير الأرض من الإحتلال الإسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي بكلّ الوسائل المتاحة ولا سيما دعم المقاومة الباسلة والإصرار على المطالبة بتنفيذ القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن والقاضي بالإنسحاب الإسرائيلي الفوري وغير المشروط من الأراضي اللبنانية.

إن لحكومة الوفاق الوطني أهدافاً محدّدة واضحة تحظى بإجماع لبناني وتأييد عربي ودولي واسع. والحكومة سوف تستند إلى هذا الإجماع على المستوى الداخلي وهذا التأييد والدعم على المستوى الخارجي في ما تعتزم القيام به تحقيقاً لما تلتزم به من أهداف على صعيد توحيد البلاد وإعمارها وبسط سلطة الدولة وسيادة القانون على كلّ الأراضي اللبنانية بالقوى اللبنانية الذاتية وإجلاء المحتل الإسرائيلي وتنظيم العلاقات اللبنانية السورية على قواعد أخوية واضحة ومتينة.

والحكومة إذ تشكر اللجنة العربية الثلاثية على جهودها المثمرة والمشهودة في مساعدة لبنان واللبنانيين على الخروج من المحنة وتشكر الشقيقة سوريا على دعمها المطلق لمسيرة الحل العربي وتبدي ارتياحها لتأكيد اللجنة العربية المتكرر باستمرارها في عملها ومواكبتها خطى الشرعية اللبنانية إلى المسيرة التي بدأتها لاسترداد العافية والفاعلية والإضطلاع بدورها الطبيعي في قيادة البلاد نحو مستقبل أفضل.

إن الإرادة المؤاتية للحل تبدو اليوم ظاهرة جلية على المستويين العربي والدولي وإذا كان من حق اللبنانيين أن يطالبوا الأشقاء والأصدقاء في العالم بترجمة هذه الإرادة عملاً منهجياً مثمراً في المساعدة على دفع عملية التوحيد والإنقاذ والسلام قدماً إلى الأمام

وعلى إزالة الألغام من طريقها، فإننا ندرك أن جدوى هذه الإرادة تبقى عملياً رهناً باستعداد اللبنانيين للتجاوب معها وبسرعة هذا التجاوب. ولقد أثبتت الدولة اللبنانية من خلال مجلس النواب قدرتها وحيويتها في هذا المجال مما يبعث على الثقة والإطمئنان وكذلك أظهر المواطن اللبناني في ما قدّم من تضحيات في صموده الرائع في وجه أعتى التطوّرات والتحدّيات والخطوب وها هي حكومة الوفاق الوطني تعلن استعدادها المطلق لتحمّل مسؤولياتها في هذا السبيل وتؤكّد عزمها على توفير الوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف، وإن الشرعية لا بدّ لها من أن تكون منيعة قوية في مواجهة التحديات الجسيمة التي تتعرّض لها والحكومة مسؤولة بطبيعة الحال عن تعزيز وتطوير القوى الذاتية للدولة في شتى المستويات. والحكومة بما هي حكومة وفاق وطني متضامنة في العمل على تحقيق أهداف واحدة واضحة وعلى هذا الأساس تتقدّم من مجلسكم الكريم بطلب الثقة.

ثم جرى التصويت على الثقة بالمناداة فمنح النواب الثقة للحكومة بالإجماع.

الوزارة الثامنة والخمسون

من ٢٤ كانون الأول ١٩٩٠ إلى ١٥ أيار ١٩٩٢

رئيس حكومة و ٢٩ وزيراً

عمر كرامي – رئيساً لمجلس الوزراء.
ميشال المر – نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدفاع الوطني.
نزيه البزري – وزير دولة.
خاتشيك بابكيان – وزيراً للعدل.
جميل كبي – وزيراً للصحة والشؤون الإجتماعية.
ميشال ساسين – وزيراً للعمل.
جورج سعادة – وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.
علي الخليل – وزيراً للمالية.
بطرس حرب – وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة.
محمد يوسف بيضون – وزيراً للموارد المائية والكهربائية.
مروان حماده – وزيراً للإقتصاد والتجارة.
نبيه بري – وزير دولة.
ألبير منصور – وزيراً للإعلام.
محسن دلول – وزيراً للزراعة.
زاهر الخطيب – وزير دولة للإصلاح الإداري.
نديم سالم – وزيراً للأشغال العامة والنقل.
محمد جارودي – وزيراً للصناعة والنفط.
اللواء الركن سامي الخطيب – وزيراً للداخلية.
شوقي فاخوري – وزير دولة لشؤون النقل البري والبحري والجوي.
نقولا الخوري – وزير دولة.
أغوب جوخادريان – وزير دولة لشؤون البيئة.

عبدالله الأمين - وزير دولة.
أسعد حردان - وزير دولة.
محمد بيضون - وزيراً للإسكان والتعاونيات.
فارس بويز - وزيراً للخارجية والمغتربين.
سمير جعجع - وزير دولة.
إيلي حبيقة - وزير دولة.
سليمان طوني فرنجية - وزير دولة.
الأمير طلال أرسلان - وزيراً للسياحة.

- نالت الحكومة الثقة بالإجماع.

البيان الوزاري

إن الإجماع النيابي الذي تجلّى في مجلسكم الكريم في أكثر من مناسبة وطنية، بل وفي جميع الظروف الخطيرة والمصيرية التي شهدتها البلاد خلال الأزمة اللبنانية، هو عنوان كبير لمواقف وطنية ثابتة وشجاعة سوف يسجّلها التاريخ لكم بأحرف من نور. وأن ما حققه المجلس النيابي خلال هذه الفترة العصيبة من تاريخ الوطن لا سيّما في المرحلة الأخيرة من الأزمة، ان هو إلاّ تعبير صادق عن إرادة اللبنانيين جميعاً في الإنقاذ والخلاص والسلام.

لقد تجسّدت هذه الإرادة بصورة خاصة في مؤتمر الحوار الوطني في الطائف، ثم في الإنتخابات الرئاسية وتصديق وثيقة الوفاق الوطني وفي إقرار التعديلات الدستورية ودعمكم المستمر لجهود إعادة توحيد الشعب والأرض والمؤسّسات وبسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، وأخيراً وليس آخراً في الدعوة إلى تأليف حكومة جديدة تتحقق بتأليفها ومن خلالها مصالحة وطنية شاملة تنهي حالة الحرب في البلاد وتفتح صفحة السلم والبناء والإعمار.

ولقد اقتضى من أجل تحقيق هذه الغاية تأليف حكومة مصالحة وطنية تتمثل فيها معظم التيارات والقوى السياسية التي لا بدّ لإنقاذ الوطن، من تلاقيها وجمعها حول طاولة حوار واحدة تكون المصلحة الوطنية العليا هي الغاية والهدف وفوق كلّ اعتبار. فلا

وفاق حقيقي دون مصالحة وطنية، ولا مصالحة وطنية دون ترفّع وتسامح وتعالي النفوس فوق الجراح، ولا سلطة شرعية قوية في استمرار وجود اللاشرعيات، ولا قيامة للدولة الواحدة في بقاء الدويلات، ولا أمن ولا سلام ولا بناء ولا إعمار في ظل دولة ضعيفة تتنازعها الصراعات وتعطّلها الخلافات.

من هذا المنطلق كان تأليف حكومتنا، ومن هذا الإعتبار نرجو أن تتمكّن الحكومة، بتعاون أعضائها وتضامنهم، وبدعمكم وتأييدكم، من مواجهة الإستحقاقات التي تنتظرها ومن تحقيق الأهداف المناطة بها.

من أولى هذه الأهداف تنفيذ ما تبقى من وثيقة الوفاق الوطني ومعالجة الأمور والقضايا التي تهمّ المواطن في حياته وأمنه واستقراره. ودون الدخول في تفاصيل كلّ من هذه الأهداف لا بدّ من التركيز على بعضها نظراً لما ترتديه من طابع الأهمية أو الأولوية.

أولاً - في السياسة الداخلية:

١ - إستكمالاً للخطة الأمنية الشاملة التي تهدف إلى بسط سلطة الدولة تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية. والتي أنجز منها تحقيق بيروت الكبرى وانتشار الجيش اللبناني في هذه المنطقة، ستعمد الحكومة إلى:

أ - تحصين خطة بيروت الكبرى وتنفيذ قرار الحكومة بإرسال الجيش إلى إقليم التفاح ومناطق أخرى في الجنوب واستلام جميع المرافق والمرافىء وإنشاء غرفة ملاحة بحرية.

ب - حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني.

ج - إيجاد حلّ للشباب اللبنانيين المنتمي إلى هذه الميليشيات، بما يساعد على اندماجهم في الحياة العامة المدنية والعسكرية.

د - تعزيز قدرات الجيش وقوى الأمن الداخلي وسائر القوى العسكرية والأمنية النظامية، عدّة وعدداً وتدريباً، وفتح باب التطوّع، وتعديل قانون الدفاع الوطني بما يتلاءم مع مستلزمات قيام المؤسّسة الوطنية بمهامها وواجباتها على أفضل وجه.

هـ - حل مشكلة المهجّرين اللبنانيين جذرياً مع الإقرار بحق كلّ مهجّر لبناني منذ العام ١٩٧٥ بالعودة إلى المكان الذي هجّر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق، والسعي الحثيث في الداخل والخارج إلى تأمين وسائل إعادة التعمير.

٢ – تحرير جنوبي لبنان والبقاع الغربي من الإحتلال الإسرائيلي، واستعادة سيادة الدولة اللبنانية المعترف بها دولياً وذلك بالعمل على تنفيذ القرار الرقم ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الإحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة، والتمسّك باتفاقية الهدنة الموقّعة بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٤٩.

التأكيد على حق الشعب اللبناني في المقاومة الوطنية المشروعة إستناداً إلى شرعة الأمم المتحدة، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتحرير وبسط سيادة الدولة.

٣ – ملء المراكز النيابية الشاغرة وفقاً لأحكام التعديلات الدستورية الأخيرة على أن تعمد الحكومة إلى إجراء الإنتخابات النيابية فور ما تسمح الظروف العامة بذلك.

٤ – إعادة بناء الدولة ومؤسّساتها وتعزيز فعاليتها بما يمكن المواطنين جميعاً ولا سيّما الشباب منهم، من ممارسة الحياة الديموقراطية الصحيحة والتعبير بحرية عن أرائهم واتجاهاتهم الوطنية، والمشاركة في القرارات المصيرية للبلاد. وتأهيل الإدارة وإصلاحها وملء المراكز الشاغرة فيها بأصحاب الكفاءات العلمية والخلقية بما يمكّنها من القيام بمهامها على أفضل وجه ولا سيما في حقل الخدمات التي يحتاجها المواطنون من ماء وكهرباء وهاتف ونظافة وسواها.

٥ – وضع وتنفيذ سياسة للإنماء والإعمار تأخذ بعين الإعتبار حاجات البلاد والمناطق المتضرّرة، والسعي لتوفير المساعدات والأموال اللازمة لها وللمناطق المحتلّة.

٦ – معالجة الأوضاع الإقتصادية والمالية والنقدية من خلال إعادة بناء الهيكليات الأساسية للبنية التحتية وتعزيز الدورة الإقتصادية وإعادة دورة عملية الإنتاج في القطاعات عامة، ومراقبة الأسعار وقمع الغش، وتنقية القطاع المصرفي ورعايته، ومن خلال السعي إلى إعادة التوازن في مالية الدولة بتعزيز الجباية والواردات وانتهاج سياسة التقشّف وعصر النفقات العامة مع التأكيد في كلّ ذلك على احترام النظام الإقتصادي الحر الذي يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة وعلى سعي الحكومة إلى تحقيق الإنماء المتوازن للمناطق وتأمين عدالة إجتماعية شاملة وتحديث الإتفاقات الإقتصادية والتجارية مع الدول الشقيقة والصديقة.

٧ – إنشاء المجلس الإقتصادي والإجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الإقتصادية والإجتماعية للدولة عن طريق المشورة والإقتراحات.

٨ – تعزيز الإعلام الرسمي وإعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجّهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

٩ – الإهتمام بشؤون التربية الوطنية والثقافية إنطلاقاً من أن التربية هي صناعة الشباب والمستقبل. من أجل ذلك ستعمل الحكومة على توفير العلم للجميع باعتباره حقاً للمواطنين، وتطبيق إلزامية التعليم بدءاً بالمرحلة الإبتدائية، وتكريس حرية التعليم وحماية التعليم الخاص مع تعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة والكتاب المدرسي ومعالجة مشكلة الأقساط المدرسية. كما ستسعى الحكومة جاهدة إلى رفع مستوى التعليم الرسمي والمهني والتقني وتطويره بشكل يلبي حاجات لبنان الإنمائية والإعمارية وسوق العمل فيه وفي البلدان الشقيقة والصديقة وذلك بإعادة النظر في المناهج التربوية تعزيزاً للانفتاح الروحي والثقافي فيبقى لبنان بلد الحوار والتفاعل الثقافي وتأميناً للإنتماء والإنصهار الوطنيين لا سيّما من خلال توحيد كتابي التاريخ والتنشئة الوطنية في لبنان، بالإضافة إلى إعادة النظر في هيكلية الإدارات التربوية والثقافية بما يحقق فعاليتها ويمكنها من مواكبة تطوّر التربية والتعليم والثقافة في العالم، ومن خلال تأمين الحياة الكريمة للهيئة التعليمية بتحقيق المطالب المحقة.

أما على صعيد الجامعة اللبنانية فإن الحكومة ستوليها دعمها الكامل خصوصاً لكلياتها التطبيقية بما يتوافق وحاجات البلاد، بالإضافة إلى الإهتمام الكلي بإعادة تأهيل وإعداد الكوادر العليا في الإدارة التربوية والتفتيش والإرشاد وإدارات المدارس الرسمية.

١٠ – حماية البيئة والطبيعة والموارد الطبيعية من سموم التلوّث، ووضع استراتيجية صحية تحفظ الصحة العامة باعتماد التدابير الوقائية الفعّالة وتقديم الخدمات الطبية والعلاجية وإعادة تأهيل وتجهيز المؤسّسات الصحيّة الرسميّة وتفعيلها وضبط سوق الدواء من ناحية الجودة والأسعار، وتحسين التقديمات الإجتماعية والمعيشية ووسائل النقل، بما يخفف من أعباء المواطنين اليومية.

ثانياً – في السياسة الخارجية:

تنطلق الحكومة في سياستها الخارجية من مبدأ أساسي هو أن لبنان عضو مؤسّس وعامل في جامعة الدولة العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسّس وعامل في منظمّة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها، وهو عضو في حركة عدم الإنحياز وسوف تلتزم الحكومة بهذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات.

وبهذه المناسبة فإن الحكومة تقدّم الشكر والتقدير لأصحاب الجلالة والفخامة والملوك والرؤساء العرب الذين عملوا جاهدين من أجل إنهاء الأزمة اللبنانية ودفع مسيرة الإنقاذ والوفاق والسلام. وتخص بالذكر أعضاء اللجنة العربية العليا الذين كان لرعايتهم الكريمة واهتمامهم الدؤوب والمتواصل في الأزمة اللبنانية أكبر الأثر في نجاح إجتماعات الطائف وولادة وثيقة الوفاق الوطني وتقرير إنشاء صندوق عربي ودولي لإعادة إعمار لبنان نرجو أن يتحقق بأسرع وقت ممكن وتستمر معه اللجنة العربية بمواكبة خطى الشرعية اللبنانية نحو مستقبل أفضل.

وتشكر بصورة خاصة الشقيقة سوريا على ما بذلته ولا تزال من أجل دعم مسيرة الإنقاذ والوفاق والسلام، ودعم السلطة الشرعية في بسط سيادة الدولة وتوحيد الأرض والشعب والمؤسّسات. كما أن الحكومة تشكر الدول الصديقة والمنظّمات الدولية التي أبدت اهتمامها بلبنان في محنته، وتؤمن بأن توثيق علاقات لبنان مع سائر الدول الصديقة والمنظّمات الدولية يعزز دوره في العالم وفي المنطقة. وهي إذ تعول على صداقات لبنان الخارجية تدرك ما للمغتربين اللبنانيين المنتشرين في أرجاء العالم من أثر عميق في توطيد هذه الصداقات وتعزيزها، وهم أهل لرعاية الدولة اللبنانية، واهتمام الحكومة في جميع شؤونهم وقضاياهم.

وتؤكّد الحكومة على إيمان لبنان بالقضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي انتفاضته ضد إجراءات القهر والإذلال والتذويب.

وأما بالنسبة لأزمة الخليج فإن موقف الحكومة يتفق مع قرارات مجلس الجامعة العربية حول هذا الموضوع.

ثالثاً - في العلاقات اللبنانية السورية:

إنطلاقاً من وثيقة الوفاق الوطني ستعمل الحكومة على تجسيد العلاقات المميّزة اللبنانية والسورية باتفاقات في شتى المجالات بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كلّ منهما.

حضرة النواب المحترمين

هذا بيان ببرنامج الأعمال التي ستسعى الحكومة للقيام بها، وهو قبل كلّ شيء بيان بالنوايا المخلصة والصادقة لمواجهة المرحلة الجديدة من تاريخ الوطن وهي مرحلة دقيقة تتطلّب من الجميع التعاون والتضامن لإقفال ملف الحرب نهائياً، ولمعالجة القضايا

والمشاكل التي خلفتها هذه الحرب، ولبدء ورشة إعمار وإنماء كبيرة، على جميع الصعد، مما يستوجب تلاقي الإرادات الطيّبة وتضافر الجهود ورصّ الصفوف وتشابك الأيدي.

يجب أن نعترف جميعاً بأن المهمّة شاقة وصعبة، ولذلك فنحن نتطلّع إلى وعي اللبنانيين جميعاً ونطلب منهم، كلاً ضمن إمكاناته وظروفه، مؤازرة الدولة في تحقيق هذه المسيرة مع بذل الكثير من العطاء والتضحية ونكران الذات لكي ننطلق جميعاً شعباً ومجلساً وحكومة كفريق عمل وطني متكامل، من أجل تحقيق ما تصبو إليه الأجيال الطالعة في مستقبل يظلله الأمن والسلام ويعمّه الإستقرار والإزدهار.

ونحن، من جهتنا، لن نألو جهداً، ولن نبخل بتضحية، مهما عظمت، لإدراك هذا المقصد، بتعاون مخلص وبنّاء مع فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ الياس الهراوي، وبدعم وتأييد من مجلسكم الكريم الذي نحرص على مشاركته الفاعلة في قيامة لبنان الغد.

على هذا نرجو منحنا ثقتكم الغالية وعلى الله نتكل كي يوفقنا في تحقيق الغاية المنشودة.

والسلام عليكم

الوزارة التاسعة والخمسون

من ١٦ أيار ١٩٩٢ إلى ٣٠ تشرين الأول ١٩٩٢

رئيس حكومة و ٢٣ وزيراً

رشيد الصلح – رئيساً لمجلس الوزراء.

ميشال المر – نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدفاع الوطني.

نزيه البزري – وزير دولة.

نصري المعلوف – وزيراً للعدل.

جورج سعادة – وزيراً للبريد وللمواصلات السلكية واللاسلكية.

زكي مزبودي – وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة.

مروان حمادة – وزيراً للصحة والشؤون الإجتماعية.

نبيه برّي – وزير دولة.

وليد جنبلاط – وزيردولة.

محسن دلول – وزيراً للزراعة.

اللواء الركن سامي الخطيب – وزيراً للداخلية.

شوقي فاخوري – وزيراً للأشغال العامة والنقل.

عبدالله الأمين – وزيراً للعمل.

أسعد حردان – وزير دولة.

محمد عبد الحميد بيضون – وزيراً للموارد المائية والكهربائية.

فارس بويز – وزيراً للخارجية والمغتربين.

سمير جعجع – وزير دولة.

الياس جوزف حبيقة – وزير دولة لشؤون المهجّرين.

سليمان أنطوان فرنجية – وزيراً للإسكان والتعاونيات.

شاهي برسوميان – وزيراً للصناعة والنفط.

سمير مقدسي – وزيراً للإقتصاد والتجارة.

أسعد دياب – وزيراً للمالية.

العميد الركن أحمد سامي منقارة – وزيراً للسياحة.

ميشال سماحة – وزيراً للإعلام.

– نالت الحكومة الثقة بالإجماع.

البيان الوزاري

أيها السادة النواب المحترمون

إن الوضع البالغ الصعوبة الذي يلحّ علينا ويواجهنا شعباً ومجلساً وحكومة، إنما هو ناتج – في معظمه – عن هذه الأزمة المالية الإقتصادية. فهي الواقع الأليم والهم المقيم، في كلّ منزل وعند كلّ إنسان.

ولا يجدينا في شيء، أن نتساءل عما إذا كان ذلك نتيجة صاعقة أخذتنا بغتة، أم أنها حصيلة أخطاء تجمّعت فتراكمت فكبرت فانفجرت، كما أنه لا يفيدنا أن ننشغل في التفتيش عن المخطىء والمسؤول، فواجبنا الآن، أن نبادر إلى دفع الكارثة، ثم يكون بعد ذلك، لكلّ تهمة ومتهم محاسبة وحساب.

الواجب الأكبر المفيد، أن نواجه قدرنا بما عرفناه في أنفسنا وعرفه العالم عنا من علم وشجاعة، معتمدين على قواعد وحقائق، نؤمن بجدواها وننطلق على هداها.

من ذلك:

ان الأمر يعنينا جميعاً، ليس نحن المجتمعون في هذه القاعة وحدنا: بل إن الشعب اللبناني كلّه، بمجموع فئاته وعائلاته، هو المعني الأول والأخير. فنحن جميعاً ملزمون بالواجب المفروض على كلّ شعب، حين يحشد قواه، في الشدائد ويجنّد نفسه، كلّ في حدود طاقته وإختصاصه.

من ذلك أيضاً، اننا لسنا أمام كارثة قاتلة أو قضية فاشلة، ولا أمام حالة لا يرجى معها شفاء ونجاة. بل اننا أبعد ما نكون عن القنوط والإستسلام لليأس والذعر، وحاشا لنا أن نساعد نحن في إشاعة اليأس والذعر. ذلك هو الإنتحار، آفة البقاء ونهاية الجبناء...

إنّا إذا رجعنا إلى صوابنا، وأقبلنا على موضوعنا بما ينبغي له من الرّوية والتعقّل ونفاذ البصيرة، نجد أننا في وضع يسمح لنا بأن نتفاءل وأن نلمس أسباب الفرج.

من القواعد الثابتة في علوم المال والإقتصاد؛ إن خزانة الدولة جيوب رعاياها. فإذا كان الأمر كذلك، فكيف يقبل منا أن نلتفت إلى مزاعم المتشائمين، والمغرضين الزاعمين إن الدولة في حالة تدنو من الإفلاس والإنهيار، ونحن نقرأ في تقارير المؤسّسات الدولية الموثوق بها إن موجودات اللبنانيين وودائعهم في المصارف الخارجية وفي المصارف اللبنانية تصل إلى مبالغ تثلج الصدور وتنعش الآمال.

نبادر سريعاً إلى القول، إنه ليس في نية أحد أن نقتحم خزائن الأفراد لنملأ خزينة الدولة. بل إنما ينبغي أن نعمل ما هو خير من ذلك وأجدى وأبقى، هو أن نعمل على إعادة جو التلاقي والتعاون وتبادل الثقة، بين خزينة الدولة، وخزائن رعاياها.

وبكلّ حال، لا بدّ أن نذكّر هنا، إنه إذا كان للمواطن حقوق على الدولة، فإن للدولة حقوقاً وديوناً مستحقة في ذمة المواطنين، وأن تماديهم في تجاهل ذلك، وفي التلاعب والتهرّب، أن يعود عليهم وعليها بالخسران والخراب. ولا حاجة لإقامة الدليل، لأن الواقع الذي نشهده هو أبلغ دليل.

إن مهمة هذه الحكومة، بل المهمة الأولى لكلّ حكومة، أن تعمد بالوسائل التي يوفّرها الدستور والقانون، إلى إصلاح الخلل الذي يعطّل الآلة الذكية العادلة، التي تنظّم العلاقة بين خزينة الدولة وبين جيوب رعاياها. وعلى قدر انتظام هذه القاعدة، يرتفع مستوى المجتمع السعيد في الدولة القوية العادلة.

وتقديراً منا لخطورة ذلك، ترون أننا نطل عليكم، في مطلع هذا البيان، فنجعل عنوانه الأول:

السياسة المالية والإقتصادية

إن السياسة المالية والإقتصادية ستكون في الأولويات من أعمال هذه الحكومة، لما لهذا الموضوع من تأثير فعّال على الإقتصاد الوطني ومستقبله، ذلك لأننا نعتبر الإقتصاد الناجح هو التغطية وهو الضمان الأول للنقد لوطني، وكلّ تغطية أو ضمانة تأتي بعد ذلك...

من الواجب أن لا نستهين بالإمكانات والطاقات التي ترتكز عليها البنية المالية والإقتصادية في لبنان، فهي ما زالت في أساسها سليمة متينة، إذا استثمرت واستخدمت على وجه صالح وسليم يعيد الحياة إلى اقتصادنا. يعزز ذلك كلّه، ما يتحلّى به اللبنانيون من قدرات كانت تؤهّلهم دائماً للنهوض من الكبوة وإعادة البناء.

ان أول ما يواجهنا في النطاق المالي، مشكلة التفاقم في عجز الموازنة، وتزايد حجم الدين العام الذي يتراكم يوماً بعد يوم، من سلفات وفوائد. ومن البديهي أن ينعكس ذلك سلباً على سعر صرف العملة الوطنية. لا سيما إذا ذكرنا أننا شعب يستورد ويستهلك. وانه قد اعتاد طرازاً من الحياة يرتفع عن مستوى المجتمعات النامية. فلا بدّ في هذا النطاق من اتباع سياسة التقشّف في الإنفاق العام، إن لم نقل في الإنفاق الخاص، وسبيلنا في ذلك، أن نعطي الأولية للنفقات الضرورية، وأن نمسك عما كان منها غير منتج أو غير ملحّ. ثم ان نحصر المنتج في حدود ما تسمح به حالة الخزينة، وأن نجعل حدّاً أعلى لنفقات القطاع العام، وحداً أقصى أيضاً لحجم الإقتراض من مصرف لبنان.

وفي موازاة ذلك: نعمل على تفعيل الأجهزة التي تختص بتحصيل الواردات واستيفاء الرسوم. وإلى تطوير النظام الضريبي على وظيفته الإقتصادية، بحيث لا تتعارض السياسة الضريبية، في الوضع الراهن مع متطلّبات الإعمار.

نعمل على تسويق رأس المال، بالوسائل العلمية المشروعة الصادقة، فنخلق له الجو المؤاتي لإعطاء المردود الرابح العادل. ونعني بالجو المؤاتي، تيسير وسائل المواصلات والإتصالات، وتوطيد الأمن والإستقرار بكلّ الوسائل، وفرض هيبة القانون في الشارع وفي المحكمة، واستيفاء الرسم والضريبة المعتدلة العادلة. كلّ ذلك، إلى ما هو معروف عن اللبناني من كفاءة ونشاط، وأمانة، إفتقدتها الشركات والمؤسّسات يوم تركتنا وجرّبت سوانا. نقول، إن ذلك كلّه، من شأنه أن يخلق فرص العمل لشبابنا المقيم والغائب مؤقتاً، فيزيد الدخل القومي وينتعش الوضع الإجتماعي.

ولا ترانا بحاجة إلى التذكير بأن اليسر والسعة يخلقهما الإنتاج، وإن الإنتاج له أب يدعى رأس المال وأم تدعى اليد العاملة والأدمغة الذكية المبدعة.

وفي باب زيادة الواردات وإعادة التوازن، لا بدّ من اعتماد أساليب فعالة، تعمل تحت رقابة صارمة.

من ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر:

تحقيق وتحصيل الضرائب والرسوم العائدة للبيوعات العقارية، والأملاك المبنية، ورسوم انتقال التركات، والرسوم الجمركية. وتسوية مخالفات البناء. وضبط طرق التخمين. وجباية إشتراكات الكهرباء والهاتف، ونشدد على وجوب تفعيل هاتين المؤسّستين، ضماناً لمصلحة الدولة، وضماناً أوفى وأكمل لمصالح الشعب، ذلك كي لا نضطر معهما إلى إعادة النظر في أوضاعهما، وفي ما إذا كان الأفضل أن يؤخذ بنظام التخصيص privatisation ضمن شروط مدروسة غير بعيدة عن رقابة الدولة.

ثم إنه من المفيد، إحياء التنظيم الذي يقضي بإلزام شركات التأمين على الحياة، بأن توظّف نصف ودائعها في لبنان على الوجه الذي يضمن قيمتها وعلى الشكل الذي يسمح به نظامنا الإقتصادي الحر. إن هذا التدبير له أثره الكبير على ميزان المدفوعات، وهو ليس بالأمر المستهجن، إذا ذكرنا أن هذه الأموال إنما تكسبها الشركات على الأرض اللبنانية ومن نتاج اللبنانيين، وان البلدان الكبرى ذات العافية الإقتصادية والمتقدّمة كثيراً، إنما تفرض أن تودع هذه الأموال، بفوائد مخفّضة، في مصارف التسليف لقروض المساكن ولآجال طويلة.

وسنعمد أيضاً إلى:

ضبط المرافىء، وقمع التهريب بكلّ الوسائل المتوافرة.

إعادة التفعيل والتشغيل لكلّ من إدارة حصر التبغ والتنباك، وكازينو لبنان، وإلى إعادة النظر في موضوع إستثمار الأملاك العامة ولا سيّما البحرية منها.

السعي مع المجلس الكريم لإقرار مشروع قانون الإيجارات، فنطلق حرية التعاقد بعد تاريخ نفاذه، وتنطلق حركة البناء والعمران في البلاد، فتفرج ضائقة السكن، وتصبح الرسوم والضرائب عندئذ متوافقة مع حقيقة بدلات الأجور، فتستفيد خزانة الدولة فائدة كبرى، وتستغني البلديات عن اللجوء إلى وزارة المال في اعتمادات ضخمة لتسديد الرواتب، دون أن يكون في صناديقها ما يمكّنها من التعمير وإعادة البناء في نطاقها البلدي.

إعادة النظر في تعدّد بعض المؤسّسات العامة التي تتشابه وتتشابك صلاحياتها حتى تتطابق في بعض الأحيان وذلك يضمها بعضها إلى بعض.

إضافة إلى ما تقدّم.

فإننا جادون كلّ الجد، في الملاحقة والتذكير بما وعدت به الدول العربية الشقيقة وسائر الدول الصديقة، في قرارات ووعود رسمية في إمداد لبنان بما يساعد على إعادة إعماره. ونحن واثقون، بأن الأشقاء والأصدقاء هم عند وعدهم.

إن الحكومة عازمة على تعزيز القطاع المصرفي: حريصة على نظام السرّية المصرفية، وتسعى بوجه خاص، إلى تطوير التشريعات التي تشجع إقبال رؤوس الأموال، وخلق المجالات المالية المناسبة، كإعادة تشغيل بورصة بيروت، وتنشيط السوق المالية كي يعود لبنان كسابق عهده، مركزاً مالياً مرموقاً في هذه المنطقة.

الإصلاح الإداري

مما لا خلاف عليه، إن الإدارة في وضعها الحالي تحتاج إلى الكثير من إعادة النظر، سواء لجهة تطوير التشريع أو لجهة إختيار العناصر البشرية. فلا بدّ من متابعة الإهتمام لإنجاز مشروع الإصلاح الإداري الشامل. وبأيّ حال فإن ما بين أيدينا من القوانين وما يمكن أن نعرضه عليكم من مشاريع القوانين، يتيح لنا أن نتخذ ما ينبغي لتحريك عجلة الإدارة وتزويدها بالصالح المنتج.

وإن تطبيق هذه التدابير مجتمعة في المدى القريب، وفي ما هو أبعد، من شأنه أن يساعد شيئاً فشيئاً على إعادة التوازن إلى الموازنة العامة فيتقلّص التضخّم المالي، وترتفع قيمة النقد الوطني، وتخف أعباء العيش وكلفة النفقات.

أما الدين العام، فما كان منه ديناً خارجيّاً، فهو غير باهظ، بل نستطيع القول إنه يسير بالنسبة إلى مثله في كلّ البلدان، حتى عند التي تتمتع بالعافية الإقتصادية. وأما الدين الداخلي، وهو ذمّة مستحقة على الدولة، فقد يكون في الحالة الحاضرة فرصة مؤاتية للتوظيف بالنقد اللبناني، لأن فائدته المرتفعة كانت من الوسائل المساعدة للعملة الوطنية. وعند عودة الإقتصاد إلى وضعه الطبيعي، سينفسح المجال للتوظيف التجاري فتنخفض الفوائد ويبدأ إمتصاص الدين العام.

بعد أن وفّينا هذا الموضوع، وقد اعتبرناه الشاغل الأول، نعود إلى عرض سائر المواضيع التي لها عند شعبنا شأن واهتمام.

أولاً:

في سياق تطبيق هذه السياسة الإقتصادية والمالية، ستأخذ الحكومة بعين الإعتبار الأبعاد الإجتماعية الملحّة، لحماية اليد العاملة، وضرورة الإنماء المتوازن قطاعياً ومنطقياً، وتحفيز الإنتاج الصناعي والزراعي، كما إنها ستعمل جاهدة على تحسين أوضاع الخدمات الحياتية: في الصحة العامة، الإتصالات، والمواصلات، والإسكان، والأشغال، والماء والكهرباء.

ولا نغفل الجهود التي بدأتها الحكومة بوضع خطة شاملة للنهوض الإقتصادي، من خلال مؤسساتها، وبالتعاون مع مؤسّسات ودراسات ذات مستوى رفيع موثوق لدى هيئات التمويل الدولية.

إن فرص التمويل المتاحة لهذه الخطة، قد وصلت إلى مرحلة متقدّمة، لا سيّما مع السوق الأوروبية المشتركة، والبنك الدولي للتعمير والصندوقين العربي والكويتي.

وعلى ذلك، فإن الحكومة مصممة على تسريع إطلاق ورشة الإعمار، من خلال مشروع وسط العاصمة، وخطط ترتيب ضواحي بيروت ومداخلها وسائر المناطق المتضررة من جراء الأعمال الحربية.

ثانياً: الجنوب

إنّ الحكومة إذ تشجب بشدة إستمرار الإحتلال الإسرائيلي لجزء من الأرض اللبنانية، ومواصلة الإعتداءات على شعبنا الآمن، ستعمل لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من هذا الإحتلال، وتواصل المطالبة بتطبيق القرارين الرقم ٤٢٥ و٤٢٦ وتعمل على بسط سيادة الدولة على كافة أراضيها، وإكمال نشر الجيش اللبناني حتى الحدود المعترف بها دولياً. وتتمسّك الحكومة بالثوابت اللبنانية المعتمدة، وفي حق لبنان، حكومة وشعباً في التصدّي للإحتلال، والعمل لتحرير أرضه بكلّ الوسائل إستناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة وشرعة حقوق الإنسان.

وسنعمل متعاونين مع الأشقاء العرب على مواجهة التعنّت الإسرائيلي الذي يعاند ويماطل في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ولا سيما منها القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ وفي وجوب إعطاء الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وإننا نعلن ما سبق ما أكّده الشعب اللبناني بأن الحكومة لن تقبل بأيّ توطين على أرض لبنان، مهما كان الأمر.

ثالثاً: الإنتخابات النيابية

في سبيل تعزيز الديموقراطية وتوطيد النظام البرلماني الذي نعتز به ونحرص عليه، ومن أجل تعجيل الخطوات نحو إلغاء الطائفية السياسية، تأكيداً وتحقيقاً لما ورد في وثيقة الوفاق الوطني، تعلن الحكومة، أمام مجلسكم الكريم إنها ستكون جاهزة لإجراء الإنخابات في صيف ١٩٩٢، وستتقدّم بمشاريع القوانين اللازمة لإتمام ذلك. وبكلّ حال فإن التعديل الدستوري الأخير، قد جعل هذا الموضوع وإقرار موعده، في يد مجلسكم الكريم.

رابعاً: المهجّرون

إنّ عودة كلّ مهجّر إلى بيته وإلى أملاكه، هي الأساس لكلّ وحدة وطنية، وهي الروح التي تعطي الميثاق الوطني معناه الكامل، فإن حكومتنا، بالتعاون مع مجلسكم المحترم، وبما تنتظر من مساعٍ مشكورة مقدورة، تبذلها القيادات الروحية والسياسية، ستعمل بأقصى طاقاتها راجية أن ننعم بهذا الفرح الكبير، مهما بذلنا في سبيله من جهود وتضحيات.

خامساً: العلاقات اللبنانية السورية

تؤكّد الحكومة عزمها الصادق على مواصلة تنفيذ بنود المعاهدات التي نظّمت العلاقات الأخوية المميّزة بين البلدين الشقيقين، لبنان وسوريا، وإننا نعمل معاً بروح التضامن والحرص على كلّ ما فيه مصلحة البلدين الشقيقين.

سادساً: قانون الجنسية

في التزامنا ميثاق الوفاق الوطني، وفي حرصنا على إكمال تنفيذه، ستتقدّم الحكومة من مجلسكم الكريم بمشروع لقانون الجنسية.

سابعاً: الإعلام

إن الحكومة عازمة على تعزيز الإعلام الرسمي، وعلى تنظيم سائر وسائل الإعلام، في ظل القانون، وفي إطار الحرية المسؤولة، بما يخدم التوجهات الوفاقية، ومصلحة الوطن العليا.

أيها السادة النواب المحترمون،

إننا نتوجّه إليكم وإلى الشعب الذي يتمثل بكم في هذه القاعة، ويسمعنا في كلّ بقعة من أرض الوطن وفي ما وراء البحار.

لن نرضى لأنفسنا أن نقف وقفة التهيّب واليأس، ونحن على ما اشتهر عنا، وما نعرفه في حقيقتنا من مواهب الذكاء والشجاعة وبلوغ الأهداف البعيدة في كلّ مجال.

لن نرضى لأنفسنا ونحن على ما ندّعي، وما أثبتناه في ماض وحاضر وقد كنا الأطباء الذين يلجأ إلينا الأقربون والأبعدون، أن نعجز عن معالجة حالة، لا نقول إنها سهلة. بل نقول إنها ليست مستحيلة.

إلى من نلجأ، وعند من نجد الدواء ومن ذا الذي سيهرع إلينا ليحمل همّنا ويحلّ مشاكلنا والناس مشغولة بهمومها ولكلّ امرىء شأن يلهيه.

لا حياة مع اليأس، ولا يأس مع الحياة.

هذا هو بياننا، ولتنفيذ مضمونه ومواجهة كلّ طارىء، نعتمد على ثقتكم الغالية وعلى تأييد الله.

الوزارة الستون

من ٣١ تشرين الأول ١٩٩٢ إلى ٢٥ أيار ١٩٩٥

رئيس حكومة و ٢٩ وزيراً

رفيق الحريري – رئيساً لمجلس الوزراء، وزيراً للمالية.

ميشال المر – نائباً لرئيس الوزراء.

رضا وحيد – وزير دولة لشؤون المغتربين.

ميشال إده – وزير دولة لشؤون الثقافة والتعليم العالي.

بهيج طباره – وزيراً للعدل ومكلّفاً القيام بشؤون الإصلاح الإداري.

أسعد رزق – وزيراً للصناعة والنفط.

مروان حماده – وزيراً للصحة والشؤون الإجتماعية.

جورج افرام – وزيراً للموارد المائية والكهربائية.

وليد جنبلاط – وزيردولة لشؤون المهجّرين.

محسن دلول – وزيراً للدفاع الوطني.

عبدالله الأمين – وزيراً للعمل.

فارس بويز – وزيراً للخارجية والمغتربين.

الياس حبيقة – وزير دولة للشؤون الإجتماعية والمعاقين.

سليمان فرنجية – وزير دولة للشؤون البلدية والقروية.

شاهي برسوميان – وزير دولة.

ميشال سماحة – وزيراً للإعلام.

مخايل الضاهر – وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة.

عمر مسقاوي – وزير دولة لشؤون النقل.

أنور الخليل – وزير دولة.

نيقولا فتوش – وزيراً للسياحة.

بشارة مرهج – وزيراً للداخلية.

حسن عز الدين – وزير دولة لشؤون التعليم المهني والتقني.

علي عسيران – وزير دولة.

محمود أبو حمدان – وزيراً للإسكان والتعاونيات.

محمد غزيري – وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

عادل قرطاس – وزيراً للزراعة.

سمير مقبل – وزير دولة لشؤون البيئة.

هاكوب يروانت دميرجيان – وزيراً للإقتصاد والتجارة.

محمد بسام مرتضى – وزيراً للأشغال العامة والنقل.

فؤاد السنيورة – وزير دولة.

– نالت الحكومة الثقة بالإجماع.

– في ١١ كانون الأول ١٩٩٢ عيّن الوزير السنيورة وزير دولة للشؤون المالية.

– في ١٥ آذار ١٩٩٢ تسلّم وليد جنبلاط وزارة المهجرين وسليمان فرنجية وزارة البلديات.

– في ١٠ نيسان ١٩٩٢ أصبح رضا وحيد وزيراً للمغتربين وميشال إده وزيراً للثقافة والتعليم العالي والياس حبيقة وزيراً للشؤون الإجتماعية وعمر مسقاوي وزيراً للنقل وحسن عز الدين وزيراً للتعليم التقني والمهني وسمير مقبل وزيراً للبيئة.

– في ١١ حزيران ١٩٩٣ أصبح جورج افرام وزير دولة والياس حبيقة وزيراً للموارد المائية والكهربائية.

– في ٢٢ حزيران ١٩٩٣ إستقال الوزير جورج افرام وعيّن جان عبيد وزيراً للدولة.

– في ٢ أيلول ١٩٩٤ جرت تعديلات فأصبح ميشال المر نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية، الياس حبيقة وزيراً للموارد المائية والكهربائية، شاهه برسوميان وزيراً للشؤون الإجتماعية، وبشارة مرهج وزير دولة.

– في ٨ أيلول ١٩٩٤ إستقال الوزير بشارة مرهج.

البيان الوزاري

السادة النواب المحترمين

إذا كانت الحكومة الماثلة أمامكم اليوم هي حكومة الآمال الجديدة التي يراهن عليها اللبنانيون، فإن مجلسكم الكريم هو ثمرة للآمال المعقودة على دفع مسيرة الديموقراطية في هذه المرحلة الإستثنائية من تاريخ لبنان.

لذلك فإن الحكومة تراهن على قيام هذا المجلس بدوره كاملاً، دور يستند إلى روح الدستور وما يكفله من تضامن بين السلطات وتعاون وتوازن، ودور يتطلّع إلى حياة سياسية جديدة تنبثق من عملية الوفاق بين اللبنانيين ومن مصالحة حقيقية وثابتة بين المواطن ودولته، آن أوان بلوغها وجعلها ركيزة وطنية تستند إليها أجيالنا في رسم خطاها نحو المستقبل.

السادة النواب المحترمين،

إن الحكومة التي تتقدّم اليوم من مجلسكم الكريم ببيانها الوزاري تطمح، بدعم منكم وبالتعاون معكم، إلى بلوغ أهداف شعبنا في التحرير والإصلاح والإعمار.

وهي من أجل ذلك تمثل أمامكم تحت عنوان كبير هو الثقة. ثقة اللبناني بنفسه أولاً وبقدرته على تحقيق أكبر الإنجازات في أقسى الظروف. كذلك ثقة اللبناني بمستقبل بلده واستعادة دوره الخلاّق في محيطه العربي وفي العالم، ثم ثقة المواطن المتجدّدة بدولته، وثقة الآخرين، أشقاء وأصدقاء، بقدرتنا على إنقاذ لبنان والنهوض بشعبه ومؤسّساته.

إن هذه الثقة هي شرط ضروري لنجاح حكومة ترشح نفسها لمهمات وطنية مستقبلية، تضع في أولوياتها، تحرير الأرض من الإحتلال، وتحرير الدولة من مخلّفات الحرب، وتحرير الإدارة من الفساد، وتحرير المواطن من ذيول الفوضى. فمن الثقة نبدأ، وبالثقة سنتعاون معاً لخدمة لبنان. وفي يقيننا أن المدخل لاستعادة الثقة بالدولة العادلة والقادرة والمسؤولة، يكون بتجديد الثقة في مسيرة الوفاق الوطني، كما يكون بتصحيح أي توجّه يحاول الإنحراف عن هذه المسيرة، أو الإنحراف بها عن حقائقها السياسية الواضحة.

إنطلاقاً من ذلك، تؤكّد الحكومة تصميمها على التقيّد بأحكام وثيقة الوفاق الوطني نصّاً وروحاً، وهي تلتزم بالتعاون مع مجلسكم الكريم، بمتابعة ما تضمّنته، وصولاً إلى لبنان الذي ننشده جميعاً. لبنان السلام والحرية والعدالة والوفاق، لبنان القوي بوحدة أبنائه، والقوي أيضاً بعلاقاته مع أشقائه والتفافهم حوله.

السادة النواب المحترمين،

إن استمرار احتلال إسرائيل لجزء من الأراضي اللبنانية ومواصلة اعتداءاتها على شعبنا الآمن يبقيان في طليعة اهتمامات الحكومة، التي تعتبر أن مسألة تحرير أرض الوطن لها الأولوية ضمن أهدافها الوطنية والسياسية.

إن الحكومة تتمسّك بحق لبنان، حكومة وشعباً، في التصدّي للإحتلال الإسرائيلي والعمل لتحرير الأرض اللبنانية بكلّ الوسائل استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة وشرعة حقوق الإنسان.

والحكومة التي تقدّر الدور الذي تضطلع به قوات الطوارىء الدولية، ستواصل، بكلّ إصرار، المطالبة بتطبيق القرار الرقم ٤٢٥ وستعمل على بسط سيادة الدولة على أراضيها كافة، وإكمال نشر الجيش اللبناني حتى الحدود المعترف بها دولياً. كما ستعمل على دعم صمود أهلنا في الجنوب والبقاع الغربي والعمل على تحرير جميع الأسرى والمعتقلين في سجون العدو وعملائه.

وسوف تعمل الحكومة، أيضاً، بالتعاون مع الأشقاء العرب، على مواجهة التعنّت الإسرائيلي في معارضة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والإقرار بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وان الحكومة لا تحتاج أن تعلن للمناسبة وبعد أن أصبح ذلك جزءاً من دستور لبنان، بأنها لا تقبل أي نوع من أنواع التوطين على الأراضي اللبنانية.

السادة النواب المحترمين،

إن العلاقات بين لبنان وسوريا، بجذورها التاريخية وبعمق الروابط الأخوية والمصالح المشتركة بين البلدين، هي شأن خاص بهما وستبقى هذه العلاقات مصانة بعيداً عن الأهواء والمصالح والتدخلات الخارجية ويجب أن تكون قوة لكلّ منهما. وفي هذا الإطار ستعمل الحكومة على تنفيذ بنود معاهدة التعاون والتنسيق الموقّعة بين البلدين عبر المؤسّسات التي وردت في نصوص المعاهدة.

إن موقف سوريا تجاه لبنان ودعمها لوحدته الوطنية ولاستقلاله وسيادته ودورها في عودة الأمن والسلام وتحقيق الوفاق الوطني، يؤكّد أهمية العمل على استمرار تعزيز هذه العلاقات – وهي مميّزة بطبيعتها.

وكذلك في مجال السياسة الخارجية، فإن الحكومة ستعمل بوحي من العلاقات التي تربط لبنان بأشقائه العرب، وبتصميم أكيد، على الدفاع عن الحقوق العربية وفي مقدّمتها قضية الشعب الفلسطيني، ملتزمة التضامن العربي الكامل تجاه المواقف الإقليمية والدولية.

وهي عازمة، من أجل ذلك، على تثبيت الحضور اللبناني لدى المراجع والمنظّمات والمؤسّسات الدولية كافة وتفعيله في كلّ المحافل بما يؤمّن الحضور الفاعل الذي تميّز به دوماً والذي يشكل استمراراً لتراثه المنفتح وتمسّكه بشرعة حقوق الإنسان وميثاقي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وقرارات الشرعية الدولية.

كما أن الحكومة ستعمل على تعزيز الصلة بين الوطن واللبنانيين في دنيا الإنتشار، بما يعزّز حجم الحضور اللبناني ودوره في العالم وبما يشجع روابط المغتربين مع الوطن ويحفظ مصالحهم وينظّم موسّساتهم التمثيلية – الأمر الذي يوجب العمل على استحداث وزارة خاصة بهم تضع في أولوياتها، إلى جانب قضايا الإغتراب، إستقطاب الطاقات اللبنانية في الخارج وتشجيع المهاجرين على العودة للمشاركة في عملية البناء الوطني.

أيها النواب الكرام،

إن قضية المهجرين تحوز على اهتمام الحكم منذ أن توقّفت الحرب وبدأت عملية السلام. فوثيقة الوفاق الوطني نصّت على وجوب عودة جميع المهجّرين، وإلى كلّ المناطق، كما إن الحكومات السابقة قطعت شوطاً في مجال تهيئة الظروف لذلك، مما يحدونا إلى تأكيد القرار السياسي بعودة المهجّرين إلى ديارهم.

وتبقى ترجمة هذا القرار عملياً والتسريع في تنفيذه من أبرز مهمات حكومتنا التي قرّرت، من أجل ذلك، العمل على إنشاء وزارة خاصة بالمهجرين وتوفير الجهوزية الإدارية والإمكانات المادية لها، لأن المشكلة باتت تتعدى القرار السياسي والمناخ الأمني إلى النواحي الإقتصادية والإجتماعية. لذلك ستعمل الحكومة على حشد الطاقات، في الداخل والخارج، في سبيل تأمين المساعدة المادية للمهجرين وتمكينهم من العودة، ترسيخاً لإرادة العيش المشترك بين اللبنانيين وسعياً لمسح آخر جراح الحرب، المعنوية والمادية.

إن دولة القانون هي الضمانة للحريات العامة ومفتاح السلام والإنماء والإعمار. فمن أجل تحقيقها، واستكمالاً للخطة الأمنية الشاملة التي تهدف إلى بسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية، تحصيناً لسيادة الوطن واستقلاله، ستعمل الحكومة، بعد أن استعيدت وحدة القوات المسلّحة، على تعزيز وتطوير وتجهيز جيشنا الوطني والقوى الأمنية كافة، كي تتمكن من تنفيذ المهمات الموكولة إليها.

أما القضاء، فهو في الدستور، إحدى السلطات الثلاث. ومن خلال انتظام عمله يتأمّن خضوع الجميع، مسؤولين ومواطنين، لسيادة القانون، كما تتأمّن صيانة حقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور، مما يدعو إلي الإسراع في إنشاء المجلس الدستوري.

والحكومة سوف تعالج شؤون القضاء إنطلاقاً من هذا المنظار. وهي تؤكد الحرص على ضمان تعزيزه واستقلاليته، كما ستحرص على أن تملأ المراكز الشاغرة في القضاء بعناصر كفؤة لتأمين حسن سير العدالة وستعمل الحكومة على توفير أسباب الحياة اللائقة للقضاة لتتماشى مع مستوى الرسالة التي يضطلعون بها.

اما الإدارة، فإننا لا نحتاج إلى التأكيد على دورها في عملية تنمية المجتمع وتطويره وفي مهمة النهوض الإقتصادي، بعد أن تشعّبت أعباء الدولة الحديثة وتنوّعت مهامها.

إن الحكومة تدرك تماماً بأن سني الحرب الطويلة، بما رافقها من تلاش لوسائل الرقابة، وما نتج عنها من فساد، قد انعكست على الإدارة اللبنانية التي أصبحت في حالة ترهّل تستوجب إعادة تدريبها وتأهيلها وتحديثها. إن الحكومة، تمشّياً مع ما نصّت عليه وثيقة الوفاق الوطني، تنوي في إطار السلطة المركزية القوية توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً وتشجيعهم على البقاء في مدنهم وقراهم. ومن أجل ذلك ستعمل الحكومة على استحداث وزارة الشؤون البلدية والقروية.

إن تحقيق الإصلاح الإداري يقتضي رفع الحصانة لمدة معيّنة عن جميع الموظّفين والعاملين في القطاع العام والمؤسّسات العامة وأتباع سياسة الثواب والعقاب بحيث ينال الموظف النشيط حقه من التقدير ويُستبعد الموظّف الفاسد. وإن ذلك سوف يقتضي تنشيط وتفعيل دور ديوان المحاسبة ومجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي والمجلس التأديبي العام وسائر أجهزة الرقابة.

إن الإدارة هي الذراع التنفيذي للدولة والحكومة تعي أهمية الدور المطلوب من الإدارة وضرورة تجهيزها بوسائل المكننة الحديثة والإنصراف إلى إصلاحها بغية رفع مستوى فعاليتها، والإهتمام بأوضاع العاملين فيها حتى تصبح قادرة على استقطاب الكفاءات من مختلف المستويات وفي مختلف القطاعات.

إن الإصلاح الإداري يرتدي أهمية مضاعفة في لبنان في الوقت الحاضر إذ يتوقف عليه، إلى حدٍّ كبير تعزيز مصداقية الدولة في الداخل والخارج، كما يرتبط به تشجيع عمليات الإستثمار والتوظيف في لبنان وتسهيل الحصول، عند الحاجة، على المساعدات والقروض.

السادة النواب المحترمين،

إن الدولة الحديثة، أيّاً كان نظامها السياسي، تعتبر أن من صميم مسؤولياتها تأمين العمل للمواطنين، على أساس الفرص المتكافئة، وتأمين التحصيل العلمي ليصبح في متناول الجميع، والحفاظ على الصحة العامة، ورفع مستوى المعيشة عن طريق زيادة الدخل الوطني وبصورة عامة التحسّب للمستقبل واتخاذ أسباب الحيطة لتجنيب المجتمع وطأة الأزمات الممكنة.

وعلى هذا الأساس، فإن الحكومة مصممة، بعد أن أضحت الصحة بهمومها وأعبائها تثقل كاهل المواطنين، على اعتماد نظام صحي حديث، دقيق الرقابة، ودعم الرعاية الأولية وتعزيز الوقاية والنهوض بالخدمات الإستشفائية الحكومية والخاصة.

وعلى الأساس ذاته، فإن الحكومة تعتبر أن رفع مستوى التعليم، وتعميمه، هما اليوم ضرورة وطنية من أجل تنشئة جيل جديد غني بالمعرفة يعتمر صدره بشعور الولاء للوطن. وسوف تولي الحكومة موضوع المدرسة الرسمية وأقساط المدارس وكلفة التعليم أهمية خاصة وسريعة.

إن الحكومة، تدليلاً على الأهمية التي تعلّقها على الجامعة الوطنية وعلى الشأن الثقافي، وحرصاً منها على أن يبقى لبنان منارة للثقافة، وموئلاً للفن والمعرفة، ومركزاً للأبحاث العلمية، سوف تعمل على استحداث وزارة للثقافة والتعليم العالي.

ولأن التعليم المهني والتقني مهم ويستجيب لحاجات المجتمع ثقافة واقتصاداً وإنتاجاً، ويتناول حياة العدد الأكبر من تلامذتنا ومستقبلهم فإن الحكومة ستعمل أيضاً على استحداث وزارة خاصة للتعليم المهني والتقني.

ولا تحتاج الحكومة إلى التأكيد على مدى اهتمامها بتحديث البنية التحتية التي خربتها الأحداث، إبتداء بتحسين خدمات الكهرباء والمياه وبناء شبكات الطرق الدولية وشق وإصلاح الطرق الرئيسية وتطوير وسائل الإتصال السلكية واللاسلكية للإفادة من آخر ما توصلت إليه التقنية الحديثة التي من دونها لا يمكن أن يطمح لبنان لاستعادة دوره كمركز للأعمال في هذه المنطقة من العالم. كذلك فإن ملف الإسكان سيحظى من حكومتنا باهتمام تفرضه حدّة المشكلة التي يعاني منها المواطنون عموماً والشباب منهم خصوصاً.

كما أن الحكومة ستولي اهتماماً خاصّاً لتنمية القطاعين الصناعي والزراعي وذلك بتشجيع الإنتاج الوطني وولوج أسواق تصديرية جديدة وتطبيق الروزنامة الزراعية واعتماد سياسة إنمائية في الريف وفي القطاعات الإنتاجية كافة.

وإن الحكومة تعتبر أنه، بعد عودة الأمن والإستقرار إلى ربوع لبنان، لا بدّ أن تنطلق الحركة السياحية وأن يستعيد لبنان في هذا الحقل الدور الذي تميّز به عبر السنين. إلاّ أن ذلك يفترض المبادرة إلى إصلاح وإعادة تأهيل المرافق السياحية التي تضرّرت من جراء الأحداث وتشجيع الإستثمارات السياحية. كما يفترض أن نولي شؤون البيئة، والتلوّث، العناية التي تستحق. وإن الحكومة ستعمل على استحداث وزارة للبيئة تعنى بهذه القضايا ذات الأهمية الكبرى.

كذلك، فإن الحكومة ستعنى بتطوير وتجهيز مرافق النقل المشترك والنقل الخارجي، بما في ذلك المطارات والمرافىء، وستعمل على استحداث وزارة خاصة للنقل.

مع التأكيد على أن إنشاء هذه الوزارات، باعتبار أن أكثرها منبثق مع ملاكاتها والموظفين التابعين لها عن وزارات قائمة، ليس من شأنه أن يرتّب أعباء كبيرة على موازنة الدولة.

أخيراً، فإن الحكومة عازمة على تعزيز الإعلام الوطني وتعميمه على المناطق كافة وحماية الحريات العامة والإعلامية بشكل خاص عبر إعادة تنظيم وزارة الإعلام إدارياً وتقنياً واستصدار التشريعات المنظّمة لسائر وسائل الإعلام في ظل القانون بما يخدم تراثنا الديموقراطي وقيمنا الأخلاقية ومسيرة السلام ومصلحة الوطن العليا.

السادة النواب المحترمين،

إذا كانت المهام السياسية والأمنية وأهداف التحرير والإصلاح تتطلّب منكم ومنّا استنفاراً شاملاً للهمم، وتعبئة كاملة للطاقات، فإن الشعب اللبناني ينتظر من هذه

الحكومة خطة للإنقاذ الإقتصادي والإجتماعي. ذلك إن أعداء لبنان والمتربّصين بسلامه واستقراره يراهنون على انهيار مناعتنا الإقتصادية وتردّي وضعنا الإجتماعي لإسقاط الآمال، وتعميم اليأس، والنفاذ إلى وحدة الشعب، والقضاء على صموده وتضامنه. إن النهوض الإقتصادي الذي يدعم التحرير ويصون الإستقلال ويحمي الديموقراطية يقع في أولويات هذه الحكومة التي تعلنها، منذ اليوم، حرباً على التضخّم والإستغلال والمضاربة غير المشروعة التي ترمي إلى الأضرار بالنقد الوطني وهي ستعمل على استقرار سعر صرف العملة الوطنية والسيطرة على العجز في الموازنة العامة وإطلاق الدورة الإقتصادية ودفع عجلة الإنماء والإعمار تحقيقاً للأمن الإجتماعي والإزدهار الإقتصادي.

السادة النواب المحترمين،

إن المشكلة الإقتصادية الإجتماعية التي تواجه لبنان اليوم ذات شقين مترابطين هما الإعمار والإنماء.

ونود في هذا المجال أن نؤكّد على المسلّمات الثلاث الآتية:

أولاً: التأكيد على ترسيخ النظام الإقتصادي الحر الذي من خلاله سنتصدّى لحل مشكلاتنا الإقتصادية كجزء من عملية إعادة بناء الدولة على أسس سليمة. ويجب أن يبقى واضحاً أن إعادة البناء هي عملية مستمرّة، وشاملة ومحفوفة بالصعاب في العديد من جوانبها، وتتطلّب تضامن قوى الجميع وجهودهم وتضحياتهم. إن الدولة، في هذه المرحلة الدقيقة، سوف تعطي المثل للمواطن على ترشيد النفقات والأحجام عن الإنفاق غير المجدي.

ثانياً: إن الإعمار والإنماء لن يتحققا بصورة جدية وعادلة إلاّ إذا تعرّفنا، بشكل علمي ودقيق، إلى حجم المشكلات التي تواجهنا ونوعيتها ومن ثم إلى الحلول الناجعة لها. لذلك فإن العمل الإعماري والإنمائي سيبنى على المعلومات الميدانية الدقيقة والتخطيط العلمي الصحيح وعلى سياسة واضحة تأخذ في الإعتبار حماية التراث في كلّ المناطق اللبنانية.

ثالثاً: إنّ التسريع في إعادة الإعمار لا يعني مطلقاً إهمال الأهداف التنموية المتوازنة والطويلة المدى، لذلك فإن الحكومة ستعمل على بلورة رؤيا إقتصادية إجتماعية مبنية على النظام الإقتصادي الحر لتكون منطلقاً للوصول إلى المجتمع المنتج.

إن إعمار البنية التحتية، وخلق قاعدة إقتصادية وإجتماعية سليمة، هما الخطوة الأولى التي ستحدد إنطلاقة التنمية في المستقبل ومسارها. لذلك فإن هذه الحكومة تضع في أولوياتها البدء بورشة الإعمار، بشكل جدي وواسع، وتسريع تنفيذ المشاريع، والوصول بالخدمات الحياتية إلى المستوى المطلوب في أقصر مدة ممكنة بحيث تنعكس إيجاباً على مستوى الرفاه الشخصي للمواطن.

ولمعالجة الشق الإقتصادي المالي من المشكلة، فإن من أبرز أهداف هذه الحكومة مكافحة الغلاء والإحتكار واستقرار سعر صرف الليرة اللبنانية، وإعادة الثقة فيها بما يدفع عجلة النشاط الإقتصادي إلى مستويات متقدّمة وينعكس إيجاباً وبالسرعة المطلوبة على مستوى دخل الأفراد والأسر في لبنان.

ولعلّه من البديهي القول إن سد العجز في موازنة الدولة لن يحصل إلاّ إذا ضبطت المصاريف والنفقات وزيادة الواردات، آخذين بعين الإعتبار تأثير إنخفاض العجز على الحركة الإقتصادية. كما ان ضبط النفقات سيأتي من خلال النظر إلى تفاصيل هذه النفقات بحيث يُلغى منها ما هو ممكن إلغاؤه دون المساس بما هو من واجبات الحكم تجاه المواطن. أما زيادة الواردات فيتم من خلال تحسين جباية الضرائب بشكل فعال، واستيفاء الرسوم بشكل كامل، وخاصة ضريبة الدخل والرسوم الجمركية ورسوم نقل الملكية العقارية وبدلات أشغال الأملاك العمومية ومن خلال جباية مستحقات الخدمات العامة من مياه وكهرباء وهاتف وغيرها. وكذلك العمل على تطوير المؤسّسات المكلفة المراقبة والتدقيق بما يحفظ حقوق الدولة وجباية مستحقاتها.

كما إن الحكومة ستعمل على تطوير النظام الضريبي في ضوء معايير إقتصادية وإجتماعية تجعل هذا النظام أكثر عدالة في بعده الإجتماعي وأكثر انسجاماً مع مستلزمات النهوض الإقتصادي وإعادة الإعمار وتشجيع الإستثمار اللبناني والعربي ودفع عجلة التنمية.

أما الشق الإجتماعي من المشكلة فالحكومة ستسلّط الأضواء عليه بالشكل الكافي حيث أنه يوازي في أهميته الشق الإقتصادي.

فالحرب المشؤومة التي عصفت بلبنان تركت وراءها مشكلات إجتماعية عديدة: فهناك عشرات الألوف من شبابنا لم يتسنّ لهم الإنخراط في مجتمع السلم بشكل فعّال، كما أن هناك ألوف المعاقين الذين لهم على الدولة حق التأهيل والحماية وتأمين ظروف

الحياة المنتجة الكريمة، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى العمل على استحداث وزارة تعنى بالشؤون الإجتماعية.

السادة النواب المحترمين،

إننا مقبلون على مرحة سوف تقتضي منّا جميعاً جهداً متواصلاً، وعملاً حثيثاً، فالحاجات كبيرة وملحّة وهي لا ترحم ولا تنتظر.

إن الحكومة ستحيل إلى مجلسكم الكريم في الوقت القريب مشاريع قوانين تهدف إلى تحقيق وتنفيذ الأمور التالية:

١ - خطة النهوض الإقتصادي الشاملة لجميع المناطق اللبنانية وفي جميع القطاعات التي أعدّها مجلس الإنماء والإعمار بالتعاون مع البنك الدولي والمؤسّسات الدولية الأخرى والتي تشمل قضايا: الإعمار، الإسكان، شؤون المهجّرين، تجهيز الإدارات المدنية والمؤسّسات العامة، والمستشفيات والمدارس وتحديث وإعادة تأهيل البنى التحتية، والقيام بعمليات الإستقراض عند الضرورة لهذا الغرض.

٢ - تعزيز القوات المسلّحة وتجهيز الإدارات العسكرية والأمنية. والقيام بعمليات الإستقراض عند الضرورة لهذا الغرض.

٣ - تنظيم الإدارات العامة وإحداث وزارات وإلحاق مؤسّسات عامة بإدارات عامة وإنشاء أو دمج أو إلغاء صناديق مستقلة.

٤ - تنظيم المرافق العامة، وتحديد طرق وأصول إدارتها وتشغيلها وإنشاء شركات مختلطة.

كما إن الحكومة تعتبر بأنه من الضروري إعادة النظر في بعض القوانين كقانون الجنسية وقانون البلديات وقانون التنظيم الإداري وقانون التنظيم المدني وقوانين البناء والسياحة وقانون الإستملاك وقانون الإيجارات والنصوص الأخرى التي ترعى العلاقة التأجيرية وقوانين المؤسّسات العامة وقوانين وأنظمة الموظفين وسائر العاملين في القطاع العام ورفع الحصانة عنهم والقوانين المتعلّقة بالضرائب والرسوم وقانون النقد والتسليف والقوانين الأخرى المتعلّقة بالمصارف وقانون التسليف الزراعي وقانون البورصة وقانون الضمان الإجتماعي.

إن الحكومة سوف ترسل مشاريع القوانين ذات الأهمية في الأمور المدرجة أعلاه بصفة الإستعجال وهي تأمل من المجلس النيابي الكريم التجاوب معها وسرعة البت في هذه المشاريع كي تستطيع القيام بالواجبات الملقاة على عاتقها.

السادة النواب المحترمين،

لقد صبر وطننا على آلام كثيرة، وتمكّن من تجاوز محن كثيرة، والفرصة متاحة أمامه الآن، لإعادة تأكيد دوره في محيطه العربي وفي العالم. إن هذه الفرصة ليست مشروع أحلام، إنما هي مشروع واقعي يعبّر عن حقيقة اللبنانيين كشعب لم تمت في أعماقه إرادة التغيير والتقدّم.

نحن نرشّح أنفسنا، بالتعاون معكم، لتحقيق الحلم اللبناني الكبير بالتحرير والسيادة وببناء الدولة القوية القادرة على أسس علمية حديثة وبالنهوض الإقتصادي والإجتماعي، ووقف الآثار المهينة للحروب المتوالية، مع علمنا الكامل بما رتبته هذه الحروب من أوضاع متردية في مختلف مجالات الحياة اللبنانية، وكذلك مع علمنا بما تواجهه مهمتنا من عقبات نراهن على تذليلها بمعاونة المجلس النيابي الكريم، ومعه دائماً.

اننا نقبل على مهمة شاقة، ولكنها ليست مستحياة، إذا تضافرت جهود اللبنانيين وطاقاتهم على دعمها وحمايتها، واعتبارها مهمة وطنية، تعني الجميع من دون استثناء.

هذه الحكومة هي لكلّ اللبنانيين، تماماً كما هو المجلس النيابي لكلّ اللبنانيين.

هدفنا هو هدف كلّ واحد منكم.

هدفنا هو هدف كلّ مواطن لبناني، عانى من الحرب ومخلّفاتها، ويراهن على جعل هذه الحرب من مخلفات الماضي الذي لا عودة إليه.

هذه هي سياسة حكومتنا والأهداف التي سنسعى إلى تحقيقها بالتعاون الوثيق مع مجلسكم الكريم.

إننا معكم هنا لمستقبل الوطن، لخدمة الشعب، لبناء الدولة.

دولة تكون فوق الجميع، تحمي حقوق الجميع، وتحمل طموحات الجميع.

دولة تنال ثقة اللبنانيين وتضامنهم ووحدتهم وفعاليتهم.

دولة تعلن مصالحة لبنان مع المستقبل.

على هذا الأساس نتقدّم من مجلسكم الكريم، طالبين ثقتكم الغالية، واثقين إننا معكم سنجدد الثقة بلبنان.

عشتم وعاش لبنان

الوزارة الواحدة والستون

من ٢٥ أيار ١٩٩٥ إلى ٦ كانون الثاني ١٩٩٦

رئيس حكومة و ٢٩ وزيراً

رفيق الحريري – رئيساً لمجلس الوزراء ووزير المالية.

ميشال المر – نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للداخلية.

ميشال إده – وزير التربية الوطنية والتعليم العالي.

علي الخليل – وزير المغتربين.

بهيج طبارة – وزير العدل.

مروان حمادة – وزير الصحة.

وليد جنبلاط – وزير شؤون المهجرين.

محسن دلول – وزير الدفاع الوطني.

نديم سالم – وزير دولة.

شوقي فاخوري – وزير الزراعة.

أسعد حردان – وزير العمل.

فارس بويز – وزير الخارجية.

الياس حبيقة – وزير الموارد المائية والكهربائية.

شاهه برصوميان – وزير الصناعة والنفط.

أغوب ديمرجيان – وزير الشؤون البلدية والقروية.

عمر مسقاوي – وزير النقل.

أنور الخليل – وزير دولة للإصلاح الإداري.

نقولا فتوش – وزير السياحة.

محمود أبو حمدان – وزير الإسكان والتعاونيات.
فؤاد السنيورة – وزير دولة للشؤون المالية.
قبلان عيسى الخوري – وزير دولة.
جوزيف مغيزل – وزير البيئة.
عبد الرحيم مراد – وزير التعليم المهني والتقني.
روبير غانم – وزير التربية الوطنية والشباب والرياضة.
فريد مكاري – وزير الإعلام.
إسطفان دويهي – وزير الشؤون الإجتماعية.
الفضل شلق – وزير البريد والهاتف.
ياسين جابر – وزير الإقتصاد والتجارة.
علي حراجلي – وزير الأشغال العامة.
فايز شكر – وزير دولة.

– في ٢٩ أيار ١٩٩٥ توفي الوزير جوزيف مغيزل، وفي ٢٦ حزيران ١٩٩٥ عيّن بيار فرعون وزيراً للبيئة.

– في ٢ تشرين الأول ١٩٩٦ إستقال الوزير قبلان عيسى الخوري.

البيان الوزاري

دولة الرئيس،

السادة النواب المحترمين،

تمثل حكومتنا اليوم أمام مجلسكم الكريم رافعة لواء العمل والتضامن ومتطلّعة إلى التعاون الوثيق مع المؤسّسة التشريعية بهدف تحقيق آمال وطموحات الشعب اللبناني ومواجهة المتطلّبات والمهام الوطنية التي تنتظرنا مجلساً وحكومة.

هذه الحكومة، هي تعزيز الإستقرار السياسي والمالي وتأكيد النهوض الإقتصادي والتوازن الإجتماعي.

إنها الحكومة الخامسة في ظل الوفاق الوطني الجديد، الذي أنهى الحرب، وأرسى دعائم السلم، ووضع لبنان على طريق الإنماء. إن الاتفاق الذي أنجزه اللبنانيون في

الطائف وإحاطة العرب والعالم برعايتهم حسم قضية لبنان الهوية ولبنان النظام السياسي. لقد أنهت وثيقة الوفاق الوطني توتراً دام منذ الإستقلال، عندما حلّت مسألة الهوية الوطنية، واضعة لبنان دستورياً ضمن محيطه الطبيعي بما رافق ذلك من انفتاح في الافاق جاء خاتمة للتجاذب الداخلي والحذر والتوجس من جانب أشقائنا العرب. لم يعد وجودنا الوطني الدستوري يتجاذبه نفيان، لا يحددان بقدر ما يعطلان، وما عادت العلاقة مع العرب، ومع سوريا بالذات، مجال نزاع، بل صارت ثابتة الأهداف، واضحة المنطلقات.

كانت الحكومة السابقة، أيها السادة النواب، قد قطعت شوطاً في تنفيذ معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق مع الجمهورية العربية السورية، وسنمضي قدماً في تحقيق التعاون البنّاء الذي تجسّده الإتفاقات الثنائية في مختلف القطاعات، لما فيه مصلحة البلدين العربيين الشقيقين، ومصلحة لبنان بالذات في الإنفتاح والإزدهار والطمأنينة.

سنستمر في التعاون والتنسيق مع سوريا في المفاوضات التي نريدها معاً إنفاذاً للقرارات الدولية في تحرير الأرض، من أجل الوصول إلى سلام عادل وشامل ودائم يحفظ كياننا الوطني، ويعيد سيادتنا على كامل أرضنا.

السادة النواب المحترمين،

إن التسوية التاريخية التي جسدتها وثيقة الوفاق الوطني، فتحت الآفاق لبناء الدولة التي تاق إليها اللبنانيون طويلاً، ولإقامة النظام السياسي الذي يجد الجميع أنفسهم فيه. ان الحرب ومآسيها أظهرت أنه لا بديل عن الدولة ومؤسّساتها الشرعية، دولة كلّ اللبنانيين، التي تحمي الوطن والمواطن.

إن مناعة النظام السياسي تقوم بصورة أساسية على احترام مبدأ الفصل والتعاون بين السلطات. وسنعمل معكم في مجال تعزيز بناء هذا النظام واستقراره وازدهاره. وهذا يعني الإنفتاح الطبيعي على مختلف القوى والتيارات السياسية العاملة ضمن إطار الدستور وتحت مظلّته.

السادة النواب المحترمين،

إنطلاقاً من هذه الروحية فإن الحكومة تشاطر المجلس النيابي الكريم رؤيته إلى قضية المهجّرين كقضية مركزية وطنية. إن الترسيخ الحقيقي للوفاق وللطمأنينة السياسية وللنهوض الإقتصادي والإجتماعي هو بعودة المهجرين، جميع المهجرين.

لذلك ستولي الحكومة، كما فعلت سابقتها، هذا الموضوع اهتمامها وعنايتها دون كلل أو ملل مؤكّدة على التضامن الوطني حيال هذه القضية المركزية مع وجوب توفير مقومات العودة ومستلزماتها كافة.

السادة النواب المحترمين،

ما يزال لبنان، في جنوبه وبقاعه الغربي، يعاني من الإحتلال الإسرائيلي ومن الإعتداءات المتكرّرة. وفي مواجهة ذلك سنظل نصر على تنفيذ القرارات الدولية وفي طليعتها القرار ٤٢٥، وسيظل حقنا في مقاومة الإحتلال من الثوابت الوطنية والسياسية.

إن مواجهة الإحتلال، بكلّ الوسائل المتاحة، حقّ وواجب. حق تقرّه المواثيق الدولية وشرعة حقوق الإنسان، وواجب يفرض على حكومتنا كما على أي حكومة، توفير أسباب الصمود ومستلزماته. من هنا التزامنا الثابت، فعلاً لا قولاً، بتعزيز ارتباط الدولة ومؤسّساتها بأهلنا في الجنوب والبقاع الغربي وإيلاء كلّ حاجاتهم منها أقصى درجات العناية والرعاية وإحباط محاولات العدو الهادفة إلى ربط المناطق المحتلّة بمصالحه ومخططاته.

وفي الشأن الخارجي، فإن الحكومة لن تألو جهداً لاستعادة موقع لبنان في المحافل الدولية ودوره كمقر للمنظمات الدولية والإقليمية.

السادة النواب المحترمين،

إن المعالجات التي تناولت الأوضاع الإقتصادية إدّت إلى إعادة الثقة والإستقرار للإقتصاد اللبناني وأتاحت للدولة الإنطلاق في عملية تفعيل الدورة الإقتصادية من خلال مباشرة تنفيذ مشاريع إنمائية تهدف إلى إزالة آثار الحرب والنهوض بالأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والمعيشية من جهة، ومواجهة التحديات القادمة ومواكبة عجلة التطوّر من جهة أخرى.

إن الهدف الإقتصادي الأساس يكمن اليوم في استمرار وتعزيز الإستقرار الإقتصادي والمالي ومواصلة تنفيذ المشاريع الإنمائية مما يؤدي إلى تعزيز وتسريع النمو على المدى المتوسّط والبعيد وتفعيل الإقتصاد وزيادة واردات الدولة. من شأن ذلك حل الكثير من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي يواجهها لبنان.

إن المشاريع الإنمائية التي بدأت الدولة بتنفيذها لن تعطي ثمارها الكاملة إلاّ بعد إنجازها مع ما يترتب على هذا الإنجاز من انعكاسات إيجابية على حركة الإنتاج ونموّه وعلى مستويات الأسعار والخدمات العامة. وإلى أن يتمّ ذلك فإن هذه المرحلة التي تبدو

صعبة للمواطنين تتطلّب تضافر جميع الجهود من أجل ضبط العجز في الحساب الجاري لموازنة الدولة من خلال تعزيز الواردات وترشيد النفقات الجارية والتأكيد على أن أية زيادة في الأنفاق الجاري يجب أن تترافق مع إجراءات من شأنها زيادة الواردات بالمقدار ذاته.

إن الإستمرار في تأمين موارد لتمويل المشاريع الإنمائية بشكل شامل ومتوازن يبقى أمراً أساسياً وحيوياً بحيث يتعيّن تطوير وتنويع مصادر التمويل مما يؤدّي إلى خفض الأعباء والإلتزامات الجارية وبالتالي خفض العجز في الحساب الجاري، كما أنه يشكّل الوسيلة الناجعة لاستقطاب الموارد المالية المتاحة لدى اللبنانيين، مقيمين ومغتربين.

فمن ركائز السياسة الإغترابية للحكومة العمل على تشجيع وخلق فرص الإستثمار أمام المغتربين اللبنانيين، ووضع إمكاناتهم في خدمة قضايا لبنان الوطنية لا سيّما قضية التحرير وقضية إعادة البناء والإعمار والإنماء، وتوظيف طاقاتهم المالية والفنية والإقتصادية وخبراتهم اللازمة لمسيرة النهوض الإقتصادي. كما ستعمل وزارة المغتربين على ربط عالم الإنتشار بالوطن الأم، والإهتمام بحل قضايا المغتربين، ومساعدتهم على توحيد صفوفهم، وتعميق التعاون والثقة بين لبنان المقيم ولبنان المغترب.

دولة الرئيس،

السادة النواب المحترمين،

إن الأحداث التي عصفت بالبلاد أدّت إلى تقليص الإنتاج وإلى ارتفاع عام في مستويات الأسعار وانخفاض كبير في متوسّط دخل الفرد الفعلي مما انعكس سلباً على المستوى المعيشي للطبقة الوسطى ودورها.

إن تحسين المستوى المعيشي للبنانيين يستلزم زيادة الإنتاجية والإنتاج الأمر الذي يتطلّب تعزيز الإستقرار المالي والنقدي والقيام بمشاريع إستثمارية من قبل القطاعين العام والخاص لتفعيل الدورة الإقتصادية وخلق فرص عمل جديدة. إن هذا الأمر يتطلّب اتخاذ إجراءات من شأنها خفض مستوى الأسعار من خلال تعزيز المنافسة ومحاربة الإحتكار وخفض كلفة الإنتاج وتحسين الخدمات العامة وتطوير البنى التحتية. لذلك فإنه من الضروري في هذه المرحلة التركيز على تنفيذ المشاريع واستكمالها خصوصاً في قطاعات الكهرباء والماء والهاتف والتي ننتظر أن يلمس المواطنون بعضاً من نتائجها مع حلول نهاية هذا العام.

السادة النواب المحترمين،

من أهداف حكومتنا، بل من أولوياتها، تعزيز القطاعات الإنتاجية، لا سيّما في حقول الصناعة والسياحة والخدمات، وتوفير المقومات اللازمة لنهوضها بالتعاون مع القطاع الخاص وبتفعيل مصرف الإنماء الصناعي والسياحي، وتنشيط التجارة الخارجية والداخلية والتصدير. كما ستعمل الحكومة على تشجيع العمل التعاوني ومؤسّسات القطاع الخاص الإنتاجية، الصغيرة والمتوسّطة، التي تساعد في خلق فرص عمل جديدة أمام اللبنانيين وفي انتعاش الطبقة الوسطى.

كما ستقوم الحكومة بإيلاء الزراعة إهتماماً خاصاً وعناية مميّزة، من خلال دعم فرص الإستثمار والتشغيل بواسطة بنك الإنماء الزراعي وربط المزارع اللبناني بأرضه وتنمية المناطق الريفية والتشدّد في احترام الروزنامة الزراعية وتصدير فائض الإنتاج الوطني إلى الدول التي يشكو ميزاننا التجاري معها من عجز مزمن وغير مبرر. والحكومة تنوي إنشاء صندوق خاص يتم تمويله من العائدات على المستوردات الزراعية لتشجيع التصدير الزراعي. كما أن الحكومة ستولي تصنيع الفائض من المنتجات الزراعية الوطنية كامل الإهتمام والعناية، وذلك إلى جانب تشجيع التعاونيات الزراعية، الإنتاجية منها والتسويقية.

إن من مهام هذه الحكومة أيضاً تحقيق الأمن الإجتماعي بالعمل على معالجة الوضع المعيشي عن طريق تعبئة أقصى الإمكانات المتاحة بالتعاون بين الدولة وممثلي القوى العاملة والمنتجة والسعي لتوسيع الضمانات الإجتماعية والحد من البطالة وإيجاد فرص عمل جديدة للشباب وإنجاز تكوين المجلس الإقتصادي - الإجتماعي تجسيداً لمبدأ التضامن بين قوى الإنتاج، أصحاب عمل وعمّال.

ويهم الحكومة التأكيد على أن المطالب الإجتماعية المختلفة ستكون موضع عنايتها واهتمامها وهي ستدرس هذه المطالب وتعالجها مما لا يؤثر سلباً على الإستقرار المالي والنقدي وعلى الدخل الحقيقي وعلى مستوى معيشة المواطنين.

السادة النواب المحترمين،

إنطلاقاً من إيمانها بأن ثروة لبنان تكمن في إنسانه، ستحرص الحكومة على إيلاء الوضع التربوي عناية خاصة. فلا يمكننا أن نبني وطناً موحداً متماسكاً متيناً، وطناً

ديموقراطياً قائماً على العدل والمساواة، وطناً يكرّس حقوق الإنسان إلاّ عن طريق تربية واضحة الأهداف ترتكز على ديموقراطية التعليم عبر تكافؤ الفرص وعلى تنشئة وطنية سليمة توجّه جهودها إلى ما يجمع اللبنانيين لا إلى ما يفرّق بينهم.

من هنا تركيزنا على دور المدرسة ولا سيّما الرسمية منها وضرورة تعزيزها. فللمدرسة الرسمية رسالة جامعة لأنها المكان الأمثل الذي ينصهر فيه اللبنانيون في بوتقة واحدة. فالمطلوب من المدرسة الرسمية تنمية الروح الوطنية كون لبنان بحاجة اليوم إلى التربية الوطنية حاجته إلي التعليم.

ومن البديهي أن للمدرسة الخاصة دوراً أساسياً في المجتمع اللبناني. ونحن نتمسّك بحرية التعليم التي كرّسها الدستور.

والحكومة تؤكّد على تعزيز دور التعليم المهني والتقني، لا سيّما الرسمي منه، وتطويره وربطه، والتعليم الأكاديمي، بسوق العمل، فضلاً عن تنسيق النشاطات بين وزارات التربية والتعليم العالي والمهني والتقني ضمن خطة شاملة ومتكاملة تهدف إلى تطوير المناهج وتحديثها إلى جانب تأهيل المعلّمين والمدراء وإبراز دور الشباب والرياضة في هذه الخطة.

إن الحكومة تؤمن بأن حل المشاكل التربوية يقتضي حواراً عقلانياً مسؤولاً بين مختلف القطاعات والفاعليات التربوية وتضافر جهودها للنهوض بالقطاع التربوي الذي هو بالنتيجة مسؤوليتنا جميعاً دون استثناء.

كذلك فإن الحكومة ستتابع سياستها من أجل دعم الإبداع والإنتاج الفكري والفني في كلّ المجالات والقطاعات مع احترام حرية المثقفين والمبدعين والفنانين لما فيه مصلحة الوطن ومجتمعنا الديموقراطي.

وستعمل الحكومة على تعزيز أوضاع الجامعة اللبنانية مادياً وأكاديمياً، كما إنها ستحرص على إستقلاليتها عن طريق إحياء مجلس الجامعة والمجالس الأكاديمية ودعم مشروع تحديث وتطوير قوانينها وأنظمتها، وستتابع الحكومة العمل من أجل توجيه التخصص الجامعي في الجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة وربطه بسوق العمل.

وستعمل الحكومة على المحافظة على التراث والآثار وإظهارها وحمايتها.

دولة الرئيس،

السادة النواب المحترمين،

إن البيئة السليمة والنظيفة هي حق من حقوق الإنسان الأساسية والحفاظ على البيئة مسؤولية تقع في آن معاً على كاهل الإدارة المركزية والإدارات المحلية والجمعيات الأهلية وغير الحكومية والمواطنين.

فانطلاقاً من تلك القواعد والإعتبارات ستعالج الحكومة ملف البيئة بمخلفاته ومشاكله وتعقيداته. كما وستعمل على إنشاء المحميات للمحافظة على الثروات الطبيعية والحرجية.

كذلك فإن الحكومة ستثابر على دعم السياسة الإسكانية الرسمية وتوسيع نطاق فوائدها لتطال أوسع شرائح ممكنة من الطبقة الوسطى وذوي الدخل المحدود ولتشجيع القطاع الخاص في المقابل على سدّ جزء من هذه السياسة لا سيّما في محيط المناطق الشعبية.

والحكومة ستستمر أيضاً في توسيع نطاق الخدمات الصحية الرسمية، جغرافياً ونوعياً وقطاعياً بتوفير الوقاية الأنجع والعلاج الأفضل والعناية الأمثل لمختلف فئات المواطنين. وسترسم حدوداً أكثر وضوحاً في التعاطي مع قطاع الإستشفاء الخاص يقابلها العمل على توفير الإمكانات المطلوبة لتطوير المستشفيات الحكومية وتعزيزها وفق الخطة التي بدأنا بتنفيذها في عهد الحكومة السابقة.

وفي حقل الشؤون الإجتماعية ستعمل الحكومة على توسيع وتعزيز الخدمات للفئات والمناطق الأكثر حاجة وذلك من خلال التنمية الإجتماعية الشاملة وبالتعاون مع القطاع الأهلي. كما وأنها ستولي المعاقين الإهتمام الذي يليق بلبنان الإنسان.

وفي قطاع النقل والمواصلات ستعالج الحكومة المخلّفات الناشئة عن استمرار الفوضى فيه بما في ذلك تأهيل وتوسيع البنية التحتيّة وتوفير المستلزمات المباشرة لتأهيل قطاع النقل العام وتشجيع قطاع النقل الخاص وتوسيع مساحة خدماتهما لتشمل تدريجياً كلّ المناطق اللبنانية.

كما أن الحكومة ستولي قطاعات النقل البحري والبري والجوي والمرافىء والمطارات أهمية خاصة تكافىء دورها في ترسيخ بنية الإقتصاد الوطني وتفعيله عبر نشاطات المناطق الحرة في مختلف المحافظات.

دولة الرئيس،

السادة النواب المحترمين،

لقد واجهت الحكومات السابقة، كلّ الحكومات، عقبات في مجال إعادة بناء إدارات الدولة. ونحن في هذه الحكومة لن نألو جهداً في العناية بالشأن الإداري العام وصولاً إلى إدارة عصرية وأكثر فعالية. وسنواصل دعم أجهزة الرقابة وتعزيز كفاءتها وعصرنتها ليأتي هذا الدور محفزاً ومتابعاً لمسار التحديث والعصرنة في الإدارة بإنسانها وتشريعاتها وأساليبها ومفاهيمها. كما أننا نعتبر أن الفساد في الإدارة لا يمكن أن يكن داء مستعصياً عندما تتوافر الإرادة السياسية والإدارة المسوولة القادرة.

وهنا كان لا بدّ من أن تكون التنمية الإدارية في صلب أولويات الحكومة فيأتي الإصلاح المنشود حركة مستديمة وناشطة هادفة إلى تطوير وتنمية القدرات الإدارية الراهنة ضمن خطط واضحة المعالم وفي إطار التزام سياسي شامل يأتي داعماً ومحرّكاً لهذا التوجيه، ومؤكّداً على أن التنمية الإدارية مهمّة وطنية مستمرّة لا تتوقّف على الإطلاق، وهي ركن أساسي في ورشة البناء الوطني تهدف في جذور منطلقاتها إلى تدعيم ركائز الوطن والمجتمع فيه.

وبسبب اتساع وشمولية عملية التنمية الإدارية، فالحكومة ستقوم بانتهاج خطوات متلاحقة ضمن خطة متكاملة تركّز في البدء على اتخاذ إجراءات تأهيلية عاجلة من أجل إعادة تكوين القدرات للإدارة وتمكينها من ممارسة مهامها الأساسية، وفي الوقت نفسه، وعلى خطّ مواز، تحضير المناخ والأطر المناسبة لضمان استمرارية مزيد من عمل التطوير والتحديث في الإدارة.

إن الحكومة جادة في تعزيز السلطة القضائية وصون استقلاليتها لأنها الضمانة الحقيقية لحقوق الأفراد وحرياتهم والركيزة الأساسية في بناء دولة القانون.

دولة الرئيس،

السادة النواب المحترمين،

إن الشعب اللبناني قادر بما يملك من قدرات وإمكانات وطاقات خلاّقة أن يتجاوز كلّ الصعوبات وأن يواجه كلّ التحدّيات. وإذا كان بيننا من تباين في الرأي فهو لا يطال الأسس ولا الجوهر ولا يتناول المسلّمات التي يقوم عليها الوفاق الوطني، فكلّنا مع لبنان

وكلّنا يجهد من أجل إنقاذه. قد نختلف أحياناً في أسلوب المعالجة وطريقتها، وهذا أمر طبيعي، والحكومة بحاجة إلى من يراقب عملها ويصوب خطأها وينير طريقها، وهذا يدخل في صلب العملية الديموقراطية وهو ما نجلّه ونحترمه ونطلبه، لتكون مسيرة العمل الحكومي خالية من الشوائب ما أمكن ومؤدّية إلى النتائج التي نتمناها جميعاً.

إن ما يجمعنا ويوحّدنا هو أكثر بكثير مما يفرّقنا، فلنعمل على ما يجمع ويوحّد، لا على ما يشتت ويفرّق. ولنعملْ ونحن قادرون وجديرون، يداً واحدة وقلباً واحداً لنعيد للبنان وهجه وإشراقه وصدارته.

دولة الرئيس،

أيها السادة النواب المحترمين،

هذه الحكومة هي الخامسة في هذا العهد، عهد الرئيس الياس الهراوي، الذي بدأت فيه حقبة من التعاون المثمر مع الشقيقة سوريا، والذي أنهى الحرب، ونشر السلم، وأعاد توحيد الجيش، وأطلق بناء مؤسّسات الدولة، وورشة الإنماء والإعمار. وحقق قبل ذلك وبعده هذا الإستقرار الذي ننعم به، وتلك الرحابة السياسية التي نعيش في أرجائها وفي ظل نظامنا الديموقراطي ومؤسّساتنا الدستورية.

إنها حكومة تعزيز الإستقرار وتحصين الحريات، إنها حكومة فعل وفعالية ومتابعة في كلّ المجالات.

حكومة الإنسجام والتضامن والمسؤولية والعمل من أجل مصلحة الوطن والمواطن.

حكومة حريصة على أن تعمل بالتعاون مع مجلسكم الكريم، وهي تتقدّم منه طالبة الثقة ومؤمنة بأنها معكم ستستمر في بناء لبنان.

شكراً لكم دولة الرئيس، شكراً للأخوة النواب المحترمين.

عشتم وعاش لبنان

ردّ رئيس الحكومة على النواب

لن أستطيع أن أزيد على ما قيل في زميلنا وزميل المجلس النيابي المرحوم معالي الوزير جوزف مغيزل. لقد خسرت الحكومة وخسر المجلس وخسر لبنان بوفاة الزميل الأستاذ جوزف مغيزل.

تابعت المناقشات خلال اليومين للبيان الوزاري والتي اتسمت في معظمها بمناقشات حول الحكومة السابقة، وقلّما تطرّق السادة النواب إلى البيان الوزاري الذي تقدّمت به الحكومة لتنال على أساسه الثقة، وأعتقد أن سبب ذلك أن رئيس هذه الحكومة هو نفسه رئيس الحكومة السابقة. وتغير زهاء نصف أعضاء الحكومة السابقة لنصبح أمام الحكومة الحالية، لقد سمعت كثيراً عن إغراق البلاد في الديون وسمعت كثيراً عن الفساد في الإدارة، وسمعت كذلك عن الصفقات بالتراضي، وأيّ غريب لا يعرف لبنان ويستمع إلى ما قيل خلال هذين اليومين يعتقد أن البلد في حالة خراب. في الحقيقة البلد تحتاج إلى الكثير وفي الحقيقة أن الحكومة السابقة خلال عامين ونصف قامت بالكثير، ولكنه لا يكفي لأن ما تحتاج إليه البلاد أكثر بكثير مما استطعنا أن نقوم به، لأول مرة في تاريخ لبنان الحديث، أو الأقرب إلى الحديث، بعد الحرب، يعود المهجرون إلى الأماكن التي هجّروا منها، لقد مرّ الجميع على هذا الملف مرور الكرام كأنه أمر طبيعي، يا دولة الرئيس هذا الأمر ليس أمراً طبيعياً، لم يحصل في السابق وهذا الملف يحتاج إلى جهد يفوق الطاقات الطبيعية، لقد قامت الحكومة السابقة بجهد كبير لإعادة المهجرين، وعودة المهجرين ليست فقط قليلاً من النقود تعطى للمهجرين، ويعودون إلى أماكنهم. إنها نتيجة حرب دامت ١٧ عاماً، لقد عاد اللبنانيون ليعيشوا مع بعضهم بعضاً حيث كانوا يتقاتلون قبل ٤ أو ٥ سنوات. هناك شهداء في معظم البيوت، ومع ذلك رغبة العودة والعيش المشترك والإرادة السياسية لجميع العاملين في هذا الإطار هي التي سهّلت العودة، والتي لم تكتمل بعد، ينقصها قليل من المادة التي ستعمل هذه الحكومة جاهدة وبكلّ ما تستطيع على الحصول عليها، لأننا نعتبر أن إقفال ملف المهجرين هو من أولويات هذه الحكومة، وليس هناك من أمر قبل عودة المهجرين.

سأتكلّم ثانياً ببعض الأرقام، حول الدين العام، في عام ١٩٩٢ بلغ الدين العام ٣٦٠٠ مليار ليرة، من المتوقع أن يصل الدين العام الداخلي في نهاية سنة ١٩٩٥ إلى ٨٦٠٠ مليار ليرة، بفارق نحو خمسة آلاف مليار ليرة. لنرى على ما وافقنا نحن وإياكم خلال السنة الماضية.

وافقنا على مجموعة من الموازنات فيها عجز. ماذا يعني عجز؟ معناه إننا نستدين من السوق لنغلق المصاريف التي نصرفها، هذا قدمناه وناقشناه ووافق عليه المجلس، الرواتب وملحقاتها زادت. من نهاية عام ١٩٩٢ إلى نهاية ١٩٩٥، من دون أيّ زيادة قد تطرأ زادت ٢٥٠٠ مليار ليرة، وبما أنه قد تسلّمنا في نهاية عام ١٩٩٢ كان هناك عجز، فيعني أنه كان هناك فوائد. بلغت زيادة الفوائد على الدين العام حتى نهاية ١٩٩٥ زهاء ٢٥٠٠ مليار ليرة، أي أن مجموعها ٥٠٠٠ مليار ليرة، هذه الأرقام إذا أردنا أن نبسط الأمور، وهي ليست بسيطة، هي الفارق بين الدين العام يوم استلمت الحكومة السابقة ونهاية ١٩٩٥.

سمعنا انتقاداً لموضوع الجباية، عندما تسلّمنا الحكم في نهاية عام ١٩٩٢ كانت الجباية تقل عن ١٠٠٠ مليار ليرة. متوقع إيرادات سنة ١٩٩٥ نحو ٣١٠٠ مليار ليرة، هذا ليس معناه أننا نجبي من كلّ الناس.

غير صحيح، هناك مناطق كثيرة في لبنان لا تدفع الكهرباء والماء، نأمل خلال هذه السنة في أن نستطيع زيادة الجباية خصوصاً في موضوع الكهرباء والماء.

الموازنة التي قدّمت ووافقتم عليها أسمع كلاماً كثيراً عن الإهدار فيها، هذه الموازنة مقسّمة كالآتي: رواتب وتعويضات ٣٦ ونصف في المئة، فوائد ٣٤ في المئة، تسيير أمور الدولة ٨ ونصف في المئة، إحتياط ٣ في المئة والمشاريع ١٨ في المئة، أي هناك نحو ٨٠ في المئة من المصاري لا يمكن أن نعمل بها إهداراً ولا أستطيع أن أصرف منها في شكل خاطىء، إلاّ إذا قلنا أنه لدينا موظفون فائضون في الدولة، وقد يكون هذا الكلام صحيحاً، فهل المطلوب أن نصرف موظفين؟ إذا كان هناك من يريد أن نصرف موظفين فإننا نشترك معه في هذا الأمر، والعشرون في المئة الباقية تصرف لتسيير كلّ أمور الدولة. ماذا يعني تسيير أمور كلّ الدولة والمشاريع؟ يعني مصروف وزارة الصحة، وزارة الشؤون الإجتماعية، الجامعة اللبنانية، وزارة التربية، وزارة التعليم المهني

والتقني، ووزارة الخارجية، الأمن من جيش وقوى أمن داخلي وأمن عام وأمن دولة، وكلّ الوزارات بما فيها رئاسة الحكومة والمجلس النيابي فإذا كان هناك من إهدار فدعونا نعرف أنه يحصل ضمن العشرين في المئة.

سمعت كلاماً وانتقاداً من مجموعة من الأخوة النواب عن التلزيم بالتراضي.

نعم هناك تلزيم بالتراضي، ولكن لنرى كم هي هذه الكلمة مضللة وتستعمل في غير مكانها. عندما نقول تلزيماً بالتراضي يتبادر إلى ذهن المواطنين أن الدولة أو الحكومة أو المسؤولين في الدولة يريدون أن يقوموا بمشروع فيرسلون في طلب مقاول ويقولون له: تفضل خذ هذا المشروع بهذا السعر.

هذا الكلام غير صحيح وأعتقد أن معظم الذين يقولون هذا الكلام يعرفون أن هذا الكلام غير صحيح عندنا في مجلس الوزراء وافقنا على مجموعة مشاريع تعطى بالتراضي وهذه المشاريع مخصصة في غالبيتها لثلاث وزارات: وزارة الأشغال العامة، وزارة الموارد، ووزارة الدفاع، وغالبية المبالغ تذهب إلى وزارة الدفاع. وزارة الأشغال العامة جزء من موازنتها تمت الموافقة عليه ليصرف بالتراضي لتنفيذ مشاريع في غالبيتها صيانة للطرقات. وعندما نقول بالتراضي يعني استدراج عروض بالظرف المختوم بعدد محدد من المقاولين المؤهلين لدى الوزارة، تفتح العروض وتناقش مع أقل الأسعار وممكن أن يخفّض السعر، فبالتالي إعطاء مقاول أو تلزيم بهذه الطريقة التي تدعى قانوناً بالتراضي، وهي في الحقيقة مناقصة بين عدد محدود من المقاولين وليس بالضرورة أن تكون الأسعار أعلى وغالباً ما تكون أقل، وعندما تكون مناقصة مفتوحة وعالمية، كما حصل في معظم مشاريع الدولة، فليس بالضرورة أن تكون المشاريع أغلى أو أرخص، وكلا الطريقتين مستعملتان وقانونيتان في لبنان وفي جميع أنحاء العالم.

ترك المشروع هذا في يد مجلس الوزراء ليقرر إذا أراد أن يعطي بالتراضي أم لا يعطي بالتراضي، وقد وافق مجلس الوزراء. ونحن نحب أن نخبركم إذا نالت هذه الحكومة الثقة ستوافق أيضاً لوزارة الموارد على أن تنفّذ مشاريع بطريقة الظرف المختوم لأنه عندما يقول الوزير أن لديه في منطقة معيّنة مشكل وهو أن الناس لا تستطيع أن تشرب وفي حاجة إلى أن نعطي مشروعاً معيناً لمبالغ معينة بسرعة ليبدأ المقاول التنفيذ فلا يستطيع مجلس الوزراء أن يقول له لا إن شاء الله خلال الصيف المقبل نعمل هذا الأمر.

واقفنا، وأعتقد أن هناك الكثير من النواب الحاضرين في هذه القاعة راجعوا الوزير المختص وبناء لإلحاحهم، ومعهم الحق، طلب الوزير من مجلس الوزراء هذا الأمر. وعلى فكرة، إن المبالغ التي نتكلّم عنها إن كانت في الأشغال أو في الموارد مبالغ ليست كبيرة مقارنة بالمصروف العام للوزارات أو لمصروف الدولة.

يبقى الموضوع الأخير الأساسي وزارة الدفاع، الجميع يعلم أننا نقوم بتجهيز الجيش والجميع يعلم أن تجهيز الجيش مكلف، ومن خلال علاقاتنا وصداقاتنا في الدول الصديقة حصلنا على تجهيزات للجيش منها ما هو مستعمل قليلاً أو أعيد إصلاحه بعشرة في المئة من قيمته. كيف يستطيع الوزير أن يشتري هذه التجهيزات بالمناقصة، عندما يشتري سيارة الجيب بألف دولار ويشتري حاملة الجنود التي ثمنها ٥٠٠ أو ٦٠٠ ألف دولار يشتريها بـ٥٠ ألف دولار و٢٥ ألف دولار - كيف يستطيع أن يشتريها في مناقصة عامة؟

هناك أمر آخر، قيادة الجيش معظمكم يعرفها أو معظمكم يحترمها ويقدّرها ويعرف مناقبية قائد الجيش ومناقبية المسؤولين في الجيش، تحدّثوا معنا وقالوا أنه بطريقة المناقصات العادية لديهم شكوك ممكن أن تكلّف أكثر مما نستطيع أن نشتريه بطريقة الظرف المختوم وأعطونا مثلاً عن صفقة أدوية اشتروها بأقل بـ٧٠ في المئة من المناقصة: نحن في مجلس الوزراء أمام هذا الواقع، عندما تقول إدارة محترمة ومعروفة بنزاهتها أن لديها مناقصة قدّمت وبلغ ثمنها مليون دولار وأستطيع أن أشتري البضاعة نفسها بـ٣٠٠ ألف دولار، إنما طريقة الشراء ستختلف، ماذا نعمل؟

وافقنا على شراء ما يسمى بالتراضي وهو في الحقيقة بالظرف المختوم ومناقصة. هناك وفر في العام الماضي، ٨ مليارات أعيدت إلى الخزينة من قيادة الجيش ووزارة الدفاع وهذا أمر نحن ننتقد فيه من بعض الأخوان في موضوع التلزيم بالتراضي، علماً أن اللبنانيين يطلعون عليه بصفة مستمرة من خلال الصحف وهذا منظر منذ سنوات لم نره على إعلانات المناقصات، لا تخلو صحيفة من إعلان مناقصة في شكل يومي. الصحف المحلية أو العالمية. جميع المشاريع الكبرى في البلد أعطيت في المناقصات منها محلي ومنها عالمي، المطار في مناقصة، التلفونات في مناقصة كذلك السنترالات والكهرباء وأعمال الطرقات والتركيز على بضع مشاريع هناك مصلحة للخزينة فيها لا يمكن أن تنفذ

بطريقة أخرى وتصوير الأمر كان الحكومة ليس لديها إلاّ أن تعطي مشاريع بالتراضي، هذا الأمر بعيد جداً عن حقيقة الأمور ويصوّر حقيقة الأمر على غير ما هي.

البلد ينقصه الكثير ولكن البلد يا دولة الرئيس ليست «خربانة» البلد في حاجة إلى أن نؤمن بها، في حاجة إلى أن نثق بأنفسنا ونثق ببعضنا البعض ونتكلّم بما هو صحيح ونبتعد هما هو غير حقيقي، هذا الأمر في حاجة إليه البلد.

سمعت تعليقات أننا نبني مشاريع علاقة لها بالمنطق، الحقيقة أن هذا الكلام يحز في النفس، ومع ذلك فإنه من واجبنا أن نجيب عنه، أنا ودولة الرئيس إبن الجنوب، سألته اليوم: منذ ٥٠ عاماً يا دولة الرئيس الطريق من بيروت حتى آخر نقطة في الجنوب هل تغيّرت؟ فقال لي أنه سمع من والده أنها لم تتغيّر قبلنا فعندما نحاول أن نعمل طريقاً في الجنوب فهل هذا يعني أننا نربط الجنوب بمكان آخر؟ كلّ من يذهب إلى الجنوب يعرف ماذا يعاني إبن الجنوب ليصل إلى صيدا أو النبطية أو إلى صور. أصبح لدينا قليل من الإسفلت وأجريت بعض الترميمات للطرق ونسمع كلاماً أن هذه المشاريع ستربط الجنوب بمكان آخر الأوتوستراد العربي أين سيربط البلاد؟ طرق الشمال، فتح مداخل بيروت، رفع مستوى الخدمات في الضواحي. نعم العمل في بعض المشاريع تأخر هذا صحيح، ولكن نحن نعمل بواسطة مقاولين موجودين في لبنان، ونحاول أن نعطي العمل إلى مقاولين لبنانيين، على رغم كلّ محاولاتنا نلاقي أن اللبناني يفتقد العمل. وهناك يد عاملة غير لبنانية بكثرة في البلد. المقاول في النتيجة يرى الذي يناسبه. لا أستطيع أن أجلب لطريق صيدا - بيروت مقاولاً من ألمانيا، ولا للضاحية مقاولاً من سويسرا، لأن لدينا شباباً ورجالاً في استطاعتهم أن يتعلّموا يجب إعطاؤهم الفرصة بالتلزيم والإشراف عليهم ويجب أن نحاسبهم عندما يغلطون ونسحب منهم العمل ونعيده إليهم مرّة ثانية ونطبق عليهم غرامات ونجبرهم بأن يجلبوا معدّات ومهندسين وأن يعيدوا العمل الغلط.

هكذا نبني البنية الإقتصادية للبلد، لا تبنى لا بالتمنيات ولا باستخدام الشركات الأجنبية لعمل يستطيع اللبناني أن يقوم به. أعطينا شركات كبيرة أعمالاً كبيرة وأجبرناهم على أن يعطوا مقاولين لبنانيين ويشرفوا على أعمالهم وطبيعة تنفيذ هذه الأعمال. إذا أردنا أن نبني البلد يجب أن نتعاون جميعاً في بنائه، لا تستطيع الحكومة

وحدها أن تبنيه، الحكومة والمجلس مسؤولان أمام الناس، بعد سنة ونيف هناك انتخابات، الجميع سيسألونكم ويسألوننا: ماذا عملتم؟ هذه مسؤولية مشتركة وليست مسؤولية الحكومة فقط، مسؤولية كلّ واحد منا في هذه القاعة مسؤولية مشتركة ونحن نمد يدنا للتعاون معكم للوصول بالبلد إلى وضع أفضل.

سمعت كلاماً انه لا داعي إلى أن نعمل مطاراً. نحن على ماذا نعيش؟ أليس على الخدمات وعلى الزراعة؟ ونحاول أن نعمل صناعة، ونحاول أن نعمل سياحة، المهم نحاول أن نبني المطار من دون أن نكلف الخزينة مبالغ. يجب أن نرى ماذا يجري حولنا وأقرب شيء لنا، ماذا في سوريا وفي قبرص، ونرى أعداءنا ماذا يحاولون أن يعملوا.

مشاريع الكهرباء والهاتف، كلّ الناس تشكو من الحفريات لماذا هذه الحفريات؟ أللتفرّج عليها؟... هي لننتهي من مشاريع الكهرباء والهاتف. هناك بعض المشاريع تأخرت قليلاً بضعة أشهر. نحن نفتخر بالحكومة السابقة وبهذه الحكومة اننا قمنا بمشاريع تطاول البلد كلّه من أوله إلى آخره. في الكهرباء كلّ شخص يمر في أي منطقة يرى الأعمدة الصفراء التي أصبحت الإشارة إلى أعمال مؤسّسة كهرباء لبنان. لم ينته التأهيل صحيح، لأنه في حاجة إلى وقت لم تنته كلّ أعمال الهاتف صحيح، كذلك هي في حاجة إلى وقت، أذكر أنه هنا خلال مداخلة في المجلس قلت إذا كان لدى أحدهم ٥٠٠ مليون دولار ووضعها على الطاولة لا يصبح لديه كهرباء، بل هو في حاجة إلى ٥٠٠ مليون دولار بالإضافة إلى سنتين ممكن تكونا سنة وثمانية أشهر أو سنتين وأربعة أشهر إنما الفلوس وحدها لا تكفي، علينا أن نصبر وأن نتعاون.

وزارة التربية والتعليم أصبحت فيها أمور عدّة جداً خلال السنتين والنصف السنة الماضية، وضعت برامج ورمم ١٢٠٠ مدرسة لنتذكّر كيف كان وضع المدارس الرسمية قبل سنتين ونصف سنة وكيف هو الآن، لا نستطيع أن نقول ان كلّ شيء على حاله أو تراجع، هذا غير صحيح كلّ شيء تقدّم، هناك أمور تقدّمت بما نطمح وأمور تقدّمت بأقل مما نطمح، ولكن كلّ شيء في البلد تقدّم. في المدارس المهنية كان لدينا ٢٠٠٠ طالب، لدينا اليوم ٢٦٠٠٠ طالب.

على رغم كلّ المشاكل التي تواجهها البلديات، وخصوصاً بلدية بيروت، الجميع يستطيع أن يرى النظافة في البلد، خصوصاً في مدينة بيروت، أصبحت ملفتة للنظر،

للقاطنين والقادمين، وضع الجامعة اللبنانية، وضع القضاء، وضع الأبنية الحكومية لنتذكر كيف كان الوضع قبل سنتين ونصف سنة.

كانت تسكن في قلب المدينة الرياضية ٢٥٠٠ عائلة مهجّرة، كان في بيروت (يا أستاذ زهير العبيدي) ١٥ ألف عائلة مهجّرة ومعيشتهم كانت مزرية.

وقلنا أنه مهما تكن مساعدة هؤلاء الناس فهي أقل مما يستحقون، بصرف النظر عن التفرقة بين المهجر نتيجة أوضاع إجتماعية أو المهجّر نتيجة القصف والقتال.

سمعت من أحد النواب يقول: «اعطوهم قرشين وارسلوهم إلى ضيعتهم».

فردّ عليه الأستاذ نبيه بري: «هؤلاء مواطنون يا أستاذ، هؤلاء مواطنون يا حضرة النائب، مواطنون قاسوا واضطرتهم ظروفهم إلى أن يسكن كلّ مئة عائلة في بناية تتسع لخمس عائلات، فإذا أخذوا قليلاً من المال ووضعوا فوقه قليلاً واشتروا شقة كما ذكرت، هذا شيء الحكومة ترفع رأسها به، ليس عملاً تنتقد عليه، على الأقل أصبح لديه شقة ولو ٦٠ متراً لسترة عائلته وأولاده.

دولة الرئيس، لن أطيل عليكم في هذا المقام، أمر أخير تكلّم به معظم الأخوة النواب هو الإصلاح الإداري والفساد في الإدارة وكأن كلّ موظفي الإدارة فاسدون، لا يوجد نائب في هذه القاعة ألا ويتوسّط لموظّفين، هل هذا يعني أن الذين يتوسّطون لهم هم موظّفون فاسدون؟ هذا غير صحيح، تعميم الأمر خطأ كبير في حق الموظف الشريف وفي حق البلد، نحن تعوّدنا أن نعاقب معنوياً عندما يسمع الموظّفون في الإدارة الكلام على التلفزيونات عن الفساد واتهامهم بالفساد، كيف تتصوّرون شعورهم؟ الآدمي كيف يشعر؟ هل خلت البلد من الأوادم؟ هذا غير صحيح أبداً، معظم الموظفين أوادم، هناك قلّة فاسدة لكن من خلال نظامنا الديموقراطي ومن خلال تفعيل مؤسّسات الرقابة ومن خلال تفعيل مجلس الخدمة ومن خلال تفعيل المجلس التأديبي سيوضع حد لهذا الأمر، أما إطلاق الكلام كان الإدارة اللبنانية إدارة فاسدة فهذا يضر بمعنويات الموظفين الأوادم، كلّ مواطن وكلّ نائب يعرف العشرات منهم ولست وحدي من يعرف موظفين أوادم، كلّكم تعرفون موظفين أوادم مستورين، آخر الشهر راتبهم لا يكفيهم. في موضوع الفساد الإداري أنا لا أنكر أن هناك فساداً إدارياً، ولكن

لا أعتقد أنه من المفيد أن نطلق الأحكام جزافاً على ناس شرفاء قضوا حياتهم في خدمة الوطن والمواطن في مقابل دريهمات قليلة، هؤلاء يتوقون آخر النهار إلى كلمة حلوة من المسؤولين، وعندما نقول لهم أنتم جماعة مرتشية، الآدمي يصبح مرتشياً ويقول: «أنا أتعرّض للشتم على رغم كوني «آدمي وطفران»، لذا لا أعتقد أن هذا الأمر مناسباً ومع ذلك فالإصلاح الإداري ليس فقط في موضوع وجود بعض الموظفين ذوي الضمائر غير الحسنة، أي الذين لا يخافون الله. الإصلاح الإداري عملية طويلة ومعقّدة تحتاج إلى تغيير في القوانين ونحن في الحكومة الحالية إذا نلنا ثقتكم الغالية سنتقدّم بمشاريع لها علاقة بتفعيل الإدارة أسوة بالدول المتقدّمة التي سبقتنا في قوانين سارية المفعول في فرنسا من عام ٤٨ ومن عام ٥٨ جعلت الإدارة الفرنسية قابلة بسرعة للتطوّر والتطوير، سنتقدّم بمشاريع في هذا الإطار وقد ذكرنا ذلك في بياننا الوزاري.

الوزارة الثانية والستون

من ٧ تشرين الثاني ١٩٩٦ إلى ٢ كانون الأول ١٩٩٨

رئيس حكومة و٢٩ وزيراً

رفيق الحريري – رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية والبريد والاتصالات.

ميشال المر – نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية.

ميشال إدّه – وزير دولة.

بهيج طبارة – وزير العدل.

وليد جنبلاط – وزير شؤون المهجرين.

محسن دلول – وزير الدفاع.

نديم سالم – وزير دولة لشؤون الصناعة.

شوقي فاخوري – وزير الزراعة.

أسعد حردان – وزير العمل.

فارس بويز – وزير الشؤون الخارجية.

الياس حبيقة – وزير الموارد المائية والكهربائية.

سليمان فرنجية – وزير الصحة.

طلال إرسلان – وزير المغتربين.

شاهي برصوميان – وزير الصناعة والنفط.

عمر مسقاوي – وزير النقل.

نقولا فتوش – وزير السياحة.

بشارة مرهج – وزير دولة للإصلاح الإداري.

محمود أبو حمدان – وزير الإسكان والتعاونيات.

أغوب دمرجيان – وزير شؤون البلديات.

فؤاد السنيورة – وزير دولة للشؤون المالية.

جان عبيد – وزير التربية الوطنية والشباب والرياضة.

ياسين جابر – وزير الاقتصاد والتجارة.
علي حراجلي – وزير الأشغال العامة.
فوزي حبيش – وزير الثقافة والتعليم العالي
باسم السبع – وزير الإعلام.
أكرم شهيّب – وزير البيئة.
أيوب حميّد – وزير الشؤون الإجتماعية.
فاروق البربير – وزير التعليم المهني.
الياس حنا – وزير دولة.
غازي سيف الدين – وزير دولة.

في ٥ حزيران ١٩٩٧ عيّن نديم سالم وزيراً للصناعة وشاهي برصوميان وزيراً للنفط. وعيّن الوزير الياس حنا وزير دولة لشؤون مجلس النواب.
في ٣ تموز ١٩٩٨ استقال الوزير أغوب دمرجيان.

البيان الوزاري

دولة الرئيس،

سعادة النواب المحترمين،

تمثل حكومتنا اليوم، أمام مجلسكم الكريم، وهي واثقة بأن التعاون مع السلطة التشريعية يشكّل حجر الزاوية في انتظام مسيرة الدولة وفي متابعة مسيرة الوفاق الوطني والبناء والتقدّم.

وإذا كانت الحكومات الأخيرة، قد عملت على تعزيز الاستقرار الأمني والسياسي والمالي، والنهوض الاقتصادي والتوازن الاجتماعي، والتمسك بحق لبنان في تحرير أرضه من الاحتلال الاسرائيلي وبثوابت السياسة الخارجية والعلاقات المميزة مع الشقيقة سوريا، فإنّ هذه الحكومة حريصة على أن تحذو حذو سابقاتها على هذا الصعيد، يحدوها أمل كبير بأنّ ما تحقق حتى الآن يشكّل قاعدة سليمة لمعالجة الكثير من المشكلات

التي ما زالت عالقة، والتي تحتاج إلى جهد مشترك من كل الجهات المسؤولة عن سلامة المجتمع اللبناني وبنيته الاجتماعية والاقتصادية على وجه التحديد.

من هنا، ترى حكومتنا ان مسيرة الإنماء والإعمار مستمرة من ضمن مشروع بناء الدولة الذي وضع موضع التنفيذ وقطع شوطاً مشهوداً في تثبيت الأمن والإستقرار المالي والتطور الاقتصادي وإعادة الثقة بالبلاد في كل المحافل العربية والدولية.

هذه الحقائق عززت قدرة لبنان على تجاوز الظروف القاسية التي مرّ بها في كثير من المجالات، بدعم أكيد من ثقة اللبنانيين بأنفسهم وبقدراتهم الجدية والخلاقة في كل ميادين العمل.

إنّ الاستمرار في مشروع بناء الدولة يفترض مناقشة جدية وهادفة وإيجابية، لتحقيق الأهداف الاجتماعية والإنمائية المرجوّة منه، ولوضع حدّ لمعاناة المواطنين التي تفاقمت بسبب الحرب اللبنانية.

وعليه تؤكد الحكومة ان عملها سينطلق من الأولويات الآتية:

أولاً: على الصعيد الاجتماعي – الاقتصادي

١ – إطلاق سياسة اقتصادية إنتاجية، تتناول قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة. وترجمة لهذه السياسة ستقوم الحكومة بإعداد مشروع قانون بإنشاء وزارة للصناعة، ستتم إحالته في أقرب فرصة إلى مجلسكم الكريم، وذلك تأكيداً على أهمية القطاع الصناعي ودوره المتنامي في تعزيز الاقتصاد الوطني وإيجاد فرص عمل جديدة للبنانيين.

وتتطلع الحكومة في هذا المجال أيضاً، إلى المسألة الزراعية باعتبارها أحد أعمدة الاقتصاد الوطني، وتريد أن تترجم ذلك من خلال سياسة زراعية واضحة مبنية على تعزيز التسليف الزراعي، والزراعات البديلة، ودور الإرشاد الزراعي، وتشجيع الاستثمارات الزراعية – الصناعية، لاسيما لجهة قيام صناعات زراعية من شأنها ان ترمي بظلالها الاجتماعية الإيجابية على قطاعات واسعة من أبناء شعبنا، وكذلك عبر إجراء مفاوضات لعقد اتفاقات ثنائية ودولية تضمن تصريف الانتاج اللبناني.

٢ – تشجيع المبادرة الفردية أمام اللبنانيين من ذوي الإمكانات المحدودة بهدف إيجاد فرص عمل جديدة، وذلك عن طريق دعم إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في القطاعات الاقتصادية كافة، صناعية وزراعية وسياحية وخدماتية.

وسترعى الحكومة لهذه الغاية، إنشاء مؤسسة لبنانية لضمان المخاطر التجارية لدى مؤسسات القطاع الخاص الانتاجية، الصغيرة والمتوسطة، بما يمكّنها من الحصول على التسهيلات الائتمانية التي تحتاجها بيسر وسهولة.

٣ – المثابرة على دعم السياسة الإسكانية للدولة وتنفيذ القانون المتعلق بالمؤسسة العامة للإسكان، وتوسيع نطاق فوائدها، لتطال شرائح جديدة من ذوي الدخل المحدود. وتتطلع الحكومة في هذا المجال إلى دور جدّي تتولاه المصارف الخاصة بالاتفاق مع مصرف لبنان، وإلى إتاحة الفرص القانونية والعملية لمشاركة صندوق الضمان الاجتماعي بإيجاد حلول عملية لمسألة الإسكان.

٤ – تنظيم وتفعيل الاستشفاء الرسمي، إنطلاقاً من السياسة الحكومية الرامية إلى تعزيز المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية في كل المناطق اللبنانية، وتشديد الرقابة على الإستشفاء الخاص، بما يؤدي إلى توسيع نطاق الخدمات الصحية التي تقدمها الدولة بواسطة الوزارة المختصة والإدارات المعنية بالطبابة والضمان الصحي. وكذلك تفعيل مكتب الدواء، ليؤدي الغايات المتوخاة منه ومحاربة كل أشكال التلاعب بالدواء وأسعاره.

٥ – توسيع نطاق الخدمة في قطاع النقل العام ليشمل مساحات جديدة في العاصمة والضواحي وسائر المحافظات ووضع خطة يجري تنفيذها بحيث يصبح النقل العام منتشراً في كل المناطق اللبنانية.

٦. تفعيل مهام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمؤسسة الوطنية للإستخدام، والحدّ من اليد العاملة الأجنبية في القطاعات التي تزاحم فيها اليد العاملة الوطنية.

٧ – تعزيز وتطوير التعليم الرسمي، ليغطي المناطق اللبنانية كافة خلال السنوات المقبلة، على أن يشكل ذلك هدفاً استراتيجياً تأمل الحكومة من خلاله وضع حد نهائي لمشكلات التعليم والأقساط المدرسية.

٨ – دفع الخطوات الحكومية الخاصة بالتعليم المهني والتقني قدماً إلى الأمام، وتوسيع دائرة الاهتمام بهذا القطاع التعليمي بما يؤدي إلى إحداث التوازن المطلوب في سياستنا التربوية وحاجاتنا الاجتماعية والاقتصادية.

٩ – إيلاء الجامعة اللبنانية العناية المستمرة التي تستحقها، لاسيما لجهة تأكيد الحرص على استقلاليتها الأكاديمية، ورفدها بكل أشكال الدعم الممكن، مادياً ومعنوياً وتنظيمياً، بما في ذلك ما يتعلق بإنشاء المدينة الجامعية وتوحيد الكليات.

١٠ – العمل على رعاية المعوقين وعائلات الشهداء وجرحى الحرب اللبنانية والاعتداءات الاسرائيلية، من خلال دعم الإدارات المختصة وتفعيلها.

ثانياً – على صعيد الإصلاح الإداري:

١ – التركيز على الإصلاح الإداري باعتباره المدخل الذي لا بديل منه للولوج إلى دولة عصرية، وذلك على قاعدة تحرير الإدارة من المداخلات السياسية، ورفع الحصانة عن الموظفين، والتزام مبدأ الثواب والعقاب، واعتماد معايير الكفاءة، وتحصين مؤسسات الرقابة الإدارية والمالية بكل ما يساعدها على أداء مهماتها، وإعطاء الوزارة المختصة كل الدعم المطلوب للعناية بإقامة إدارة حديثة وفعالة.

٢ – الإسراع بتطبيق ما ورد في وثيقة الوفاق الوطني حول اللامركزية الإدارية، وإعداد مشروع قانون في هذا الشأن لإحالته إلى المجلس النيابي.

٣ – تفعيل البلديات وعملها.

ثالثاً – على صعيد عودة المهجرين:

الالتزام بمقتضيات دفع مسيرة عودة المهجرين وصولاً إلى إقفال هذا الملف بشكل نهائي، وانتظام قطاعات واسعة من الشعب اللبناني في الاستقرار الاجتماعي المطلوب، وهو أمر يحتاج أيضاً إلى خطة مبرمجة تأخذ في الاعتبار الوقت الكافي لتحقيق هذا الهدف من جهة، والإمكانات المالية المتاحة لتنفيذه من جهة ثانية.

رابعاً – على الصعيد البيئي:

١ – سوف تولي الحكومة أهمية قصوى للحفاظ على البيئة، وذلك عن طريق تأكيد تنفيذ القوانين المتعلقة بتنظيم المناطق غير المنظمة والمحافظة على الأراضي

الزراعية والمحميات الطبيعية والمناطق الحرجية وتنظيم المناطق الصناعية وحماية الشواطئ وضبط المخالفات في البناء ومنع تشويه البيئة، وكذلك عن طريق وضع تشريعات جديدة لحماية البيئة وتشديد العقوبات على مرتكبي جرائم البيئة، واعتبار التوعية البيئية هدفاً أساسياً يجب تحقيقه بالتعاون بين الوزارة المختصة وباقي الوزارات.

٢ - إيجاد حلّ جذري لمعالجة موضوع النفايات ومكبّاتها وواقع الكسارات والمرامل، وذلك بالطرق العلمية التي لا تتعارض مع واقع البيئة.

٣ - إعداد مشروع هيكلية لوزارة البيئة، بهدف تأمين الأجهزة الإدارية والعلمية المختصة التي تمكنها من المراقبة والمحاسبة والتخطيط.

دولة الرئيس،

سعادة النواب،

إنّ الخوض في هذه المجالات، نعتبره جزءاً لا يتجزأ من مشروع النهوض الذي ستواصل الحكومة العمل به وترشيده في سبيل التكامل مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية للدولة. ويندرج في هذا السياق، التأكيد على دور وزارة الاقتصاد والتجارة في حماية المستهلك وتطبيق القوانين بحق المخالفين، وتطوير التشريعات التي تمنع التهرّب من الضريبة، وتوفير المقومات اللازمة لنهوض السياحة اللبنانية وإنشاء مؤسسات إنتاجية وما يعنيه ذلك من إيجاد فرص عمل جديدة أمام اللبنانيين.

إنّ الحكومة، إيماناً منها بأنّ دولة القانون تشكّل الضمانة للحريات العامة، تمضي في تعزيز القضاء وتأمين استقلاليته، وتحرص على انتظام عمله من أجل صون حقوق المواطنين وتأمين خضوع الجميع لسيادة القانون.

وهي ستعمل أيضاً بكل الجهد المتاح، إلى تفعيل دور الإحصاء المركزي، بما يساعد على إيجاد حلول علمية للمسائل الاجتماعية والإدارية وخلافها.

كما ستسعى الحكومة إلى تحديث قانون الانتخابات، بحيث يؤدي الغايات الوطنية المرجوّة منه، لاسيما لجهة تعزيز النظام البرلماني الديموقراطي وتوفير متطلبات سلامة التمثيل الشعبي.

دولة الرئيس،

سعادة النواب المحترمين.

إنّ الاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي، لا بدّ من أن يحتل اهتماماً خاصاً في ضوء كل ما تقدّم، وسياسة الحكومة ستبقى قائمة في هذا المجال، بما يؤدي إلى مواصلة تنفيذ المشاريع الانمائية وتسريع النمو وتفعيل الدورة الاقتصادية وزيادة واردات الدولة بما يعزز الاستقرار المالي والنقدي من خلال تعزيز الواردات وترشيد النفقات وتفعيلها، بحيث ان أي زيادة في الإنفاق الجاري، يجب أن تترافق مع إجراءات من شأنها زيادة الواردات بالمقدار ذاته، وستعمل الحكومة في موازاة ذلك على استقطاب الموارد المالية المتاحة لدى اللبنانيين مقيمين ومغتربين، الأمر الذي يستدعي تفعيل عمل وزارة المغتربين ودعمها باعتبارها ضرورة لبنانية وطنية في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

دولة الرئيس،

سعادة النواب المحترمين،

نريد لهذه الحكومة أن تكون في مستوى التحديات الإقليمية التي تواجه لبنان والمنطقة العربية، يندرج في ذلك، التحدي الكبير الذي يلازمنا جميعاً، والمتعلق بتحرير أرضنا من الاحتلال الاسرائيلي، وتنفيذ القرار ٤٢٥ وتأكيد حقنا بمقاومة الاحتلال بكل الوسائل المشروعة وهو الأمر الذي سنبقى نعتبره في أولوية الأولويات. إنّ لبنان ما زال يتعرّض للعدوان الاسرائيلي، وهو في مواجهة ذلك يصرّ على حقه في مقاومة الاحتلال ويؤكد الالتزام الوطني الثابت بتعزيز ارتباط الدولة ومؤسساتها بأهلنا في الجنوب والبقاع الغربي ودعم صمودهم بكافة الوسائل المتاحة، وكذلك دعم قضية المعتقلين والأسرى في السجون الاسرائيلية، وإحباط محاولات العدو الهادفة إلى ربط المناطق المحتلة بمصالحه ومخططاته.

إنّ لبنان الملتزم بأسس عملية السلام كما أقرّت في مؤتمر مدريد، وفاقاً للقرارات الدولية المبنية على السلام العادل والشامل، ينطلق من ثوابت السياسة اللبنانية القائمة على التنسيق الدائم والمستمر مع الشقيقة سوريا، والتمسّك بتلازم المسارين اللبناني والسوري ورفض أي شكل من أشكال المساس بهذا التلازم وكذلك التمسّك بكل ما يعزز خطواتنا المشتركة في عملية السلام وصمودنا في وجه التحديات.

دولة الرئيس،

سعادة النواب،

لقد التزم اللبنانيون جميعاً مسيرة البناء والتحرير، وبفضل تعاوننا جميعاً حققنا منجزات مهمة على رغم قلّة إمكاناتنا، وبفضل تضامننا نتابع هذه المسيرة.

إنّ حكومتنا تتطلع إلى التعاون مع مجلسكم الكريم، وهي على هذا الأساس تتقدّم منه طالبة الثقة، ومؤكّدة العزم على خوض غمار التحدي المستمر: تحدّي الإصلاح في وجه الفساد، والإستقرار الاجتماعي في وجه الفوضى.

شكراً لكم دولة الرئيس، شكراً للسادة النواب،

عشتم وعاش لبنان».

ردّ رئيس الحكومة على النواب

دولة الرئيس،

قبل أن أبدأ بالردّ على الأخوة والزملاء، للمرة الأولى أخاطب الزملاء، هناك بعض الملاحظات التي سمعناها في هذه القاعة، والمتعلقة بوفاقنا الوطني، والتي تضمّن البيان الوزاري جزءاً منها، وخارج هذه القاعة، لم أكن أودّ أن أتطرّق إلى هذا الأمر، ولكن أعتقد ان هناك ضرورة كبيرة للتطرّق إليه، وهو قضية العلاقة مع سوريا، سمعت من أشخاص عديدين كلاماً ظاهره مغرٍ وظاهره جدّي وظاهره الحفاظ على العلاقات مع الشقيقة سوريا، ولكن إذا دققنا في هذا الكلام، نرى انه يؤدي عملياً إلى بدء زرع الشكوك بيننا وبين الأخوان في سوريا، مثل الكلام عن الاستانة والكلام عن المسؤولين الذين يروحون إلى الشام ويرجعون. عندما كانت هناك استانة كنا مستعمرين يا اخوان. وكانت البلاد مستعمرة. محاولة التقريب والتشبيه فهذا موضوع ليس للمزاح، محاولة التقريب والتشبيه بين دمشق والباب العالي أمر أعتقد ان ليس للبنان ولا لسوريا مصلحة فيه، لا داعٍ للعودة كثيراً إلى الوراء، كان هناك مشروع اسرائيلي في لبنان ودفع اللبنانيون ثمناً غالياً للقضاء على هذا المشروع. إذا كان هناك بعض الهفوات أو بعض الأخطاء أو بعض الأمور البسيطة الصغيرة فلا يجوز التركيز عليها لبدء بثّ الشكوك بيننا وبين الأخوة السوريين، وخصوصاً في هذه المرحلة من تاريخ لبنان ومن تاريخ المنطقة ومن المؤامرات التي تحاك لنا ولسوريا. لم أتعود أن أقول هذا الكلام، ولكني أحب أن أنبّه ان بداية طريق الانحراف تبدأ بزرع الشكوك، وهذا الأمر لن يسمح به اللبنانيون بمختلف طوائفهم ومشاربهم لأنهم دفعوا ثمناً غالياً من أرواحهم واستقرارهم وممتلكاتهم بسبب تلك العقلية. ولكل منا تاريخه، ولكل منا ماضيه، ولكل منا علاقاته، وكل واحد منا معروف لدى الجميع.

دولة الرئيس،

خلال الأيام الماضية استمعنا إلى مناقشات الزملاء النواب للبيان الوزاري، وهذه المناقشة انصبّت في الدرجة الأولى على الأداء الحكومي خلال السنوات الأربع الماضية،

وتطرقت في شكل أو في آخر إلى البيان الوزاري، أي إلى الفترة المقبلة والتي التزمتها الحكومة من خلال البيان الوزاري. وطالما ان هذا النقاش لأكثرية الزملاء النواب تمّ بهذه الطريقة، فلا بدّ لنا أن نتطرق إلى السنوات الماضية، دعونا نتذكر كيف كانت الحال في البلاد منذ أربع سنوات وكيف أصبحت الآن، وكيف تأمل بلادنا أن تكون. لا أعتقد ان هناك لبنانياً واحداً لا يريد ان يرى الرفاه والرخاء يعمّان أنحاء البلاد والإستقرار يعمّ أنحاء البلاد، والمدارس مؤمّنة لجميع الناس، والمستشفيات مؤمّنة لجميع الناس، والسكن مؤمّن لجميع الناس، والعمل مؤمّن لكل القدرين، وجميع غير القادرين على العمل لأسباب تتعلق بالعمر أو بالصحة، فنؤمّن لهم الخدمات والإيرادات التي تكفل لهم العيش الكريم. لا أحد يريد أن يرى في بلاده أزمات ولا احتلالاً ولا ديوناً. كلنا نرغب في ذلك، ولكن المقارنة الحقيقية والموضوعية يجب أن تكون بين ما كان عليه الحال عندما جئنا إلى رئاسة الحكومة والحكومة قبل أربع سنوات وما هي عليه الحال الآن، وما يمكن أن تكون عليه الحال لو لم تكن تلك الحكومات وهذا الحكم خلال السنوات الأربع، هذا هو الحكم والمحاكمة الحقيقية والموضوعية.

قبل أن أسرد أودّ أن أذكر ما حصل من مشكلات ومحطات أساسية في لبنان خلال السنوات الأربع الماضية. لم يكن قد مضى على تشكيل الحكومة الأولى بضعة أسابيع عندما أبعدت اسرائيل القيادة الفلسطينية إلى لبنان، وأدخلت البلاد والمنطقة في أزمة طويلة عريضة وقفت الحكومة منها موقفاً حاسماً وحازماً، وقد أيّد مجلس النواب الكريم ذلك الموقف واضطرت اسرائيل إلى التراجع.

بعد بضعة أشهر في صيف ١٩٩٣ قامت اسرائيل بعدوان على لبنان استمر سبعة أيام بلياليها، لا يمكن لأحد أن يذكر مدى تأثير عدوان كهذا على البلاد وعلى الوضع فيها، اننا نتكلم وكأنّ عدواناً لم يقع وكأنّ الأمور كانت تسير في البلاد بدون أي اعتداءات، بدون أي مشكلات أو أي انقسامات.

بعدها جاءت متفجرة بيت الكتائب والكنيسة وما نتج عنهما من مشكلات، ثم في أيار ٩٥ افتتح ملف الانتخابات الرئاسية ودخلت البلاد في دوامة الانتخابات والتمديد وعدم التمديد، بقينا من أيار إلى حين التمديد نعيش تلك الأزمة، بعدها ببضعة أشهر، وفي نيسان ١٩٩٦، جاء العدوان الاسرائيلي لمدة تزيد على ١٧ يوماً مع لياليها على لبنان.

لم نكد ننتهي من العدوان حتى بدأنا التحضير للإنتخابات النيابية، وفي عز الصيف. وطبعاً تعرفون كيف تجعل الانتخابات الحياة في البلاد، السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخلافها.

إذا أضفنا إلى ذلك الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة والتي لم تتوقف يوماً، والحظر الأميركي على لبنان الذي ما زال قائماً، وشحّ المساعدات، رغم ان بعض الدول العربية وأوروبا ساعدتنا، أحياناً بقروض ميسرة، وأحياناً أخرى بهبات. نستطيع أن نتصور مدى الصعوبات التي واجهها لبنان وواجهتها الحكومتان السابقتان خلال أربع سنوات. ومع ذلك كيف كان الوضع في لبنان قبل أربع سنوات؟ كان هناك أمل وحيد هو ثقة اللبنانيين بالله سبحانه وتعالى، وببلادهم وبأنفسهم وقدرتهم على تحملهم الصعوبات. لقد تحملوا الكثير، ولكن كانت حال البلاد التي خرجت من انتخابات مثيرة للجدل، أدّت إلى وضع مثير جداً للجدل في البلاد. مجلس النواب السابق في بداياته كان شيئاً وبعد مرور فترة أصبح شيئاً آخر. لقد كسب ثقة المواطنين بجدّه وعمله وجديته ووطنيته واجتهاده وقيامه بعمله على أكمل وجه، لكن هذا لا يمنع أنّ البداية كانت بداية صعبة على المجلس وعلى الحكومة وعلى البلاد. كان الوضع الاقتصادي متدهوراً والوضع النقدي غير مستقر والفوائد عالية ودرجة التضخم وصلت إلى حوالى ١١٨ أو ١١٧ في المئة.

هذه حال البلاد قبل، أو أثناء، أو ساعة تشكلت الحكومة الأولى. كان احتياط مصرف لبنان من العملات ٥٤٥ مليون دولار، في الفصل الثالث من عام ١٩٩٦ أصبح ٥١٧٦ مليون دولار، حوالى عشرة أضعاف، اليد العاملة ازدادت في لبنان خلال السنوات الأربع ١٣٠ ألف فرصة عمل.

عودة اللبنانيين وخصوصاً المؤهلين منهم من الخارج تبرزها إحصاءات التعليم، سمعنا الكثير عن التعليم وعن المدرسة الرسمية ولم يعطِ أحد إحصاءات. المدرسة الرسمية نتغنى بها كلنا ونقول انها قبل الحرب عام ١٩٧٥ كانت الأفضل في تاريخ لبنان، هذا الكلام أيها السادة ليس دقيقاً. عام ١٩٧٥ كانت المداس الرسمية منها الجيد ومنها الممتاز ومنها المتوسط ومنها السيئ كما هي الحال الآن. نحن نعرف ذلك لأننا عايشناه ولمسناه. كان هناك بعض المدارس الممتازة، ولكن الكثير من المدارس، وخصوصاً في الأطراف، كان أهلها يشكون الشكوى نفسها التي نسمعها الآن من السادة النواب. عام ١٩٧٦ كان عدد طلاب المدارس الرسمية ٣٣٠ ألفاً واليوم عددهم ٣١٩ ألفاً، بدون حساب السنة الحالية.

هناك ملاحظة مهمة جداً، ان عدد التلاميذ عام ١٩٩٢ - ١٩٩٣ كان ٧٣٣ ألفاً منهم ٢٣٩ ألفاً في المدرسة الرسمية. واليوم هو ٨٨٥ ألفاً منه ٣١٩ ألفاً في المدرسة الرسمية. وهذا يعني أموراً عدة: لم يزد السكان من ١٩٩٢ حتى الآن هذه الزيادة، أي ان اللبنانيين في الخارج عادوا وتوزعوا على المدرسة الرسمية كما توزعوا على المدرسة الخاصة.

لم نقل اننا حللنا مشكلات التعليم في البلاد. نقول ان التعليم مثله مثل بقية القطاعات يسير، والدولة تعمل ماتستطيع عليه خلال السنوات الماضية. في التعليم المهني عام ١٩٩٢ كان هناك ٧٥٠٠ طالب، واليوم هناك ١٤ ألف طالب، الناس لا يريدون وضع أولادهم في المدارس المهنية، عام ١٩٧٦ كان هناك ٧٥٠٠ طالب، ولكن في التعليم الخاص كان هناك١٩ ألف طالب، واليوم هناك ٣٣ ألفاً. في الطبابة هناك تقدم عام ١٩٩٢ كانت الدولة مستأجرة ١١٠٠ سرير، اليوم مستأجرة ١٨٥٠ سريراً، عام ١٩٩٢ كانت موازنة وزارة الصحة ٧٦ ملياراً، عام ١٩٩٦ كانت ١٥٠ ملياراً، عام ١٩٩٢ دخلت إلى المستشفيات على حساب وزارة الصحة ٥٨ ألف حالة، عام ١٩٩٦، دخلت ١٢٠ ألف حالة.

لماذا أذكر هذه الأرقام؟ لا أذكرها لأقول ان الدنيا بخير، وان التعليم يعمّ البلاد. لا. التعليم لم يعم البلاد ولا الصحة عمّت كل المواطنين، ولا السكن أصبح مؤمّناً ولا النقل. أذكر هذه الأرقام لأقول انه في السنوات الماضية بذلنا بجهد وقمنا بخدمات عديدة جداً للمواطنين. ليس صحيحاً تصوير الأمر وكأن الدولة خلال السنوات الأربع كانت تبني جسوراً ونسيت المواطنين، هذا تجنٍ على الحكومة.

على ذكر الأرقام سمعنا خلال الأسابيع الماضية ما يسمى بتقرير «الاسكوا»، الصفحة الأولى تقول: «الآراء الواردة في هذه الدراسة هي آراء المؤلف ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. لم يتم التحقق من المراجع. أعيد اصدارها لأسباب فنية».

هذا التقرير صدر عام ١٩٩٣، أي الفترة السابقة لمجيء الحكومتين الأخيرتين، وأكثر من ذلك، لم يعمل بناء على احصائيات بل بناء على حسابات، هذا تاريخ كاتب التقرير الدكتور أنطوان حداد.

عندما نتحدث عن الأرقام من المفيد ان نتحدث عن الدين العام، لأن هذا الأمر مهم جداً، مجموع الدين العام الداخلي في ١٩٩٩٢/٩/٢٠ قبل مجيء الحكومة كان ٢٥٩٧

مليار ليرة بحسب احصاءات مصرف لبنان. إذا اعتبرنا الفوائد على سندات الخزينة المعمول بها في السوق حسب احصاءات مصرف لبنان، الفوائد على الدين العام الذي ورثناه وحده تصل إلى ٣٥٥٠ ملياراً. يصبح المجموع ٧١٤٧ ملياراً. لو لم نصرف أي قرش، وبقي الدين كما هو وجمدناه لأصبح الان مع الفوائد ٧١٤٧ ملياراً. سآخذ بنداً واحداً وهو زيادة الرواتب والعطاءات. منذ أتينا إلى الحكومة الأولى والثانية مجموع الزيادة عن العام ٩٢ يبلغ ٣٧١١ ملياراً، وإذا احتسبت عليهم كل سنة يصبح المجموع ١٢٣٠ ملياراً وإذا جمعناها معاً يصبح المجموع ٤٩٤٦ والمجموع ١٢،٠٩٣ ملياراً. وهذه الأرقام برسم من يريد التحدث عنها.

المهجرون: نعود إلى موضوع المهجرين، والذي له علاقة في شكل أو في آخر بقضية السكن. صرفت الدولة والقطاع الخاص خلال السنوات الأربع الماضية على موضوع المهجرين مبلغاً يصل إلى ٨٠٠ مليون دولار. القطاع الخاص دفع منه ملبغاً يزيد على ٣٥٠ مليون دولار ذهبت إلى الناس المهجرين والفقراء. وتحولت هذه المبالغ بغالبيتها العظمى إلى ذوي الدخل المحدود. المهجّر عندما كان يأخذ تعويضاً كان يصلح بيته أو يبني منزلاً أو يشتري شقة مساحتها بين ٦٠ متراً أو ٧٠ أو ٨٠ أو١٠٠ متر. من يريد ان يعرف أين يمكنه أن يذهب إلى الضاحية وطلوعاً، وفي كل أنحاء لبنان.

عندما جئنا قبل أربع سنوات كانت جميع شوارع العاصمة وخصوصاً هذه المنطقة مليئة بالمهجرين. واليوم يمكن بصعوبة أن تجد مهجراً. ويبنى في السنة في لبنان حوالى ٥٠ ألف شقة. وهذه الأرقام مأخوذة من التنظيم المدني ومن هذه الشقق ٤٠ ألف شقة تقل مساحتها عن ٢٠٠ متر، و١٠ آلاف شقة فوق الـ ٢٠٠ متر. أسمع انه في بيروت وحدها يوجد ٧٠ ألف شقة فخمة. هذا الكلام غير صحيح. هناك شقق ولكن نحن تعودنا تضخيم الأرقام. وإذا أردنا جميع أرقام اللبنانيين، كما يقولها فلان أو فلان يصبح عدد سكان لبنان حوالى عشرة ملايين. ما ينطبق على السكان ينطبق على الشقق.

عندما تألفت الحكومة الأولى كان الحد الأدنى للأجور يوازي ٤٥ دولاراً، اليوم هو ١٩٣ دولاراً. أكرر، لا أقول هذا الكلام حتى أقول ان الناس شبعانة والرواتب تكفي، إطلاقاً، جرى تحسّن في جميع نواحي الحياة في لبنان.

عند تشكيل الحكومة الأولى كان العجز ٤٩٥ مليون دولار، في نهاية العام أي بعدشهرين أو ثلاثة أصبح هناك فائض بـ ٥٤ مليون دولار.

في العام ١٩٩٣ كان يوجد ١١٧٠ - ١١٣١ - ٢٥٦ ثم ٤٦٤ مليوناً فائضاً.

نسبة التضخم كانت ١١٨ ونزلت إلى حوالى ١٠ في المئة. متوسط دخل الفرد ارتفع من ١٤٩٠ ل.ل. إلى حوالى الضعف. الناتج المحلي كان ٥٥٤٦ زاد عن ١١ مليار دولار.

وهناك أمر آخر، الركاب المسافرون والآتون إلى مطار بيروت عام ١٩٩٢ كانوا حوالى مليون،اليوم وقبل انتهاء السنة يصلون إلى حوالى المليونين، أورد هذه الأرقام حتى أقول انه في مختلف مناحي الحياة التقدم حاصل وهذه سنّة الحياة. الأمر الطبيعي ان تتقدم الأمور، لا أن تتأخر، وهذا لم يحصل ولم نقم به وحدنا، وإنما قمنا به بالتعاون مع مجلس النواب وبدعمه.

هناك أمر جوهري، قيل في بداية جلسات هذا المجلس، سمعت أحد الزملاء يقول ان الاقتصاد اللبناني الآن هو اقتصاد ريعي وليس اقتصاداً منتجاً، وسبب ذلك ارتفاع الفوائد وعدم قدرة الاقتصاد على خلق فرصة عمل، وبالتالي فإنّ السياسة الاقتصادية للحكومة خاطئة ويجب إعادة النظر فيها.

هذه خلاصة مداخلة لأحد الزملاء، هذا الأمر أساسي جداً ومهم جداً ويجب مناقشته، الاقتصاد الريعي يعني عدم وجود انتاج بل مضاربات وفوائد وغيرها. الاقتصاد المنتج يعني وجود صناعة وإيرادات من ذلك، وحتى نصل إلى هذا الوضع يجب أن نشجع الاستثمار. تشجيع الاستثمار ليس عنواناً، ولكنه يتطلب أموراً عديدة جداً من أهمها: الإستقرار المالي، والاستقرار الاقتصادي، الاستقرار النقدي، وحوافز ضريبية وبنى تحتية تشجع. وأهم من كل هذه الأمور الثقة بالبلاد.

وعقد اجتماعي جدّي ما بين أرباب العمل والعمال والحكومة مبني على حفظ مصالح كل الأطراف وعلى جعل تأمين العمل للمواطنين الهم الأول للقطاعات العمالية وللحكومة ولأرباب العمل.

لا تستطيع أن تقنع أحداً بالاستثمار في البلاد، إذا لم يتم البدء بوضع أسس البنى التحتية وباستقرار الوضع الاقتصادي والمالي، وخصوصاً المالي، ولجم التضخم.

هناك زملاء تحدثوا كأنهم يقولون ان الوضع يجب أن يكون غير ذلك، أي أنهم يريدون تذكيرنا بتلك الأيام عندما كان المرء يصحو على سعر وينام على سعر.

وكأن همّ البلاد الشاغل هو هذا الموضوع، وهذه المشكلة. هذه الأيام ولّت ولن تعود إطلاقاً. وليس من مصلحة أحد أن تعود، والكلام في هذا الموضوع وإطلاق النظريات

الرنانة في هذا الموضوع، أمر مسيء للبلاد ومسيء إلى من يقوله، لأنه بماذا يبشر الناس؟ أن تعود الفوائد وتصبح ٦٠ و٧٠ و٨٠ و٩٠ في المئة؟ ويعود التضخم ويصبح مئة في المئة و١٢٠ في المئة؟ من سيستثمر في هذه الأجواء؟ ومن يضع قرشاً في وضع كهذا؟ بالعكس ان الاستقرار هو الذي يجذب الاستثمار والانتاج.

ما قمنا به هو اننا شجعنا المستثمرين، الأمر الطبيعي ان المستثمر يأتي إلى المشاريع التي يشعر انها مضمونة، والاستثمار فيها على المدى القصير. لقد اتجهت الاستثمارات عند بدء عمل الحكومة الأولى والثانية إلى البناء في العقار، لأنه استثمار مضمون مشكلاته أقل.

مع تقدّم البنى التحتية ومع شعور المستثمرين بأن البلاد مستقرة ومستمرة في الاستقرار رغم الصعوبات والاعتداءات الاسرائيلية، أصبح لدى اللبنانيين والعرب والأجانب اقتناع بأن البلاد تملك حصانة داخلية قوية وانها قادرة على امتصاص أي مشكلة، وبالتالي بدأت الاستثمارات تتجه نحو الاستثمار المتوسط والطويل الأجل. لا تنسوا ان لا مصارف استثمار عندنا بل مصارف تجارية.

بدأت الحكومة بتشجيع قيام مصارف للإستثمار وتشجيع السوق المالية. ورغم الصعوبات التي نلاقيها ورغم وجود المنافسة في المنطقة، وقعت الحكومة مجموعة كبرى من الاتفاقات مع الدول الصديقة لتشجيع الاستثمارات من ناحية ولمنع ازدواجية الضريبة من جهة أخرى، ولتشجيع التبادل التجاري بيننا وبين الدول الصديقة، وهذه الأمور لا تتم بين ليلة وضحاها بل تحتاج إلى وقت، وبدا ان عملية التصدير تزيد من سنة إلى سنة والرساميل تتوجه نحو الصناعة، وبدأ تبلور مجموعة من المشاريع، بدأت خجولة وتزداد.

في البيان الوزاري قلنا اننا سنشجع الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وهذا أمر حيوي للاقتصاد وحيوي جداً لإيجاد فرص عمل. نسمع في أميركا ان الرئيس كلينتون أوجد ١٠ ملايين فرصة عمل وبينها قسم كبير لمؤسسات صغيرة ومتوسة. عندهم هناك نظام للإقراض قائم وعريق وتقوم به المؤسسات، ونحن قلنا بموجب البيان الوزاري اننا سنقوم بوضع هذا النظام للتشجيع.

الأموال من أين؟ في لبنان وصلت الودائع الأن إلى حدود ١٨ مليار دولار، وكانت بلغت أقل بكثير في العام ١٩٩٢ أي من ١٨ مليار دولار، هذه فرصة للبنانيين والحكومة مع المصرف المركزي ووزارة المال لاستثمار جزء من الاحتياط الإلزامي في المصرف من أجل

تشجيع إعطاء قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأجل متوسط وأجل طويل، هذا الأمر سيطبّق على السكن، على الزراعة، على الصناعة وأيضاً على السياحة.

بالنسبة للمدارس نحن ندفع الآن بموجب الموازنة حوالى ١٧٠ مليار ليرة مساعدات لموظفين من أجل التعليم، ولا نستطيع إلاّ أن ندفع طالما الحكومة ليست مؤمّنة المدارس الرسمية لكل الناس أو لثمانين أو خمسة وثمانين في المئة من الناس، وندفع للمدارس المجانية حوالى ٢٠ مليار ليرة، أي ١٩٠ ملياراً، وبحساب بسيط بسيط يظهر اننا خلال العشر سنوات المقبلة سندفع ما يزيد عن المليارَي دولار من المساعدات بدون أي مردود مباشر، بمعنى انه لن تصبح لدينا مدارس ولا أوصلنا التعليم الرسمي إلى الحدود التي نتمناها والتي يجب أن تصل إلى ٨٠ أو ٨٥٪. إذ طالما نحن ندفع هذه المبالغ وهذه المبالغ تنتقل للتعليم الخاص فيجب أن نجد الوسيلة حتى نبني مدارس خلال الثلاث سنوات المقبلة تغطي حاجة المواطنين اللبنانيين ويسدّد المبلغ على مدى ١٠ سنوات، بذلك نكون ضربنا عصفورين بحجر واحد، فيصبح عندنا مدارس تغطي ٨٠ أو ٨٥ في المئة من حاجات لبنان مثل كل المجتمعات في العالم، وهذا الأمر سنتقدم به إلي مجلس النواب، إذا منحنا الثقة ان شاء الله، هذه الليلة، في أقرب فرصة ممكنة.

أكرر ان كل هذه الأرقام والمعلومات نعطيها لنقول ان البلاد مستمرة نحو التقدم، البلاد تعاني مشكلات، صحيح. وهذه المشكلات ليست نتيجة الحرب وحدها. قبل الحرب كنا نعرف ان اللبنانيين كانوا يهاجرون ولم يكن ثمة حرب، كان هناك ضيق ذات اليد، أنا واحد منهم، ألوف اللبنانيين هاجروا قبل الحرب لأن العمل كان غير متوافر في لبنان. حزام الفقر حول بيروت لم يبدأ مع الحرب، ازداد ربما ولكنه بدأ قبل ذلك بكثير حول كل بيروت.

كل ما ورد في البيان الوزاري حول الزراعة والصناعة والبيئة والصحة والتعليم المهني والتقني والضمان الاجتماعي والسكن، كل هذه الأمور لا تتم إلاّ بتعاوننا جميعاً نحن وأنتم، بعض الزملاء اعترض ان البيان الوزاري لا يتضمن خطة ووصفه بأنه مجموعة عناوين، لو كان سيتضمن تفاصيل لكان سيصل إلى مئات الصفحات، ولا أعتقد ان حكومة عملت في البيان الوزاري وضمنته مئات الصفحات منذ قيام الاستقلال وحتى الآن، نحن عملنا في السابق وانتقدنا وصححنا. ولا نقول اننا خلال ٤ سنوات لم نرتكب أي خطأ، ولكن عملنا بموجب اقتناعاتنا والوضع السياسي الراهن في البلاد، يجب ألا نحكم

على الحكومة من خلال وضع سياسي نتصوره في ذهننا وهو غير موجود. هناك وضع سياسي في البلاد إذا لم نأخذه في الاعتبار نكون غير منطقيين وغير واقعيين.

تطرقنا في البيان الوزاري إلى الإصلاح الإداري وسمعنا انتقادات عديدة حول هذا الموضوع. بعض الزملاء قال لا يتم إصلاح الإدارة قبل إصلاح السياسة، ماذا يريدون القول؟ هل المطلوب تغيير النظام السياسي كله؟ كيف ما هي الطريقة؟ لم أسمع أحداً يقول كيف نغيّر النظام السياسي في البلاد.

إيلي الفرزلي: دولة الرئيس،

أسمح لنفسي بمداخلة، المسألة ليست انقلاباً على النظام السياسي، المطلوب تثبيت النظام السياسي، ثقة الناس بالنظام السياسي لا تتأمّن بمناخات الهدر القائم في النظام السياسي.

رئيس الحكومة: معالي الشيخ بطرس حرب أكثر من مرة يقاطع، ونعرف ان معاليك كنت وزيراً في وزارة ونعرف كيف كانت هذه الوزارة تدار أثناء ولايتك، ولدينا تفاصيل، لا يمكن ان نعطي دروساً في أمر قبل أن نكون قد مارسناه نحن بأنفسنا.

إيلي الفرزلي: دولة الرئيس،

أنت تتصور انه يوجد أحد من الشعب اللبناني أو من السادة الزملاء الموجودين في هذه القاعة وبعاطفة كبيرة لا يتمنون أن يتحقق النظام السياسي الذي يصون مصلحة بلدهم ووطنهم.

رئيس الحكومة: لا شك في ذلك، وأنا لم أقل، وأنا بدأت بحديثي ان بعض الزملاء قالوا: لا يمكننا إصلاح الإدارة قبل أن نصلح السياسة، أنا لست من هذا الرأي، فالذي يقول هذا الكلام، ماذا يقول؟ هو يعني ان نغير النظام السياسي.أعتقد ان في الإمكان إصلاح الإدارة إذا توافرت النية، وبالتعاون مع مجلس النواب ومع الفاعليات السياسية، لأننا نعتقد ان الجميع وصلوا الى اقتناع بأن الخسائر السياسية من حماية بعض الرموز في الإدارة أكبر بكثير من منافع وجود هذه الرموز في الإدارة. ونحن جادون لأن كل الرموز السياسية والفاعليات سمعت منها كلاماً، وأعتقد انها جادة، ان هذا الموضوع نحن جادون فيه ونريد ان نعمل إصلاحاً إدارياً جديداً، ولكن بعض الزملاء قالوا بتحصين المؤسسات الرقابية ولم يقتربوا من رفع الحصانة عن الموظفين وهذا نصف الكوب، لتكون المسألة كاملة يجب أن نرفع الحصانة عن الموظفين ونحصّن الهيئات الرقابية.

الرئيس: لا حصانة للموظفين ازاء هيئات الرقابة.

رئيس الحكومة: الهيئات الرقابية نحن عيناها، ولا انتقاد للهيئات الرقابية كما سمعت. وعلى ذكر الهيئات الرقابية، الزميل محمد يوسف بيضون تحدث عن موضوع ديوان المحاسبة وقال: «انه في العام ١٩٩٣ قدّم تقريراً يقول ان هناك قسماً كبيراً من الاتفاقات حصلت بالتراضي، هذا الأمر لم يبحث فيه مجلس النواب للمرة الأولى وأنا أوضحته وأعيده الآن، ماذا يعني اتفاق بالتراضي، يتبادر إلى ذهن المواطن ان الاتفاق بالتراضي هو ان تتفق الإدارة مع أحدهم على إعطائه المشروع. ليس هذا واقع الحال إطلاقاً. الاتفاقات بالتراضي تعني مناقصة محدودة بين مجموعة من الناس من ذوي الاختصاص.

نحن في لبنان تعودنا أن نقول ان الأمور هي بين أبيض وأسود، في هذا الموضوع نقول لو أخذنا صلاحية تعيين الموظفين من الفئة الأولى من مجلس الوزراء وأعطيناها إلى الهيئات الرقابية لاستقامت الأمور. سنعمل هكذا ولن تصلح الأمور، وسأقول لماذا: ليس لأن لا ثقة بالهيئات الرقابية، بل لنا ثقة بها، لكن المؤسسات الرقابية، ومجلس الخدمة المدنية تحديداً هو الذي يعين كل الفئات التي دون الفئة الأولى. هو يشرف عليها ويجري لها الامتحانات، وهو يرسلهم إلى الإدارات والوزارات والموظفين الذين تحتاج إليهم. وهناك شكاوى في هذا الموضوع. الأمر ليس أبيض وأسود، غير صحيح، كما انه ليس صحيحاً ان اجراء المناقصة أو العقد بمناقصة عامة مفتوحة أفضل من اجرائها بمناقصة أو استدراج عروض. ليس بالضرورة ان تكون كذلك. وهذا الأمر أول من لفتنا إليه الجيش.

في الجيش كانت تعطى مناقصات عامة، ثم أتوا وقالوا ان الأدوية تكلف ٧٠ في المئة زيادة في المناقصة العامة، وهذا ما فتح الباب. ليس ٣٠ في المئة بل ٧٠ في المئة. قالوا دعونا نستدرج العروض ونأتي بـ ٧٠ في المئة أقل. لماذا كان يحصل ذلك؟ لأنه حتى في المناقصة العامة أيضاً يتم الاتفاق بين الأطراف ولا يمكنك أن تخفض السعر ولا يمكنك المفاوضة. وعندما تدخل بالمفاوضة تصبح مجبراً على ان تأتي إلى مجلس الوزراء، وتأخذ قراراً في مجلس الوزراء بأن هذا استدراج عروض أو مفاوضة مباشرة، بالأمر ليس أبيض أو أسود، الأمر ان ثمة صعوبات هنا وهناك ولا يعني اننا إذا اعتمدنا هذا الأمر فإن مشكلات البلاد ستحل. ليس صحيحاً هذا الكلام، ولا مشكلات الإدارة ستحل. اليوم عندنا وزارات أتى إليها من مجلس الخدمة المدنية موظفون بناء على طلبه أتوا بمباراة ولا علاقة لهم بالمهنة

التي طلبوا للقيام بها، ومنها وزارة الاقتصاد التي احتاجت إلى ثمانية خبراء اقتصاديين وأتى اثنان حائزان شهادة علوم اقتصادية.

الرئيس: بهذا الموضوع وذلك للإنصاف، صدر مرسوم وقعه وزير الاقتصاد، وكان يجب عليه أن لا يوقعه حينذاك. دعنا نبت هذا الأمر حيث وردت في البيان الوزاري. وأهم ما في البيان الوزاري في رأيي هو هذا الأمر وان الحكومة ستركن لمجلس الخدمة المدنية ولأجهزة الرقابة لتقوم بذلك.

فلنقلها بصراحة عندما تكون القصة قصة تعيين، فأنا اختار الشخص الذي أريده وأنت كذلك، وهذه طبيعة البشر، وفي النهاية فأنت لا تختار شخصاً لا تعرفه ولا تتعرف عليه.

عندما يشرف مجلس الخدمة المدنية على امتحانات ويجري مباريات، فعلى الأقل يجب أن نزيل مثل هذه القصة من بالنا.

رئيس الحكومة: من ناحية المسؤولية.

الرئيس: بعد ذلك يصدر المرسوم يا دولة الرئيس،

التوزيع حصل ولو أخطأ فيه مجلس الخدمة المدنية، فقضية التوزيعات الحكومة هي التي تقدرها، عنيت بذلك اني إذا أجريت امتحانات لرؤساء الدوائر، فوضعت رئيس دائرة اقتصاد مثلاً في النبطية وكان يجب أن يكون في صور، فهذه الناحية علينا مراعاتها، وزير الاقتصاد هو من جملة الوزراء الذين وقعوا. وهذا الأمر حصل مرة في حكومة كان يرئسها الرئيس سليم الحص وكنت أنا وزيراً فوقّعنا عدداً من التشكيلات وتجاوز عدد الوزراء الذين وقعوا أكثر من سبعة وزراء.

رئيس الحكومة: ما أريد قوله دولة الرئيس، انه لا يجوز ان نتصور الأمور أبيض وأسود، الأمور ليست هكذا، فإن أي طريقة تتبعها الدولة لها صعوباتها ومشاكلها وفيها الخروقات الممكنة.

إيلي الفرزلي: دولة الرئيس،

أطرح شعار فصل السياسة عن الإدارة،

رئيس الحكومة: انه موضوع في البيان الوزاري.

إيلي الفرزلي: فلتسقط مداخلات السياسيين في الإدارة.

كي تحرر الإدارة من المزارع السياسية كائناً من كان، لا يجوز للموظف في الدولة اللبنانية ان يكون ولاؤه لهذا الرمز السياسي وذاك، يجب أن نسقط منطق المزارع السياسية في هذا البلد نبني دولة المؤسسات أو فلتسقط الدولة كلها.

رئيس الحكومة: نحن أول من سيسير في هذا الموضوع.

إيلي الفرزلي: في كل المجالات طبعاً وكل السادة النواب مع هذا الموضوع. دولة الرئيس قلها: يجب إسقاط دولة المزارع، قلها الآن دولة الرئيس... قلها.

رئيس الحكومة: نحن وإياك وكل الموجودين، وفخامة الرئيس أكيداً موافق وقالها في خطاب رسمي.

سنسقط دولة المزارع.

دولة الرئيس،

أحب أن أختم كلمتي، وبقيت ورقة لم أقرأها، ولكي نعطي ثقة لأنفسنا، في المدارس الرسمية نسبة النجاح في العلوم الاختبارية ٥٠٪ الرياضيات ٥٠٪ الفلسفة ٦٣,٤ أما في المدارس الخاصة فكانت النسبة علوم اختبارية ٥٦٪ رياضيات ٥٤٪ فلسفة ٥٦,٥٪ أقول هذا الكلام لأبين مستوى المدرسة الرسمية والخاصة.

حسين الحاج حسن: اننا نؤيد الكلام الذي ورد على لسان دولة رئيس الحكومة ولكن نضيف بأن المدرسة الإبتدائية الرسمية في مناطق الأرياف تعاني من مشاكل حادة جداً بالنسبة للمستوى، ففي بعض المناطق لا يزال طلاب المدرسة الرسمية من الصف الأول حتى الخامس يدرسون في صف واحد.

رئيس الحكومة: هذا صحيح، أختم كلامي بأن ما قمنا به، وما وعدنا القيام به بين أيديكم طالبين الثقة من المجلس الكريم وكلنا ثقة بأن المجلس سيدعم هذه الحكومة ويساندها وشكرا.

عهد الرئيس إميل لحود

١٩٩٨ -

بعد أداء اليمين الدستورية في ٢٤ تشرين الثاني٩٩٨٢ ألقى رئيس الجمهورية العماد إميل لحود خطاب القَسَم الذي نثبّته كون مجلس الوزراء قد تبنّاه وطلب الثقة على أساس التزام الحكومة ما ورد فيه.

خطاب القَسَم

يوم أولاني هذا المجلس الكريم ثقته الغالية بانتخابي رئيساً للجمهورية، وفي خضمّ ردّات الفعل المفعمة بالآمال والمؤيدة لهذه الثقة، اختلطت لديّ مشاعر الامتنان بحسابات المسؤولية، ووجدت أنني، في بداية الطريق، مُطالب بالكثير، نعم، مطالب بالكثير، فحاولت استبعاد موجات القلق التي لم تهدأ إلاّ حين قلت لنفسي: هذا موضع تستطيع فيه، على الأقل، أن تفعل شيئاً لوطنك، فاتكل على الله، واتكلت.

في وقفة كهذه، تجهز كل القضايا والمشكلات دفعة واحدة، حتى لتكاد تضيع الأولويات، ويحار المرء من أين يبدأ، وقد اخترت المصارحة بالأهم الذي هو أساس وجودنا حيث نحن، في الدولة، كسلطات ومسؤولين، عنيت به: إحترام القانون وتطبيقه. نعم، إحترام القانون وتطبيقه.

نحن في بلد الجميع فيه، حكاماً ومحكومين، ذلك أنّ لغة القانون غائبة حيناً، ومغيّبة أحياناً.

من هذه اللغة أبدأ، وإليها أنتهي.

أبدأ من القَسَم الذي أديته أمامكم منذ لحظات، وتعهدت فيه احترام دستور الدولة والقوانين، وأجد أنّ رئيس الدولة هو الوحيد الذي يؤديه من بين السلطات، فأتساءل لماذا؟ وأجيب: «لأنّ المشترع أراد أن يكون رأس الدولة تحت القانون فلا يعود لأحد غيره أن يكون فوق القانون، وسأكون تحت القانون.

إننا، كسلطات ومسؤولين، موجودون حيث نحن باسم القانون، فلا يجوز أن يغفل عنّا، في أي وقت وظرف، وخصوصاً في قمة الشعور بعنفوان السلطة، إننا، إنما نمارس ونطاع بقوة القانون، وليس بقوتنا. نعم بقوة القانون، وليس بقوتنا.

لا مستقبل لأحد في هذا البلد، حاكماً كان أم محكوماً، إلاّ بقيام دولة القانون والمؤسسات في ظلّ النظام الديموقراطي البرلماني. وكما تعلمون، فإنّ الناس يريدون التغيير، ولديهم أسباب معروفة ومحقّة. وبقدر ما هو مستحيل أن يتم ذلك دفعة واحدة، بقدر ما هو جائز أن لا تكون هناك بداية. فماذا يريد الناس؟

الناس يريدون منا، نحن الحكام والمسؤولين، أن نحترم تمثيلهم في كل ما نقول، وقولنا مسؤول، وأن نجسّد ذلك في كل ما نفعل، وفعلنا مسؤولية.

وهم يريدون، عن حق، قضاء منزّهاً ومستقلاً عن كل أنواع التدخلات والتأثيرات في أشخاصه وأحكامه، قضاء يحسب حسابه الكبير، كما الصغير. نعم، قضاء يحسب حسابه الكبير، كما الصغير.

ويريدون إدارة تخضع لرقابة صارمة، وتتميز بالكفاية والنظافة، يديرها مسؤولون يكتسبون الحصانة من حسن الممارسة، لا من قوة الحماية السياسية والطائفية. يريدون إدارة يشترون منها الخدمات الضريبية، وليس بالرشوة والضريبة. نعم يريدون إدارة يشترون منها الخدمات بالضريبة، وليس بالرشوة والضريبة.

والناس، كل الناس، يدركون عمق الأزمة المعيشية، وحقهم حين نطلب منهم المساهمة في حلها، وهم مستعدون، حقهم أن يسألوا عن نوع السياسة الاقتصادية والمالية التي ترعاهم، وما هي أعباؤها، وكيف تراكمت، وإلى أين ستقود، كما أنّ من حقهم أن تكون لهم سياسة ضريبية متوازنة وعادلة تتوزّع فيها النسبة على الثروة، فلا يحمل المحتاج أعباء المقتدر.

أن تكون الإنجازات خاضعة للقوانين والأنظمة، بحيث يزول كل شك وشكوى، وحقهم أن يعرفوا كيف تصرف واردات الضرائب، وكيف تعصر النفقات، وكيف تنفّذ الالتزامات والمشاريع، وكيف تدار الأملاك الرسمية، وكيف تراقب الأموال العامة، مراقبة إلزاميّة مسبقة في صرفها ولاحقة في تنفيذها، وحقهم علينا أن نتقشّف قبل أن نطلب منهم التقشّف، وحقهم في الإجمال أن لا تكون الأرقام سراً من أسرار الدولة، وحقهم، وقبل أي شيء آخر، أن يروا كيف يكافأ الحريص والموفّر، وأن يروا كيف تقطع يد السارق

أياً يكن، والمهدر والمنتفع والمرتشي. نعم، وأن يروا كيف تقطع يد السارق أياً كان، والمهدر والمنتفع والمرتشي.

الناس، ولاسيما منهم جيل الشباب، يريدون اهتماماً بالقضايا التربوية والاجتماعية والصحية والرنسانية والبيئية:

- فلا يجوز أن يكون الفقر مانعاً للعلم.
- ولا يجوز أن يكون الفقر مانعاً للصحة.
- ولا يجوز أن يكون الفقر مانعاً للعمل.
- ولا يجوز أن يستمر الإجرام البيئي.
- ولا يجوز أن يبقى مهجّر خارج أرضه.
- ولا يجوز أن ينسى المهاجر الوطن.
- ولا يجوز رهن السياسة بالطائفية.

والناس، كل الناس، يريدون أن يعرفوا ما بيننا وبين سوريا. نعم، يريدون أن يعرفوا، وحقهم، ولاسيما منهم جيل الشباب، أن تنجلي عندهم التساؤلات، وأن يكون لديهم أجوبة. وإليهم أقول: أنه منذ اندلاع الحرب - الفتنة عام ١٩٧٥، كانت لسوريا مبادرات متلاحقة وجديّة لوقفها، وكانت هناك في المقابل رهانات مضادة، انساق اليها البعض وحوّلت لبنان ساحة نزف واستنزاف، وأقول أيضاً لكل من لا يعرف الحقائق وخصوصاً لمن لا يريد أن يسمعها، أنه لو أدرك اللبنانيون، ولاسيما بعض من كان منهم مسؤولاً آنذاك، لو أدركوا جوهر المبادرة السورية التي أطلقها الأخ الحقيقي للبنان الرئيس حافظ الأسد، لما استمر النزف والدمار إلى الأمس القريب.

لقد كان خطأ سياسياً كبيراً في حق لبنان، نعم في حق لبنان، أن تصرّف البعض في الماضي على أنّ العلاقة مع سوريا هي مراهنة نستعين بها عندما نضعف ونطعنها عندما نقوى، أو نسايرها حين تقوى وننكرها حين تضعف، متجاهلين أننا إنما نقوى معاً أو نضعف معاً.

وأنّ علاقتنا بسوريا هي علاقة تاريخ وأرض وشعب، فلا يمكن أن تكون مراهنة أو مسايرة، بل مصير وخيار. إنّ تجربتي في بناء الجيش، زوّدتني الإيمان والبرهان أنّ سوريا، بقائدها وشعبها وجيشها، تريد الخير للبنان، وتدعم الدولة اللبنانية من دون

حدود، فهلا عرف اللبنانيون، في موقع الحكم والسلطة، أن يوظّفوا هذا الدعم لبناء دولتهم ومؤسساتهم، فيحبهم الناس ويحبون سوريا من خلالهم، بدلاً من توظيف هذا الدعم لأنفسهم، فيدينهم الناس ويُساء إلى سوريا؟

وأكثر ما يريده اللبنانيون، أكثر ما يريده اللبنانيون هو الجنوب، أهل الجنوب. نعم الجنوب، وأهل الجنوب.

فمن على هذا المنبر أحيي الصامدين والمقاومين، أحياء وشهداء والداعمين لجيشهم في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي، وإليهم أقول: إنّ القضية الوطنية الكبرى هي أنتم، وإزالة الاحتلال عنكم.

لقد آمن لبنان بأنّ السلام العادل والشامل والدائم هو خيار استراتيجي وحيوي، وشارك من هذا المنطلق في مؤتمر مدريد على أساس تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، مبدأ الأرض مقابل السلام. وها أنه مضت سنوات على هذا المؤتمر، واسرائيل لا تزال تستفرد الأطراف العرب لتقيم مع كل واحد منهم نصف سلام. نعم، نصف سلام، يوحّد إسرائيل ويقسّم العرب.

جرّدت اسرائيل خلال الفترة الماضية حملة سياسية وإعلامية واسعة، لإظهار أنّ لبنان يرفض انسحابها من أرضه وفقاً للقرار ٤٢٥. أما الواقع أيها السادة، فلا ينسجم مع المصلحة اللبنانية والكرامة الوطنية. لذا، كان جوابنا أننا نرفض إعطاء ضمانات من أي نوع كانت إنما تكون من خلال السلام، كل السلام، وليس نصف السلام.

إنّ كل السلام في مفهومنا يعني أنّ للبنان مصلحة وطنية عليا ثابتة ودائمة ومصيرية، تقضي أياً تكون الظروف والاعتبارات، بتلازم المسار مع سوريا على قاعدة الانسحاب الاسرائيلي الشامل من الجنوب اللبناني والبقاع الغربي والجولان على حدّ سواء وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، وحينذاك يكون سلام بكل ظروفه ونتائجه على الجميع، بما فيها الأمن والمصالح الأخرى.

إنّ الدول العربية الشقيقة، المشكورة في كل ما قدّمت إلى لبنان ماضياً وحاضراً، هي خزان المحبة والأخوّة والدعم، الذي نعتمد عليه لمواجهة الأعباء المترتبة عن الاحتلال الإسرائيلي وللنهوض في مسيرة الإعمار والتنمية. ولبنان المعافى رصيد لكل العرب، وكما هم يساهمون بعافيته، كذلك أبناؤه يعتبرون كل بلد عربي بلدهم. إنني أتطلع بأمل، أن يظل لبنان في اهتمام إخوته العرب، بما يخفف عنه تراكمات الدمار الماضي وأعباء المرحلة الراهنة والمقبلة.

كما أتطلع إلى التعاون مع دول العالم الصديقة، وأخصّ بالشكر تلك التي دعمت لبنان في مجالات الخبرة والاقتصاد والمشاريع والتنمية، وتلك التي تدعم لبنان في المحافل الدولية، آملاً أن يكون مفهوم السلام العادل والشامل هو لغة التعاون التي على أساسها نبني المستقبل.

أريد أن يعرف الناس أننا في نظام يموقراطي برلماني، يخضع فيه التغيير لمقاييس وأصول، وتخضع فيه السلطات لمبادئ وأحكام، تحدّد الصلاحيات لكل منها وفي ما بينها، بحيث أنه يستحيل على إحداها منفردة أن تحدث التغيير المرتجى.

لذا أقول للناس: أنا لا أدّعي أنّ لديّ عصا سحرية تلبي الآمال بين ليلة وضحاها، ولكن لديّ النيّة والإرادة، نعم، لديّ النيّة والإرادة، ويدي ممدودة للجميع في كل ما هو خير وصواب وعدل.

وأقول للناس: حتماًستكون هناك بداية. نعم، ستكون هناك بداية، فلا تستعجلوا الأحكام على الوجوه والأسماء، أياً تكن، وانتظروا الممارسة ففيها الجواب.

فأنتم الحكم وإليكم الإحتكام.

أيها اللبنانيون، أنتم الحكم وإليكم الإحتكام.

عاش لبنان».

تكليف الرئيس الحريري واعتذاره

نتيجة الاستشارات النيابية الملزمة التي أجراها رئيس الجمهورية العماد إميل لحود ومداولاته مع رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه برّي، تمّ تكليف الرئيس رفيق الحريري تأليف أولى حكومات العهد. إلاّ أنّ الرئيس المكلّف اعتذر عن عدم تأليف الحكومة وأصدر البيان التالي نصّه:

«بداية أودّ أن أتوجّه بالشكر إلى الشعب اللبناني الذي منحني ثقته ولا يزال، خلال السنوات الست الأخيرة، وشعرت دائماً بوقوفه إلى جانبي، في أحلك الظروف والأيام، هذا الشعب الذي عانى من الحروب والمؤامرات، ولكنه بقي مؤمناً بالله سبحانه وتعالى وبوطنه وبسيادته واستقلاله. وأودّ أن أتوجّه بالتحيّة والشكر إلى وسائل الإعلام وكل الإعلاميين الذين واكبوا مسيرة السنوات الست، ووقفوا على حقائقها وتطوراتها في كل حقل من حقول السياسة والأمن والاقتصاد والتنمية والبناء.

شكراً لكل من زرع كلمة طيبة في سبيل أن ينهض لبنان. وشكراً لكل من قدم نقداً طيباً في سبيل أن يتقدم لبنان.

هذا اللقاء هو نتاج مرحلة من أغنى المراحل في حياتنا الوطنية، هي المرحلة التي طبعت اسم لبنان بطابع الإنماء والإعمار، ونقلته من لائحة الدول المحكوم عليها بالحظر والنفي الدوليين، إلى لائحة الدول المرشحة لدور مهم في هذه المنطقة. وإذا بدا للبعض أنّ اللقاء يمكن أن يكون ختاماً لتلك المرحلة، فإننا من جهتنا لا بد أن نعلن فيه، وبكل بساطة، بداية مرحلة جديدة من عملنا السياسي، ترتكز على الجهد الكبير الذي قامت به البلاد خلال السنوات الماضية، وإلى الإنجازات الماثلة في كل مجال، والتي ستبقى محل اعتزازنا، مهما تعالت أصوات التشكيك.

لقد اتخذنا قرارنا بالخروج من السلطة. لكننا نبقى وسنبقى في صميم الحياة السياسية والوطنية.

ودافعنا إلى ذلك، أنّ هذا القرار، وإن كان لا يُرضي البعض ولا يريحهم، فهو بالتأكيد يلامس الإرادة الحقيقية لأغلبية اللبنانيين، الذين لم يتنكروا لذاكرتهم وحاضرهم ومستقبلهم، ويقيمون حساباً دقيقاً، لما كانت عليه أوضاع البلاد قبل ست سنوات وما آلت إليه هذه الأيام.

لبنان اليوم هو بالتأكيد غير ما كان عليه عام ١٩٩٢. لبنان اليوم دولة قوية الأركان: وفاقاً وحكماً ونظاماً وجيشاً واقتصاداً ودوراً. هذه هي شهادة العالم والأشقاء بنا. وهذه هي الشهادة الحقيقية للبنانيين بأنفسهم.

والتاريخ سيسجل أنّ الثقة بلبنان وبالإنسان كانت معدومة ومهشمة، وأنّ سنوات الإعمار والتغيير وبناء الدولة ومؤسساتها، هي التي استعادت هذه الثقة وهذه التغطية المعنوية التي افتقدناها سنوات طويلة. والتاريخ سيسجل أنّ أوضاعنا الاقتصادية والمالية والاجتماعية والإعمارية، كانت فعلاً، في الحضيض، وأنّ الواقع الاقتصادي والمالي والاجتماعي والإعماري الراهن في المرتبة التي نضاهي بها الكثير من البلدان، بما فيها تلك التي لم تشهد ما شهده وطننا من دمار وتخريب مدى سبعة عشر عاماً.

وإذا كان الوفاء يقتضي، في هذا المجال، أن أوجّه تحية تقدير إلى فخامة الرئيس الياس الهراوي، الذي رعى تلك المسيرة وتحمّل تبعاتها، وكان مثلاً لرجل القرارات التاريخية والجريئة، فإنّ الوفاء يحملني أيضاً على التوجّه إلى سيادة الرئيس حافظ الأسد، الذي أعطى لبنان من حكمته وصبره ودعمه وتأييده، كل ما مكننا من بلوغ النهوض والتقدم والعافية التي نحن عليها اليوم.

إنّ لبنان لن ينسى للرئيس حافظ الأسد وقوفه معه في كل مفصل من مفاصل التحدي الداخلي والإقليمي. وإنني شخصياً لن أنسى لهذا الزعيم العربي الكبير، الحوافز التي أحاطني بها وساعدتني على المشاركة في إعادة بناء وطني، وأن أعمل من موقع متقدم في خدمة قضايا لبنان وقضايا سوريا في التحرير والتنمية والتقدم.

وبهذه المناسبة، أتوجّه بالشكر أيضاً إلى جميع الدول العربية التي وقفت بجانب لبنان في صراعه من أجل البقاء والنهوض. وأخصّ بالذكر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وإخوانه حفظهم الله، وسموّ أمير دولة الكويت وولي عهده، وجميع زعماء دول الخليج، وزعيم مصر الرئيس حسني مبارك، وجميع الزعماء العرب الذين وقفوا معنا في الظروف الصعبة، كما أتوجّه بالتحية إلى الدول الصديقة وبخاصة فرنسا ورئيسها الصديق جاك شيراك الذي يحمل همّ لبنان في قلبه أينما ذهب.

إنّ الولايات المتحدة الأميركية، بلد صديق، ولقد بادرت الإدارة الحالية إلى رفع الحظر عن لبنان، وعقدت مؤتمر أصدقاء لبنان، الذي ساهم في التقدم الاقتصادي والعمراني، ولكن الولايات المتحدة بلد له سياساته، العالمية والشرق الأوسطية، والتي

تتناقض أحياناً مع مصالح أمتنا العربية، وهي في المقابل الدولة الراعية للسلام والتي نطلب منها العمل الدؤوب لإحلال السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط.

ولعل لائحة الوفاء تطول أيضاً، للحديث عن كل من رافقنا في الداخل، وزراء ونواباً وفاعليات وهيئات سياسية واقتصادية وثقافية وروحية. وهذه مناسبة لنتوجّه إليهم جميعاً بالتحية والشكر والامتنان، معربين عن الأمل في أن تتضافر كل الجهود في سبيل أن يبقى لبنان منارة التعايش والتقدم والحرية، وهو ما سنعمل له ونؤكده، قولاً وممارسة، في المرحلة الحاضرة التي يتأهب لها لبنان. إنّ رهاننا على المستقبل، لن يتراجع خطوة واحدة، وان الانتقال من عهد إلى عهد، ومن حكومة إلى حكومة، في عملية تداول السلطات هو برهان على حيوية نظامنا الديموقراطي، وعلى أهمية هذه الحيوية في حياتنا السياسية.

لقد أحببت قبل أشهر أن أتوّج مدخل السرايا الكبير في قلب بيروت بعبارة مأثورة هي: «لو دامت لغيرك لما آلت إليك»، وهي عبارة تحمل في مضمونها، جوهر التغيير الديموقراطي المميز للنظام البرلماني في لبنان.

ولقد سرّني أن أسمع من دولة الرئيس المكلّف الدكتور سليم الحص، ما سمعته في الأمس، من حديث عن الأولويات، وتأكيد لمواصلة السياسات الحكومية بالنسبة إلى تحرير الجنوب، ووحدة المسارين اللبناني والسوري، ودعم المقاومة، واستكمال عودة المهجرين.

كما سرّني أن أستمع إلى حديثه عن مشاريع ذات أهمية كبرى جرى تنفيذها، وأنّ الدولة ستحترم توقيعها المشاريع التي هي قيد التنفيذ. إنّ كل ذلك، إضافة إلى تأكيد متانة الوضع النقدي، واعتبار ما يخالف هذا الوضع المتين مجرد وهم، ولا يحملني على الشعور براحة الضمير تجاه ما أنجز فحسب، إنما يحملني أيضاً على الرهان بأنّ الإنجازات التي تحققت هي أمانة غالية في عهدة الحكم والحكومة، تتعلق بحاضر اللبنانيين ومستقبلهم.

إنّ سلامة الأوضاع المالية والنقدية واستقرارها دليلان على أن السياسات الاقتصادية والمالية التي اتبعناها كانت مرتكزاً لإعادة بناء الاقتصاد اللبناني، كما أنّ استمرار هذا الاستقرار شهادة تناقض ما كان يروّج له البعض حول سياسات حكوماتنا الإعمارية والمالية والاقتصادية. وهذا الاستقرار هو أمانة نضعها في عهدة الحكم والحكومة الجديدة وهذا الاستقرار مسؤولية تتعلق أيضاً بحاضر اللبنانيين ومستقبلهم.

لقد أعدنا بناء القسم الأكبر من البنية التحتية وساهمنا في وضع التشريعات والمناخات المحفزة للإستثمار وتعزيز حركة الإنتاج والانفتاح الاقتصادي في هذا العالم المتغير. وكانت سياساتنا تتميز بالوضوح والشفافية، وسنستمر من خارج الحكم في دعم هذه السياسات التي حققت الاستقرار المالي والنقدي وهيأت لبنان لأن يكون مركز استقطاب استثماري ونشاط اقتصادي واعد.

إنّ يدي ستكون ممدودة للتعاون مع فخامة الرئيس إميل لحود ودولة الرئيس سليم الحص، وأن الروح التي ستحكم هذا التعاون، تنبثق من إرادة اللبنانيين في إحراز المزيد من التقدم والمزيد من توحيد الجهود لمواجهة التحديات البارزة أمامنا على غير صعيد.

لقد اعتذرت عن عدم قبول تولي مسؤولية الحكومة، وأعتبر اليوم هذا الإعتذار بمثابة طي لصفحة طوتها الاستشارات النيابية الملزمة التي انتهت إلي تكليف الرئيس سليم الحص. وباتت المادة ٥٣ من الدستور في أمان وغير خاضعة لأي شكل من أشكال الجدل والمساومة. ولقد قمت بما قمت به تعزيزاً للديموقراطية واحتراماً للدستور، وحرصاً على إبقاء مقام رئاسة الجمهورية فوق النزاعات في عملية اختيار رئيس الوزراء. لقد كان نهجي دائماً في التعامل السياسي الداخلي، في الندوة النيابية اللبنانية، ومع سائر مؤسّسات المجتمع المدني اللبناني، نهج الحوار والنقاش والتفاعل. والثابتة الكبرى في العيش الوطني الواحد الذي نتفيأ جميعاً ظلاله هي ثابتة هذا العيش، وهذا التوافق الذي يشكل الآلية الوحيدة لاستمراره وازدهاره. وسأظل على هذا النهج الحواري والإيجابي والتوافقي في عملي السياسي، الذي ما زادتني سنوات الحكم إلاّ إيماناً به وحرصاً عليه. نحن أصحاب رؤية وطنية ومشروع وطني لإعادة بناء الدولة والإعمار الإنساني والسياسي والاقتصادي، وصون الحريات الأساسية للمواطنين وتطوير مؤسساتها بما يخدم بقاء الوطن وعزّة أبنائه. وفي نظام ديموقراطي كنظامنا، فإن العمل السياسي الواعي الذي يريد الوصول إلى إنجازات على المستوى الوطني، عليه أن يعتمد الحوار والتخاطب المباشر مع المواطنين من أجل الاغتناء والتغيير والإقناع والاقتناع.

كنّا وسنبقى على هذه الثوابت، والأيام المقبلة ستؤكد ذلك، كما ستؤكد جديّة توجهاتنا الإيجابية تجاه العهد الجديد، والحكومة التي نتطلع إلى أن تكون في مستوى رهان المواطنين. عاش لبنان».

مرسوم قبول استقالة حكومة الرئيس الحريري

٤ كانون الأول ١٩٩٨

المرسوم الرقم ٢.

إعتبار الحكومة التي يرئسها السيد رفيق الحريري مستقيلة.

«إنّ رئيس الجهورية،

بنـاء على الدستور، لاسيما البنـد ٥ من المادة ٥٣ والفقرة د من البند ١ من المادة ٦٩ منه،

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى – اعتبرت الحكومة التي يرئسها السيد رفيق الحريري مستقيلة.

المادة الثانية – ينشر هذا المرسوم ويبلّغ حيث تدعو الحاجة ويعمل به فور صدوره.

بعبدا في ٤ كانون الأول ١٩٩٨

الإمضاء: إميل لحود

الـوزارة الـثالـثة والسـتون

٤ كـانـون الأول ١٩٩٨ – ٢٥ تشـريـن الأول ٢٠٠٠

رئـيـس حـكـومـة و١٥ وزيـراً

سليم الحص – رئيس مجلس الوزراء وزيراً للخارجية ووزيراً للمغتربين.

ميشال المر – نـائبـاً لـرئيس مجلس الـوزراء وزيـراً لـلداخلـية ووزيـراً للشؤون البلدية والقروية.

محمد يوسف بيضون – وزيـراً لـلتربـيـة الـوطـنـيـة والـشـبـاب والـريـاضـة ووزيـراً للتعليم المهني والتقني ووزيراً للثقافة والتعليم العالي.

سليمان فرنجية – وزيراً للزراعة ووزيراً للإسكان والتعاونيات.

أنور الخليل – وزيراً للإعلام ووزيراً لشؤون المهجّرين.

غازي زعيتر – وزيراً للدفاع الوطني.

ميشال موسى – وزيراً للعمل ووزيراً للشؤون الإجتماعية.

عصام نعمان – وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

جوزيف شاوول – وزيراً للعدل.

سليمان طرابلسي – وزيراً للموارد المائية والكهربائية ووزيراً للنفط.

حسن شلق – وزير دولة لشؤون الإصلاح الإداري.

جورج قرم – وزيراً للمالية.

كرم كرم – وزيراً للصحة العامة.

ناصر السعيدي – وزيراً للإقتصاد والتجارة ووزيراً للصناعة.

ارتير نازاريان – وزيراً للسياحة ووزيراً للبيئة.

نجيب ميقاتي – وزيراً للأشغال العامة ووزيراً للنقل.

البيان الوزاري

دولة الرئيس،

أيها النواب الكرام،

على مفترق قرنين تذوّق اللبنانيون في خلال الأول منهما نصر الاستقلال، وتمتعوا بنعمة الحرية، وأسهموا في صوغ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأشاعوا في وطنهم روائع العمران، وانتشروا في القارات الخمس يعملون ويبدعون ويتواصلون مع الوطن الأم.

يقف اللبنانيون اليوم على عتبة قرن بازغ مثقلين بأعباء حرب خبت نارها ومكث رماد آثارها، ليختلط برماد حرب سبقتها في حرم مهد المسيح وموطئ الإسراء والمعراج وقذفت إلى أرضنا وجوارنا القومي الوفا من النازحين المظلومين، كما اختلط برماد حروب أخرى أشدّ ضراوة قضمت جسد الأمّة في أكثر من موضع، وطعنت هيبتها في الصميم، وأورثت كوارث وأزمات في شتى الميادين.

وإذا كان لبنان قد تأثر بهذه الأحداث الجسام وتضرّر منها فلأنه جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، يعاني من مغارمه كما يفيد من مغانمه. انها شراكة التكوين والحياة والتاريخ والمصير.

وإذ نهض لبنان من عثرته بعد حرب فاجرة أكلت البشر والشجر والحجر طيلة عقدين من الزمن فإنّ نهوضه جاء مترافقاً مع صعوبات وتحديات انعكست على إدارات الدولة كما على مؤسسات المجتمع المدني، فكان ان انتهى العهد المنصرم – وهو الذي دشّن حركة النهوض – إلى كثير من الشكوى والتظلّم. وما كنا لنشير إلى ذلك لولا ان بعض أهل العهد المنصرم أنفسهم شهدوا به من خلال اعترافهم بالأخطاء التي ارتكبت.

حيال هذه الخلفية القاتمة من الأخطاء والخطايا، استقبل العهد الجديد، عهد الرئيس إميل لحود، بما يشبه الإجماع على تحميله عنوان التغيير. وشعار التغيير إنما يستبطن معاني الرفض للواقع الراهن. فلو كان الناس راضين عمّا هم فيه من ضيق عيش وهشاشة أمل لما كانت الدعوة إلى التغيير والإصلاح لتدوي أو لتلقى صدى بين المسؤولين والمواطنين.

اننا في حكومة الإنقاذ والتغيير إذ نتبنى هذه الدعوة لا نجيز لأنفسنا أن نبخس العهد المنصرم حقّه، فقد تحققت خلال العهد جملة إنجازات أبرزها الآتية:

في ولاية الحكومة الأولى التي كنت رئيسها تمّ إنهاء الإقتتال، وألغيت خطوط التماس، وطويت صفحة الانقسام، وأدخلت مضامين وثيقة الوفاق الوطني في متن الدستور نصوصاً وأحكاماً فبزغ فجر جمهورية جديدة.

وفي ولاية حكومة الرئيس عمر كرامي حلّت الميليشيات، وجمع منها السلاح، ووضع أول مشروع خطة مرحلية لإعادة التأهيل والإعمار.

وفي ولاية حكومة الرئيس رشيد الصلح أجريت أول انتخابات نيابية بعد انقطاع دام عشرين عاماً.

وفي ولاية حكومات الرئيس رفيق الحريري أطلقت حركة إعمار واسعة.

وقد حرصت كل الحكومات المتعاقبة على ترسيخ العلاقة القومية المميزة بين لبنان وسوريا من خلال السياسات المتبعة كما من خلال الاتفاقات الموقّعة، وصولاً إلى ترسيخ التحالف القومي القائم بينهما.

لكن العهد المنصرم انتهى، كما قلنا، إلى كثير من الخطأ والخيبة وسط غياب مفجع للمساءلة والمحاسبة الأمر الذي يدلّ على شحوب الديمقراطية في بلادنا، وهل من فعالية للحكم الديمقراطي إذا كان مفرغاً من المساءلة والمحاسبة؟

من أجل الإنقاذ والتغيير والإصلاح، إذاً، جاء العهد الجديد وحرص الرئيس إميل لحود، رائد توحيد الجيش وبنائه وواضع أسس عقيدته القتالية الوطنية وحامل إرادة التغيير في سلوكه وأدائه، على تضمين خطاب اليمين الدستورية معاني الإنقاذ والتغيير والإصلاح والديمقراطية والشفافية. وان الحكومة إذ تتبنى معاني هذا الخطاب – الرؤية وتعتبره أساساً لبيانها الوزاري تنطلق من هذه المعاني بالذات لترسم لوحة جامعة لمفردات برنامجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

علينا أن نحاذر، بادىء الأمر، المغالاة في ما يستطاع تحقيقه فوراً أو في خلال فترة وجيزة، فبعض المشكلات والمعضلات أضحى متجذّراً في حياتنا العامة وتتطلب معالجته خططاً قد يمتدّ تنفيذها بعض الوقت.

من ذلك قضية المهجرين ومعضلة عجز الموازنة، ومشكلة الدَين العام المتفاقم، ووطأة الوضع المعيشي والاجتماعي، وقضايا الإصلاح السياسي والإداري والقضائي، وتنمية القطاعات الإنتاجيّة في الاقتصاد الوطني، ومن ثم القضاء على آفة البطالة.

حسبنا ان تتوخى الحكومة رسم إطار عام للأهداف التي تسعى جادّة من أجل تحقيقها على مراحل.

الإطار العام للأهداف الوطنية

أولاً، تعزيز التحالف القومي مع سوريا بتفعيل معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق معها، وتأكيد وحدة الشعبين ووحدة المسارين في مواجهة الأطماع الاسرائيلية، والنهوض إلى إحياء العمل العربي المشترك وتفعيله في إطار جامعة الدول العربية والارتقاء به من خلال صيغ تعاهدية أكثر جديّة وفعالية.

ثانياً، دعم المقاومة الناشطة ضد الاحتلال الاسرائيلي لغاية تنفيذ القرار ٤٢٥ دون قيد أو شرط، ودعم صمود أبناء المناطق المحتلة بما يوفر لهم قدرة البقاء والتشبّث بالأرض، ونصرة قضية المعتقلين الرهائن في السجون الاسرائيلية كونها قضية قومية وإنسانية ذات أولوية.

ثالثاً، بناء دولة القانون والمؤسسات حيث ممارسة السلطة مقيدة بأحكام القانون، وأدوار المؤسسات متكاملة ومضبوطة على إيقاع توفير كرامة العيش للمواطنين، وترسيخ الوحدة الوطنية، وتوطيد كيان الدولة.

رابعاً، تعاون الحكومة مع مجلس النواب إلى أقصى الحدود في إطار الدستور، والالتزام بمبدأ الفصل والتوازن والتعاون بين السلطات، خصوصاً وقد أصبحت بدعة الترويكا ذكرى من الماضي.

خامساً، حماية الحقوق والحريات العامة والخاصة التي كفلها الدستور والمواثيق الدولية لاسيما ما يتعلق منها بحرية المعتقد والرأي والتعبير قولاً وكتابة، وحرية الطباعة، وحرية الاجتماع، وحرية تأليف الجمعيات.

سادساً، تعزيز استقلاليّة القضاء ضماناً للحريات العامة وحقوق المواطنين.

سابعاً، تعزيز مؤسسات الرقابة وتفعيلها وتحصينها توخياً لوضع الإدارات والمؤسسات العامة في أجواء الإصلاح الإداري المنتظم والمنهجي المستمر، وإشاعة أجواء الحرب على الفساد والهدر والحرص على انتهاج سياسات تكرس عزم الحكم على استئصال هذه الآفة من الحياة العامة.

ثامناً، إيلاء ملف المهجرين اهتماماً استثنائياً وتأمين جميع المقتضيات لإنهائه في إطار برنامج زمني.

تاسعاً، الإسراع في وضع مشروع قانون جديد للإنتخابات يكفل صحّة التمثيل الشعبي وعدالته ونزاهة العملية الانتخابية وتكافؤ الفرص بين المرشحين ووضع سقف للنفقات الانتخابية، وتنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين، واعتبار هذا القانون منطلقاً لمسيرة الإصلاح السياسي وتفعيل العملية الديمقراطية.

عاشراً، إقرار مشروع قانون اللامركزية الإدارية التي نصّت عليها وثيقة الوفاق الوطني، يعزّز ممارسة الديمقراطية، ويساعد في تحقيق التنمية المتوازنة.

حادي عشر، إلتزام وثيقة الوفاق الوطني نصاً وروحاً والعمل على استكمال تنفيذ ما تبقّى من بنودها.

ثاني عشر، وضع خطة إنمائية مرحلية متكاملة ومتوازنة ذات أولويات محددة تقدم الأهم على المهم وتراعي إمكانات الدولة المالية.

ثالث عشر، وضع خطة لمعالجة عجز الموازنة.

رابع عشر، تقليص عبء الدين العام على الاقتصاد الوطني سنة بعد أخرى على أن يكون الهدف التوصّل إلى تخفيض نسبة الدَين العام إلى الناتج المحلي.

خامس عشر، الحرص على الشفافية في كل مناحي الأداء الحكومي.

سادس عشر، العمل على تأمين مستلزمات تطبيق إلزاميّة التعليم الابتدائي المجاني، وتعزيز المدرسة الرسمية على كل المستويات.

سابع عشر، إيلاء الجامعة اللبنانية اهتماماً خاصاً ودعمها بجميع الوسائل المتاحة، والاستفادة من الطاقات العلمية فيها.

ثامن عشر، وضع مشروع قانون عصري للجنسية ينظّم شروط استحقاقها وينصف مستحقيها.

تاسع عشر، وضع سياسة بيئية للدولة تقوم على التعاون بين القطاعين العام والخاص، ووضع خطة عمل تعتمد سلّماً للأولويات، وإيجاد آلية للتنسيق بين الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات في القرارات والمشاريع ذات الأثر البيئي.

عشرون، التعاون مع مجلس النواب في كل الإجراءات الآيلة إلى إلغاء الطائفية.

معالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية

يواجهنا في المجال الاقتصادي والمالي تحديان: معالجة وضع عجز الخزينة ومستوى المديونية من جهة وإعادة القدرة التنافسية إلى الاقتصاد اللبناني وتطوير مناخ استثماري حقيقي يجتذب مدخرات اللبنانيين وغيرهم في الداخل والخارج إلى المجالات الخدماتية والانتاجية المفيدة، من جهة أخرى. والتحديان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً وتقتضي مواجهتهما من جانبنا متلازمين وبالتصميم نفسه ومتسلحين بالثقة بقدرات شعبنا وبإدراك الفعاليات الاقتصادية لصعوبات الوضع الذي ورثناه من جراء الممارسات المالية والاقتصادية السابقة.

التحدي الأول هو وقف النزيف المالي الذي انطلق من السياسات الماضية والنهج الإعماري المتبع وتعثّر عملية الإصلاح الإداري. لذلك تعتزم الحكومة وضع سقف لمجمل النفقات العامة في القطاع العام. وستعتمد مبدأ التقشّف بانتظار نتائج المسح الأولي الذي ستجريه لأوضاع القطاع العام المالية وحالة العجز الفعلي للخزينة بما فيه المتأخرات المتعددة والمتراكمة، ودراسة إمكانات معالجتها طبقاً للقوانين المرعية الإجراء وإمكانية توفير التمويل اللازم. وستتقدم الحكومة من مجلس النواب عملاً بمبدأ الشفافية، بمشروع قانون لفتح إعتمادات إضافية لتغطية النفقات التي ترتّبت على الدولة في السنوات الماضية من دون أن يكون لها اعتمادات مرصدة، والتي لم تدخل في حساب العجز في الماضي.

ولا بدّ من الحؤول دون استمرار عجز الخزينة وتنامي الدَين العام لأن الحكومة ترى ان اقتصاد البلاد لا يمكن ان يتحمل استمرار الدوران في الحلقة المفرغة حيث يؤول العجز إلى زيادة مديونيّة الدولة وتؤول هذه الزيادة إلى ارتفاع في خدمة الدَين العام وبالتالي عجز الخزينة.

ومن أهداف السياسة المالية، بالإضافة إلى مبدأ الشفافية في الإنفاق والقضاء على الهدر، تخفيف الأعباء الضريبية على الفئات المتوسطة والفقيرة. وفي المقابل، فإنّ الحكومة ستقوم بتفعيل معاملات تحصيل جميع الرسوم والضرائب وجبايتها وتوسيع قاعدة المكلفين، ومن شأن التدابير الصارمة التي ستتخذ في مجال الإنفاق والموارد، المساهمة في تخفيض نسبة العجز في الموازنة وبالتالي وقف زيادة نسبة الدَين العام إلى الدخل القومي.

وتنوي الحكومة بذل قصارى جهدها لإيجاد الصيغ المناسبة لتوزيع الأعباء خلال فترة التقشّف بطريقة عادلة. وقد آن الأوان لأن نقيم مجتمع التكافل والعدالة الذي وحده يشكّل القاعدة الصلبة لأي وفاق وطني قابل للديمومة.

التحدي الثاني هو إعادة القدرة التنافسية إلى الاقتصاد الوطني لأن الحالة التي نحن فيها جعلت جميع القطاعات الاقتصادية، ومنها قطاع الخدمات، تشكو من اختلالات مختلفة، من تخمة هنا وانكماش هناك، ومن بنية تكاليف هي الأعلى في المنطقة العربية بالمقارنة مع بعض الدول الصناعية. وستعمد الحكومة إلى وضع سياسة اقتصادية شاملة هدفها تأمين الاستقرار الاقتصادي وإزالة التشوّهات والخروج من الركود ورفع معدلات النمو بتفعيل القطاعات الإنتاجية وإعطاء دور أساسي للقطاع الخاص وتشجيع المبادرة الفردية، علماً ان النقص الحالي في التمويل المتوسط والطويل الأجل وتمركز التسليفات يعيق تطوّر القطاعات الانتاجية والاستثمارات. لذلك، تتطلب هذه السياسة توفير وسائل تمويل متوسطة وطويلة الأجل وإدخال التكنولوجيا الحديثة الي جميع القطاعات الانتاجية والصناعات اللبنانية خصوصاً ذات القيمة المضافة المرتفعة كالتصنيع الزراعي، ومنها الصناعات الغذائية، ووضع إطارمؤسساتي ثانوني شفاف يشجع الاستثمارات المباشرة، المحلية والخارجية.

وستعمد الحكومة لهذه الغاية إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفية، وهي العمود الفقري لإنتاجنا، وذلك بتمكين هذه المؤسسات من الحصول على التمويل والتسهيلات اللازمة والإفادة من الإمكانات الجديدة التي تنتج عن إقرار قانون ضمان القروض المتوسطة والصغيرة، الأمر الذي يساعد على خلق فرص عمل جديدة ويحقق الإنماء المتوازن وتكافؤ الفرص للصناعيين في كل القطاعات والمناطق اللبنانية.

كما ستعمد الحكومة إلى التعاون مع المجلس النيابي الكريم بغية الإسراع في إقرار قانون للضمان يوفّر التأمين المناسب للبنانيين ويحمي المؤسسات من مخاطر الاستثمار ويفعّل دور شركات الضمان ويمكنها، إلى جانب المصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات الأسواق المالية، من تمويل مشاريع القطاع الخاص.

كما ستسعى الحكومة إلى التعاون مع السلطة الاشتراعية لإقرار قانون يرمي إلى تشجيع الإيجار التمويلي Leasing الذي يسمح للمؤسسات بالحصول على المعدات والأصول المنقولة التي تحتاجها من دون أن تواجه الصعوبات المرتبطة بضرورة توافر رساميل تشغيليّة لديها.

وستبادر الحكومة أيضاً إلى وضع مشروع قانون جديد لمكافحة الاحتكار وتأمين المنافسة.

إنّ تحقيق المزيد من الانفتاح الاقتصادي من شأنه تحصين الطاقات اللبنانية في أسواق المنافسة الدولية التي تتصف بدرجة متزايدة من التحرير ورفع القيود. لذلك فإنّ من الأهمية بمكان زيادة فرص التكامل الاقتصادي مع سوريا.

ولتعزيز قدراتنا التنافسية والتركيز على القطاعات التي لدى لبنان ميزة تفاضلية فيها، يجب علينا الإسراع في الانضمام إلى التجمعات الاقتصادية العربية والدولية، كالسوق العربية المشتركة، والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والمنظمة العالمية للتجارة. وسوف يفتح هذا الانضمام أمامنا فرص نمو للإقتصاد اللبناني عن طريق استقطاب الاستثمارات الخارجية وتشجيع المؤسسات العالمية على التمركز في لبنان. في هذا الإطار، لا بدّ من الإشارة إلى ان وضع سياسة تصديرية لتعزيز موقع منتجاتنا في الخارج، هو من أولوياتنا. والسياسة التصديرية التي نبتغي لا بدّ من أن تقوم على أسس واعدة لجهة الجودة والنوعيّة. لذلك سنركّز في سياستنا الصناعيّة على تفعيل مؤسسة المقاييس والمواصفات ومعهد البحوث الصناعية.

أما بالنسبة إلى السياسة النقدية، فإنّ الحكومة حريصة على الاستقرار النقدي وثباته، وستعمل من أجل ذلك على تأمين التنسيق بين السياستين المالية والنقدية على نحو يؤدي إلى تخفيض تكلفة الدَين العام. وسيتم ذلك بالتعاون مع القطاع المصرفي والأسواق المالية الأمر الذي يعزّز فرص الاستثمار ويجتذب رؤوس الأموال الخارجية وبالتالي يفعّل الاقتصاد ويسرّع وتيرة نموّه.

أما في موضوع الخصخصة فإنّ الجميع يعلم ان الحكومات السابقة قامت بعمليات لنقل مرافق خدمات عامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص من دون مراعاة كافية لضرورة حماية مصلحة الخزينة والمواطن. ومن توجّهات حكومتنا إجراء خصخصة مدروسة لبعض الأنشطة العامة وإشراك القطاع الخاص في مرافق الخدمات العامة من أجل توسيع دوره في نمو الاقتصاد، واستعمال الموارد المالية الناتجة عن هذه العمليات لتخفيف حجم الدين العام والمباشرة بحلّ مشكلة عجز الدولة.

وستكون في منتهى الوعي في هذا المجال، إذ ستحرص على أن تأتي عمليات الخصخصة بشكل يتم فيه تجنّب الأخطاء التي ارتكبتها بعض الحكومات الأجنبية في

خصخصتها لمؤسساتها العامة وعلى نحو يحفظ للعملية وجهها الديمقراطي بما يفيد أوسع شريحة من اللبنانيين.

لذلك من الضروري أن تطلق عمليات الخصخصة من خلال إطار قانوني ومؤسساتي منظّم وشفّاف يلحظ إنشاء هيئة عليا للإشراف والرقابة على الأنشطة والمؤسسات التي سيتم تخصيصها للتأكّد من المحافظة على المنافسة وتفادي تحوّل الاحتكار العام إلى احتكار خاص لا رقيب عليه، كما يتضمن الحفاظ على نسبة معينة من رأسمال المؤسسة المخصخصة لكل من العاملين فيها والمتعاملين معها والدولة، تاركاً النسبة الأوسع للجمهور اللبناني، على أن يتم تنظيم ذلك كله بنصوص قانونية.

ومن شأن الخصخصة أيضاً تعزيز دور الأسواق المالية في اجتذاب المدّخرات ورؤوس الأموال وذلك عبر طرح الأسهم في البورصة. وفي هذا المجال، ستقوم الحكومة بوضع التشريعات اللازمة للأسواق المالية على نحو يلحظ إنشاء هيئة عليا تتمتع بالاستقلالية في ممارسة مهامها.

توجّهات رئيسة في سياسة الحكومة

أوّلاً في القضاء:

القضاء هو ضمير الدولة والمواطن والمجتمع. لذا فإنّ وزارة العدل ستتشدّد في تطبيق القوانين والأنظمة داخل إدارتها وخارجها. والقضاة نريدهم قدوة في احترام القانون.

ولأنّ القضاء أساس في ترسيخ الأمن، وتعزيز التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، فإننا سنعمل على صون استقلالية القضاء وتحصينها وتطويرها.

إنّ تعمير الثقة بالقضاء وصدقيته يستدعي العمل على تحديث الإدارة في وزارة العدل وتجديد أنظمتها ونصوصها كي تتلاءم مع متطلبات العصر وحاجات البلاد، كما يستوجب تفعيل التعاون بين السلطة القضائية وسائر الإدارات ولاسيما الأجهزة الأمنية منها، وعلى الأخص الضابطة العدلية.

ولن تتأخّر الحكومة عن وضع النصوص القانونية اللازمة لتأمين انتظام عمل المحاكم وضمان فعاليتها والتخصص في القضايا المالية وفي قضايا حماية الملكية الفكرية

والأدبية والصناعية. ومن شأن ذلك كله أن يرسّخ ثقة المواطن بالدولة وثقة العالم بلبنان مما يساعد على اجتذاب الرساميل وتشجيع الاستثمارات.

ولن تتأخر الحكومة أيضاً عن معالجة واقع المحاكم والشكوى أحياناً من تأخّر إصدار أحكامها. فهذا أمر سنتصدى له بكل الإمكانات لأن تطبيق القانون يحقق وظيفة إصلاحيّة كبرى.

أخيراً وليس آخراً ستقوم الحكومة بتعزيز القضاء في العاصمة وفي المناطق على حدّ سواء.

ثانياً: في الإصلاح الإداري:

إنّ وضع الإدارة اللبنانية سائب ولا يخلو من الفساد. ونحن لا نبتغي في حكمنا هذا التراشق بالتهم، أو إلقاء المسؤولية على أحد، وإنما نريد الاستفادة من أخطائنا والعمل بالتالي على تصحيح المسار الإداري برمّته.

وكي نصحّح هذا المسا لا بدّ من أن نطرح المسلّمة الآتية:

لا يمكن إصلاح الإدارة على مشارف الألف الثالث ببنية وهيكلية لبنان الخمسينات أو الستينات – حتى ولو كانت هذه البنية جدّ صالحة في الأساس – ولا بموظّف «جاهل»، أو «منغلق»، أو «لا شرعي»، أو «مأمور».

إنّ آلية التصحيح الآتية تضمن تحقيق الخطوات الأولى لمسيرة الإصلاح الإداري المنشود:

أوّلاً: تصحيح البنية والهيكلية بما في ذلك دمج بعض الوزارات والمؤسسات والهيئات والصناديق المتماثلة وإزالة الإزدواجيّة في ما بينها.

ثانياً: العنصر البشري هو روح الإدارة ومحركها، ولذلك فإنّ من المسلّمات التزام ما يأتي:

- **وقف التعيين: إلاّ في حالات الضرورة القصوى وعلى أساس الجدارة والاستحقاق.**
- **تفعيل الإعداد للوظيفة العامة إلى حدّه الأقصى.**

- **تفعيل التدريب والتأهيل.**
- **تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات على اختلافها.**
- **تحقيق التوازن بين «الثواب والعقاب» في محاربة الفساد.**

ثالثاً: تبسيط وتحديث أساليب العمل ووسائله ورفع مستوى الفعالية والإنتاجية.

رابعاً: تصويب أوضاع المؤسسات العامة والبلديات ووضع ملاكات لها.

ثالثاً: في الاغتراب والمغتربين:

تسعى الحكومة الى تمتين صلات لبنان المقيم مع لبنان المغترب بالتواصل الحميم بينهما عبر هيئات لبنان السياسية في الخارج والمنظمات الاغترابية الفاعلة بغية تفعيل دور الانتشار اللبناني في العالم على صعيدي الدفاع عن القضايا العربية في مواجهة العدوان الاسرائيلي المستمر على شعبنا وأرضنا من ناحية واجتذاب الرساميل اللبنانية المهاجرة للتثمير في الوطن الأم من ناحية أخرى.

رابعاً: في الصحة العامة:

تتطلّع الحكومة إلى رسم سياسة صحيّة متكاملة وعادلة تعنى بالوقاية كما بالعناية والاستشفاء، وذلك بالتنسيق بين جميع القطاعات العاملة في هذا المجال، وهي تضع نصب عينيها تعميم الخدمات الصحية والوقائية على قطاعات المجتمع كافة وتؤكد على النوعية والجودة بكلفة لا ترهق المواطن ولا الدولة، وذلك عبر ترشيد الإنفاق في القطاع الصحي.

إنّ حدّة الأزمة الصحية تتطلب برنامجاً واضحاً وعصرياً مع آلية تنفيذ واقعية وسليمة تعنى بتأمين النوعية والرقابة وتؤمّن الاستمرارية.

خامساً: في الإعلام:

تلتزم الحكومة في سياستها الإعلامية نصوص الدستور وأحكام وثيقة الوفاق الوطني، خصوصاً لجهة احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد.

وهذا الالتزام، يترجم بحرص الحكومة على ضمان الحرية الإعلامية وحمايتها وتحصينها من خلال الأنظمة والقوانين المرعية الإجراء بحيث يكون تعاطيها مع وسائل

الإعلام على اختلافها، مرئيّة ومسموعة ومقروءة، مستنداً إلى مبدأ الشفافية والموضوعية، لأنّ من حق الناس أن يعرفوا الحقائق، ووسائل الإعلام هي أبرز أداة اتصال بين الحكومة والشعب.

وتعتبر الحكومة ان تطبيق قانون البثّ الإذاعي والتلفزيوني خلال السنوات الماضية، أظهر حاجة ملحّة لإعادة النظر فيه، خصوصاً لجهة معالجة بعض الثغرات ونقاط الخلل وذلك بالتعاون مع المجلس النيابي الكريم، على أساس موضوعي وقانوني.

ليس ما ذكرنا هو كل ما لدينا من مشكلات ولا كل ما لدينا من معالجات لها. لذلك يهم الحكومة أن تؤكد لمجلسكم الكريم انها ستعقد خلوات واجتماعات متخصصة لدرس المشكلات التي تتعلق بعمل جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات، لتخرج منها برؤى مستقبلية ومعالجات موضوعية وسياسات تصحيحية.

. في ضوء هذه الصعوبات والتحديات من جهة والفرص والآمال من جهة أخرى، لا يسعنا إلاّ التأكيد على حقيقة ساطعة تملأ وجودنا في تصميمنا على مواجهة التحديات بعقل منفتح وإرادة صلبة على طريق الوفاء باستحقاق التغيير والانخراط في صناعة الإصلاح السياسي والإداري والقضائي، وإنقاذ الوطن من الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية التي تتربّص به.

غير اننا في كل ما عرضنا من واقعات وتطلعنا إليه من توجّهات والتزمنا به من واجبات نبقى مدركين ان الحكومة لا تستطيع الوفاء بتعهداتها الوطنية والاقتصادية والاجتماعية إلاّ إذا كان مجلسكم الكريم منخرطاً معها في معركة الإنقاذ والتغيير والإصلاح.

على هدي هذه الحقيقة نحتكم، عبر مجلسكم الكريم، إلى الشعب طالبين ثقته وثقتكم.

فالشعب، كما قال رئيس البلاد، هو الحكم وإليه دائماً الاحتكام، وشكراً.

ردّ رئيس الحكومة
على النواب

دولة الرئيس،

أيها السادة النواب،

أودّ أوّلاً أن أعرب عن تقدير الحكومة للمداخلات التي أدلى بها السادة النواب وأبدي احترامنا للذين انتقدونا وتحيتنا للذين أيّدونا فنحن نعتبر ان في الانتقادات التي وجهت إلينا وإلى بياننا الوزاري أشراقة ديمقراطية.

سمعنا رداً من الحكومات السابقة على بياننا الوزاري وقد رسم هذا الردّ صورة وردية زاهية وحمل بياننا الوزاري من السلبية ما لا يحتمل، فقد كنا، وكثير منكم يشهدون حريصون جداً على عدم المساس بأحد في هذا البيان وكنا مهذبين إلى أبعد الحدود ومتحفّظين في ذكر من سلفنا، هذه الصورة الزاهية التي رسمت أمامنا، لم يرسم في مقابلها ما حفلت به عهود الحكومات الماضية من سلبيات، وكانت هذه السلبيات محور معارضتنا، محور الأسئلة التي كنا نوجهها للحكومة ومحور المواقف التي كنا ندلي بها، داخل مجلس النواب وخارجه.

لم يذكر الرد ما كان من محاصصة، إنّ سياسة الحكومات الماضية اتسمت بالمحاصصة وكلنا يذكر ان المحاصصة كانت هي سمة القرارات التي تتخذها الحكومة سواء كانت على صعيد التعيينات الإدارية، أو التشكيلات الإدارية، ولا ننسَ ما حصل على صعيد توزيع تراخيص وسائل الإعلام المرئي والمسموع. في مقابل هذه الصورة الزاهية علينا ان نذكر، ولم نذكر في بياننا تأدّباً، ولكن الردّ يضطرني اليوم إلى ذكر هذه الأمور.

لقد ساد الممارسات السابقة الكثير من الهدر والفساد في الإدارة، نحن لم نكن الوحيدين الذين تحدّثوا عن الهدر وإنما سمعنا الكثير عن الهدر، من المسؤولين أنفسهم عندما تراشقوا التهم قبل نهاية العهد الماضي وسمعنا الكثير وقلنا الكثير خلال تلك الحقبة عن الفساد الذي يعشعش في الإدارة، والعقم الذي يخيم على الأدارة.

انني بالنظر إلى كل هذه الاعتبارات، والتي لو شئنا أن نتحدث عنها بإسهاب في بياننا الوزاري لسطرنا صفحات وصفحات، ولكننا تجنبناها حتى لا يقال عنا اننا نتجاوز الحدود، ولكن الرد جاء يحمّل هذا البيان أكثر كثيراً مما يحتمل.

ان مهمتنا صعبة كما تدركون جميعاً، والتركة التي ورثناها ثقيلة جداً، ما كنت لأقول ذلك لولا سماعي ما سمعت في ردّ الحكومات السابقة على بياننا الوزاري من تجنٍ.

التركة كانت ثقيلة، والكل يعلم، لا بل يشكو من أن الدَين العام تجاوز حدود الخمسة وعشرين ألف مليار ليرة لبنانية، وان خدمة الدَين تفوق ثلاثة آلاف ومئتي مليار ليرة لبنانية سنوياً، وان عجز الموازنة يفوق ثلاثة آلاف مليار ليرة سنوياً، كما ورثنا إدارة يعشش فيها الفساد ويخيم عليها الكثير من العقم.

ماذا تقولون عن إدارة فيها عدد غير معروف من المسؤولين يتقاضون راتبين، راتباً من الدولة معتدلاً وراتباً كبيراً من خارج الدولة، الأمر الذي كان من شأنه تشتيت الولاءات ضمن الإدارة، كل هذا ما كنت لأقوله لولا سماعي هذا الرد بما حفل به من تجنٍ وافتراء.

أيها السادة النواب،

قيل عن البيان الوزاري انه الكلام ذاته الذي كنا نسمعه في البيانات السابقة، هذا صحيح إلى حدٍ ما، لأن القضايا هي هي، والمشاكل هي هي، فليس من المستغرب أن يكون الكلام هو هو.

وقيل ان البيان الوزاري يفتقر إلى آليات التطبيق والبرامج الزمنية، أي بيان وزاري تضمن آليات للتطبيق وبرامج زمنية؟ ان الوزارة تضم وزراء لم يمضِ على وجودهم في الحكم أكثر من أيام معدودات عندما بدأنا وضع البيان الوزاري، فكيف يرتجى من وزراء عمرهم في الحكم بضعة أيام، ان يعطونا تصورات دقيقة عن برامج زمنية وبرامج تفصيلية، أنا لا أعلم ببيان وزاري تضمّن مثل هذه التفاصيل، البيان الوزاري بطبيعته هو مجموعة توجهات وتصورات، تحكم أداء الحكم واتجاهاته.

وقيل ان البيان الوزاري أغفل بعض القضايا، وقد قلنا ذلك صراحة في بياننا الوزاري، هناك فقرة في البيان الوزاري خصصناها للقول، ان المشكلات والقضايا التي عرضناها ليست كل المشاكل والقضايا التي تواجهنا، وان الحلول والمعالجات التي طرحناها ليست كل الحلول والمعالجات التي نملكها، واننا سنعقد اجتماعات متتالية في ما بيننا لوضع هذه البرامج الزمنية حسب الأصول، ركّزنا بشكل أساسي على بعض العناوين الأساسية التي تجسّد هموم الناس في هذه المرحلة، بعد قضية التحرير وقضية تأمين عودة المهجرين، ركزنا على عجز الموازنة، ذلك اننا نعتبر ان عجز الموازنة هو مكمن الداء في الإقتصاد الوطني اللبناني، يكاد يكون عجز الموازنة مصدر كل علّة في الاقتصاد الوطني اللبناني، فبسبب عجز الموازنة هناك فوائد مرتفعة في السوق لأنّ عجز الموازنة يضطر

الحكومة إلى الاستدانة من السوق، عن طريق إصدار سندات خزينة ، لذلك ترتفع معدلات الفائدة في السوق والمعروف ان الفائدة المرتفعة كابحة للنشاط الاقتصادي، لذلك فلا غلوّ في القول ان عجز الموازنة هو سبب أساسي من أسباب الركود الاقتصادي المطبق الذي نعاني منه هذه الأيام، ثم ان عجز الموازنة أوقع مالية الدولة بما يشبه الحلقة المفرغة فعجز الموازنة يكاد يوازي خدمة الدَين العام أو بالأحرى خدمة الدين توازي عجز الموازنة، وعجز الموازنة بطبيعة الحال ينقل إلى دين عام لأنه يغطى بالاستدانة من السوق عن طريق إصدار سندات الخزينة فالعجز يترجم إلى زيادة في الدين العام، وهنا الحلقة المفرغة، العجز يؤدي إلى زيادة في الدين العام والزيادة في الدين العام تؤدي إلى زيادة في العجز وهكذا دواليك وهذه الحلقة المفرغة، نحن مطالبون بكسرها، يجب أن تكسر وكيف تكسر؟ بتصحيح حالة المالية العامة بالضرب على مشكلة العجز. كيف يعالج العجز؟ ليس هناك سحر في المسألة، العجز يعالج بتخفيض النفقات ما أمكن وتعزيز الموارد ما أمكن وتخفيض النفقات يكون عن طريق ترشيدها والتقشف في الإنفاق الحكومي، لذلك طرحنا مبدأ التقشف والبعض أساء فهمنا فقال ان هذا التقشف سوف يتحمله الفقراء، التقشف مفروض على الحكومة في إنفاقها وليس على أحد من المواطنين، وأما زيادة الموارد فلها طرق معروفة، وقد بدأت بها الحكومة السابقة وهي تفعيل عملية الجباية جباية الضرائب والرسوم النافذة، وتوسيع قاعدة المكلفين وخلق موارد جديدة من مثل تسوية مخالفات الأملاك البحرية وقد فكرنا أيضاً وطرحنا في بياننا الوزاري طريق الخصخصة كإمكانية لتعزيز موارد الدولة من أجل التخفيف من عبء الدَين العام، الخصخصة حظيت بالكثير من النقاش في هذه الجلسات من قبل النواب الكرام ومن حقهم أن يناقشوا هذه الفكرة لأنها لم تنفّذ على نطاق واسع في الماضي، الخصخصة لم نخترعها نحن، فقد سلكت طريق الخصخصة بلدان كثيرة قبلنا، منها بريطانيا، على نطاق واسع وفرنسا ومنها مصر ودول شمال افريقيا وكثير من دول أميركا اللاتينية، كلها مارست الخصخصة من أجل تصحيح أوضاعها المالية، ونحن لم نخترعها وبالتالي لا يجوز رفض الخصخصة في المطلق ولا يجوز القول بأنّ الخصخصة مرفوضة مبدئياً. يجب أن تناقش المجالات التي يمكن تطبيق الخصخصة فيها، والمجالات التي لا يجوز تطبيق الخصخصة فيها، فهي تعالج حالة فحالة تناقش الخصخصة في كل حالة على حدة ولكننا لن نترك الأمر عشوائياً فقلنا في بياننا الوزاري اننا سوف نعمد وطلباً للشفافية في سياسة الحكومة حيال الخصخصة سوف نعمد إلى إحالة مشروع قانون على

مجلسكم الكريم ينظّم عملية الخصخصة ويحدّد شروطها ويرسم إطاراً لها حتى تكون الأمور واضحة وصريحة ومعروفة من الجميع. عند ذاك تناقش في مشروع محدد وتناقش في ما يمكن اخضاعه لعملية الخصخصة وما لا يمكن إخضاعه لعملية الخصخصة، وقد قلنا في بياننا الوزاري ان أية موارد نحصل عليها بنتيجة عمليات الخصخصة التي قد نجريها سوف تخصص للتخفيف من عبء الدين العام لأننا لا نجد طريقة أخرى بصراحة لكسر الحلقة المفرغة التي تحدثت عنها ونوهنا بها في البيان الوزاري، هذه الطريقة الوحيدة لخلق موارد جديدة تكسر الحلقة المفرغة التي وقعت مالية الدولة فيها والخصخصة لها إشكاليات تقترن بإشكاليات معينة، بالطبع هناك مخاوف مشروعة أن يتحول الاحتكار العام إلى احتكار خاص يعني ان يكون مرفق ما احتكاراً بيد الدولة يتحوّل إلى احتكار بيد القطاع الخاص.

هناك إشكالية أخرى ينطوي عليها السؤال من يضمن ان المرافق المخصخصة سوف تعتمد أحسن الأسعار وتحافظ على جودة الانتاج؟ كل هذا يعني ان الأنشطة المخصخصة والمرافق المخصخصة يجب أن تكون خاضعة للرقابة وهذا ما سيأتي ذكره في مشروع القانون الذي نحيله إلى مجلسكم الكريم.

ومن أين تأتي الرقابة؟ هناك خياران: الخيار الأول هو أن تمارس الرقابة الوزارات المختصة، يعني الوزارة المتعلقة بمرفق معين تراقب عمله بعد خصخصته، والبديل الآخر هو إيجاد أو استحداث هيئة خاصة للرقابة على المرافق والأنشطة المخصخصة وهذا ما سنبحثه مع المجلس الكريم عندما نأتي بمشروع قانون بهذا الخصوص.

الإدارة

العنوان الآخر بعد العجز الذي يثقل على المواطنين هو موضوع الإدارة. ليس سراً ان الإدارة تشكو من تعشش الفساد فيها ووجود العقم في نشاطها وأعمالها، ان مقاربتنا لموضوع الإدارة تنطلق من المؤسسات، نحن نعتزم إحياء مؤسسات الرقابة وأقول إحياء لأنّ مؤسسات الرقابة شلّت أو كادت تشل في عهود الحكومات الماضية، قراراتها لم تحترم وحدّ من نشاطها حتى من مجلس النواب وكانت للحكومة نظرة سلبية لهذه المؤسسات الرقابة.

ونقصد هنا تحديداً مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي وديوان المحاسبة والمجلس التأديبي العام.

من خلال هذه المؤسسات نستطيع أن نحقق الكثير، وستجدوننا في مجلس الوزراء منحازين إلى هذه المؤسسات كلما احتكم إلى مجلس الوزراء في خلاف ينشأ بين إحدى تلك المؤسسات وأي من الوزراء.

الإنماء المتوازن والسرّيّة المصرفيّة

تطرّق بعض السادة النواب إلى الإنماء المتوازن واوّحوا إلى ان الحكومة لم تعطه حقّه من الاهتمام، نحن التزمنا مبدأ تطبيق الإنماء المتوازن في بياننا الوزاري صراحة، كما قلنا اننا مع تطبيق وثيقة الوفاق الوطني نصاً وروحاً، ومن ضمن هذه الوثيقة التزام الإنماء المتوازن. وتطرّق البعض إلى السريّة المصرفيّة، وأريد أن أؤكّد بإيجاز كلّي اننا حريصون على السرية المصرفية حرصنا على استقرار النقد وثباته، ونحن لن نسمح على الإطلاق بأي مساس لا بالسرية المصرفية ولا باستقرار النقد أو ثباته، وتطرق البعض إلى مسألة تسييل الذهب وهذا ليس وارداً في أذهاننا على الإطلاق لا من قريب ولا من بعيد.

الطائفية السياسية

انتقد البعض بيان الحكومة لجهة انه تحدث عن إلغاء الطائفية وأنا عند تلاوتي البيان الوزاري أضفت كلمة «السياسية» قلت الطائفية السياسية لأنّ كلمة سياسية سقطت سهواً في الطبع والمقصود الطائفية السياسية فليكن معلوماً فالطائفية السياسية لم تأخذ منّا فقط عبارة في بيان وزاري وإنما هي ترد أيضاً في التزامنا وثيقة الوفاق الوطني نصاً وروحاً، في البند الذي يقول اننا سوف نستكمل تنفيذ بنود اتفاق الطائف وبالطبع هذا يعني العمل على تجاوز الطائفية السياسية لأن الإلغاء يكون بقرار أما التجاوز فيكون مساراً وإلغاء الطائفية يكون مساراً، ليس بقرار، المقصود هو من خلال ما نصّت عليه المادة ٩٥ من الدستور وما قضت به من إنشاء هيئة وطنية للعمل على تجاوز الحالة الطائفية للبلاد.

تساءل البعض أيضاً عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهذا تحصيل حاصل لم نذكره في بياننا الوزاري لأن القانون صدر بتأليف هذا المجلس ولسنا نحن المسؤولين عن عدم تنفيذه، صدر منذ سنوات ولم ينفّذ حتى الآن فنحن نلتزم بتنفيذه.

كانت هناك إشارات إلى التوطين، التوطين مرفوض في الدستور ولا يزيد البيان الوزاري على الدستور أو ينقص منه شيئاً، التوطين مرفوض بإجماع اللبنانيين.

تطرّق البعض إلى سن الانتخاب، كما ذكر الرئيس حسين الحسيني لقد تقدم اللقاء الوطني النيابي باقتراح تعديل للدستور من أجل تخفيض سن الانتخاب إلى ١٨ وأنا كنت أحد الموقعين على هذا الاقتراح.

أما التعليم الديني الذي جاء ذكره على لسان البعض فنحن سنعالج هذا الموضوع ونجد الحل المناسب له.

هناك إيضاح يودّ معالي وزير العدل أن يدلي به في النص التالي بالنسبة إلى ملاحظة وردت على لسان أحد النواب الكرام «حول التعاون بين القضاء والضابطة العدلية المقصود الإشراف المباشر ومراقبة أعمال الضابطة العدلية بصورة فعالة، ان الضابطة العدلية هي المساعد الأول للقضاء الجزائي لاسيما النيابات العامة وقضاة التحقيق، ان مهمة الضابطة العدلية القيام بما كلفها به القضاء في استقصاء جميع معلومات تنفيذ المذكرات الصادرة عن القضاء، إلى آخره بدقة وسرعة إذ يتوقّف على حسن تنفيذ أعمالها تمكن القضاء الجزائي القيام بواجباته وفق القوانين وان هذا التعاون يعني أيضاً تمكين القضاء المشرف على أعمال تلك الضابطية ملاحقة أفراد الضابطة العدلية عن ارتكاب أي تقصير أو تجاوز».

بالنسبة للتساؤل الذي أثير حول ما قيل عن أوضاع الموظف الذي لا يمكن بناء الدولة معه، بين يدي مطالعة مختصرة من وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري حيث يقول: «عندما ذكرنا الموظف الجاهل المقصود هو الموظف الذي اختير على غير قاعدة الجدارة والاستحقاق وخلاف ما تقضي به المادة ١٢ من الدستور وكذلك نظام الموظفين، الموظف المنغلق هو الموظف الذي يتم إعداده للوظيفة في المرحلة الحاضرة، بالمقارنة مع ما كان عليه الوضع في الستينات، الموظف اللاشرعي وقد أثار هذا التعبير بعض الملاحظات،

هو الموظف واضع اليد على وظيفة ما خلافاً لما تنصّ عليه صراحة أحكام المادة ٤٩ من نظام الموظفين التي تعتبر أية حالة غير حالات الأصالة والوكالة والانتداب حالة غير قانونية.

الموظف المأمور ويقصد بذلك وضع حدّ نهائي لما تقضي به المادة ١٤ من نظام الموظفين، والتي توجب على الموظف إطاعة رئيسه مخالفة للقانون مخالفة صريحة أو واضحة، وان أعلمه بذلك خطياً وللموظف أن يبلغ التفتيش المركزي، هذا النص يجب أن يعدّل بحيث يكون على الموظف أن يبلغ التفتيش المركزي وذلك حتى يتهيب الرئيس إلزام مرؤوسيه مخالفة القوانين والأنظمة.

أخيراً نستغرب ما نسبه أحد السادة النواب إلى وزير المال مجتزءاً إذا كان الدكتور قرم أبدى وجهات نظر معينة بشإن ما جرى في لبنان من أحداث قبل ١٥ سنة فإنّ الكتب التي تضمنت الآراء المشار إليها دخل بعضها إلى سوريا، وان الدكتور قرم عمل مؤخراً على رأس فريق من الخبراء على دراسة إعادة تنظيم وزارة المال السورية وتطوير نظامها الضريبي في إطار التحضير لاتفاق الشراكة مع أوروبا، وإذا كنا سنحاسب الدكتور قرم على ما كتب منذ١٥ عاماً فمن منا يحاسب إحداً عمّا فعل منذ ١٥ عاماً خلال الحرب اللبنانية القذرة.

أيها السادة والسيدات

إنّ الوزير جورج قرم يتمتع بثقتنا وتقديرنا، ثقتنا بعلمه ووطنيته ومقدرته وهو في كل حال ملتزم برنامج الحكومة وسياستها في جميع الميادين ولا ينوي الدكتور القرم وقد أصبح وزيراً للمالية أن يردّ على أية مهاترة سياسية، شعوراً منه بمسؤولية المنصب الذي أسند إليه.

أختم بالقول، أختم بما قلنا في ختام بياننا الوزاري ان نجاحنا في المهمة التي نتولى يتوقّف على مدى تعاوننا مع مجلس النواب، لذلك نحن ندعو مجلس النواب إلى التعاون مع هذه الحكومة ونحن على أتم الاستعداد للتعاون معه بما يصبّ في مصلحة الدولة والوطن وشكراً.

الوزارة الرابعة والستون

٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٠ إلى ٨ نيسان ٢٠٠٣

رئيس حكومة و٢٩ وزيراً

إنّ رئيس الجمهورية،

بناء على الدستور، لا سيما البند ٣ من المادة ٥٣ منه،

بناء على المرسوم رقم ٤٣٣٤ تاريخ ٢٠٠٠/٠/٢٦١ المتضمن اعتبار الحكومة التي يرئسها الدكتور سليم الحص مستقيلة،

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يسمى السيد رفيق الحريري رئيساً لمجس الوزراء.

المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلّغ حيث تدعو الحاجة ويعمل به فور صدوره.

بعبدا في ٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٠

الإمضاء: إميل لحود»

مرسوم إعلان التشكيلة الحكومية

«مرسوم رقم ٤٣٣٦

تشكيل الحكومة.

إنّ رئيس الجمهورية

بناء على الدستور، لاسيما المادة ٥٣ منه،

بناء على المرسوم رقم ٤٣٣٥ تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٦ المتضمن تسمية السيد رفيق الحريري رئيساً لمجلس الوزراء،

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء،

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: عيّن السادة:

رفيق الحريري	- رئيساً لمجلس الوزراء.
عصام فارس	- نائباً لرئيس مجلس الوزراء.
بهيج طبارة	- وزير دولة.
بيار حلو	- وزير دولة.
مروان حمادة	- وزيراً للمهجرين.
جورج افرام	- وزيراً للصناعة.
محمد عبدالحميد بيضون	- وزيرا للطاقة والمياه.
الأمير طلال ارسلان	- وزير دولة.
سليمان فرنجية	- وزيراً للصحة العامة.
أسعد دياب	- وزيراً للشؤون الاجتماعية.
بشارة مرهج	- وزير دولة.
فؤاد السنيورة	- وزيراً للمالية.
عبدالرحيم مراد	- وزيراً للتربية والتعليم العالي.
ميشال موسى	- وزيراً للبيئة.
كرم كرم	- وزيراً للسياحة.
محمد نجيب ميقاتي	- وزيراً للأشغال العامة والنقل.

فؤاد السعد – وزير دولة لشؤون الإصلاح الإداري.

سيبوه هوفنانيان – وزيراً للشباب والرياضة.

خليل الهراوي – وزيراً للدفاع الوطني.

ميشال فرعون – وزير دولة.

غازي العريضي – وزيراً للإعلام.

باسل فليحان – وزيراً للإقتصاد والتجارة.

محمود حمود – وزيراً للخارجية والمغتربين.

سمير الجسر – وزيراً للعدل.

نزيه حبيب بيضون – وزير دولة.

علي قانصو – وزيراً للعمل.

غسان سلامة – وزيراً للثقافة.

الياس المر – وزيراً للداخلية والبلديات.

علي عجاج عبدالله – وزيراً للزراعة.

جان لوي قرداحي – وزيراً للمواصلات.

المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلّغ حيث تدعو الحاجة ويعمل به فور صدوره.

بعبدا في ٢٦ تشرين الأول ٢٠٠

الإمضاء: إميل لحود

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: رفيق الحريري

رئيس مجلس الوزراء

البيان الوزاري

«دولة الرئيس، النواب الأفاضل.

تنطلق حكومتنا اليوم على قاعدة أهم الإنجازات الوطنية في تاريخ لبنان وهو انتصار المقاومة، مقاومة كل اللبنانيين للعدوان والاحتلال الإسرائيلي وإجبار العدو على الانسحاب والاعتراف بالهزيمة.

ومع هذه الانطلاقة تحيي الحكومة مقاومة الشعب اللبناني وصموده وصبره عموماً وأهالي الجنوب والبقاع الغربي خصوصاً طوال العقدين الماضيين نظراً إلى ما تحمّلوه من معاناة وقدموه من تضحيات مؤكدة انها ستولي عناية خاصة لتعويضهم إنمائياً واقتصادياً الفرص التي بددها الاحتلال والخسائر التي أحدثها مع تأكيد متابعة ملف التعويضات المطلوبة من اسرائيل على مستوى المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية.

وتعتبر الحكومة ان أحد أهم أهدافها هو الحفاظ على إنجاز المقاومة والعمل على تثميره في كل المجالات مع التأكيد ان الموقف الاسرائيلي المتمادي في العدوان على لبنان من خلال الاستمرار في احتلال مزارع شبعا واعتقال الأسرى اللبنانيين، واحتلال الجولان، والتنكّر لحقوق الشعب الفلسطيني بما فيها حق العودة، وممارسة أبشع أنواع الظلم بحقه، ان هذا الموقف هو سبب التصعيد المفتوح على كل الاحتمالات في المنطقة.

لذلك يهمّ حكومتنا أن تؤكد انها ستعمل وفقاً لاقتناع عميق بأنّ انتصارنا في الجنوب هو انتصار للعرب جميعاً وهو ثمرة نضال وصمود لبناني – سوري مشترك يعكس وحدة الموقف والمصير والمواجهة المشتركة للاعتداءات الاسرائيلية على لبنان ونتائجها.

وتسعى حكومتنا إلى تأكيد أن المرحلة الحالية ستكون مرحلة فعلية لمبدأ وحدة المسار والمصير التي تربط لبنان وسوريا في اطار استقلال كل منهما وسيادته وان هذا المبدأ سيشكل قوة دافعة أساسية لجهة مساعدة لبنان على استكمال تحرير أرضه وأسراه، وعلى الرفض الفعلي لتوطين الفلسطينيين وضروة عودتهم إلي ديارهم. ولجهة تقدّم الموقف العربي وتطور العمل العربي المشترك في مواجهة اسرائيل خصوصاً في ظل الانتفاضة البطولية للشعب الفلسطيني وفي ضوء الموقف العربي المصرّ على ان عملية السلام هي تنفيذ للقرارات الدولية والقانون الدولي وليست تنفيذاً للإملاءات

الاسرائيلية. هذا الموقف الذي لا يمكن ان يتراجع تحت ضغط التهديد الذي تمارسه اسرائيل.

ان لبنان الذي كان قدوة في المقاومة، بإمكانه أيضاً أن يكون قدوة في العمل من أجل السلام الدائم والعادل والشامل القائم على استكمال انسحاب اسرائيل من أرضه وتحرير الجولان واستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه وفقاً لقرارات الأمم المتحدة. وسيستمر لبنان في السعي نحو السلام ضمن الثوابت الوطنية، مهما تصلّبت اسرائيل في مواقفها ومهما بدت إمكانات السلام ضئيلة هذه الأيام. فهذا البلد الصغير في المساحة، الكبير في التضحية، يدرك كيف يواجه الاحتلال بالمقاومة ولكنه يدرك أيضاً كيف يسهم بإصرار في إحلال السلام العادل والشامل في المنطقة، هذا السلام الذي لا يزال هدفاً استراتيجياً نعمل من أجله بالتعاون مع أشقائنا العرب وأصدقائنا في العالم.

لكن حكومتنا وهي تتطلع إلى اليوم الذي يعمّ فيه السلام وطننا والمنطقة لن تنتظر حلوله كي تبادر إلى الإصلاحات السياسية والإدارية والاقتصادية والمالية والاجتماعية الضرورية لإحياء الدورة الاقتصادية، وللخروج بشكل تدريجي من الأزمة الاجتماعية ولترتيب البيت الداخلي، بل ستعمل منذ الآن لتحقيق ذلك جتى إذا جاءت ساعة السلام، يكون لبنان مؤهلاً للدخول إلى عصره قوياً معافى على جبه تحدياته كما على الفوز بثماره. وإذا تأخرت الساعة نكون قد وفرنا الحماية المطلوبة للوطن وأبنائه.

الحريات والديموقراطية

ولقد جاء تأليف هذه الحكومة بعد انتخابات نيابية عبّر خلالها الشعب اللبناني عن تطلعات وآمال نلتزم السير على هديها إيماناً منا بضرورة تعزيز الحريات العامة وتوسيع المشاركة الشعبية وتعميق الممارسة الديموقراطية والعمل على معالجة أسباب الضائقة الاقتصادية والاجتماعية التي يئنّ تحت وطأتها اللبنانيون، موجّهين أنظارنا نحو المستقبل الأفضل الذي يليق بوطننا ويستحقه أبناؤه.

والمستقبل القريب يعني في عرفنا تعزيزاً للمسلمات الوطنية القائمة على السيادة والاستقلال والديموقراطية، وتشجيعاً لكل أشكال الحوار والتفاعل بين أبناء الوطن الواحد وتبنياً للحداثة النشطة والمنتجة دون نبذ التراث وسيراً حثيثاً على طريق عصرنة

التشريعات والمؤسسات بحيث نتمكن من مواكبة تحوّلات الراهن من الزمن وندفع بوطننا إلى تبوؤ الموقع الذي يستحق في المنطقة والعالم، انطلاقاً من التزامنا مبادئ الحكم الديموقراطي القائمة على احترام الإرادة الشعبية وصون المؤسسات الدستورية واستلهام المصلحة العامة في التشريع والتنظيم، وعلى القضاء النزيه والإدارة الفعالة والتلازم الدائم بين طموات المجتمع الأهلي وسياسات الدولة بما يعزز الاستقرار السياسي في البلاد ويحقق الإنماء المتوازن بين مناطقها ويكرس الثقة بين اللبنانيين. ان حكومتنا تسعى إلى تعزيز ثقة المواطن بالدولة وبالنظام السياسي متوسلة للوصول إلى تلك المبادئ والسياسات والممارسات المرتكزة إلى:

أولاً: الوفاق الوطني واستكمال عودة المهجرين:

ان حكومتنا التي تمثل اليوم أمام مجلسكم الكريم هي حكومة تعزيز الثقة بالدولة وبالنظام، ولذلك فهي تطمح إلى ان تكون حكومة تعزيز الوفاق الوطني وتحفيز النمو. لقد شهدت الأعوام العشرة الماضية دخولاً في عصر جديد للبنان، هو عصر التشييد والبناء الاجتماعي والسياسي على أساس وثيقة الوفاق الوطني، والدستور المنبثق عنها. إلاّ ان الحياة السياسية حفلت خلال هذه الأعوام بالعديد من النقاشات التي كانت موضوع تجاذب وجدال سياسي ولاسيما تلك المتصلة بمسائل تتعلق بالدستور، وبالفصل بين السلطات، وبالتوازن السياسي والإنمائي، وبقوانين الانتخابات.

ان هذه النقاشات أمور طبيعية في ظل النظام الديموقراطي المنفتح الذي يعيشه لبنان، والذي صار تقليداً عريقاً من تقاليده. فالنظام الديموقراطي في لبنان هو نظام مشاورة شعبية واسعة.

ان حكومتنا، مصرّة على تناول المسائل التي كانت في روحيّة الوفاق والتوافق، والعمل بها وفق الدستور وضمن المؤسسات الدستورية بمبادرات حوارية لكي تأتي الحلول لسائر القضايا المثارة، حصيلة للتوافق الوطني، ولتقاليد الحريات والمؤسسات، والتوازن، وهي تقاليد ومؤسسات عرفنا في ظلها الاستقرار والازدهار.

وفي هذا الصدد فإن الحكومة تتعمّد إعطاء قضية المهجرين الأولوية القصوى، وذلك بتحصين المصالحات التي تمّت واستكمال ما لم يتم بعد وإزالة المعوقات الإدارية وتأمين التعويضات الكافية والعادلة لجميع المستحقين، من خلال الاعتمادات التي أقرها

مجلسكم الكريم وتوفير مناخات العودة الفعلية والمستمرة والمنتجة، وظروفها بحيث تنجز الوزارة المختصة بالتعاون مع الوزارات الأخرى ذات الاختصاص والصلة المهمّة التي أنشئت في سبيلها وتنتفي بذلك علّة وجودها.

لقد علّمتنا تجارب العقد الأخير ان المشكلات مهما تعاظمت، فإنّ إرادة الشعب اللبناني في العيش المشترك، والوفاق، قادرة على التصدي لها، وإيجاد الحلول الملائمة، والتحدّي هو في قدرة المؤسسات التمثيلية والدستورية على الاستجابة لهذه الإرادة، وبلورتها، بما يحفظ وحدة مجتمعنا وتضامنه، وصون مصالح فئاته، وقبل ذلك وبعده، صحة تمثيلنا له.

ثانياً: سيادة القانون وحماية المواطن:

لقد أثبتت تجارب اللبنانين ان وضع الدولة لا يستقيم ولا تتأمن حقوق المواطنين وحرياتهم إلاّ في دولة يسود فيها القانون ويحترم.

لذلك سوف تضع الحكومة نصب عينيها العمل على تحقيق دولة يخضع الجميع فيها، حكاماً ومواطنين، في تصرفاتهم وأعمالهم، لقواعد واضحة ومعلومة منصوص عليها في قوانين - قواعد تراعي حقوق الإنسان الأساسية وتحترمها.

إنّ الدستور اللبناني كرس في أولى مواده الحقوق الأساسية للمواطن، فنصّ على ان الحرية الشخصية مصونة وانها في حمى القانون، وعلى انه لا يمكن أن يقبض على أحد أو يحبس أو يوقف إلاّ وفاقاً لأحكام القانون.

إنّ الحكومة سوف تعمل جاهدة على وضع هذه القاعدة الدستورية موضع التطبيق الفعلي عن طريق تنظيم القضاء وتطوير عمل الضابطة العدلية، كما ستتقدم من مجلسكم الكريم بمشروع قانون يحدد بوضوح الحالات التي يمكن للقاضي أن يلجأ فيها إلى التوقيف الاحتياطي، مع وضع سقف لمدة التوقيف تأخذ في الاعتبار متطلبات التحقيق للكشف عن الجرائم من جهة، والحفاظ على حقوق المواطن وحريته وكرامته من جهة أخرى، كل ذلك انطلاقاً من ان كل تدبير مانع للحرية هو استثناء للقاعدة العامة التي تقضي باعتبار المرء بريئاً حتى ثبوت أدانته، وهي قاعدة ينتج منها إعطاء الموقوف احتياطياً والذي تمنع عنه المحاكمة الحق في التعويض.

ثم ان الحكومة وإدراكاً منها لأهمية القضاء في دولة القانون، سوف توليه عناية قصوى من أجل تعزيز استقلاليته.

من أجل ذلك لا بدّ من إعادة النظر في بعض التشريعات القائمة لضمان مزيد من الاستقلالية في العمل القضائي، وتشديد العقوبة عن التدخل في عمل القضاء، وتعزيز صلاحية التفتيش القضائي لتمكنه من إزالة الشوائب.

ثالثاً: الإعلام والحريات: دور مميز للبنان:

إنّ الحرية والديموقراطية هما أساس نظامنا السياسي ومن خصائص وجود لبنان التي يجب صونها وتطوير ممارستها. وانطلاقاً من ذلك تؤكد حكومتنا بأنها ستكون ضامنة للحريات الأعلاميّة وراعية للحوار الوطني الديموقراطي بين جميع اللبنانيين.

لقد تطوّر القطاع الإعلامي، لاسيما المرئي والمسموع، في السنوات الأخيرة تطوراً بارزاً، وهو في حركة نمو مستمر بفعل ثورة الاتصالات مما فرض مواكبة دائمة له وتطويراً للأنظمة والقوانين منسجماً معه. وعلى هذا الأساس ستسعى الحكومة إلى تطوير المؤسسات الاعلامية الرسمية والخاصة وتفعيلها لتلعب دورها المحلي والخارجي عبر البثّ الفضائي في إبراز الصورة الحقيقية للبنان كوطن للحرية والحوار والتنوّع، والثقافة المتفاعلة مع كل الثقافات، والحضارة المنفتحة على كل الحضارات، وكمثال في الصمود والتحرير.

وإلى جانب قطاع الإعلام هناك قطاع الإعلان المهم والمتطور والذي قطع شوطاً كبيراً في النمو واستقطب أعداداً كبيرة من الشباب اللبناني، وتوسع إطاره مع توسّع انتشار البث الإعلامي عبر الفضائيات المختلفة.

لقد خطا قطاع البث الفضائي والعلاقات العامة والإعلانات خطوات كبيرة ومهمة، بتوسيع دور لبنان في هذا السوق المتنامي اقليمياً وعالمياً. ولذلك سيكون من البديهي التركيز على هذا القطاع وتشجيع الخطوات الايلة لنجاحه وتأكيد اعطائه أكبر هامش ممكن للتحرك، وتجنّب كل ما من شأنه أن يؤدي أو أن يحدّ من حريته ونموه السريع ومن تعاظم حصته في السوق العربية والعالمية. لقد أصبح هذا القطاع جزءاً أساسياً من الصناعة الوطنية المتقدمة وفيه مبدعون ومنتجون أصحاب خبرات وكفاءات عالية وصلوا إلى أعلى المراكز في العالم.

وسبق للحكومة السابقة ان تقدّمت بمشروع قانون لإنشاء المدينة الإعلامية، وهو قانون رائد بفكرته وبأهدافه ومفيد لحركة الاقتصاد اللبناني في عملية عبوره إلى القرن الحادي والعشرين، ولكن الحكومة ستعمد إلى استرجاع مشروع القانون لإجراء بعض التعديلات عليه بما يجعله متجاوباً مع الهدف الذي من أجله وضعت فكرة المشروع آخذين في الاعتبار التجارب المماثلة التي قامت بها دول أخرى في هذا المجال.

رابعاً: الاهتمام بالشباب:

إنطلاقاً من الاقتناع بأهمية دور الشباب والرياضة تمّ استحداث وزارة خاصة لهذا الشأن. وستسعى حكومتنا إلى إطلاقها بزخم لتتمكن من استقطاب جميع شباب لبنان وإطلاق المبادرات الكفيلة بتعزيز الحوار بينهم وتنمية الروح الوطنية الجامعة والاستفادة من طاقاتهم وخبراتهم وتوفير المناخ الملائم لإشراكهم فعلياً في صياغة القرار الوطني ورسم مستقبل لبنان، وهم العصب الحقيقي للمجتمع الأهلي وعماد التقدم نحو غد أفضل ومن حقهم وواجبهم المشاركة في الحياة العامة بالبلاد، ومن واجبنا في المقابل حكومة ومجلساً إيلاء قضاياهم كل الاهتمام وتمكينهم من ولوج عصر المعرفة بثقة أكيدة وإقرار التشريعات اللازمة لذلك.

إنّ الشباب اللبناني وفي ظل الأزمة الاقتصادية الاجتماعية الخانقة التي يعيشها لبنان، يواجه أزمة البطالة التي تولد هجرة خطيرة تؤدي إلى إفراغ الوطن من أصحاب الكفاءات العالية والاختصاصات الحديثة وتدفعهم نحو أسواق العمل في الخارج. ولذلك ستسعى الحكومة إلي تحريك الاقتصاد وتحفيز النمو بما يوفر خلق فرص عمل للشباب ويتيح للبنان الاستفادة من طاقات أبنائه.

أما الرياضة التي تحظى باهتمام ومتابعة نسبة عالية من اللبنانيين وتستقطب خصوصاً أعداداً كبيرة من الشباب، والتي تطورت في مختلف المجالات وساهمت في محطات عديدة في تقديم صورة مشرّقة عن لبنان من خلال ما حققته فرق لبنانية متعددة وقطاعات متنوعة من إنجازات على المستويات الدولية والاقليمية والمحلية، فإنّ حكومتنا ستعطي هذا القطاع الإهتمام اللازم لتنميته وستوفر المناخات الملائمة لتحديثه وإطلاق المبادرات التي تعزز حضوره وتفعّل حركة الاتحادات والجمعيات والهيئات المعنية بذلك.

خامساً: دور المرأة:

إنّ حكومتنا وإيماناً منها بأنّ للمرأة اللبنانية دوراً أساسياً وجوهرياً في تطور المجتمع ستعمل على تشجيعها لتعزيز حضورها في الحياة العامة ومشاركتها الفعالة في الدورة الاقتصادية من خلال:

١ - منحها فرصاً متساوية في العمل والوظائف وفي كل المرافق العامة والخاصة.

٢ - صون حقوقها من خلال القوانين والتشريعات التي تمكنها من القيام بدورها على أحسن وجه.

سادساً: تعزيز دور الجمعيات الأهلية:

إنّ حكومتنا تؤكد سعيها إلى تفعيل دور الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية لتتكامل طاقاتها وإمكاناتها مع إمكانات الدولة لبناء وطن قوي معافى.

سابعاً: الثقافة:

إنّ الثقافة هي رأسمال لبنان الأول. وهدفنا نقل البلاد إلى مستوى الإسهام الفعال في اقتصاد المعرفة الذي بات أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً مع ما يقتضيه هذا الجهد من حرية انتقال المعلومات والاستثمار في العنصر البشري والاستفادة من الخبرات اللبنانية في دول الانتشار.

وستسعى حكومتنا في المجال الثقافي إلى إقرار قانون عصري لهيكلية الوزارة المختصة وإلى تأهيل المواقع الأثرية التي يفخر بها لبنان وتعزيز السياحة الثقافية والعمل، كي تكون قمة الدول الفرنكوفونية التي ستعقد في لبنان بعد نحو سنة حدثاً عالمياً مشهوداً، مما يسهم في تعزيز علاقات لبنان السياسية والاقتصادية والثقافية مع أكثر من خمسين دولة - ويقيننا ان لبنان، بكفاءته ومواهب أبنائه قادر على أن يكون نجماً لامعاً في فضاء الثقافة العربية التي ينتمي إليها والتي أسهم نوعياً في نموها. وستقوم حكومتنا على تشجيع الإبداع الفني والفكري في مجالات الرسم والنحت والمسرح والموسيقى، وفي مجال صناعة الكتاب وتصديره كما في مجال الإنتاج التلفزيوني بحيث يستعيد لبنان تماماً مكانته الرائدة في قلب الثقافة العربية المعاصرة. وإذا كانت حرية الفكر والإبداع مكفولة

في الدستور والقوانين، فإنّ من مهمات حكومتنا تشجيع وصول انتاج أدبائنا وفنانينا إلى أبناء المنطقة والعالم مما يعود بالنفع الكبير على صورة البلاد.

الوضع الاقتصادي والمالي

دولة الرئيس، السادة النواب، إنّ البلاد تشهد أزمة اقتصادية واجتماعية، ناجمة عن تراجع وتائر النمو، وحلول الركود، وهي لذلك تعاني من ارتفاع في معدلات البطالة كما تعاني من عجز الموازنة والزيادة في الدَين العام.

لقد أثبتت التجارب السابقة صعوبة خفض الإنفاق العام المتمثل أساساً بالنفقات المترتبة جراء خدمة الدين العام ورواتب العاملين في الدولة. إلاّ ان هذه الحقيقة يجب أن لا تمنع من السعي إلى اعتماد خطة طويلة الأمد لترشيد الإنفاق وخفضه في المجالات الممكنة. في ضوء ذلك تعتزم الحكومة حصر الزيادة في الإنفاق في المجالات الضرورية وخصوصاً تلك التي تسهم وتؤدي إلي تفعيل الحركة الاقتصادية وتحفيز النمو وكذلك المحافظة على مستوى التقديمات الاجتماعية.

إستناداً إلى ما تقدّم فإنه لا بدّ من مقاربة مشكلة العجز في الموازنة من خلال تفعيل الدورة الاقتصادية وتحقيق النمو المستدام وتفعيل الجباية الذي يؤدي بمجمله إلى زيادة إيرادات الخزينة والخفض التدريجي في نسب العجز ومبالغه في الموازنة.

إنطلاقاً من ذلك فإننا نعتقد ان السياسات المحفزة على النمو تمثّل الوسائل الأنجع لمعالجة مشكلة العجز. فالنمو الاقتصادي يتيح للدولة اقتطاع حصة أكبر من الدخل الوطني لمصلحة الخزينة، دون أن يؤثر ذلك على مستوى دخل المواطنين ودون أن يتطلب زيادة في معدلات الضرائب والرسوم.

لذلك فإنّ الحكومة ستعتمد جملة من السياسات ومشاريع القوانين والإجراءات المحفزة للقطاع الخاص ومبادراته وبالتالي على تحقيق نمو مستدام في الاقتصاد الوطني، ومن أهمها:

١ - وضع مشاريع قوانين جديدة تسهم في تهيئة المناخات الملائمة للإستثمار.

٢ - إطلاق العمل في المشاريع المجمدة أو التي تباطأ العمل فيها والتي تتوفر لها موارد من قروض ميسرة.

٣ - العمل على تعزيز الثقة في حاضر الاقتصاد اللبناني ومستقبله بما في ذلك العمل على تسويق السلع والخدمات اللبنانية وترويجها محلياً وخارجياً لدى شركائنا التجاريين الخارجيين.

٤ - اعتماد السياسات الآيلة إلي تحقيق المزيد من الانفتاح في الاقتصاد اللبناني بما في ذلك اعتماد سياسة الأجواء المفتوحة وتسهيل الحصول على إجازات الدخول إلى لبنان واتخاذ الإجراءات الآيلة إلى خفض الحواجز الجمركية وإزالة العوائق غير الجمركية.

٥ - تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع إنجاز المعاملات وتفادي الروتين الإداري.

٦ - العمل على خفض بعض الرسوم والضرائب ورسوم الاتصالات بما يؤدي إلى المزيد من التحفيز للحركة الاقتصادية.

٧ - العمل على عقد المزيد من الاتفاقات مع المجموعات الاقتصادية العربية والأوروبية ومنظمة التجارة.

٨ - العمل على تحسين الجباية لحقوق الخزينة.

٩ - اعتماد مبدأ الخصخصة للمشروعات والمرافق التي يكون في خصخصتها مصلحة للإقتصاد والمواطنين واستعمال حصيلتها في خفض الدين العام.

١٠ - تأكيد المبادئ الأساسية التي ارتكز عليها اقتصاد لبنان كما وتأكيد الاستقرار التشريعي واحترام الدولة لموجباتها والتزاماتها وتعهداتها.

١١ - منح المكافآت وبعض الإعفاءات للمؤسسات التي تحصل على تصنيفات لمنتجاتها وخدماتها صادرة عن المؤسسات الدولية المعنية مثل الـ ISO.

إنّ التحدي الأكبر الذي يواجهه لبنان في المستقبل، هو تفعيل اقتصاده الحرّ ليصبح اقتصاداً تنافسياً غايته تطوير طاقات اللبنانيين وقدراتهم وإنتاجيتهم في سياق التوجّهات الجديدة للاقتصاد وتأمين فرص عمل للمواطنين، وتحسين المستوى المعيشي من خلال إنماء متوازن وشامل.

إنّ المواطنين يتوقعون منا التصدي لهذه التحديات، وقد يبالغ بعضهم فيراهن، تحت وطأة الأوضاع الاقتصادية والمعيشية القاسية، على اجتراح حكومتنا لحلول سحرية تنقل الواقع الاقتصادي والاجتماعي من حال إلى حال. ولأنّ الحكومة ليست في وارد

الدخول مع الرأي العام اللبناني، ومع مجلسكم الكريم، في أي شكل من أشكال الوعود الوردية، فقد رأينا أن نلتزم أمامكم وأمام الشعب اللبناني العمل على مواجهة الأزمة وبذل كل المستطاع في سبيل تجاوزها وفقاً للأسس الآتية:

أولاً: الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، الذي أثبتت الأعوام الماضية انه، كان وما يزال أحد أهم أسس الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

ثانياً: متابعة ورشة الإعمار والنهوض الاقتصادي لتحفيز النمو وذلك بالوتيرة التي تتيحها إمكانات الدولة، والثقة بالقدرات الفائقة للشعب اللبناني، مستخدمين الأموال والاتفاقات الموقّعة مع المؤسسات الدولية والدول الصديقة.

ثالثاً: الخصخصة: اننا نرى في الخصخصة واحدة من السياسات التي نلتزمها لتحفيز النمو وتحقيق منافع اقتصادية من خلال إدارة أفعل وخدمة أفضل وكلفة أدنى للمرافق التي يجري تخصيصها، فضلاً عن كونها تسمح بإطلاق حرية المبادرة على أوسع نطاق، مستفيدين في تطبيقها من خبرة تجارب عالمية مماثلة تمتد على نحو عقدين من الزمن، وهي خبرة تدفع إلى استخلاص العبر الكثيرة. والتخصيص الناجح هو الذي يأخذ في الاعتبار نوعية القطاع المنوي تخصيصه لاختيار الطريقة المناسبة لإنجاز التخصيص. لقد أثبتت الخصخصة نجاحها في المجالات التنافسية كالبيع المباشر لمستثمرين استراتيجيين، وفق شروط محددة تضعها الدولة إضافة إلى البيع للجمهور، وتحويل بعض المنشآت إلى شركات مساهمة يشترك فيها القطاع الخاص بنسب مختلفة، وطريقة الامتيازات Concessions في المجالات التي تتمتع بالحصرية، وطريقة الـ B.O.T والطرائق المماثلة، في المجالات الاقتصادية الجديدة التي تحتاج إلى توظيف رساميل كبيرة يساهم فيها اللبنانيون والمقيمون والمغتربون، على أن يكون ذلك كله ضمن إطار يكفل عدم التسلّط والاحتكار ومن خلال آلية فعالة لمراقبة المرافق التي يجري تخصيصها.

رابعاً: الدعم والتوسع وخلق فرص العمل الجديدة، وتسهيل سبل الاستثمار، من طريق الاستفادة والبناء على الخصائص الأساسية والميزات التنافسية للاقتصاد اللبناني القائم على تشجيع المبادرة الفردية وعن طريق الضمانات القانونية للملكية، وتعزيز الاستقرار التشريعي والضريبي.

لذلك فإنّ الحكومة تعتزم الاستمرار بقوّة في تهيئة المناخات الضريبية والجمركية والقانونية والإدارية الكفيلة بالدفع إلى الاستثمار في المجالات الانتاجية المختلفة، والسير

في اتجاه عقد اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. كما تلتزم المضي في عقد الاتفاقات الثنائية والجماعية مع الدول العربية والمناطق الحرة، والمناطق الصناعية، ودعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة، ومؤسسات صناعات التطوير، ومشروعات الاقتصاد والتكنولوجيا الحديثة للكفاءات الشابة.

خامساً: السعي إلى معالجة المشكلة المزمنة التي تعانيها الإدارة والعمل على ضبطها وتبسيطها وتحجيمها وتطويرها تحديثاً وعصرنة ومكننة وتدريباً وكذلك زيادة انتاجيتها، عبر تزخيم التنمية الإدارية وتفعيل دور أجهزة الإصلاح الإداري وهيئات الرقابة وإدارة البحوث والتوجيه وتكريس تعاونها.

إنّ نجاح أي برنامج حكومي هو رهن بوجود إدارة حديثة ومتطورة وذات كفاءة وفعالية عالية من خلال برامج تدريب متخصصة ومستمرة تعمل بهدي من روح العصر وتطوراته السريعة. هذه الإدارة يجب أن تؤمن بأنّ علّة وجودها هو خدمة المواطنين وحاجات تطور الاقتصاد والتنمية والمفسحة دوماً للتطور ولتحسين مستوى الفعالية والكفاءة، والمتقبلة لروحيّة النقد البنّاء والمحاسبة على أساس الإنتاج والكفاءة ومستوى الأداء ونوعيته.

لقد أثبتت التجارب الماضية ان وجود هذه الإدارة يتطلب خطة واضحة وعملاً مستمراً ووقتاً طويلاً ويرتبط في الوقت نفسه باقتناع جميع القوى السياسية والفاعليات ومساهمتها وتعاونها لتحقيق هذا الهدف.

ولذلك فإنّ حكومتنا ستعمل على اقتراح قوانين وتشريعات سوف تتمنى على مجلسكم الكريم النظر فيها وإقرارها وتتعلق بجملة أمور ومن ضمنها:

أ – تعديل أحكام قانون المحاسبة العمومية وذلك من أجل تبسيط وتسريع المعاملات الإدارية وتحفيزاً للمحاسبة على أساس الأداء.

ب – تعديل أحكام نظام المناقصات بهدف تبسيطها بما يتفق مع ما هو معتمد في غالبية دول العالم ومما يؤدي إلى تبسيط عملية إجراء المناقصات وضبطها وتحسين شروط إجرائها ونتائجها.

ج – تعديل أحكام قانون التجارة بهدف تشجيع الاستثمار المحلي والخارجي لكي يواكب هذا القانون التطورات والتحوّلات الجارية على صعيد التقنيات وأساليب الاتصال والتجارة الالكترونية بما يؤدي إلى تعزيز مكانة لبنان في التبادلات التجارية الدولية.

د – تطوير قانون البلديات وتعزيز صلاحيتها وذلك إيماناً منّا بالديموقراطية المحلية وتمكيناً للمواطنين من أن يشاركوا في كل مستويات القرار البلدي والوطني ممارسة ومحاسبة.

هـ – تعديل قانون الجمارك لكي تستطيع إدارة الجمارك أن تقدّم خدمات عصرية وسريعة وفعالة تسهم في تحريك السوق المحلية وخفض كلفة السلع والخدمات على اختلافها مما يعزز من إمكانات مؤسسات القطاع الخاص على المنافسة.

و – وضع تشريع عصري يرعى تجارة الترانزيت ويشجّع عليها.

ز – تعديل بعض أحكام قوانين البناء مما ييسّط ويفعّل عمل المستثمرين في هذا القطاع الحيوي.

ح – تعديل بعض أحكام الضمان الاجتماعي لجهة خفض رسومه وإعادة تحديد مهماته وطرائق إدارته والقطاعات والمجالات التي يغطيها، بما يؤدي إلى خفض كلفة الاستخدام في لبنان ويسهم في تعزيز حركة خلق فرص العمل الجديدة ولا يؤدي إلى الانتقاص من المنافع التي يحصل عليها الموظفون والأجراء.

ط – العمل على إصدار قانون للإيجار يعدل بين المالك والمستأجر.

ي – تنظيم الاستشفاء الرسمي وتفعيله. وقد قامت الحكومات السابقة بمقتضى خطة النهوض بتحديث المستشفيات والمراكز الصحية، واستحداث مستشفيات ومراكز صحية جديدة. وقد قاربت هذه الخطة صور الاكتمال، وينبغي التركيز الآن على تشغيل هذه المراكز بكفاءة. ان موضوع الاستشفاء أساسي دائماً، لكنه في ظروف الأزمة الاقتصادية والاجتماعية أصبح أكثر إلحاحاً. فلا بدّ من عمل جاد ومسؤول يؤدي إلى تقديم الخدمات الصحية للمواطنين على أوسع نطاق ممكن، بفعالية تؤدي إلى خفض كلفتها.

إنّ تنامي الفاتورة الاستشفائية والصحية والدوائية بنسب عالية خلال الأعوام الماضية، غير المترافق مع تحسين مماثل في نوعية التغطية الصحية للمواطنين وفي أسس الصحة الوقائية، أصبح يستدعي معالجة سريعة. لذلك نرى ضرورة إتخاذ قرار جريء بإخراج القطاع الصحي من دائرة التجاذبات بحيث تصبح وزارة الصحة الجهة الأساسية المعنية بالصحة والتخطيط للمستقبل تمهيداً لاعتماد الأدوات والوسائل الكفيلة بتأمين مستوى أفضل من التغطية الصحية للمواطنين وبقدر أعلى من الكفاءة والفعالية للموارد المادية والبشرية المخصصة لهذا المجال.

ك – تعزيز قدرة لبنان التنافسيّة في قطاع المعلوماتية وذلك من خلال إعادة النظر في التشريعات الموجودة وتطويرها لتراعي المقاييس العالمية. من خلال تحديث البنية التحتية للإتصالات والمعلوماتية وتطويرها، وإعادة النظر في كلفة استعمالها. هذا إلى جانب تعزيز التزام لبنان مبادئ حماية الملكية الفكرية مما يفسح في المجال لجذب أصحاب الكفاءات إلى لبنان واستخدامه منهم كنقطة انطلاق نحو أسواق المنطقة.

سادساً: في الزراعة – والتصنيع الزراعي:

رغم النسبة الكبيرة من المواطنين الناشطين في مجال الزراعة، فإن نسبة إسهام هذا القطاع في الناتج الوطني العام تستمر في التراجع. ويعود ذلك إلى أمور ثلاثة: ضآلة الاستثمار في الحديث الزراعي وفي تنويع المحاصيل، عدم قدرة الإنتاج اللبناني على المنافسة، وضآلة الاستثمار في التصنيع الغذائي. إنّ الحكومة تعتزم العمل على حلّ مشكلة الري، وتشجيع التصنيع في المجال الزراعي كما في المجالات الأخرى، والبحث من خلال التعاون الاقتصادي العربي عن أسواق قائمة ومستجدة للمنتجات الزراعية اللبنانية بما في ذلك التعاون مع الشقيقة سوريا لجهة التخصص في محاصيل زراعية معينة بما يعود بالفائدة على البلدين الشقيقين. كما تعتزم تفعيل الإرشاد الزراعي، والزراعات البديلة، وتشجيع الزراعات ذات المردود العالي. وستعمل الحكومة على تخصيص الأموال اللازمة من أجل تشجيع الصادرات الزراعية.

إنّ ثروة لبنان المائية جزءأساسي من الثروة الوطنية يجب تطويره وحمايته ووضع استراتيجية لتثميره والاستفادة منه من خلال:

١ – الحفاظ على المياه الجوفية وتعزيزها وحمايتها من التلوث.٢ – إنشاء مشاريع لاستخدام المياه السطحية كالسدود والبحيرات واستكمال مشروع الليطاني وتنفيذ هذه المشاريع بأفضل الطرق وذلك في إطار البروتوكولات للتحويل الميسّر المعقود مع الدول والمؤسسات الصديقة.

٣ – إيجاد إدارة عصرية لاستخدام المياه وترشيد استعمالاتها والتعاون مع وزارة البيئة لهذا الهدف.

٤ – وضع خطة لتوسيع شبكات المياه وتحديثها في إطار التعاون مع القطاع الخاص بهدف تأمين المياه إلى جميع المناطق والأحياء اللبنانية.

سابعاً: السياسة الإسكانية:

المثابرة على دعم السياسة الاسكانية للدولة والمضي في تطبيق القانون المتعلق بالمؤسسة العامة للإسكان، وتوسيع نطاق الصلاحية، لكي يطال شرائح جديدة من ذوي الدخل المحدود. وستعمل الحكومة لتوسيع نطاق التعاون ليصبح ثلاثي الجوانب بين المؤسسة العامة للإسكان والمصارف الخاصة، وصندوق الضمان الاجتماعي، من أجل الوصول إلى سياسات طويلة المدى في مجال إسكان ذوي الدخل المتوسط والمحدود.

ثامناً: التربية والتعليم:

إنّ ملف التعليم بكل أنواعه ومستوياته ذو أولوية قصوى على المستوى الوطني، من نواحٍ عدّة. فهناك الجانب الاجتماعي المتعلق بكلفة التعليم والجانب السياسي المتعلق بمبدأ تكافؤ الفرص، وديموقراطية التعليم، وهناك أخيراً وليس آخراً الجانب المتعلق بالمستقبل الوطني، والتنمية المستدامة والشاملة، والتي تعتمد على المستوى التعليمي والتطويري لمجموع المواطنين وقدرتهم على استيعاب متغيرات العصر، والإسهام في المستقبل بكفاءة واقتدار. وستعطي الحكومة الاهتمام الكافي للمدرسة الرسمية لتصبح، وفي مختلف المناطق اللبنانية، قادرة على استيعاب أبنائنا الذين قاربت نسبتهم في التعليم الرسمي الـ ٥٠ في المئة بالمقارنة مع المدارس والمعاهد الخاصة.

تعتزم الحكومة إعادة النظر في خريطة توزيع المدارس لجهة التركيز وزيادة العدد في بعض المستويات. كما تعتزم متابعة التقصّي في شأن تطبيق البرامج الجديدةواستيعابها وتصحيحها وتطويرها، والنظر في هيكلية الإدارة التربوية، وفي مشكلات المعلمين لجهة التثقيف والتدريب ورفع مستوى الكفاءة ووسائل التشجيع والرقابة.

وستولي الحكومة اهتماماً خاصاً للتعليم المهني والتقني بحيث تعمل على تنفيذ خطة بناء المعاهد الفنية والتقنية، ومعاهد التكنولوجيا المتوسطة والعالية، وتعمد إلى تعزيز برامجه وتصنيف شهاداته بحيث تتلاءم هذه الخطة مع حاجات سوق العمل كمّاً ونوعاً.

أما الجامعة اللبنانية ذات الدور الكبير في البناء الحاضر والمستقبلي للبنان، فهي تضم بين جنباتها حوالى الـ ٦٠ في المئة من الطلاب المتلقّين للتعليم العالي في لبنان وهي تعاني ما تعانيه المؤسسات التربوية الأخرى.

ولذلك تعتزم الحكومة إيلاءها، وهي المؤسسة الوطنية العريقة، فائق عنايتها من خلال إقرار قانون جديد لها بالتعاون مع مجلس الجامعة، ووزارة التربية، يساهم في رفع مستواها إدارة وأساتذة وطلاباً. كما تحرص على استكمال صرحها الجامعي الذي تأخّر إنجازه كثيراً. وستظلّ الحكومة معنية بالحفاظ على الاستقلال الأكاديمي والإداري للجامعة، وعلى مدّها بكل أشكال الدعم الممكن، بما يحفظ لها هيبتها ومستواها التعليمي، وحداثة مرافقها ومختبراتها ومكتباتها ومراكز بحوثها والدراسات، وبما يؤدي إلى قيامها بالآمال المعقودة عليها في حاضر لبنان ومستقبله.

تاسعاً:

وضع المشاريع اللازمة والإسراع للإستفادة من الأموال المرصودة لمصلحة لبنان لدى المنظمات الدولية وصناديق الدول الشقيقة والصديقة. وهذا يقتضي الانفتاح القوي على الجهات والمؤسسات العربية والدولية التي ساعدت لبنان، والتي يمكن أن تساعده. فهناك اتفاقات وعقود لم تنفّذ أو لم تستنفد إمكاناتها وهناك فرص لاستحداث اهتمام متجدّد ببلادنا وإمكاناتها وحقوقها، أيضاً. إنّ للبنان رصيداً قوياً لدى أبنائه المغتربين، ولدى الأشقاء العرب، ولدى البلدان والمؤسسات الإقليمية والدولية، ولذلك فإننا سنعمد إلى دعوة الدول المانحة لتتحمل مسؤولياتها في مساعدة لبنان.

عاشراً: البيئة:

إنّ الحكومة تضع البيئة في أولويات اهتماماتها. فقد أثبتت التطورات الأخيرة في العالم ان القرارات الصائبة بيئياً هي في الوقت نفسه صائبة اقتصادياً إذا كان المقياس حياة الشعوب ومصلحة الأجيال المقبلة وليس الحسابات والمصالح الآنية للأفراد.

نحن ندعو إلى حالة طوارىء بيئية في لبنان، توقف فوراً كل تخريب بيئي، وتضع سياسة بيئية صريحة وبرنامج عمل محدداً بجدول زمني. والإدارة البيئية التي ندعو إليها ليست ملحقاً يضاف إلى البرامج الإنمائية، بل هي جزء عضوي منها لمعالجة مسائل مثل مصادر تلوّث الهواء والفوضى في وجهة استعمال الأراضي وتنظيم الصناعة.

ولا بدّ من إنشاء مؤسسة وطنية علمية للبيئة، غايتها إجراء البحوث والدراسات المختصة ووضع المعايير. هكذا تصبح السياسات البيئية الوطنية مرتكزة على معلومات

موثوقة، بدل ان تبقى ردات فعل وإسعافات أولية لا يتجاوز مفعولها، في أحسن الحالات، تأجيل المشكلة أو نقلها من مكان إلى آخر.

إنّ التنسيق بين عمل وزارة البيئة وسائر الوزارات سيكون كفيلاً بإيجاد الحلول الثابتة لقضايا الكسارات والمرامل وبتنفيذ خطة توعية شاملة تهدف إلى تزويد أجيالنا خصوصاً بالمبادئ البيئية المعتمدة على البرامج الإعلامية والمدرسية والأهلية.

إنّ التدابير التنفيذية للسياسة البيئية التي نطمح إليها يجب ألاّ تقتصر على العقوبات وردع المخالفين. فمن الضروري أن تكون الحوافز جزءاً أساسياً في أية سياسة عصرية، بحيث يتم تشجيع الأفراد والمؤسسات على اعتماد إجراءات تحمي البيئة، بإعطائهم الدعم المالي والإعفاءات الضريبية، إلى جانب فرض ضرائب وغرامات على الملوّثين.

علينا جميعاً، مواطنين وقادة سياسة وفكر وصناعة وتجارة، العمل معاً من أجل ضمان بيئة معافاة للأجيال المقبلة.

حادي عشر: الأشغال العامة والنقل:

إنّ الحكومة عازمة على وضع سياسة جديدة لصيانة الطرق، بما في ذلك درس إمكان خصخصة بعضها، بحيث تستفاد من الاعتمادات المتاحة بأفضل الأساليب لتأمين فعالية أكبر. وبكلفة أقل، وذلك استناداً إلى قاعدة معلومات تعتمد النظام الجغرافي المعلوماتي لتحديد متطلبات الصيانة ودرس الجدوى وتحديد مردود الصيانة ووضع أولويات الأشغال.

وفي مجال التنظيم المدني فإنّ الحكومة ستعمل على وضع مخطط عام لإعادة ترتيب الأراضي اللبنانية، بما يخدم تحقيق الإنماء المتوازن مع الحفاظ على الثروة الزراعية والحرجية والطبيعية والأثرية، وتوسيع أعمال الضم والفرز العام في مناطق الشيوع لتحرير مالكيها من هذا الشيوع.

وعلى صعيد النقل، فإنّ الحكومة تعمل على رسم سياسة عامة للنقل، تقوم على إيجاد تكامل بين دور القطاع العام ودور القطاع الخاص من خلال الفصل بين رسم السياسة والأهداف والتنظيم والرقابة من جهة، والتشغيل من جهة أخرى. فالدور

الأساس للدولة هو رسم السياسة وصياغة الاستراتيجية وبلورة الخطوط العريضة للأطر التنظيمية، مع التقليل من دور القطاع العام في عملية تشغيل وسائط النقل، مما يستوجب استصدار تشريعات جديدة تحدّد بموجبها الهيئات غير الحكومية المولجة بالتنظيم والرقابة، وموقعها.

وفي مجال النقل الجوي، ترى الحكومة ضرورة مواكبة التطور السريع في هذا القطاع، عبر اعتماد سياسة الأجواء المفتوحة. كما ستعمل الحكومة على إنشاء هيئة مختصة بإدارة قطاع الطيران المدني.

أما في القطاع البحري، فإننا نرى ضرورة وضع مخطط للمرافئ التجارية والسياحية ومرافئ الصيد والنزهة على طول الساحل اللبناني.

وفي مجال النقل البري، فإننا سنعمل على تحويل مصلحة السكك الحديدي والنقل المشترك من مشغل منافس في القطاع إلى منظّم للقطاع بحيث يتم إنشاء شركة تجارية مستقلة تشغّل باصات المصلحة، ويتم وضع المراسيم التنظيمية والتطبيقية لإعادة هيكلة المصلحة بما يتناسب مع دورها التنظيمي والرقابي. وستسعى الحكومة إلى تعميم النقل المشترك على كامل الأراضي اللبنانية بما في ذلك القطارات، مما يسهم في تحريك الدورة الاقتصادية ويخفض فاتورة المحروقات ويحدّ من التلوّث البيئي.

أما في مجال نقل البضائع فسنستمر في العمل على خفض رسوم النقل داخلياً وعبر الحدود بالتنسيق والتفاوض مع البلدان الشقيقة المجاورة.

ثاني عشر – السياحة:

لقد أضحت السياحة صناعة عالمية متطورة تتنافس فيها جميع البلدان، وتعتمد على رؤية حديثة للمنتوج السياحي الذي بات يتعدى سياحة الاستجمام إلى استثمار مخزوننا الثقافي وتراثنا الحضاري والمعرفي، وعلى هذا الأساس ستسعى الحكومة إلى:

١ – تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي والمحافظة على ثرواتنا السياحية والبيئية واعتماد السياسات الآيلة إلي إيجاد تشريعات وإجراءات تسهم في تطوير القطاع السياحي وتشجع وتسهّل القدوم إلى لبنان وتفعّل الإعلام السياحي الخارجي وتوسّع السوق السياحية اللبنانية لتشمل السياحة الثقافية والسياحة الصحية.

٢ - إعادة تفعيل دور لبنان في المنظمات السياحية الإقليمية والدولية، وفي طليعتها الاتحاد العربي للسياحة والاتحاد الدولي للمنظمات السياحية الرسمية، والاتحاد الدولي لجمعيات وكلاء السياحة والسفر.

٣ - العمل على تحسين المنتوج السياحي والدفع في اتجاه خفض كلفته ورفع مستوى كفاءته من خلال تطوير مستوى الخدمة ونوعيتها لدى العاملين في قطاع السياحة وتدريبهم.

٤ - العمل على فتح أسواق جديدة وتشجيع التعاون على التسويق السياحي المشترك مع الدول العربية المجاورة.

ثالث عشر – الصناعة:

إنّ الحكومة، إذ تعتبر الصناعة قطاعاً واعداً، تعي أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه في عملية النهوض الاقتصادي، وزيادة الدخل القومي وإيجاد فرص عمل جديدة تجتذب شباب لبنان وتحول دون هجرتهم.

وهي مصممة على اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتوفير المناخ الاستثماري المناسب لنمو هذا القطاع. كما ان الحكومة ستولي الأهمية القصوى لتسهيل إقامة المنشآت الصناعية، مركزة على خفض كلفة الإنتاج وتحسين الإنتاج، إسهاماً وتأميناً للقدرة التنافسية.

وهي ستعمل على تشجيع الاستثمارات الجديدة في حقل الصناعات المتطورة، خصوصاً صناعة المعلوماتية والمعارف الجديدة، وتأمين الأسواق الخارجية لتلك المنتجات من خلال اتفاقات متوازنة ودور نشط للبعثات اللبنانية في الخارج.

رابع عشر – العمل:

ستسعى الحكومة إلى قيام أفضل العلاقات بين العمال وأصحاب العمل، وإيجاد مناخ مناسب يساعد على رفع الكفاءة والانتاجية لدى طرفي الانتاج. وتعزيز التدريب والتوجيه المهنيين وتعميمها وإرشاد الشباب للتخصص في المجالات والمهن التي تحتاج إليها سوق العمل حاضراً ومستقبلاً.

كما ستعمل الحكومة على تشجيع التدريب المهني المعجّل في المناطق النائية ما يوفّر فرص عمل للشباب في مناطقهم ويحدّ من هجرة اليد العاملة من الريف إلى المدن.

أما في مجال العمل النقابي فإنّ الحكومة ستسعى إلى تكريس الحريات النقابية وصونها على قاعدة ان الحركة المطلبية ينبغي أن تكون ملازمة لحركة إنتاجية متنامية تعزز الاستقرار الاقتصادي في البلاد وتسهم في تعزيز القدرة التنافسية للإقتصاد اللبناني.

إنّ هدفنا الأول والفوري هو إيقاف التراجع الاقتصادي والاستنزاف، تمهيداً لمرحلة قريبة إن شاء الله هي مرحلة تحسّن وتائر النمو، وتضاؤل الآثار السلبية التي أحدثها الجمود والانكماش على سائر جوانب ومجالات العملية الاقتصادية في البلاد.

إنّ المطلوب وبشكل عاجل تغيير مناخ الركود والتشاؤم وليس في الوسع الوصول إلى ذلك إلاّ بإطلاق كل قنوات العمل المالي والاعماري والتطوير الحديث. وستقوم الحكومة بطلب استرداد الموازنة العامة لتتقدم من المجلس الكريم بموازنة تعكس هذا التوجّه.

اننا نعتمد في تجاوز الواقع الصّعب، وفي بلوغ المستقبل المأمول على قدرات الشعب اللبناني، وعلى الثقة التي يتمتع بها اللبنانيون بأنفسهم ومجتمعهم ووطنهم، والتي يمنحونها لدولتهم ونظامهم السياسي.

لبنان وسوريا

دولة الرئيس، السادة النواب، إنّ مواجهة هذه التحديات والمتطلبات لا تتم بمعزل عن فهمنا لدور وطننا في محيطه وفي العالم، ولذلك ستركز الديبلوماسية اللبنانية على تعميق حضور لبنان في وعي العرب والعالم وعلى تعزيز مكانته في المنظمات والمحافل الدولية.

إنّ القراءة الموضوعية لتطورات الأوضاع في المنطقة اليوم تؤكد إصرار اسرائيل على مواقفها ورفضها التزام تطبيق القرارات الدولية للوصول إلى سلام شامل وعادل، بل وأكثر من ذلك بسبب استمرارها في التنكّر للإتفاقات التي وقعتها، ومحاولاتها المستمرة لفرض شروطها، لذلك فإنّ لبنان يجب أن يكون مستعداً لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة وانعكاسات ما يجري في المنطقة عليه. وهذا يتطلب وحدة وطنية حقيقية وتغليباً للمصالح الوطنية ومصير البلد ومستقبله على أي حسابات أخرى. كما يستوجب

وأكثرمن أي وقت مضى ترسيخ تحالفه وتعاونه وتضامنه مع سوريا وتعزيز الثقة بين البلدين. ونعتقد واثقين ان التجربة اللبنانية – السورية في التعاون والتنسيق الدائمين أثمرت أهم إنجاز في المرحلة الأخيرة من تاريخ المنطقة ألا وهو هزيمة إسرائيل وإجبارها على التزام القرارات الدولية والانسحاب من الأرض اللبنانية، وأثبتت صوابية المضمون وعمقه الذي استندت إليه في النظر إلى الصراع العربي – الاسرائيلي وكيفية إدارة المعركة مع اسرائيل.

وإذا كان إنجاز التحرير قد أدى إلى انسحاب اسرائيل من معظم الأراضي التي كانت تحتلها فإنه يجب ألا ننسى أنّ ثمة جزءاً من الأرض لا يزال محتلاً ينبغي استعادته. وثمّة أسرى ومعتقلون في السجون الاسرائيلية لا بدّ من تحريرهم إضافة إلى ضرورة معالجة قضية الوجود الفلسطيني في لبنان لجهة تثبيت مبدأ رفض التوطين وإقرار حق العودة للفلسطينيين إلى ديارهم.

ومن أجل تحقيق ذلك لا يزال لبنان في حاجة إلى دعم سوريا وجيشها الذي نجدّد التأكيد ان وجوده على الأرض اللبنانية ضروري وهو شرعي وموقت تمليه وتحدده الحاجات الاستراتيجية المتفق عليها بين الدولتين وفقاً للتطورات والمعطيات المتوفرة، مؤكدين في الوقت نفسه ان السيادة والاستقلال عنصران أساسيان يحظيان بإجماع جميع اللبنانيين ولا نعتقد أنّ ثمّة أحداً في وطننا يريد التفريط بأي منهما أو أنّ ثمّة أحداً أشدّ حرصاً عن غيره عليهما. ولذلك ينبغي تعزيز الثقة بين اللبنانيين وتوحدهم حول الثوابت والأهداف الوطنية. كذلك فإنّ الثقة المتينة بين لبنان وسوريا المبنية على الصراحة والصدق والحرص على المصالح والأهداف المشتركة هي الضمان لإعطاء العلاقات بين البلدين مضمونها الحقيقي وتثبيت وتطوير العوامل الايجابية فيها ومعالجة ما يواجهها من تحديات أو يرافقها من ثغر. اننا بهذه الروحية قادرون على مناقشة قضايانا وطرح أفكارنا بعيداً عن التسرّع والانفعال.

وعلى هذا الأساس فإنّ الحكومة تؤكد التزامها في هذا السبيل، معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا، وهي المعاهدة التي ستوليها الحكومة اهتماماً خاصاً ومتواصلاً يكون في حجم العلاقات المميزة والطموحات المشتركة للشعبين الشقيقين ويتيح للصلات الاقتصادية أن ترتقي إلى الحجم الذي بلغته العلاقات السياسية، لأن هذه العلاقات تتجاوز حدود التحرير لتؤسس لمستقبل مشترك بين البلدين.

وسيكون ذلك بتنفيذ جدّي لبنود المعاهدة والاتفاقات الملحقة وتطويرها لرفع كل العوائق والقيود التي تحول دون توفير مجالات تطوير الاقتصاد ومناخاته في البلدين بالتكامل المتكافئ، خصوصاً بواسطة قيام المشاريع المشتركة وتشجيع الاستثمارات وتسهيل انتقال الإنتاج في الاتجاهين وتنظيم تبادل الخبرات التكنولوجية والخدمات بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين.

اننا مقتنعون بأنّ هناك آفاقاً واسعة للتعاون الاقتصادي بين لبنان وسوريا، تفتح أبواباً كثيرة لإيجاد مجالات واسعة للمؤسسات الانتاجية في البلدين للتكامل والتخصص في منتجات وخدمات جديدة أكثر تنافسية، وفي إسواق مفتوحة وواسعة، مما يعود بالنفع الأكيد علينا جميعاً.

أما في المجال العربي فستحرص حكومتنا على الإسهام في تعزيز التضامن بين الأشقاء وتقوية أواصر وتعزيز التعاون الثنائي والجماعي. كما تحرص على دفع سياسات التنسيق والتعاون الاقتصادي، بما يؤدي إلى قيام تكتل اقتصادي عربي، قوي من جانبنا في زمن المتغيرات، زمن الاقتصادات المفتوحة والمتطورة.

وتقف حكومتنا ومعها الشعب اللبناني كله من وراء الشعب الفلسطيني، في انتفاضته من أجل تحرير أرضه، واستعادة سيادته ووحدته، وإقامة دولته المستقلة وعاصمته القدس، وعودة لاجئيه. وتستنكر حكومتنا وتشجب الحرب العدوانية التي تشنها اسرائيل على الشعب الفلسطيني، كما ستعمل حكومتنا بكل جهد على استعادة اخواننا الفلسطينيين لحق العودة الكامل إلى بلادهم، باعتباره حقاً مشروعاً لهم وفق المواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة. وستبقى الحكومة متمسكة تمسكاً مطلقاً بما جاء في مقدمة دستورنا من رفض للتوطين باسم أي حجة وتحت أي شكل.

وفي مجال العلاقات مع أوروبا، تعتزم حكومتنا السير قدماً في تعزيز علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية ذات شأن في الساحة الدولية، لاسيما من خلال إتمام مفاوضات الشراكة الاقتصادية معها. كما ستسعى حكومتنا لتعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الأوروبية الصديقة والفاعلة، بهدف ضمان استمرار دعمها للبنان ولسلامة أراضيه وتوسيع رقعة التعاون الثقافي والتكنولوجي، والتبادل التجاري.

وفي مجال العلاقة بالقوى العظمى والمنظمات الدولية، فإنّ لبنان قد اتبع في السنوات الماضية ديبلوماسية نشيطة، عمادها الزيارات المتبادلة، والاتفاقات الثنائية، والحفاظ على وتيرة اتصالات بالمؤسسات الدولية والاقليمية، وعلى رأسها الأمانة العامة

للأمم المتحدة. وقد أثمر ذلك استعادة للسمعة والحضور في المحافل الدولية، كما أثمر في أحيان كثيرة دعماً للبنان في وجه العدوان الاسرائيلي، ومن أجل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، ومساعدة له في عمليات الإعمار والنهوض الاقتصادي.

وتعتزم الحكومة إعادة تنشيط سفارات لبنان في الخارج، لتوثيق الاتصالات بالبلدان الشقيقة والصديقة ولتوثيق الروابط بين لبنان المقيم ولبنان المغترب. وستعمل على مساعدة المغتربين في بلدان اغترابهم لتوحيد صفوفهم وترسيخ التعاون والثقة بينهم وتوظيف إمكاناتهم في خدمة قضايا لبنان الوطنية لاسيما قضية التحرير، وخلق فرص الاستثمار وتشجيع توظيف الرساميل، ومتابعة دعم القضايا اللبنانية والعربية لدى الدول الكبرى والمؤسسات الدولية والاقليمية.

دولة الرئيس، النواب الأفاضل،

إنّ الثقة بالبلاد تبدأ بثقتنا بأنفسنا وبشعبنا، وبنظامنا السياسي، وبقدرتنا على مواجهة التحديات، وحكومتنا الماثلة أمام مجلسكم الكريم تتخذ لنفسها شعار تعزيز ثقة المواطن بالدولة وبالنظام السياسي الديموقراطي البرلماني.

انها ثقة نحتاجها ونطلبها من أجل استكمال التحرير، ومن أجل إعمار المناطق المحررة، ونظمها في عمليات التنمية الوطنية.

وهي ثقة نحتاجها ونطلبها من أجل مواجهة التحديات الكبرى في زمن التحولات، على مشارف القرن الواحد والعشرين. تحديات التطوير والتحديث، وتحديات الإعمار الإنساني، والتنمية المستدامة والشاملة، وتحديات بلوغ مستوى القدرة على المنافسة، وتحديات التميّز والتقدّم في المنطقة العربية، وفي العالم الواسع.

لقد تشكّلت هذه الحكومة، بفضل التعاون المثمر والبنّاء مع فخامة رئيس الجمهورية، وأردناها معاً أن تكون ممثلة لمعظم التيارات والفئات السياسية والمناطقية. لذلك فإنّ طموحنا أن تحظى هذه الحكومة بدعم كل اللبنانيين، وأن نكون في عملنا أهلاً لثقتهم.

تتقدّم الحكومة اليوم، من المجلس النيابي، مصممة على التعاون والتضامن، وتطلب استناداً إلى ذلك، ثقة المجلس الكريم، من أجل الإنطلاق في عملها، تلبية لحاجات الشعب اللبناني، واستجابة لطموحاته، ومواجهة للمتطلبات والمهام الوطنية التي تنتظرنا مجلساً وحكومة.

ردّ رئيس الحكومة
على النواب

«دولة الرئيس، السادة الزملاء،

لقد أمضينا بضعة أيام ونحن نناقش كل شيء إلاّ جزءاً ممّا ورد في البيان الوزاري.

لقد طغى الموضوع السياسي على هموم الناس وهموم المواطنين ومشاكل المواطنين وان كان بعض الزملاء أعطى الاقتراحات وشكا مما يواجه الناس من مشاكل ومن ضيق العيش ومن قلّة الخدمات ومن الحرمان في المناطق. عندما شكّلنا هذه الحكومة وقبل ذلك وبالتحديد بعد انتهاء الانتخابات، قلت ان يدنا ممدودة للجميع وأنا أعني ما أقول، وبالتالي طوينا صفحة الماضي القريب لنفيد منها، وطوينا صفحة الماضي البعيد لنتدارس وندرس ونفيد من التجربة التي مررنا بها خلال أعوام وجودي في الحكومة. فنحن الآن أمامكم طالبو ثقة المجلس النيابي، مسلّحين بثقة الناس من جهة وبالتجربة العميقة التي مررنا بها داخل الحكومة وخارجها. لقد طرحت مواضيع عديدة وأساسية في أثناء الأيام الخمسة الماضية، وأهمها موضوع الوجود السوري في لبنان. هناك من دافع، وهناك من انتقد، وهناك من طالب بخروج السوريين، وهناك من طالب بإعادة انتشارهم. الموضوع الأساسي أيها السادة هو موضوع الصراع العربي - الاسرائيلي، موضوع دولة زرعت في قلب العالم العربي ومزّقت وحدتنا، وضربت إمكاناتنا ودخلت بين العرب ودخلت لبنان بأقصى مدى، وبأقسى الوسائل. لقد عاش لبنان اثنين وعشرين عاماً أو يزيد في حرب ضارية مع هذه الدولة التي اغتصبت الأرض وتوسعت باتجاه لبنان وباتجاه سوريا وباتجاه الأردن وباتجاه مصر، وبعد عام ١٩٦٧ كذلك في اتجاه الضفة الغربية والقدس الشرقية.

كنت ألاحظ من الكلمات التي قيلت اننا نتناسى ان هناك دولة ترابط على حدودنا تريد بنا شراً وحاربتنا وما زالت تحاربنا وما زالت تسجن أبناءنا وتهددنا في عيشنا وفي استقرارنا وتهدد سماءنا وسيادتنا واستقلالنا واستقرارنا ... راهن بعض الاسرائيليين على حرب بعد الانسحاب في الجنوب ولم تحصل. راهن البعض الآخر على توتير العلاقات بين لبنان وسوريا فلم يحصل هذا الأمر. وأنا أقول لن يحصل هذا الأمر... هناك كما قلت

في بداية مناقشات المجلس النيابي للبيان الوزاري استقرار هشّ ولن يكون استقرار قوي ومتين للشعب الاسرائيلي من دون سلام عادل وشامل في المنطقة. السلام العادل والشامل الذي انتقد بعض الاخوان النواب وروده في هذا البيان، ونحن مع احترامنا لهم نصرّ على اننا من دعاة السلام العادل والشامل. السلام العادل والشامل يعني الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية المحتلة ومن الأراضي السورية المحتلة وإعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه كاملة في دولة عاصمتها القدس...

لقد قلت في السابق وأقول اليوم ان الوجود السوري في لبنان هو ضروري. نعم الوجود السوري ضروري. لو لم يكن ضرورياً وكذلك موقتا لكانت الحكومة اللبنانية، أي حكومة لبنانية، بدأت البحث مع السوريين في إعادة الانتشار أو الانسحاب. هذا ما عنيناه بكلمة ضروري. وهو كما قلنا موقت ونحن نقول ذلك والسوريون يؤكدونه. هامشاً أو على الهامش أريد أن أقول كلمة: الجيش السوري دخل إلى لبنان منذ عام ١٩٧٦. الدولة اللبنانية لا تتحمل أي مبالغ لوجود الجيش السوري في لبنان على الإطلاق. هذا الأمر أقوله، ربما هناك أشخاص لم يدركوا ذلك وربما هناك أشخاص يعتقدون غير ذلك وربما هناك غير متنبّهين لذلك ولكن هذه هي الحقيقة...

فالظروف مهيأة أيها الاخوان، وأيضاً وبكل محبة أقول، اننا أمام مرحلة جديدة، مرحلة جديدة في لبنان بفضل مجلسكم المنتخب حديثاً والوجوه التي عادت أو جاءت جديدة إلى المجلس النيابي، وأمام مرحلة جديدة في سوريا بوجود رئيس شاب منفتح يريد الخير لبلده أولاً، وهذا أمر طبيعي، ويريد تطوير العلاقات مع لبنان ومع جيرانه من الأصدقاء، وهو مؤمن بالسلام ولكنه صلب في ما يتعلق بحقوق بلاده ومطالباته ومطالبات سوريا بحقوقها في الأرض وفي المياه من اسرائيل...

في أثناء المناقشة قال بعض الاخوان اننا في البيان الوزاري ذكرنا العلاقات مع سوريا وذكرنا الدول العربية الصديقة وأوروبا والدول العظمى ولم نذكر الدول الإسلامية الصديقة، وقال لعل هذا سقط سهواً، ولكن نقول له فعلاً سقط هذا سهواً، فنحن حرصاء عل العلاقات الجيدة مع كل الدول وخصوصاً الدول الاسلامية الصديقة.

في أثناء كلمات مجموعة كثيرة من الاخوان النواب شعرت بأنهم يقولون بشكل أو بآخر ان مناطقهم لم تتمثل في الوزارات، أو بعض المناطق لم يكن لديها وزراء خدمات. وهذا الأمر عائد إلى ان كل وزير يهتم بمنطقته قبل بقية المناطق. وأريد أن أقول ان السادة الوزراء الموجودين أمامكم اليوم هم وزراء لكل لبنان... طبعاً سمعنا مطالبات من بعض

الاخوان حول زيادة العدد وخلافه، وقد تدارست هذا الأمر فتبين لي اننا بحاجة إلى وزارة من ٧٤ وزيراً فاقترحت على دولة الرئيس (بري) ووافق على ذلك بأن يجلس المجلس النيابي هنا (مكان الحكومة)، والحكومة هناك (مكان النواب) بدون ضرورة لتعديل الأمور ويبقى في مكانه العالي ينظر إلى الحكومة من فوق.

أثار البعض موضوع قانون الانتخاب، وتساءل لماذا لم نتكلم عنه. أنتم تعرفون اننا كنا ضد القانون الذي جئنا بموجبه، نحن كنا ضده، صوّتنا ضده وحاربناه، ومع ذلك مرّ في المجلس النيابي وقاسينا من القانون ولكن الناس قالوا كلمتهم. وليس أحبّ على نفسي من قانون جديد يراعي العدالة ويعطي الحق لجميع المواطنين في اختيار ممثليهم بشكل مريح. أما لماذا لم نذكر هذا الأمر في البيان الوزاري؟ الحقيقة ان قانون الانتخاب ضروري ولكن الحكومة في هذا الوقت بالذات ارتأت ألا تطرح هذا الموضوع مبكراً وإذا وجدت فرصة مؤاتية ستطرحه في وقته المناسب من دون أن تلتزمه في البيان الوزاري لأن الوقت الحاضر بالذات بحاجة إلى تماسك داخلي، وكلنا يعلم ان قانون الانتخاب هو أحد الوسائل الأساسية لدخول جميع التناقضات على الخط... أستطيع أن أعد بأمر واحد أساسي، إذا كنا في موقع المسؤولية في أثناء إعداد قانون انتخاب، أقول هذا الكلام وأسجله أمام جميع وسائل الإعلام، فإنه لن يخرج من حكومتنا قانون لا يراعي العدالة مع الجميع مهما كانت الظروف. هذا الأمر سبق ان حدث في أيام وجودي في موقع المسؤولية، خرج من عندنا قانون لا يراعي هذا الأمر وكان خطأ ولن يتكرر إن شاء الله إذا كنا في موقع المسؤولية، في الوقت الذي سيتم فيه بحث قانون انتخاب...

بخصوص الحريات العامة وحرية الإعلام، في السابق كان ثمّة ضبابية في موقفنا من هذا الأمر. في موضوع الحريات الإعلامية أقول انه لم يعد هناك ضبابية، سندعم الحرية العلامية دعماً كاملاً وتاماً بدون أي ضبابية وبدون أي قيود بالسر والعلن. لا يكفي القول اننا في أيامنا لم ترفع دعوى على أحد وبالتالي لم يحصل الاتصال بالصحافيين لمنع كتابة أي كلمة.

أي صحافي يأتيه اتصال من أي شخص بابي مفتوح له حتى يراجعني في الأمر، لأن هذا الأمر ممنوع. وأتعهد هذا الأمر لأنه أمر دستوري، وحق أعطاه الدستور للمواطنين، أن يطلعوا على كل الأمور وسيطلعون بإذن الله عبر الإعلام المفتوح تماماً من دون أي رقيب أو حسيب.

المشكلة ليست في الضابطة العدلية (مقاطعة من كرامي). قال أحد الزملاء الأعزاء ان المشكلة ليست في القوانين التي ترعى الضابطة العدلية وإنما في توقيفات تحصل ولا تمر على الضابطة العدلية، أنا أحب أن أقول لك «أشاطرك الرأي».

أنا أعتقد انه من المفيد أن يُقرأ البيان الوزاري بحرفيته لأن كل كلمة فيه مدروسة، ونعني ما نقول. وأنا أقول هذا الكلام للسادة النواب وللمسؤولين في الدولة، أن يقرأوا البيان بإمعان، لأنّ الحكومة لن تسكت على الإطلاق عن أي أمر خارج القوانين المرعية الإجراء. وإذا كان هناك قوانين بحاجة لتعديل تتعلّق بالحريات العامة وبحقوق الإنسان وبكرامة الإنسان فنحن سنعدلها.

لن نسمح بتوقيفات عشوائية.

سألت عن هذا الموضوع، قيل لي إن هناك أشخاصاً لديهم سوابق. في كل العالم من فرنسا إلى أميركا وانكلترا، وهي الدول الأكثر تقدماً في العالم، حقوق الانسان محفوظة والقانون محفوظ، هناك أشخاص ارتكبوا جرائم بموجب القانون وأصبحوا أبرياء ولكنهم في نظر المجتمع غير ذلك. الأمن قد يضيق على هؤلاء الأشخاص، هذا الأمر مفهوم لأنه موجود في انكلترا وفرنسا وأميركا. الدولة تريد معرفة مكانهم ومع من يتصلون؟ وهذا الأمر حقيقي والمحامون الموجودون في القاعة يعرفون هذا الأمر بالضبط. ما يحصل ان هناك أشخاصاً لا علاقة لهم بهؤلاء يوقفون. وهذا الأمر لا نقبل به. أقول هذا الكلام وأتحمّل مسؤوليته. وأتمنى على كل شخص يعرف أمراً من هذه الأمور أن يأتي إلى بيتي فهو مفتوح ليل نهار من أجل سماع شكواه في هذا الإطار. لن نسمح بهذا الأمر من أي جهة كان.

الأمهات لديهن كرامتهن وحقوقهن التي كفلها الدستور. وفي هذا الإطار سنقوم بواجباتنا ما دامت عندنا ثقة المجلس النيابي... أول من أمس وردت لي معلومات كوني في موقعي هذا ان بعض الأشخاص يعدّون عشاء في مطعم. ذهبوا ووجدوا المطعم مغلقاً. اتصلت بالمسؤول الأمني عن هذا الأمر، قال لي ليس لدي علم. ما حصل ان صاحب المطعم لم يستطع تحمّل هذا العشاء فأغلقه.

قلت: ألم يتصل بك أحد؟ أجاب بالنفي، قلنا: بسيطة. تكلمت مع الضابط وقلت له تكلم مع صاحب المطعم، فقال له ان ضابطاً اتصل به وأعلن له ان هذا الأمر ليس جيداً وبالتالي الأفضل أن تغلق المطعم. هذا الأمر لن يحصل وأنا رئيس حكومة.

هناك موضوع آخر، أعتقد ان كل النواب يعانونه، هو موضوع التنصّت وحرمة المنازل والدخول على الناس ليلاً. هذا الأمر يضرب أساس المجتمع. التنصّت منتشر من جهات أمنية في الدولة. هذا الموضوع نريد الاطلاع عليه، ونرى ما إذا كان القانون الذي صدر في المجلس النيابي مطبقاً. أنا أؤكد انه ليس مطبّقاً، لأني نائب وكانوا يتنصتون عليّ. وأنت أيضاً يا دولة الرئيس (برّي) لأن هناك حديثاً حصل بيننا على الهاتف. أرجوكم هذا ليس موضوع هزل. هناك حديث بيني وبين دولة الرئيس وهذا الحديث سمع من جهات مسؤولة في الدولة. هذا الكلام لن نسمح به يا دولة الرئيس. أنا أقول لك بصراحة تامة وأنت رئيس مجلس نيابي، هناك من يتنصّت عليك ويتنصّت عليّ، لا أحد ينخدع برفيق الحريري، لا أحد يفكر انني مهرول لأكون رئيساً للوزراء. إذا لم تسر الأمور حسب الأصول فلن أوافق، سأذهب إلى المجلس النيابي وأتكلم في كل الأمور. هذا الموضوع ليس فيه تغطية، ولا مسامحة.

موضوع القضاء أتى ذكره بشكل أو بآخر وأتى كلام عن توزير السنيورة. لماذا عاد السنيورة. لماذا عاد السنيورة وزيراً؟ سأقول لكم لماذا... هل السنيورة عاد وزيراً لأنه صديقي فقط؟ ليس صحيحاً. لديّ أصدقاء آخرون لم يأتوا وزراء. هل السنيورة الوحيد الذي يفهم بالأمور المالية في البلد؟ ليس صحيحاً. هناك عشرات غيره يفهمون وربما أكثر منه. هل أنا متفاهم معه على معالجة الشأن المالي بدون أي خلاف؟ كذلك ليس صحيحاً. منذ زمن تحصل خلافات معه على هذا الموضوع. ولكن السنيورة يعود وزيراً لأنني أؤمن أنّ الرجل ظُلم. هناك بعض الاخوان من الزملاء قالوا كيف يأتي السنيورة وزيراً وهو متهم؟ أستغرب السؤال. والسؤال هو كيف يتهم؟ والبعض يعرف أنه في يوم من الأيام قيل عن بعض الزملاء كلام غير صحيح وأعرف شعورهم آنذاك. إذا أردنا ان نأخذ كل كلمة تُقال أعتقد اننا نكون قد قلبنا القاعدة التي يقوم عليها دستورنا. لا أقول ان الغرابة أن يأتي السنيورة وزيراً. الغرابة ألاّ يأتي وزيراً.

نعود لأمر القضاء، بعض الزملاء قالوا ان استقلال القضاء لا يتم إلاّ إذا أخذنا بمشروع القانون الذي قدم سابقاً لهذا المجلس الكريم. قد يكون الأمر كذلك وقد لا يكون، ولكن لا أحد يستطيع القول ان رأيه هو الصحيح ورأي سواه هو غير صحيح. سنتدارس هذا الأمر وسنتقدّم كما ورد في البيان الوزاري باقتراح قوانين خاصة في ما يتعلق بالضابطة العدلية من أجل إعطاء كل الحق وكل الحماية للمواطن. التوقيف بدون حدود سينتهي. يتحقق معه يوماً ويومين ثم يضعونه في الحبس سنة وسنتين وثلاث أو أربع لا أحد

يعرف. كيف تكون الديكتارتويات غير هكذا؟ كل الأنظمة الديكتاتورية في العالم تسير بحسب قوانين موضوعة. يعني انها لا تسير بالمزاج وإنما بموجب قوانين... نحن سنتقدّم من المجلس النيابي بقوانين تواكب ما حصل في الدول العريقة في الديموقراطيةوالعريقة في الحفاظ على حقوق الانسان.

في الكلمات التي قيلت ذكرت المحاصصة. في لبنان يسمونها محاصصة وفي الدول الأخرى يسمونها الحكومات الائتلافية. لا حكومة في العالم تضم كل الناس والتيارات السياسية. في انكلترا هناك حكومة الحزب الواحد وهو حزب العمال، وفي فرنسا هناك حكومة يسيطر عليها الاشتراكيون مع بعض الآخرين، وفي المانيا هناك حكومة اليسار أو يسار الوسط مع الخضر البيئيين. كثير من الدول الديموقراطية تشكّل حكومات مشتركة يدخل فيها بعض التيارات السياسية والبعض الآخر يكون في المعارضة، وما نفعله نحن لا يخرج عن ذلك. طبعاً، المحاصصة تنتهي إذا كان الذي يتحدث عنها دخل الحكومة. ومن أجل ذلك الحكومة المقبلة بإذن الله ستكون من ٧٤.

نعود إلى بعض الأمور الواردة في البيان الوزاري ومنها أمر يمسّ حياة المواطنين وهو موضوع البلديات. لقد تحدثنا عن تفعيل دور البلديات أو تطويره لجهة أن تقوم البلدية المنتجة بصلاحياتها وترفع الوصاية عنها وصاية السلطة التنفيذية لأنّ هذا أمر طبيعي ويحتاج إلى قانون ونحن سندرس القانون ونأتي به إلى المجلس النيابي الكريم لمناقشته تمهيداً لإقراره.

يبقى موضوع أساسي وهو الموضوع الاقتصادي الذي تداوله بعض النواب، ولكن الموضوع السياسي طغى على المناقشات. وما يحصل في لبنان ان الاقتصاد في السنوات الماضية كان في حال انكماش وركود. للخروج من هذا الأمر وجدنا ان هناك أمرين: موضوع الدين العام والعجز من جهة والموضوع الاقتصادي وتحريك عجلة الاقتصاد من جهة أخرى. تحريك عجلة الاقتصاد في حاجة إلى مجموعة من الإجراءات أولها بعث الثقة في البلاد وترسيخ الثقة وإعطاء الانطباع العام الواضح والصريح ان الاستثمار في البلاد مضمون. في هذا الاستثمار المضمون هناك مشاكل قائمة بين معظم المستثمرين والدولة سنحاول انهاءها بأسرع وقت، بما يحفظ مصلحة الخزينة اللبنانية مع احترام العقود الموقعة من الحكومات. احترام تواقيع الدولة والحكومة أمر جوهري في بث الثقة لدى جميع الناس. الأمر الآخر هو التركيز على النمو. لماذا نقول ذلك؟ لأنّ هذا الجانب

الذي يقدر البلد أن ينمي اقتصاده من خلاله، وبالتالي يزيد من ايرادات الخزينة. زيادة الضرائب وإعطاء الانطباع بأنّ الحكومة لديها همّ واحد هو كيف ستجبي أموالاً يميناً ويساراً، يؤدي إلى خوف الناس من الاستثمار وبالتالي ندور في حلقة مفرغة. كسر هذه الحلقة يقتضي بعث الثقة وخفض الرسوم والضرائب أينما وجدت. لسنا في مجتمع صناعي متطور. لدينا مصانع تضم عشرات الآلاف من العمال الذين يعملون. ولا مصانع تأتي بالأموال، وبالتالي يجب أن نأخذ نسبة بسيطة. معظم النشاط الاقتصادي هو لمؤسسات متوسطة الحجم وصغيرة تعمل فيه العائلة والجيران وأولادهم وأصهرتهم. هذه هي المؤسسات التي لدينا والتي تمثل ٨٥ في المئة من النشاط الاقتصادي و١٥ في المئة منها موزعة على بعض الشركات والمؤسسات والاستيراد وبعض الشركات المنتجة. في هذا الإطار أمامنا فرص كبيرة لتحفيز النمو وإعطاء صورة واضحة تماماً وقوية اننا سنزيل كل العوائق القائمة أمام الاستثمار. ليس طبيعياً أن يأتي تاجر بعيّنات للمطار وتبقى ثلاثة أشهر وثمنها ٥ دولارات ويطلب منه دفع ٣٠٠ دولار ليخرجها ويستغرق ذلك ٣ أشهر.

يجب أن نسهّل دخول الناس إلى البلد وخروجهم منه ونسهّل دخول البضائع والتصدير ونزيل كل الرسوم القائمة على المواد الأولية لتشجيع الصناعة، وليس شعاراً تشجيع الصناعة.

وفي أول جلسة لمجلس الوزراء بإذن الله سنستعيد الموازنة لدرسها ووضع موازنات خاصة بالصناعة والزراعة لتشجيع الزراعة والصناعة، أي القطاعات المنتجة في الدولة لنضع كلامنا موضع التنفيذ ولا تبقى شعارات فارغة من المحتوى، لأنه بدون موازنات تبقى النيات طيبة والفعل محدوداً. الدخل الوطني في البلد نحو ١٦ ملياراً. وهو منذ عامين في وضع نمو سلبي أو بدون نمو. مجال الزيادة قائم وإمكان زيادة النمو في البلد متاح وليس مستحيلاً، ولكنه يحتاج إلى مجموعة من الإجراءات. الحكومة ستتقدم من المجلس النيابي بمجموعة من القوانين تساعد في جعل هذه ممكنة كخفض الرسوم على المستوردات ووضع قانون جديد للجمارك، وستتقدم الحكومة بمجموعة من القوانين واردة في معظمها في البيان الوزاري الذي قلنا اننا سننطلق منه بطلب الثقة من مجلسكم النيابي الكريم.

في موضوع سياسة النمو والحفاظ على الاستقرار المالي في البلاد، قيل بعض الكلام، بعض الشائعات، كل هذا ليس صحيحاً، وسنتبع سياسة الحفاظ على الاستقرار

المالي في البلاد، وهذه السياسة أعطت مردودها في كل العالم، والسياسة المعاكسة أعطت عكس ذلك في كل أنحاء العالم.

بالنسبة إلى الموازنة، لدينا مشاكل قديمة جديدة، المشاكل القديمة هي خدمة الدين العام والمصاريف الأخرى وخدمة الأمن وهي ضرورية جداً من جيش وقوى أمنية بمختلف قطاعاتها.

في موضوع الموظفين، لقد اقتربنا خلال الحكومات السابقة من زاوية الإصلاح الإداري، ونظن انه إذا عزلنا مجموعة موظفين يتم إصلاح الإدارة. والحكومة السابقة قامت بدورها بذلك وهذا ليس صحيحاً، الإصلاح الإداري يتم في إصلاح القوانين التي تحكم الإدارة...

الرقابة وديوان المحاسبة والرقابة المؤخرة والمؤجّلة، لا الرقابة المؤخرة ولا المقدمة حلّت مشكلة لها علاقة بموضوع ضبط الإنفاق. ضبط الإنفاق له علاقة بتحديد الأولويات من جهة واختيار الأشخاص «الأوادم» من جهة أخرى... مشكلة الناس ومشكلة البلد والخزينة ليست في رواتب الموظفين، بل في التعقيدات الناشئة عن القوانين المرعية، والمطلوب من الموظف القيام بها حتى لو كان يرغب في القيام بعمله. وواجباتنا أن نزيل هذه العراقيل من أمامه ومن أمام المواطن، وبالتالي من أمام المستثمرين والعاملين في الشأن الاقتصادي. وموضوع النمو والإصلاح الإداري بهذا الشكل ينعكس إيجاباً على إيرادات الدولة وبالتالي على عجز الموازنة وعلى الدين العام وعلى الفوائد وخلافه. ليس هناك أمر منفصل عن غيره.

الأمر الأخير هو الاستقرار المالي الذي يعني الاستقرار النقدي، أي الحفاظ على سعر الليرة، وهذا الأمر جزء أساسي وركن أساسي في سياسات الحكومة، وكل كلام آخر هو في غير محله.

أحد وسائل تحفيز النمو وجعل لبنان مركزاً تجارياً ومركزاً للتبادل وللسياحة وخلافه هو فتح الأجواء، مما يعني ان يستقبل لبنان طائرات عائدة إلى شركات أجنبية بالعدد الذي تطلبه هذه الشركات... الحكومة ستتبع سياسة الأجواء المفتوحة، أي ان شركات الطيران العالمية تستطيع المجيء إلى لبنان بأي عدد تراه مناسباً...

أما في موضوع الخصخصة، فقد ذكر أحد الزملاء أمراً أعجبني. يقول انه لا يمكن في المجلس النيابي المراقبة إذا كان أعضاء الحكومة مساهمين في المؤسسات التي

ستخصص، وبالتالي يطلب من الحكومة أن تتعهد عدم دخول أعضاء الحكومة مساهمين في هذه المؤسسات. نحن نقول هذا مطلب محق، وبالتالي فإن الحكومة والوزراء يقومون بالتصريح في هذا الإطار، ولا أحد من الحكومة يدخل في أي من المؤسسات التي ستخصص، أكان وزيراً ذا حقيبة أو وزير دولة، ورئيسها قبل الجميع، والاسم المستعار مخالف للقانون وبالتالي يكون هناك غش معروف مصيره.

وبالنسبة إلى التخصصية، فهذا أمر سنوليه إهتماماً وسنخصص القطاعات التي تعود بالفائدة على الخزينة والمواطن، مع التشديد على أخذ كل الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على مصلحة المواطن ومنع الاحتكار وتأمين الخدمة بأرقى النوعية.

هناك الكثير من المطالب التي أبداها النواب، والبعض محرج في منطقته ولديه الحق، سواء أكان في عكار أم الضنية أم مناطق الشمال، لأننا لا نستطيع إغضاب نواب بشري وهم لا يستطيعون إغضابنا، والبترون كذلك. وبدون شك، لدينا مناطق عديدة تحتاج إلى خدمات في الشمال، وخصوصاً عكار. قد يكون كلامنا عن بشري لأن كبيرنا في المجلس من بشري، وعنده مجموعة من المطالب، وهناك إجحاف سياسي لأننا لم نستطيع المجيء بأحد من بشري إلى الحكومة، إن شاء الله في حكومة الـ ٧٤ نكون كلنا موجودين ولن يبقى أحد في الخارج.

الحقيقة ان المنطقة في حاجة إلى العديد من الأمور، وليست وحدها في حاجة إلى طرق، هناك طريق تسمى دورة قاديشا، وهي ضرورية وتحتاج إلى مستشفى ومهنية ومسح للأراضي واستثمار المناطق الثلجية في المنطقة. طبعاً هذا الأمر لا يقتصر على منطقة بشري.

هناك موضوع المهجرين الذين يمثلون مشكلة داخل منطقة بشري. بالإضافة إلى كل ذلك، هذا الأمر يذكر على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، في موضوع عكار هناك مشاكل عديدة. كل الشمال دون استثناء يعاني النقص في كل شيء.

في موضوع بعلبك – الهرمل وزحلة والبقاع الغربي، الكثير من المناطق وفي شكل متفاوت تحتاج إلى إيلائها أهمية. لماذا؟ هل لأن النواب يطالبون؟ لا. هذا الأمر واجب عل الحكومة القيام به، ولكن مطالبة النواب أمر جوهري وطبيعي وهذا لبّ النظام الديموقراطي. لماذا هناك نواب من المناطق؟ ليحملوا أمور الناس إلى المجلس النيابي.

لكن هناك موضوعاً جوهرياً يجب الكلام في شأنه وإن كنا تكلمنا عنه بطريقة غير مباشرة وهو قضية هجرة الشباب. عندما نتكلم عن النمو فمعنى ذلك إيجاد فرص عمل للشباب. البعض كان ينتقد الوجود السوري وتكلم عن العمالة السورية وان شبابنا يهاجرون والعمال السوريون موجودون في البلاد، هذا الكلام غير دقيق، فلو ان الذين يهاجرون من لبنان يملكون كفاءات توازي كفاءات العمال السوريين في البلاد، أقول ان ليس هناك مشكلة. المؤسف ان الذين يهاجرون هم الشباب الحاصلون على تعليم عالٍ وهم يذهبون إلى الدول المتقدمة ويعملون هناك ويفيدون البلاد التي يهاجرون اليها. وبالتالي نحن نخسر لأن لدينا هجرة أدمغة حقيقية، هذا هو الموضوع الأساسي، وليس هناك منافسة من العامل السوري. واللبنانيون الذين يهاجرون حتى يعملوا بنسبة أكثر من٩٥ في المئة من أصحاب الكفاءات، وخصوصاً المتخصصين بالعلوم الحديثة، كومبيوتر وخلافه، تتلقفهم الشركات في البلدان المتقدمة بالآلاف، يدخلون البلد ويجدون عملاً وتسهيلات. هذا لا يعني اننا نتوجه إلى هؤلاء الأشخاص فقط، انهم أساسيون ولكنهم ليسوا وحدهم. قد يقول البعض ان هذا الكلام غير صحيح وغير دقيق، لكن يبقى الأساس ان ما يضرب البلد ويعوق تقدمها هو هجرة هؤلاء الشباب أصحاب الكفاءات العالية الذين يتعلمون في جامعاتنا ويتحمل المجتمع تكاليف تعليمهم وعندما يصبحون ناضجين للعطاء تأخذهم دول أخرى وتستفيد من خبراتهم ونحن نتفرج. يجب أن نجد لهم ولغيرهم عملاً...

المسائل التي لم أذكرها الآن من تعليم وتعليم مهني وجامعات سبق ان وردت في البيان الوزاري الذي نعتبره الأساس.

موضوع آخر له علاقة بالشق الاقتصادي وهو «السرية المصرفية»، وهو أمر لم نذكره لأنه من المسلمات، لا أحد يقرأنا خطأ لأننا اعتبرناه من المسلمات. لفتني بعض الزملاء أثناء قولي اننا حريصون على السرية المصرفية وعلى الحفاظ على هذه السرية بالرغم من الضغوط التي يتعرض لها البلد نتيجة هذا الأمر، طبعاً هذا لا يعني اننا لن نتعاون مع المؤسسات الدولية التي تصدر بعض التوصيات المتعلقة بالشفافية المصرفية، وهنا أشير الى انه من الممكن ان نضع قانوناً لا يمسّ السرية المصرفية وإنما يعطي الصورة الحقيقية وخصوصاً بشأن إلغاء قانون سبق ان صدر ولم يستعمل وله علاقة بإنشاء شركات الأوف - شور المالية وبالتالي هذا ما اعتبرته بعض المؤسسات انه يدور حول تبييض الأموال وغيره، ووجدوا ان لدينا قانوناً لشركات الأوف - شور يمكن ان يكون

أداة لتبييض الأموال، وقريباً سنتقدم إلى المجلس النيابي بمشروع قانون لإلغاء القانون الماضي الذي لم يعمل به على الإطلاق ولم تعطَ رخصة لأي مؤسسة لتطبيقه.

سألفت الى نقطة أخيرة وهي ان هناك كلاماً عن الحكومة بأنها حكومة لمعالجة الشأن الاقتصادي، هذا الكلام غير صحيح. لسنا حكومة اقتصادية بل حكومة لكل البلد ولكل القطاعات ولا فرق بين اقتصاد ومال وأمن وخارجية وقضاء وحرية المواطن والإعلام... كل الأمور التي تتعلق بحياة المواطنين. انها حكومة كل شيء ومسؤولة عن كل الأمور وبالتالي ستمارس مسؤولياتها كاملة بموجب تفويض قد يعطيها إياه مجلس النواب.

نتقدّم من مجلسكم الكريم طالبين الثقة على أساس البيان الوزاري، وما تقدمت به الحكومة الآن، وأشكركم وإن شاء الله نتعاون وإياكم للسير في هذا البلد نحو الأفضل، وأريد أن أكرر موضوعاً أخيراً: لا نستطيع وحدنا أن نواجه التحديات، نمدّ يدنا للتعاون مع الجميع في المجلس النيابي، مع فخامة الرئيس طبعاً ومع دولة الرئيس ومع كل عضو في المجلس النيابي ومع جميع المهتمين بالشأن العام. البلد ليس بلدنا لوحدنا ولابلد هذه الحكومة، انه بلدنا نحن جميعاً وبلد كل واحد منكم، كل واحد منا مسؤول ولا أستطيع أن أعتبر نفسي مسؤولاً عن البلد أكثر من غيري، كلنا مسؤولون عن النهوض بهذا البلد.

التحديات تواجهنا كلنا ولا تواجه رفيق الحريري وحده، بل تواجه كل واحد منكم، حكومة تذهب وحكومة تأتي، وأمس كان هناك حكومة في البلد واليوم ليست موجودة، وكان أمامكم وجوه هي اليوم غير موجودة في غالبيتها. وغداً تتغيّر ولا يبقى سوى ربنا سبحانه وتعالى، والبلد.

نطلب تعاونكم اليوم للنهوض بهذا البلد ولمواجهة كل التحديات التي يواجهها لبنان والمنطقة.

عشتم وعاش لبنان».

الوزارة الخامسة والستون

من ١٧ نيسان ٢٠٠٣ –

رئيس حكومة و٢٩ وزيراً

رفيق الحريري – رئيساً لمجلس الوزراء

عصام فارس – نائباً لرئيس مجلس الوزراء.

بهيج طبارة – وزيراً للعدل.

مروان حماده – وزيراً للإقتصاد والتجارة.

أسعد حردان – وزيراً للعمل.

فارس بويز – وزيراً للبيئة.

طلال إرسلان – وزير دولة.

سليمان فرنجية – وزيراً للصحة العامة.

أسعد دياب – وزيراً للشؤون الاجتماعية.

ميشال سماحة – وزيراً للإعلام.

فؤاد السنيورة – وزيراً للمالية.

عبدالرحيم مراد – وزير دولة.

جان عبيد – وزيراً للخارجية والمغتربين.

أيوب حميّد – وزيراً للطاقة والمياه.

ميشال موسى – وزير دولة.

كرم كرم – وزير دولة.

محمد نجيب ميقاتي – وزيراً للأشغال العامة والنقل.

سبوح هوفنانيان – وزيراً للشباب والرياضة.

خليل الهراوي – وزير دولة.

غازي العريضي – وزيراً للثقافة.

محمود حمود – وزيراً للدفاع الوطني.

سمير الجسر – وزيراً للتربية والتعليم العالي.

الياس المر – وزيراً للداخلية والبلديات.

جان لوي قرداحي – وزيراً للإتصالات.

الياس سكاف – وزيراً للصناعة.

عاصم قانصوه – وزير دولة.

علي حسن خليل – وزيراً للزراعة.

عبدالله فرحات – وزيراً لشؤون المهجرين.

كريم بقرادوني – وزيراً لشؤون التنمية الإدارية.

علي حسين عبدالله – وزيراً للسياحة.

البيان الوزاري

دولة الرئيس،

الزملاء النواب،

تتقدّم هذه الحكومة من مجلسكم الكريم وهي تدرك حجم التحديات التي يواجهها لبنان نتيجة الظروف الإقليمية الصعبة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

تؤكد الحكومة بداية على ان لبنان ملتزم بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، بما فيها القرارات الآيلة إلى تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط، غير انه لا يقبل بأي شكل من الأشكال إملاءات إسرائيل وممارستها ومناوراتها الهادفة إلى فرض هيمنتها على كل أرجاء المنطقة، كما أنّ لبنان مصرّ على حلّ كل النزاعات الدولية في إطار الأمم المتحدة، وجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

إنّ لبنان وأكثر من أي وقت مضى متمسك بالشرائع والمواثيق الدولية وحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها والدفاع عن استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها بكل الوسائل المتاحة لها، بما فيها الحق المشروع في المقاومة حتى تحرير كامل الأرض.

تدعو الحكومة إلى انسحاب فوري لقوات الاحتلال من كل العراق، وقيام حكومة وطنية نابعة من إرادة العراقيين الحرّة وقادرة على إدارة شؤون العراق وثرواته والحفاظ

على وحدته واستقلاله وسيادته وسلامة أراضيه وإلى دور رئيسي - مركزي للأمم المتحدة.

إنّ الحكومة تؤكد على التضامن مع الشقيقة سوريا لجبه كل الضغوط والاتهامات والتهديدات الموجّهة إليها دون وجه حق، ومنها مشروع قانون محاسبة سوريا المعروض على الكونغرس الأميركي والذي يصيب لبنان بقدر ما يصيب سوريا وأكثر. إنّ التحديات الراهنة تقودنا إلى المزيد من التعاون والتنسيق مع سوريا لمواجهة مشتركة لتحديات الصراع العربي - الاسرائيلي في المرحلة القادمة، كما تمّت مواجهته في المرحلة السابقة التي عرفت انتصار لبنان ومقاومته الوطنية على اسرائيل وإجبارها على الانسحاب من معظم الأراضي اللبنانية المحتلة من دون قيد أو شرط.

إنّ استمرار التحديات والمخاطر التي تتهدد لبنان تؤكد استمرار حاجته إلى دعم سوريا وجيشها الذي نعتبر وجوده على أرض لبنان ضرورياً وشرعياً وموقتاً تمليه وتحدده الحاجات الاستراتيجية المتفق عليها بين الدولتين.

ولا بدّ من التأكيد على أن الحكومة مصممة على استكمال تحرير ما بقي محتلاً من أرض لبنان وعلى تحرير أسراه وتأكيد سيادته على مياهه وحقه في التعويض عن الأضرار والجرائم الناجمة عن الاحتلال والاعتداءات الاسرائيلية.

كما أنّ الحكومة تؤكد التزامها بشكل واضح بتلازم المسارين اللبناني والسوري في الصراع العربي - الإسرائيلي من كل جوانبه، وتحرير كامل هضبة الجولان إلى حدود الرابع من حزيران من عام ١٩٦٧، ودعم انتفاضة الشعب الفلسطيني لإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وحق عودة الفلسطينيين ورفض توطينهم تحت أي شكل من الأشكال ولأي ذريعة من الذرائع والتمسّك بقرارات القمّة العربية التي عقدت في بيروت.

إنّ العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا هي خيار ثابت ومصيري يمليه التاريخ والجغرافيا والأخاء والمصالح المشتركة، وليست رهاناً موسمياً يتوقف على الظروف، والحكومة مصممة على تعميقها سياسياً وثقافياً وتطويرها اقتصادياً وعلى تعزيزها عن طريق إنجاز المشاريع المشتركة وتنظيم تبادل التسهيلات والخدمات والخبرات في إطار معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق اللبنانية - السورية ومؤسساتها. كما

ان الحكومة حريصة على تعزيز التعاون الثنائي والجماعي بين الدول العربية بهدف قيام تكتل اقتصادي عربي كبير في زمن التكتلات والاقتصادات المفتوحة.

تعتزم الحكومة المضي في تعزيز علاقات لبنان بأصدقائه في العالم وبالدول الصديقة والمنظمات الدولية وفي مقدمها الاتحاد الأوروبي لتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية معه.

إنّ الحكومة تتمسك بقوة بالثوابت والمسلّمات العائدة لمبادئ السيادة والاستقلال والحريات، والتمثيل الديموقراطي الصحيح التزاماً بوثيقة الوفاق الوطني وبنصوص الدسور، وتأمين الإنماء المتوازن لكل المناطق.

وتدرك الحكومة أنّ تعزيز الوحدة الوطنية والإنماء المتوازن والعدالة الاجتماعية والشفافية المالية والإدارية هي من أسس الاستقرار والإزدهار.

إنّ الحكومة ستبقى حريصة على ضمان تعزيز استقلالية القضاء بما يؤمّن للمواطنين الضمانة الحقيقية لحقوقهم وحريتهم.

والحكومة إذ تؤكد على أهمية الأمن والإستقرار، ولاسيما في هذه الظروف الإقليمية الدقيقة، تلتزم بدعم القوات المسلحة من جيش وقوى أمنية أخرى وذلك بتوفير ما تحتاجه هذه القوات وضمن الإمكانات المالية المتاحة لتمكينها من القيام بمسؤولياتها الداخلية ضمن القوانين والأنظمة المرعية الاجراء وبإشراف وتوجيه من مجلس الوزراء.

إنّ الحكومة ستولي المغتربين اللبنانيين أهمية خاصة. وستعمل على إحياء المؤسسات اللبنانية الاغترابية ووحدة الجامعة الثقافية اللبنانية في العالم لمؤازرة الدور الديبلوماسي اللبناني وتفعيله ولدعم الاقتصاد الوطني.

إنّ الدولة اللبنانية ليست مسؤولة فقط عن استقرار الوطن وأمن المواطن، بل هي مسؤولة أيضاً عن رعاية الإنسان اللبناني، والسهر على تنميته وترقّيه، وتلبية حاجاته المعيشية الملحّة، وضمان حقوقه وفي مقدمها حقه في التعليم والصحة والبيئة السليمة، والسعي لتأمين فرص العمل والمسكن وضمان الشيخوخة. إنّ القضية الوطنية مرتبطة عضوياً بالمسألة الاجتماعية، والمسألة الاجتماعية مرتبطة مباشرة بالمشاكل الاقتصادية والمالية.

لقد حقق لبنان من خلال البرنامج المالي والاقتصادي الذي اعتمده في العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢ تقدّماً ملموساً في عملية إصلاح الوضع المالي وتفعيل حركة الاقتصاد.

وقد أسهم في تحقيق هذا التقدّم انعقاد مؤتمر باريس ٢ - الذي ما كان له ان ينعقد أو أن ينجح لولا الجهود التي سبقته لجهة السير في عمليات الإصلاح المالية والاقتصادية ولولا الاستقرار والمصداقية والاستمرار في الإلتزام بما تعهدت به الحكومة السابقة أمام المجلس النيابي، وأبلغته إلى المشاركين في مؤتمر باريس لجهة الإلتزام بمتابعة الإصلاح المالي والاقتصادي والالتزام بتخفيض العجز.

إنّ التطورات الإيجابية التي تحققت حتى الآن أسهمت في تعزيز الثقة بلبنان واقتصاده وأظهرت بوضوح صوابية الخط والبرنامج والإجراءات التي اعتمدتها الدولة اللبنانية لتصحيح المالية العامة ومعالجة الشأنين الاقتصادي والاجتماعي وفتحت أمام لبنان فرصة سانحة يجب التضامن من حولها وعدم تفويتها والدفع بعزيمة أكبر لتعميقها بما يعزز الاستقرار المالي والاقتصادي.

ويتوازى هذا التقدم الحاصل، مع التحدي المستقبلي الذي يظل كبيراً، حيث يشكّل الدين العام وعبء خدمته، عامل ضغط أساسياً على الأوضاع الاقتصادية والمالية.

إنّ الحكومة إذ تدرك دقة الظروف الدولية والاقليمية لاسيما في أعقاب الحرب على العراق وحراجة التطورات الاقتصادية العالمية والتي تطرح جميعها تحديات كبيرة تستوجب من لبنان المثابرة على تحصين وضعه الاقتصادي والاجتماعي بحيث يكونان جاهزين للإفادة من الفرص المتاحة ومن التكيّف مع التحوّلات الاقتصادية والمالية.

لذلك ترى الحكومة ضرورة العمل على تسريع تنفيذ وتعميق برامج المعالجات الاقتصادية والمالية، وتسريع وتيرتها، وإكمالها بإجراءات جديدة محددة وإصلاحات بنيوية إضافية يتوجب التقيّد بتنفيذها بكاملها، ومتسلّحة لهذه الغاية بما أنجز لتاريخه من تعاون مجلسكم الكريم واستمرار تعاونه في المرحلة الراهنة لتأمين الدعم اللازم والكامل لهذه الخطوات الإصلاحية، ومن ذلك الإستمرار في تخفيض العجز في الموازنة وزيادة الفائض الأولي والخفض التدريجي لمعدلات الفائدة وتقليص حجم الزيادة في الدين العام وتخفيضه بنتيجة أعمال التخصيص وكذلك زيادة معدلات النمو وتعزيز انطلاقة دور القطاع الخاص وزيادة انتاجيته ومبادراته وسعيه لإيجاد فرص عمل جديدة بما يؤمن آفاقاً اجتماعية أفضل للمواطنين بالتزامن مع مسعى جدي لترشيق القطاع الخاص وخفض كلفته وزيادة انتاجيته.

يرتكز الشق الاقتصادي والمالي من برنامج الحكومة على عدة محاور أساسية ومترابطة، وهي:

أولاً: إتمام عمليات التخصيص والتسنيد بشفافية كاملة، وبمردود مالي مجزٍ، يتمشى مع المعايير التي تضعها كبريات المؤسسات المالية الدولية، مع التأكيد على ان القرار النهائي يبقى لمجلس الوزراء. ان هذه السياسة التي تلتزمها الحكومة لتخفيض حجم الدين العام ولتحفيز النمو وتحقيق منافع اقتصادية ومالية من خلال ادارة أفعل وخدمة أفضل وكلفة أدنى للمرافق التي يجري تخصيصها على أن يكون ذلك كله ضمن إطار يؤدي إلي تحرير هذه القطاعات ويكفل عدم التسلّط والاحتكار ومن خلال آلية فعالة لمراقبة المرافق التي يجري تخصيصها بما يسهم أيضاً في زيادة حجم وتعميق السوق المالية في لبنان، وفتح باب الاكتتاب أمام أكبر عدد من اللبنانيين وللصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مع إعطائهم الوقت الكافي، للمساهمة في القطاعات قيد التخصيص، وذلك وفقاً للأصول القانونية الواجب اعتمادها.

ثانياً: تحقيق خفض ملحوظ ومستمر في مجموع الانفاق العام بما يعزز الجهود المبذولة لضبط الانفاق الجاري وحصر النفقات الاستثمارية وبالقدر المستطاع على المشاريع الممولة بمعظمها من الخارج والمشاريع ذات الضرورة القصوى بحيث يتم الإلتزام الكامل بحدود العجز الذي تمّ التعهد به أمام مجلسكم الكريم بحيث يتكيف وبشتى وجوهه وبشكل كامل مع واردات الموازنة ومع تحقيق عمليات التخصيص.

إنّ الالتزام بالعجز المحدد في قانون الموازنة للعام ٢٠٠٣ أصبح التزاماً مستمراً يتوجب المحافظة عليه.

وبما ان عملية التخصيص ما زالت قيد الانجاز حتى تاريخه، وبالتالي لم تحقق بعد المردود المالي المتوخى من ورائها، وإلى أن يتم ذلك، فإنّ الحكومة ستعمد إلى تكييف حجم الانفاق من الموازنة العامة بما يتناسب وحجم الإيرادات المحققة وذلك من أجل الإستمرار بالالتزام بمبالغ العجز ونسبه.

ثالثاً: استكمال سياسة إصلاح وتحديث النظام الضريبي اللبناني ومعالجة ما يعانيه من مشاكل بنيوية توصلاً إلى تطبيق الضريبة الموحدة على الدخل المحقق في لبنان.

رابعاً: الاستمرار في الحفاظ والعمل على تعزيز الاستقرار النقدي والمالي، الذي هو أحد أهم أسس الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والوطني.

خامساً: متابعة أعمال النهوض الاقتصادي والتنمية بالوتيرة التي تتيحها إمكانات الدولة وباستخدام الأموال والاتفاقات الموقعة مع المؤسسات الدولية والدول الصديقة وبما جرى رصده من قروض ميسّرة بنتيجة مؤتمر باريس - ٢.

سادساً: استمرار دعم القطاع الخاص، وتشجيعه على العمل والتوسع في إيجاد فرص العمل الجديدة، وتسهيل سبل الاستثمار، والبناء على الخصائص الأساسية والميزات التنافسية للاقتصاد اللبناني القائم على تشجيع المبادرة الفردية وعلى الضمانات القانونية للملكية، وتعزيز التوجهات نحو اعتماد اقتصاد المعرفة.

ولذلك فإنّ الحكومة ستدفع باتجاه انجاز قوانين وتشريعات سوف تتمنى على مجلسكم الكريم النظر فيها وإقرارها وتتعلق بجملة من الأمور ومن ضمنها:

أ - تعديل احكام قانون المحاسبة العمومية بما يسهم في تحسين إدارة المالية العامة والانفاق ويؤدي إلى تعزيز أعمال الرقابة على الأداء.

ب - تعديل أحكام نظام المناقصات بما يساهم في ترشيد الإنفاق وتحسين مردوديته.

ج - تعديل أحكام قانون التجارة بهدف تشجيع الاستثمار المحلي والخارجي لكي يواكب هذا القانون التطورات والتحولات الجارية على صعيد التقنيات وأساليب الاتصال والتجارة الالكترونية بما يؤدي إلى تعزيز مكانة لبنان في التبادلات التجارية - الدولية.

د - تطوير قانون البلديات وتعزيز صلاحياتها وإنجاز قانون اللامركزية الإدارية وذلك إيماناً منا بالديموقراطية المحلية وتمكيناً للمواطنين من أن يشاركوا في كل مستويات القرار البلدي والوطني ممارسة ومحاسبة.

هـ - وضع تشريع عصري يرعى تجارة الترانزيت ويشجع عليها.

و - تعديل بعض أحكام قوانين البناء مما يبسّط ويسهّل عمل المستثمرين في هذا القطاع.

ز - العمل على وضع التشريعات اللازمة لقانوني تسنيد الموجودات وهيئات الاستثمار الجماعي والتشريعات اللازمة لتطوير الأسواق المالية بما في ذلك أسواق سندات الخزينة.

ح - إنجاز الخطوات القانونية اللازمة لاستحداث الضريبة الموحدة على الدخل وتطوير النظام الضريبي.

ط - إصدار قانون عصري للعمل.

إذا كانت المواجهة السياسية سمة المرحلة الأساس وإذا كان الإصلاح الاقتصادي من شروط اكتساب المناعة الوطنية فإنّ معالجة الشأن الاجتماعي تبقى الضمان الأكيد لاستقرار السياسة وبسط الأمن وتعافي الاقتصاد وبالتالي انطلاق النمو المنشود بمواكبة شعبية تصون شموليته وتؤمّن ديمومته.

من هنا تطرح الحكومة عنوان الاحتضان الاستثنائي للواقع الحياتي ليتلازم والظرف الاستثنائي الذي نمرّ فيه. فالرعاية الاجتماعية مدخل إلى الاستقرار الوطني. والاستقرار الوطني مفتاح السلم الأهلي. والحكومة ستسهر على ترجمة هذا المبدأ في الحقول كافة، تعزيزاً للإنماء المتوازن في جميع المناطق اللبنانية وذلك تحصيناً للوحدة الوطنية الحقيقية الممتدة أفقياً على امتداد لبنان والمتجذّرة عمودياً في كل شرائح مجتمعه، بما يرسخ مفهوم الإنماء المتوازن بين جميع المناطق اللبنانية.

والحكومة مصرّة بالتالي على تحقيق هذه الرعاية للمواطنين جميعهم بتناول المسائل التي كانت ولا تزال وستبقى شغلهم الشاغل ومصدر همومهم الأول في حياتهم اليومية، من تأمين التعليم لأولادهم في جميع المراحل إلي توفير الطبابة والإستشفاء لأفراد عائلاتهم إلى معالجة أوضاع الاحتياجات الخاصة، إعاقة أو عسراً أو بطالة أو شيخوخة.

إنّ الحكومة إيماناً منها بأهمية مشاركة المرأة في كل المجالات، ستعمل على تعزيز حضورها في كل المرافق العامة والخاصة وصون حقوقها لتمكينها من القيام بدورها على أكمل وجه.

والحكومة ستسعى إلى تأمين ديموقراطية التعليم فوراً لتكافؤ الفرص. وسيكون ذلك من خلال تخفيض كلفته ورفع مستواه. وإنّ في نيتها، خلال أشهر قليلة وبتمويل خارجي إنجاز أو تلزيم بناء عشرات المدارس في جميع المناطق اللبنانية وفي العاصمة وضواحيها حتى يتأمّن التعليم لكل طالب علم، اخذة بعين الاعتبار أهمية ربط التعليم بجدواه وبما يتطلبه سوق العمل وحاجات الإنتاج حاضراً ومستقبلاً وما يؤدي إلى تفعيل عملية التنمية الشاملة في الداخل.

والحكومة تدرك في هذا السياق ضرورة رعاية الشعب اللبناني لتجاوز الواقع الضاغط ولتمكينهم من صنع المستقبل الواثق، والشباب هم باب لبنان إلى المستقبل إذا

هاجروه، كما يحصل في الوقت الحاضر، يخسر لبنان مستقبله وعقله ومعرفته وقدرته وطاقته على الاستمرار.

أما بالنسبة للجامعة اللبنانية، فإنّ الحكومة ستستمر في العمل على رفع مستواها واستكمال بناء صرحها الجامعي في الحدث وبناء الجامعة الموحدة في كل من الشمال والبقاع، وستبقى الحكومة معنية بالحفاظ على الاستقلال الأكاديمي والإداري للجامعة، وعلى تعزيز المردودية العلمية والاقتصادية والاجتماعية للإنفاق على الجامعة اللبنانية.

وإذا كان رفع شأن التربية والتعليم كمّاً ونوعاً وضرورة ربطه بمتطلبات سوق العمل والتنمية الاقتصادية يؤمن إدراك واستيعاب أجيالنا الجديدة لمتغيرات العصر، فإنّ الاهتمام بصحة المواطنين يشكّل هو أيضاً جزءاً من التراث الديموقراطي اللبناني كون الصحة حق من حقوق الانسان. ولبنان الذي يعتزّ بأنه وفّر، إلى حدّ بعيد وبأدوات مختلفة الإستشفاء للجميع والدواء للأمراض المزمنة والمستعصية لا يزال يطمح إلى تحسين مستوى ونوعية الخدمات الصحية وتخفيف فاتورتها لكي يترسخ دور هذا القطاع الرائد على المستويين الوطني والعربي. ولتحقيق هذه الغاية ستقوم الحكومة فوراً بتعميم تجربة استقلالية المستشفيات الحكومية على كل الوحدات المنتشرة في لبنان كما وستجعل من المستشفيات الحكومية الجامعية المرجع الطبي والتعليمي للقطاعين الرسمي والخاص وعلى مستوى المنطقة العربية بكاملها.

وفي الحقل الاجتماعي، فإن الحكومة ستوفر للوزارات المعنية وفي طليعتها وزارة الشؤون الاجتماعية إمكانات تطوير خدماتها، المباشرة منها، أو تلك التي تؤمنها من خلال القطاع الأهلية، وتؤكد في هذا المجال سعيها المستمر إلى دعم وتفعيل دور الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية بحيث يتكامل دورها مع دور القطاع الخاص. كما ان الحكومة ستولي شؤون العمل أولوية مطلقة تطويقاً لظاهرة البطالة.

ومن أجل المحافظة على حقوق العمال في حاضرهم ومستقبلهم، ستعمل الحكومة في الأسابيع القادمة على حسم القضايا العالقة في مؤسسة الضمان الاجتماعي بتشكيل مجلسه ولجانه وإقرار التشريعات المطلوبة والإصلاحات المنتظرة والتقديمات المرجوة، كما والضمانات التي تحفظ لهذا المرفق الوطني الحساس ديمومته وتوازنه وشفافيته. وأمام الحكومة طبعاً ورشة كبرى تتعلق بقوانين الشيخوخة وسلامة العمل وضمان حوادثه، وإحياء المؤسسات الثلاثية التكوين لاسيما المؤسسة الوطنية للإستخدام

واللجنة التحكيمية والمجلس الاقتصادي الاجتماعي بغية تفعيل الحوار الاجتماعي في لبنان.

وإذا كانت مشاكل الإسكان في طريقها إلى إيجاد الحلول المتنوعة والمؤاتية لها، تسليفاً وإقراضاً وتعويضاً من خلال قانون عصري ومتوازن للإيجارات هو، الآن، في هدة مجلسكم الكريم، فإنّ الحكومة مدركة بأن أوضاع المحيط البيئي تتطلب التزاماً شاملاً رسمياً وشعبياً. وهي ستولي هذا الشأن اهتماماً مميزاً حفاظاً على صحة المواطنين وعلى مصادر المياه وحماية لاقتصادنا السياحي والزراعي والصناعي.

وستعمل الحكومة على تفعيل وترسيخ دور وزارة البيئة عبر العمل على استصدار القوانين والمراسيم التطبيقية المتعلقة بدورها التخطيطي والتنفيذي والرقابي، كما في ما يتعلق باستصدار قوانين الكسارات والشواطئ والمحميات وحماية الينابيع وغيرها.

والحكومة ستمضي، ضمن الإمكانات المتوافرة في استكمال وصيانة شبكات الطرق، وهي ترى ان من أولى مهامها استكمال الأوتوسترادات التي تربط العاصمة بالمناطق شرقاً وشمالاً حتى الحدود مع الشقيقة سوريا لترسيخ موقعنا في اقتصاديات الغد العربي. وعلى صعيد النقل فهي ستعمل على تطوير التكامل بين دور القطاعين العام والخاص لتأمين التغطية لكل المناطق اللبنانية، واستكمال شبكة الطرقات في المناطق المحررة.

أما النقل الجوي الذي عرف نقلة نوعية بفتح الأجواء وبتعافي شركتنا الوطنية وبتشغيل كامل أقسام مطار بيروت وبإعداد قوانين بتنظيم الطيران المدني، فإنه سيبقى موضع اهتمام خاص لارتباطه الوثيق بتطوير السياحة والنقل وترسيخ دور لبنان المحوري في المنطقة.

إنّ الحكومة في معرض وفائها والتزامها تحصين الاستقرار الداخلي ترى من الضرورة بمكان السعي إلى إعادة الحياة إلى طبيعتها في المناطق المحررة وتثبيت واستقرار المواطنين فيها باستكمال دفع التعويضات عن المنازل المتضررة والمدمرة.

في ختام الكلام عن الشأن الاجتماعي لا بدّ من التأكيد مرة أخرى على أهمية وضرورة إقفال ملف المهجّرين الذي يعتبر جزءاً من قضية عودة الوطن إلى ذاته وعافيته. ولأن هذه القضية الوطنية الكبرى التي وضعتها وثيقة الوفاق الوطني في قمّة الأولويات تتطلب الإسراع في حسم آخر مراحلها، بإنجاز المصالحات وإخلاء الممتلكات المشغولة وتعويض الأضرار، فإنّ الحكومة ستعمل على توفير مستلزمات العودة وإعادة البناء لتمسح

أخر جراح الأحداث الأليمة بما يلغي نهائياً رواسبها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية.

إنّ استعادة العافية السياسية والنفسية والاقتصادية والبنيوية تؤمن للحكومة الجديدة الأرضية الصالحة للإستمرار في استنهاض وتطوير القطاعات الانتاجية، مستفيدة من ميزاتها التفاضلية. فالصناعة التي تتفتح على آفاق الغد التكنولوجي ستجد لدى الحكومة إصراراً على تعزيز إجراءاتها لدعمها ولتوفير المناخ الاستثماري المناسب لنموها وتسهيل إقامة المنشآت الصناعية خصوصاً المتطورة منها، مركّزة على تخفيض كلفة الانتاج وتوفير التسهيلات المالية المنخفضة الكلفة والدفع باتجاه تحسين الانتاجية تأميناً لتنافسية المنتجات السلعية اللبنانية. أما السياحة العائدة بسرعة إلى سابق عهدها فستستمر الحكومة في سياسة تشجيع الاستثمار فيها مع إيجاد تشريعات وإجراءات تسهم في تطوير القطاع السياحي تشجع وتسهّل القدوم إلى لبنان وتفعّل الإعلام السياحي الخارجي وتوسّع السوق السياحية اللبنانية لتشمل السياحة الثقافية والصحية والمؤتمرات. وسنعمل على تشجيع نمو وتوسيع التجارة التي تشهد تحوّلات جذرية على صعيد التشريعات وأساليب الاتصال في مناخ عربي ودولي حافل باتفاقات التنسيق والتسويق والشراكة.

أما الزراعة فستحظى باهتمام خاص من الحكومة، المدركة لتداعيات الحصار الذي يواجه هذا القطاع الواقع بين مطرقة التقصير الداخلي وسندان المنافسة الخارجية. ويستدعي هذا الوضع اعتماد سياسات تهدف إلى إيجاد البدائل وإلى حمايات مبرمجة وكذلك إلى دعم بعض زراعاتنا التقليدية مما يسهم في تخفيف المعاناة برفع مستوى الدخل في الأرياف والحدّ من الهجرة إلى المدن، والاستمرار في برنامج دعم الصادرات الزراعية الذي تقوم به المؤسسات العامة لتشجيع الإستثمارات.

كما ستسعى الحكومة إلى مزيد من الاستفادة من ثروة لبنان المائية السطحية والجوفية، والسعي إلى إنشاء السدود والبحيرات وإيجاد إدارة عصرية لاستخدام المياه وترشيد استعمالها، كما واستكمال وتوسيع شبكات المياه وتحديثها بالتعاون مع القطاع الخاص.

وستسعى الحكومة أيضاً إلى استكمال استكشاف واستثمار موارد كاملة للطاقة، من نفط وغاز وغيرها.

ولأنّ نجاح أي برنامج حكومي يبقى رهناً بإدارة حديثة وكفوءة، فإنّ العمل سيستمر في متابعة المعالجات لمشاكلها والعمل على تطويرها تحديثاً وعصرنة ومكننة وتدريباً وكذلك زيادة انتاجيتها، عبر تزخيم التنمية الإدارية واعتماد برامج تدريب متخصصة ومستمرة تعمل بهدي من روح العصر وتطوراته السريعة بما يمكنها من تحقيق مهمتها ألا وهي خدمة أفضل للمواطنين وتأمين حاجات تطور الاقتصاد، وضبط وتبسيط أساليب الإدارة وتحجيمها، وتفعيل هيئات الرقابة، ووضع هيكليات جديدة للوزارات والمؤسسات العامة وتحسين أدائها ودرس مشروع قانون وسيط الجمهورية.

وستعمل الحكومة على استكمال عملية المسح والكيل والمكننة للدوائر العقارية والمساحة، بما يخدم تحقيق الإنماء المتوازن مع الحفاظ على الثروة الزراعية والحرجية والطبيعية والأثرية، وتشجيع أعمال الضم والفرز العام في مناطق الشيوع لتحرير مالكيها من هذا الشيوع.

لم تطلق الحكومة في بيانها هذا وعوداً رنانة، فهي مدركة انها محكومة بمناخ الظروف والتحديات الاقليمية والدولية المحيطة بها.

لذا، فإنّ الثقة التي نطلب اليوم من المجلس الكريم ليست للحكومة فقط وإنما للبلاد.

إنها للبلاد، من أجل مواجهة هذه التحديات والمخاطر في زمن التحولات الكبرى على صعيدي المنطقة والعالم. وهي ثقة لا نطلبها لأنفسنا بل لنحوّلها رسالة إلى أهلنا أوّلاً ثم إلى أشقائنا فإلى العالم بأنّ لبنان على صغر حجمه وقلّة عدده، كبير في المجاهرة بالحق، صلب في التمسّك بالشرعية، حازم في المحافظة على قيم الحرية والكرامة والديموقراطية.

ردّ رئيس الحكومة على النواب

هنا ردّ رئيس الحكومة رفيق الحريري على كلمات النواب في ختام مناقشات في جلسة الثقة:

«دولة الرئيس، حضرة السادة النواب. على مدى جلسات ثلاث استمعت الحكومة إلى مداخلات السادة النواب في شأن آرائهم واهتماماتهم وهواجسهم في محطة دستورية مهمة ألا وهي مناقشة بيانها الوزاري وان هذه المداخلات وهذا النقاش تحت قبّة المجلس تشكّل جزءاً أساسياً من نظامنا الديموقراطي الذي نتمسك به ونعمل على تعزيزه ورفع مستوى ممارساته بما يخدم مصالح الوطن والمواطنين.

ثمة تطابق في الغايات والأهداف النهائية بين تصور الحكومة لتلك الغايات والأهداف ومطالب السادة النواب. كما ان هناك توافقاً على أهمية المبادئ الأساسية للحرية والممارسة الحقة للديموقراطية والتشديد على أهمية مواجهة التحديات السياسية والقومية التي تعصف بمنطقتنا العربية ومواجهاتنا المشتركة لها مع سوريا.

كذلك هناك توافق على أهمية تحقيق النهوض الاقتصادي وتحسين الوضع الاجتماعي وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي وتحقيق النمو.

لقد جاءت هذه الحكومة في ظل أوضاع سياسية داخلية دقيقة وفي ظروف حساسة تواجهها منطقتنا العربية ويواجهها لبنان، لذا اقتضى الأمر الإسراع في تشكيل الحكومة مع الحفاظ على كل الأصول الدستورية لجهة الاستقالة والاستشارات والتكليف والاستشارات ومن ثم التأليف، حتى صياغة البيان الوزاري وإقراره في مجلس الوزراء وتلاوته تحت قبّة هذا البرلمان.

إنّ هذا الظرف يتطلب منّا، موالاة ومعارضة، أن نعزّز إيماننا وبأهمية التوحّد في مواجهة المصاعب والتحديات مع التأكيد الدائم للممارسة الكاملة للحريات وللحق الكامل في التوجيه والانتقاد وفي المعارضة. وجميع هذه الممارسات من صلب الأصول الديموقراطية التي تستقيم معها أمور إدارة البلاد.

إنّ الجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية قد نالت حيزاً كبيراً من اهتمام البيان الوزاري إذ أكد أهمية الاستقرار المالي والاقتصادي وهو الأمر الذي أشار إليه السادة النواب لجهة الدور الكبير الذي يلعبه ذلك في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ونحن نصبو وسنعمل على التعاون الكامل مع السادة النواب لإنجاز الإصلاحات والإجراءات الضرورية التي من شأنها أن تحقق هذه الأهداف التي نتفق عليها وتعزيز هذا الاستقرار الذي نطمح إلى تحقيقه.

لقد خطا لبنان خلال السنوات الماضية خطوات أساسية مهمة على طريق النهوض. فقد أعاد بناء بنيته التحتية المادية والبشرية وكذلك بناء مؤسساته السياسية والإدارية والأمنية وإصلاحها وعمد أيضاً إلى إعادة بناء اقتصاده بما يمكّن لبنان من التكيّف مع التحولات والتغيرات الكبرى الجارية في العالم والتي لا يمكن لأي بلد أن ينوء بنفسه عنها ويظل غير متكيف مع متطلباتها. فكيف بلبنان هذا البلد الصغير بحجمه وحجم اقتصاده، الكبير بطموح أبنائه ومبادراتهم، أن يبقى بعيداً من هذا التكيف والمواكبة لهذه التغيرات بما يضمن له إمكان التأثير فيها وتحصين نفسه أزاء مخاطرها.

ضمن هذه المعطيات يقوم لبنان كما هو الحال بالنسبة إلى الغالبية الساحقة من دول العالم بعملية تصحيح بنيوية شاملة لأوضاعه المالية والاقتصادية. وقد كان لنجاحه في تحقيق المرحلة الأولى من عملية التصحيح تلك ان مهّد الطريق لانعقاد مؤتمر باريس - ٢ الذي عزز ثقة العالم بالاقتصاد اللبناني وبصواب السياسات والاجراءات التي يعتمدها لبنان وبقدرة اللبنانيين على وضع اقتصاده على المسار الصحيح، وقد كان نتيجة ذلك ان تحققت للبنان مكتسبات جمّة على الصعد المالية والاقتصادية والنقدية وفتح لبنان آفاقاً جديدة ينبغي ويمكن العمل علي استثمارها والإفادة منها.

وما شاهدناه أخيراً من التحسّن في التصنيف الائتماني للبنان من مؤسسات التصنيف والتقارير المشجعة للمؤسسات الدولية ما هو إلاّ دليل على هذا التحول الإيجابي، مع الإشارة إلى تأكيد هذه المؤسسات الدائم أهمية قيام لبنان بتعزيز مسيرته دون تلكؤ أو تردد بما يضمن استمراره بالقيام بالإجراءات الإصلاحية اللازمة.

وفي هذا المضمار أكد لبنان أمام أشقائه وأصدقائه في العالم الذين شاركوا في مؤتمر باريس - ٢ ما كانت قد أكدته الحكومة السابقة أمام مجلسكم الكريم لجهة التمسك بضرورة خفض العجز في الموازنة وزيادةالفائض الأولي والخفض التدريجي

لمعدلات الفائدة وتقليص حجم الزيادة في الدين العام وخفضه بنتيجة أعمال التخصيص وكذلك زيادة معدلات النمو وتعزيز انطلاقة دور القطاع الخاص والقطاعات الانتاجية في الإقتصاد الحقيقي من صناعية وزراعية وخدماتية بشتى أشكالها مع مسعى جدّي لترشيق القطاع العام وخفض كلفته وزيادة إنتاجه.

واننا في الحكومة هذه إذ ندرك دقّة الظروف الاقليمية والدولية وخصوصاً في أعقاب الحرب على العراق والتطورات الاقتصادية العالمية الحرجة والتي تطرح جميعها تحديات كبيرة تستوجب من لبنان تحصين وضعه الاقتصادي والاجتماعي بحيث يكون قادراً على الإفادة من الفرص المتاحة والتكيّف مع التحوّلات الاقتصادية والمالية.

استناداً إلى ذلك فإنّ الحكومة ستؤكد في سياساتها وممارساتها تعزيز الجهود لتحقيق نمو مستدام في القطاعات الانتاجية، من صناعية وزراعية وخدماتية، وهي تستمر في دعم القطاع الخاص وتشجيعه على العمل والتوسّع في إيجاد فرص العمل الجديدة تسهيل سبل الاستثمار والبناء على الخصائص الأساسية والميزات التنافسية للاقتصاد اللبناني القائم على الضمانات القانونية للملكية، وتعزيز التوجهات نحو اعتماد اقتصاد المعرفة.

كما انها ستبذل كل جهد ممكن لتعزيز استفادة هذه القطاعات من التمويل الميسّر والمدعوم الذي تتيحه الحكومة وأيضاً من خلال آلية الدفع الدائم للخفض التدريجي لمعدلات الفائدة عبر آليات السوقين المالية والنقدية بما يمكّن هذه القطاعات الانتاجية من تأمين التمويل اللازم لها.

أما في ما خصّ القطاع الزراعي فسوف تستمر الحكومة في بذل كل الجهود للإستمرار في برنامج دعم الصادرات الزراعية عبر المؤسسات العامة لتشجيع الاستثمارات، وكذلك من خلال مواكبة متطلبات العصر والانفتاح بما يقتضي ذلك من إيجاد الأسواق الجديدة لمنتجاتنا الزراعية وتطوير البدائل لبعض من زراعاتنا التقليدية والاستمرار في الدعم لبعض الزراعات مما يساهم في تخفيف المعاناة ورفع مستوى الدخل لدى المواطنين في الأرياف ويحدّ من الهجرة إلى المدن.

من جهة أخرى سوف تبذل كل جهد ممكن لتحريك العمل في المشاريع الانمائية في شتى القطاعات وفي جميع المناطق اللبنانية مستفيدة من القروض الميسرة المتاحة لها بما

يوفّر على الحكومة والبلاد حاجات التمويل ويدفع بالنمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية أشواطاً إلى الأمام.

كما ان الحكومة إنطلاقاً من إدراكها الكامل لأهمية عمليات التخصيص على الوضعين الاقتصادي والمالي على معالجة مشكلة الدين العام تؤكد ضرورة إتمام عملية التخصيص والتسنيد بشفافية كاملة وضمن إطار يكفل عدم التسلّط والاحتكار ومن خلال اعتماد آلية فاعلة لمراقبة المرافق التي يجري تخصيصها بما يساهم في زيادة حجم السوق المالية في لبنان وبفتح باب الاكتتاب أمام أكبر عدد ممكن من اللبنانيين للمساهمة في هذه المرافق.

دولة الرئيس، لقد استمعت إلى العديد من السادة الزملاء النواب في هذه القاعة حول تشكيل الحكومة وظروف تشكيلها وتكلم البعض بصراحة تامة، بعض الإخوان من المعارضة تكلم حول نقطة جوهرية وهي ان هذه الحكومة شكّلت بهاجس إقليمي معين.

أوّلاً – أودّ القول ان الحكومة السابقة لم يكن ينقصها الوطنية ولا الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الإقليمية التي نشهدها اليوم.

ثانياً – قال أحد الزملاء ان هناك من يخون المعارضة. ان هذا الأمر مرفوض من الحكومة جملة وتفصيلاً، نحن نختلف مع بعض أركان المعارضة في النظرة إلى كثير من الأمور الداخلية والاقتصادية والمالية والمعالجات، ولكننا لم نخن أحداً منهم ولن نخون أحداً منهم فهذا هو رأي الحكومة في المعارضة التي نحترم ونجلّ ولكن النظام الديموقراطي قائم على المعارضة والموالاة.

على أن يكون هناك من نتفق معه أو نختلف معه، فيأتي يوماً إلى الحكم ويخرج يوماً منه. طبعاً أقول هذا الكلام وأنا أعلم الظروف التي تعرفونها في تشكيل الحكومات في لبنان وكلنا ننتظر أن تسمح الظروف بأن تمارس جميع المؤسسات الدستورية دورها كاملاً دون انتقاص، أما إطلاق الموالاة التهم على المعارضة أو إطلاق المعارضة التهم على الموالاة فأمر أعتقد اننا أحوج ما نكون إلى الابتعاد عنه بسبب الظروف التي يمرّ بها لبنان وتمرّ بها المنطقة، وهذا ليس كلاماً انشائياً، وهي ظروف حساسة دقيقة جداً وتتطلب منّا كثيراً من الوعي، قبل كل ذلك الكثير من التضحية.

أردت أن أقول هذا الكلام في نهاية كلمتي وأؤكد ان الحكومة تحترم المعارضة فرداً فرداً ولا تتفق معها في بعض الأمور وتتفق معها في كثير من الأمور، ولكن هناك

خلافاً بين الموالاة والمعارضة كما يحصل في جميع الدول الديموقراطية. فأتمنى أن نحافظ على هذا النوع من العلاقة لأننا فعلاً نقدّر ونحترم كل الناس اتفقنا معهم أم اختلفنا وإياهم.

دولة الرئيس، حضرة النواب، باسم الحكومة، أحيي السادة النواب جميعاً، آملاً منح الحكومة الثقة في هذه المرحلة المهمة والدقيقة. وشكراً».

تمّ التصويت على الثقة فنالت الحكومة ثقة ٨٥ صوتاً، وحجب الثقة ١٣ نائباً وتغيّب ثلاثون نائباً.

رؤساء الحكومات

من ١٩٤٣ - ٢٠٠٣

الاسم		الاسم	
رياض الصلح	(٦ مرّات)	عبد الحميد كرامي	
سامي الصلح	(٧ مرّات)	سعدي المنلا	
حسين العويني	(٤ مرّات)	عبدالله اليافي	(٨ مرّات)
ناظم عكاري		صائب سلام	(٦ مرّات)
فؤاد شهاب		خالد شهاب	
رشيد كرامي	(١٠ مرّات)	أحمد الداعوق	
أمين الحافظ		تقي الدين الصلح	
رشيد الصلح		نور الدين الرفاعي	
سليم الحص	(٦ مرّات)	شفيق الوزان	(مرتان)
العماد ميشال عون		عمر كرامي	
رفيق الحريري	(٥ مرّات)		

نوّاب رئيس مجلس الوزراء

- حبيب أبو شهلا (مرّتان)
- غبريال المر
- جبران نحاس (٣ مرّات)
- فؤاد الخوري
- ناظم عكاري
- نسيم مجدلاني (٣ مرّات)
- فؤاد بطرس (٥ مرّات)
- ألبر مخيبر
- العميد موسى كنعان
- إيلي سالم
- ميشال المر (٦ مرّات)
- نقولا غصن
- صبري حماده
- فيليب بولس (٣ مرّات)
- باسيل طراد (مرّتان)
- فؤاد غصن (٤ مرّات)
- جورج حكيم
- غسان تويني
- ميشال ساسين (مرّتان)
- كميل شمعون
- العميد عصام أبو جمرة
- عصام فارس (مرّتان)

٤٩ حكومة كان لها نائب رئيس حكومة و١٦ حكومة لم يعيّن فيها نائب للرئيس.

وزراء الخارجية

- سليم تقلا (٣ مرّات)
- حميد فرنجية (٥ مرّات)
- فيليب تقلا (١٤ مرّات)
- هنري فرعون
- حسين العويني (٣ مرّات)
- شارل حلو
- ناظم عكاري (مرّتان)
- صائب سلام
- موسى مبارك
- جورج حكيم (٣ مرّات)
- الفرد نقاش (٣ مرّات)
- سليم لحود (مرّتان)
- شارل مالك (٣ مرّات)
- فؤاد عمون
- فؤاد بطرس (٤ مرّات)
- علي عرب
- رشيد كرامي (مرّتان)
- نسيم مجدلاني
- خليل أبو حمد (٣ مرّات)
- فؤاد نفاع
- لوسيان دحداح
- إيلي سالم
- العميد نبيل قريطم
- سليم الحص
- فارس بويز (٣ مرّات)
- محمود حمّود
- جان عبيد

وزراء الداخلية

- كميل شمعون (٣ مرّات)
- وديع نعيم
- صائب سلام (٦ مرّات)
- غبريال المر (مرّتان)
- حسين العويني (٣ مرّات)
- سامي الصلح (٤ مرّات)
- فؤاد شهاب
- جورج هراوي
- رشيد كرامي (مرّتان)
- علي بزّي
- عبدالله المشنوق
- محمد كنيعو
- بدري المعوشي
- عادل عسيران
- بهيج تقي الدين (مرّتان)
- العماد سعيد نصرالله
- شفيق الوزان (مرّتان)
- جوزف سكاف
- العماد ميشال عون
- اللواء سامي الخطيب (مرّتان)
- ميشال المر (٣ مرّات)
- رياض الصلح (مرّتان)
- يوسف سالم
- صبري حماده
- الياس الخوري
- عبدالله اليافي (٤ مرّات)
- ناظم عكاري
- خالد شهاب
- محيي الدين النصولي
- ريمون إدّه
- إدمون كسبار
- تقي الدين الصلح
- بيار الجميل (مرّتان)
- سليمان فرنجية
- بشير الأعور
- رشيد الصلح
- صلاح سليمان
- عبدالله الراسي
- اللواء نبيل قريطم
- الياس الخازن
- بشارة مرهج
- الياس المر (مرّتان)

وزراء المـــال

رياض الصلح
عبدالحميد كرامي
كميل شمعون (مرّتان)
حسين العويني (٣ مرّات)
موسى مبارك (مرّتان)
جورج حكيم
بيار إدّه (٤ مرّات)
محيي الدين النصولي (مرّتان)
نصري المعلوف
فريد قوزما
رشيد كرامي (٧ مرّات)
بيار الجميّل (مرّتان)
عثمان الدنا
الياس سابا
تقي الدين الصلح
لوسيان دحداح
فريد روفايل
علي الخليل (٤ مرّات)
العمد إدغار معلوف
رفيق الحريري (٣ مرّات)
فؤاد السنيورة (مرّتان)

حميد فرنجية
إميل لحود (٣ مرّات)
محمد العبود
فيليب تقلا
باسيل طراد
جورج كرم (مرّتان)
عبدالله اليافي
جميل شهاب
جميل مكاوي
رفيق نجا
أحمد الداعوق
أمين بيهم (مرّتان)
عبدالله اليافي (٣ مرّات)
فؤاد نفّاع (مرّتان)
كمال جنبلاط
جورج سكاف
سليم الحص
عادل حميّه
أسعد دياب
جورج قرم

وزراء الدفاع الوطني

مجيد إرسلان (٢٠ مرّة)
أحمد الأسعد
رشيد بيضون (٣ مرّات)
فؤاد شهاب (مرّتان)
صائب سلام (مرّتان)
سامي الصلح (مرّتان)
أحمد الداعوق
بدري المعوشي
الياس سابا
نصري المعلوف
العماد فيكتور خوري
عادل عسيران
ألبر منصور
محسن دلول (٣ مرّات)
خليل الهراوي

عبد الحميد كرامي
حسين العويني (٥ مرّات)
ناظم عكاري
خالد شهاب
عبدالله اليافي (مرّتان)
رشيد كرامي (٣ مرّات)
فؤاد بطرس (مرّتان)
إدوار صوما
فؤاد غصن
جوزف سكاف (٣ مرّات)
عصام خوري
العماد ميشال عون
ميشال المر (مرّتان)
غازي زعيتر
محمود حمود

وزراء العدل

حبيب أبو شهلا (مرّتان)
سعدي المنلا
عبدالله اليافي
جبران نحاس (٤ مرّات)
بولس فيّاض
فؤاد خوري
باسيل طراد
محي الدين النصولي
شارل حلو
غبريال المر
سليم لحود
إميل تيان (مرّتان)
حسين العويني (مرّتان)
فيليب بولس
فيليب تقلا
رشيد بيضون
شفيق الوزان
جميل كبي
العميد نورالدين الرفاعي
يوسف جبران
روجيه شيخاني
العميد لطفي جابر
إدمون رزق
بهيج طبارة (٤ مرّات)
سمير الجسر

سليم تقلا
أحمد الحسيني (مرّتان)
رياض الصلح
شارل حلو
رشيد كرامي
موسى مبارك (مرّتان)
خالد شهاب
بشير الأعور (٣ مرّات)
سامي الصلح
فؤاد غصن
ألفرد نقاش
يوسف السودا
نسيم مجدلاني (مرّتان)
فؤاد بطرس
فؤاد رزق
سليمان فرنجية
عادل عسيران (٣ مرّات)
كاظم الخليل (مرّتان)
فريد روفايل
خاتشيك بابكيان (مرّتان)
نبيه بري
العميد عصام أبو جمره
نصري المعلوف
جوزف شاوول

وزراء الاقتصاد

عادل عسيران
سعدي المنلا
سليمان نوفل
جبران نحاس
سليمان العلي (مرّتان)
جورج حكيم (مرّتان)
نزيه البزري (مرّتان)
نصري المعلوف
شارل حلو
رفيق نجا (مرّتان)
جوزف نجار (مرّتان)
صبحي محمصاني
إدوار حنين
حسين العويني
منير حمدان
بهيج طبارة
عباس خلف
عادل عسيران
سليم الحص
خالد جنبلاط
فيكتور قصير
مروان حمادة (مرّتان)
أغوب ديميرجيان
ناصر السعيدي

نقولا غصن
كمال جنبلاط
فيليب تقلا (٥ مرّات)
بولس فياض
باسيل طراد (٣ مرّات)
رشيد كرامي (٦ مرّات)
جورج كرم
كاظم الخليل (مرّتان)
فيليب بولس
فؤاد عمون
بهيج تقي الدين
سعيد حماده
سليمان فرنجية (مرّتان)
نسيم مجدلاني
أنور الصباح
نزيه البزري
العميد فوزي الخطيب
جورج سكاف
طلال المرعبي
ابراهيم حلاوي
العميد عصام أبو جمرة
سمير مقدسي
ياسين جابر (مرّتان)
باسل فليحان

وزراء البريد والهاتف - المواصلات

- كميل شمعون (مرّتان)
- نقولا غصن
- يوسف الهراوي
- فيليب تقلا
- جبران نحاس
- إدوار نون
- حسين عبدالله
- ناظم عكاري
- رشيد بيضون (مرّتان)
- نقولا سالم
- محمد صبرا (مرّتان)
- بشير عثمان
- ريمون إدّه
- سليمان فرنجيّة (مرّتان)
- محمد كنيعو
- جوزف نجار (مرّتان)
- ميشال إدّه
- ميشال المر (٣ مرّات)
- طوني فرنجية (٣ مرّات)
- جورج سكاف
- جورج القرم
- العميد عصام أبو جمرة
- محمد غزيري
- رفيق الحريري
- جان لوي قرداحي (مرّتان)
- محمد الفضل
- سامي الصلح
- مجيد إرسلان (٣ مرّات)
- حسين العويني
- خليل أبو جوده
- محمد تقي الدين
- موسى مبارك (٣ مرّات)
- سليم حيدر (٣ مرّات)
- بشير الأعور
- كاظم الخليل
- فؤاد غصن (مرّتان)
- فؤاد نجار (مرّتان)
- موريس زوين
- رينه معوّض
- أنطوان صحناوي
- كمال جنبلاط
- بيار الجميّل (مرّتان)
- جميل كبي (مرّتان)
- العميد فرنسوا جنادري
- فريد روفايل
- جوزف الهاشم
- جورج سعاده (٣ مرّات)
- الفضل شلق
- عصام نعمان

وزراء التربية الوطنية والتعليم

- حبيب أبو شهلا (مرّتان)
- حميد فرنجية (٣ مرّات)
- رياض الصلح
- إميل لحود
- باسيل طراد (مرّتان)
- بيار إدّه
- موريس زوين
- جورج عقل
- فؤاد غصن
- فريد قوزما
- محمد محي الدين (مرّتان)
- فؤاد بطرس (مرّتان)
- كمال جنبلاط
- شارل حلو
- غالب شاهين
- جان عزيز
- جوزف أبو خاطر (مرّتان)
- نجيب أبو حيدر
- ألبر مخيبر
- ماجد حماده
- عادل عسيران
- بطرس حرب (مرّتان)
- عصام خوري
- العميد نبيل قريطم
- زكي مزبودي
- روبير غانم
- محمد يوسف بيضون
- عبدالرحيم مراد
- وديع نعمان
- فيليب تقلا
- رئيف أبي اللمع
- أنطوان اسطفان
- سليم حيدر
- نقولا سالم (مرّتان)
- سليم لحود
- جورج حكيم
- شارل مالك
- كلوفيس الخازن
- بيار الجميّل
- جبران نحاس
- كامل الأسعد
- إدمون كسبار
- سليمان الزين (مرّتان)
- عبدالله اليافي
- غسان تويني
- إدوار حنين
- إدمون رزق (مرّتان)
- العميد موسى كنعان
- أسعد رزق
- رينيه معوّض
- سليم الحص
- عمر كرامي
- حسن عز الدين
- جان عبيد
- عبدالرحيم بيضون
- سمير الجسر

وزراء الزراعة

- مجيد إرسلان (٦ مرّات)
- أحمد الأسعد
- كمال جنبلاط
- بهيج تقي الدين
- سليمان العلي (٣ مرّات)
- صائب سلام
- جان سكاف
- سليم حيدر (مرّتان)
- فؤاد نجار (٤ مرّات)
- محمد تقي الدين
- علي عرب
- بشير العثمان
- خالد جنبلاط
- عبداللطيف الزين (مرّتان)
- فؤاد نفّاع
- العميد زين مكي
- ميشال ضومط
- بيار الخوري
- العميد لطفي جابر
- محسن دلول (٣ مرّات)
- شوقي فاخوري (مرّتان)
- علي العبدالله

- جميل تلحوق
- يوسف الهراوي (مرّتان)
- سليمان نوفل
- بولس فياض
- ناظم عكاري (مرّتان)
- جورج حكيم
- كاظم الخليل (٣ مرّات)
- جوزف سكاف (٥ مرّات)
- بيار الجميّل
- سليمان فرنجية
- جوزف نجار
- سعيد حماده (مرّتان)
- ريمون إدّه
- إدوار صوما
- فهمي شاهين
- أسعد رزق
- مصطفى درنيقه
- عادل عسيران
- العميد عصام أبو جمره
- عادل قرطاس
- سليمان فرنجيه

وزراء الأشغال العامة

- سليم تقلا (مرّتان)
- غبريال المر (٦ مرّات)
- فيليب بولس
- باسيل طراد (مرّتان)
- موسى مبارك
- نعيم مغبغب (مرّتان)
- إميل البستاني
- سليم لحود
- فريد طراد
- جورج نقاش (٤ مرّات)
- كمال جنبلاط (مرّتان)
- فؤاد بزري
- رينه معوّض
- كمال خوري
- فؤاد غصن
- العميد زين مكّي
- أمين البزري
- الياس الهراوي
- وليد جنبلاط (مرّتان)
- العميد إدغار معلوف
- شوقي فاخوري
- علي حراجلي (مرّتان)

- أحمد الأسعد (٣ مرّات)
- إدوار نون
- أحمد الحسيني
- ناظم عكاري
- بشير الأعور
- جميل مكاوي
- محمد صبرا (مرّتان)
- خليل هبري
- بيار الجميّل (٤ مرّات)
- عثمان الدنا (مرّتان)
- نجيب علم الدين (مرّتان)
- ريمون إدّه
- هنري إدّه
- صبري حماده
- جورج سعاده
- مجيد إرسلان
- بطرس حرب
- بيار الخوري
- اللواء محمود طي أبو غانم
- نديم سالم
- محمد بسام مرتضى
- نجيب ميقاتي (٣ مرّات)

وزراء الصحّة

مجيد أرسلان (٨ مرّات)
جميل تلحوق
كميل شمعون
بولس فياض
بشير الأعور
ناظم عكاري
رشيد بيضون
شارل حلو
غبريال المر
جوزف سكاف
محمد صفي الدين
حسن عوض مقداد
محمد كنيعو (٣ مرّات)
كامل الأسعد
خالد جنبلاط
حبيب مطران
صلاح سلمان
عثمان الدنا
إبراهيم شعيتو
عدنان مروّه
عبدالله الراسي
مروان حماده (٣ مرّات)
كرم كرم

أحمد الأسعد
الياس الخوري (٤ مرّات)
رئيف أبي اللمع (٥ مرّات)
بهيج تقي الدين
باسيل طراد (مرّتان)
سليم حيدر
كاظم الخليل (مرّتان)
جورج هراوي
نزيه البزري (٥ مرّات)
ألبر منصور
بيار الجميّل (٤ مرّات)
علي بزّي
يعقوب الصراف
نسيب البربير
خاتشيك بابيكيان
إميل بيطار
أمين الحافظ
العميد نور الدين الرفاعي
طلال المرعبي
العمد إدغار معلوف
جميل كبي
سليمان فرنجيه (٣ مرّات)

وزراء الصناعة والنفط

نقولا غصن
بيار حلو
توفيق عساف
العميد نورالدين الرفاعي
سليم الحص
أنور الصباح
جورج افرام (مرّتان)
العميد إدغار معلوف
محمد جارودي
أسعد رزق
الياس سكاف

سامي الصلح
زكريا نصولي
لويس أبو شرف
غسان تويني
ميشال ضومط
محمد يوسف بيضون
فكتور قصير
سورين خان أميريان
شاهي بوصوميان (٣ مرّات)
ناصر السعيدي

وزراء الأنباء - الإعلام

جبران نحّاس
إدوار نون
ناظم عكاري (مرّتان)
خالد شهاب
عبدالله اليافي (٤ مرّات)
محمد صبرا (مرّتان)
فريد توما (مرّتان)
رشيد كرامي (مرّتان)
جورج نقاش (مرّتان)
عبدالله المشنوق
موريس زوين
ميشال الخوري
بهيج تقي الدين
غسان تويني (مرّتان)
فهمي شاهين
العميد موسى كنعان
يوسف جبران
جوزف سكاف
إدمون رزق
ميشال سماحة (٣ مرّات)
باسم السبع
غازي العريضي

خليل أبو جوده
محمد صفي الدين
صائب سلام
محي الدين النصولي (٣ مرّات)
جورج عقل
سامي الصلح
شارل حلو
علي بزّي
فؤاد غصن
فيليب بولس
نجيب علم الدين
جان عزيز
عثمان الدنا
خاتشيك بابيكيان
محمود عمار
سليم الحص
روجيه شيخاني
العماد ميشال عون
ألبر منصور
فريد مكاري
أنور الخليل

وزراء الموارد - الطاقة والمياه

أنور الخطيب (مرّتان)
عثمان الدنا
جوزف سكاف (٣ مرّات)
العماد اسكندر غانم
مجيد إرسلان
أنور الصباح (مرّتان)
نبيه بري (مرّتان)
العميد عصام أبو جمره
جورج افرام
سليمان طرابلسي

ريمون إدّه
جعفر شرف الدين
مالك سلام
كميل شمعون
ابراهيم شعيتو
بهاء الدين البساط
العميد لطفي جابر
محمد يوسف بيضون (مرّتان)
الياس حبيقه (٣ مرّات)
أيوب حميّد

وزراء التصميم

سامي الصلح
أميل البستاني
جوزف شادر
حسين العويني
إدمون كسبار
كمال جنبلاط
فؤاد عمّون
نجيب صالحه
ميشال الخوري
ريمون إدّه
موريس الجميّل
كمال خوري
خاتشيك بابيكيان
زكي مزبودي
محمد صبرا
فوزي الخطيب
ميشال ضوميط
حسين منصور

رشيد كرامي
عبدالله اليافي
فريد طراد
فؤاد بطرس
رفيق شاهين
عثمان الدنا
جوزف نجار (٤ مرّات)
أدوار حنين
جان عزيز
محمد صفي الدين
حسن مشرّفيه
جورج سعاده
حسن الرفاعي
كاظم الخليل
فيليب تقلا
سليمان فرنجيه
بيار حلو

وزراء البيئة

أغوب دمرجيان
جوزف مغيزل
أكرم شهيّب
ميشال موسى

سمير مقبل
بيار فرعون
أرتور نظاريان
فارس بويز

وزراء العمل

أمين بيهم
محمد صفي الدين
جان عزيز
جميل لحود
كاظم الخليل
نديم نعيم
غسان تويني
ناظم القادري
عدنان مروّه
اللواء محمود طي أبو ضرغم
ميشال ساسين (مرّتان)
أسعد حردان (٣ مرّات)
علي قانصوه

جوزف سكاف
إدوار حنين (مرّتان)
رضا وحيد (مرّتان)
منير حمدان
إميل روحانا صقر
العميد فرنسوا جنادري
أسعد رزق (مرّتان)
عبدالرحمن اللبان
سليم الحص
العميد إدغار معلوف
عبدالله الأمين (مرّتان)
ميشال موسى

وزراء الشـؤون الاجـتـماعية

كمال جنبلاط
ميشال ضومط
باسيل طراد
جان سكاف
كاظم الخليل (مرّتان)
نصري المعلوف
يوسف السودا
موريس زوين
محمد صفي الدين
رضا وحيد (مرّتان)
جميل لحود
جوزف النجار
خليل الخوري
منير حمدان
نديم نعيم
غسان تويني
ناظم القادري
عدنان مروّه
العميد إدغار معلوف
جميل كبي
شاهي برصوميان
أيوب حميّد
أسعد دياب (مرّتان)

بهيج تقي الدين
موسى مبارك (مرّتان)
سليم حيدر
رشيد كرامي (٣ مرّات)
نزيه البزري
جوزف سكاف (٣ مرّات)
ريمون إدّه
أمين بيهم
إدوار حنين (٣ مرّات)
وجدي ملاط
سليمان الزين
عبدالله اليافي
رفيق شاهين
إميل روحانا صقر
العميد فرنسوا جنادري
أسعد رزق (مرّتان)
عبدالرحمن اللبان
بيار الجميّل
عبدالله الراسي
مروان حماده (مرّتان)
إسطفان الدويهي
ميشال موسى

وزراء السـياحة

فيليب تقلا
جورج نقاش
نجيب علم الدين
إدوار حنين
رشيد بيضون
حبيب كيروز
منير حمدان
علي الخليل
لوسيان دحداح
أمين البزري
مروان حماده
وليد جنبلاط
عبدالله الراسي
إحمد سامي منقاره
أرتور نظاريان
علي العبدالله

فيليب بولس (مرّتان)
موريس زوين
ميشال الخوري
فؤاد بطرس
بيار الجميّل
خاتشيك بابيكيان
ميشال ساسين
سورين خان أميريان (مرّتان)
غسان تويني
بهيج تقي الدين
ابراهيم حلاوي
العميد إدغار معلوف
طلال إرسلان
نقولا فتوش (٣ مرّات)
كرم كرم

وزراء الإسكان والتعاونيات

البير مخيبر
العماد سعيد نصرالله
صلاح سلمان
سليم الجاهل
كميل شمعون
نبيه بري
سليمان طوني فرنجية (مرّتان)

ميشال ساسين (٣ مرّات)
مجيد إرسلان
ميشال المر
بهاء الدين البساط
العميد عصام أبو جمره
محمد عبدالحميد بيضون
محمود أبو حمدان (٣ مرّات)

وزراء الدولة

صائب سلام
كمال جنبلاط للشؤون الداخلية
بيار الحلو للنفط والصناعة
جوزف شادر
ألبير مخيبر
جوزف بو خاطر
قيصر نصر
محمود عمار
سمير جعجع
الياس حبيقة (مرّتين) لشؤون المهجرين
زاهر الخطيب للنقل البري والبحري والجوي
نقولا خوري
روجيه ديب
ميشال إدّه للتعليم العالي
عمر مسقاوي للنقل
أنور الخليل
علي عسيران
فؤاد السنيورة (مرّتين) للشؤون المالية
قبلان عيسي الخوري
بشارة مرهج للإصلاح الإداري
غازي سيف الدين
طلال إرسلان
ميشال فرعون
فؤاد السعد للتنمية الإدارية
عبدالرحيم مراد
كرم كرم

بيار الجميّل لشؤون الأشغال العامة
هنري فرعون الإشراف على الانتخابات
مجيد إرسلان
علي الخليل
شارل حلو
منير أبو فاضل
سامي يوسف
أغوب ديميرجيان للبيئة
سليمان فرنجية للشؤون البلدية والقروية
نزيه البزري
أسعد حردان
وليد جنبلاط (٣ مرّات)
رضا وحيد لشؤون المغتربين
شاهي برصوميان
جان عبيد
حسن عز الدين للتعليم المهني
سمير مقبل للبيئة
نديم سالم
فايز شكر
الياس حنا لشؤون مجلس النواب
حسن شلق للإصلاح الإداري
نزيه بيضون
بهيج طباره
خليل الهراوي
ميشال موسى

جدول أبجدي بأسماء الوزراء والوزارات التي اشتركوا فيها

أسماء الوزارات المستحدثة

أسماء الوزارات	رقم القانون	وتاريخه
وزارة شؤون المهجرين	١٩٠	١٩٩٣/١/٤
وزارة الشؤون البلدية والقروية	١٩٧	١٩٩٣/٢/١٨
وزارة التعليم المهني والتقني	٢١١	١٩٩٣/٤/٣
وزارة الشؤون الإجتماعية	٢١٢	١٩٩٣/٤/٣
وزارة المغتربين	٢١٣	١٩٩٣/٤/٢
وزارة النقل	٢١٤	١٩٩٣/٤/٢
وزارة الثقافة والتعليم العالي	٢١٥	١٩٩٣/٤/٢
وزارة البيئة	٢١٦	١٩٩٣/٤/٢

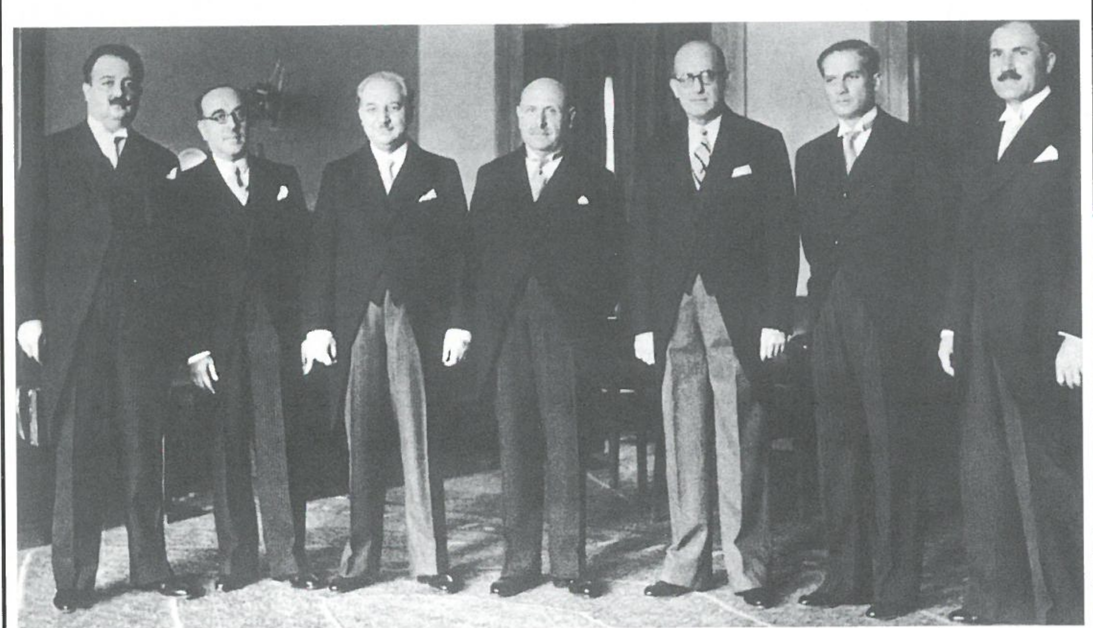
الوزارات التي جرى تعديل تسميتها

إسم الوزارة القديم	الإسم المعدّل
وزارة الصحة والشؤون الإجتماعية	وزارة الصحة
وزارة الخارجية والمغتربين	وزارة الخارجية
وزارة الأشغال العامة والنقل	وزارة الأشغال العامة
وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة	وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة
وزارة الموارد المائية والكهربائية	وزارة الطاقة والمياه
وزارة البريد والبرق والهاتف	وزارة الإتصالات
وزارة الدولة للإصلاح الإداري	وزارة الدولة للتنمية الإدارية
وزارة الداخلية	وزارة الداخلية والبلديات

المحتوى

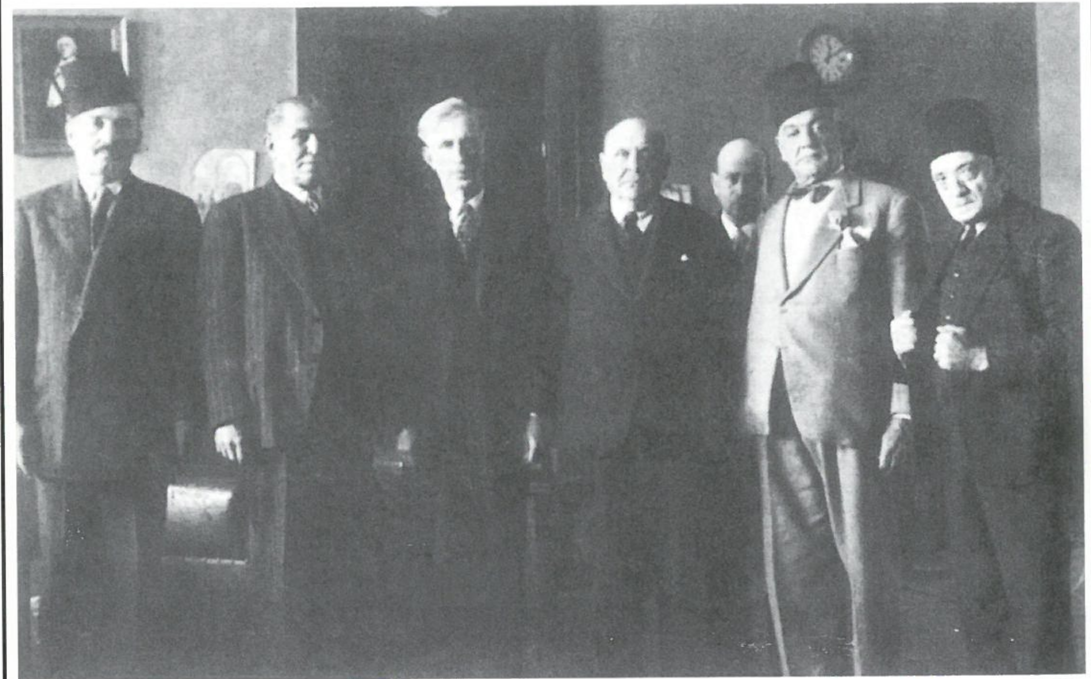
حكومات لبنان

صور وأحداث




١٩٤٣

حكومة رياض الصلح الأولى.




١٩٤٥

وزارة عبد الحميد كرامي.

١٩٤٧ الحكومة التي أشرفت على انتخابات ٢٥ ايار وقد استقال منها كمال جنبلاط احتجاجًا.



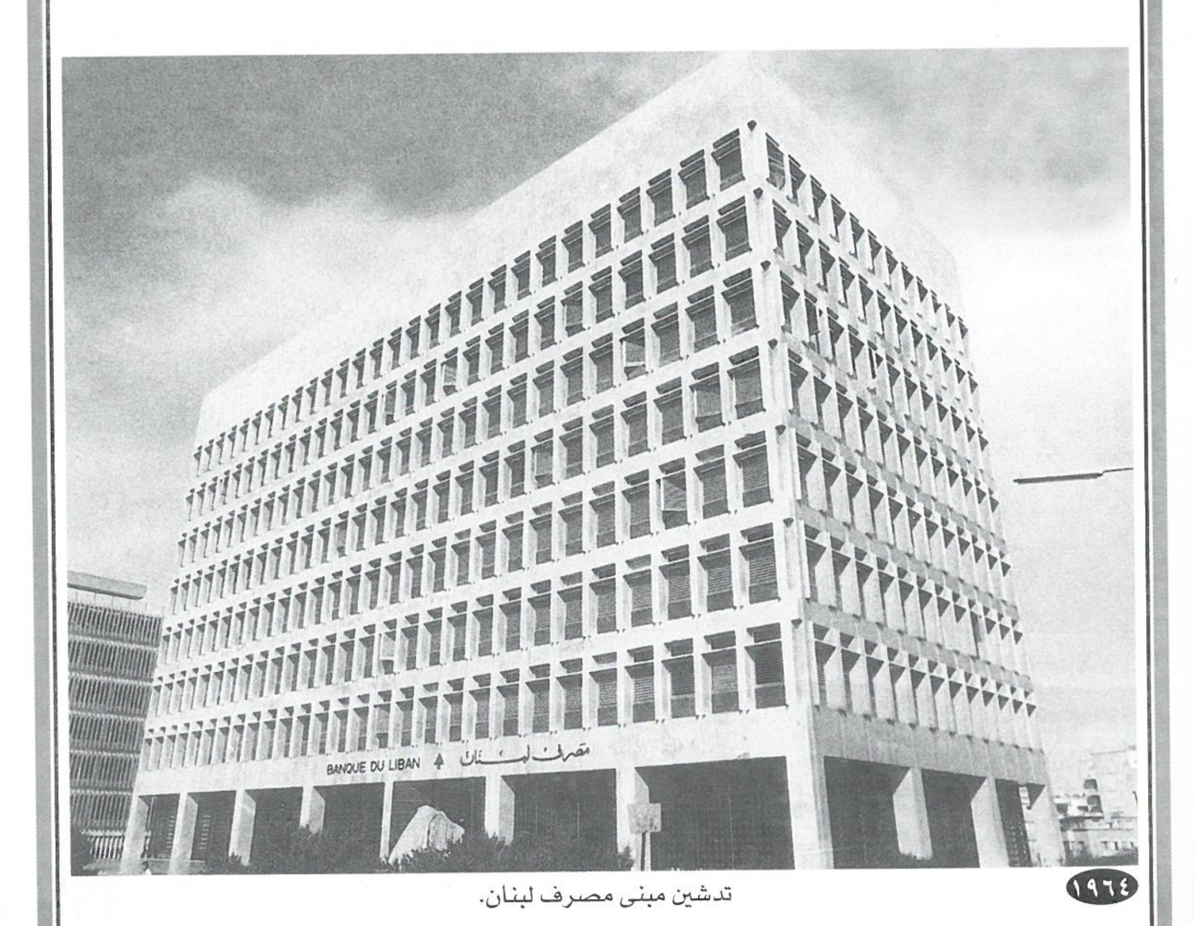
١٩٥٢ استقالة الشيخ بشاره الخوري وانتخاب كميل شمعون رئيساً للجمهورية.هنا في جلسة خطاب القسم وترى الحكومة الانتقالية الثلاثية التي رئسها اللوأ فؤاد شهاب.



١٩٦١ حكومة برئاسة رشيد كرامي.



١٩٦٤ حكومةانتخابات برئاسة الحاج حسين العويني.



١٩٦٤ تدشين مبنى مصرف لبنان.

١٩٧٠ انتخاب سليمان فرنجية رئيسًا للجمهورية بفارق صوت واحد.

١٩٧٠ حكومة الشباب برئاسة صائب سلام او"الثورة من فوق".

١٩٧٥ حكومة الانقاذ السداسية برئاسة رشيد كرامي.

١٩٧٥ الهيئة الوطنية للحوار.

١٩٨٢ الحكومة الاولى في عهد الرئيس امين الجميل برئاسة شفيق الوزان.

١٩٨٥ نائب رئيس الجمهورية العربية السورية، عبد الحليم خدام ، يتوسط اركان "الاتفاق الثلاثي" وليد جنبلاط، نبيه بري وايلي حبيقه.

١٩٨٦ انتخاب نصرالله صفير بطريركا للموارنة.

١٩٨٦ قمة الرئيسين امين الجميل وحافظ الاسد بعد توقيع «الاتفاق الثلاثي».

١٩٨٧ المروحية التي اغتيل فيها الرئيس رشيد كرامي.

١٩٨٨ الاجتماع الموسع للنواب المسيحيين في بكركي للتشاور في انتخابات رئاسة الجمهورية.



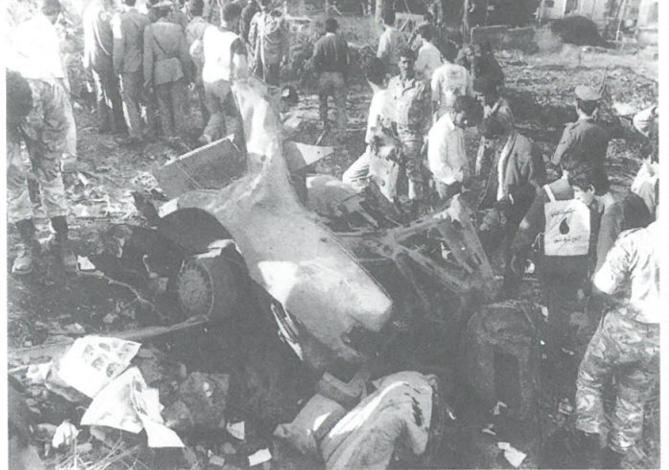
الحكومتان : عون في بعبدا،

والحص في الصنائع.

١٩٨٨



١٩٨٩ الرئيس رينه معوّض
يقسم اليمين الدستورية في القليعات
بعد انتخابه رئيسًا للجمهورية.



١٩٨٩ بقايا السيارة المصفحة
التي قضى فيها الرئيس رينه معوّض.

١٩٨٩ انتخاب الياس الهراوي رئيسًا للجمهورية في شتورا بارك اوتيل.

١٩٩٠ حكومة الثلاثين وزيراً برئاسة عمر كرامي.



١٩٩٢ الرئيس رفيق الحريري يشكل الحكومة الأولى بعد الانتخابات النيابية.

١٩٩٢ الحكومة الحريرية أمام المجلس النيابي الجديد برئاسة نبيه برّي.

١٩٩٥ مجلس الوزراء مجتمعًا في النبطية يوم ١٤ آذار.

١٩٩٨ الرئيس إميل لحود يؤدّي القسم.





الحكومة الاولى في العهد الجديد برئاسة سليم الحص.





حكومة العهد الثانية: الرئيس رفيق الحريري
يخلف الرئيس سليم الحص على رأس حكومة من ثلاثين وزيراً.





حكومة الرئيس رفيق الحريري الثالثة.

المـُـؤلّـِـفُ وَمُحِـبّوه ...



المؤلف يوقع كتابه «الوزارات اللبنانية وبياناتها».

مع السيدة سولانج بشير الجميل.



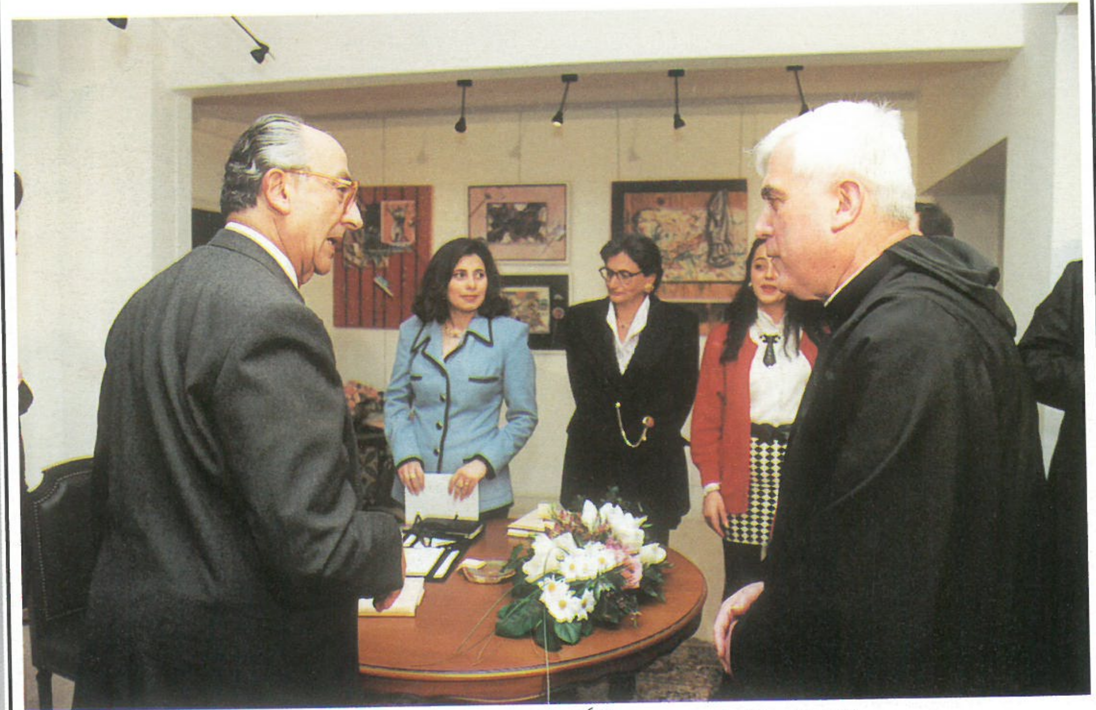
مع الدكتور جوزيف طربيه رئيس اتحاد المصارف ورئيس جمعية المصارف اللبنانية ورئيس مجلس ادارة الاعتماد اللبناني.



مع مدير عام وزارة المالية السابق د. خطار شبلي.



مع السفير مارون الحيمري ممثلاً رئيس الجمهورية.



مع المطران رولان ابو جوده ممثلاً البطريرك مار نصرالله بطرس صفير.



مع الوزير والنائب السابق نصري المعلوف.



مع فيليب تقلا (وزير خارجية سابق).

قَالوا فيهِ...



العماد اميل لحود

قائد الجيش

يشكر السفير الأستاذ جان ملحة على مصنّفه الوثائقي «الوزارات اللبنانية وبياناتها»، وهو مرجع تاريخي للحقبة الاستقلالية بكاملها، مع تمنياته للمؤلف بدوام النشاط والعطاء.

الجمهورية اللبنانية
وزارة الخارجية والمغتربين

الوزير

بيروت في ٢١ تشرين الاول ١٩٨١

حضرة المستشار الاستاذ جان ملحة ،

تلقيت بمزيد الاهتمام مؤلفكم حول "البيانات الوزارية من عام ١٩٤٣ حتى ١٩٨١" .

وانني اذ انوه بجهودكم القيمة في اصدار هذا المؤلف ، اغتنمها مناسبة لاعرب لكم عن تهاني وتمنياتي بدوام النجاح والتوفيق .

فؤاد بطرس

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الخارجية والمغتربين



بطريركية
انطاكية وسائر المشرق
والاسكندرية واورشليم
هاتف : ٤١٣١١١ - ٤١٧٥٦٦



جلد ٢٩ رقم ١١٣

بيروت (الربوة) في ٢٨ آذار ١٩٩٥
ص . ب ٥٠٠٧٦

سعادة السفير جان وديع ملحة الأكرم ،
بواسطة مكتبة لبنان ،
ساحة رياض الصلح ،
بيروت / لبنان

سلام ودعاء وبركة وبعد ،

يسرنا أن نفيدكم باستلامنا هديتكم اللطيفة ، "كتاب الوزارات اللبنانية وبياناتها" مع "وثيقة الوفاق الوطني اللبناني" التي أقرّت في الطائف .

تصفحنا كتابكم هذا بكل اهتمام وقدّرنا كل ما بذلتم من جهود لجمع محتوياته وقد أصبح مرجعا " وطنيا " وسياسيا " لكل الأجيال ، ولا ننسى انه حوى في طياته رجالا " عظاما " من أبنائنا الروميين الملكيين الذين ساهموا بمشاركتهم الفعّالة في بناء الوطن الدولة لبنان ، وان كنيستنا تعتز كل الاعتزاز بهم لما قاموا به في سبيل خير وطنهم ووطننا الحبيب لبنان .

واذ نشكر لكم مجددا " هذه الهدية النفيسة ندعو لكم بالتوفيق والخير ونهديكم بركتنا الرسولية .

+ مكسيموس الخامس حكيم
بطريرك أنطاكية وسائر المشرق والاسكندرية
وأورشليم

الجمهورية اللبنانية

رئاسة مجلس الوزراء

عدد

١٩/٤/٢٠م

حضرة السفير جان ملحة المحترم

تسلمت نسخة من كتابك " الوزارات اللبنانية وبياناتها .. من ١٩٤٣ - ١٩٩٤ " فإذا هو مرجع سياسي ووثائقي مهم يثري المكتبة اللبنانية ويلقي الضوء على وقائع أساسية من عمر استقلالنا الوطني .

أهنئك على جهدك وأتمنى لك دوام التوفيق .

بيروت في ١٩٩٥/٥/٤

رفيق الحريري

رئيس مجلس الوزراء

الجمهورية اللبنانية

نائب رئيس مجلس الوزراء

بيروت في ١٩ نيسان ٢٠٠٢

سعادة السفير الاستاذ جان ملحه المحترم

عزيزي سعادة السفير،

تلقيت كتابكم "الوزارات اللبنانية وبياناتها" (١٩٤٣-١٩٩٤) التي تلطفتم بإهدائي إياه والذي يُعتبر مرجعاً وثائقياً قيماً في غاية الفائدة يعاد عليه.

أعرب لكم عن شكري الخالص للفتتكم الكريمة، وأطيب التمنيات لموفور العافية واضطراد النجاح والانتاج.

مع التحية والود

عصام فارس

نائب رئيس مجلس الوزراء

رَأي حَاليّاتُ

٢. «٥٣» وزارة لبنانية و«١٠» رؤساء حكومة!

جان ملحه: الوزارات اللبنانية وبياناتها (١٩٤٣ - ١٩٨١)

بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨١، ٢٦٦ صفحة

مراجعة: د. مرغريت حلو

تواجه الحكومات عادةً صعوباتٍ جَمّةً، سياسيةً واقتصادية ومادّية واجتماعية، عند تنفيذ مقرَّراتها ومشاريعها. بعض هذه الصعوبات يمكن تذليله، مما يؤدي الى التنفيذ الدقيق للسياسة المرسومة، وبعضها الآخر لا يمكن تذليله أبدًا، أو على الأقل لا يمكن تذليله في فترة زمنية محدَّدة وقصيرة الأجل (عمر الوزارة)، فيُفْضي ذلك الى تضارب واضح بين النظرية والواقع، أي بين ما تنوي الحكومة القيام به وما تقوم به فعليًا. على رغم ذلك. تبقى البيانات الوزارية التي تتقدم بها الوزارات المتعاقبة أمام مجلس النّواب لنيل الثقة مرآةً تعكس سياسة هذه الوزارات. كما إنها تعكس أمانيّ الشعب ومتطلّباته، ممثّلةً برأي مجلس النواب وموافقته على السياسة المعروضة عليه.

"الوزارات اللبنانية وبياناتها ١٩٤٣ - ١٩٩٤"

الوِزارَاتُ اللبنَانيَة وَبيَاناتهُا

١٩٤٣ - ١٩٩٤

صدر للسفير جان ملحه مؤخراً كتاب سياسي وثائقي بعنوان "الوزارات اللبنانية وبياناتها" (مع ملحق لوثيقة الوفاق الوطني اللبناني التي أقرت في الطائف) الى مراجعة للدكتورة مرغريت الحلو.

والمؤلف جان ملحه من مواليد عينطورة عام ١٩٢٢، مجاز في الآداب الشرقية، وسفير سابق للبنان في دولة قطر. واهمية الكتاب انه يضع بين يدي القارئ البيانات كلها التي تقدمت بها الوزارات اللبنانية منذ الوزارة الاولى التي تشكلت في ٢٥ ايلول ١٩٤٣ الى الوزارة الستين التي تشكلت في ٢١ تشرين الاول ١٩٩٢. السفير هنري ابو فاضل قال عن الكتاب، "هذه المجموعة هي مرآة صافية تعكس اعمال رجال الفكر، والسياسة، والاجتماع، والاسس التي قامت عليها السياسة اللبنانية مع الوسائل التي اعتمدتها".

السفير المؤلف يقول عن كتابه، "ليس البيان الوزاري عملاً ينفرد به رئيس الوزراء، بل هو عمل تقوم به لجنة وزارية يعهد اليها بذلك، فتجتمع هذه اللجنة وترسم البرامج الاساسية المتعلقة بالحقول الوطنية المختلفة، مستعينة على ذلك بما تزودها به الادارات العامة من معلومات في شأن المشاريع المنوي القيام بها او انجازها. ومن خلال صيغة البيان الوزاري ومضمونه يتمكن المواطن من التعرف الى شخصية واضعيه والوقوف على مدى تجاوبهم مع رغباته وتحسسهم لحاجاته".

في ٢٥ ايلول ١٩٤٣ وقف المرحوم رياض الصلح ليدلي بأول بيان وزاري في العهد الاستقلالي، وقد قسم بيانه التاريخي مقاطع اريد لها ان تكون الدستور الشفهي غير المكتوب الذي يملك قدرة الاستمرار في الزمن. لقد تضمن ذلك البيان الوزاري البكر الاقسام الآتية،

١- عهد الاستقلال.
٢- تنظيم الاستقلال.
٣- تنظيم الحكم الوطني.
٤- معالجة الطائفية والاقليمية.
٥- تعديل قانون الانتخاب.
٦- الاحصاء العام.
٧- التعاون مع الدول العربية المجاورة.
٨- الاصلاح الاداري.

"نهار الشباب" - الاربعاء ٣ ايار ١٩٩٥

الأنوار ٣ / ٤ / ١٩٩٥

السفير جان ملحة وقع كتابه «الوزارات اللبنانية وبياناتها»



السفير هنري ابو فاضل، السفير محمد برغام سفير الجزائر، السفير ملحة والدكتور خطار شبلي خلال الحفل

لمناسبة صدور الكتاب الوثائقي السياسي (الوزارات اللبنانية وبياناتها) منذ ١٩٤٣ حتى ١٩٩٥ مع «وثيقة الوفاق الوطني» في الطائف، للسفير السابق جان ملحه، اقامت صالة (مرايا) في شارع سامي الصلح، حفل استقبال كبيرا ضم سياسيين ودبلوماسيين ومفكرين، والكثيرين ممن يهتمون بالشؤون الوطنية منذ الاستقلال حتى جيلنا الجديد اليوم، وجرى خلال هذا الاحتفال التوقيع على الكتاب من قبل واضعه السفير ملحه .

وكان الاحتفال مناسبة نادرة لالتقاء رفاق الدرب الطويل، وتبادل الذكريات بين من شاركوا في وضع البيان الوزاري الاول للاستقلال، والذين ضربوا الرقم القياسي في تولي زمام السياسة الخارجية ولعب الدور اللبناني المميز، اقليميا ودوليا في أدق الظروف، وكبار العسكريين الذين تولوا الحقائب الوزارية بثياب مدنية. وفي الوقت ذاته اكتشاف المواهب الفنية بمشاهدة «معرض الربيع» الذي تنظمه صالة «مرايا» ويضم اعمال الفنانين من مختلف المعاهد الفنية في لبنان .

واستجابة لرغبة الذين لم يتمكنوا من الحضور اثناء الاحتفال، تواصل صالة «مرايا» استقبال الراغبين في الحصول على الكتاب المرجع مع توقيع المؤلف .



كتاب الشهر

أين لبنان من الادارة؟



السفير ملحه

الوزارات اللبنانية وبياناتها مع وثيقة الوفاق الوطني اللبناني التي اقرت في مدينة الطائف
١٩٤٣ - ١٩٩٤
جمع وتقديم السفير السابق جان ملحه
مكتبة لبنان.

الكتاب

السياسة تعني تحديد وضع الادارة وتنظيمها ونهج عملها والاساليب الممكن اتباعها للترقي بالادارة العامة وعصرنتها

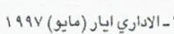
لا شك في إن الادارة هي احد اهم ابعاد ومضامين السياسة في مفهوم العرب، اذ ان السياسة من فعل «ساس» تعني اصلا أدار ونظم ورتّب. وهي في عصر الانظمة والحكومات المستقلة داخل الدول العربية تعني تحديد وضع الادارة وتنظيمها ونهج عملها وفعاليته وطرق تفعيله والاساليب الممكن اتباعها (وتلك المعتمدة في الواقع) للترقي بالادارة العامة وعصرنتها. وهذا ما يجعل الكتاب التوثيقي من النوع الذي أعده خبير الدبلوماسية والبروتوكول والسياسة السفير جان ملحة، من الوسائل والادوات النافعة امام الاداريين ورجال الاعمال والباحثين، ناهيك بالقراء العاديين لمعرفة اسلوب الدولة اللبنانية منذ الاستقلال وحتى اليوم، وعلى مدى ٥٤ عاما في التعامل مع المسألة الادارية. فطريقة تأليف الوزارات والاعداد لكن تشكيلة واخراج بيانها الوزاري والمطالبة على اساسه بمنح مجلس النواب ثقته للوزارة، وهوية الاشخاص المشاركين في كل تركيبة على حدة، امور تساعد معرفتها في تحديد ما قد يطرأ على الادارة من تحديث وتطوير، وتعيين الاهمية الفعلية التي يوليها لبنان لادارته العامة.

تنبع اهمية هذا الموضوع من اسباب كثيرة. فالوزارات المتعاقبة في لبنان خلال الجمهوريتين الاولى والثانية ساهمت في اقامة مشاريع انشائية وتنظيم برامج انمائية (التربية والتعليم، والانعاش الاجتماعي، والمشروع الاخضر)، وتعزيز المرافق العامة (الكهرباء والهاتف ومياه الشفة والري والاشغال العامة)، ولعبت دورا محدودا ومتفاوتا في الخدمات الرعائية من صحية واجتماعية. وهذا ما جعل تاثير الدولة ونشاط وزاراتها المختلفة يبرز بشكل ملحوظ في حياة المواطنين اللبنانيين افرادا ومجموعات، فساعدت احيانا في رعاية فئات اجتماعية معينة ولو ظل اسهامها متذبذبا بتفاوت تركيزه وتوجيهه العام.

كذلك زادت الدولة تدخلها في الحياة الاقتصادية، ولا سيما في اثناء سنوات المحنة الطويلة (من العام ١٩٧٥ وحتى العام ١٩٩١)، حين سجل انكماش ملحوظ في حجم القطاع الخاص ونشاطه الاقتصادي لفاعل، الامر الذي جعل موازنة الدولة العامة تتصاعد باستمرار حتى اصبحت تستأثر باربعة اخماس الناتج المحلي العام للبلاد. لكن الاحصاءات المنشورة حاليا عن حجم الاقتصاد اللبناني وعن الموازنات الفعلية للدولة اللبنانية توحي بتراجع هذه النسبة بشكل محدود سنويا اعتبارا من موازنة العام ١٩٩٢ فصاعدا. مع ذلك، لم يتراجع دور الدولة في الحياة العادية للمواطنين. وهو مرشح لان يزداد لجهة التنظيم والتخطيط في حال اعتماد اللاحصرية الادارية، وتعزيز السلطات المحلية والبلدية واعادة تقسيم البلد الصغير الرقعة على عدد اكبر من المحافظات التي تزداد صلاحيات اجهزتها الادارية في ميادين عديدة وعلى اصعدة مختلفة.

مع ان المادة ٥٣ من الدستور اللبناني والمعدلة بالقانون الدستوري الصادر بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٧ نصت على ان يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويسمي احدهم رئيسا لهم او وزيرا اول بينهم، فان العرف في لبنان قضى بان يعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء للاستشارات النيابية التي يجريها فور استقالة الحكومة، ثم يسمي الوزراء في التركيبة الجديدة بالتفاهم والتشاور مع رئيس مجلس الوزراء (واحيانا او دائما مع رئيس مجلس النواب). لكن تعديل الدستور اللبناني بموجب اتفاق الطائف (وثيقة الوفاق الوطني) جاء ليكرس العرف مع ادخال تعديلات اضافية زادت من اهمية دور مجلس الوزراء. فبعد ان كان رئيس الجمهورية يحصر في شخصه السلطة الاجرائية، اصبحت هذه السلطة مناطة بمجلس الوزراء مجتمعا. وبعد ان كان من حق رئيس الدولة تسمية وزرائه وتعيين رئيسهم بموجب استشارات نيابية سابقة غير ملزمة، اصبح يعين رئيس الوزراء بموجب استشارات نيابية ملزمة..ويشكل الاثنان، وعلى ضوء استشارات رئيس الحكومة العتيد، مجلس الوزراء المقبل. هكذا تحول رئيس الجمهورية رئيس دولة ورمزا لوحدة الوطن يترأس مجلس الوزراء حين يحضر جلساته، ويتمتع بسلطة اصدار المراسم وردها الى مجلس الوزراء خلال ١٥ يوما لاعادة النظر فيها، واذا اصر عليها مجلس الوزراء تصبح نافذة حتى من دون توقيعه.

نتيجة اناطة السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء، يكتسب كتاب السفير ملحة موضوع العرض اهمية متزايدة. فقد بات لتأليف الوزارات ولاشخاص الوزراء والبيانات الوزارية مغزى كبيرا واهمية قصوى، اذ تطال المراقبة والمحاسبة جميع الوزراء او كلا منهم بمفرده. فاذا تعذر على وزير ان يبرر اعماله والدفاع عن نفسه، يجد نفسه مضطرا الى الاستقالة او معرضا للاقالة. وتاتي اهمية الكتاب من طريقة اعداد البيانات الوزارية التي تشرف على صياغتها لجنة من الوزراء، وهي ترسم البرامج الاساسية المتعلقة بمختلف الحقول الوطنية.



من «أين لك هذا» عام ١٩٥٣ الى «أين لك هذا» عام ١٩٩٥؟



الكتب ذات العناية بالوثائق والمراجع قد لا تكون سيدة الموجة في سوق الكتاب، الا انها تبقى ذخيرة للاجيال، ومستندا يتم الركون إليه عند الحاجة. وغالبية الطلاب الجامعيين في كليات الاداب والعلوم السياسية، والتاريخ، وكذلك كل الطامحين الى دخول وزارة الخارجية، والسلك الديبلوماسي، لا غنى لهم عن الكتب الوثائقية. مثل كتاب السفير السابق جان ملحة وعنوانه «الوزارات اللبنانية وبياناتها»، وهي سلسلة بدأ في اصدارها عام ١٩٦٥، وكانت طبعتها الثانية عام ١٩٨١، ثم اخيرا طبعتها الثالثة مع وثيقة الوفاق الوطني اللبناني التي جرى اقرارها في مدينة الطائف.

وعن هذا الكتاب كتب السفير الآخر هنري ابو فاضل: «كل من يتصفح هذه المجموعة بتعمق وامعان يتبين له تطور سياسة الدولة في جميع ميادين نشاطها، داخلا وخارجا، كما يتعرف الى الرجالات الذين تعاقبوا على السلطة ووضعوا المعارضة في ذلك الحين.

مناهجها.

ومن محطات الكتاب الوزارة السادسة عشرة في تاريخ الاستقلال وعاشت من ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٥٣ الى ١٦ اب (اغسطس) ١٩٥٣، وكانت برئاسة الرئيس صائب سلام الذي كانت له ايضا حقيبتا الداخلية والدفاع الوطني، وفي ايام حكومته هذه جرت انتخابات مجلس الستة وستين نائبا، وكان في هذه الحكومة رشيد بيضون كوزير للبريد والبرق والهاتف والصحة والاسعاف العام، وبشير الأعور للاشغال العامة، وجورج حكيم للخارجية والاقتصاد الوطني، وبيار اده للتربية الوطنية، وجورج كرم للمالية، وجان سكاف للزراعة والشؤون الاجتماعية، ومحي الدين النصولي للعدلية والأنباء. وبرغم ان هذه الرموز كان لها شانها يومئذ، فان الحكومة لم تنل من اصوات المقترعين الثمانية وستين الا ٣٧ صوتا مقابل حجب الثقة من جانب ٣١ نائبا. وهذا يدل على وزن



غلاف الكتاب

السفير جان ملحة

وبالنسبة للاثراء غير المشروع ما أشبه الليلة بالبارحة. فالبيان الوزاري لتلك الحكومة، وتحت بند «من أين لك هذا؟» قال: «تؤكد الحكومة انها عازمة على تنفيذ الاثراء غير المشروع دون تحيز او وهن».

وعن الاذاعة اللبنانية قال البيان الوزاري نفسه: «وثمة مؤسسة ثقافية لها اهميتها بين الأمم، مؤسسة تعمل ليلا نهارا وتتسلل الى كل بيت وتستمع الى صوتها كل اذن، عنيت دار الاذاعة. وهي في حالتها الحاضرة لا تؤدي رسالتها، ولا تصل لبنان المقيم بلبنان المغترب والشقيقات العربيات، ويتلاشى صوتها على بعد قليل من العاصمة اللبنانية. مع ان لبنان اذا عرف بشيء، فقد عرف بنهضته العلمية والأدبية والفنية. فلا يجوز أن تبقى هذه الاذاعة على حالتها المهلهلة من الوجهة المادية، وعلى مستواها العقيم من الوجهة المعنوية. ومن واجبنا ان نوجد دارا للاذاعة نسمع بواسطتها صوتنا الى العالم، وتشد اخواننا المغتربين الينا وتشدنا إليهم، فيستمر هذا الرباط الروحي بيننا وبينهم ويخلد على مر العصور».

ماذا يتغير لو ان البيان نفسه اذيع اليوم؟!

الافكار - ٧٤ ٦.

LES ARCHIVISTES TRAITES EN GRANDS SEIGNEURS

«Les documentations sont les conseillers techniques du pouvoir». Cette citation attribuée à un ministre français, confirme l'importance de cet outil de travail, indispensable à la reconstruction de l'histoire et donc à l'orientation des prises de décision.

Cette prise de conscience, seul un esprit éclairé mais aussi versé dans les secrets des archives, pouvait lui donner tous ses droits. Il s'agit en l'occurrence de l'ambassadeur Jean W. Malha, longtemps à la tête des archives diplomatiques, titulaire de médailles honorifiques et auteur de nombreux ouvrages traitant des principaux actes et accords conclus par le Liban, et des relations extérieures entretenues par ce pays.

Né à Antoura en 1922, Jean Malha a une approche rationnelle et scientifique du sujet faisant parler les faits et laissant au lecteur le soin de tirer ses propres conclusions.

«Je relate, confie-t-il, dans mes livres tous les ministères que notre histoire contemporaine a vu défiler. Nous comptons aujourd'hui le 60e. A la base de tout gouvernement, il y a un programme d'une part et une confiance accordée (ou refusée) par le pouvoir législatif de l'autre».

«Ici, la double question, qui se pose, est dans son premier volet, celui de savoir si le contenu des déclarations ministérielles et les promesses qu'elles ont fait miroiter, ont été respectées et tenues. Le second volet revient à faire le constat, d'une confiance invariablement accordée au gouvernement par la Chambre. Cet usage est significatif et concerne tous les ministères constitués depuis notre indépendance».

Eugène Pierre écrivait cette phrase éloquente qui résume le rôle présumé des députés: «C'est à la Chambre directement issue du suffrage universel qu'appartiennent l'initiative et la direction générale de la politique. A elle seule appartient le pouvoir de faire et de défaire les ministres».

Nous avons donc des leçons à tirer du passé, un passé que seul fait parler une documentation précise et abondante.

Or, celle-ci est presque inexistante dans nos administrations et les archives, tout au long des différentes périodes, étaient souvent confiées à des fonctionnaires illettrés.

Cependant, on note un changement d'attitude au niveau du gouvernement actuel et on décèle un souffle d'intérêt pour la documentation. Le service actuel est rattaché d'une part à la présidence du conseil (section des archives), de l'autre au ministère des Affaires étrangères (département des recherches et de la documentation).

Un intérêt qu'il ne faudrait pas prendre de vue. Et pour la petite histoire, on relève qu'en France, le directeur des archives passe dans le protocole avant tous les directeurs généraux. Une manière de saluer les efforts du gardien de la mémoire nationale.

Nada FRANCIS

105 - 30 Mars 1995 - No 5355



الداعوق

صلح

ان

L'AMBASSADEUR JEAN MALHA SIGNE SON OUVRAGE "LES GOUVERNEMENTS LIBANAIS ET LEURS PROGRAMMES DE 1943 A 1994"



Accolade amicale entre l'ancien ministre Zaki Mazboudi et l'ambassadeur Jean Malha.



L'ambassadeur Jean Malha et l'ambassadeur Maroun Haïmari, représentant le Président de la république.



M. Philippe Takla qui a détenu le portefeuille du Ministère des Affaires étrangères seize fois, conversant avec l'ambassadeur Jean Malha.

On dit que "*les archives sont les conseillers techniques du Pouvoir*".

Sans archives il serait difficile d'écrire l'Histoire d'un pays. La France accorde une attention spéciale à ses archives nationales au Musée l'Histoire de France.

Le Liban devrait accorder plus d'attention à ses archives ou ce qui en reste après les destructions subies au cours des années de guerre.

Les Libanais ignorent, pour la plupart, les données de leur Histoire. Tout le monde discute de Taef, mais rares les personnes, y compris parmi les responsables, capables d'en citer même certains articles.

C'est pourquoi la publication d'un ouvrage comme celui de l'ambassadeur Jean Malha est intéressant et précieux. Il cite les 60 gouvernements qui se sont succédé au Liban de 1943 à nos jours, avec les ministres qui y ont participé.



Mgr Roland Aboujaoudé, représentant S.B. le Cardinal Patriarche Sfeir s'entretenant avec l'ambassadeur M. Malha

En sus il publie le texte de l'accord de conciliation nationale signé et ratifié à Taef.

Edité par "*La Librairie du Liban*", la présentation, de l'ouvrage est agréable et facile à lire.

Sa signature a eu lieu à la Galerie "Maraya" en présence d'un grand nombre de personnalités. L'ambassadeur Maroun Haimari représentait le Chef de l'Etat; on remarquait la présence de l'ancien ministre des Affaires étrangères, M.Philippe Takla, Dr. Joseph Torbay, PDG de la banque du Crédit Libanais et vice-Président de l'Union des Banques Arabes, Mme Tracy Chamoun, plusieurs ambassadeurs et de nombreux diplomates du Ministère Libanais des Affaires étrangères.



L'ambassadeur Malha dédicaçant son ouvrage, en présence de l'ancien Ministre Nasri Maalouf.



M. Elias el-Khazen, député du Kesrouan et l'auteur de l'ouvrage.

M. Philippe Takla a fait remarquer qu'il serait extrêmement utile pour le Liban, d'écrire et de publier des livres documentaires, car il existe un manque certain dans l'assemblage des documents historiques de notre pays.

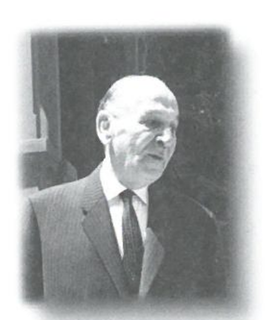
M.A.Y.



٦٥ حكومة في ٦٠ سنة البيانات الوزارية والوزراء ١٩٤٣ - ٢٠٠٣


رياض الصلح


عبد الحميد كرامي


سامي الصلح

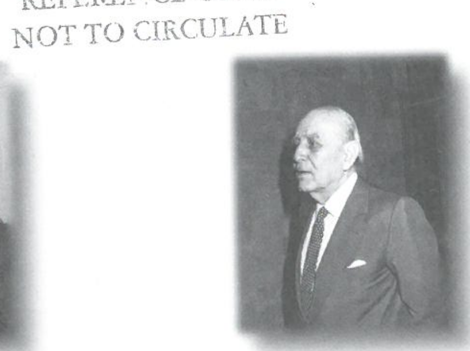
سعد المنلا



حسين العويني


عبد الله اليافي


ناظم عكاري


صائب سلام


فؤاد شهاب


خالد شهاب

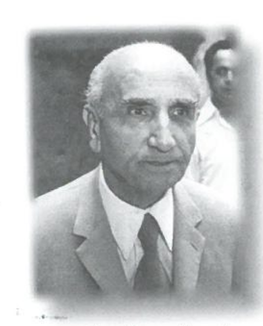

رشيد كرامي


أحمد الداعوق


أمين الحافظ


تقي الدين الصلح


رشيد الصلح


نور الدين الرفاعي


سليم الحص


شفيق الوزان


العماد ميشال عون


عمر كرامي


رفيق الحريري